الاتجاهات الحديثية

في القرن الرابع عشر

ويليه

المختصر

في مراتب المشتغلين بالحديث

في القرن الرابع عشر

ويليه

البراءة من المطبوع باسم «الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق»

بقلم

الدكتور محمود سعيد بن محمد ممدوح

الشافعي

المجلد الثالث

دار البصائر
دار العلوم الدينية


الاتجاهات الحديثية
في القرن الرابع عشر
٣

بسم الله الرحمن الرحيم

تطلب مطبوعات دار العلوم الدينية من:

١- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة - الإسكندرية

هاتف: - ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨(+٢٠٢)

٢- دار البصائر ، القاهرة - درب الأتراك

محمول: ٠١٠٠٢٤٣٦٢٢٦٣

٣- مكتبة تريم الحديثة ، اليمن - تريم

هاتف: ٤١٧١٣٠ فاكس: ٤١٨١٣٠

٤- دار الرشاد الحديثة ، المغرب - الدار البيضاء - الحبس

هاتف: ٠٢٢٢٧٣٢٥٦/ ٠٢٢٢٧٤٨١٧ فاكس: ٠٢٢٧٧٩٢٤

٥- دار الضياء للنشر والتوزيع ، الكويت - حولي

تليفاكس: ٢٢٦٥٨١٨ نقال: ٩٩٣٩٦٤٨

٦- دار العلوم الإسلامية ، إندونيسيا - سورابايا

هاتف: ٠٠٦٢٣١٣٥٢٢٩٧١

٧- كلية الصفا الإسلامية ، ماليزيا - نجري سمبيلان

محمول: +٦٠١٣٣٥٥٧١١٩



في القرن الرابع عشر

ويليه

المختصر

في مراتب المشتغلين بالحديث

في القرن الرابع عشر

ويليه

البراءة من المطبوع باسم «الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق»

بقلم

الدكتور محمود سعيد بن محمد ممدوح

الشافعي

المجلد الثالث

دار العلوم النافعة

تنبيه: اعتدتُ إضافة الصَّلاة على الآل في كلِّ صلاةٍ، فأقول: ﷺ فأثبتُ الصَّلاة على الآل وإن لم تكن في الأصل المنقول منه.

الطبعة الثانية

بيروت/ سنة ١٤٣٨

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية/ 14919/2008

الترقيم الدولي ISBN 978-977-6259-42-3

يطلب من:

دار العلوم الدينية والمكتبات بالأزهر وسيدنا الحسين

القطب الخامس

دراسات في السيرة النبوية الشريفة

وهذا القطبُ يتكوَّنُ من فصلين:

الفصلُ الأولُ: مُقدِّمة دراسات في السِّيرة النبويةِ الشريفةِ.

الفصلُ الثاني: دراسةُ نماذجَ منَ المُصنَّفاتِ في السِّيرةِ في القرنِ الرَّابعِ عشرَ.

الفصل الأول

مقدمة دراسات في السيرة النبوية الشريفة

تمهيد:

السِّيرة النبوية الشريفة، هي حياة سيِّدنا ومولانا رسول الله ﷺ، وهي السِّيرة التي تفرَّد بها رسولُ الله ﷺ عن سائر البشر مِن أنبياء ورسلٍ وغيرهم، فهي لا تعنىٰ بتسجيل الأحداث العامَّة فقط، بل تناولت الحياة المحمدية الشريفة، بحيث أصبحت مادَّتها فريدةً، ولا تقاربها سيرةٌ أخرىٰ مِن حيث الجمع والاستقصاء مع التوثيق العلمي.

لقد كانت حياة النبيِّ ﷺ ذات أحداث متتابعةٍ عامَّةٍ وخاصَّةٍ، كان لها تأثيرها المباشر علىٰ البشرية كلِّها، ولاتعرف البشرية شخصيةً كُتبت كتاباتٌ حولها كشخصية النبيِّ ﷺ؛ لأسبابٍ منها توفُّر الأحداث والمادَّة العلمية الوصفية.

وفي "دائرة المعارف" (١٣/ ١٧١٠) يقول أحد كبار المسيحيين: «ينبغي أن يتنازل الإنسان عن محاولة وضع كتابٍ في سيرة المسيح، بكلِّ صراحةٍ، فإنه لا وجود للمادَّة والمعلومات التي تساعد علىٰ تحقيق هذا الغرض، والأيام التي توجد عنها بعض المعلومات لا يزيد عددها علىٰ خمسين يومًا»

قلتُ: والمسلمون في سيرة نبيِّهم ﷺ لا يعنون بالجمع المفتقَد عند غيرهم فقط، ولكنهم يملكون منهجًا علميًّا لإثبات النصوص تفرَّدوا به ويفتقده غيرهم، وهذا استقصاء وتفرُّد يليق بخاتم النبيين ﷺ.

وبعد، فنظرًا لاعتمادِ السِّيرةِ في القسمِ الأكبرِ منها علىٰ الإسنادِ فهي داخلةٌ في الدراساتِ الحديثيةِ فإنَّ المحدِّثين هم العالمون بخبايا زوايا الأسانيدِ.

كلمةٌ بين يدي القاريء توضِّحُ المنازل، وتميِّزُ المُصنَّفاتِ والمصادرِ:

١- للعلماءِ رحمهم الله تعالىٰ جهودٌ كبيرةٌ ومتنوِّعةٌ حول السِّيرة النبويَّة الشَّريفة وكان مِن أهمِّ مباحثِهم مسألةُ التدوينِ، وبداياتُ المؤرِّخين للسِّيرة ومصادرهم، والمصنَّفاتُ في السِّيرة طبقةً بعد طبقةٍ وقرنًا بعد قرنٍ، ومناهج هؤلاء في مُصنَّفاتهم، مع النَّقدِ والاستدراكِ، فهذا يميلُ للبسطِ، وآخر للاختصارِ، وثالثٌ يعتني أكثرَ بالمغازي، ورابعٌ وجَّه عنايته للمعجزاتِ كأصحابِ الدَّلائل ويقربُ منهم مَن كتبَ في الخصائصِ، وخامسٌ نَظَم السِّيرة، وسادسٌ اقتصرَ علىٰ نَظْم المغازي، ثمَّ جاءَ من شرحَ النَّظْمَ الأول، وتلاهُ مَن شرحَ النظمَ الثاني... وهكذا.

وكُلُّهُـمْ مِـنْ رَسُـول الله مُلْـتَمِس غَرْفًا مِنَ البَحْرِ أو رَشْفًا مِنَ الدِّيَمِ

وفي القرنين الثالثِ عشرَ والرابعِ عشرَ نشطتْ حركةُ المستشرقين بسمومِهم وجهلِهم، وكان للمسلمين منهم مواقفُ ثلاثةٌ، طرفان ووسطٌ إلىٰ غيرِ ذلك كثير يصعبُ حصرُه بل يستحيل.

وهكذا لا تجدُ شخصيَّةً اعتنىٰ النَّاسُ بها كعنايتِهم بشخصيَّة النَّبيِّ الأعظم ﷺ، وهو الرسول النَّبيُّ الأوحدِ الذي اختصَّتْ أمتُه بالإسْنادِ، وعُرف عنه دقائقُ حياته؛ لأنَّها تشريعٌ يجب علىٰ الناس اتباعه في هديِه قال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٣١].

ونحن نبحثُ هنا في المصنَّفاتِ في السِّيرة النبويَّة الشَّريفةِ في القرنِ الرابع عشرَ، وقبل تناول عددٍ من هذه المصنَّفاتِ أحببتُ أنْ أتناولَ ثلاثة أمورتتعلَّق بالكتابةِ في السِّيرة وهي:

أولًا: مصادرُ السِّيرة.

ثانيًا: الغايةُ من الكتابةِ في السِّيرة ودراستِها.

ثالثًا: اتجاهاتُ الكتابةِ في السِّيرةِ في القرنِ الرابعِ عشرَ.

أولا: مصادر السِّيرة

اتفقَ الأوَّلون والآخرون وأيَّدهم الواقعُ أنَّ المصادرَ الأصليَّة للسِّيرة هي:

أولا: القرآنُ الكريمُ.

ثانيا: كتبُ الحديثِ المتنوِّعةُ.

ثالثا:كتبُ المغازي والسِّير.

١ - والقرآنُ الكريمِ كتابُ الله تعالى الذي لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديه ولا من خلفِه ذكر كثيرًا من أحداثِ السِّيرة والمغازي والسِّير، وهو محلُّ عناية المسلمين عند تناول السِّيرة النبويَّةِ الشَّريفةِ، وفهمُ القرآن الكريمِ يحتاجُ لدُرْبةٍ بالعربيةِ ومعرفةِ أسبابِ النزولِ، وتمييزِ أنواعه ما بينَ مكيٍّ ومدنيٍّ، والأحاديث والآثارِ المتعلِّقة به.

٢- أمَّا كتبُ الحديثِ المتنوِّعةِ وكتبُ المغازي والسِّير فإنَّها ممَّا تفرَّد به المسلمون عن غيرِهم مِن الأُممِ، ونحنُ نفتقر إلى تحرير مذاهبِ الذين تصدَّوا لكتابةِ السيرةِ أولًا، والمقارنة بينَ مروياتهم بعيدًا عنْ أيِّ تحسُّسٍ مذهبيٍّ.

والاستفادةُ من هذه الكتبِ إنَّما تكونُ للعارفِ بمفاتيحها وهو المحدِّثُ الماهرُ النَّاقدُ الذي يُميِّز الصَّحيحَ والضعيفَ والموضوعَ، ويعرفُ الفرقَ بين

الشَّاذِّ والمحفوظِ أو المنكرِ والمعروفِ مِن المرويَّات، هذا هو الأصلُ فإنْ لم يكن الباحثُ كذلك فليعتمدْ علىٰ غيره من الحفَّاظِ مع إعمال العقلِ في فهْم المرويَّات، ومنْ لم يكنْ كذلك فيحرُم عليه الاشتغال بالتصنيف في السِّيرةِ؛ لأنَّ لكلِّ فنٍّ آلةً، ولأنَّه سيكونُ مخلطًا إذ سيكتبُ فيما لا يحسنه، فقد يُثبتُ حوادثَ لا أصل لها، ويردُّ حوادثَ صحيحةً، وقد يعتمد الغريبَ ويمشي معَ المشهورِ المردودِ صناعةً، وقد يُسقط أحداثًا في السِّيرة؛ لأنَّه لم يستطعْ التصرُّف فيها.

لذلك كانتْ هذه المعرفةُ هي الآلة الكبرىٰ التي ينبغي أنْ يتحلَّىٰ بها المتصدِّي للكتابةِ في السِّيرة القائمةِ علىٰ مصدرين أساسيين هما: القرآنُ الكريمُ والرِّوايةُ المنقَّحةُ، ولو استقام الأمرُ لاقتصر التصنيف في السِّيرة علىٰ المحدِّثين، فهذا فَنُّهم وهم أعلمُ بسرائره ودفاتِره.

قوَّة نقد ابن حزم:

فانظرْ إلىٰ قوةِ النقدِ عند ابنِ حزم الظَّاهريِّ وهو يقولُ في كتابه "جوامع السيرة" (ص ٢٠٦): «وقدْ روينا منْ طرقٍ صحاحٍ أنَّ سعدَ بنَ معاذٍ كانتْ له في شيءٍ من ذلك مراجعة معَ سعدِ بنِ عبادة، وهذا عندنا وهمٌ؛ لأنَّ سعدَ بنَ معاذٍ مات إثر فتحِ قُريظةَ بلا شكٍّ، وفتحُ بني قريظةَ في آخر ذي القَعدةِ منَ السَّنةِ الرابعةِ من الهجرةِ، وغزوة بني المصطلق في شعبان من السَّنة السادسة، بعد سنةٍ وثمانية أشهرٍ من موتِ سعد، وكانت المقالةُ بين الرجلين المذكورين بعدَ الرجوعِ من غزوة بني المصطلق بأزيدَ من خمسين ليلة».

وقال أبو محمَّدُ بنُ حزمٍ في "سيرته" عند الكلامِ علىٰ الحديبيةِ (ص٢٠٧): «وخرجَ في ألفِ رجلٍ ونيِّفٍ المكثرُ يقول: ألفٌ وخمسمائةٍ لا تزيدُ أصلاً والمقلِّلُ يقول: ألفٌ وثلاثمائةٍ، والمتوسِّطُ يقول: ألفٌ وأربعمائةٍ، وقد قال بعضُهم:

كانوا سبعَمائةٍ، وهذا وهمٌ شديدٌ البتة، والصَّحيحُ بلا شكٍّ بين الألفِ والثلاثمائةِ إلى ألفٍ وخمسمائةِ».

ولقد كانَ أكثرُ المتصدِّرين للكتابةِ في السُّنَّة المطهَّرةِ في القرنِ الرابعِ عشرَ مع حماسهِم وحسنِ نيَّاتِهم ورغبتِهم الأكيدةِ في خِدمةِ الجنابِ النَّبويِّ الشريفةِ من البعيدين عن المعرفةِ الحديثيَّة التي تؤهِّلهم للحكمِ على المرويَّات فجاءت كتاباتُهم سرديَّة مع بيانٍ بعضِ المواقف أو العبرِ وإبداء الإعجاب والحماسِ، أمَّا الكتابةُ العلميَّة الدَّقيقةُ للسِّيرة الشَّريفةِ في القرن الفائتِ فكانت قليلةً أو نادرةً، ولا تُعتبر من مصادر السِّيرة المعتبرةِ والتي يمكنُ الاعتماد عليها؛ لأنَّها تسردُ السِّيرة غالبًا بطريقةٍ غير علميَّةٍ، فلا يوثقُ بها، بل يجب الرجوعُ إلى المصادرِ الأصليَّة لمعرفةِ حقيقةِ أحداثِ السِّيرة.

توفُّر مصادر السِّيرة:

لكنْ والحقَّ أقول -إنْ شاءَ الله تعالى-: إنَّ أحداثَ السِّيرةِ النَّبويةِ الشَّريفةِ مشهورةٌ يعرفُها المسلمون الدَّارسون على اختلافِ مراتبِهم طبقةً بعدَ طبقةٍ، كيفَ لا وفي القرآنِ الكريمِ آياتٌ كثيرةٌ تتعلَّقُ بالسِّيرةِ يقرأها المسلمون في صلواتِهم وجلساتِهم واعتنى بها السَّادةُ المفسِّرون، ومَنْ تصدَّى لشرحِ كتبِ السُّنة الشريفةِ فإنَّه يتناولُ قسمًا كبيرًا من السِّيرة، أمَّا مِنْ حيثُ المرويَّاتُ فبعضُها يكادُ أن يكونَ متواترًا، أو متعدِّدَ المخارجِ لا يمكنُ دفعُه، فكان الاختلافُ غالبًا في تفصيلاتِ بعضِ الأحداثِ.

وبذلك تمكَّنَ بعضُ العلماءِ -وإن لم يكونُوا من المشتغلين بعلومِ الإسناد- منَ التَّصنيفِ في السِّيرة فأفادوا وقاربُوا، وعدمُ اختِصَاصِهم لا يعني إهمالَ أعمالهم بل الصوابُ أنَّهم نقلوا أحداثَ السِّيرة وتفنَّنوا في العرضِ وبيانِ بعض

الأحكامِ الشَّرعية، ونقلوا لأحبابِهم وطلبتِهم السِّيرةَ النبويةَ الشريفةَ، وبقيتْ عندهم هنَّاتٌ بدرجاتٍ، ولهم الدعاءُ والثناءُ الحسن.

ونحنُ مع التطوُّرِ الكبيرِ في الحصول علىٰ المعلوماتِ نحتاجُ للكتابة في السِّيرة إلىٰ ثلاثِ مراتبٍ هي:

١ - الكتابُ الجامعُ الموثَّقُ علىٰ طريقةِ المحدِّثين.

٢ - الكتابُ المتوسِّطُ ويقتصرُ علىٰ العزْوِ للأول.

٣ - الكتابُ المختصرُ من الأوَّل بدونِ عزوٍ أو تخريجٍ ليكون في يد كلِّ مسلمٍ باللغات المختلفة.

فتكونُ السِّيرة النبويَّة سهلةَ المأخذِ واضحةَ التفصيلاتِ للعالِمِ والمتوسِّطِ والمبتديء، ولكنَّ بعد وضعِ القواعدِ القويمة التي يسيرُ عليها الباحثُ المستنير بدونِ اقصاءٍ أو إبعادٍ، وإنزال المصادرِ منزلها الصَّحيح، فلا أتصوَّرُ الكتابة في السِّيرةِ وفي مخيلةِ الكاتبِ تضعيفُ محمَّدِ بنِ إسحاقَ أو استبعاد الواقديِّ.

وابن حزمٍ مع قوةِ نقدِه فعمدتُه في المغازي هو ابنُ إسحاقَ في كتابه "جوامع السيرة"، وكذلك لا أتصوَّرُ طرحَ ما لا تعلُّقَ له بالأحكامِ من الأحاديثِ التي ليستْ موضوعةً أو واهيةً أو منكرةً، فكثيرٌ من تفاصيلِ السِّيرةِ جاءتْ بأسانيدَ غيرِ صحيحةٍ أو حسنةٍ ولكنَّها مقبولةٌ في بابِها؛ لأنَّها لا تُثبِتُ حكمًا بل هيَ من بابِ المناقبِ والأسماءِ، واتفقَ أهلُ المغازي والسِّير عليها والاحتفاءِ بها والبناءِ عليها فلا يحسنُ استبعادُها، وهذه طريقةٌ مشىٰ عليها الأوَّلون ومنْ جاءَ بعدهم، بل الكتبُ المصنَّفةُ في الصحابةِ وهم جزءٌ من السِّيرةِ قامتْ علىٰ هذا الأساسِ، والله أعلم.

ثانيا: الغاية من الكتابة في السيرة ودراستها

السِّيرةُ النبويَّةُ الشريفةُ دراسةٌ لحياةِ سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ خاتمِ الأنبياءِ والمرسلين، فالرَّسول ﷺ تفرَّد عنهم جميعًا بوجودِ سيرةٍ له تحكي حياته وحياةَ بعضِ المحيطين به، ولها تعلُّقاتٌ كثيرةٌ بسورٍ وآياتٍ من القرآن الكريم، ولهذه السيرة الشريفة جوانبُ عقَديةٌ وتشريعيةٌ وأخلاقيةٌ وتوثيقيةٌ لأنها سيرةُ نبيِّ الإسلامِ ﷺ، وكلُّ نوعٍ من هذه الأنواعِ الأربعةِ يحتاجُ لشرحٍ وبيان، وهذا الشرح والبيان تكفل به علماؤنا الكرام رحمهم الله تعالى، فأشبعوها بحثًا وعنايةً، وكتبوا حولها المصنَّفات المبسوطة والمتوسِّطة والمختصرة.

وهذه المصنَّفات المتنوِّعة أفادت المسلمين وغيرهم في الوقوف على أحداث السيرة الشريفة، بحيث يمكن للعالم أو المتوسِّط أو المبتدي الوقوف على أحداث السيرة في يسرٍ وسهولةٍ، مع أنها أحداث متتابعةٌ ومتنوِّعةٌ.

والمقصود الأعظم من دراسةِ السِّيرةِ الشَّريفةِ هو التأسِّي بالنَّبيِّ الأعظمِ ﷺ قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

❁ ❁ ❁

ثالثا: اتجاهات الكتابة في السيرة في القرن الرابع عشر

المتصدِّرون للكتابةِ في السِّيرة لهم غاياتٌ مختلفةٌ، فكتبُ المغازي والسِّيرِ تختلفُ عن كتبِ دلائلِ النبوَّةِ، وهما يختلفانِ عنْ كتبِ الخصائصِ أو الشَّمائلِ، ومنْ أهمِّ غاياتِ كتابةِ السِّيرةِ محاولةُ معرفةِ معالمِ شَخصَّيةِ الرسول الأعظمِ ﷺ وشمائِلِه الشَّريفةِ وما يتعلَّق به من مراحل الدعوةِ، وسيرته معَ أزواجِه وأصحابِه ومخالفِيه، وما يُذكرُ مع ذلك من المغازي والسِّير، ويلزمُ من ذلكَ معرفةُ الأحكام الشَّرعية؛ لأنَّها تعتبرُ جزءًا من الحديث الشَّريفِ، فهي تشريعٌ وقد قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ولقد أحسنَ مَن صَنَّف في السيرة واعتنىٰ بالأحكامِ الشَّرعيَّة المستنبطة من السِّيرة النبويَّة، ولقدت وجدتُ اتجاهات المصنِّفين في السِّيرة في القرن الرابعِ عشرَ علىٰ ثلاثة أقسام كالآتي:

القسم الأول: الذي اعتنىٰ بإخراج وإظهار السيرة النبوية الشريفة بطريقة أهل العلم، وهم ولله الحمد الأكثرون، وهؤلاء جزاهم الله خيرًا كتبوا وأفادوا فأحسنوا واعتمدوا علىٰ المصادر الثلاثة للسيرة، بالإضافة لمصادر أخرىٰ وثَّقت الأحداث، من أهمِّها قصائد الشعراء التي تحكي الأشخاص والمناسبات، وهذه هي الطريقة الصحيحة في التصنيف في السيرة، وهي تستدعي العلماء أهل التخصُّص والمعرفة.

القسم الثاني: من نظر في السيرة من خلال القرآن الكريم فقط، واستبعد الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة من هؤلاء:

١ - "سيرة الرسول ﷺ" للشيخ محمد عزة دروزة النابلسي (ت ١٤٠٤)، وهو مطبوعٌ في مجلدين، ومحمد عزة دروزة صاحب مُصنَّفاتٍ كثيرةٍ، وكان من

الدُّعاة للفكر القوميِّ ولهذا الفِكر أثره في الكتاب المذكور انظر: (١/ ٢٦).

٢- "السيرة النبوية في القرآن الكريم"، للدكتور عبد الصبور مرزوق وهو مصريٌّ كان يشغل نائب رئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (ت ٢٠٠٨) رحمه الله تعالى، وهو مطبوعٌ في مجلد.

٣- "السيرة النبوية القرآنية" للسيد محمد حسين فضل الله المرجع الإمامي المعروف (ت١٤٣١)، رحمه الله تعالى، والكتاب مطبوعٌ في مجلد.

وهنا إشكال حول جامع الكتاب ففي مقدمة الكتاب (ص٦) أن الباحث الأستاذ حسين عبيد هو الذي جمع مادة هذا الكتاب من كتب وأبحاث ومحاضرات سماحة السيد حسين فضل الله.

والقرآن الكريم هو المصدر الأساسي للسيرة النبوية الشريفة، بيد أن قصر السيرة عليه، يفوت أحداثًا في السيرة قائمة بذاتها كأبوي الرسول ﷺ ونسبه، ودقائق الأحداث المكية في صدرالدعوة، وقائمة السابقين الأولين، وأحداث دار الأرقم، والهجرتين، ومواقف الأكابر كأم المؤمنين خديجة الكبرى عليها السلام، وكفالة الجد، ووقفات العم الباسلة، وغير ذلك، ثم وعمرات النبيِّ ﷺ، والأحداث التفصيلية للمغازي والسِّير، والخطابات والوفود ونصوص البيعات، وحجَّة الوَداع، وأحداث البراءة، وخطبة الغدير، بل ويسقط ذكر الصحابة وأمَّهات المؤمنين، وغير ذلك كثير.

القسم الثالث: وهم المتأثِّرون بالفِكر الغربيِّ، ويراعون المستشرقين فيما يكتبون، وبعضهم يسميهم بالتنويريين ونصيبهم من هذا اللفظ ليس بذاك، وإنما سموا أنفسهم بهذا الاسم نكاية في غيرهم، ودعاية لهم، ولايعتمدون المصادر الحقيقية للسيرة لأسباب منها أنهم ليسوا من العلماء الذين يستطيعون

الاستفادة من مصادر السيرة على سنن أهل العلم، فيضطربون ويتناقضون، ومن أشهرهم الدكتور محمد حسين هيكل في كتابه "حياة محمد" ﷺ، وسيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عليه.

(فرع)

كتاب "على هامش السِّيرة" ورأي طه حسين في أحداث السِّيرة وأحاديثها:

١- ومن أغرب وأسوأ الكتابات في السيرة التي راعت جانب المستشرقين العلمانيين الحاقدين كتاب "على هامش السيرة" للدكتور طه حسين، فإنه أبان عن رأيه السيِّء في السِّيرة، وأنها مخالفةٌ للعقل فقال في مقدِّمة كتابه المذكور (ص: ي): «وأنا أعلم أنَّ قومًا سيضيقون بهذا الكتاب، لأنهم محدثون يكبرون العقل، ولا يثقون إلَّا به، ولا يطمئنون إلا إليه، وهم لذلك يضيقون بكثير من الأخبار والأحاديث التي لا يسيغها العقل ولا يرضاها».

٢- ثم قال (ص: ي): «هؤلاء سيضيقون بهذا الكتاب بعض الشيء لأنهم سيقرأون فيه طائفةً مِن هذه الأخبار والأحاديث التي نصبوا أنفسهم لحربها ومحوها من نفوس الناس».

فهذا إعلانٌ برأيه في أحداث السِّيرة الشريفة، واستسلامٌ منه للمستشرقين الحاقدين من اليهود والنصارى والملحدين، وكان عليه أن يبيِّن أنَّ هذه السيرة الشريفة لا تخالف العقل في شيءٍ، وأنَّ مبناها عِلميٌّ، وأخبارها ثابتةٌ، وأنَّ المستشرقين لا يعرفون المنهج الإسلاميَّ في توثيق النصوص لكنه استسلم لغير المسلمين من المستشرقين، وراعى جانبهم، وهم أصلًا ليسوا بمسلمين ولا يؤمنون بالمنطلق الإيماني للسيرة الشريفة، ويتناولون أحداثها بعقليةٍ معارضةٍ ناقدةٍ غير مؤمنةٍ، غاية ما عندهم الانبهار والإعظام لشخصية النبيِّ ﷺ

وتأثيرها على جيل الصحابة، وتأسيس الدولة الإسلامية، وتأثيرها على العالم بدون حقيقة النبوة الشريفة، فتدرس عندهم من هذه الجهة.

٣- واستقرَّ رأي طه حسين على نقل أحداث السِّيرة إلى الأساطير التي تروج عند السذج وعاشت أوروبا عليها قرونًا مستسلمًا داعيًا للغلِّ والحقد والكفر الاستشراقي فقال طه حسين (ص: ي، ك): «هذه الأخبار والأحاديث إذا لم يطمئن إليها العقل، ولم يرضها المنطق، ولم تستقم لها أساليب التفكير العلمي، فإنَّ في قلوب الناس وشعورهم وعواطفهم وخيالهم وميلهم إلى السذاجة، واستراحتهم من جهد الحياة وعنائها، ما يُحبِّب إليهم هذه الأخبار ويرغِّبهم فيها».

قلتُ: هذا كلامٌ غير علميٍّ ويُخالف العقل وهو إعلانٌ مِن طه حسين بأمورٍ تختصُّ بها السِّيرة في نظر الملحدين وأذناب المستشرقين الذين داروا في فلكهم، فليست هي (في نظره) إلَّا أساطير للترفيه، ومنشأ ذلك أنه ابتعد عن مصادر السيرة الصحيحة ومنها القرآن الكريم.

٤- ثُمَّ زاد الطين بلَّة، وأعلن أنه بنفسه كذب أثناء سرد أحداث السِّيرة، واختلق فيها أمورًا من كيسه وتصوره فقال (ص: ك): «وأحب أن يعلم الناس أني وسعت على نفسي في القصص، ومنحتها الحرية في رواية الأخبار واختراع الحديث ما لم أجد به بأسًا، إلَّا حين تتصل الأحاديث والأخبار بشخص النبيِّ، أو بنحو من أنحاء الدِّين».

والحمد لله أنه أبان عن نفسه بنفسه، وصرَّح باستعلائه وجهله بالمنهج الإسلاميِّ لتوثيق النصوص ولا أدل على ذلك من اعترافه بأنه كذَّابٌ وضَّاعٌ، ومخالفته للمنهج العلميِّ القائم على البحث والنظر، لا الاستهزاء والردِّ جملة، بدون إبداء أي دليلٍ أو شبهةٍ.

(فرع) المُصنِّفون في السِّيرة من حيث استيعابها على أنواع:

١ - **تصنيفُ سيرةٍ كاملةٍ**: وهي أن يتصدَّىٰ المصنِّفُ لجمع أحداثِ السيرةِ ومتعلِّقاتِها في كتابٍ مفردٍ يبدأ من حالةِ العرب قبل البعثة ثمَّ البعثة وتوالي الأحداث إلىٰ وفاة النبيِّ ﷺ والأحداث المتعلِّقة بها، وكلُّ مُصنّف له تعلُّقٌ فمنهم من يعنىٰ بإظهار جوانب العظمة في شخصية الرسول ﷺ، ومنهم من يعنىٰ بمحاولة استيعاب الأحكام الشرعية من السِّيرة، ومنهم من يختار من السِّيرة ما يوافق مواقفه من الصحابة ومدىٰ موائمة السِّيرة لمذهبه العقدي.

(فرع)

السيرة النبوية لفضيلة الشيخ محمد الصادق عرجون:

ومن أوسع ما رأيت في الكتابة حول السيرة الشريفة في القرن الفائت ما كتبه الأستاذ الشيخ محمد الصادق إبراهيم عرجون شيخ كلية أصول الدين بالأزهر المتوفَّىٰ سنة ألف وأربعمائة رحمه الله تعالىٰ، في كتابه: "محمد رسول الله ﷺ، منهج ورسالة وبحث وتحقيق" وقد طبع في أربعة مجلدات ضخام، واخترمته المنيَّة قبل إتمامه، والمطبوع وصل إلىٰ: «وفد طيء».

وهو من حيث أحداث ونصوص السيرة كغيره، أو أقل، ولكنه أكثر من العرض والتحليل والموازنة والوعظ والإرشاد، وإبداء رأيه في المرويَّات، كأنه في درسٍ أو محاضرةٍ أو خطبةٍ للجمعة، وتجاوزت بعض بحوثه عشرات الصفحات كما في قصة الغرانيق الباطلة، والتي أبطلها مِن وجوهٍ كثيرةٍ في بحثٍ جاوز مائة وثلاثين صفحة فانظر (٢/ ٣٠-١٥٦)، فقاريء هذه السيرة يسير مع عقل المصنِّف أكثر ممَّا يسير مع أحداث السِّيرة، فإنك إن جرَّدتَ أحداث هذه السِّيرة من تعليقات مصنِّفها المطوَّلة لا تزيد عن مجلَّدٍ متوسِّطٍ، لا

سيما وأنها غير كاملةٍ.

٢- التصنيفُ في جانبٍ عظيمٍ من السِّيرة:

واستيعاب هذا النوع يحتاج مصنفات، وأذكر من هذا النوع مما يوافق شرط الكتاب:

أ- الاقتصارِ على المغازي كما في "إنارة الدُّجى في مغازي خير الورى ﷺ" لمولانا العلامةِ الشيخِ حسن بن محمد المشاط المكيِّ المتوفى سنة ١٣٩٩ رحمه الله تعالى، وهو مقروء في حلقات الدرس بمكة المكرمة.

ب- ومِن أجلِّ المُصنَّفات في جانب من جوانب السِّيرة ما قام به العلَّامة الدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي[١] رحمه الله تعالى من خلال كتابه المطبوع "مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة" الذي بذل فيه

---

(١) العلَّامة البحَّاثة، صاحب المصنَّفات والتحقيقات النادرة، انقطع للبحث، وكان آيةً من آيات عصره، وتعدَّدت معرفته باللغات، فكان يعرف تسع لغات، وصنَّف بالعربية والأردية والفرنسية، عاش عزبا بين الكتب المخطوطة والمطبوعة، يكشف النقاب عن النوادر، ويستخرج الأصول فأفاد وأجاد، وقائمة أعماله كبيرةٌ تجعله فردًا مطلقًا في بابه، كما كان يمد العون للباحثين كما تراه في مقدمة تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة لرسالة " الموقظة " (ص١٢)، ولا أستطيع في هذه الأسطر أن أوفِّيه حقَّه أو بعضًا منه.

ولد بحيدر آباد بالهند سنة ١٣٢٦، وبسبب أحداث سياسية وغيرة منه على حيدر آباد، غادرها واستوطن مسكنًا متواضعًا في باريس، وعاش بها أكثر مِن نصف قرنٍ، في خدمة العلم والعلماء، وفي سنة ١٩٩٨، بعد أن تأخَّرت صحَّته انتقل إلى أمريكا، وعاش مع ابنة أخيه، وتوفي سنة ٢٠٠٢، وترجمته تحتاج لجزء كبيرٍ، رحمه الله وأثابه رضاه.

جهدًا كبيرًا مشكورًا في الجمع والتوثيق مِن مظانٍّ مُتعدِّدةٍ، ولم ينظر في الأسانيد، والكتاب في أصل أطروحته التي تقدَّم بها لنيل الدكتوراه من جامعة «السوربون»، والمستشرقون جاهلون بالأسانيد ولا يعرفون مباحث سَبْر المرويَّات والمتابعات والشواهد، وهذا هو السبب المباشر لعدم النظر في أسانيد هذه الوثائق، فالجمع كان يحتاج لتحريرٍ، مع أنَّ الدكتور محمد حميد الله قام بجهدٍ كبيرٍ في عزو الوثائق، ولكنه كان مُقيَّدًا بطريقة المستشرقين المتخلِّفة غير المستنيرة، البعيدة عن المنهج الإسلاميِّ في توثيق النصوص.

ولما أعاد طبع بحثه بعد ذلك مرَّات، زاد في عدد الوثائق، ولم يتوجَّه إلى تحرير أسانيدها فبقي متأثِّرا بطريقة المستشرقين..!! وبقي على الباحثين إتمام عمله بتطبيق القواعد الحديثية عليه، فسيكون عند ذلك آية في بابه، والله يعلم السرَّ وأخفى، وليعرف الناظر قيمة علماء الحديث الناقدين فلله درُّهم.

ج- المصنِّفون في المولد النبويِّ الشريف، ولا يخلو مولد منها من الحديث الموضوع والمنكر والضعيف، فضًلا عن الصحيح.

د- ومنهم من كتبَ في العلمِ النبويِّ كالعلامةِ الشيخ سيدي محمَّد بن جعفر الكتانيِّ الصوفي المتوفَّى سنة ١٣٤٥رحمه الله تعالى في كتابه "جلاء القلوبِ منَ الأصداءِ الغيبيَّة ببيانِ إحاطته ﷺ بالعلومِ الكونية"، مطبوعٌ في مجلدين، وهو كتابٌ جليلُ القَدْر، يُعبِّر عن نظر بعض أعيان السادة الصوفية، بيدأنَّ الكتاب فيه أحاديث منكرةٌ وواهيةٌ وموضوعةٌ ينبغي الحذر منها، وقد طبع طبعة ليست بذاك ويحتاج لمن ينظر في أحاديثه بطريقةٍ علميةٍ.

هـ - مِن أنفاسِ شيخِنا ولي الله تعالى العلامة السَّيد عبد الله بنِ الصِّدِّيق الغماري المتوفَّى سنة ١٤١٣ قدَّس الله تعالى سره "دلالة القرآن المبين على أنَّ

النبيَّ أفضلُ العالمين"، و"الأحاديث المنتقاة في فضائلِ سيِّدنا رسول الله ﷺ".

٣- **تخريجُ أحاديثِ السِّيرة الشريفة**: وهذا نوعٌ من العناية المتخصِّصة بالسيرة النبوية الشريفة، كما تجدُه في "الاكتفا بتخريج أحاديث الشِّفا" للحافظ السَّيد أحمد بنِ الصِّديق الغُماريِّ، وهو من أوسعُ كتبه لكنْ اخترمتْه المنيةُ فلمْ يتمَّه.

وتخريج أحاديث "فقه السيرة" للشيخ محمد الغزالي والذي قام به الشيخ محمد ناصر الدين الألبانيِّ، وهو تخريجٌ مختصَرٌ، لم يستوعبْ أحاديثَ الكتاب مع أنَّ الأصلَ مختصرٌ، ويحتاج لاستكمال، وقد شهد القرن الخامس عشر عناية بفحص أسانيد أحداث السيرة، ومنهم مَن تشدَّد وخرَّج، ولم أذكرهم لمنافاته لشرط البحث.

لماذا اقتصرت على دراسة بعض كتب السيرة الكاملة؟

وقد اقتصرتُ في هذا البحثِ على بعض الكتب التي تناولت السيرة الكاملة لأنها أشمَل الأنواعِ وأجمعها، فاخترت عددًا من المصنَّفات في السيرةِ والتي تمثُل مختلفَ المذاهبِ والاتجاهاتِ في القرنِ الرابعِ عشرَ فسيجد الباحثُ فيهم: الأزهريَّ، والندويَّ، والزيدي، والإماميَّ، والسَّلفيَّ «الوهابي»، والمتأثِّر بالمستشرقين، واكتفيتُ بالمسلمين عنِ المستشرقين.

وقد رتَّبتُهم حسبَ وفيَاتِهم فلم أقدِّم بلدًا أو معهدًا أو مذهبًا فالكلُّ سعى في خدمة الجنابِ النبويِّ الشريفِ بحسب فهمه، فكان اختياري لهم على مباحثَ بحسبِ الوفيَات كالآتي:

١ – دائرةُ معارفِ سيرةِ النبيِّ ﷺ للأستاذ الشيخِ شبلي النعمانيِّ المتوفَّى سنةَ ١٣٣٢ وأكملَ العملَ السَّيدُ سليمانُ الندويُّ المتوفَّى سنة ١٣٧٣.

٢- "حياة محمَّد ﷺ" للدكتور محمد حسين هيكل المتوفَّىٰ سنة ١٣٧٦.

٣- "خاتمُ النبيين ﷺ" لفضيلة العلامة الشيخِ محمَّد أبو زهرة المتوفَّىٰ سنة ١٣٩٤.

٤- "السيرةُ النبويةُ في ضوء الكتابِ والسُّنة" للدكتور الشيخ محمد بن محمد أبو شهبة المتوفَّىٰ سنة ١٤٠٣.

٥- "سيرةُ المصطفىٰ ﷺ" للقاضي السَّيد هاشم معروف الحسنيِّ العامليِّ المتوفَّىٰ سنة ١٤٠٣.

٦- "فقه السيرة" للأستاذ الشيخِ محمَّد الغزالي المتوفىٰ سنة ١٤١٦.

٧- "الرحيقُ المختوم" للأستاذ الشيخ صفي الرحمن المباركفوريِّ المتوفَّىٰ سنة ١٤٢٧.

٨- "فقه السيرة" للدكتور محمد سعيد رمضان البوطيِّ المتوفَّىٰ سنة ١٤٣٣.

٩- "السيرة النبوية؛ التأريخ والقدوة والعبرة والعظة"، للسيد الدكتور شهيد المنبر المرتضىٰ بن زيد المُحَطْوري الحسني الصنعاني المتوفَّىٰ سنة ١٤٣٦.

وعلىٰ اختياري سِرتُ راجيًا منَ الله أن يُسدِّدَ خطاي، مُؤَمِّلًا في توفيقه، وأنْ يرشدَني إلىٰ أقومِ طريقٍ، إنه سبحانه سميعٌ مجيبٌ.

الفصل الثاني

وهذا الفصل يتكون من تسعة مباحث، وقد جعلتُ لكلِّ كتابٍ مبحثًا خاصًّا به، عرفت فيه بصاحب الكتاب جزاه الله خيرًا، بترجمةٍ مختصرةٍ، ثمَّ تكلَّمتُ علىٰ منهج الكتاب، مع إبداء بعض وقفاتٍ نقديةٍ لا تقف في ناحيةٍ واحدةٍ، بل تُظهر المحاسن وغيرها، فتُعرِّف بالكتاب ومصادره وقوَّته العلمية، ومدىٰ الاعتماد عليه.

المبحث الأول

دائرة معارف في سيرة النَّبيِّ ﷺ

للأستاذ العلَّامة الشَّيخ شبلي النعماني وأكمل العمل العلَّامة الشَّيخ سليمان الندوي:

التعريف بالشيخ محمد شبلي النعماني:

الشَّيخُ العلَّامةُ محمَّد شِبلي بن حبيب الله بن حسن علي البندوليُّ، والبندوليُّ نسبةً لقريةِ بندولَ التَّابعة لمديريَّة أعظم كره بشمال الهندِ، والنُّعمانيُّ نسبةً لمذهب أبي حنيفةَ النُّعمان، وُلد في شوال سنة ١٢٧٣، وقيل في ذي القَعدة سنة ١٢٧٤.

قرأ العلومَ المتداولة، واعتنى بالمنطقِ والفلسفةِ، ومن مشايخِه -غير والده- الشَّيخُ فاروقُ بنُ عليّ أكبر العبَّاسي الجرياكوتيُّ، والشَّيخُ أحمد عليّ السهارنفوريُّ، والشَّيخُ إرشاد حسين المجدديُّ، والشَّيخُ فيضُ الحسن بن علي بخش المجدِّديُّ، وكان قد تأثَّر بشهرة أبي الحسنات عبدالحيِّ اللَّكنويِّ فلمَّا لقيه وابتدأ في الأخذِ عنه لم يعجبْه منهجُه في الدرسِ فتركه، وهذا غريبٌ، لكن انظر وتأمَّل واستصحب.

وتذوَّق النعمانيُّ من خلال قراءاتِه الخاصَّة وعلى مشايخِه البيانَ القرآنيَّ وإعجازه، والبلاغةَ النبويَّة وعلمَ الكلامِ والفلسفةَ المشرقيَّة، وولعَ بكتبِ اللُّغةِ والأدبِ والتاريخِ.

وبعد انتهاءِ دراستِه شدَّ الرِّحال لزيارةِ الحرمينِ الشَّريفينِ، وبعد عودته للهند انتُدِب للتدريسِ في عِدَّة أماكنَ، وتولَّى نظارة ندوة العلماء.

كان في بداية أمرِه يميل إلى الانتصارِ للمذهبِ الحنفيِّ، ونسب نفسه نعمانيًّا، وصنَّف كتابًا في مناقبِ الإمام أبي حنيفة، وكتبَ كتبًا في الفروع مؤيِّدة للمذهبِ الحنفي، ثمَّ ترك هذا الاتجاه.

قال السَّيد عبدالحيِّ الحسني في "نزهة الخواطر" (٨/ ١٢٤١): «الشَّيخ الفاضل العلَّامة شِبلي بن حبيب الله البندوليُّ، فريدُ هذا الزَّمان المتَّفَقِ على جلالتِه في العلمِ والشَّأن».

ثُمَّ زاد في التعريفِ به وبيانِ حاله العلميِّ فقال (٨/ ١٢٤١، ١٢٤٢): «كان قويَّ الحفظِ، سريعَ الملاحظةِ، يكادُ يكشفُ حجبَ الضمائر، ويهتك أسرار السَّرائرِ، دقيقَ النَّظر قويَّ الحُجَّة، ذا نفوذٍ عجيبٍ على جلسائه، فلا يباحثُه أحدٌ في موضوعٍ إلَّا شعر بانقيادٍ إلى برهانِه، وربما لا يكونُ البرهان مُقنِعًا، وكان واسعَ الاطلاع في تاريخِ الإسلامِ والتمدُّن الإسلاميِّ، كثيرَ المحفوظِ بالأدبِ والشِّعرِ، كثير المطالعة لم يفتْه كتابٌ كُتبَ في آداب الأمم وفلسفةِ أخلاقِهم إلَّا طالعه، ولم يكنْ له نظيرٌ في سرعةِ الجوابِ، والمجيء بالنَّادرة الغريبة على جهةِ البديهة، وسردِ الأبياتِ الفارسيَّة والأرديَّة على محالها، وله عنايةٌ كاملةٌ بالعلمِ، ورغبةٌ ونشاطٌ وإقبالٌ على المذاكرةِ والتصنيفِ وإلقاء الخطب.

وكان مع ذلك معجبًا برأيِه، لا ينقادُ لأحدٍ ولو كان برهانُه مقنعًا، وفيه شيءٌ من التلوُّن، ومِن عادته أنَّه كلما يُحدِّثُ في مسألةٍ، يُكثِرُ في التعبير وإذا أنشدَ شعرًا أتبعه بالشَّرحِ والترجمة، كأنَّ مخاطبَه أعجميٌّ وهو عربيٌّ، أو مخاطبَه جاهلٌ لا يعرفُ اللُّغة العربيَّةَ والفارسيَّة وهو عارفٌ باللُّغاتِ المتنوِّعةِ والمعاني الدَّقيقة يريد إفهامَه، وكذلك كانتْ عادته أنَّه ربَّما يأخذ رأيًا في أمرٍ من الأمور من رجلٍ، ثمَّ يعرضه على النَّاس وينسبُه إلى نفسِه، وربما يعرضُه على ذلك الرَّجل بمعارضةٍ وبلاغةٍ، ويمهِّدُ له المقدِّمات كأنَّه خصيمُه في ذلك الأمرِ، وكان معتزليًّا في الأصول، شديدَ النكيرِ على الأشاعرةِ، وله كتبٌ ورسائلُ في ذلك».

صنَّف عدَّة مصنفات بالأردية منها:

١ - "دائرةُ المعارفِ في سيرةِ النَّبيِّ ﷺ" كتبَ منه مجلَّدين، وأكمل العملَ تلميذُه السَّيدُ سليمان الندويُّ رحمه الله تعالى، وسيأتي الكلام عليه.

٢ - "علمُ الكلام".

٣- "الغزالي".

٤ - "حياةُ جلال الرُّومي".

٥ - "الفاروقُ عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه".

٦ - "حياةُ حافظ الشِّيرازي".

٧- "ظلُّ الغمامِ في مسألةِ القراءةِ خلفَ الإمام"، وغير ذلك.

٨- وله بالعربيَّةِ "نقد كتابِ التمدُّنِ الإسلاميِّ" لجرجي زيدان، وهو مقالاتٌ كتبها في مجلَّة "المنار" سنة (١٣٣٠).

وكانت له مراسلاتٌ ومقالاتٌ في عدَّة مجلَّاتٍ مصريَّة، تُوفي في ذي الحِجَّة سنة ١٣٣٢ رحمه الله تعالى، ترجمته في "نزهة الخواطر" (٨/ ١٢٤٨)، وانظر: "شبلي النعماني علامة الهند" للأستاذ محمد أكرم الندوي.

منهج الشيخ شبلي النعماني في "دائرة معارف سيرة النَّبيِّ ﷺ"

أراد المصنِّف الشَّيخُ شِبلي النعمانيُّ أنْ يكون كتابه ليس سرْدًا للسيرة فقط، ولكنَّه رغبَ أنْ يكون أعمَّ، فشمل خمسةَ أجزاء كالآتي:

في الجزء الأول: حديثٌ موجزٌ عن أحوال العربِ وتاريخِهم، وحياة النَّبيِّ ﷺ بصفةٍ عامَّةٍ، منذ ولادتِه وحتَّىٰ وفاته ﷺ، ثمَّ عن غزواتِه ﷺ، وفيه حديثٌ مفصَّلٌ عن أخلاقِ وعاداتِ النَّبيِّ ﷺ، كما وردَ حال آله وأولاده وأزواجِه أمهات المؤمنين رضي الله عنهنَّ في هذا البابِ أيضًا.

والجزءُ الثاني: يتعلَّقُ بمبحثِ النبواتِ في العقائد، والأوامرِ والنَّواهي، وإصلاحِ الأعمال والأخلاقِ، وعليه فقد ذكر تفصيلًا أعمالِ مقامِ النبوَّة في هذا الجزء، وفيه أيضًا ذكرٌ لبدايةِ الفروضِ الخمسةِ، وفوائدِها وحكمِها ومقارنتِها وموازنتها بالأديانِ الأخرىٰ، وغيرِ ذلك.

وفي الجزءُ الثالثُ: تاريخُ القرآنِ الكريمِ ووجوهُ إعجازِه وحقائقه وأسرارِه.

وفي الجزء الرابع: ذكرٌ مفصَّلٌ عن المعجزاتِ، في كتبِ السِّيرةِ القديمةِ ويُحدِّد بابًا لكلِّ معجزةٍ علىٰ حدةٍ.

والجزء الخامسُ: يتعلَّقُ بمؤلفاتِ الأوروبيين.

فأبان الشَّيخُ شِبلي النُّعماني أنَّ رأيه في السِّيرةِ أنَّها سيرةُ حياةٍ كاملةٍ لسيِّدنا ومولانا رسول الله ﷺ، وما كتبَ حول حياته الشريفة، وكانَ أكثر الأوَّلين يقتصرُون علىٰ الأحداثِ التاريخيَّة، حتىٰ سمَّىٰ بعضُهم سيرة النَّبيِّ ﷺ «المغازي»، ولكن النُّعمانيَّ كان علىٰ صلة بكتابات ومناهج المستشرقين، فأراد أن يردَّ علىٰ جهالاتهم فنظر إلي السيرة نظرةً أعمَّ من السرد معارضةً للآخرين، وعرضًا لوقائع، وبيانًا لرأيٍّ رآه ولتفهيم المخالفين.

وقد أدركتْه المنيَّةُ رحمه الله تعالىٰ، وكان قد أتمَّ المجلَّد الأول فقط في جزئين، وأكمل العملَ من بعده تلميذُه السَّيد سليمانُ الندويُّ، وقد مشىٰ علىٰ خطَّته السَّابقةِ من حيثُ الإجمال فقد أجرىٰ تعديلاتٍ عليها كما يظهرُ من المطبوع.

مِن محاسن كتاب "السيرة النبوية" لمحمد شبلي النعمانيِّ:

وهذه ملاحظاتٌ أو إظهار لبعضِ محاسنِ عمل الشَّيخِ محمَّد شِبلي النُّعمانيِّ رحمه الله تعالىٰ في السِّيرة النبويَّة الشَّريفة:

١- للمصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ كلمةٌ في السِّيرة من حيثُ التفرُّدُ الجامع والمنزلةُ والأثر الذي لم يكنْ إلَّا لسيِّدنا ومولانا رسول الله ﷺ، وكان ينبغي أنْ يكون تقدِمةً لكلِّ عملٍ، ولكنَّه أدرجَه في أوائل المقدِّمة، وكان حقُّه التقديمَ والشَّرح فقال رحمه الله تعالىٰ (١/ ٤٠): «يحقُّ للمسلمين أنْ يفخَروا بأنَّه لا يوجدُ -حتىٰ تقومَ السَّاعة- أيُّ نظيرٍ لنبيِّهم ﷺ، والذي حفظُوا سيرته ﷺ وأحواله حرفًا حرفًا، ولا توجدُ أي شخصيةٍ -حتَّىٰ اليوم ولن توجدَ- غيره ﷺ دُوِّنت سيرتها مثله ﷺ، وممَّا يدعُو إلىٰ الدَّهشة أكثر من هذا هو أنَّه قد كتبت أسماء وسيرة (١٣ ألف) شخصيَّة تقريبًا ممنْ رأوا والتقوا بالرَّسول ﷺ، من أجلِ تحقيقِ أحواله وأفعاله ﷺ، وحينَ بدأ التأليف كُتبت مؤلَّفاتٌ كثيرةٌ في سيرةِ هؤلاءِ الصَّحابة والشَّخصيَّات من مثلِ "طبقاتِ ابنِ سعد"، وكتاب "الصَّحابة" لابنِ السَّكنِ، وكتاب لعبدالله بن عليٍّ بن جارود، وكتاب العقيليِّ في الصَّحابة، وكتابِ ابن أبي حاتم الرَّازي، وكتابِ الأزرقيِّ، وكتابِ الدولابيِّ، وكتابِ البغويِّ، و"طبقاتِ ابنِ ماكولا"، و"أسد الغابة"، و"الاستيعاب"، و"الإصابة في أحوال الصَّحابة" هل يمكنُ لرفاق أي شخصٍ في الدنيا أنْ يدوَّن عن أسمائِهم وسيرتِهم وهم بهذا الكم؟!».

٢- للكتاب مقدِّمةٌ (من ص٣٤ إلى ص ٩٨) كاشفةٌ لفكرِ المصنِّف عن السيرة ورأي المخالفين، ونقدِه لها، ومصادرِ السِّيرة وتوثيقِها ومراتِبها، وهي مقدِّمةٌ جيِّدة تحتاجُ لأنْ تُفردَ في مصنَّفٍ خاصٍّ، فلم أرَ أحدًا من الذينَ كتبوا في السِّيرة في القرنِ الفائتِ كتبَ مثلَها أو جمعَ أبحاثها.

والظَّاهرُ من هذه المقدِّمةِ أنَّ الشيخ محمد شبلي النُّعماني قرأ كثيرًا في مصادرِ السِّيرةِ الإسلاميَّةِ ونظر في كتبِ المخالفين.

وقد ذكر (١/ ٣٧، ٣٨) أنَّ السِّيرةَ في الماضي كانتْ تاريخيَّةً، لكنْ لَمَّا اشتغل الأوروبيُّون بها وأكثرُوا من الخطأ والخلطِ والشَّططِ، وهم ليسُوا مسلمين كان رسولِ الله ﷺ في نظرِهم مُصْلِحًا، ونظرًا لسُهولة تداولِ هذه الآراءِ في الهندِ كان يجبُ أنْ تكونَ الكتابةُ في السِّيرة مفصَّلةً مرتبطةً بالرِّسالة والنَّبيِّ ﷺ وعصمتِه وعقيدتِه وأخلاقِه وشريعتِه، هذه هي الأسبابُ التي دفعتْه لكتابَة كتابٍ مفصَّلٍ في السِّيرة النبويَّة يعتمدُ على المرويَّاتِ الصَّحيحة فقط في نظره.

٣- كتب المصنِّفُ (١/ من ص ٤١ إلى ص ٥٩) بحثًا حول المؤلَّفاتِ في السِّيرة والأوليَّة فيها، ثمَّ ذكرَ أهمَّها، مع التنويهِ غالبًا بالقيمةِ العلميَّة لها ولمصنِّفيها بعبارةٍ مختصرةٍ، ثمَّ ذكر أنَّ المسلمين أسَّسوا منهجًا علميًّا فريدًا للحكمِ على المرويَّاتِ بالنَّظر إلى الرُّواةِ وبذلوا جُهدًا كبيرًا تميَّزوا به، وقد خلص إلى الآتي:

أ- بالرَّغمِ منْ وجودِ مؤلَّفاتٍ لا حصرَ لها في السيرةِ النبويَّةِ، إلَّا أنَّها كلَّها تنتهي إلى ثلاثةٍ أو أربعةِ كتبٍ هي: سيرةُ ابنِ إسحاقَ، والواقديِّ، وابنِ سعد، والطَّبريِّ، وقد اشتغَلَ بنقدِ هذهِ الكتبِ اعتمادًا على نقدِ بعضِ المحدِّثين لصاحبِ السِّيرة أو الرُّواةِ عنه.

ويجابُ عنه بأمرينِ:

الأول: مصادرُ السِّيرةِ ليستْ هذه الأربعةَ فقطْ، وهناكَ منْ هوَ أعلىٰ وأوثقُ بل اعتمدَ الأربعةُ عليها كسيرةِ محمَّد بنِ مسلم بنِ شهاب الزُّهريِّ المتوفَّىٰ سنة أربعٍ وعشرين ومائة، وهذه السِّيرة أوردَها كاملةً أو جلَّها عبدالرزَّاق الصَّنعانيُّ في "مصنفه" فهو يرويها عن شيخِه الثِّقةِ معْمر بنُ راشدٍ، وهذه السيرةُ ينقل عنها ابنُ اسحاقَ والواقديُّ وابن سعد والطبريُّ وأمثالهم، وقد جمعَ نصوصها في مجلَّدٍ خاصٍّ الدكتورُ سهيل زكار وطبعها باسم "المغازي النبويَّة".

الثاني: المُعْتَمَد لتقصِّي حال المرويَّات هو النَّظرُ في حال الأسانيدِ ثمَّ الحكمُ عليها صحَّةً أو ضعفًا، فأينما وُجد الإسنادُ فللمحدِّثِ النَّاظر الحكمُ وفقًا للقواعد، سواء كان الكتابِ محلَّ النَّظر من كتبِ السُّننِ أو المسانيدِ أو السِّير.

ب- ولذلك تكرَّر من المصنِّفِ تقديمُه لكتبِ الحديثِ علىٰ كتبِ السِّيرة، لأنَّ كتب السِّيرة فيها الضعيفُ بنسبةٍ أكثرَ مما في الأصول السِّتة الحديثيَّة (انظر: ١/ ٦٥، ٦٦).

قلت: نعم كتبُ الحديثِ ولا سيَّما التي علىٰ الأبوابِ لها قيمتُها العلميَّة لكن العبرةَ بالإسنادِ لا بالكتابِ، سواءٌ كان الإسنادُ في كتابٍ حديثٍ أو سيرةٍ، ولا يغيبُ عن فطنةِ القاريءِ الكريمِ أنَّ كتبَ الحديثِ فيها الصَّحيحُ وغيره، فرجع الأمرُ إلىٰ النَّظر في الإسنادِ في كلا النَّوعين.

ج- واصل المصنِّفُ كلامَه علىٰ بعضِ أنواعِ علومِ الحديثِ، ثمَّ خلصَ إلىٰ إعلانِ اتباعِه واختيارَه لأصول فقهاءِ الحنفيَّة في شرُوط الأخذِ بروايةِ الآحاد (١/ ٨٥).

٤- ثُمَّ أعلنَ عن نتائجِ بحثِه وترتيبِ مصادرِه فصرَّح (١/ ٨٦) إلىٰ أنَّه يجبُ البحثُ عن الواقعةِ في القرآنِ الكريمِ، ثمَّ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ، ثمَّ في عامَّةِ الأحاديثِ، وإنْ لم نجدْها فلا بُدَّ مِنَ النَّظر في رواياتِ السِّيرة.

فجعل المصنِّفُ الأحاديثَ علىٰ مرتبتينِ الأولىٰ الصَّحيحة، والثانية وهي التي لا توجدُ في الصَّحيحة، ولم يصرِّحْ هل هي الحسنةُ فقط فلا تدخلُ فيها الضعيفةُ، ثمَّ جعلَ كتبَ السِّيرة في مرتبةٍ أدونَ من كتبِ الحديثِ ولمَّا كان المصنِّف مُقدِّمًا لكتبِ الحديثِ فلمْ يفتْه الثَّناء الحسنُ علىٰ أصحابها (١/ ٨٦).

٥- كتابات المستشرقين: كان في عصرِ المصنِّف شِبلي النعمانيِّ اتجاهاتٌ ومواقفُ للمسلمين في التعاملِ مع الثَّقافة الغربيَّة التي جاءتْ عن طريق المستشرقين والكافرِ المحتلِّ «الإنجليز»، فكانَ من المسلمينَ من رأىٰ الخيرَ كلَّه في الآراء الغربيَّة وأنَّ النهضةَ لا تتم إلَّا باتباعِهم، وهذه طريقةُ أحمد خان بهادر[1] والمتوفَّىٰ سنة ألف وثلاثمائة وست وجماعته، وقد كان مهادنًا للإنجليز تابعًا لهم داعيًا للتجديد، وحقيقتُه التبديد.

وثَمَّ قسمٌ آخر: رفض كلَّ ما جاء به الكافرُ المستعمر من أفكار، وبقي علىٰ ما ورثه العلماءُ فعَضَّ عليه بالنَّواجذِ واشتغل بالعلومِ وآلاتِها، كما كان الشَّأنُ في المراكزِ العلميَّة كديوبندَ وسهارنفور، والمدارسِ السَّلفيَّة وقد كانَ لها إنتاجُها العلميُّ الأصيلُ وتخرَّج منها جمعٌ من أعيانِ العلماء، وصنَّف بعضُهم مصنَّفاتٍ

---

(١) انظر في أخباره كتاب "الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار" (ص: ٢٧- ٣٣)، (ص: ١٦٢- ١٦٦)، هو مؤسِّسُ الكليةُ المحمديَّة الأنجلو شرقية، والتي تطورت لتصبحَ جامعة عليكرة الإسلامية، وللبحثِ معه مكان آخر.

لها قيمتها في التفسير والحديثِ والفقهِ وأصوله وقواعدِه وتاريخِ الفقه ورجاله.

بَيْدَ أنَّ المصنِّف رحمه الله تعالىٰ كان يرىٰ الجمعَ بين الطريقةِ الإسلاميَّة القويمةِ، وغيرها مما جاءنا من الغربِ فقال -كما في مقالاتِه (٣/ ١٦١)[1]-:

---

(١) بواسطة كتاب "شبلي النُّعماني علَّامة الهند" للأستاذ محمَّد أكرم الندوي (ص: ٥٣).

ويقول شِبلي النُّعماني في رحلته عن الجامع الأزهر: «لم أتأكدْ من شقاءِ المسلمين في رحلتي هذه بشيءٍ مثلما تأكَّدتُ منه بالجامعِ الأزهر، فهذا المركزُ العلميُّ الكبيرُ الذي يقصدُه الطُّلَّابُ المسلمونَ من كلِّ صوبٍ، وتتجاوزُ نفقاته السَّنويَّة ثلاثمئة ألف روبيَّة، ويزيد عددُ طلابه علىٰ اثني عشرَ ألفًا كان معقدَ آمالٍ كبيرةٍ، ولكنه وللأسفِ الشَّديدِ قد أضاعَ مئاتِ الألوفِ من المسلمين، وإنَّ منهجَه التربويَّ يميتُ الطموحَ وعلوَّ النَّظر، والحماسة والعزيمةَ، وجميع النعوتِ الحميدةِ، والصِّفاتِ البشريَّة، لقد رأيتُ هنا طلَّابًا يتمتعُ أقاربهم بمناصبَ ووظائفَ كبيرةٍ، ويتكفَّلون بنفقاتهم، ولكنَّهم لا يستحيُون من التسوُّل في الأسواقِ وسؤال النَّاسِ قطعَ الخبزِ، هل يُرجىٰ من هؤلاء أنْ يزيدوا الإسلامَ عظمةً وشوكةً؟! وأكبر ما يتأسَّفُ عليه من منهاج الأزهر التعليميِّ، تركيز العنايةِ كلِّها علىٰ تعليمِ النحوِ والفقهِ، وعينت لهما ثماني سنوات، لا حظَّ للمنطقِ والفلسفة والحسابِ والعلوم العقليَّة في مقرراتِه، يدرس هنا أصول الفقه والتفسير والحديث والمعاني والبيان، ولكنَّ حظُّها ضئيلٌ جدًّا، لا يليق بمثل هذه الدار للعلمِ، تركز علىٰ النحوِ والفقه، ولكنَّ تعليمها فارغٌ منَ منهجِ التحقيق والاجتهاد، إنَّما يردِّد الطُّلَّابُ شروح "الكافية" وتعليقاتِها وحواشِيها، ومن آثار هذا المنهج البالي أنَّ الأزهرَ لم ينتجْ كتابًا أو مؤلفًا أو عالمًا كبيرًا منذ مدَّة طويلة، ومن المؤسفِ أنْ ليس للتعليمِ نظامٌ، فليسَ هنا تقسيمٌ للصفوفِ والمراحلِ، ولا منهاجٌ، ولا امتحانٌ، ولا اهتمام لهم بإصلاحِ هذا النِّظام». انظر رحلة شبلي، تعريب وتلخيص محمَّد أكرم الندوي، مجلَّة ثقافة الهند، العدد ١، المجلَّد ٤٣ لعام (١٩٩٢م) (ص: ٢٧-٢٨)، بواسطة كتاب الندوي (ص: ٥١، ٥٢).

«قد قلنا مرارًا ونؤكِّد مرَّة أخرىٰ: إنَّنا نحنُ المسلمين لا يكفينا تعليمُ المدارس الإنكليزيَّة ولا تعليمُ المدارسِ العربيَّة القديمةِ، إنَّ البلسمَ الشَّافي لدائنا مركَّبٌ من جزئين غربيٌّ وشرقيٌّ».

وليس معنىٰ هذا أنَّه كان داعيًا للمستشرقين وسمومِهم، بل كان يرىٰ عندهم كفرًا بالإسلامِ ونبيِّه ومبالغةً وغلوًّا وعبثًا، فقال في مقدمة السِّيرة (١/ ٨٧) بعد أنْ ذكر أنَّ أوروبا كانت تعيش علىٰ قصصٍ وأناشيدَ كلُّها مليئةٌ بالبغضِ والعداوةِ للمسلمين ذكر أهمَّ مصنَّفاتهم فيما بعد التي امتلأتْ حقدًا وجهلًا تُجاه المسلمين (١/ ٨٨، ٩٢)، وذكر (١/ ٩٣) أنَّه يمكنُ تقسيم المؤلَّفات الأوروبيَّة إلىٰ ثلاثة أقسامٍ من حيثُ معرفتُهم بالعربيَّة، وبيَّن أسباب أخطائهم، ثمَّ ذكرَ (١/ ٩٦) الأُصول والضوابطَ المشتركةَ بين المؤلَّفات الأوروبيَّة ومنطلقهم وهو عدم الإيمانِ بالإسلام ورسوله ﷺ ومغالطتهم في الكلامِ علىٰ مراحل حياة النَّبيِّ ﷺ وأشار إلىٰ أنَّ أعمالهم لا تتفقُ -كما بيَّنه في كتابه- مع ضوابطِ وأصول التحقيق التاريخي، ولذلكَ اتبعَ أسلوبَ التحليل لإقناع المخالفِ بحقيقةِ الإسلامِ في أحداثِ الرِّسالةِ المحمَّديَّة.

٦- أمَّا عن طريقته في عملِه الحديثيِّ فعادته في المتنِ أنَّه يذكرُ الأحداثَ بدون عزوٍ لكتبِ الحديثِ، بل يروي كثيرًا من الأحاديثِ بالمعنىٰ فيضطر مترجمُ الكتابِ لذكر نصِّ الحديثِ من أصوله في الحاشيةِ، ويكتفي المصنِّف محمَّد شِبلي النُّعمانيُّ بعزْوِ بعضِ الأحاديثِ للمصادر الحديثيَّة الأصليَّة أو لمن نقلها عنها كـ"المواهب".

وطريقته في العزْوِ يبين منها ثقة المصنِّفِ بكتبِ الحديثِ فلا يعقِّبُ بذكرِ درجة الحديثِ إلَّا القليل النَّادر كما في (١/ ١٥٥، ١٦٤، ٢٠١)، فلك أنْ

تقول: إنَّ الحديثَ الشَّريفَ من حيثُ صناعته لم يكنْ من فنونِ المصنِّفِ شِبلي النُّعمانيِّ، نعم كان عارفًا بالمصادر الأساسيَّة التي استعانَ بها في مصنَّفه في السِّيرة رحمه الله تعالى.

❊ ❊ ❊

تصحيح وإكمال "دائرة معارف سيرة النّبيّ ﷺ"
للسَّيد سليمان الندوي

التعريف بالسيد سليمان الندوي:

السَّيد سليمانُ النَّدويُّ هو العلَّامةُ سليمانُ بن أبي الحسن بن محمَّد سير الملقَّب بالحكيم محمَّدي الحسينيُّ البهاريُّ الهنديُّ(١).

وُلد في ولاية بهار بالهند سنة اثنتين وثلاثمائةٍ وألفٍ، قرأ العلوم ببلدته ثمَّ التحقَ بندوةِ العلماء بلكنو، ومن شيوخِه حفيظُ الله البندويُّ، وعبداللطيف السنبهليُّ، ومحمَّد فاروق بن علي أكبر العبَّاسيُّ، والسَّيد عبدالحيِّ بن فخر الدين الحسنيُّ، واشتهر بالتلمذَة على العلَّامةِ شِبلي النُّعمانيِّ.

شارك في العلومِ المتداولة، وكان يعرفُ اللُّغاتِ العربيَّةِ والفارسيَّةِ والإنجليزيَّة فضلًا عن الأرْديَّة، وعُيِّن مدرِّسًا بندوةِ العلماءِ وحصل على الدكتوراه الفخريَّة من جامعةِ عليكره، وكانتْ له مواقفُ مشكورةٌ من الأحداثِ السياسيَّة الأليمةِ التي عاشتْها الأُمَّةُ الإسلاميَّة، ولا سيَّما مسألة الخلافةِ الإسلاميَّة العثمانيَّة، وكانتْ جهودُه ظاهرةً في حركةِ «إحياء الخلافة الإسلاميَّة»، وشاركَ في مؤتمراتٍ وندواتٍ، ورأَسَ مجامعَ علميَّة، كانَ داعيًا للاجتهادِ وللجمعِ بين التراثِ والمناهجِ العصريَّة.

---

(١) ترجمته في: " الإعلام بما في الهند من أعلام" (٨/ ١٢٣٧)، "شخصيات وكتب" لأبي الحسن الندويِّ (ص٥٦)، مقدمات كتابيه "سيرة السِّيدة عائشة رضي الله عنها"، و"الرسالة المحمدية"، وانظر كتاب "السَّيد سليمان الندويِّ" للأستاذ محمَّد أكرم الندويِّ، من مطبوعات دار القلم بدمشق، ضمنَ سلسلة «أعلام المسلمين» (رقم: ٨٥).

وفي سنةِ تسعٍ وستينَ هاجرَ إلى باكستانَ واشترك في عضويَّة ورئاسةِ بعض الإدارات العلميَّة، وتوفِّي سنة ثلاثٍ وسبعين وثلاثمائةٍ وألفٍ، ودُفن بجوار العلَّامةِ شبير أحمد العثمانيِّ صاحب "فتح الملهم" رحمَهُما الله تعالى.

وكانتْ له مصنَّفاتٌ في عدَّة علومٍ، وممَّا يعنينا هنا مصنَّفاته في الحديثِ أو السِّيرة وقد علمت منها:

١ - تصحيحُ وتكميل "دائرة معارف السِّيرة النبويَّة" التي كان قد بدأها شيخُه شِبلي النُّعماني كما تقدَّم، وسيأتي الكلامُ على عملِه إنْ شاء الله تعالى.

٢ - "الرِّسالة المحمَّدية" وأصلُه ثماني محاضراتٍ كان قد ألقاها حول السِّيرة النبويَّة بالأرديَّة، وقد عُرِّبتْ، وطُبعتْ عدَّة مرَّات.

٣ - "رحمة العالم"، مختصر في السِّيرةِ النبويَّة الشَّريفةِ للناشئة.

٤ - "سيرة السيدةِ عائشة رضي الله عنها".

٥ - "حياة مالكٍ".

٦ - "وفيَات المعاصِرين".

عمل السيد سليمان الندوي في تصحيح وتكميل كتاب "دائرة معارف سيرة النَّبيِّ ﷺ":

كان عملُ العلَّامةِ شِبلي النُّعمانيِّ في كتاب "دائرة معارف سيرة النَّبيِّ ﷺ" اقتصر على جزءينِ أمَّا عملُ تلميذِه العلَّامةِ السَّيد سليمان الندويِّ فكان تصحيحَ واستكمال بعضِ مباحثِ المجلَّد المذكور، ثمَّ كتب خمسَ مجلَّداتٍ فيما بعد كالآتي:

المجلد الثالثُ: وهو خاصٌّ بالمعجزاتِ النبويَّة، من حيثُ إثباتها ومناقشةُ المخالفين، وقد بدأها بإثباتِ حُجِّيَّة خبرِ الواحدِ وأنَّه لا سبيل إلى ردِّه، فما ثبت بالرِّواية لا يمكنُ دفعُه، وبعد أنْ أفاضَ في البيانِ السَّهل المقنع (٣/ ٦٠، ٦٣)

خلص إلى الآتي:

أ- المعجزةُ أمرٌ خارقٌ للعادة، وحدوثُ هذا الخارقِ أمرٌ ممكنٌ ومشاهدٌ، وواقعٌ في الوقتِ نفسِه.

ب- دليلُ المعجزةِ مبنيٌّ على مَن شاهدَها أو شاهدُوها بأنفسِهم، ثمَّ تمحيصِ الإسنادِ والحكمِ عليه.

ج- لقد ظلَّت شهادة «الرِّواية الإسلاميَّة» والمعجزاتِ النبويَّة الصَّحيحةِ على درجةٍ رفيعةٍ بحيثُ لا يمكنُ أنْ تساويها أيَّة روايةٍ تاريخيَّة أخرى في العالم، وهي التي توفِّر الدليلَ العلميَّ على المعجزاتِ وخوارقِ العاداتِ، وانظر (١/ ٦٣، ٦٤).

وقد أفادَ وأجادَ وأتى بغُررِ التحليلاتِ والنقولاتِ وناقشَ الأوربيين المخالفين مبيِّنًا للمراتبِ والدرجاتِ والاختلافِ بها لا تجدُه -والله أعلم- في غير كتابِه، ومشى على النَّهجِ القويمِ، وفارق من فارق المعقول والمنقول، وتميَّز عن التغريبيين الإنهزاميِّين، ولو لم يكنْ له في كتابه إلَّا كلامُه عنِ المعجزاتِ لكانَ آيةً وفردًا في بابِه، فللَّه درُّه.

د- إنَّ واقعةً بعينها تبيِّن صدقَ منهجِه من ذلك؛ معجزةُ شقِّ القمر.

قال السَّيدُ سليمان الندويُّ رحمه الله تعالى (٣/ ٣٤٤): «حادثة شقِّ القمرِ مذكورةٌ في كلٍّ من "البخاريِّ" و"صحيح مسلم" و"جامع الترمذيِّ"، و"مسند" الطيالسيِّ و"المستدرك" للحاكم، و"دلائل البيهقيِّ"، و"دلائل أبي نُعيم" برواية كلٍّ من عبدالله بن مسعودٍ، وعبدالله بن عبَّاسٍ، وعبدالله بن عمر، وأنسِ بنِ مالك، وجُبير بن مطعمٍ، وعليِّ بن أبي طالبٍ، وحذيفة بن اليمان وغيرِهم رضوان الله عليهم أجمعين فكان هؤلاء جميعًا موجودين أثناءَ حدوث هذه الواقعةِ ورأوها بأعينِهم، وهذه ألفاظُهم...». ثمَّ ناقشَ المخالفين من غير المسلمين.

وعندما جاء الحديثُ عن شقِّ الصَّدر كانَ كلامُ السَّيد سليمان النَّدويِّ رحمه الله تعالىٰ يمشي مع الرِّوايات الواردةِ فيه بحسب اطِّلاعه والكتب التي بين يديه ونظره في الرِّجال (٣/ ٢٩٦ - ٣١٠)، وخلصَ إلىٰ أنَّ حادثَ شقِّ الصَّدر كان قبل الإسراءِ والمعراجِ، ثمَّ انتقل إلىٰ البيان العقليِّ والإشاريِّ مؤيدًا رأي السَّادة الصُّوفيَّة (٣/ ٣٠٧)، وختمَ بحثه بذكر مناسبَةِ شقِّ الصَّدرِ لمناسبةِ حادثينِ عظيمَينِ فيهما حقائقُ ومشاهدُ الإسراءِ والمعراجِ.

مقارنة بين موقفين للندوي والغزالي:

وقارِنِ العقلَ السليمَ والتصرُّف الإسلاميَّ القويمَ للسَّيد سليمان الندوي بقول الشَّيخِ محمَّد الغزاليِّ في كتابه "فقه السيرة"[1] عن حادثةِ شقِّ الصدر الشريف (ص: ٦٦، ٦٧): «إنَّ بشرًا ممتازًا كمحمَّدٍ لا تدعه العنايةُ غرضًا للوساوسِ الصَّغيرة التي تناوشُ غيره من سائرِ النَّاس فإذا كانتِ للشر (موجات) تملأ الآفاقَ وكانتْ هناك قلوبٌ تُسرعُ إلىٰ التقاطِها والتأثُّر بها، فقلوبُ النبيين بتولِّي الله لها لا تستقبلُ هذه التيَّاراتِ الخبيثةِ ولا تهتزُّ لها، وبذلك يكونُ جهد المرسلين في متابعةِ الترقِّي لا في مقاومة التدلِّي».

وهذا المجلَّد -الذي خصَّصه للكلامِ علىٰ المعجزاتِ- جمع فيه بين الآيات والأحاديث الواردة في المعجزات، وأتبعه بإخبارِ القرآن الكريمِ والسُّنَّة المطهَّرة بالغيبِ لأحداثٍ مستقبليَّة (٣/ ٤٢١، ٤٨٢)، فأسقطَ عملُه فِكْرَ أهلِ الجهلِ والعنادِ والمكابرة، ومَحَقَ الإلحادَ الذي رفعَ رايتَه المستشرقون.

---

(١) وممن تعقَّبوا فضيلة الشيخَ محمد الغزاليَّ فيما ذهبَ إليه فضيلةُ الدكتور محمَّد الطيب النجار (ت ١٤١٢) في كتابه: "القول المبين في سيرة سيد المرسلين" (ص: ٦١، ٦٢).

هـ- ولما كانتْ بعضُ الكتبِ تحوي أخبارًا ضعيفةً تتعلَّق بالمعجزات النبويَّة فهذه أفردَ لها السَّيد سليمان الندويُّ بحثًا خاصًّا صيانةً منه للسِّيرة النبويَّة الشَّريفةِ من إدخال الضَّعيفِ فيها -بحسب نظرِه- وكان عنوانُ بحثه "الرِّوايات غير المعتبرةِ فيما يتعلَّقُ بالمعجزات النبويَّة" (٣/ ٤٨٤)، وكتب فيه إلى (ص: ٥٢١).

وكان نقدُ السَّيدِ سُليمان الندويِّ لهذه المرويَّاتِ مستندًا إلى:

أولًا: نقد الكتبِ.

ثانيًا: نقد مصنِّفي هذه الكتبِ.

ثالثًا: أسباب انتشارِ هذه المرويَّات.

أمَّا عن نقدِه للكتبِ: فكان رأي السَّيدِ سليمان الندويِّ: هو أنَّ هذه الموضوعاتِ والمنكراتِ وقعتْ في كتبٍ أقلَّ أهميَّة من الأصُول المعتبرة المشهورةِ كالصَّحيحين والمسند والسُّنن.

وما أراكَ توافقُ على كلِّ ما ذهبَ إليه الندويُّ، فإنَّ العبرةَ عند المحدِّثين بالإسنادِ لا بالكتابِ، نعم بعضُ الكتبِ أصحُّ من غيرِها بالاعتبارِ الإجمالي، وليسَ ما انفردَ به الطبرانيُّ كالذي انفردَ به أبو داود أو النَّسائيُّ، وجلُّ ما عند المتأخِّرين كالطبريِّ وأبي نُعيم هي رواياتٌ لهم عن أصولٍ تقدَّمتْهم من مسانيدَ وسُننٍ وأجزاء ونسخٍ، ذُكِرت للمحافظة على السُّنَّة الشَّريفة بإثباتِ الشَّواهد والمتابعاتِ أو بغرضِ التفنُّن بذكر الأفرادِ والغرائبِ والسَّير نحو العالي، والتنبيه على النَّازل إلى غير ذلك من مُلَحِ الأسانيد.

أمَّا عن نقدِ مصنِّفي هذه الكتبِ فكان قويًّا لا هوادةَ فيه، فقال (٣/ ٤٨٦): «ولا يشكُّ أحدٌ في كونِ هؤلاءِ السَّادةِ أهلَ ثقةٍ بأنفسهم»، ثمَّ ذكر أنَّ ذكرهم

الإسنادَ معناه أنَّ النَّاس سينظرون في الإسنادِ ثمَّ يحكمون، وهذا لا يعفيهم من المسؤوليَّة، ثمَّ قال (٣/ ٤٨٧): «وقد استخدمَ المحدِّثُ ابنُ مَنْدَه ألفاظًا غايةً في القسوةِ بخصوصِ مؤلِّفِ "الدلائل" الحافظِ أبي نُعيم الأصفهانيِّ، وكتب الحافظُ الذَّهبيُّ في ثنايا تمحيصِه لهذينِ المعاصرينِ في كتابِه "ميزان الاعتدال" قائلًا: لا أعلمُ لهما ذنبًا أكثرَ من روايتِهما الموضوعاتِ ساكتينَ عليها، وهل هذا ذنبٌ عاديٌّ في حضرةِ المحدِّثين الثِّقاة؟ فهذا الصَّمتُ الذي لن يغفره الله هو الأساس في ضلال وغواية مئاتِ الآلافِ من المسلمين في أيامِنا هذه».

ثمَّ أبان عن صعوبةِ النَّقد في كتبِ الآخرين فقال: «والأدهىٰ من ذلك أنَّ علماء الرِّجال لدينا دقَّقوا أكثر ما يكون التدقيقُ في رواة القرونِ الثَّلاثة الأول، ولهذا فإنَّنا لا نجدُ أثرًا لرواة ورجال القرنين الرَّابع والخامسِ إلَّا قليلًا، فإذا ما عثرنا علىٰ بعضِ أحوالهم في التراجمِ والأنسابِ فإنَّنا لا نجدُ نقدًا أو تعليقًا عليها من وجهةِ نظرِ علمِ الحديثِ، ولهذا فهناكَ وفرةٌ في مجهولي الحال بين مشايخ أولئكَ السَّادةِ ورواتهم، ولهذا أيضًا يصعبُ كثيرًا نقدُ روايات تلك الكتبِ». وطال نقدُ السيدِ سليمان الندويِّ عددًا من الكتبِ دون تصريحٍ، ثمَّ صرَّح بنقد كتاب "الخصائص" للحافظِ السُّيوطيِّ.

وأرىٰ -والله أعلم- أنَّه بالغَ في الحطِّ علىٰ علماءِ الحديثِ؛ لأنَّ القاعدة عندهم أنَّ من أسندَ فقد خلصَ من المسئوليَّة وعلىٰ النَّاقل النَّظرُ والتمحيصُ؛ لأنَّه لا يعرفُ أسبابَ ذكرِهم الأحاديثَ الضَّعيفةَ أو المنكرةَ في مصنَّفاتِهم، والعيبُ من النَّاقل عنهم الذي لا يميِّز بين درجاتِ الأحاديثِ، وإنْ كانَ الأولىٰ البيانَ وعدمَ الاكتفاءِ بسردِ الأسانيدِ.

أمَّا أسبابُ انتشارِ هذه الموضوعاتِ والمنكراتِ فأرجعَها إلىٰ أسبابٍ عاطفيَّةٍ.

و- صرَّح السيدُ سليمان الندويُّ في (٣/ ٤٩٥) بأنَّ الموضوعاتِ والمنكراتِ والضعيفاتِ في الدَّلائل والمعجزاتِ لو تمَّ تمحيصُها واحدةً واحدةً لجاءت في مجلَّدٍ ضخمٍ، وبيَّن أنَّه لم يُرِد الاستقصاءَ وسيكتفي بذكر المشهورِ في الهند، فذكر عددًا من الأحاديثِ ونقدها بطريقةٍ عامَّةٍ ليست على سَنن المحدِّثين (٣/ ٤٩٥ - ٥١٩).

وختم كلامَه ببعضِ الضَّوابط الكليَّة (٣/ ٥١٩، ٥٢١) التي تُبيِّن الموضوعاتِ، وأظنُّه أخذَها من كتابِ "المنار المنيف" لابنِ قيمِ الجوزية.

بقي عليَّ أنْ أنبِّه على أنَّ ما ذكره السَّيد سليمان الندويُّ ونصَّ على وضعِه، يوافَقُ في أكثرِه، ويناقَشُ في القليلِ منه، وبعضُه قويٌّ ثابتٌ وهو حديثُ «ردِّ الشَّمس» (٣/ ٥٢٠).

وينبغي أنْ يُحمدَ ويُشكرَ السَّيد سليمان الندويُّ على ما اهتمَّ ووجَّه وقام له، وبعض المصنِّفين في السِّيرة لا تهمُّه مسألةُ المرويَّات، فيسردُ ما بين يديه بدون أي منهجٍ علميٍّ، بل بعضُ مَن صَنَّف في السِّيرة ادَّعى أنَّه متخصِّصٌ في الحديث الشَّريفِ، ويورد الصَّحيحَ والحسنَ والمقبولَ فقط، ولا تجد أثرًا علميًّا على عمله فتقلبُ صفحاتِ كتابه فيصادفُك الموضوعُ والمنكرُ والواهي فللَّه درُّ السَّيد سليمان النَّدويِّ رحمه الله تعالى.

المجلَّد الرابعُ: يذكر في أوله (٤/ ١) أنَّ كتبَ السِّيرة اتجهتْ نحو البحثِ في غزواة النَّبيِّ ﷺ، وهي ليستْ مقصودةً بالذَّات من السِّيرة، وإنَّما وقعت عرضا لأحداثٍ معروفةٍ، لذلك رأى أنَّه ينبغي التوجُّه نحوَ البحثِ في مقام النبوَّة، وعصمةِ النَّبيِّ ﷺ فيكونُ قد نقَل بحثَ النبوَّاتِ من علمِ الكلام إلى السِّيرة مع زياداتٍ تتعلَّق بأحداثِ السِّيرة والتشريعِ، ثمَّ نقل بعد ذلك بعضًا من مباحثِ السَّمعيَّاتِ في علمِ الكلامِ إلى السِّيرة.

المجلَّد الخامسُ: جعله خاصًّا بالعبادات وما يتعلَّقُ بها من مفهوم العمل الصَّالح، وبعد أنْ انتهىٰ من قسْم العباداتِ انتقل لبحثِ الجهادِ بطريقةٍ جامعةٍ، ثمَّ ختم بالكلامِ علىٰ العباداتِ القلبيَّة.

المجلَّد السادسُ: تحدَّثَ فيه عن الأخلاقِ النبويَّة الشَّريفةِ مما هو محلُّه كتبُ الأدبِ النبويِّ، أو البر والصِّلة.

المجلَّد السابعُ: يتناول المعاملاتِ بمعنىٰ كلِّ الأحكام الشَّرعيَّة التي تتعلَّق بحقوقِ العبادِ، ثمَّ ينتقلُ إلىٰ الأكثر بيانًا فيقول (٧/ ١٩): «ويطلقُ علىٰ قوانينِ الحِفاظ علىٰ المدنيَّة والعملِ علىٰ نفعِها مسمَّىٰ السِّياسةِ، ولكنَّ فقهاءَنا القدماءَ أطلقوا عليها مصطلحَ السِّير، مثل كتابِ "السِّير" للإمام محمَّد، والذي يتضمَّن الحديثَ عن مسائل الإمارةِ والخلافةِ والسِّلمِ والحربِ، وعبَّر عنها المتأخِّرون باسم "الأحكام السُّلطانيَّة"، مثل كتابِ "الأحكام السُّلطانيَّة" للقاضي الماوَرْدِيِّ الشَّافعيِّ (ت ٤٥٠)، و"الأحكام السُّلطانية" للقاضي أبي يعلىٰ الحنبلي (ت ٤٥٨)، وورَدَ حديثٌ ضمنيٌّ أيضًا في هذين الكتابين عن المسائل الماليَّة ضمنَ الحديثِ عن الجِزية والخَراجِ والزَّكاة، ولذا فصَّل بعض المشايخِ هذه المباحثَ، وأطلقوا عليها مسمَّىٰ كتاب "الأموال"، أو كتاب "الخراج"، مثل كتاب "الأموال" لأبي عبيد بن سلَّام (ت ٢٢٤)، وكتاب "الخراجِ" للقاضي أبي يوسف (ت ١٨٢)، وكتاب "الخراج" ليحيىٰ ابن آدمَ القرشيِّ (ت ٢٠٣)».

وأخذ يشرحُ الفكرةَ التي قامتْ عليها الدَّولةُ الإسلاميَّة مُبيِّنًا أنَّ ذات النَّبيِّ ﷺ جامعةٌ للنبوَّة والإمامة معًا، ولا يمكنُ فصلُ أحدِهما عن الأخرىٰ مثلما لا يفصلُ الظفر عن الَّلحم (٧/ ٢١).

ثمَّ انتقل إلىٰ نظامِ الحكمِ في عهدة النبوَّة (٧/ ٢٥)، ولم يكملِ الكلامَ علىٰ السِّياسة الشَّرعيَّة، وهذا الجزء السابع أقلُّ الأجزاءِ حجمًا.

تقويم العمل الحديثي في تكملة السيرة لسليمان الندوي:

وعملُ السَّيدِ سليمانَ الندويِّ الحديثيُّ في تصحيحِه وإكماله للكتابِ هو أنَّه يروي الحديث بالمعنىٰ، ولا يهتمُّ بالعزْوِ أو التخريج إلَّا في مواضعَ قليلةٍ، تقدَّم الكلامُ علىٰ بعضِها، وكلامُه في الحديثِ ليس علىٰ سَنَنِ المحدِّثينَ، ولذا فالعمل في أصله للنعماني وتكملته لسليمان الندوي يحتاجان لمجهودٍ كبيرٍ في توثيقِ النصوص وتخريج الأحاديث وفق منهجٍ علميٍّ حديثي قويم بعيدًا عن مناهجِ المتشدِّدين، ولا ينحو منحىٰ المتساهلين، بل يُقرِّرُ القواعد ويمشي عليها كما كنتُ مشيتُ في كتابي "التعريف بأوهام من قسَّم السُّنن"، وعند ذلك ستظهرُ فوائدُ ونكاتٌ ومناقشاتٌ، والباحثون يعرفون أنَّ استعانة السيد سليمان الندويِّ وشيخِه النعمانيِّ بمحدِّثٍ ناقد كان سيجَمِّلُ الكتابَ، ويزيدهُ توثيقًا، والله المستعان.

والحاصل ممَّا تقدَّم الآتي:

١- العلَّامةُ محمَّد شِبلي النُّعمانيُّ شرعَ في عملٍ كبيرٍ علىٰ السِّيرة النبويَّة الشَّريفةِ من حيثُ تعدُّدُ المواضعِ والخروجُ بها من كتاباتِ السِّيرةِ المعتادة إلىٰ تحليلِ مواقفَ كثيرةٍ، كالنبوَّات، والمعجزاتِ، والعباداتِ، والسِّياسة الشَّرعيَّة.

٢- أكمل العلَّامة النُّعمانيُّ من عمله جزئين طُبِعا في مجلَّدٍ بعنايةِ وتصحيحِ تلميذه السَّيد سليمان الندويِّ، الذي أتمَّ العملَ إلىٰ الجزء السَّابعِ وفيه فوائدُ فرائدُ.

٣- كان ترتيبُ مصادر السِّيرة عند شِبلي النُّعماني وتلميذه تقديمَ كتب الحديثِ علىٰ كتبِ السِّيرة، بَيْدَ أنَّ الحديثَ لم يكنْ من تخصُّصهما فأكثرا من

الرِّواية بالمعنىٰ مع تركِ عزْوِ الحديثِ غالبًا فضلًا عن التخريجِ، لكن كانت لهما نظراتٌ نقديةٌ، ولا سيما السَّيد سليمان الندويَّ، وتكلَّم علىٰ بعضِ الأحاديث عند مواطنِ الاختلافِ، لكن بشقِّ الأنفسِ وليس علىٰ سَننِ وذوقِ المحدِّثين.

٤- كان للشيخ محمد شبلي النُّعمانيِّ وتلميذِه نظرةٌ في السِّيرةِ من حيثُ المصادرُ، والمصنِّفين المتأخِّرين، والمستشرقين، وكيفيَّة عرضِ أحداثِ السِّيرةِ مع ضرورة ربطها ببعضِ العلوم الإسلاميَّة فأحسن الله إليهما.

٥- الكتابُ في أصله وتكملتِه يحتاجُ لتخريجِ أحاديثه وتوثيقِ نصوصِه.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني: كتاب "حياة محمَّد ﷺ" للدكتور محمَّد حسين هيكل

الدكتور محمَّد حسين هيكل وُلد بالدَّقَهْلِيَّةِ سنة ١٣٠٥ وتدرَّج في التعليم المدنيِّ، وحصل على الدكتوراه في القانونِ من جامعةِ السُّربونِ بفرنسا سنة (١٩١٢) واشتغل بالمحاماةِ مع السِّياسةِ، وكان عضوًا بلجنةِ الثلاثين التي وضعتْ دستور ١٩٢٣ العَلْمانيَّ، والتحقَ بحزب الأحرارِ الدستوريين الليبراليِّ، وأصبحَ رئيسَه بعد وفاة مؤسِّسِه محمَّد باشا محمود، واختير وزيرًا للمعارفِ عدَّة مراتٍ.

يُحسبُ الدكتور محمَّد حسين هيكل على جيل التنويرين أو الإصلاحيين أو التغريبيين، فقد كانَ واسعَ الاطِّلاع على الأدبِ الفرنسي وترجمَ بعض أعماله، وكانَ جيِّدَ الصِّلةِ بالمستشرقين وأعمالهم، واتصل بالشَّيخِ محمَّد عبده، وقاسِم أمين، وأحمد لطفي السَّيد وأمثالهم، وحصلتْ تغيراتٌ في مبتدأ حياتِه الثَّقافيَّة.

وتحدَّثَ عن نفسِه في مقدِّمة كتابه "في منزل الوحي" (ص: ٢٤) فقال: «لقد حاولتُ أنْ أنقلَ إلى أبناءِ لغتي ثقافةَ الغربِ المعنويَّة، وحياتَه الروحيَّة لنتخذَها جميعًا هدًى ونبراسًا، لكنني أدركتُ بَعْدَ لَأْيٍ أنِّي أضَعُ البذر في غير منبتِه، فإذا الأرضُ لا تَتَمَخَّضُ عنه ولا تبعثُ الحياةَ فيه، وانقلبْتُ ألتمسُ في تاريخنا البعيدِ في عهد الفراعين مَوْئِلًا لوحيِ هذا العصرِ ينشيء فيه نشأة جديدةً، فإذا الزَّمنُ وإذا الركودُ العقليُّ قد قطعا ما بيننا وبينَ ذلك العهد من سببٍ قد يصلحُ بذرًا لنهضةٍ جديدةٍ، ورويت فرأيتُ أنَّ تاريخَنا الإسلاميَّ هو وحده البذرُ الذي ينبتُ ويثمرُ، ففيه حياةٌ تحرِّكُ النفوسَ وتجعلُها تهتزُّ وتربو، ولأبناءِ هذا الجيلِ في الشَّرقِ نفوسٌ قويَّةٌ خصبةٌ تنمو فيها الفكرةُ الصَّالحةُ

لتؤتي ثمرَها بعد حينٍ».

فانظرْ إلىٰ تدرُّجِه في البحثِ عن مرجعيَّةٍ فكريةٍ وتقديمِه للغربِ فالفراعنةِ فالإسلامِ ثالثًا، وللكلامِ علىٰ حياتِه ومصنَّفاتِه أماكنُ أخرىٰ، ويكفي من القلادةِ ما أحاطَ بالعنق، تُوفِّي بالقاهرة سنة ١٣٧٦ رحمه الله تعالىٰ[1].

منهج الدكتور هيكل في كتابه "حياة محمَّد" ﷺ

أراد الدكتور محمَّد حسين هيكل أنْ يكونَ بحثه في السِّيرةِ غيرَ مقتصرٍ علىٰ المسلمين وحدَهم وإنَّما أراد أنْ يكونَ للإنسانيَّة كلِّها بحيثُ تعرف كيف تسلك سبيل الكمال الذي دلَّها عليه رسول الله محمَّد ﷺ. (مقدَّمة كتابه ص: ٥٩).

ولذلك وبحكمِ دراستِه وتوجُّهاته العلميَّة اعتنىٰ بربطِ الأحداثِ ببعضِها، وذكر آراءَ المستشرقين ومناقشةَ ما بدا منها سلبيًّا في نظرِه، وقد بدا في غاية الاهتمام بآراء المستشرقين سواءٌ في مقدماته أو في صلبِ الكتاب.

وقد صرَّح في مقدمتِه (ص: ٣١) بأنَّه يريدُ أنْ يكتبَ سيرةً علىٰ أنْ تكون دراسة علميَّة علىٰ الطريقةِ الغربيَّة الحديثةِ، ولذلك اعتمدَ كثيرًا علىٰ كتب المستشرقين وعدَّد في مقدمته (ص: ٣١) بعضها، فهو لا يتصوَّر كيفية نقل أحداثِ السيرة بين المسلمين، ولم يتصوَّر أهميةَ الإسنادِ لأنه بعيدٌ عن دراستِه، فلم يكن مؤهَّلًا أصلًا للكتابةِ في السِّيرة.

---

(١) من مصادر ترجمته: الأعلام للزركلي (٦/ ١٠٧)، الموسوعة العربية (٢٢/ ٦١)، "النهضةُ الإسلاميةُ في سير أعلامِها المعاصرين" للدكتور محمد رجب البيومي (١/ ٤٩١-٥٠٨)، و"محمد حسين هيكل والدعوة إلىٰ الأدب القومي" للأستاذ نجاح صالح عطية.

أمَّا مكتبتُه الإسلاميَّة فكانتْ فقيرةً جدًّا حتىٰ أنَّه استعارَ "صحيح مسلم" من الشَّيخ محمد مصطفىٰ المراغيِّ (ص: ٣٢)، وكان يعتمدُ علىٰ نوع كتابات المعاصرين التي وصفَها بالقيِّمة ككتاب "فجر الإسلام" لأحمد أمين، و"قصص الأنبياء" لعبدالوهاب النَّجار، و"الأدب الجاهلي" لطه حسين...!! وأبدىٰ وأعادَ، وذكر وتكرَّر منه في مقدِّمته استفادته من كتبِ المستشرقين انظر مثلًا (ص: ٣٣) فقد ذكر استفادته منهم أكثرَ من مرَّةٍ في صفحةٍ واحدةٍ.

والكتابُ قد لَقِيَ رواجًا كبيرًا، واغتبطَ به كثيرونَ كالشَّيخِ محمَّد مصطفىٰ المراغي شيخِ الأزهرِ والذي أبانَ عن نفسِه، وقدَّم للكتاب، والشَّاعرِ الأديبِ إبراهيم عبد القادر المازنيِّ في مقال بـ«جريدة البلاغ» في (٣٠/ ٣/ ١٩٣٥)، وعارض بَعْضَ الكِتَاب كثيرون، وأبدَوْا ملاحظاتٍ عليه، وقد أجابَ عليها المؤلِّف الدكتور محمَّد حسين هيكل -بحسب ما يراه صوابًا- في تقديم الطبعة الثانية (ص: ٣٧ - ٦٥).

وهذه بعضُ ملاحظاتٍ حول الكتاب:

أ- المصنِّفُ الدكتور محمد حسين هيكل من المدرسةِ التغريبيَّة كما تقدم وموقفُها من السُّنَّة المُشرَّفةِ معروفٌ، فهي لا تثقُ بالسُّنَّة، ولا تعرفُ كيف تستفيدُ منها وكان قد قال (ص: ٣٤): «إنَّ أول كتبِ السِّيرة إنَّما كُتبَ بعد قرنين من عصرِ محمَّد ﷺ، ودُسَّتْ أثناءهما في سيرته وفي تعاليمه إسرائيليات كثيرةٌ، ووضعتْ أثناءَهما ألوفُ الأحاديثِ المكذوبة».

وقال في (ص: ٥٤) عن كتبِ السَّلف: «أقدمُها كُتبَ بعد وفاة النَّبيِّ ﷺ بمائةِ سنة أو أكثرَ وبعد أنْ فشتْ في الدولة الإسلاميَّة دعاياتٌ سياسيَّة وغير سياسيَّة كان اختلاقُ الرِّوايات والأحاديث بعضَ وسائلِها...».

قلت: النَّصان المذكوران يدلَّان علىٰ المستوىٰ العلميِّ للدكتور هيكل من حيثُ المعرفةُ الحديثيَّة، وانظرْ إلىٰ التفاوتِ بين النَّصَّينِ ففي الأوَّل قال: «بعد قرنين»، وفي الثَّاني قال: «بمائةِ سنةٍ أو أكثرَ».

وهذا التفاوتُ يدلُّ علىٰ عدمِ المعرفة، وسبيلُ أهل العلمِ هو النَّظر في المرويَّاتِ والحكمُ عليها وفقًا للقواعدِ، والدكتور وأمثالُه ليسُوا من أهلِ هذه المنازل فلم يكنْ لهم إلَّا التشكيكُ والدعاوىٰ.

ب- وشاء الله تعالىٰ أنْ يعلنَ الدكتور هيكل جهلَه بالحديثِ وحُفَّاظِه علىٰ صفحاتِ كتابه فقال بعد بضعةِ أسطرٍ من النَّصِّ الثاني (ص: ٥٤): «ويكفي أنْ يذكرَ الإنسانُ ما كابده البخاريُّ من مشاقَّ وأسفارٍ في مختلفِ أقطار الدَّولة الإسلاميَّة لجمع الحديثِ وتمحيصِه وما رواهُ بعدَ ذلك منْ أنه ألغىٰ أحاديثَ متداولةً تربُو علىٰ ستمائةِ ألفِ حديثٍ لم يصحَّ لديه منها أكثرُ من أربعةِ آلافٍ، وهذا معناه أنَّه لم يصحَّ لديه من كلِّ مائةٍ وخمسين حديثًا إلَّا حديثٌ واحدٌ، أمَّا أبو داود فلمْ يصحَّ لديه من خمسمائة ألفِ حديثٍ غيرُ أربعةِ آلافٍ وثمانمائةٍ، وكذلك كان شأنُ سائر الذين جمعُوا الحديثَ، وكثيرٌ من هذه الأحاديث التي صحَّت عندهم كانتْ موضعَ نقدٍ وتمحيصٍ عند غيرِهم منَ العلماءِ».

قلت: هذا جهلٌ وكذبٌ وأسمار التنويريين، وأظنُّ أنَّ صغارَ الطلبةِ في الحديثِ يعلمُون أنَّ هذا الكلامَ كذبٌ صريحٌ، وتركيبُ كذبٍ علىٰ كذبٍ، لاستخراجِ شنائعَ علىٰ السُّنَّةِ المطهَّرةِ، والصَّحيحُ المشهورُ عن البخاريِّ قوله: «أحفظُ مائةَ ألفِ حديثٍ صحيحٍ، ومائتي ألفِ حديثٍ غيرِ صحيحٍ»، كما في مواضعَ متعدِّدةٍ منها مقدِّمة "الكامل في الضعفاء" (١/ ٢٢٦)، و"تاريخ بغداد" (٢/ ٢٥)، والحازمي في "شروط الأئمة" (ص: ٦١)، وابن نقطة في "التقييد" (ص: ٣٣).

والمقصود المبالغةُ، فهذه الأحاديثُ فيها الفردُ المطلقُ والنسبيُّ، والمتعدِّدُ المَخْرَجِ، وفائدةُ حفظِ الضَّعيفِ كثيرةٌ، منها أنَّه يترقَّىٰ بكثرةِ الطرقِ.

وأبو داود رحمه الله تعالىٰ كانتْ عنايتُه متوجِّهةً لأحاديثِ الأحكامِ فجمعَ كتابه علىٰ هذا التوجُّه وزادَ زياداتٍ أخرىٰ، وليسَ معناه أنَّه لا يوجدُ صحيحٌ عنده إلَّا ما في "سننه"، وليسَ معنىٰ أنَّ البخاريَّ خرَّج هذه الأحاديثَ في "صحيحه" أنَّه استوعبَ الصَّحيحَ أو حتىٰ ادَّعىٰ الاستيعاب، وكلامُ الدكتور هيكل يدلُّ علىٰ أنَّه لم يقرأ كتابًا مُعتبرًا في المصطلحِ ولم يجلسْ مع بعضِ المشتغلينِ بالحديث ليتعلَّمَ منهم ويُذاكِرَهم، إنَّما تجشَّمَ وصبر علىٰ قراءةِ كتبِ المستشرقين وحمل جهلَهم وإعلان الثقة بهم، وكانَ جهلُه متعدِّيًا لأنه تصدَّىٰ للتصنيف.

والنقدُ ينبغي أنْ يوجَّه بقوَّةٍ لكلمةِ الدكتور محمد حسين هيكل، والنَّقد الأقوىٰ للشَّيخ محمَّد مصطفىٰ المراغيِّ شيخِ الأزهر -الذي رفعَه بعضُهم لعنانِ السَّماءِ- كيف يمرُّ عليه هذا الكلامُ السَّاقطُ الباطل ولا يصلحُه أو ينبِّه عليه الدكتور هيكل باعتبار الأخيرِ غريبًا علىٰ العلومِ الشَّرعيَّة، أو لماذا لم يذكرْ في مقدِّمتِه للكتابِ أنواع الجهلِ التي وقعَ فيها هيكل؟!!

مِن أخطائه المنهجيَّة:

ومن أخطاء الدكتور هيكل المنهجيَّة ما سجَّله عليه منتقدُوه وذكره هو في مقدِّمته (ص: ٥٣) من أنَّه لم يأخذْ بما سجَّلته كتبُ السِّيرةِ وكتبُ الحديث.

وقد أجاب عن هذا الانتقادِ بقوله: «ولقد كانَ يكفيني ردًّا علىٰ هذا أنَّني أجري في هذا البحثِ علىٰ الطَّريقة العِلميَّة الحديثةِ وأكتبه بأسلوبِ العصرِ، وأنَّني أفعل ذلك لأنَّه الوسيلةُ الصَّالحة لكتابة التاريخِ وغير التاريخِ من العلومِ والفنونِ».

فهو يصرِّح بأنَّه ينبغي التمسُّك بروحِ عصرِه -في نظره- وعدمِ التقيد

بكتبِ السِّيرة والحديثِ، وهذه طامَّةٌ كبرىٰ وجهلٌ فاضحٌ.

فالسِّيرة النبويَّة الشَّريفةُ إخباريَّة في المقام الأول، والمستشرقون عندما بثُّوا سمومَهم فإنَّما أخذوا من كتبِ السِّيرة والحديثِ وغيَّروا وبدَّلوا، ثمَّ أخذها منهم الدكتور هيكل وأمثاله وسمَّوها أسلوبَ العصرِ، فإنَّ السِّيرة لا يمكنُ أنْ تكتبَ إلَّا اعتمادًا علىٰ الأخبار.

ولأنَّه خالي الوفاضِ لا يعرفُ كيف يستخدمُ كتبَ الحديثِ والسِّيرة، وسمعَ تشنيعًا عليها من المستشرقين ومن دار في فلكِهم فأعرضَ عنها، فهو لا يعرفُ هذه الكتبَ ولا يعرفُ كيفية البحثِ فيها لجهله بها وركونِه لغيرها، فكانتْ كالمستغلَقةِ عنده فيسارعُ بنقدِ العلماء الحقيقيين وكتبهم، ويكتفي بالمستشرقينَ وما عندهم وغايتُهم أنَّهم يُبدون آراءا في النصوصِ الحديثية توافقُ عقليَّاتِهم القائمةَ علىٰ الماديَّةِ وفصلِ الدِّين عن الحياة، فهم لا يؤمنون أصلًا بنبيٍّ أو رسالةٍ أو وحْيٍ أو شريعةٍ والحياةُ عندهم مادَّة، فكتاباتُهم تنطلقُ منِ اعتقادِهم.

فالصَّوابُ أنَّ ما سمَّاه الدكتور هيكل بالطريقةِ العِلميَّة الحديثةِ هو تقليدُ الكافرين الماديِّين في التفكيرِ ومصادرِ التَلَقِّي.

ج – موقفُه من المعجزاتِ: يصرِّحُ الدكتور هيكل في أكثرَ من موضعٍ من كتابه أنَّ القرآنَ الكريمَ وحدَه هو معجزةُ النَّبيِّ ﷺ وقد قال في (ص: ٥٧): «قال الأستاذُ الأكبرُ الشَّيخ محمَّد مصطفىٰ المراغي في التعريفِ بهذا الكتاب ما يأتي: لم تكنْ معجزةُ محمَّدٍ ﷺ القاهرة إلَّا في القرآنِ، وهي معجزةٌ عقليَّةٌ، وما أبدعَ قول البوصيري:

لمْ يَمْتَحِنَّا بِمَا تَعْيَا العُقُولُ بِهِ حِرْصًا عَلَيْنَا فَلَمْ نَرْتَبْ ولَمْ نَهِمِ

وقال المرحوم السَّيد محمَّد رشيد رضا صاحبُ «مجلَّة المنار» في عددها الذي صدر في ٣ مايو سنة ١٩٣٥ ردًّا على الذينَ اعترضُوا على كتابنا هذا ما نصُّه: أهم ما ينكرُه الأزهريُّون والطرقيُّون على هيكل أو أكثره مسألة المعجزاتِ أو خوارقِ العاداتِ».

وقال في (ص: ٤٨٩): «كان لا يرضَى أنْ تنسبَ إليه معجزةٌ غير القرآنِ ويصارحُ أصحابَه بذلك».

ومن أجل ذلك كان يتأوَّل كلَّ معجزة كما فعلَ مع حادثةِ الفيل (ص: ٩٧)، ومع الإسراءِ والمعراج (ص: ١٦٢ - ١٦٧)، وما حدثَ لسُراقة في الهِجرة (ص: ١٨١).

ومن شنائِعه قولُه (ص: ٤٠٥) في رائحةِ الطِّيبِ من الجسدِ الشَّريف: «كان عليٌّ يقول: بأبي أنتَ وأمِّي ما أطيبكَ حيًّا وميِّتًا».

فقال هيكل: «ويذهبُ بعضُ المستشرقين إلى أنَّ هذه الرَّائحةَ الذَّكيَّةَ ترجعُ إلى ما اعتاد النَّبيُّ ﷺ طوال حياتِه منَ التطيُّبِ».

فيستشكل هيكل وجودَ رائحةٍ طيِّبةٍ تفوحُ من ذاتِ النَّبيِّ ﷺ فيسعفُه قول هذا المستشرقِ الكافرِ.

وتسعفُني هنا كلمةُ مصطفى صادقٍ الرَّافعيِّ رحمه الله تعالى في "رسالته" رقم (١٨١) (ص: ٢٢٣) لمحمود أبي ريَّة بشأنِ رأي هيكل في الإسراء والمعراجِ قالِ الرَّافعي: «هؤلاءِ قومٌ مُسْتَعْمَرُون في عقولهم».

وهيكل كانَ لا يمتلكُ نسخةً من "صحيح مسلم" بل كانَ يستعيرها فمثله لا يسمعُ عن كتبٍ كـ"دلائل النبوَّة"، و"الخصائص" و"الشِّفا"، وإنْ سمعَ بها فلا يُعِيرُها الاهتمامَ اللَّائقَ بها؛ لأنَّه لا يعرفُ كيفَ يتصرَّفُ في الرِّجال

والأسانيد فمثلُه كمثلِ من رأىٰ بيتًا جميلًا وله بابٌ وله مفتاحٌ وسلَّمٌ يَرتَقي به إلىٰ البيتِ لكنَّه زهدَ فيه ولم يسألْ عن المفتاحِ.

وكان يمكنُ أنْ يستعينَ بغيره من علماءِ الحديثِ المعاصرين له ويطلب منهم تخريجَ أحاديثِ المعجزاتِ النبويَّة ليرىٰ أنَّ لها طُرقًا تتعدَّدُ، ومخارج متنوعةٌ وهذه لا يمكنُ دفعُها البتَّة، كما لا يمكنُ دفعَ صحبةِ الأكابرِ، وأعلميَّةِ عليٍّ، وإنفاقِ الصِّديقِ، وحياءِ عثمانَ، وشدَّةِ عمر، وأنَّ سعدًا هو أول مَن رمىٰ سهمًا في الإسلامِ، وبدر الصُّغرىٰ، وشهداءِ بدر الكبرىٰ، وأحداثِ أُحُدٍ، واستشهادِ جعفر وزيد وعبدالله بنِ رواحة في مؤتةَ، وأسماء الطُّلقاء والمؤلَّفة قلوبهم إلىٰ آخر أحداث السِّيرة المباركة، ومناقب الصَّحابة ﭫ، فمن ردَّ المعجزاتِ التي جاءتْ في السُّنَّة الشَّريفةِ يلزمُه ردُّ مفرداتٍ كثيرةٍ في السِّيرة.

ولكن المتعالمين لا يعلمون، وهل سمعَ أذنابُ المستشرقين بكتابٍ اسمُه "عيون الأثر في فنون المغازي والشَّمائل والسِّير" لحافظٍ جليلٍ هو أبو الفتح محمَّد بن محمَّد بن سيد النَّاس اليعمريِّ الأندلسيِّ؟

بل هل سمعَ أنَّ المعجزاتِ وخوارقَ العاداتِ نصَّ علىٰ تواترِها عياضٌ في "الشفاء" وغيره من الأكابرِ كما في "اتحاف ذوي الفضائل المشتهرة" لشيخنا المحدِّث الصُّوفيِّ سيدي عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغُماري (ص: ١٣٧).

وقد نصَّ علىٰ تواترِ الإسراءِ، وشقِّ الصَّدرِ، ونبعِ الماء من أصابعِه الشَّريفة ﷺ، وتكثيرِ القليل ببركته ﷺ، وكلامِ الشَّجرِ وطواعيتِها له ﷺ، وشكوىٰ الجمل له ﷺ، وحنينِ الجذْع كما في "إتحاف ذوي الفضائل" لشيخِنا الغُماريِّ إلىٰ غير ذلك من المتواتراتِ وممَّا لم يتواترْ وصحَّ من طرقٍ استوعبَه الحافظُ الصُّوفيُّ جلال الدين السُّيوطيُّ في "الخصائص الكبرىٰ" ورتَّبه علىٰ الأبواب ومن قبله

أمثال البيهقيِّ في "دلائل النبوة" والخركوشي في "شرف المصطفى ﷺ".

د- بيد أنَّ المعجزةَ إذا أقرَّها مستشرقٌ كان الدكتور هيكل تابعًا له، فتراه (ص: ١٧٩) يُقرُّ معجزةَ الغارِ، فيقولُ: «نسيجُ العنكبوتِ والحمامتان والشَّجرة تلك هي المعجزةُ التي تقصُّ كتبَ السِّيرة في أمر الاختفاءِ في غارِ ثوْرٍ» ثمَّ يقول (ص: ١٧٩): «وفي هذه المعجزةِ يقول المستشرقُ دِرْمِنْجِم: وهذه الأمورُ الثَّلاثة هي وحدَها المعجزةُ التي يقصُّ التاريخُ الإسلاميُّ الجِدّ: نسيج عنكبوت، وهُوي حمامة، ونماء شُجيرة وهي أعاجيبُ ثلاثٌ لها كلَّ يوم في أرض الله نظائرُ».

هـ - ورَدَّ قصةَ شقِّ الصَّدر الشَّريف (ص: ١٠٣، ١٠٤) فقال: «لا يطمئنُّ المستشرقون ولا يطمئنُّ جماعةٌ من المسلمين كذلك إلى قصَّةِ الملَكين هذه ويرونَها ضعيفةَ السَّند».

ثمَّ نقلَ نفيَ قصَّة شقِّ الصَّدر عن المستشرقِ سيروليم موير، وختمَ الكلام بقوله: «وإنَّما يدعو المستشرقين ويدعو المفكِّرين[1] من المسلمين إلى هذا الموقفِ من ذلك الحديثِ أنَّ حياةَ محمَّد ﷺ كانتْ كلُّها إنسانيَّةً ساميةً، وأنَّه لم يلجأ في إثباتِ رسالته إلى ما لجأ إليه من سبقَه من أصحابِ الخوارق».

قلت: **أولًا**: أيُّ سندٍ هذا الذي يرونَه ضعيفًا؟ فالحديثُ متواترٌ.

ثانيًا: المعجزاتُ ثابتةٌ في القرآنِ الكريمِ لإبراهيمَ وموسى وعيسى عليهم السلام، والنَّبيُّ ﷺ مثلهم وكلُّهم كانوا في إنسانيَّةٍ ساميةٍ.

ثالثًا: وقد رأيتُ للدكتور هيكل كلامًا يردُّ رأيه في المعجزاتِ فيقول (ص: ٢٥٨): «إنَّ القوانينَ التي تجري على النَّاس لا سلطانَ لها على العظماءِ، فأولى

(١) كذا في الأصل.

ألَّا يكونَ لها سلطانٌ علىٰ المرسلين والأنبياءِ، ألم يرىٰ موسىٰ عليه السلام خلافًا بين رجلين هذا من شيعتِه وهذا من عدوِّه فوكزَ الذي من عدوِّه فقَضىٰ عليه».

ثمَّ قال: «وشأنُ عيسىٰ في مخالفةِ القانون أكبرُ من شأنِ موسىٰ ومنْ شأنِ محمَّدٍ ومن شأنِ الأنبياءِ والمرسلين»، ثمَّ قال: «فمن عجبٍ أنْ يدعُوَ المسيحيون المبشَّرون إلىٰ الإيمان بهذا الخروجِ علىٰ سُنَّة الكونِ في أمرِ عيسىٰ وأنْ يأخذوا محمَّدًا بما هو دونَه...».

ثمَّ يعيد ويُكرِّر ما سبقَ فقال (ص: ٢٦٤): «العظمةُ لا تخضعُ لقانونٍ وبأنَّ موسىٰ وعيسىٰ ويونس من قبل قد سَمَوا فوقَ نواميسِ الطبيعة وسُننِ الاجتماع...».

قلتُ: رحمةُ الله علىٰ العقول، فالدكتور مؤمنٌ بالمعجزاتِ النبويَّة القرآنيَّة والحديثيَّة ولكنَّ منهجَه العصريَّ يعطلُه عن الصَّوابِ والمشي في أنواره.

هـ- ومن شناعتِه واضطرابه كلامُه علىٰ الإسراءِ والمعراجِ فانظر ماذا فعل؟

عقد عنوانًا نصُّه: «تصويرُ الإسراءِ في كتبِ السِّيرة»، وكنت أظنُّ أنَّه سيجلب قصَّة الإسراءِ والمعراجِ من كتب السِّيرة أو الحديثِ، ويميِّز بينَ الألفاظِ علىٰ طريقة العلماءِ رحمهم الله، ولكنَّه أعرضَ واتبعَ الطريقةَ العصريَّة -في نظره- فاعتمد اعتمادًا تامًّا علىٰ سردِ المستشرق دِرْمِنْجم للإسراءِ والمعراجِ (ص: ١٦٣، ١٦٤) وكلاهُما منْ أجهلِ النَّاسِ بالحديثِ، فلا إمكانيَّة عندهما للنظرِ في مرويَّاتِ الإسراءِ والمعراجِ والصَّبر علىٰ تنقيدات أهلِ العلمِ رحمهم الله وتمييزهم للصَّحيحِ من الضعيفِ، ونصِّهم علىٰ الشَّاذِّ والمنكرِ.

فكان هيكل وصاحبه من أتباعِ النَّظرِ العصريِّ مجرَّد حاطِبِ ليلٍ، ويجب توجيه اللَّومِ للمستشرقِ لأنَّه تكلَّم بدون آلةٍ، ولكنَّ اللَّومَ الأكبرَ يوجَّه

للدكتور هيكل؛ لأنَّه كان جاهلًا جهلًا مركَّبًا فتراهُ يعتمد على الجهلِ والوهمِ ويظنُّه تابعًا للمنهجِ العصريِّ الذي يراهُ صوابًا.

ومن صورِ اضطرابه في الإسراءِ قولُه (ص: ١٦٦): «والإسراءُ بالرُّوحِ هو في معناه كالإسراءِ والمعراجِ بالروحِ جميعًا سموًّا وجمالًا وجلالًا فهو تصويرٌ قويٌّ للوحدةِ الروحيَّة».

ثمَّ يؤكِّد قوله بالرُّوح فيقول (ص: ١٦٦): «والعلمُ في عصرنا الحاضرِ يقرُّ هذا الإسراءَ بالرُّوحِ، ويقرُّ المعراجَ بالرُّوحِ».

ثمَّ انظرْ إلى السُّقوطِ في قوله (ص: ١٦٧): «ويدللُ الذينَ يقولون إنَّ الإسراء بالجسدِ على رأيهم بأنَّ قريشًا لما سمعتْ بأمرِ إسرائِه سألتْه وسأله الذين آمنوا به عن آيةِ ذلكَ، فإنَّهم لم يسمعُوا بشيءٍ من مثلِه، فوصفَ لهم عيرًا مرَّ بها في الطريقِ، فضلَّتْ دابةٌ منَ العيرِ فدلَّهم عليها، وأنَّه شربَ منْ عينٍ أخرى وغطَّى الإناءَ...».

وقد أجابَ عن هذه الأدلةِ الماديَّة القاطعةِ بصدقِ المعجزةِ بقوله (ص: ١٦٧): «وأحسبُك لو سألتَ الذين يقولون بالإسراءِ بالرُّوحِ في هذا لما رأوا عجبًا بعد الذي عُرفَ من العلمِ في وقتنا الحاضرِ من إمكانِ التنويمِ المغناطيسيِّ للتحدُّثِ عنْ أشياءَ واقعةٍ في جِهاتٍ نائيةٍ».

ووقوع الدكتور هيكل في التناقضاتِ والأخطاء المحقَّقة إنَّما كان بسببِ منهجِه، فالإسراءُ والمعراجُ ثابتان في القرآنِ الكريمِ في سورتَي (الإسراء) و(النجم) والأحاديثِ الشَّريفةِ المتواترةِ التي لا يمكنُ دفعُها، وبالرُّوحِ والجسدِ دون تفرقة.

وحسب الدكتور الاكتفاءُ بمستشرقِه درمنجم والتنويم المغناطيسيِّ.

والحاصل ممَّا سبق:

١- الدكتور محمَّد حسين هيكل كان منَ الذين تثقَّفوا بالثَّقافةِ الغربيَّة، وحصل على الدكتوراه من السربون، وكان مولعًا بالمستشرقين وبحوثِهم.

٢- اعتمدَ على المستشرقين في طريقةِ بحثِه ولم يرجعْ لكتبِ السِّيرة والحديثِ بل نقدَها نقدًا غيرَ علميٍّ وأبانَ عن جهلِه بها.

٣- يعتبر الدكتور محمَّد حسين هيكل نموذجًا للمدرسةِ التغريبية أو الإصلاحيَّة في كتابة "السيرة"، واختطَّ لنفسِه منهجَ الاعتمادِ على المستشرقين، ومشى خلفَهم، واعتبر أنَّ القرآنَ الكريمَ هو المعجزةُ الوحيدةُ للنَّبيِّ ﷺ.

٤-لم تكنْ نظراتُه لآراءِ المستشرقين والنَّصارى وفقَ المنهجِ العقدي الإسلاميِّ.

٥- كان لهذه المدرسةِ التغريبية مناصرون من أصرحِهم شيخُ الأزهر محمَّد مصطفى المراغيُّ الذي قدَّم للكتابِ وراجعَ منه الكثيرَ وأيَّده وأثنى عليه، ومن هذا الفريقِ الشَّيخُ محمَّد عبده، وتلميذُه رشيد رضا، ومحمَّد فريد وجدي، وطه حسين وغيرهم.

المبحث الثالث

"خاتم النبيين" ﷺ للشيخ محمَّد أبو زهرة

فضيلةُ العلامة الشَّيخُ محمَّد أبو زهرة من علماء الشَّريعةِ المعروفين، وله تفسير، ومُصنَّفاتٌ حول الشَّريعة وبعضِ فقهائِها المجتهدين وتاريخِ المذاهب الإسلاميَّة، وهو بحَّاثة يعرفُ مراجعَ مُصنَّفاتِه وكيفَ يستفيدُ منها، وهو يظهر في كتابه "خاتم النبيين" مُعتمِدًا على مصادرَ معروفةٍ في دراسةِ السِّيرة النبويَّة الشَّريفة، وبالأخصِّ على كتابي "السِّيرة النبوية" لابنِ كثير، و"زاد المعاد في هدي خير العباد" لابنِ قيِّمِ الجوزية، ويصرِّحُ بالنقلِ عنهما كثيرًا، وباعتبارهما من علماءِ الحديثِ فقد سدَّ بهما ما لم يتميَّز به، بَيْدَ أنَّ شخصيَّة الأستاذِ العِلميَّة ظاهرةٌ في استقلاله واختياراته ومناقشاته واستدراكاته، والشيخُ قد ترجمتُه ترجمة طنانةً في "تشنيف الأسماع" الطبعة الثانية (٢/ ١٥٦).

وهذه كلماتٌ أو وقفاتٌ انتقيتُها من كتاب "خاتم النبيين" للشَّيخ محمَّد أبو زهرة رحمه الله تعالى:

١ - أبان الشَّيخُ عن منهجِه الحديثيِّ في القبولِ والرَّدِّ، ولما كانَ الحديث ليس من تخصُّصاتِ الشَّيخِ فقال في (١/ ١٠٥): «العبرةُ بصدقِ الرِّوايةِ لا بكونِ الأخبارِ مقبولةً في العقل، فإنْ حَكَمَ مؤرِّخٌ بعدمِ صدقِ الرِّواية رددْناها».

وقال في (١/ ١٠٥): «إنَّ الحافظَ ابنَ كثيرٍ يروي في هذا رواياتٍ كثيرةً يعلنُ عن شكِّه في صدقِ بعضِها، ويسكتُ عن سائرها، ونقلْنا ما لم يشكَّ فيه، فحقَّ علينا أنْ نقبلَ منها ما قبل، ونردَّ منها ما ذكرَ أنَّ فيه ريبًا».

ونلحظ مِمَّا تقدَّم:

أ- أنَّه يكتفي بتقليدِ أهلِ الحِفظِ والمعرفةِ.

ب- أنَّ مِن مباني السِّيرة المرويَّات، ويجبُ الموازنةُ بين العقلِ والمرويَّات، وهذا إنما يكونُ في حدودِ القواعدِ والنُّصوص الشَّرعية، وليسَ علىٰ إطلاقِه كما يعملُ العلمانيون، ومن دارَ في فلكِهم، فعلماؤنا رضي الله عنهم لهم قواعدُهم العِلميةُ، وتصرُّفاتُهم التي تنضبطُ مع الأصولِ والقواعد.

(تنبيهٌ): من محامدِ الشَّيخِ رحمه الله تعالىٰ أنَّه إذا جاء ذكرُ الاسمِ الشَّريفِ فإنَّه يتبعُه بالصَّلاةِ والسَّلامِ علىٰ سيِّدنا رسول الله ﷺ، وقارنْ بينَه وبينَ غيرِه تعرفْ فضلَ الشَّيخِ ومحبتِه وأدبِه رضي الله عنه.

٢- ذهب الشَّيخُ محمَّد عبده في تفسير (جزء عم) إلىٰ أنَّ الطيرَ الأبابيل من جنسِ البعوضِ والذبابِ الذي يحملُ الجراثيم، وأنْ تكونَ تلك الحجارةُ من الطِّينِ المسموم اليابسِ الذي تحملُه الرِّياحُ فيعلقُ بأرجلِ الحيوانات فإذا اتّصل بجسدٍ دخل في مسامِّه فأثار تلكَ القروحَ التي تنتهي بإفسادِ الجسد.

وهذا الذي ذهبَ إليه الشَّيخُ محمَّد عبده ووافقَه عليه بعضُ أتباعه كالدكتور محمَّد حسين هيكل في كتابه "حياة محمَّد" (ص: ٩٧) مخالفٌ للنصِّ القرآني المصرِّحِ بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٣ - ٥].

والذي اضطرَّ محمَّد عبده وأتباعَه لهذا القول هو ظنُّهم أنَّ الآيةَ علىٰ ظاهرِها لا توافقُ السُّننَ المألوفةَ، وكلامُهم مردودٌ بحكاياتِ القرآن الكريم عن عذابِ بعضِ المستكبرين بآيات الله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا

سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴾ [هود: ٨٢]، وقال تعالى:
﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴿١٩﴾ تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾
[القمر: ١٩ - ٢٠]، وقال تعالى: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١].

وكثيرٌ من السُّننِ المألوفةِ معجزةٌ في حقيقتِها، فطلوعُ الشَّمس وغروبها معجزةٌ مألوفةٌ، وتعقُّل العقلِ معجزةٌ مألوفةٌ، وتخلُّق الجنينِ وولادتُه معجزةٌ مألوفةٌ، تباركَ الله أحسنُ الخالقين.

وقد خالفَ أبو زهرة رأي محمَّد عبده وأتباعَه فقال (١/ ٩٧): «ما لا يُقبل هو القول بأنَّ الطَّيرَ هي جراثيمُ ذلك المرضِ؛ لأنَّ هذا يكونُ مخالفًا لنصِّ الآية الكريمة، إذ أنَّ نصَّ الآيةِ الكريمةِ يُفيدُ أنَّ الطيرَ رمتْهم بحجارةٍ قويَّةٍ شديدةٍ».

ومن مواقف الشَّيخِ الشَّريفةِ في المعجزاتِ النبويَّة عند كلامِه على خروج الماء من بين أصابِعه الشَّريفة ﷺ عند الرجوعِ من غزوةِ تبوك قوله (٣/ ٩٦٥): «وقد حَدَثت وَهُم في الرجوعِ خوارقُ للعادةِ على يد النَّبيِّ ﷺ، وإنَّ ذلك لكثيرٌ في حياته ﷺ، تتبعُه [كتب][1] دلائلِ النبوَّة وتسايرُه، وحيثُما كان في حِلِّه وترحاله بينا رسول الله ﷺ يسيرُ، والعطشُ شديدٌ، والماءُ نادرٌ، والأرض صحراءُ رملةٌ وكان في الطريقِ ماءٌ يخرجُ من وشلٍ ينحدرُ قليلًا من مرتفعٍ، فنهى النَّبيُّ ﷺ أنْ يستقى منه قبل أنْ يصل، فاستقى منه ناسٌ، فاستقوه، إذْ لا يسقي إلَّا راكبًا أو راكبين إلى ثلاثةٍ.

فلما جاء إليه رسول الله ﷺ لم يجدْ ماءً، فدعا على الذين استقَوه، ثمَّ وضعَ يده تحت الوشل -المكان المرتفع- ودعا رسول الله ﷺ ما شاء أنْ يدعو الله

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني للإيضاح.

تعالىٰ ضارعًا إليه فانخرقَ، ويقول في وصفِه ابنُ إسحاق: إنَّ له حسًّا كحسِّ الصَّواعقِ، فشربَ النَّاس واستقَوا حاجتِهم منه، وقال رسولُ الله ﷺ: «**لئن بقيتُم -أو من بقي منكم-، لتسمعنَّ بهذا الوادي**».

وإنَّ هذا الحال كحال موسىٰ إذ استسقىٰ لقومِه فضربَ الحجرَ فانبثق منه اثنتا عشرة عينًا، فقد قال الله تعالىٰ في ذلك: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠].

إنَّها نبع النبوَّة وصلَ إليه موسىٰ بعصَاه، ووصلَ إليه محمَّد ﷺ بيده، فقد رأىٰ نشزَ الأرض يقطرُ قليلًا فدعا محمَّد ﷺ فانخرقَ، وصارَ له حسٌّ كحسِّ الصَّواعقِ، كما قال ابنُ اسحاق».

فانظر إلىٰ نقلِ المعجزةِ النبويَّة، وتثبيتِ الشَّيخِ لها بذكر مثل لها في القرآن الكريم فكأنَّه يردُّ علىٰ المستشرقين ومن نحا نحوَهم.

٣- وكان موقفُه من إرهاصاتِ المولد النبويِّ الشريف (١/ ١٠٤، ١٠٥)، متابعًا لابنِ كثير فما أثبته مشىٰ معه، وما تشكَّكَ فيه أو ضعَّفه لم يذكرْه، وذكر ردودًا جيِّدة علىٰ دعاةِ التغريبِ والمستشرقين انظرْها (١/ ١٠٥- ١٠٧)، وقال (١/ ١٢٢) عند الكلام علىٰ زيادةِ طعامِ أبناء أبي طالب ببركةِ رسول الله ﷺ: «وليس عندي ما يسوِّغُ لنا أنْ ننقضَ ذلك الكلامَ فهي قُدْرة الله علىٰ كلِّ شيءٍ، وإذا اختصَّ بها محمَّدٌ ﷺ فهي مِن إرهاصاتِ الرِّسالة».

وهذا هو كلامُه في تأييدِ روايةِ إظلال الغمامةِ (١/ ١٢٩)، وقد يُظنُّ به أنَّه خالفَ منهجَه وادَّعىٰ (١/ ١١٣): «أنَّ الأخبارَ بالنسبةِ للشقِّ -شقِّ الصَّدرِ الشَّريفِ- لا تخلُو منِ اضطرابٍ» وسببُ ذلكَ أنَّ شقَّ الصَّدرِ كان مرَّتين، وفي

"نظم المتناثر" أنَّ ابنَ حزمٍ والقاضيَ عياضًا أنكراه، وسيدي عبدالعزيز بن مسعود الدَّباغ أنكرَه وفق مذهبِه كما في "الإبريز".

قلتُ: لكنَّ الرِّواية لا تؤيدُهم، ووقوعُ اختلافٍ في بعض الألفاظِ لا يوافقُ دعوىٰ الاضطرابِ، والحاصلُ -والله أعلم- أنَّ الشَّيخَ لم يخالفْ منهجَه وإنَّما تكلَّم من حيثُ الرِّوايةُ فقط.

٤- وفي (١/ ١١٧) كلامٌ جيِّدٌ حول الأبوينِ الكريمينِ المرتضيين لسيِّدنا رسول الله ﷺ وعدَّدَ منْ مناقبِهما ما يُثلجُ قلبَ كلِّ مؤمنٍ وجعلَهما في فترةٍ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

٥- انفرد الشَّيخُ ببابٍ كاملٍ في مائةِ صفحةٍ (من ص: ١٦١ إلىٰ ص: ٢٦٢) حول «التكامل الإنسانيِّ في يدِ الشَّخصية المحمَّدية» ليكونَ توطئةً لأحداث البعثةِ الشَّريفةِ، وله كلماتٌ مُطوَّلةٌ داخل كتابِه ككلامِه حول مراتبِ الوحي (١/ ٢٨١ - ٢٨٥) وتدرُّجِ الدَّعوة (١/ ٢٨٥).

٦- وكان له رأيٌ في ناصرِ الدعوة المحمَّدية أبي طالب بن عبدالمطلب فقال (١/ ٣٩٥): «ونحنُ نقول فيها استنبطْنا، إنَّه ليس بمشركٍ قطُّ؛ لأنَّ المشركَ مَن يعبدُ الأصنامَ، ويشركُها مع الله تعالىٰ، وأفعاله وأقوالُه ومواقفه تدلُّ علىٰ أنَّه يرىٰ عبادةَ الأصنامِ أمرًا باطلًا، ولذلك أميل إلىٰ أنْ أستغفر له، إنْ كنت من أهل هذا المقام، وأرىٰ أنَّه ليس بكافرٍ أصلًا، والله سبحانه وتعالىٰ هو العليمُ بذات الصُّدور وما تخفي الأنفس».

٧- وتذكر ما تقدَّم في رقم (٣)، ثمَّ جاءَ الكلامُ علىٰ معجزةِ شقِّ القمرِ التي قال الله تعالىٰ فيها: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ١ - ٢].

قال الشَّيخُ رحمه الله تعالىٰ عن انشقاقِ القمرِ (١/ ٤٤١): «وهكذا تضافرتِ الرِّواياتُ، وهذا بعضها يدلُّ علىٰ أنَّ القمر شقَّ، وكان شقَّين، وكان القمر بدرًا، وعينت بعض الرِّوايات أنَّه كان في الليلةِ الرَّابعة عشرةَ، وليس لأحدٍ أنْ يشكَّ في هذه الرِّوايات التي يسند بعضها بعضًا حتىٰ ادَّعىٰ ابن كثير أنَّ أخبارَ انشقاقِ القمرِ في عصرِ النَّبيِّ ﷺ بلغتِ التواترَ، وأنَّه لم يعدْ ثمَّةَ مساغٌ لمستريبٍ».

ثمَّ نعىٰ علىٰ المخالفينَ وقال: «هؤلاء إنْ كانوا مسلمينَ فهم يردِّدون كلامَ النَّصارىٰ من المستشرقين ونقلَه عنهم الذين يتعرفُون أمورَ دينِهم منهم»، أظنه يقصدُ الدكتور هيكل ومَن علىٰ سبيلِه، ثمَّ نعىٰ عليهم مبيِّنًا أنَّ أناجيلَ النَّصارىٰ التي يؤمنُ بها المستشرقونَ تقول أكثرَ من هذا ثمَّ قال: «وقد رأىٰ النازلون علىٰ سطحِ القمرِ انفلاقًا وانشقاقًا ملتئمًا فوق سطحِ القمرِ بطوله، يُثبتُ معجزةَ انْشِاقِ القمَرِ».

٨- ذهب الشَّيخُ إلىٰ أنَّ الإسراءَ كان بالرُّوحِ والجسدِ (١/ ٤١٥)، أمَّا المعراجُ فكان بالرُّوح فقط (١/ ٤١٨، ٤١٩)، واستدلَّ علىٰ ذلك بثلاثةِ أمور:

الأول: أنَّه ﷺ ذكرَ في المعراجِ أنَّه التقىٰ بالأنبياءِ آدمَ وإبراهيمَ وموسىٰ وعيسىٰ ويحيىٰ وغيرِهم، والباقي منهم هو أرواحُهم وأجسامُهم سيبعثها الله تعالىٰ يوم القيامةِ والنُّشور، وفرضُ أنَّه بعثها ثمَّ أفناها فرضٌ بعيدٌ لم يُذكر في حديثٍ من الأحاديثِ، ولا خبرٍ من الأخبار».

قلت: التعقيبُ علىٰ الأستاذ الشَّيخِ يكونُ من خلال:

١- أنَّه قاس الحياةَ الدنيا علىٰ الحياة البرزخيَّةِ، ولا قياسَ بينهما فلكلٍّ شأنه الخاصُّ به.

٢- الأنبياءُ لهم أمورٌ اختصَّهم الله تعالىٰ بهم، منها ما صحَّ عنه ﷺ من طُرقٍ أنَّه قال: «**الأنبياءُ أحياءٌ في قبورِهم يُصلُّونَ**» وهو حديثٌ صحيحٌ عدَّه بعضهُم من المتواترِ، انظر "إتحاف ذوي الفضائلِ المشتهرةِ بما وقع من الزِّيادات في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة" لسيِّدي المحدث عبدالعزيز بنِ الصِّدِّيق الغُماريِّ (ص: ٩٩).

٣- وكلامُ الشَّيخِ يُشير إلىٰ فناءِ الأنبياءِ بل صرَّحَ بفنائِهم، والباقي منهم أرواحُهم وهو يعارضُ الأحاديثَ الصحيحةَ التي ذكرها البيهقيُّ في جزء "حياة الأنبياء".

الثاني: قال الشَّيخ (١/ ٤١٩): «إنَّ العباراتِ القرآنيَّةَ الكريمةَ الواردة في المعراج تُومي بل تصرِّحُ بأنَّ الأمرَ كان رُوحيًّا، وأنَّ الإدراكَ لم يكنْ بالحسِّ».

فجوابُه ما قاله سيدي عبدُالله بنُ الصِّدِّيق في كتابه "خواطر دينية" (١/ ٥٩) حيثُ عقد بحثًا بعنوانِ: «الإسراء والمعراج كانا يقظةً» قال فيه: «الإسراءُ والمعراجُ من أهم معجزاتِ نبيِّنا ﷺ، وهما مسجَّلان في القرآن الكريمِ، فالإسراءُ في قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

والمعراجُ في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ﴾ رأىٰ محمدٌ جبريلَ علىٰ صورته ﴿نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] مرةً أخرىٰ ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾ [النجم: ١٤] شجرة نَبْقٍ ينتهي إليها علمِ المخلوقاتِ.

ورآه المرَّة الأولىٰ في الأرضِ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ﴾ [التكوير: ٢٣] وسدرة

المنتهىٰ مبدأها في السَّماءِ السَّادسةِ، ومنتهاها فوقَ السَّماء السابعةِ ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ﴾ [النجم: ١٥ – ١٦] من أنوارٍ وأسرارٍ ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ﴾ من محمَّدٍ ﷺ، وهذا تصريحٌ بأنَّ الرؤيةَ حقيقيةٌ لا مناميةٌ ولا روحيةٌ، والصريحُ لا يقبلُ التأويلَ كما تقرَّرَ في علمِ الأصُول ﴿وَمَا طَغَىٰ﴾ ما تجاوزَ مرئيه، تأكيدٌ لكونِ الرؤيةِ حقيقةً ﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ ببصرِه هناكَ ﴿مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨] العظام». انتهىٰ كلامُ شيخِنا.

فقوله تعالىٰ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، فيه إثباتٌ لرؤيتَي الفؤادِ والبصرِ، والفؤادُ مصدرٌ للبصرِ، والله أعلم.

الثالث: قال الشَّيخُ (١/ ٤١٩): «إنَّ أخبارَ المعراج تُصرِّح بأنَّه ﷺ رأىٰ ربَّه، والرُّؤيا القلبيَّة ممكنة».

قلت: إذا كانتِ الأخبارُ مصرِّحةً بالرُّؤيا فينبغي أنْ تحملَ علىٰ ظاهرِها، والله أعلم بها.

٩- وعندما شرعَ الشَّيخُ (٢/ ٥٧٢) في الكلامِ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٧]،عقد عنوانًا نصه: «بيان الله تعالىٰ لخطأ الأسْرِ» (٢/ ٥٧٢) ثمَّ قال: «نزل القرآنُ الكريمُ من بعد القيامِ بما اتجهت إليه الشُّورىٰ بالنسبةِ للأسْرىٰ، ببيان أنَّ الخطأ في أنَّ المسلمين أسرُوا قبل أنْ يُثْخِنوا».

والصَّوابُ -والله أعلم- استبعادُ لفظ «خطأ»؛ لأنَّ فعلَ النَّبيِّ ﷺ في الأسرِ كان خلافَ الأولىٰ ولم يكنْ خطأً كما بيَّنه سماحةُ العلامة الشَّيخ تقي الدين النبهانيُّ في كتابه "الشخصية الإسلامية".

ثمَّ أمرٌ آخر: وهو استدراكُه على الكثيرين الذينَ ادَّعوا موافقة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للقرآنِ في الأسرى، فقد قال الشَّيخُ (٢/ ٥٧٢): «إنَّ كثيرين ممَّن كتبوا في الماضي - وتبعَهم أهلُ الحاضر- أنَّ القرآنَ الكريمَ نزل موافقًا لرأي الإمام الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأسرى، ونحنُ نرى أنَّ ما جاء به القرآنُ الكريمُ لا يوافقُ رأي الفاروقِ؛ لأنَّ ما جاء به القرآنُ الكريمُ إنَّما كان معارضةً لأصل الأسرِ قبل الإثخان، ولم يعترضِ الفاروقُ على الأَسْر قبلَ الإثخان.

إنَّما الذي كَرِه الأسرَ قبل الإثخان في القتل سعدُ بن معاذٍ رضي الله تبارك وتعالى عنه، فإذا كان ثَمَّة فضلٍ في نزول القرآنِ الكريمِ موافقًا لما كَرِه سعدٌ، فله في هذا الفضلِ، ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]».

١٠- وفي (٢/ ٥٩٢) عند الكلامِ على المصرفِ السَّادسِ من مصارفِ الزَّكاة وهم «الغارمون» قال: «وإنَّه يجبُ المقارنةُ في هذا بينَ شريعةِ الله تعالى التي نزلتْ على رسول الله ﷺ وقانونِ الرُّومانِ الذي كانَ يعاصرُ نزولَها، فإنَّه بينما كان ذلك القانونُ يُبيحُ في بعضِ عُصورِه أنْ يسترقَّ الدَّائنُ المدينَ إذا عجِزَ عن السَّدادِ، جاءتِ الشَّريعةُ بمعاونةِ المدينِ في سدادِ دينه، وذلك فرقٌ بين شريعةِ الله وشريعةِ الإنسان».

١١- واعتادَ الأستاذُ الشَّيخُ رحمه الله تعالى أنْ يذكرَ بعضَ الأحكامِ الشَّرعيةِ المتعلِّقةِ بحوادثِ السِّيرةِ النبويَّة الشَّريفةِ انظرْ كلامَه: (٢/ ٧٣٨) عن حَدِّ القَذْفِ، و(٢/ ٧٣٩) عن حَدِّ اللِّعان، و(٢/ ٧٤١) عن حَدِّ الزِّنا، و(٢/ ٧٥٣) بعض الأحكامِ المُتعلِّقةِ بالحُديبية، و(٣/ ٨٠١) الأحكام الشَّرعيةِ التي تقرَّرت في خَيْبر، و(٣/ ٨٠٩ - ٨١٦) بحثٌ في نكاحِ المُتْعَةِ رَدًّا على

الإماميَّة، و(٣/ ٨١٧) تحريم رِبا البيعِ، و(٣/ ٨٢٢) بحث الجِزيةِ، و(٣/ ٩٠٦) مِن أحكام مكَّة المكرَّمةِ، و (٣/ ٩٠٧) دِيَة شِبْهِ العَمْدِ، و(٣/ ٩٠٨) الميراث بينَ المسلمِ والكافر، و(٣/ ٩٠٩) الولد للفِراشِ.

إلىٰ غير ذلكِ من الأحكامِ النَّصِّيَّة التأسيسيَّة التي تؤخذُ من السِّيرةِ النبويَّةِ مباشرةً فلا قياسَ ولا اجتهادَ فيها، والشَّيخُ في انتزاعِ الأحكامِ منَ السِّيرةِ الشَّريفة مشىٰ علىٰ طريقةِ ابنِ القيِّمِ في انتزاعِ الأحكامِ مِن حوادثِ السِّيرة الشَّريفةِ، والشَّيخ فقيهٌ أصوليٌّ له اختياراتُه وترجيحاتُه.

١٢- رأيه في فَدَكٍ: وكان رأي الشَّيخِ رحمه الله تعالىٰ أنَّها كانتْ خالصةً للنَّبيِّ ﷺ فلم تقسَّمْ سهامًا، وكان النَّبيُّ ﷺ يعزلُ منها نفقةَ أهلهِ لسنةٍ، ثمَّ يجعلُ ما بقي يُصرفُ في مصالحِ المسلمين، ويكونُ مصرفُ فَدَك خُمسَ الغنائمِ لله ولرسوله ﷺ ولذي القُرْبَىٰ واليتامَىٰ والمساكينِ يصرفُه رسوله ﷺ في مصالحِ المسلمين، ويبقي له ما يكفيهِ وأهله بالمعروفِ.

ثُمَّ قال: «إنَّ الاختلافَ في إدارتِها وتولِّي صرفَها في مصارفِها باعتبار أنَّها ولايةٌ خاصَّةٌ للنَّبيِّ ﷺ، ومَن يخلفُه مِن أهله وبذلكَ انتهىٰ أمرُها في عهدِ عمر رضي الله تبارك وتعالىٰ عنه» انظر (٣/ ٧٨٦ - ٧٨٨).

وزيادةً في الإيضاحِ قال الشَّيخُ رحمه الله تعالىٰ (٣/ ٧٨٧، ٧٨٨): «ولما طلبتْ فاطمةُ عليها السلام وأزواجِ النَّبيِّ ﷺ نَصيبهنَّ مِن ذلكَ، وسألوا الصِّدِّيق أنْ يسلِّمَه إليهنَّ وذكر لهم قول رسول الله ﷺ: «**لا نُورَثُ ما تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ**» وقال: أنا أعول مَن كانَ يعُول رسولُ الله ﷺ، والله لَقَرَابَةُ رسول الله ﷺ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أصلَ قَرابتي، وصدقَ رضي الله عنه وأرضَاه، فإنَّه البارُّ الرَّاشدُ في ذلك التابعُ للحقِّ.

نحنُ لا نظنُّ أنَّ السيدةَ الزَّهراءَ التي هي بُضعةٌ من النَّبيِّ ﷺ أنْ يكونَ طلبها للميراثِ وإنَّما طلبُها أنْ تتولَّىٰ هي الصَّدقةُ.

وقد صرَّحَ ابنُ كثير أنَّ فاطمةَ طلبتْ بلسانِ العبَّاسِ وعليٍّ أنْ ينظرَا في هذه الصَّدقه، وأنْ يصرفا ذلكَ في المصادرِ التي كان النَّبيُّ ﷺ يصرفُها فيها، فأبىٰ عليهم الصِّدِّيق، ونحنُ لا نفرضُ أنَّهم طلبُوا ميراثًا، فعليٌّ كرَّم الله وجهه ما كان يجهلُ أنَّ الأنبياءَ لا يورثونَ، وهو فقيهُ الصَّحابةِ، وكما قال ﷺ أقضىٰ الصَّحابةِ».

ثُمَّ بيَّن أنَّ الزَّهراءَ عليها السلام وهي قِطعةٌ مِنْ رسول الله ﷺ كانتْ علىٰ الصَّوابِ بدليل أنَّ عمرَ رضي الله عنه منْ بعد الصِّدِّيق رضي الله عنه نفَّذَ ما طلبتْ الزَّهراءُ.

ثُمَّ تعقَّبَ الشَّيخُ رحمه الله تعالىٰ ابنَ كثيرٍ بسببِ عباراتٍ خَشِنَةٍ صدرتْ منه.

١٣- وله كلامٌ فقيهِ بَدَنٍ ونفسٍ في مسائلَ فقهيَّةٍ كثيرةٍ كما في بحثِه القيِّم حول علل الشَّرائعِ، كالجزية مثلًا، وضرورةِ أخذِها منْ أهلِ الكتابِ (٣/ ٨٢٢ - ٨٢٦)، وله كلامٌ جيِّدٌ في أنَّ حكم مَن سبَّ النَّبيَّ ﷺ هو القتلُ ولو تعلَّقَ بأستارِ الكعبةِ الشَّريفةِ، وعلَّل الحكمَ تعليلَ فقيه بَدَنٍ وأجابَ المخالفين فانظر إنْ شئتَ (٣/ ٩١٦، ٩١٧).

١٤- وكانت للشَّيخِ كلماتٌ ومواقفُ من كبارِ الصَّحابةِ رضي الله تعالىٰ عنهم تدلُّ علىٰ تمعُّنٍ وإنصافٍ.

وقد وقفتُ قاصرَ الذِّهنِ عن معاني المدحِ ومناحي الوفاءِ التي أبداها الشَّيخُ في أمِّ المؤمنين السَّيدةِ خديجةَ رضي الله تعالىٰ عنها فانظر مثلًا (١/ ٢٧٣، ١٨٨، ٣٩٥).

أ- وعندما بدأ الكلامُ علىٰ أول مَن أسلَم بدأ بأُسرةِ النَّبيِّ ﷺ خديجة وعليٍّ وزيدٍ ﵃، ثمَّ عندما أرادَ الانتقال إلىٰ خارجِ الأسرةِ اتَّخذ أسلوبَ التبرِّي فقال (١/ ٢٩٤) عن إسلامِ أبي بكر الصِّدِّيق ﵁ (١/ ٢٩٤): «لا نريد أنْ نخوضَ في أوَّليَّته، وسبقِه في الإسلام علىٰ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﵁ أو سبق عليٍّ عليه فتلكَ مسألةٌ طائفيَّةٌ يثيرُها الطائفيُّون في الإسلامِ، فالشِّيعةُ يعدُّون عليًّا أسبقَ، والأمويُّون والناصبيُّون يخالفونَ، ومالنا أنْ نخوضَ في ذلك، وكلُّ فريقٍ يذكر أنَّ معه من الصَّحابة فريقًا».

فيكونُ الشَّيخُ في عبارتِه مُعرِضًا عن قول جمهورِ أهلِ السُّنَّة، بَيْدَ أنَّه احتفىٰ قبلُ بإسلامِ الأسرةِ المحمَّديةِ مبيِّنًا أوليتَها (١/ ١٩٢، ١٩٣)، ثمَّ أعادَ تركَ تفصيلِ الأوليَّةِ (١/ ٢٩٦)، بَيْدَ أنَّه قال: «وإنْ كنَّا نؤكِّد في غيرِ تلبُّثٍ ولا مواربةَ أنَّ أولَهم بإجماعِ المسلمينَ الطَّاهرةُ التي آزرتِ النَّبيَّ ﷺ قبلَ البعثةِ ووقتَ انبلاجِ فجرِ البعثةِ، وبعدَ الأمرِ بالتبليغِ، وكان فضلُها عندَ الله عظيمًا».

ب- وعن أبي بكرٍ ﵁ يقول (١/ ٢٩٥): «فنفسُ أبي بكرٍ كانتْ سائغةً للإسلام قبلَ دعوتِه لما رأىٰ من إرهاصاتِ النبوَّة، ولما علمَ من كلامِ وَرَقَةَ؛ ولأنَّه كان الصَّدِيق الوفيَّ، والحبيب الوليَّ لمحمَّدٍ عليه الصَّلاة والسَّلام».

وذكر (١/ ٣١١) دخولَ عددٍ من الصحابةِ السَّابقينَ للإسلام بدعوته منهم: الزُّبير بن العوامِ، وعثمانُ بن عفَّان، وطلحةُ بن عبيد الله، وسعدُ بن أبي وقَّاص، وعبدالرحمن بن عوفٍ ﵃، ودعا أناسًا آخرين، واصطحبَ غيرَهم لرسول الله ﷺ، وكانتْ مواقفُه شريفةً.

وعند الكلامِ علىٰ سَرِيَّة أبي بكرٍ الصِّدِّيق ﵁ لفزارة (٣/ ٨٢٧) قال الشَّيخ: «ولم يكنْ أبو بكرٍ ﵁ رجلَ حربٍ، وإنْ كانَ مِنَ المجاهدينَ في

الصَّفِّ الأول، ولكنَّه رجلُ رأيٍ وتدبيرٍ ومعرفةٍ بحَالِ العَرَبِ، وهو المدركُ عند تعرف أحوالِ العربِ فيما يحيط بها يقربُ من مكَّة المكرَّمةِ وما حولها».

ج- وفي (٣/ ٨٤٣، ٨٤٤) ذكرَ إسلامَ خالدِ بنِ الوليد وعمرو بن العاص، وبعد أنْ ذكر الحديثَ بطوله نقلَ عن عمرو بن العاصِ قوله: «فوالله ما عدل بي رسول الله ﷺ وبخالدِ بن الوليدِ أحدًا مِنْ أصحابِه في أمرِ حزبه منذ أسلمْنا»[1].

ثُمَّ قال الشَّيخُ رحمه الله تعالىٰ: «نقلنا الحديثَ بطولِه، وكنَّا نودُّ أنْ نحذف الجزء الأخير، وهو أنَّ رسول الله ﷺ لم يعدلْ أَحَدًا مِن أصحابِه، فإنَّا لا نحسبُ يمينَه في هذا صحيحةَ النِّسبةِ إليه، لقد كانتْ بعد ذلك غزوةُ مؤتة وتبوك وفتحُ مكَّةَ المكرَّمةِ وهوازن وحنينٍ فلم يعدلْ بهما عليَّ بن أبي طالب والزُّبيرَ بن العوامِّ وأبا عبيدة عامر بن الجرَّاح، وسعدَ بن أبي وقَّاص، إنَّ هذه اليمينَ غيرَ البرَّةِ فِريةٌ عليه أو غير ذلك، ولماذا كانَ اللواءُ لزيدِ بنِ حارثةَ، ثمَّ

---

(١) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٣/ ٣٣٧)، والدولابيُّ في "الكنىٰ" (رقم ١١٣٦)، وابن أبي يعلىٰ الموصلي في "مسنده" (رقم ٧٣٤٣)، والطبرانيُّ في "الأوسط" (رقم ٦٨٥٩)، و"مسند الشاميين" (رقم ٢٥٥٧)، وأبو طاهر المخلص في " المخلصيات" (رقم ١٦٥٦) من حديث الوليد بن مسلم، عن يحيىٰ بن عبد الرحمن بن حاطب، عن حبان بن أبي جبلة، عن عمرو بن العاص، والوليد بن مسلم صرح بالسماع عند بعضهم، لكنه يسوِّي، وفي لفظ: «حربه»، ولفظه علىٰ الوجهين فيه نكارةٌ، أو بحسب ماظنه عمرو بن العاص.

وقول الحافظ الهيثميُّ في "مجمع الزوائد": (٩/ ٣٥٠): «رواه الطبرانيُّ في "الأوسط" و"الكبير"، ورجاله ثقات». فبحسب عادته في الكلام علىٰ ظاهر الإسناد.

لجعفر بن أبي طالب، ثمَّ لعبدِ الله بن رواحة، ولم يتولَّها خالدٌ إلَّا حيثُ لم يكن والٍ يحملُها.

ومهما يكنْ من أمرِ هذه اليمينِ فإنَّ ما جاء على لسانِه يدلُّ كما دلَّ كلام صاحبه على أنَّ إسلامَهم ابتداءً كان لمصلحةٍ، وقد أُشربَ قلوبهم الإيمان من بعد.

هذا عمرو كان يقول: لو أسلمتْ قريشٌ كلُّها ما أسلم، ثمَّ يخرجُ ببعض قومه ليُحرِّضَ النَّجاشي على المؤمنين، ويحاولُ أنْ يتمكَّنَ مِنْ قتل رسول الله ﷺ فيلطمُه النجاشيُّ لَطْمَةً جدعتْ أنفَه، هذه اللَّطْمةُ التي نبَّهته إلى الحقِّ، أم نبَّهه غضبُ النجاشيِّ، وإرادة إرضائه ليس في الوقائعِ التي ذكرَها ما يدلُّ على أنَّه رأى في النَّبيِّ ﷺ أنَّ الله مانعُه، فهو لم يرَ شيئًا مِن ذلكَ، ولذلكَ نقول إنَّ إسلامَه كان لمصلحتِه الشَّخصيَّة الدنيويَّة، ولعلَّ الإسلامَ قد دخلَ في قلبه من بعد ذلك حتَّى صار إيمانًا، وهذا ما رجَّحْناه.

وفي قصَّةِ عمرو بن العاص عن نفسِه ما يدلُّ على أنَّه رجلٌ لا يَظهرُ في الهيجاء، ويبغي لنفسِه الانحيازَ عن مواطنِ الرَّدى، فهو يحضرُ بدرًا وينجو، وأُحدًا وينجو، والخندقَ وينجو، ويظهر أنَّه لم يَقْتُل ولم يُقاتل، بل كان من النظَّارة أو المدبِّرين كما كان شأنُه في القتال بين إمامِ الهدى عليٍّ بن أبي طالب ومعاوية يدبرُ في حربِ البُغاة». انتهى كلامُ الشَّيخ رحمه الله تعالى.

وقد رأيتُ أنْ أستبقي كلامَ الشَّيخِ بدون اختصارٍ، وفي كلامِه عبرٌ، ويبين منه استقلاليَّة الشَّيخ، ووراء كلامِه معانٍ فافهمْ وتدبَّرْ.

ويلحقُ به كلام الشَّيخ (٣/ ٨٥٢) في سريَّة ذاتِ السَّلاسل في عمرو بن العاص فإنَّ الشَّيخَ قال: «ولقد تحرَّك في عمرو حبُّ الرِّياسة التي ظهرتْ من بعد في عهدِ عثمان عندما عزله، وفي عهدِ عليٍّ التي تفرَّق بها وبغيرِها أمر المسلمين».

وقال الشَّيخُ في نفس الصَّفحةِ عنِ عمرو بن العاص: «هذه صورةُ عمرو في أوَّل إسلامِه، وهي صورتُه عند تولِّي الإمرةِ علىٰ مصرَ عندما عزله ذو النورين عثمانُ بن عفَّان، لقد قال: كنتُ ألقىٰ الرَّاعي فأحرِّضُ عليه، وهيَ صورتُه عندما اجتمعَ مع معاويةَ ضدَّ إمامِ الهدىٰ عليٍّ؛ لأنَّه يعلمُ أنَّ عليًّا لن يعطيَه إمرةً في شيءٍ».

وانتقد الشَّيخُ (٣/ ٩٠٣) خالد بن الوليد في تصرُّفه معَ عبدالرحمن بن عوفٍ ﷺ وقال: «وإنَّنا إذ ننقدُ فِعلَ خالد في هذا نتابعُ النَّبيَّ ﷺ ونراه ينطقُ بالحقِّ»، ثمَّ قال: «وما كنَّا مبتدعينَ في نقدِه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ بريء من صنيعه ووضحَ له فعله مع المؤمنِ المهاجرِ أحدِ العشرةِ المبشَّرين بالجنة واستنكره».

د- أمَّا أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب عليه السلام فقد كانتْ له مكانةٌ كبرىٰ عند الشَّيخِ:

١- فأثبتَ في (٢/ ٤٩١) أنَّ النَّبيَّ ﷺ آخىٰ عليًّا بعد الهجرةِ، وردَّ علىٰ ابنِ القيِّم وابنِ كثيرٍ وقال: «وما ينكرُه ابنُ القيِّم نحنُ نثبتُه ونرجِّحُ أنَّ المؤاخاةَ بين المهاجرين بعضِهم مع بعضٍ والأنصارِ بعضِهم مع بعضٍ نقرِّرها؛ وذلك لأنَّ الحافظَ ابنَ كثير لم يتكلَّمْ في صحَّة هذا الرِّواية المثبتة».

يعني الشَّيخُ أنَّ ابنَ القيِّم وكذلكَ ابنُ كثيرٍ تكلَّما علىٰ الرِّوايةِ من حيث الرَّأيُ، ولو كان الكلامُ من حيثُ الصِّحةُ والضعفُ لتبِعهما، لذلك ردَّ عليهما.

٢- وكان يلقِّبُه ويحلِّيه بفارس الإسلامِ انظر (٢/ ٥٦١، ٥٩٥، ٦١٨)، ولقَّبه ببطل الجهاد (٣/ ٧٧٧)، وقال في (٢/ ٦٢٠): «فارسُ الإسلامِ لا يقتُل مصروعًا بل يقتُل من يقفُ أمامَه»، وقال عنه (٣/ ٧٨٨): «فقيهُ الصَّحابةِ، وكما قال ﷺ أقضىٰ الصَّحابة».

٣- وله كلماتٌ شارحة لأحوال أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام ومناقبِه في اليمنِ، ولماذا وَجَدَ بعضُهم عليه (٣/ ١٠٣٦ - ١٠٤٢) ومنْ كلامه: «لم يكنْ عليٌّ رضي الله عنه وكرَّم الله وجهَه محبوبًا في الأوساطِ العربيَّة وخصوصًا الذين كانوا ينتمون إلى أقوامٍ كانت لهم محاربةٌ للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في بدرٍ وأُحد والخندق ثمَّ حُنين، فقد كان سيفُ عليٍّ كرَّم الله وجهه في الجنَّة سريعًا إلى الرِّقابِ، كما كانَ سيفُ عمِّه حمزةَ في بدرٍ، وقد استطاع الشِّرك أنْ يقتلَ أسدَ الله حمزة، فبقي لعليٍّ الإحن». انظر (٣/ ١٠٣٧).

ومنها: «وعليٌّ رضي الله تعالى عنه جديرٌ بأنْ ينفسَ الناسُ عليه فضلَه، فقد مكثَ الرَّجلُ [الصحابي الذي أرسل لليمنِ قبلَ عليٍّ[1]] ستةَ أشهرٍ يدعوهم إلى الإسلامِ فلم يستجيبوا، وبمجرَّد لقاءِ عليٍّ رضي الله عنه قد استجابوا لداعي الحقِّ، وعليٌّ فوق ذلك: العَلَم الجليل، والشُّجاعُ المحاربُ، وبطل بدرٍ وأُحدٍ وهو الذي حمل اللواءَ وعلا...» انظر (٣/ ١٠٣٩).

ومنها: قال في (٣/ ١٠٤٠): «لقد كان عليٌّ فريسةَ المبغضين في موطنين:

أحدهما: في جماعةِ عليٍّ، وقد برَّأه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، وردَّ كيدَ الكائدين وأطفأ نيرانَ الغضبِ عند من ظهرَ غضبه.

الموطن الثاني: في خلافته وخروجِ البغاةِ عليه، وتحريكِ الضغائنِ، وفي هذه المرَّة لم يكن النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم حيًّا، فلم يقفْ بغديرِ خُمٍ يقول: «**اللَّهمَّ والِ منْ والاه وعادِ منْ عاداه**».

ومنها: قال في (٣/ ١٠٤٨): «فعليٌّ كرَّم الله وجهه هو الحبيبُ للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهذا كافٍ لرفع منزلته ومحبَّته ولعنِ كلِّ مَن ينال منه أو يلعنُه».

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني للإيضَاح.

ومنها: قال في (٣/ ١٠٤٩): «كان عليٌّ أخطبَ النَّاس بعد رسول الله ﷺ».

ومنها: قال في (٣/ ١٠٤٠): «وإنَّ هذه الدَّعواتِ النبويَّة قد صدقتْ في عليٍّ كرَّم الله وجهه، فقد ثبَّت الله لسانه حتىٰ كان أخطبَ النَّاس بعد رسول الله ﷺ، وأثبتَ النَّاس قولًا بعده ﷺ، وكان مَهديًّا فما لَان في حقٍّ، ولا مَالَأ مبطلًا، وهداه في القضاءِ حتىٰ روي أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**أقضاكُم عليٌّ**»، وكان عمر رضي الله عنه يسأله إذا أعضلَ عليه القضاءُ في مسألةٍ من مسائله فيقول: مسألة ولا أبا حسنٍ لها، وقد رُويتْ عنه رواياتٌ دالَّة علىٰ نفاذِ بصيرته، وانفتاقِ عقلِه الذي قبسه من الهدي النبويِّ، إذ رضع لبان هذه الهداية صغيرًا، وتربَّىٰ عليها».

وكان الشيخ لا يحبُّ أعداء عليٍّ عليه السلام فانظر (٣/ ٩٠٩)، واقرأ (٣/ ٩٢٦) قوله: «معاويةُ كان مِن المؤلَّفةِ قلوبُهم ليدخلَها الإيمانُ فليذكر ذلك من يضعونه أمام عليٍّ أو يناصرونه»، وانظر: (٣/ ١٠٢٥)، وما كتبته في "تشنيف الأسماع" في الطبعتينِ الثانية والثالثة.

١٥- وبالجملة فالكتابُ فقهٌ للسِّيرة معَ النَّبيِّ ﷺ، وأحكامٌ شرعيَّة لحوادث السِّيرة، ومواقفُ جليلةٌ للصَّحابة الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، وقال تعالىٰ فيهم: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]، وشخصيةُ مصنِّفه ظاهرةٌ تبدي الرأي وتوافقُ وتخالفُ من تقدَّمه من أهلِ العلم.

والحاصل مما سبق:

١- العلَّامةالشَّيخُ محمَّد أبو زهرة كان من كبارِ علماءِ عصره، وكانت له مُصنَّفاتٌ في التفسير، والفقهِ وأصوله، وتاريخِ التشريعِ، وتراجمِ عددٍ من المجتهدين، وكتابه "خاتم النبيين" لعلَّه آخرُ أو منْ آخرِ مُصنَّفاته.

٢- اعتمد الشَّيخُ على المُصنَّفاتِ المعتمَدةِ في كتابة السِّيرة، واتخذ السِّيرةَ التي كتبها ابنُ كثير، وكتاب "زاد المعاد" لابنِ القيِّم أساسًا لعملِه.

٣- لَمَّا كانت المعرفةُ الحديثيَّة ليستْ من علومِ الشَّيخ فإنَّه اكتفى بتقليدِ ابن كثيرٍ وناقشَه في الدِّرايةِ، وخالفه هو وابنَ القيم كثيرًا.

٤- كان الشَّيخُ عالمًا شرعيًّا لا تعْوِزُه الحُجَّةُ، معتزًّا بعلومِ الشَّريعةِ وتسامى بها، يرتِّبُ الأدلَّة وينظرُ فيها، ويميِّز بين الصالحِ والطالحِ، والقطعيِّ والظنِّي، ودلالات النصوصِ، فلم يَمِل لما كتبه الكفَّارُ المستشرقون بل انتقدَهم، ولم يعتمدِ العقلَ للحكمِ على النَّصِّ المتعلِّق بالغيبيَّاتِ، بل بيَّن أنَّه لا تعارضَ بين النَّصِّ الصَّحيحِ، والعقل القويمِ، فأثبت المعجزاتِ القرآنيَّة، والتي جاءت في السُّنَّة المحمَّديَّة، بيْدَ أنَّه اختارَ أنَّ المعراجَ كان بالرُّوحِ وذلك بالنظر فيما بين يديه مِن أدلَّةٍ، ففارق مَن يعتمدون على مناهجَ المستشرقين ويتبعُون سننَهم.

٥- الشَّيخُ رحمه الله في سرده لأحداثِ السِّيرة يشرحُ ويبيِّن ويذكرُ الأحكامَ الشَّرعيةَ مع استقلاليةٍ في النظرِ، وأبرزَ مواقفَ بعض الصَّحابة واحتفى بهم في بحثه، فكان كتابه أولى من غيره بأنه هو "فقه السيرة".

المبحث الرابع

"السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة"

لفضيلة الدكتور محمَّد أبو شُهبة الأزهري

الكلامُ على هذه السِّيرة يستدعي التعريفَ بمؤلِّفها، فوصْف الكتابِ وبيانَ منهجِ مُصنِّفه، ومحاسنِ الكتاب، ولما كان بحثُنا حديثيًّا، أفردتُ مبحثًا يُشير إلى المنهجِ الحديثيِّ للمصنِّف رحمه الله تعالى.

أولًا: التعريفُ بفضيلةِ الأستاذ الدكتورِ محمَّد بن محمَّد أبو شهبة الأزهريِّ[(١)] رحمه الله تعالى.

هو فضيلةُ الأستاذ محمَّد بن محمَّد بن سويلم أبو شهبة، وُلد في إحدى قرى مركز دسوقٍ في ٢٥ شوال سنة ١٣٣٢، وتنقَّل في الدِّراسةِ بين بلدته ومعهدي دسوق وطنطا الأزهريَّين، ودخل كليَّة أصول الدِّين بالقاهرة سنة ١٣٥٣، وتخرَّجَ فيها سنة ١٣٥٧، وفي سنة ١٣٦٥ حصلَ على الدكتوراه، والتحق مدرسًا بكليَّة أصول الدين، وتدرَّجَ في المناصبِ حتى أصبحَ عميدًا للكليَّة بأسيوط سنة ١٣٨٤.

وأُعيرَ من الأزهرِ للتدريسِ بعدَّة جامعاتٍ بمكَّةَ المكرَّمةِ والعراق والسُّودان، وكان معتنيًا بالدَّعوة ليس بالكتابة فقط بل بالخطبِ والدروسِ، وكان له شرحٌ يوميٌّ على "صحيح البخاري" في الإذاعةِ بمكة المكرمة، ولم يكملْه، وقد جمع بعضَ محبيه مقالاته وبحوثه ونشرتْ بمكتبة السُّنَّة بعابدين.

تُوفِّي في الخامسِ من شوال سنة ١٤٠٣، وصُلِّي عليه بالجامعِ الأزهر، وأَمَّ المصلِّين الشَّيخُ جادَ الحقُّ علي جاد الحقِّ، ودُفنَ بمقابر مدينة نصر، رحمه الله وأثابه رضاه.

---

(١) ترجمته في مقدمات بعض كتبه المطبوعة.

مصنَّفاته الحديثية:

باعتبارِ أنَّ الشَّيخَ كان من الأزهريين الذين تخصَّصوا في الدَّرسِ الحديثيِّ بالأزهر، فقد كتبَ مصنَّفاتٍ ناسبت دراستَه ووقتَه ومعهدَه، هي:

١ - "أعلامُ المحدِّثين".

٢ - "علومُ الحديث" ثلاثة أجزاء.

٣ - "الوسيطُ في علومِ الحديث" مجلَّد.

٤ - "الإسرائيلياتُ والموضوعاتُ في كتب التفسير".

٥ - "رسالةٌ في الإسراءِ والمعراجِ".

٦ - "رسالةٌ في رجال الكتبِ السِّتة".

٧ - "دفاعٌ عن السُّنَّة وردُّ شبهةِ المستشرقين".

٨ - "شرحُ المختارِ من صحيحِ مسلم" في ثلاثة أجزاء.

وقد قرأتُ منها "أعلام المحدِّثين"، و"الوسيط"، و"الإسرائيليات"، و"دفاع عن السُّنَّة"، وهي كتبٌ جيِّدةٌ تنبضُ بالعاطفةِ الإسلاميَّة، وتواجه المستشرقين والتبشيرين ومن دارَ في فَلَكِهم، وهي توافقُ منهجًا وعصرًا.

والطَّالب لكتابه "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير" يظنُّ أنَّه سيجدُ عددًا كبيرًا من الإسرائيليات والموضوعات في كتابِه ليطابقَ الخُبْر الخَبَر، ويوافقَ العنوانُ محتواه، وجاء في ذهني أنَّه سيعمدُ إلى "تفسير النَّسفي" -المقرر في الأزهر- وسيجرِّدُ ما به من إسرائيلياتٍ وموضوعاتٍ، أو سينظرُ إلى تخريج أحاديث "الكشَّاف" للزيلعيِّ فيجعلُه عمدتَه، لكنَّني وجدتُه قد مال إلى الانتقاءِ والاختيارِ، ولَمَّا تصفَّحتُ الكتابَ وجدتُ عددَ صفحاتِه (٣٥٢) صفحة، وعقدَ له مقدِّمة، ولما جاء الكلامُ على الموضوعاتِ، لم يذكرْ إلَّا تسعةَ

أحاديثَ فقط لم يتكلَّم عليها على ذوقٍ وطريقة المحدِّثين، ولا تسلَّمُ كلُّها له، ورحم الله من سدَّدَ وقاربَ، وكان يكفيه الاعتمادُ على من سبقَه، ونظرةٌ إلى كتابِ فضائل القرآن بفصوله الثَّلاثة مِن كتاب "تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الأخبار الشَّنيعة الموضوعة" تجد أنَّ عددَ الأحاديثِ المتعلِّقة بفضائل القرآنِ تسعةٌ وثمانون حديثًا فقط، والكلامُ عليها كان كافيًا للبيانِ والتعليم بدلًا من إخراجِ الشيخ لكتابِه الصَّادم.

ثانيًا: كلمات حول كتاب "السيرة النبوية في ضوء الكتاب والسُّنَّة" للشيخ محمد أبو شهبة

وصْفُ الكتابِ: الكتابُ يتكوَّن من مجلَّدين:

فالمجلَّدُ الأولُ: بدأه المصنِّفُ بكلمةٍ، فمقدِّماتٍ تمهيديَّة لدراسةِ السِّيرة انتظمتْ فيها أمورٌ ثلاثةٌ هي: بيان منهجِه، فتاريخُ التصنيفِ في السِّيرة، فالمصنِّفون المعاصرون في السِّيرة، ثمَّ قسَّمَ باقيَ المجلَّدِ الأول إلى ثلاثةِ أبواب، الأول: في تاريخِ العربِ قبل البعثةِ، والثاني: في المولدِ النَّبويِّ الشَّريفِ إلى البعثة النبويَّة، والثالث: من البعثةِ إلى الهجرةِ النبويَّة الشَّريفةِ، وهذه الأبواب قسَّمها إلى فصول.

أمَّا المجلَّدُ الثاني: فهو خاصٌّ بالأحداث النبويَّة في المدينة المنوَّرة بدون تقسيمٍ إلى أبواب أو فصول، وميَّز الأحداثَ بعناوين، ثمَّ ذيَّل على السِّيرة بفصول حول الكمالاتِ المحمَّديَّة والصِّفاتِ الخُلقيَّة والخِلقيَّة، وهو بحثٌ يحتاجُ إلى ذهنٍ دقيقٍ وفِطنةٍ حادَّةٍ، وبصيرةٍ نورانيَّة نافذةٍ، لذا ترى السَّادة الصُّوفيَّة لم يقربْ أحدٌ من ساحلِهم، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها، فكلُّ عالم يظهر له ما لم يكن ظهر لغيره، بل لنفسه عند التبحُّر وإعادة النَّظر والترقِّي الذِّهنيَّ

والرُّوحيَّ، والمصنِّف رحمه الله تعالىٰ كتبَ فأجادَ.

منهج الكتاب:

١- الكتابُ سردٌ للسِّيرة الشَّريفة، اعتمد المصنِّفُ القرآنَ الكريمَ أساسًا لبحثِه مع ما يصلحُ من الحديثِ النَّبويِّ الشَّريف، وعمدتُه من كتبِ السِّير والتاريخِ كتابُ "البداية والنهاية" لابن كثيرٍ.

٢- ومن عنايةِ الشَّيخِ المصنِّف بالقرآنِ الكريمِ أنَّه يأتي بالآياتِ الخاصَّة بالحادثة ويعلِّقُ عليها، وأكثر من هذا أنَّه تعرَّضَ عند الكلامِ لحادثةِ الإفكِ للآيات الواردةِ وفسَّرها تفسيرًا كاملًا (٢/ ٢٦٨ - ٢٧٣)، وكذلك فسَّر ما ورد في المؤمنات المهاجراتِ (٢/ ٣٥٠)، وغير ذلك، وأظنُّ أنَّه لم يفتْه شيءٌ من آيات القرآنِ الكريمِ المتعلِّقة بالسِّيرة النبويَّة الشَّريفة إلَّا ذكرها.

٣- اعتنىٰ المصنِّفُ في كتابه بمناقشةِ المستشرقين ومنْ دار في فَلَكِهم أو تأثَّر بهم، ورَدَّ افتراءاتِهم، فانظر المقدِّمةَ وكلامَه عن الفَرْقِ بين النبوَّةِ والمعجزةِ (١/ ١٧)، وكلمته عن المعجزات الحسيَّة (١/ ٢١) ثمَّ انظر (١/ ١٤، ١٥، ١٣٥، ١٣٦، ٢١٦، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٧١، ٢٧٤، ٤١٣)، (٢/ ٦٩، ٧٠، ٩٠، ١٠١، ١٦٧، ٢٤١)، وانظر (٢/ ١٨١، ٢٤٦) في التنبيه علىٰ بعض المعاصرين.

٤- باقي الكتابِ سردٌ للسِّيرةِ معَ وقفاتٍ وعظيَّةٍ أو إرشاديَّةٍ، وذكَرَ مختصرًا أحداث كلِّ سنةٍ، وانتزاع بعض الأحكام الشَّرعيَّة من الأحداث المدنيَّة، فانظر: (٢/ ١٠٣ - ١١٥).

٥- من الملاحظاتِ علىٰ الكتابِ أنَّه ذهب إلىٰ أنَّ أبا طالبِ بن عبدالمطلب لم يُسلِمْ وهنا ملاحظتان:

الأولى: قال المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ (١/ ٣٩٤): «وروىٰ ابنُ إسحاقَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لما قال له: «قُلْ كَلِمَةً أَسْتَحِلُّ لَكَ بها الشَّفَاعَةَ يَوْمَ القِيامَةِ» ورأىٰ حرصَ رسول الله قال: «ابنَ أخي، والله لولا مخافةُ السُّبَّة عليكَ، وعلىٰ بني أبيكَ من بعدي، وأنْ تظنَّ قريشٌ أنِّي قلتُها جزعًا من الموتِ لقلتُها، لا أقولها إلَّا لأسرَّكَ بها». قال الرَّاوي: فلما تقاربَ من أبي طالبٍ الموتُ نظر العبَّاسُ إليه يحرِّك شفتيه، فأصْغىٰ إليه بأذنه، فقال: يا ابنَ أخي، والله لقدْ قال أخي الكلمةَ التي أمرتَه أنْ يقولَها، فقال رسول الله ﷺ: «لم أَسْمَعْ».

وهي روايةٌ ضعيفةٌ؛ لأنَّ فيها من لم يُسمَّ، فأحدُ رواتِها مجهولٌ، ولعلَّ البلاء منه»، ثمَّ نقل المصنِّف الإسناد في الحاشية كالآتي: «قال ابنُ إسحاقَ: حدَّثني العبَّاسُ بن عبدالله بن معبد بنِ عبَّاس، عن بعضِ أهله، عن ابنِ عبَّاس...، ومثلُ هذا الإسنادِ لا يعتبرُ صحيحًا عند أئمةِ الحديث والرِّواية».

قلت: الكلامُ في تضعيفِ هذه الرِّواية ليسَ للمصنِّفِ، وإنَّما أخذه من ابن كثيرٍ (٢/ ١٢٥).

وقوله: «أحدُ رواتِها مجهولٌ» فيه نظرٌ، فإنَّ العبَّاسَ بنَ عبدالله بنِ معبد بنِ عبَّاس -وهو ثقةٌ- إنَّما يروي عن بعضِ أهله، وهمْ جماعةٌ من التَّابعين يجبر بعضُهم بعضًا، ولهذا نظائرُ تُطلبُ مِن مَظانِّها.

الثانية: قال المصنِّفُ (٢/ ٣٩٥): «وأحبُّ أنْ أقولَ للشِّيعة الإماميَّة: إنَّنا كُنَّا نحبُّ من صميمِ قلوبِنا لو أنَّ شيخَ قريشٍ أبو طالب أسلَم...».

قلت: هذا يوهِمُ أنَّ القائلين بإسلامِ أبي طالبٍ هم الشِّيعةُ الإماميَّةُ فقط، وفيه نظرٌ، فإنَّ كلَّ الشِّيعةِ قائلون بنجاة أبي طالب بنِ عبدالمطلب الهاشميِّ،

وكذلك عددٌ من أهل السُّنَّة ومِن مصنَّفاتهم "إثبات إسلام أبي طالب" لمحمَّد معين السِّنديِّ (ت ١١٦١) صاحبِ "دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب"، والسَّيد محمَّد بن رسول البرزنجي الشَّافعي (ت ١١٠٣)، والسَّيد أحمد زيني دحلان الشَّافعي المكي (ت ١٣٠٤) وكتابه مطبوع، و"فيض المواهب في نجاة أبي طالب" لأحمدَ خالدي الرُّومي الحنفي (ت ١٣٢٧).

وانظر ما كتبه صديقنا العلامة الداعي الشهيد السَّيد الدكتور مرتضىٰ بن زيد المُحَطْوري الحسني رحمه الله تعالىٰ في كتابه "السِّيرة النبويَّة التاريخ والقدوة" (ص: ٦٣ – ٦٤ مع الحاشية).

٦- في غزوة خيبر (٢/ ٤١٦) اختصر المُصنِّفُ ما يُثبتُ تقدُّمَ عليٍّ عليه السلام علىٰ الصَّحابة الذين أخذوا الرَّاية قبله رضي الله عنه، وكلامه (٢/ ٥٣٩) عنْ سببِ أخذ عليٍّ صدرَ (سورة براءة) من أبي بكرٍ رضي الله عنهما، جاءَ خلافَ النَّصِّ المرفوع: «لا يُؤَدِّي عَنِّي إلَّا عليٌّ».

ومنه أنَّه ادَّعىٰ تقليدًا لابن كثير في "البداية والنهاية" (٥/ ٢٥) أنَّ عليًّا عليه السلام بايعَ أبا بكرٍ في اليوم الثاني، وهذا فيه نظرٌ أيضًا، فإنَّه معارِضٌ لما ثبت في "الصحيحين" مِن تأخُّر عليٍّ عن بيعةِ أبي بكر رضي الله عنهما، لما بعد وفاةِ فاطمةَ عليها السلام.

٧- ومِن محاسنِ المصنِّف -وما أكثرَها- مع أنَّه كانَ يُكثرُ الاستعانةَ بـ"البداية والنهاية" لابنِ كثيرٍ ومعظِّمًا لشيخِه ابنِ تيمية، فإنَّه أثبتَ الأخوَّة بين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليٍّ عليه السلام بعد الهجرة (٢/ ٤٩) ورَدَّ علىٰ ابنِ تيميةَ فقال: «وقد أنكر الإمامُ ابن تيميةَ المؤاخاةَ بين مهاجريٍّ ومهاجريٍّ، وقال: إنَّها كانتْ بين مهاجريٍّ وأنصاريٍّ، وردَّ عليه الحافظُ ابنُ حجر في "الفتح"، وقال الحافظُ: «وأنكر ابنُ تيمية في كتابِ الردِّ علىٰ كتابِ ابنِ المطهِّر الرَّافضيِّ -يعني كتاب

"منهاج السُّنَّة"- المؤخاةَ بينَ المهاجرين، وخصوصًا مؤاخاة النَّبيِّ ﷺ لعليٍّ، قال: لأنَّ المؤاخاةَ شُرعتْ لإرفاقِ بعضِهم بعضًا، ولتأليفِ قلوب بعضِهم علىٰ بعضٍ، فلا معنىٰ لمؤاخاةِ النَّبيِّ لأحدٍ منهم، ولا لمؤاخاةِ مهاجريٍّ لمهاجريٍّ.

وهذا ردٌّ للنَّصِّ بالقياسِ، وإغفالٌ عن حكمةِ المؤاخاة؛ لأنَّ بعضَ المهاجرين كان أقوىٰ من بعضٍ بالمال والعشيرةِ والقوىٰ، فآخَىٰ بين الأعلىٰ والأدنىٰ ليرتفقَ الأدنىٰ بالأعلىٰ، ويستعينَ الأعلىٰ بالأدنىٰ، وبهذا نظرَ إلىٰ مؤاخاته ﷺ لعليٍّ؛ لأنَّه هو الذي كانَ يقومُ به من عهدِ الصِّبا من قبلِ البعثةِ، وكذا مؤاخاةُ حمزةَ وزيد بن حارثة؛ لأنَّ زيدًا مولاهُم، فقد ثبتَتْ أخوَّتُهما وهما من المهاجرين».

٨- من المعلومِ المقرَّر في كتبِ السِّيرة أنَّ الأنصارَ صنعوا في بدرٍ عريشًا لرسول الله ﷺ، كان علىٰ بابِه سعدُ بنُ معاذٍ في جماعةٍ من الأنصار ﷺ، يحرسُون رسول الله ﷺ، وكان أبو بكر ﷺ داخلَ العريش، فلم يستطعْ أحدٌ النيلَ من رسول الله ﷺ وصاحبِه.

وهذا المعنىٰ ذكره ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٣٠٩)، وهذه المنقبةُ للأنصارِ ولسيدهم سعد بن معاذٍ ﷺ، لم يذكرْها المصنِّفُ لكنَّه عرَّجَ علىٰ روايةٍ أخرىٰ تعارضُها، نقلَها من "البداية والنهاية" أيضًا (٣/ ٣٠٩).

قال المصنِّفُ: «الصِّدِّيقُ والقتال: وكان الصِّدِّيق في بدرٍ ملازمًا للرسول ﷺ في العريشِ وخارجه، وبيده السَّيفُ يذبُّ عنه، روي عن عليٍّ ﷺ أنَّه خطبَ ذات يوم فقال: «يا أيها النَّاسُ مَن أشجعُ النَّاس؟» فقالوا: أنتَ يا أميرَ المؤمنين، فقال: «إنِّي ما بارزتُ أحدًا إلَّا انتصفتُ منه، ولكنْ هو أبو بكرٍ، إنَّا جعلنا لرسول الله ﷺ عريشًا، فقلنا: من يكونُ مع رسول الله ﷺ لئلَّا يهوي إليه

أحدٌ من المشركين؟ فوالله ما دنا منا أحدٌ إلَّا أبو بكر شاهرًا بالسَّيف علىٰ رأس رسول الله، لا يهوي إليه أحدٌ من المشركين إلَّا أهوىٰ إليه، فهذا أشجعُ النَّاسِ...».

قلت: أخرجَه البزَّارُ من حديثِ حسَّانَ بنِ إبراهيم الكرمانيِّ: ثنا إبراهيم ابن محمَّد الصَّائغ، عن محمَّد بن عقيل فذكرَه (زوائد البزار ٣/ ٢٤٨١).

وقال البزَّار: «لا نعلمه يروىٰ عن عليٍّ إلَّا بهذا الإسناد».

وقال الهيثميُّ في "المجمع" (٩/ ٤٦): «رواه البزَّارُ، وفيه من لم أعرفْه».

قلتُ: إبراهيم بن الصَّائغ غير معروفٍ، ولم أجد له ترجمة، والمتن فيه نكارة، فإنَّ سعدَ بنَ معاذٍ كان مع بعض الأنصارِ رضي الله عنهم علىٰ بابِ العريشِ، فكانوا لا يمكِّنون أحدًا من المشركين، منَ الدخول علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكيفَ كانَ يهوي أبو بكر رضي الله عنه علىٰ المشركينَ بالسَّيفِ في العريشِ. فتدبَّر.

والحاصل: أنَّ إعراضَ المصنِّفِ عن إثباتِ منقبةِ سعدِ بن معاذٍ مع طائفةٍ من الأنصار، ثمَّ ذِكْر الأثر الضَّعيفِ الإسنادِ المنكر المتنِ يحتاج لتدبُّرٍ.

نعم ذكر المصنِّفُ (٢/ ١٤٠) أنَّ سعدَ بنَ معاذٍ كان علىٰ بابِ العريشِ شاهرًا سيفَه، لكنَّ العبرة أنَّ ابنَ كثيرٍ ذكر الخبرينِ في موطنٍ واحدٍ فاقتصر المصنِّفُ علىٰ أحدِهما! وهذا التصرفُ له ما يُبرِّرُه في فهم المصنِّفِ فافهَمْ واستصحبْ، والله المستعانُ.

النظر في المنهج الحديثي:

١- قال الشَّيخُ المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ في مقدِّمة كتابِه (١/ ١٣): «سأُعْنَىٰ أيضًا بذكرِ الأحاديثِ المتصلةِ بالموضوعات التي سأعرضُ لها، ولنْ أذكر منها إلَّا ما هو صالحٌ للاحتجاجِ، من حديثٍ صحيحٍ أو حسنٍ أو مقبولٍ، ولن أذكر شيئًا مِن الأحاديث الموضوعةِ أو الإسرائيلياتِ المكذوبةِ، أو الرِّواياتِ الشَّديدة

الضَّعف؛ إذ في الأحاديثِ الثَّابتة ما يُغني عنها»، فمنْ معاني كلامِه المذكور الآتي:

أنَّ الصَّالحَ للاحتجاجِ -عند المصنِّف- في السِّيرة: الصَّحيحُ أو الحسنُ أو المقبولُ، ولم يصرِّحْ بحقيقةِ أو تعريفِ المقبول عنده.

وأنَّه استبعدَ ثلاثةَ أنواعٍ هي:

أ- الموضوعاتُ.

ب- الإسرائيلياتُ المكذوبةُ.

ج- شديدةُ الضعفِ.

فمفهومُ كلامِه أنَّه لا يستبعدُ الإسرائيليات غيرَ المكذوبة، والأحاديثَ الضَّعيفةَ التي لم يشتدَّ ضعفُها.

ثمَّ أقول: الله أعلمُ هل قصدَ المصنِّفُ هذه المعاني أمْ لا؟ ولماذا -وهو المتخصصُ في الحديثِ- لم يُبيِّن حقيقةَ «المقبول» في كتابه منْ خلال تعريفٍ جامعٍ مانعٍ، ويضربُ الأمثلةَ التي تزيلُ أيَّ لبسٍ، فلا-والله أعلم- يترك الباحثَ في حيرةٍ.

٢- صرَّحَ (١/ ١٤) بأنَّ المصادرَ في كتابِه، ثلاثةٌ هي: القرآنُ الكريمُ، فالأحاديثُ الثَّابتةُ في الصِّحاحِ والسُّننِ والمسانيدِ، فكتبُ التاريخِ والسِّير قديمُها وحديثُها، ولم يبيِّنْ معنىٰ الثابتِ.

٣- صرَّح المصنِّفُ (١/ ٢٣) أنَّه من المتخصِّصين في الحديثِ الشَّريفِ العارفين بعلومِه فقال: «إنِّي منَ المتخصِّصِين في الحديثِ الشَّريفِ وعلومه، الذين سبَحُوا في بحارِه، وغاصُوا في أعماقه، حتىٰ وصلُوا إلىٰ شيءٍ منْ لآلئِه ودُرَرِه».

قلت: وكانَ ينبغي علىٰ الأستاذِ المتخصِّصِ في الحديث الشَّريفِ وعلومِه أنْ يفيدَ قارئَ كتابه، وفيهم أيضًا المتخصِّصُ بتوثيقِ نصوصِ الكتابِ علىٰ طريقةِ

المتخصِّصين في الحديثِ وعلومِه، فيتميَّز كتابُه ويكون فيه على نسقٍ واحدٍ، ولكنْ لم يوافقِ الخُبْرُ الخَبرَ، وحصل التباينُ بين الدعوى والعملِ.

وهذه مواقف بَدَتْ لي حول عملِه رحمه الله تعالى:

أولًا: هناك نصوصٌ كثيرةٌ جدًّا في السِّيرة لم يعزُها المصنِّفُ الشيخ أبو شهبة رحمه الله تعالى إلى مصادرها الأساسيَّة إنْ كان نقلها منها، أو من الواسطة، إنْ كان قد اعتمد الواسطة.

ثانيًا: رأيتُ تداخُلًا في بعض النُّصوص التي ينقل منها فقد يعزو الحديث للبخاريِّ، بينما ينقل مِن كتابٍ آخر، ولا يميِّز بين لفظ البخاريِّ وغيره، انظر استشهاد حمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه (٢/ ٢١١)، وقارنْ بين نصِّ البخاريِّ (الفتح ٧/ ٣٦٧) وغيره.

ثالثًا: من عادات المصنِّفِ أنَّه يهملُ ذكر الإسنادَ، ولا بأسَ عنده في ذلك، ولكنْ لا يبيِّنُ درجةَ الإسنادِ الذي حذفَه من ذلك:

١- حفرُ عبدالمطلب لبئر زمزم (١/ ١٥٥) صدَّرالكلامَ بقوله: روى ابن إسحاقَ بسنده عن عليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه أنَّه كان يحدِّثُ حديثَ زمزم... الحديث.

بَيْدَ أنَّ ابنَ كثير في "البداية والنهاية" (٢/ ٣٢١) -والمصنِّفُ دائمُ النَّقل منه- قد ذكر إسنادَ ابنِ إسحاق قال: حدَّثني يزيد بن أبي حبيب المصريُّ، عن مرثد بن عبدالله المزنيِّ، عن عبدالله بن رزين الغافقيِّ أنَّه سمع عليَّ بن أبي طالب يُحدِّثُ حديثَ زمزم... الحديث.

وكذلك نفسُ إسنادِ ابنِ إسحاقَ في "سيرة ابنِ هشام" (١/ ١٧٩)، وهذا إسنادٌ صحيحٌ مسلسلٌ بالثِّقات.

وقد أعقبه المصنِّف (١/ ١٥٧، ١٥٨) بروايةٍ أخرىٰ عنِ ابنِ إسحاقَ معلَّقةٍ لا خطامَ لها ولا أزمَّة، وهي أقربُ للأساطير فانظرْها إنْ شئتَ.

(تنبيهٌ): بعد ذكرِه حفرَ زمزم، ذكر بعضَ الأحاديثِ في فضلِ زمزم (١/ ١٥٨) بما كانَ يحتاجُ لتحريرٍ ثمَّ قال: «ومهما يكنْ من شيءٍ فقدْ صحَّح الحافظ الدِّمياطيُّ -وهو من الحفَّاظِ المتأخِّرين المتقنين- حديثَ «ماءُ زَمْزَم لما شُربَ لَه»، وأقرَّه الحافظُ العراقيُّ».

قلتُ: الذي في "حاشية العراقيِّ علىٰ ابنِ الصلاح" أنَّ الأول ذكر (ص: ٢٤) بعض من صحَّحَ من المتأخِّرين، وذكر منهم الحافظ الدِّمياطيَّ اعتراضًا علىٰ منعِ ابن الصَّلاحِ للتصحيح في المتأخِّرين، فالعراقيُّ حكىٰ التصحيحَ للأحاديثِ عن جماعةٍ، ولم يقر الدِّمياطيَّ أو غيرَه. فتدبَّر.

٢- ومنه (١/ ٤٤٠) في أول جمعةٍ بالمدينة، قال المصنِّف: «روىٰ ابن إسحاقَ بسنده عن عبدالرحمن بنِ كعب بن مالكٍ قال: كنتُ قائدَ أبي كعب بن مالك حين ذهبَ بصره فكنتُ إذا خرجتُ به إلىٰ الجمُعة فسمعَ الأذانَ بها صلَّىٰ علىٰ أبي أمامةَ أسعدَ بنِ زُرارة...» الحديث.

وفي آخره قال المصنِّفُ: «ورواه أبو داود وابنُ ماجه منْ طريقِ ابنِ إسحاق».

قلت: الشَّيخُ المصنِّفُ نقله من "البداية والنهاية" (٣/ ١٧٥)، وابنُ كثير هو الذي عزاه لأبي داود وابنِ ماجه، والشَّيخُ المصنِّفُ قلَّد ابنَ كثيرٍ، ويا ليته اكتفىٰ ولكنَّه علَّق الإسنادَ، وهو موصولٌ في الأصْل المنقول منه، قال ابنُ إسحاق: حدَّثني محمَّد بن أبي أمامة بن سَهل بنِ حُنَيف، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن أُبي بن كعب فذكرَه.

وهو كذلكَ مسندًا في "سيرة ابنِ هشام" (٢/ ٤٨).

وهذا الإسنادُ مسلسلٌ بالثِّقاتِ، وهو عند أبي داود (رقم: ١٠٦٩)، وابنِ ماجه (رقم: ١٠٨٢) فكانَ على المصنِّفِ أنْ يبقيَ الإسنادَ أو يذكر رأيَه فيه.

٣- ومنه (١/ ٤٦٧) في هِجرة صهيب الرُّوميِّ رضي الله عنه، قال المصنِّف: «وروى البيهقيُّ بسنده في قصَّةِ هجرةِ صُهَيب... » الحديث.

قلت: الذي في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٠٠): «وقد قال البيهقيُّ: حدَّثنا الحافظُ أبو عبدالله -إملاءً-: أخبرنا أبو العبَّاس إسماعيل بنُ عبدالله بنِ محمَّد ابنِ ميكالَ: أخبرنا عبدانُ الأهوازيُّ: حدَّثنا زيدُ بنُ الجريسِ: حدَّثنا يعقوبُ ابن محمَّد الزُّهري: حدَّثنا حُصين بن حذيفةَ بن صيفيٍّ بن صهيبٍ: حدَّثني أبي وعمومتي عن سعيد بن المسيب، عن صهيبٍ...» الحديث.

وإذا قال البيهقيُّ: «أبو عبدالله» فهو الحاكمُ، والحديث في "المستدرك" (٣/ ٤٠٠)، و"دلائل النبوة" للبيهقيِّ (٢/ ٥٢٢)، والبزَّار، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٣٧)، وفي هذا الإسنادِ مقالٌ مع تصحيحِ الحاكمِ له.

٤- ومنه (١/ ٤٦٧) في كتابِ عمر بن الخطاب إلى هشامِ بن العاص، قال المصنِّفُ رحمه الله تعالى: «وروى ابنُ إسحاق بسنده...» الحديث.

وهو على شرطِ مسلمٍ، فلماذا علَّقه الأستاذُ محمد أبو شهبة ؟ وإذ علَّقه فلماذا لم يذكرْ درجتَه؟

٥- ومنه قولُه (١/ ٣٥٦): «وروى زيادٌ البكائيُّ بسندِه عن عبدالله بن مسعودٍ قال: إنَّ إسلامَ عمر كان فتحًا...» الأثر.

قلت: في "البداية والنهاية" (٢/ ٩٢): وقال زيادٌ البكائيُّ: حدَّثني مسعرُ ابنُ كدامٍ، عن سعد بن إبراهيمَ قال: قال ابنُ مسعودٍ فذكره.

وهذا الإسنادُ ضعيفٌ لإعضاله، فإنَّ سعدَ بن إبراهيم هو -والله أعلم- الزُّهريُّ تأخَّر جدًّا عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، وسأسكتُ الآنَ عن زيادٍ البكائيِّ.

فلماذا علَّق المصنِّفُ إسنادَه؟ وإذا علَّقَ إسناده كان ينبغي ذكرُ حاله، ولكنْ...

٦- وفي (١/ ٤٦٤) قال المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ: «وقد أخرجَ ابن عساكر وغيرُه عن عليٍّ رضي الله عنه قال: ما علمتُ أحدًا من المهاجرينَ هاجر إلَّا متخفيًّا إلَّا عمر بن الخطَّاب...» الأثر.

قلت: وماذا يفيدُ عزْوِ الأثرِ إلىٰ ابن عساكر فقط إلَّا الشَّكَّ والرِّيبةَ، ولزومَ التأنِّي والبحثَ والمراجعةَ، ومع ذلك فالأثرُ ضعيفٌ أخرجه ابنُ عساكر (٤٤/ ٥١)، وابنُ الأثير في "أسد الغابة" (٤/ ١٥٤) بل هو معارِضٌ بهجرة عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه سرًّا، كما صحَّحه الحافظُ في "الإصابة" (٦/ ٤٢٣)، وانظر "سيرة ابن هشام" (٢/ ٨٥)، وهجرةُ عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه سرًّا ذكرها المصنِّفُ (١/ ٤٦٤) قبل هذا الأثرِ، ولم يتنبَّه المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ إلىٰ ما بينهما من اختلافٍ.

٧- وفي (١/ ١٩٨) قال المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ: «روايةُ أبي يعلىٰ وأبي نُعيم وابنِ عساكر فقد روَوْا بأسانيدِهم عن رجلٍ من بني عامر، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**كُنْتُ مُسْتَرْضَعًا في بني سَعْدِ بنِ بَكْرٍ**... الحديث».

علَّق المصنِّف عليه في الحاشيةِ قائلًا: «لا يضرُّ إبهامُ الصَّحابي؛ لأنَّ الصَّحابةَ كلَّهم عدولٌ ولا سيَّما هو من روايةِ صحابيٍّ عن صحابيٍّ».

قلت: وهل صحَّ الإسنادُ للصَّحابي حتَّىٰ يتكلم المصنِّفُ عليه؟ فطريقة المحدِّثين: هي النَّظرُ من جهة الرَّاوي الأدون (يعني المصنِّف للكتاب).

والحديثُ تجدُه في "المطالب العالية" (النسخة المسندة) رقم: (٤٢٠٣)،

و"إتحاف الخيرةِ المهرة" (٩/ ٥٦ رقم: ٧٠٧٧)، والطَّبري في "تاريخه"، وابن عساكر في "تاريخه" (٣/ ٤٦٩)، كلُّهم من حديثِ محمَّدِ بن يعلىٰ الكوفيِّ: ثنا عمر بن صبحٍ، عن ثورِ بن يزيدَ، عن مكحول، عن شدادِ بنِ أوس رضي الله عنه به.

وقال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ لضعفِ عمر بن صبحٍ والرَّاوي عنه محمَّدبن يعلىٰ الكوفيِّ».

والأمر أشدُّ من ذلك فقد قال ابنُ كثير في "البداية والنهاية": «وقد روىٰ أبو نُعيم الحافظُ في "الدلائل" من طريق عمر بن صبحٍ، وهو أبو نعيم، عن ثور ابن يزيدَ، عن مكحول، عن شدَّادِ بن أوسٍ هذه القصَّة مطوَّلة جدًّا، ولكن عمر بن صبحٍ هذا متروكٌ كذَّابٌ متهمٌ بالوضع».

قلت: وعمر بن صبح وضَّاعٌ واعترفَ علىٰ نفسِه بذلك، وانظر "الجرح والتعديل" (٦/ ت ٦٢٩)، "المجروحين" (٢/ ٨٨).

وأظنُّ أنَّ الكلامَ علىٰ إسنادِ هذا الحديث، يخبركَ أنَّ الصِّناعةَ الحديثية لم تكنْ من اهتماماتِ المصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ.

٨- وفي (١/ ٢٠٦) قال: قول النَّبيِّ ﷺ: «**هنا نَزَلَتْ بي أُمِّي، وفي هذه الدَّارِ قُبِرَ أبي عبدُالله، وأَحْسَنْتُ العَوْمَ في بِئْرِ بني عَدِيِّ بنِ النَّجَّارِ**».

وعزاه في الحاشية لـ"شرح المواهب" (١/ ١٦٧، ١٦٨).

قلتُ: هذا لا يُسْمِنُ ولا يُغني من جُوعٍ، والحديث في "الطبقات الكبرىٰ" (١/ ١١٦) من طرقٍ وقال: «دخل حديثُ بعضِهم في حديثِ بعضٍ، فآثرتُ السُّكوتَ». وانظر لعزوهِ لرزين العبدريِّ بواسطة "شرح المواهب" (١/ ٤٠٤).

٩-وفي (٢/ ١٤٤) عند الكلامِ علىٰ غزوةِ بدرٍ وأشجع الناس قال: روي عن عليٍّ رضي الله عنه أنه خطبَ ذاتَ يومٍ فقال: يا أيها الناسُ من أشجعُ الناس...» الأثر.

عزاه المصنفُ في الحاشية لابنِ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٧١) والفائدةُ قليلةٌ من هذا العزْوِ.

وهذا الأثر في "مسند البزَّار" (زوائده ٣/ ١٦٢، رقم ٢٤٨١) قال البزارُ: حدَّثنا عبد الله بن أبي ثمامةَ الأنصاري: ثنا الحسن بنُ عبد الله العجليُّ المقريء: ثنا حسان بن إبراهيم الكرمانيُّ: ثنا عبد الله بن محمد الصَّائغ: عن محمَّد بن عقيل، قال: خطبنا عليُّ بن أبي طالب عليه السلام فذكره.

قلت: الحسنُ بن عبد الله المقريء العجليُّ، وإبراهيمُ بنُ محمَّد الصائغ لم أجدْهما، وعبدُ الله بنُ محمد بن عقيل بن أبي طالبٍ بينه وبين عليٍّ عليه السلام واسطتان غالبًا، أو واسطةٌ، وقال الهيثميُّ في "المجمع" (٩/ ٤٦): «رواه البزَّارُ وفيه من لم أعرفْه».

١٠- وفي (٢/ ١٤٨) وجدتُه يعتمدُ العزْوَ لكتبِ التفسيرِ في الأحاديثِ المرفوعاتِ، فلما جاء ذكر أخبارِ غزوة بدرٍ دعا أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه ابنه عبدالرحمن -ولم يكن أسلم بعد- إلى المبارزة قال له النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «**متِّعْنا بنفسِكَ يا أبا بكرٍ، أمَا تعلمُ أنَّكَ عندي بمنزلِةِ السَّمعِ والبصَرِ**». عزاه المصنِّفُ للقرطبيِّ في "التفسير" (١٧/ ٣٠٧)، وهو فيه في نفسِ الموضِعِ، وهذا العزْوُ ليسَ وراءَه كبير فائدةٍ للمتثبِّتِ الذي يعرفُ المنهجَ الإسلاميَّ في نسبة الأقوال لأصحابِها، وهو البحثُ في الإسنادِ والمتنِ عن طريقِ كتبِ السُّنَّة المشرَّفةِ المسندةِ، ولا سيما مِنَ الذي ادعى التَّخصُّصَ!!

ومع ذلكَ أقول: أخرجه الحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ٤٧٤) قال: حدَّثنا أبو عبدالله الأصبهانيُّ، ثنا الحسَن بن الجهم: ثنا الحسن بن الفرج: ثنا محمَّد بن عمر، فذكره.

وعلَّقه إلىٰ محمَّدِ بنِ عمرَ -هو الواقديُّ- البيهقيُّ في "السُّنن الكبرىٰ" (١٨٦/٨)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، وانظر "تخريج أحاديث الكشاف" للحافظ الزيلعي (رقم: ١٣١٦).

١١- في (١٦٦/٢) قال المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ في مسألةِ أسرىٰ بدر: «لما نزلتْ الآيتان جاء عمرُ من الغدِ، فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر يبكيانِ، فقال: يا رسول الله أخبرني ماذا يبكيكَ أنت وصاحبَك؟ فإنْ وجدتُ بكاءً بكيتُ، وإنْ لم أجد تباكيتُ لبكائكما، فقال رسول الله ﷺ: «**لِلَّذِي عَرَضَ عليَّ أصحابُكَ مِنْ أخذِهِم الفِداءَ...**» الحديث.

هكذا ذكره بدون أيِّ عزوٍ لكتابٍ مسندٍ أو واسطةٍ، ولا يخفىٰ أهميةُ مسألةِ أسرىٰ بدرٍ في السِّيرةِ النبويَّةِ الشَّريفةِ.

والحديث مشهورٌ أخرجَه أحمدُ (٣١/١، ٣٢)، وعبدُ بنُ حميدٍ (رقم: ٣١)، ومسلمٌ في "صحيحِه" (رقم: ١٧٦٣)، وابنُ حبانَ "الإحسان" (رقم: ٤٧٩٣) وغيرهم.

وكمْ من حديثٍ أو أثرٍ أورده المصنِّفُ في كتابه بدونِ عزْوٍ لكتابٍ مسندٍ أو غير مسندٍ، وهذا منهجٌ ارتضاه المصنِّفُ، وهو غيرُ جيدٍ، والكتابةُ العِلميَّة في السِّيرة تحتاجُ لآلاتٍ، والله المستعان.

١٢- وفي (١٤١/٢) في التحريضِ علىٰ القتال قال المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ: «ثُمَّ خرجَ رسول الله ﷺ إلىٰ صفوفِ المسلمين يُحرِّضُهم علىٰ القتال، ويعدهم بالخلودِ في جنَّات النَّعيم بمثل قوله: «**والذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيَدِهِ لا يُقاتِلُهُمْ اليَوْمَ رَجُلٌ فيُقْتَلُ صَابِرًا مُحْتَسِبًا، مُقْبِلًا غَيْرَ مُدْبِرٍ، إلَّا أدْخَلَه اللهُ الجنَّةَ، ومَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ**»، وقوله: «**قومُوا إلى جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّماوات**

والأرضُ»، فسمع ذلك عميرُ بن الحُمام الأنصاريُّ فقال: يار سولَ الله جنَّةٌ عرضُها السَّماواتُ والأرضُ؟! قال: «**نَعَم**» قال: بخٍ بخٍ!! فقال له رسول الله ﷺ: «**ما يحْمِلُكَ على قول: بَخٍ بَخٍ؟**» قال: لا والله يا رسولَ الله إلَّا رجاء أنْ أكون مِن أهلها، قال: «**فإنَّكَ مِن أَهْلِها**».

وكانَ معه تمراتٌ في يده يأكُل منهنَّ، فقال: لئنْ أنا حييتُ حتَّىٰ آكلَ تمراتي هذه إنَّها لحياةٌ طويلةٌ!! فرمىٰ بما بقيَ معه ثُمَّ قاتَل وهو يقول:

رَكْضًا إلىٰ الله بِغَيْرِ زَادِ ... إلَّا التُّقَىٰ وَعَمَلِ المعَادِ

والصَّبْرِ في الله عَلَىٰ الجِهَادِ ... وكُلُّ زادٍ عُرْضَةُ النَّفَادِ

غَيرَ التُّقَىٰ والبِرِّ والرَّشَادِ

وما زال يقاتلُ حتىٰ قتل شهيدًا رضي الله عنه وأرضاه».

قلت: اقتصرَ المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ علىٰ عزْوِه "للإصابة" (٣/ ١٣)، وهذا قصورٌ غريبٌ، ورغبةٌ عن سبيل التوثيقِ الصَّحيحِ فخذ الآتي:

أولًا: أسند الحافظُ في "الإصابة" الحديث من طريقِه إلىٰ عبدِ بنِ حُميدٍ: حدَّثنا هاشم بن القاسمِ: حدَّثنا سليمان بن المغيرةِ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ به مرفوعًا، وهذا إسنادٌ مسلسلٌ بالثِّقاتِ، وهو عند عبد بن حُميد (رقم: ١٢٧٢).

ثانيًا: وأخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (رقم: ١٩٠١)، وأحمدُ (٣/ ١٣٦)، وأبو داود (رقم: ٣٦١٨)، والحاكمُ (٣/ ٤٢٦) كلُّهم بالإسناد المذكور.

١٣- وفي (٢/ ٧٢) قال المصنِّف رحمه الله تعالىٰ: «ولما توفي سَأَلَ -يعني سعد بن زرارة- بنو النجَّار رسول الله ﷺ أنْ يقيمَ لهم نقيبًا، فقال: «**أنتُم أخوالي، وأنا فيكُم، وأنا نقيبُكُم...**».

وعزاهُ في الحاشيةِ لابنِ كثيرٍ (٣/ ٢٢٩)، وهذا العزْوُ لا يُسمنُ ولا يغني من جوعٍ؛ لأنَّه يُعلِّق الأسانيدَ فإنَّ ابنَ إسحاقَ قال: حدَّثني عاصمُ بنُ عمرَ بنِ قتادة الأنصاريُّ أنَّه لما ماتَ أبو أمامة سعد بن زرارة... فذكره.

هكذا هو عند ابنِ هشامٍ في "السيرة" (١/ ٥٠٧) والطَّبريِّ في "تاريخه" (٢/ ١١٧) وذكره بهذا الإسناد ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٣/ ٢٦٢)، وهذا الإسنادُ مرسلٌ.

١٤- وفي (٢/ ٣٨٥) ذكرَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى مبيتَ أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه يحرسُ النَّبيَّ ﷺ بعد غزوة تبوك، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**اللَّهمَّ احفَظْ أبا أيوبَ، كما باتَ يحرسُني**».

وترك المصنِّفُ عزْوَه لأيِّ مصدرٍ، مسندٍ أو غير مسندٍ، معَ أنَّه جاء في أكثر من مصدر، بل له طرقٌ، منها ما أخرجه ابنُ سعد في "الطبقات" (٢/ ١١٦) قال: أخبرنا بكرُ بن عبدالرحمن قاضي الكوفةِ: أخبرنا عيسى بنُ المختار، عن محمَّد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسمٍ، عن ابنِ عبَّاس فذكره. وابن أبي ليلى فيه مقالٌ.

وبعضُهم يجعله من مسندِ جابرِ بن عبدالله رضي الله عنه كما في "تاريخ ابنِ عساكر".

ومنه ما أخرجه الحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٩) من حديث عبدالوهاب ابن عطاء: أنبأنا خالدٌ الحذَّاء، عن كثير بن زيد، عن الوليد بن رباحٍ، عن أبي هريرة به مرفوعًا، وقال الحاكمُ: «صحيحُ الإسنادِ ولم يخرِّجاه» وسلَّمَه الذَّهبيُّ.

وهو في "المنتخب من كتاب ذيل الذيل" للطَّبري (ص ٦١٠) من حديثِ محمَّد بن عمر الواقديِّ: حدَّثني كثير بن زيد، عن الوليدِ بنِ رباح، عن أبي هريرةَ به مرفوعًا.

وعلَّقه ابنُ إسحاقَ كما في "سيرة ابن هشام" (٣/ ٣٦٩)، ونقله ابنُ كثيرٍ في "البداية والنهاية" (٤/ ٢٤٩)، ورواه البيهقيُّ في "دلائل النبوة" (٤/ ٢٣١) بإسنادٍ فيه ضعفٌ من حديثِ عروةَ بن الزُّبير مرسلًا.

١٥- وفي (١/ ٣١٩) من غرائبِ الاعتمادِ على ابنِ كثيرٍ، والتصرُّف في عبارته بعيدًا عن منهجِ وذوقِ المحدِّثين أنَّ المصنِّفَ رحمه الله تعالى قال: «وقد روى أبو أمامة عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**عرض علي ربي عز وجل أَنْ يَجْعَلَ لِي بطحاء مكة ذهبافقلت: يَا رَبِّ أشبع يوما وأجوع يوما، فإِذَا جُعْتُ تضرعت إِلَيْكَ وذكرتك، وإِذَا شبعتُ حمدْتُكَ وشَكرْتُكَ**». رواه أحمد وهذا لفظه، والترمذيُّ وقال: هذا حديثٌ حسنٌ». انتهى كلامُ المصنِّفِ رحمه الله تعالى.

وكان قد نقلَه من "البداية والنهاية"(٣/ ٦٢) لابنِ كثير رحمه الله تعالى، فإنَّه كان قد قال: «وروى الإمامُ أحمدُ والترمذيُّ من حديثِ عبدالله بن المبارك: حدَّثنا يحيى بن أيوب، عن عُبيدالله بن زَحْرٍ، عن عليِّ بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة عن النَّبيِّ ﷺ قال: **عَرَضَ عليَّ رَبِّي عزَّ وجلَّ أَنْ يجعلَ لي بَطْحَاءَ مكة ذهبًا، فَقُلْتُ: لا يَا رَبِّ أَشْبَعُ يَوْمًا وأَجُوعُ يَوْمًا** -أو نحو ذلك- **فإِذَا جُعْتُ تضرَّعتُ إليك وذكرتُك، وإِذَا شبعتُ حمدْتُكَ وشكرتُك**». لفظ أحمد. وقال الترمذيِّ: هذا حديثٌ حسنٌ، وعليُّ بن يزيدَ يُضعَّفُ في الحديثِ».

فانظر إلى تصرُّفِ المصنِّفِ في عبارة ابنِ كثيرٍ:

أ- علَّق الإسنادَ الضَّعيفَ، ولم يشتغلْ به؛ لأنَّه ليسَ من اهتمامِه، والمنهج الذي مشى عليه لم يتعلَّم منه كيفَ يتصرَّفُ في الأسانيد.

ب- قوله: «رواه أحمدُ وهذا لفظه» يوهم أنَّه رآه في "المسند" بنفسِه وعيَّن لفظه، بينما هو ناقلٌ من ابنِ كثيرٍ.

ج- نقل المصنِّفُ أنَّ الترمذيَّ حسَّنَ الحديثَ، وقد علمتَ مصدرَ نقلِه، بَيْدَ أنَّ ابن كثيرٍ لم يوافقِ الترمذيَّ على تحسينه وعارضَه بقوله: «وعليّ بن يزيد يُضعَّف في الحديثِ»، وهذا ما حذفه المصنِّفُ!!

د- والتصرُّف العلميُّ الحديثيُّ، إنَّما يكونُ بالنَّظر في الإسنادِ والحكمِ عليه بما يوافقُ القواعدَ، ويستأنسُ بتحسينِ الترمذيِّ سلبًا بالمعارضةِ أو إيجابًا بالموافقةِ، إذا وجد ما يُقَوِّي هذا الإسنادَ الضَّعيفَ.

وبعد فما تقدم من (١ إلى ١٥) هو وقفاتٌ انتقائية، تدلُّ على غيرِها، فلها نظائر كثيرةٌ، تُبيِّن حال المُصَنِّفِ ومنهجَه الحديثيَّ، ومخالفتَه لما اشترطه في أوَّل كتابه، وأنَّه صنَّف كتابه على غير طريقةِ المحدِّثين ومناهجِهم، وأنَّه كان يتبعُ سردَ الأحداث مع إهمال العزْوِ غالبًا، أو يكتفي بالعزْوِ لوسائطَ قليلةِ الفائدةَ، مع الابتعادِ أو قطعِ الصِّلةِ عن النَّظر في الأسانيدِ والحُكمِ عليها، ونقلِ كلام الحُفَّاظ الأعلامِ، وقد نظرتُ في قائمةِ مراجعِ الكتابِ (٢/ ٦٧٣، ٦٧٤) فوجدتُه ذكر بعضَ الكتبِ المُسْنَدة، ولم يذكرْ كتابًا من كتبِ الرِّجال المتداولة وهي معروفةٌ ومشهورةٌ، فقل لي كيفَ يستطيعُ الباحثُ الاستفادةَ من الكتب المسندة دون البحثِ في الأسانيد، ومدخل البحثِ فيها كتبُ الرِّجال؟

ونذكرُ أنَّ المصنِّفَ رحمه الله تعالى من الذينَ تصدُّوا للكتابةِ في علوم الحديثِ، وقد ذكر في مقدِّمة كتابه "الوسيط في علومِ ومصطلحِ الحديث" أنَّه اشتغل بتدريسِ علومِ الحديث بكليَّة أصول الدين بجامعةِ الأزهرِ ما يقربُ من نصف قرنٍ (ص ١٢) وأنَّه أصبحَ له الاجتهادُ والترجيحُ والاختيارُ في مسائل الحديثِ، ولكنَّ هذا -إن صحَّ- فنظريٌّ فقط، فإن الكتابة في المصطلح لا تقود الكاتب للاجتهاد إلَّا إذا اشتغل بالنظر في المتون والأسانيد على طرقة

المحدِّثين، وما يلزم ذلك من إتقان فنونٍ ومعارفَ، وكتاب السيرة للشيخ لا يفيد أنه كان من أهل هذه الدرجات، والله أعلم بالصواب.

والحاصل ممَّا تقدَّم:

١ - أنَّ فضيلة الدكتور الشَّيخِ محمَّد بن محمَّد أبو شُهبة كان مِنْ علماء الأزهر المتخصِّصين في التفسير والحديثِ بحسب مناهج الأزهر، وتدرَّجَ في مناصبِ التدريسِ، إلى أنْ أصبح شيخًا لكليَّة أصول الدِّين.

٢- أنَّ الشَّيخ أبو شُهبة له مُصنَّفاتٌ تدلُّ على حال دراسة الحديث الشريف في الأزهرِ في ذلك الوقتِ، وهو التوجُّه للمتنِ ودراسةِ بعضِ كتبِ الاصطلاح نظريًّا، وعدم العناية بالصِّناعة الحديثيَّة ومُتعلَّقاتِها من حيث التطبيق.

٣- السِّيرة النبويَّة التي سطَّرها فضيلةُ الدكتور محمَّد بن محمَّد أبو شُهبة، سيرةٌ جيدةٌ، اعتمدَ فيها في المقامِ الأول على "البداية والنهاية" لابنِ كثيرٍ.

٤ - لم يعتنِ الشَّيخُ في كتابِ السِّيرة بتحريرِ العزْوِ أو التخريجِ والكلامِ على الأسانيدِ، والله أعلمُ بالصوابِ.

المبحث الخامس

سيرة المصطفى ﷺ "نظرة جديدة"

للسيد هاشم معروف الحسني

وُلد السَّيدُ هاشم بن معروف بن علي الحسنيُّ العامليُّ[1] بقرية جناتا من جبلِ عاملٍ بقضاءِ صُورجنوبَ لبنانَ سنة ١٩١٩، تخرَّجَ مِن الحوزةِ العِلمية بالنَّجَفِ الأشرفِ، ولما عاد إلى لبنانَ عُيِّن قاضيًا شرعيًا بصُور، وتدرَّجَ حتى صار عضوًا في المحكمةِ الشرعيةِ الجعفريَّة العُليا، واشتغَلَ معَ القضاء بالتدريسِ والتصنيفِ واستمرَّ على حاله حتَّى توفِّي سنة ١٤٠٣ رحمه الله تعالى.

ومِن مُصنَّفاته الحديثية:

١ - "دراساتٌ حول الكافي وصحيحِ البخاري".

٢ - "الحديثُ والمحدِّثون".

٣- "الموضوعاتُ في الآثارِ والأخبارِ عرضٌ ودراسةٌ".

٤ - "سيرةُ المصطفى ﷺ".

سيرةُ المصطفى ﷺ، نظرةٌ جديدة:

كثيرون الذين كتبوا في السِّيرةِ النبويَّةِ الشَّريفةِ، ولكن ما هي النَّظرةُ الجديدةُ التي عناها المؤلِّفُ؟

لم يُجبِ المؤلِّفُ عن هذا السُّؤال ولم يوجِّه النَّظرَ صريحًا إليه، بَيْد أنَّ استدراكاتٍ وتصريحاتٍ بدتْ منه تؤدِّي إلى النَّظرة الجديدةِ، وهي:

---

(١) مصادر ترجمته: "معجم رجال الفكر والأدب" (١/ ٤١٠)، "مع علماء النجف الأشرف" (٢/ ٥٨٠)، "المستدرك على أعيان الشيعة" للسيدحسن الأمين (١/ ٢٨٣).

أولًا: ذكر (ص: ١٠) أنَّ التأليفَ في السِّيرة قد تأخَّر إلىٰ أواخرِ القرنِ الأوَّل، ثمَّ توالىٰ المصنِّفون الأوائلُ، وذكر أنَّ الإنصافَ يُحتِّم ألَّا ننسىٰ فضل أولئك الذين سبقُوا إلىٰ التأليفِ، ومِن جانبٍ آخرَ يرىٰ أنَّ هؤلاءِ الأوائل كانتْ لهم اتجاهاتٌ أدَّت لطمسِ بعضِ الحقائقِ أو التحيُّز لأشخاصٍ.

قلتُ: وكان يجبُ علىٰ المصنِّفِ ذكرُ شواهدَ تؤيِّدُ كلامَه، ولكنه أطلقَ ولم يذكر حوادثَ تؤيِّدُ كلامَه فالمناقشةُ هنا كانت تحتاجُ لبحثٍ خاصٍّ، وليكن هذا محلَّ عتبٍ علىٰ الباحثِ لأنه لم يُقِم الدلائلَ علىٰ دعواه.

ثانيًا: اعترضَ (ص ١٣) علىٰ كثيرٍ من المصنِّفين الذين أظهروا كلَّ نقيصةٍ في العربِ، وجرَّدوهم من جميعِ القِيم، فتصدَّىٰ لهم بميزانٍ جيِّدٍ (١٣-٢٥).

ثالثًا: يذكر المصنِّفُ (ص ٣٤- ٣٥) أسبابَ حقدِ وعداءِ بني عبد شمس لبني هاشمٍ، وهو العداءُ الذي ورثوه وكانتْ له آثارُه السيئة المعروفة.

وكانت له عنايةٌ ظاهرةٌ بمناقب هاشمٍ وابنه عبدالمطلب وابنه أبي طالب.

رابعًا: كان له موقفٌ من أكثرِ المصنِّفين في السِّيرة الذين تتابعُوا عن ذكر الرحلاتِ المتتالية للنَّبيِّ ﷺ إلىٰ الشَّامِ واجتماعه بالرُّهبان والأحبارِ وقال: (ص: ٥٤): «وقد رجَّحتُ في كتابي "الموضوعات" أنَّ أخبارَ هذه الرَّحلاتِ بما اشتملتْ عليه من الكراماتِ كانت من صنيعِ أعداءِ الإسلامِ الذين أرادوا أنْ يفتحوا أبوابَ التشكيكِ برسالةِ محمَّدٍ ونبوَّته عن طريقِ هذه الرَّحلاتِ المتتاليةِ واجتماعِه فيها بالأحبارِ والرُّهبان». وله كلماتٌ في ردِّ هذه الأخبارِ دراية (ص: ٢٤-٥٢).

خامسًا: أنَّه كانَ يرىٰ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَرْعَ الغنمَ لأحدٍ مِن المكِّيين، كما ينفي عمله أجيرًا لأحدٍ في تجارةٍ أو غيرِها حتىٰ للسيِّدةِ خديجة رضي الله عنها (ص: ٦٠ - ٦٢)؛ لأنَّ أبا طالب كان يحوطُه بالعنايةِ ويقدِّمه علىٰ نفسِه وزوجِه وأولاده.

سادسًا: ولم يمشِ مع المتأثِّرين بالمستشرقين بل عارضَهم ومنْ تأثَّر بهم في تأويلاتهم ففي (ص: ٣٩) قال: «ورجَّح الشيخُ محمَّد عبده في تفسيرِه أنَّ الطير الذي ورد في الآية الكريمةِ من الجائزِ أنْ يكونَ من نوعِ البعوضِ أوالذُّبابِ».

فردَّ عليه وقال: «ومهما يكنِ الحال فالتأويلُ والتفسيرُ لا أجدُ له وجهًا ما دام القرآنُ ينصُّ على أنَّ الله قد أرسلَ عليهم طيرًا يرميهِم بحجارةٍ تجعلهم كورقِ الشَّجرِ اليابسِ».

واعتبر حادثة شق الصَّدر (ص: ٤٥): «نوعٌ من الإعجاز، والعقلِ لا يحيل ذلك ما دامت قُدْرَةُ الله تتَّسع لما لا تُحيط به العقولُ ولا تُدركه الأوهامُ والظُّنون».

سابعًا: كان يرى أنَّ الهجرةَ الثَّانية للحبشةِ للدعوةِ إلى الله تعالى، وكانتْ لها نتائجُها الحسنةُ، واستدلَّ على ذلك باستمرارِ جعفر بن أبي طالب وزوجِه أسماءَ بنتِ عميس بالحبشةِ للسَّنة السَّابعةِ مِن الهجرةِ مع توفُّر العيشِ والاطمئنان بالمدينة المنوَّرة (ص: ١٧٤).

ثامنًا: أظهرَ مواقفَ أبي طالبٍ في العِنايةِ برسول الله ﷺ قبلَ وبعدَ الدَّعوةِ في عدَّة مواطنَ مِن كتابه، واتَّهم القائلين بكفرِ أبي طالبٍ بوضعِ أحاديثَ تُفيدُ ذلك، فقال (ص: ٢١٠): «ومُجمل القول: هو أنَّ الأحاديثَ الواردةَ في كفر أبي طالبٍ كلَّها مِن موضوعاتِ العصرِ الأُمويِّ... ولا ذنبَ عند أحدٍ من النَّاس إلَّا أنَّه والدُ الإمام عليِّ بن أبي طالبٍ».

ونعى في (ص: ٢١١) على من مشى خلفَ هذه الرِّوايات كالغزاليِّ في "فقه السِّيرة"، مع أنَّ الشيخَ محمَّد الغزالي كان سريعَ النقدِ للمرويَّات.

تاسعًا: المصنِّف له ميلٌ للهاشميين، ولآل البيتِ، ومُقَدَّمِهم عليِّ بن أبي طالبٍ عليه السلام، وقد نبَّه إلى أمورٍ غابتْ أو تُركتْ من ذلك:

أ- كلامُه عن ولادةِ عليٍّ (ص: ٨١- ٨٧)، وأنَّه أولُ مَن أسلَم (ص: ١٠٩) واعتمدَ علىٰ محادثة أبي جعفرٍ الإسكافيِّ للجاحظِ العثمانيِّ.

ب- قارن المصنِّفُ بين إسلامِ حمزةَ بن عبد المطلب وإسلامِ عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فذكر (ص: ١٧٢) أنَّ حمزةَ أسلم قبل عُمرَ بسنتين، وكانتْ له مواقفُ حاسمةٌ مع المشركين وهو المعروفُ بالنَّجدة والشَّجاعةِ والتضحية في سبيل الإسلامِ، وتحدَّىٰ قريشًا وجبابرتَها، وكان مِن سيوفِ الله المسلَّطة علىٰ أعداءِ الإسلامِ، ومع ذلك فالمؤلِّفون القُدامىٰ في السيرةِ لم يجعلوا لإسلامِه ما جعلوه لعمر بن الخطَّاب.

ج- ولمَّا جاء الكلامُ عنِ الهجرةِ النبويَّة الشَّريفةِ كان للمصنِّفِ كلامٌ مطوَّلٌ حول فداءِ عليٍّ عليه السلام للرسول ﷺ بنومِه في فراشِه، وأداءِ الأماناتِ، ثمَّ هجرته بالفواطمِ الهاشميَّاتِ وهنَّ فاطمةُ بنتُ رسول الله ﷺ، وأمُّه فاطمةُ بنتُ أسد، وفاطمةُ بنت الزُّبير بن عبد المطلب، وفاطمةُ بنتُ حمزة في نساءِ أخريات، ومن تبع عليًّا لم يسلمْ من سيفه.

وفي "المستدرك" (٣/ ٤) من حديثِ يحيىٰ بن عبدالحميد الحِمَّانيِّ: ثنا قيسُ ابن الرَّبيع: ثنا حكيمُ بنُ جبيرٍ، عن عليِّ بن الحسينِ قال: أوَّل من شرىٰ نفسَه ابتغاءَ مرضاتِ الله عليُّ بن أبي طالب، وقال عليٌّ عند مبيته علىٰ فراشِ رسول الله ﷺ:

وَقيتُ بِنَفْسِي خَيْرَ مَنْ وَطِئَ الحَصَا ... وَمنْ طَافَ بالبَيْتِ العَتِيقِ وبالحَجْرِ

رَسُولَ إلَهٍ خَافَ أنْ يَمْكُرُوا بِهِ ... فَنَجَّاهُ ذُو الطَّوْلِ الإلَهُ مِنَ المَكْرِ

وَبَاتَ رَسُولُ الله في الغَارِ آمِنًا ... مُوَقًّىٰ وفي حِفْظِ الإلَهِ وفي سِتْرِ

وبِتُّ أُراعِيهِمْ مَتَىٰ يَنْشُرُونَني ... وَقَدْ قَرَّرْتُ نَفْسِي عَلَىَ القَتلِ والأَسْرِ

وعندما ننتقل إلى المؤاخاةِ بينَ رسول الله ﷺ، وعليٍّ بن أبي طالبٍ (ص: ٢٦٥) انتقد الشَّيخين محمَّد الغزالي والألبانيَّ كما سيأتي، إنْ شاء الله تعالى.

أحاديث المؤاخاة ثابتة:

قلت: المؤاخاةُ بين رسول الله ﷺ وعليٍّ عليه السلام ثابتةٌ في أكثرَ مِن موقفٍ فمن ذلك:

١- في مكَّةَ من حديثِ أبي صادق، عن ربيعةَ بن ناجدٍ أنَّ رجلًا قال لعليٍّ: يا أمير المؤمنين لم ورثتَ ابنَ عمِّك دونَ عمِّك؟ قال: «جمعَ رسولُ الله ﷺ - أو قال- دعا رسول الله ﷺ بني عبد المطَّلب فصنعَ لهم مدًّا منْ طعامٍ، قال: فأكلُوا حتَّى شبِعوا وبقي الطعام كما هو كأنَّه لم يمسَّ، ثمَّ دعا بغمرٍ فشربُوا حتى رووا وبقي الشَّرابُ كأنَّه لم يُمسَّ أو لم يُشرب، فقال: «**يا بنِي عبدِ المطلبِ إنِّي بعثتُ إليكم بخاصَّةٍ وإلى النَّاسِ بعامَّةٍ، وقد رأيتُم من هذهِ الآيةِ ما قد رأيتم، فأيُّكُم يبايعُني على أنْ يكونَ أخِي، وصاحِبي، ووَارِثي، ووَزِيري؟**» فلم يقم أحدٌ إليه، فقمتُ إليه، وكنتُ أصغرَ القومِ سِنًّا فقال: اجلسْ، ثمَّ قال ثلاثَ مرَّاتٍ كلُّ ذلك أقومُ إليه فيقولُ: اجلسْ حتى كان في الثالثةِ ضربَ بيدِه على يدي ثمَّ قال: «**أنتَ أخِي وصاحِبي، ووَارِثي، ووَزِيري**»، فبذلك ورثتُ ابنَ عمِّي دونَ عمِّي».

أخرجه أحمدُ (١/ ١٥٩)، والنسائيُّ في "الكبرى" (رقم: ٨٣٩٧)، وفي "الخصائص" (رقم: ٦٦)، والطبرانيُّ في "تاريخه" (٢/ ٦٣).

وهذا الإسنادُ صحيحٌ، فأبو صادقٍ قال عنه أبو حاتم الرَّازيُّ: «مستقيمُ الحديثِ، ووثَّقه يعقوبُ بن شيبةَ وابنُ حِبَّان، وقال ابنُ سعدٍ: «كان وَرِعًا مسلمًا قليلَ الحديثِ».

وربيعة بنُ ناجدِ الكوفيُّ الأزديُّ (بالدال المهملة أو الذال المعجمة) وثَّقه العجليُّ وابن حِبَّان، وفي "التقريب" (رقم ١٩١٨): «ثقةٌ»، وهو كان معروفًا مِن أصحاب الإمام عليٍّ عليه السلام، وحضر صِفِّين، وروىٰ عن عمَّار، انظر "طبقات ابن سعد"، ودخل الأنبارَ مع عليٍّ، وقد اختبأ عنده حُجْرُ بنُ عديٍّ في محنته فلا تلتفتْ لكلامِ الذَّهبيِّ في "الميزان" (٢/ ٤٥)، وليسَ من شرط الثِّقة- دائما- أنْ يروي عنه جماعةٌ.

٢- عند دخول عليٍّ للمدينةِ وهو ما جاءَ عن الحكمِ عن مقسمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: لَمَّا خرج النَّبيُّ ﷺ من مكَّة خرج عليٌّ بابنةِ حمزة فاختصمَ فيها عليٌّ وجعفرٌ وزيدٌ إلىٰ رسول الله ﷺ فقال عليٌّ: ابنةُ عمِّي وأنا أخرجتها، وقال جعفر: ابنة عمِّي وخالتُها عندي، وقال زيدٌ: ابنةُ أخي، وكانَ زيدٌ مؤاخيًا لحمزة، آخىٰ بينهما رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ لزيدٍ: «أنتَ مولاي ومولاهما» وقال لعليٍّ: «أنتَ أخي وصاحِبي»، وقال لجعفرٍ: «أشبهتَ خَلْقي وخُلُقي، وهي إلىٰ خالتِها».

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ (رقم ٢٧٢٣٨، ٣٢٨٠٤)، وأحمد (١/ ٢٣٠) واللَّفظ له، وأبو يعلىٰ (٢٣٧٩)، وإسنادُه فيه ضعفٌ خفيفٌ، والترمذيُّ يُحسِّنه.

٣- المؤاخاةُ بعد الهجرةِ وهو ما جاءَ من حديثِ حكيمِ بن جبيرٍ، عن جُمَيعِ ابنِ عمير، عن ابنِ عمر قال: آخىٰ رسول الله ﷺ بين أصحابِه فجاء عليٌّ تدمع عيناه فقال: يا رسول الله آخيتَ بين أصحابِك ولم تؤاخِ بيني وبينَ أحدٍ، فقال له رسول الله ﷺ: «أنتَ أخِي في الدُّنيا والآخرةِ».

أخرجه الترمذيُّ (رقم: ٣٧٢٠) وقال: حسنٌ غريبٌ، والحاكمُ (٣/ ١٤)، وابنُ عديٍّ (٢/ ٥٨٨)، وابنُ عساكر (الترجمة المفردة ١/ ١١٧).

حكيمُ بنُ جبير فيه مقالٌ، ولكن له متابعين كما عند ابنِ عساكرٍ، وجُمَيعٍ بن عُميرٍ الكوفيُّ قال أبو حاتم: «محلُّه الصدقُ، صالحُ الحديثِ»، وقال البخاريُّ: «فيه نظرٌ» ووافقه ابنُ عديٍّ وزاد: «وعامَّةُ ما يروون عنه لا يتابعُه عليه أحدٌ، علىٰ أنَّه قد رویٰ عنه جماعةٌ»، وترجمه ابن حبان في "المجروحين" ترجمة سيِّئة (١/ ٢١٨)، ولكن ذكره في "الثِّقات"، وتقدَّم تحسينُ الترمذيِّ له، وفي "التقريبِ": «رقم: ٩٦٨»: «صدوقٌ يخطئ»، وفي البابِ عن زيدِ بن أبي أوفىٰ، ويعلىٰ بن مرة الثَّقفيِّ.

وهذه المؤاخاةُ اتَّفق عليها المتقدِّمون من أهلِ السِّيرة قال ابنُ إسحاقَ كما عند ابنِ هشام (١/ ٥٠٤): «وآخَىٰ رسول الله ﷺ بين أصحابِه من المهاجِرين والأنصارِ فقال فيما بلغنا -ونعوذُ بالله أنْ نقولَ عليه ما لم يقلْ- «تآخُوا في الله أخوَيْنِ أخَوَينِ»، ثمَّ أخذ بيدِ عليِّ بن أبي طالب فقال: «هَذا أخِي» فكان رسول الله ﷺ الذي ليس له خطيرٌ ولا نظيرٌ من العباد وعليُّ بنُ أبي طالبٍ رضي الله عنه أخوين» وانظر: "الروض الأنف" (٢/ ٣٥٠)، و"الاكتفاء" (١/ ٢٧٦).

٤- ومنه ما جاءَ عن عمرو بن طلحةَ قال: حدَّثنا أسباط، عن سماكٍ، عن عكرمةَ، عن ابن عبَّاسٍ أنَّ عليًّا كان يقول في حياةِ رسول الله ﷺ إنَّ الله يقول: ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، والله لا ننقلبُ علىٰ أعقابِنا بعد إذ هدانا الله، والله لئنْ ماتَ أو قتَلَ لأقاتلنَّ علىٰ ما قاتَلَ عليه حتَّىٰ ماتَ، والله إنِّي لأخُوه، ووليُّه، ووارثُه، وابنُ عمِّه، ومَنْ أحقُّ به منِّي؟!».

أخرجه النَّسائيُّ في "الخصائص" (رقم: ٦٥)، والقطيعيُّ في "زوائد الفضائل" (رقم: ١١١٠)، والحاكمُ (٣/ ١٢٦)، وابنُ عساكر (الترجمة المفردة ١/ ١٢٧) وغيرهم.

وعمرو بن طلحةَ روىٰ له مسلمٌ، ووثَّقه جماعةٌ، وفي "التقريبِ" (رقم: ٥٠١٤): «صدوقٌ رُمي بالرَّفض» بل قال الذَّهبي في "الميزان" (٣/ ٢٥٤): «صدوقٌ إنْ شاء الله»، وأسباط بن نصرٍ الهمداني، من رجال مسلمٍ، وفيه بحثٌ وهو مشهورٌ، وسماكُ عن عكرمةَ عنِ ابن عبَّاسٍ ترجمةٌ مشهورةٌ.

والحديثُ بهذا الإسنادِ قويٌّ وصالحٌ في الشَّواهدِ والمتابعاتِ وبعضُهم يذهبُ إلىٰ تحسينِه، وفي البابِ عن آخرينَ، وما تقدَّم فيه كفايةٌ لإثباتِ المؤاخاةِ، واللهُ أعلم بالصَّوابِ، فقولُ الألبانيِّ في تخريجِ كتاب "فقه السيرة" للغزالي (ص: ١٩٧): «وقد تتبَّعتُ الأحاديثَ الواردةَ فيها -يعني الأخوَّة[١]- فوجدتُها لا تخلُو منْ كذَّابٍ» غيرُ جيِّدٍ، بل سيء.

(تنبيهٌ): قال الشَّيخُ محمَّد الغزالي في "فقه السِّيرة" (ص: ١٩٧): «ومن العلماءِ مَن يُشكِّكُ في أخوَّة الرَّسول عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مع عليٍّ، ولكنَّ ما صحَّ أنَّ رسول الله ﷺ جعل عليًّا منه بمنزلةِ هارونَ منْ موسىٰ يؤيِّدُ هذه الرِّواية، وليس يخدشُ هذا مِن منزلةِ أبي بكر ولا استحقاقِه الصَّدارةَ».

قلت: تأمَّلْ قول الشيخِ الغزالي رحمه الله تعالىٰ: «وليس يخدشُ...» إلخ، وتدبَّر الحساسية المفرطةَ وأثرها علىٰ إثباتِ وفهمِ الأحاديثِ والآثار.

هـ - وإذا جاءَ ذكرُ خيبر (ص: ١٣٩ وما بعدها) يذكرُ أحداثَ فتحِ خيبر ومنقبة عليٍّ المتواترةَ، وقتله زعيمَ خيبر في مبارزةٍ مشهورةٍ.

ونعىٰ المصنفُ علىٰ من نسبَ قتلَ مرحبِ بن مسلمة لغيرِ عليٍّ بن أبي طالب واعتبرها روايةً شاذَّةً، وتصحيحُ قتلِ عليٍّ لمرحبِ بنِ مسلمةَ هو الذي صحَّحه

(١) زيادةٌ مِنِّي للبيان.

الحافظُ بل قال: «علىٰ أن الأخبارَ متواترةٌ بأنَّ عليًّا هو الذي قتلَ مرحبًا»، انظر "التلخيص الحبير" (٤/ ٢٨٥)، وقال الحاكمُ في "المستدرك" (٤/ ٣٩): «الأخبارُ متواترةٌ بأسانيدَ كثيرةٍ أنَّ قاتلَ مرحبٍ هو أميرُ المؤمنينِ عليٌّ».

وهو الذي رجَّحه وانتصرَ له محمَّد بن يوسفَ الصَّالحيُّ في "سبلِ الهدىٰ والرَّشاد" (٥/ ١٢٨)، وهو الذي في "صحيح مسلم" (رقم ١٨٠٧، ٣/ ١٤٣٣).

وكانَ علىٰ المصنِّفِ السَّيدِ هاشم معروف الحسنيِّ الاكتفاءُ بالترجيحِ بين الرِّوايات لكنَّه آثر سبيلًا آخرَ وهو تسرعُه بالطَّعنِ في أصحابِها وهذه طريقةٌ غيرُ علميةٍ، وقد يحتاجهم في مكانٍ آخر فيقعُ في التناقضِ.

ولم يَخْلُ بحثُه مِن نقضِ بعضِ المعاصِرين (ص: ٥٤٥، ٥٤٦) كهيكل في كتابه "حياة محمَّد" الذي اقتصرَ علىٰ الرِّواية الشَّاذَّةِ، والشَّيخ محمَّد الغزالي الذي أورد الرِّوايتينِ ووضعَ نفسَه في موضعِ التردُّد في صحَّة أيِّها.

عاشرًا: والمصنِّفُ تأخذه غضبةٌ هاشميَّة عند المقارنة بينَ المواقفِ فيقول (ص: ٣٥٤): «ومن الغريبِ أنَّ الأستاذ هيكل في كتابه "حياة محمَّد" ذكر معركة بدرٍ وأخذها من المصادرِ التي لم تتجاهل جهادَ عليٍّ عليه السلام فيها وبطولاتها الرَّائعة التي لم يحدِّثْ بها التاريخُ لأحدٍ من النَّاسِ، وقد نصَّتْ جميعُ المصادرِ التي استمدَّ منها هيكلُ علىٰ أنَّ عليًّا كانَ البطلَ الأوَّل في تلك المعركةِ وأنَّ العدد الأكبرَ من القتلىٰ كان بسيفِه ومع ذلك لم يزدْ علىٰ قوله: بأنَّ عليًّا والحمزةَ وأبطال المسلمينَ خاضُوا المعركةَ ونسي كلٌّ نفسَه، ومع أنَّ كتبَ التاريخِ والسِّيرةِ لم تذكرْ أنَّ عمرَ وأبا بكرٍ قد قَتَلا أَحَدًا أو اشتركَا معَ أَحَدِ المسلمين في قتل أَحَدٍ، ولكن هيكلًا أبىٰ إلَّا أنْ يذكرَ لهما فضيلةً ترفعُهما علىٰ جميعِ من خاضُوا المعارك مع النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم في بدرٍ وغيرِها.

فقد ذكر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لأبي بكرٍ: «إنَّ مثلكَ في الملائكةِ كَمثلِ ميكائيلَ وفي الأنبياءِ كمَثلِ عيسىٰ وإبراهيمَ»، وقال لعمر بنِ الخطاب: «إنَّ مثلكَ في الملائكةِ كجبرائيلَ وفي الأنبياءِ كنوحٍ وعِيسَىٰ»، وذلك حينما أشارَ عليه أبو بكر بالعفوِ عن الأسرىٰ وأشار عليه عمرُ بن الخطاب بقتلِهم وأنْ يبادرَ هو إلىٰ قتلِ عمِّه العبَّاس، وعليٌّ إلىٰ قتل أخيه عقيلٍ، والحمزةُ إلىٰ قتلِ ابنِ أخيه نوفلِ بنِ الحارثِ بن عبد المطلب حيثُ كان ثلاثتهم بينَ الأسرىٰ، ويأمرُ المسلمينَ بقتلِ بقيَّة الأسرىٰ، في حين أنَّ عمر بن الخطاب نفسه يعلم بأنَّ الثلاثة كانوا يدافعون عن النَّبيِّ ﷺ في مكَّة وكانوا مع المحاصَرين في شِعْبِ أبي طالبٍ، ويعلم بأنَّهم خرجوا مع المشركين مُكرَهين، وأنَّ نفوسَهم كانت مطويَّة علىٰ الإسلامِ والإيمان بكلِّ ما جاءَ به محمَّد بن عبدالله».

حادي عشر: وللمصنِّف كلامٌ جيدٌ في أمَّهاتِ المؤمنين رضي الله عنهن، وأسباب زواج النَّبيِّ ﷺ بكلِّ واحدةٍ منهنَّ.

ونعىٰ (ص: ٤٥١ –٤٦٠) علىٰ أكثرِ المؤرِّخينِ والمفسِّرينِ من السُّنَّة والشِّيعة عندما يذكرُون زواجَ النَّبيِّ ﷺ بزينبَ بنتِ جحشٍ، يخلطُون في المقامِ بينَ مقامِ النبوَّة المستلزمِ للعصمةِ، ومقامِ الإنسانِ العاديِّ وقد استغلَّ أعداءُ الإسلامِ من المستشرقين وأمثالهم تصرُّفاتِ بعضِ المؤرِّخين غير المقصودةِ للنيل مِن الإسلامِ، فأجادَ وأفادَ.

ثاني عشر: والكتابُ يُوجَّه له نقدٌ قويٌّ باعتباره لم يفارقِ المذهبَ، وإنْ ادَّعىٰ غير ذلك، وكانَ مُتسرِّعًا في رمي بعضٍ من يعارضُ مذهبَه بالكذبِ، ونصيحة أهل العلمِ البعيدينَ عن التعصُّبِ هي طلبُ الاطلاعِ علىٰ مذاهبِ الآخرين ومناقشتُهم وأخذ ما اتفقَ عليه من الصَّوابِ، والالتفاتُ إلىٰ ما

استدركوه جيدٌ، وهو سبيلُ العاقلين بعيدًا عن الإقصاءِ والإبعادِ ورمي المخالفِ بالعظائم.

حول نقد محمَّد سرور بن نايف زين العابدين لكتاب هاشم معروف في السيرة:

وقد فتح كتاب السيد هاشم معروف الحسني ببحثه في السيرة آفاقًا في البحث تحتاج للدراسة، وكما كان السَّيدُ هاشم معروف الحسنيُّ مذهبيًّا في بحثِه فقد عارضَه مذهبيٌّ آخرُ هو الأستاذ محمَّد سرور بن نايف زين العابدين في كتابه "دراسات في السُّنَّة النبويَّة" (ص: ٣٤٤ - ٣٥٠)، ولكنَّ ليس بطريقةٍ علميةٍ فبدأ كلامَه برمي السَّيد هاشم معروف بالرَّفضِ والطَّعنِ فيه وفي مذهبِه، وهو كلامٌ مكرَّرٌ في كتبٍ أكثر من تعرَّضَ للبحثِ مع الشِّيعة ولا سيَّما الإماميَّة، فيضعُ النتيجةَ قبل البحثِ، وهذه طريقةٌ سيئة وغيرُ علميَّةٍ، وتؤدِّي إلى زيادةِ الشِّقاقِ والخلافِ والتباعدِ بينَ المسلمين.

والاحتكاك والتداخل بين المذاهب الإسلامية مطلوبٌ جدًّا، ومفيدٌ عند من يبحث عن الحقِّ، وينشد المؤاخاة والتقريب بين المسلمين.

والحقُّ ليس خاصًّا بمذهبٍ، ولوكان تفرَّغَ الأستاذُ محمَّد سرور -وهو سلفيٌّ تيميٌّ- لنقد الكتابِ بطريقةٍ علميَّةٍ لكان أدعَى للقبول، لكنَّ أدواتِ بحثِه المحصورةَ وطريقتَه التيميةَ لا تؤهِّلُه لذلك.

والحاصلُ من البحثِ في كتابِ "سيرة المصطفى ﷺ" هو:

١- السَّيدُ هاشم معروف الحسنيُّ من علماءِ الإماميَّة وتخرَّجَ من الحوزة العلميَّة بالنَّجفِ ثمَّ اشتغلَ بالقضاءِ.

٢- كتاب "سيرة المصطفى ﷺ" فيه وقفاتٌ طيبةٌ، وعنايةٌ بمواقفِ الهاشميين، وبالأخصِّ أميرِ المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام في السِّيرة.

٣- المصنِّفُ يتسرَّعُ برمي المخالفِ بالوضعِ، بدون بيانٍ ولا يجلبُ أدلةً ناهضةً تؤيد رأيه، وأرىٰ -والله أعلم- أنَّ الخلافَ المذهبيَّ كان له أثرٌ قويٌّ في هذه الادِّعاءاتِ.

٤- السِّيرة التي كتبها تحوي نظراتٍ جديدةٍ، وجَّهتِ الأنظارَ إلىٰ ما افتقدته كثير من كتبِ أهل السُّنَّة، وأوضحتْ بعضَ المجالاتِ التي تحتاجُ للبحثِ.

٥- كانَ للمصنِّفِ وقفاتٌ مع بعضِ المعاصرين الذين كتبوا في السِّيرة.

المبحث السادس

كتاب "فقه السيرة"

لفضيلة الأستاذ الشيخ محمَّد الغزالي

الكلامُ على كتابِ "فقه السِّيرة " لفضيلةِ الأستاذ الشيخِ محمَّد الغزالي يبدأ من كلمةٍ مختصرةٍ عن حياةِ الشَّيخِ محمَّد الغزالي ثمَّ النظر في منهجِ الكتاب.

التعريفُ بالداعية فضيلةِ الأستاذ الشيخِ محمَّد الغزالي رحمه الله تعالى:

وُلد الشيخُ محمَّد الغزالي السَّقَّا في الخامسِ من ذي الحجَّة سنة ١٣٣٥، في قرية نكلا العنبِ بمحافظةِ البحيرة، وسمَّاه والدُه بمحمَّد الغزالي محبَّةً في العلَّامةِ الكبير محمَّد بن محمَّد الغزالي الشافعيِّ صاحب "إحياء علوم الدين".

نشأ الشَّيخُ محمَّد الغزالي في قريتِه ودخل الكتَّابَ وأتمَّ حفْظَ القرآنِ بكُتَّاب القريةِ في العاشرةِ، ويقول الشيخُ محمَّد الغزالي عن نفسِه: «كنتُ أتدرَّبُ على إجادةِ الحفظِ بالتلاوةِ في غُدوِّي ورَواحي، وأختمُ القرآنَ في تتابعِ صلواتي، وقبل نومي، وفي وحدتي، وأذكرُ أنَّني ختمته أثناءَ اعتقالي، فقد كانَ القرآنُ مؤنسًا في تلك الوحدةِ الموحشةِ».

والتحقَ بعد ذلك بمعهدِ الإسكندريةِ الدِّيني الابتدائيِّ وظلَّ بالمعهدِ حتى حصل منه على شهادةِ الكفاءة ثمَّ الشَّهادةِ الثَّانويَّة الأزهريَّة ثمَّ انتقل بعد ذلك إلى القاهرة سنة ١٣٥٦ والتحقَ بكليَّة أصول الدين بالأزهرِ الشَّريف، وتخرَّج منها سنة ١٣٦٢ تلقَّى الشَّيخُ العلم عن عبدالعزيز بلال، والشيخ عبدالعظيم الزرقانيِّ، والشَّيخ محمود شلتوت، والشَّيخ محمَّد أبو زهرة، والدكتور محمَّد يوسف موسى وغيرِهم من علماء الأزهر الشَّريف.

انضمَّ لجماعةِ الإخْوانِ المسلمينَ وتعرَّضَ لبعضِ المِحَنِ فاعتُقلَ لمدةِ سنة

بالطورِ سنة ١٣٦٩ ثمَّ أعادَ الطَّاغيةُ عبدالنَّاصر اعتقالَه مرةً أخرىٰ سنة ١٣٨٥ وبعد هلاكِ الطاغيةِ، تولَّىٰ الحكمَ أنور السَّادات، وكانَ من خطَّته القضاءُ علىٰ الاشتراكيين فكريًّا، لم يجدْ أحسنَ من الإخوانِ المسلمين للقضاءِ عليهم فكريًّا، فأخرجَهم من السُّجون، وأطلقَ أيدهم في الدعوةِ، التي انتشرتْ بقوَّة، وسعىٰ الناسُ للعودةِ لدين الله تعالىٰ، وعادتْ حلقاتُ العلمِ للمساجدِ، وانتشرتْ اللِّحىٰ، والحجابُ، والنِّقابُ، والجمعيَّاتُ الخيرية الإسلاميةُ فيما عرف بالصَّحوة الإسلاميةِ.

وكانت للأستاذِ الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالىٰ آثارٌ جيدة علىٰ الصَّحوة الإسلاميَّة في التسعينات من القرنِ الرَّابعِ عشرَ فما بعدها.

وتدرَّج في الوظائفِ إلىٰ أنْ أصبحَ وكيل وزارة الأوقافِ الخاصِّ بالدعوةِ، وبسببِ بعضِ خلافٍ مع أنور السَّادات في مصرَ أُعير للتدريسِ بجامعةِ أمِّ القرىٰ بمكَّة المكرَّمةَ ثمَّ انتقلَ رئيسًا للمجلسِ العلميِّ بجامعةِ عبدالقادر الجزائريِّ بالجزائر، وتوفِّي في إحدىٰ المؤتمراتِ التي كانتْ بالرِّياضِ ثمَّ حمل إلىٰ المدينة المنوَّرةِ ودفن ببقيعِ الغرقدِ وذلك في العشرين منْ شوَّال سنة ١٤١٦ رحمه الله وأثابه رضاه.

له كتاباتٌ في الدعوة الإسلامية جيِّدةٌ سهلةُ المأخذِ، فكتبَ ستينَ كتابًا كلها حول الدَّعوة إلىٰ الله تعالىٰ، وهي ممتلئةٌ بالعاطفةِ وتوجيهِ المسلمين لاستدراكِ ما فاتَ، والتنبيه علىٰ ما يقومُ به خصومُهم، ولم يكنْ داعيةً بلا هدفٍ، بل كان هدفُه الأسمىٰ السَّعيُ نحو استئنافِ حياةٍ إسلاميَّة، ولقد كنتُ أتردَّد علىٰ المساجد الكبرىٰ في القاهرة لأستمعَ إلىٰ كبارِ المدرِّسين والخطباء، واستمعتُ واستمعتُ بخطبِ الشَّيخ محمَّد الغزالي لا سيَّما في مسجدِ عمرو بن العاص،

ولم أرَ خطيبًا في مصر يفْرِي فرِيَّه.

ومما رأيته أنه كان يدرِّسُ في الأزهرِ كتابَ "فتح المبدي شرح مختصر الزبيدي"، وإذا أذَّنَ المؤذِّنُ لصلاةِ الظُّهرِ توقَّفتِ الدروسُ وقام الشَّيخُ لتأديةِ ركعتَيِ السُّنَّة ثمَّ يدورُ على الجامعِ الأزهرِ يوجِّه الحاضرين للصَّلاةِ ويوقظُ النائمينَ ويسعى بالمتكاسلين إلى الوضوءِ ولا يتركُ أحدًا يتخلَّفُ عنِ الصَّلاة رضي الله عنه، سقى الله زمانًا زال وبالذاكرة مازال.

منهج "فقه السيرة":

أمَّا كتابه "فقه السيرة" فله منهجٌ خاصٌّ، ذكره الشَّيخُ رحمه الله تعالى (ص: ٤، ٥) فقال:

١- وقد استفدتُ من السِّير التي كتبها القُدَامَى والُمحدَثُونَ استفادةً حسنةً، إنَّ المؤرِّخينَ الُمحدَثِينَ يَمِيلونَ إلى التَّعليلِ والموازنةِ وربطِ الحوادثِ المختلفةِ في سياقٍ متماسكٍ، وذاك أحسنُ ما في طريقتِهم.

والمؤرِّخون القُدامى يعتمدُون على حشدِ الآثارِ، وتمحيصِ الأسانيد وتسجيلِ ما دقَّ وجلَّ من الوقائعِ والشُّئونِ، وفي هذه المحفوظاتِ الكثيرةِ نفائسُ ذاتُ خطرٍ لو أحسنَ الاستشهادَ بها وإيرادَها في مواضِعِها».

ثمَّ قال: «ولعلِّي هنا مزجتُ بينَ الطريقتينِ على نحوٍ جديدٍ».

فهو أراد المزجَ بينَ طريقتين، ولكن لم يعيِّنْ كتبًا ولا منهجا ولكنه ذكر قصدا له هو قوله (ص: ٥): «وقصدتُ من وراءِ ذلك أنْ تكونَ السِّيرة شيئًا ينمِّي الإيمانَ، ويزكِّي الخُلقَ...».

ولذلك كانتْ عنايتُه استخلاصَ العِظاتِ من الأحداثِ، وكان لا يسترسلُ بذكر التفاصيلِ واختلافِ المرويَّات إنما يهتمُّ بالاستفادةِ منها في واقعنا المعاصر.

٢- ولما كان بناءُ السِّيرةِ الشَّريفةِ على المروِيَّاتِ فقدْ اعتادَ الشَّيخُ إيرادَ ما يختارُه مِنْ مرويَّاتٍ مقطوعةِ الصِّلةِ عن أيِّ توثيقٍ لها أو عزْوها إلى مصادرِها إلَّا ما جاء في (١٧٥، ١٩٣، ١٩٤، ٣٦٨، ٤٢٩، ٤٦٦).

٣- وقد خرَّج أحاديثَ الكتابِ الشَّيخ محمَّد ناصرالدين الألبانيُّ رحمه الله تعالى، واستوجبَ ذلك أنْ يُبيِّن الشَّيخُ محمَّد الغزالي منهجَه في إيرادِ الأحاديثِ في كتابه في طبعةٍ لاحقةٍ (من ص: ٩ إلى ١٣)، وحاصلُ ما فيها:

أنَّه يوردُ الحديثَ الذي يوافقُ القواعدَ الصَّحيحةَ -في نظره- وقد يعرضُ عن الحديثِ المخرَّجِ في "الصَّحيحين" لمخالفتِه القواعدَ في نظرِه.

وهو منهجٌ عقليٌّ استسلم له الأستاذُ الغزاليُّ ووجدَه يوافقُ توجُّهَه الدَّعويَّ واستعداده العلمي وتخصُّصه الذي لم يُبْقِ وقتًا لكي يتخصَّصَ في النَّظر في المرويَّاتِ والجمعِ بينها معتمدًا على الأصول الحديثيَّة التي تميِّز الصَّحيح من غيره.

وقد أحسنَ الشَّيخ محمَّد الغزالي بطبعِ تخريجِ الشَّيخ محمَّد الألبانيِّ في حاشية الكتاب[1]، وتخريج الألبانيِّ لـ"فقه السيرة" جهدٌ مشكورٌ، كتبه في بدايته إذ ذكر أنَّه انتهى منه في دمشق بتاريخ (٢٨/ ٥/ ١٣٧٥)، انظر: (ص: ٤٩٠)، ولم يستوعبْ أحاديثَ الكتابِ وقد فاته تخريجُ كثيرٍ من المرويَّات.

٤- وكما كان ميلٌ من الشَّيخِ للمدرسةِ العقليَّة في اختياره للأحاديثِ، فقد

---

(١) في جلسة بشرفةِ منزل الشيخ محمَّد الغزالي بمنزله في حيِّ العجوزة سألني رحمه الله تعالى عن رأيي في تخريجِ الشَّيخ محمَّد ناصر الألبانيِّ لأحاديث كتابه "فقه السيرة" فقلتُ له ما عندي، وقد طلبَ منِّي الشَّيخُ الغزالي كتابة تخريجٍ لكتابه المذكورِ ووعدته ولم أتمكنْ من الوفاءِ بوعدي إلى الآن.

كان كذلك في المعجزاتِ فقال (ص: ٤٩): «ومن المحقِّقينَ من يرىٰ أنَّ القرآنَ هو المعجزةُ الفريدةُ لرسول الله ﷺ». ثمَّ قال: «وقد مِلْنا إلىٰ قَريبٍ من هذا الرأي»، وهذا الرَّأي كان يشيعه رشيد رضا ومن أحاطَ بهم، وهم معرُوفون.

وفيه إعراضٌ عن مرويَّاتٍ كثيرةٍ متواترةٍ تواترًا معنويًّا أو صحيحةٍ في معجزاتٍ للنَّبيِّ ﷺ.

ومن ذهب إلىٰ هذا المذهبِ يكون له موقفٌ غير جيِّدٍ من الحديثِ الشَّريف، ويتعامىٰ عمَّا أحسنَ الأئمَّةُ ذكرَه في كتبِ دلائلِ النبوَّةِ، والخصائصِ النبويَّة الشَّريفةِ، وهي كثيرةٌ متنوِّعةٌ، وتعدَّدت مخارجُ هذه الأحاديثِ وطُرُقُها، فلا يمكنُ دفعُها، فمن تعرَّض للكتابةِ في السِّيرةِ وأعرضَ عن هذه الأصول لم يُعِدَّ للأمر عُدَّتَه، وإنَّما أرادَ كتابًا ثقافيًّا في السِّيرةِ متأثِّرًا بهجومِ المستشرقين، مع أنَّ القرآنَ الكريمَ ذكر كثيرًا من معجزاتٍ سابقةٍ لأنبياء سابقين فمنه قوله تعالىٰ: ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٧ - ١٠٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٢٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [الأنبياء: ٦٩].

٥- وقريبٌ منه قول الشَّيخ الغزالي (ص: ٤٩): «وقد سَرتْ في المسلمين لوثةٌ شنعاءُ في نسبةِ الخوارقِ إلىٰ الصَّالحين منهم».

يريد أنْ ينفُذَ منه إلىٰ نفي الخوارقِ في السِّيرة النبويَّة الشَّريفةِ (ص: ٥٠)

ومنه قوله (ص: ٥٣): «ولم يكنْ محمَّدٌ ﷺ يعرفُ الغيبَ، كان كأيِّ بشرٍ حيٍّ لا يدري ماذا يكسبُ غدًا»، وهذا منه غيرُ جيِّدٍ، ويدلُّ على الإعراضِ أو عدم الاطلاعِ، فمِن خصائصِ النَّبيِّ ﷺ أنَّ الله أطلعه على كثيرٍ من الغيبِ.

ولقد كان للغزالي عقلٌ وتأثرٌ وطريقةٌ وتخوُّفٌ كلُّ ذلك منعَه من الانفتاحِ على كتب الدَّلائل والخصائص بل سارعَ بنقدِ زوَّار النَّبيِّ ﷺ الذين شدوا الرِّحال للسَّلامِ عليه، وأنزل عليهم من الحديثِ (ص: ٥٧) ما لا يوافقُ حالهم.

٦- أمَّا عن إرهاصاتِ مولدِه الشَّريفِ ﷺ فكان للشَّيخ محمد الغزالي منها نفسُ الموقفِ المتقدِّمِ، ومنهجه غلبَ عليه، وادَّعى أنَّ بعضَ النَّاسِ أحدثُوا لها الرِّواياتِ الواهيةَ (ص: ٦٢، ٦٣)، وكان الصوابُ التمييزَ والفحصَ والتأنِّي، بالاعتماد على الحفَّاظ والمحدِّثين، والنظر في كتبهم؛ لأنه غيرُ متخصِّصٍ في نقد المرويَّاتِ سلبًا وإيجابًا.

٧- وماذا بقيَ على الشَّيخ؟ بدأ في الاسترسال في ذكرِ أحداثِ السِّيرة بطريقةٍ مختصرة - وأنَّى له أنْ يحيطَ بها- مع تعليقاتٍ ربما أربتْ على المتونِ، أثبتَ الشَّيخُ فيها خواطرَه المرسلةَ من قلمِ داعيةٍ غيورٍ يتألَّم لواقعِ المسلمين بعد ضياعِ دولتِهم الإسلاميَّة ووقوعِهم فريسةً سهلةً بين أيدي أعدائِهم، بيد أنه يتخوَّف من الأحاديث النبوية الشريفة، وما جاء به فليس على سنن علمائه من حيث العزو - الذي لا يهتم به- أو الصحة.

والحاصلُ ممَّا تقدَّم:

١- الأستاذُ الشَّيخُ محمَّد الغزالي رحمه الله تعالى كان من الدُّعاة الموفَّقين المميَّزين، وكانتْ له آثارُه الحسنةُ.

٢- كتابه "فقه السيرة" مشى فيه على مايوافق شخصيته وتوجُّهاته،

واستفاد منه كثيرون، وطبع مرات، وخرج أحاديثه الشيخ محمد ناصرالدين الألبانيُّ، بطريقةٍ لم يوافقه الغزالي في بعضها.

٣- وإذا كانت لي كلمةٌ فأحبُّ أنْ أثبتَ أنَّ عنوانَ كتابِ الشَّيخ هو "فقه السِّيرة"، والفقه بالسِّيرة أعظمُ خطرًا من كتابِ الشَّيخ المختصر؛ لأنَّه متعلِّقٌ بشخصِ النَّبيِّ ﷺ والفقهِ في سيرته ومغازيه، فالشَّيخُ خرجَ منْ سرْدِ بعض السِّيرة إلى محاولة فقهِ السِّيرة، والبونُ بينَهما كبيرٌ،ومَن تأمَّلَ معنى هذا المركَّبِ الإضافيِّ "فقه السيرة" أشفقَ على الشَّيخِ رحمه الله تعالى وهو -على ما عرفته- كان متوجِّهًا بكليته للدَّعوةِ وما لها من خطبٍ ومحاضراتٍ وكتاباتٍ، وفقهُ السِّيرة يلزمُ منه تمييزُ تصرُّفاتِ النبيِّ ﷺ باعتباره نبيًّا رسولًا أو مفتيًا أو قاضيًا أو حاكمًا أو إمامًا، والتبصرة بالآيات القرآنيةِ وما يتعلَّقُ بها من عقائدَ وعِبَرٍ وأحكامٍ شرعيةٍ تتعلَّقُ بمُجرياتِ السِّيرة الشَّريفة، وهذا أعمُّ مِنْ سَرْدِ السِّيرةِ وملاحظةِ الاستفادةِ منها،وما يقال هنا يقال عن كتاب " فقه السيرة " للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، وربَّما قصدَ الشيخُ الغزالي فقهَ بعض أحداث السِّيرةِ لغيرِ المتخصِّصين، ومع ذلكَ فجزاهُ الله خيرًا، وهذا المركَّب الإضافي كان قد عمد إليه الشيخ محمد شبلي النعماني كما تقدَّم.

المبحث السابع

"الرحيق المختوم" للشيخ صفي الرحمن المباركفوري

وُلد صفيُّ الرَّحمن المباركفوريُّ في سنة ١٣٦١ بقريةٍ من ضواحي مباركفور، تُعرفُ الآن بشرية حسين آباد في منطقةِ أعظم كره بالهند.

ويقال: يرجعُ نسبُ المباركفوريِّ إلى الأنصار، ويزعمُون أنَّ نسل الأنصار في الهندِ يرجعُ إلى الصَّحابيِّ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه.

التحقَ بمدرسةِ دار التعليم في مباركفورَ سنة ١٩٤٨، ثمَّ التحقَ المباركفوريُّ في عام ١٩٥٤ بمدرسةِ إحياءِ العلومِ بمدينةِ مباركفورَ لمدَّة خمس سنواتٍ هي مُدَّة الدراسةِ بالمدرسةِ.

وقد ذكر عددًا مِن شيوخِه في مقدِّمة تعليقِه على "صحيحِ مسلم"، منهم: عبيدالله المباركفوريُّ شارح "المشكاة".

اشتغل صاحبُ الترجمةِ بالتدريسِ بالجامعة السَّلفيةِ -بنارس- الهند، ثمَّ اختير رئيسًا لجمعيَّة أهلِ الحديثِ المركزيَّة بالهند، ثمَّ انتقل للعملِ كباحثٍ بمركز خدمةِ السُّنَّة والسِّيرة النبويَّة بالجامعةِ الإسلاميَّة بالمدينةِ المنوَّرة، من سنة ١٤٠٩ إلى سنة ١٤١٨، وتعرَّف على عددٍ كبيرٍ من العلماءِ بالمدينةِ المنوَّرة، ثمَّ عُيِّن مشرفًا على قسمِ البحثِ والتحقيقِ العلميِّ بمكتبةِ دارِ السَّلام بالرِّياض.

وهو مع ذلك كان رئيسَ تحريرِ مجلَّةِ "مُحدِّث" الشَّهريةِ الصَّادرةِ باللغةِ الأُرديَّة بالهندِ، وهيَ مجلَّةٌ سلفيَّةٌ تُعنى بالحديثِ والمشتغلينَ به، والعقيدةِ التيميَّةِ، ونلحظ أنَّ الشيخ المباركفوري تدرَّج مع أصحاب هذا التوجُّه التيميِّ وما يلزم منه من الولاء والبراء نحو آخرين.

مصنَّفاتُه:

تنقسمُ مُصنَّفاته إلى قسمين: بالعربيَّة، وبالأوردِيَّة.

فمن مُصنَّفاتِه بالعربيَّة:

١ - "الرحيقُ المختومُ" في السِّيرة النبويَّة وقد اشتهر جدًّا، وتُرجم إلى أكثر من عشر لغاتٍ، وحصل هذا الكتابُ على الجائزةِ الأولى من رابطةِ العالم للسِّيرة في مسابقةِ التَّصنيفِ في السِّيرة سنة ١٣٩٦

٢ - "المصباحُ المنيرُ في تهذيبِ تفسير ابنِ كثير".

٣- "روضةُ الأنوارِ في سيرةِ النبيِّ المختار"، وهو مختصرٌ من "الرحيق المختوم" وطُبعَ عدَّة مرَّات.

٤ - "مِنَّةُ المنعمِ في شرحِ صحيحِ مسلم"، وهو تعليقٌ على "صحيح مسلم" في خمسة مجلَّدات طُبع بالرياض، وقد اطَّلعت على "الروضة" و"المنة".

٥ - "وإنَّكَ لعلى خلقٍ عظيمٍ".

٦ - "إبرازُ الحقِّ والصوابِ في مسألة السُّفور والحجاب".

٧- "الفرقةُ الناجيةُ - خصائصُها وميزاتُها".

٨- "الأحزابُ السياسيةُ في الإسْلام".

وله مصنَّفاتٌ باللُّغةِ الأرديَّة:

١ - "علاماتُ النبوَّة".

٢ - "سيرةُ محمَّدِ بنِ عبدالوهَّاب".

٣- "لماذا إنكارُ حجِّيةِ الحديث".

٤ - "الإسلامُ وعدمُ العنفِ".

٥ - "فتنةُ القاديانية".

٦- "ترجمةُ الرَّحيق المختوم".

٧- "المعركةُ بينَ الحقِّ والباطل".

والذي يظهر من قائمة مصنفاته أنَّ الرجل كان تيميًّا، وداعيًا للوهَّابية، وقد نال حظوة عند اتباع هذا المذهب، تُوفِّي بعد صلاةِ الجمعةِ في العاشرِ من ذي القَعْدةِ سنة ١٤٢٧، في بلده مباركفورَ رحمه الله تعالى.

منهج المباركفوريِّ في "الرَّحيقِ المختُوم":

كتابُ "الرَّحيق المختوم" مختصرٌ في السِّيرةِ النبويةِ الشريفةِ، وقد اشتهرَ الكتاب جدًّا، وطبعت منه عِدَّة طبعاتٍ، وتُرْجِم وقُرِّرَ في بعضِ المعاهد العِلميةِ، وكان قد نال المركزَ الأول في مسابقةِ السِّيرة النبويةِ العالميةِ التي نظَّمَتْها رابطةُ العالمِ الإسلاميِّ سنة ١٣٩٦.

وقد ذكر الشيخُ صفيُّ الرحمن المباركفوريُّ منهجَه في كتابه في مقدِّمة الطبعة الأولى (ص: ١٧) كالآتي:

١- أنه قرَّر سلوكَ سبيلِ الاعتدالِ وتجنُّبَ التطويلِ المملِّ والإيجاز المخِلِّ.

٢- أنه عندما يجدُ اختلافًا بين بعضِ الأحداثِ، فإنه يختارُ الجمعَ والتوفيقِ، فإن لم يستطعْ فإنه يسلكُ سبيل الترجيحِ، إلا أنَّه لا يذكرُ الدلائل على اختياره خشية الإطالةِ.

٣- وعن منهجِه الحديثيِّ قال: «أما بالنِّسبةِ لقبول الرِّواياتِ في ذلك ممَّا كتبه الأئمَّةُ المتقنون، واعتمدتُ عليهم فيما حكمُوا به من الصِّحةِ والحسن والضَّعفِ، إذ لم أجدْ وقتًا يكفي للخَوضِ في هذا المجال».

فاكتفى رحمه الله تعالى بتقليدِ غيرِه، لكنَّه لم يبيِّنْ قلَّد مَنْ أو تبعَ منْ غالبًا.

٤- اعتاد المباركفوريُّ عزوَ أحداثِ السِّيرةِ للمصادر التي ينقلُ منها

ككتبِ الحديث و"سيرة ابن هشام" و"تاريخ الطبريِّ"، وقد يعزُو للمتأخِّرين كـ"زاد الميعاد"، بل وينزلُ إلىٰ السِّيرة الحلبية، وأنزل منها العزْوُ للشيخِ محمد الغزالي في "فقه السِّيرة" (ص: ١٩)، وانظرْ (ص: ١٠٩)، بل وجدتُ المباركفوريَّ يعتمدُ علىٰ الغزالي كثيرًا.

وأظن أنَّ عمدتَه من كتبِ المتأخِّرين كتاب "مختصر سيرة الرسول ﷺ" لعبدالله بن محمد بن عبدالوهاب النجديِّ المتوفَّىٰ بالقاهرة سنةَ ١٢٤٢، وانظرْ نقولًا عنه، وذكره في حاشيةِ الكتاب (ص: ٨١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١١٧، ١٣٣، ١٥٥، ١٥٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٣٣٢، ٣٣٥).

٥- وكانتْ لي ملاحظاتٌ علىٰ عزْوِه للمصادرِ فخذْ منها:

أ- تجدُه يعتمدُ كثيرًا علىٰ الواسطةِ ولا يرجعُ إلىٰ الأصول، من ذلك اعتمادُه علىٰ كتاب "مشكاة المصابيح" للخطيب التبريزيِّ في العزْوِ للأصول فانظر: (ص: ١٧٨، ١٧٩، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠٧، ٢٥٠، ٢٦٩، ٣٧٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٤).

ب- وقد رأيتُه يعزُو لبعضِ الأصول وغيرِها، وهذا العزْوُ لا يكونُ منه كبيرُ فائدةٍ في الحكمِ علىٰ الرِّوايةِ فانظر (ص: ٧٦، ٨١، ١٣٣، ١٢١) وهو كثيرٌ في كتابه.

ج- ورأيتُه يعزُو الحديثَ للترمذيِّ في "جامعِه" ولا يعتني البتَّةَ بنقلِ كلامه علىٰ الحديثِ من تصحيحٍ أو تحسينٍ أو تضعيفٍ، فانظرْ (ص: ٢٧، ٦٥، ٩٧، ١٠٣، ١١٦، ١١٩، ١٧٥، ١٨٣، ١٩٦، ٢٤٠، ٣٥٨، ٣٧١، ٤٠٤).

د- الكتابُ فيه أحاديثُ ضعيفةٌ كثيرةٌ، ولم يوضِّحِ المُصنِّفُ منهجَه في إيراد الأحاديثِ الضعيفةِ في كتابه.

هـ- ولأنَّ الكتابَّ طُبعَ عدَّة مراتٍ، وفي بلدانٍ مُتنوِّعة؛ فإنَّ المباركفوريَّ كان يُنبَّه إلىٰ وجودِ بعض الأحاديثِ الضَّعيفة بأنواعِها في كتابه فكانَ يقوم

بإخراجِها من الكتابِ بدونِ بيانٍ في طبعاتٍ لاحقةٍ، وكانتِ النصيحة تستوجبُ ذكرَ الأحاديث التي حذفَها من الطبعةِ التالية.

٦- مِن أسبابِ انتشارِ الكتابِ ميلُ صاحبِه القويِّ للدعوةِ النجديَّة، وتصنيفه في تأييدِها وتصنيفه كتابًا للدفاع عن محمَّد بن عبدالوهاب مع تلقيبه بشيخ الإسلام !!! ونزع في السِّيرة إليهم باعتمادِه على كتاب "مختصر السيرة" لعبدالله بن محمَّد بن عبدالوهاب، بل قال المباركفوريُّ في "الرَّحيق المختوم" (ص: ٣٩١): «تمَّت أعمال الدَّعوةِ وإبلاغُ الرِّسالة، وبناءُ مجتمعٍ جديدٍ على أساس إثباتِ الألوهيَّة لله ونفيها عن غيرِه».

قلت: هذا الكلامُ هو أساسُ الدعوة النجديَّة، فإنَّهم كانوا يرونَ أنَّ كفَّار قريش يؤمنونَ بتوحيدِ الرُّبوبيَّة، ولكنَّهم كانوا لا يوحِّدون توحيدَ الألوهيَّة، يعني لا يصرفُون العبادةَ لله تعالى، ومعناه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانت دعوتُه منصرفةً لتوحيدِ الله في العبادةِ، وهذا خطأٌ قبيحٌ من الوهابيَّة، ومشى خلفَهم أتباعُهم كصفيِّ الرحمن المباركفوريِّ، فإنَّ دعوتَهم معارضةٌ للقرآنِ الكريم الذي أثبتَ أنَّ كفَّار قريشٍ وأمثالهم كانوا لا يؤمنون بالربوبيَّة الكاملةِ لله تعالى، فكانوا مشركينَ في عقيدتِهم لا يؤمنون بالبعثِ ولا النُّشورِ، واتخذوا أندادًا للرحمن وكانوا يسَوُّون أوثانَهم بربِّ العالمين، تعالى الله عما يقولونَ علوًّا كبيرًا، بل كانوا لا يعرفون حقَّ الله وقدرَه، وافتروا على الله الكذبِ في عبادتهم للأوثانِ، وقد حكى القرآنُ الكريمُ أنواعًا من كفر قريشٍ وأمثالِهم منها:

أ- قولُه تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

ب- وقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

ج- وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ [سبأ: ٣٣].

د- وقال تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴿٩١﴾ وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِن دُونِ ٱللَّهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ ﴿٩٣﴾ فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا هُمْ وَٱلْغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ﴿٩٥﴾ قَالُوا۟ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ﴿٩٦﴾ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩١ – ٩٨].

هـ- وكانوا يُكذِّبون النَّبيَّ ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

و- وكانَ فيهم الدَّهريُّون قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

إلى غيرِ ذلك من أنواعِ الكفرِ التي حكاها القرآنُ الكريمُ عنْ مشركي قريش وأمثالهم، والتي تعارضُ فهم الوهابيَّة، وللسادةِ العلماءِ هنا مقالاتٌ ورسائلُ وكتبٌ مطبوعة يُقوِّمُون اعوجاجَ المخالفين.

والحاصلُ ممَّا سبق:

١- الشَّيخُ صفيُّ الرحمن المباركفوريُّ كان مشتغلًا بالعلمِ، وله مصنَّفاتٌ تقدَّم الكلامُ على بعضها.

٢- كتابُ "الرَّحيق المختوم" مختصرٌ في السِّيرة النَّبويَّة الشَّريفة انتشر جدًّا بمساعدة الاتجاه التيميِّ، وكان صاحبُه مُقلِّدًا لغيرِه في منهجِه الحديثيِّ.

المبحث الثامن

كتاب "فقه السيرة" للدكتور محمَّد سعيد رمضان البوطي

الدكتور محمَّد سعيد بن مُلَّا رمضان البوطيُّ الكرديُّ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ، ولد سنة ١٣٤٧ بقريةِ جيلكا التَّابعةِ لجزيرة بوطان داخل تركيا شمال العراقِ، وهو من أهلِ الشَّام الذين تخرَّجُوا من الأزهرِ الشَّريفِ في النصفِ الثاني من القرنِ الرابعِ عشرِ.

قرأ البوطيُّ على والده وتأثَّر به وقرأ على الشَّيخِ حسن حَبنَّكة، وتعلَّم الخطابة وارتقى المنبرَ وعمره لم يتجاوزِ السَّابعةَ عشرَ، وفي سنةِ ١٩٥٣ أتمَّ دراستَه في معهدِ التوجيهِ الإسلاميِّ عند الشيخِ حسن حَبنَّكة، وذهب إلى مصرَ والتحقَ بكليةِ الشريعة بالأزهرِ، وعاد بعدها لدمشقَ بعد حصولِه على العالمية في الشريعةِ سنة ١٩٥٥، ثمَّ حصل على دبلوم التربيةِ من كلية اللغةِ العربية في الأزهرِ سنة ١٩٥٦ ثمَّ حصلَ على الدكتوراه من كليَّة الشَّريعةِ بالأزهر سنة ١٣٨٥.

اشتغَل بالتدريس في جامعةِ دمشقَ، وتدرَّج في المناصبِ إلى أنْ أصبحَ عميدًا لكليَّة الشَّريعة، وكان له نشاطٌ علميٌّ كبيرٌ في الخطبِ والمحاضراتِ والندواتِ وحضور المؤتمراتِ، والمشاركةِ في جمعيَّاتٍ علميَّةٍ بالإضافةِ إلى مؤلَّفاتٍ له زادتْ على الأربعينَ.

وكانتْ له علاقاتٌ مع نظام الحكمِ البعثي بدمشقَ، وتأسَّفتُ عندما وجدته مرافقًا لجثمان الطاغيةِ حافظِ الأسد باكيًا على شفيرِ قبرِه، وهو الذي قتل المسلمين في حلب، وقذفَهم بالطائراتِ في حماه، ثُمَّ كان مدافعًا عن ابنِه الطاغية بشَّارٍ، واستُهْدِف الشيخُ البوطي بتفجيرٍ بجامعِ الإيمان بحيِّ المزرعةِ بدمشقَ في التاسعِ من جمادى الأولى سنة ١٤٣٤ رحمه الله تعالى، وكان لهذا

الحادثِ المؤلم وقعٌ مؤلم أيضًا، ونعاهُ كثيرون من الموافقين والمخالفين.

(تنبيه) مات الشيخ وتبقىٰ كتاباته يحكم عليها المسلمون في ضوء الكتاب والسُّنَّة، وكانت له مواقف غير جيِّدةٍ في كتبه عن الجهاد، والدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية، لذلك كان يهاجم حزب التحرير الإسلاميَّ بطريقةٍ غير عِلميَّةٍ، وجماعات ما يُسمَّىٰ بالإسلام السياسي، ووقف في صفِّ الحُكَّام الظالمين يدفع عنهم، ويحرم الخروج عليهم، وكان من شيعة معاوية مؤسِّس الاستبداد والاستبعاد ومنابر السبِّ واللعن، وقد وقفتُ علىٰ كتابات حول البوطي أحسنها -في نظري- كتاب "البوطي.. الدعوة والجهاد والإسلام السياسي" للأستاذين هشام عليوان، وفادي الغوش، ففيهما مناقشاتٌ جيِّدةٌ.

منهجُ الدكتور البوطيِّ في كتابه "فقه السيرة":

كتاب "فقه السِّيرة" للدكتور البوطيِّ لقي رواجًا كبيرًا وطُبع مرَّاتٍ، وقُرِّر في عددٍ من الجامعاتِ والمعاهدِ الشَّرعيَّة.

١- الأستاذُ الشَّيخُ محمَّد سعيد رمضان البوطيُّ لم يتلوَّثْ بأفكار المستشرقين ولا عاشَ في بلادِهم، وظهرَ هذا في كتابه "فقه السِّيرة" فكان شرعيًّا في مصادرِه وبحثِه ونتائجِه وغيرِها.

٢- ولم يَفُتْهُ في مقدِّمة كتابه (ص: ٩- ٢٧) نقدُ بعضِ المفتونينَ بالفكرِ الاستشراقيِّ الغربيِّ والذينَ أنشأوا ما سُمِّي بالإصلاحِ الدِّينيِّ وعُرفوا بالإصلاحيين أو التنويريين وكتابهم "حياة محمَّد" للدكتور محمَّد حسين هيكل، وانبرىٰ -للأسفِ- الشَّيخُ محمَّد مصطفىٰ المراغي شيخُ الأزهر إذ ذاك يقرِّظُ الكتابَ ويؤيِّد هيكل.

ومن كلماتِ الدكتور البوطيِّ القويَّة الكاشفةِ (ص: ٢٣): «المستشرقون

والإصلاحيُّون استبدلوا منهجَ الرِّوايةِ بطريقةِ الاستنتاجِ الشَّخصيِّ والتحليل النَّفسي».

وقد صنَّف الدكتورِ البوطيُّ كتابَه لإزالةِ بقيَّةِ أطلال هذا الفكرِ الانهزاميِّ وصرَّح (ص: ١١) بأنَّ المسلمَ لا ينبغي أنْ يفهمَ سيرةَ النَّبيِّ ﷺ بأنَّه عبقريٌّ، أو سياسيٌّ بارعٌ، أو قائدٌ محنَّكٌ، فمثل هذا الفهمِ يتعارضُ معَ الحقيقة المحمَّديَّة، فسيِّدُنا ومولانا محمَّد ﷺ كانَ متصفًا بصفاتِ الكمال، ولكنْ كلُّ ذلك ينبعُ من حقيقةٍ واحدةٍ وهي أنَّه ﷺ نبيٌّ مرسلٌ مِنْ ربِّ العالمين.

كما أنَّه لا ينبغي أنْ يتصوَّر أنَّ القرآنَ الكريمَ هو المعجزةُ الوحيدةُ في حياة النَّبيِّ ﷺ بل له معجزاتٌ أخرىٰ.

٣- وقد مشىٰ في كتابه علىٰ المنهجِ القائمِ علىٰ استنباطِ القواعدِ والأحكامِ مُبتعدًا عن المنهجِ الأدبيِّ التحليليِّ مع ذكْرِ المراجعِ الأصليَّة التي يعتمدُها في بحوثه، ويذكرُ فوائدَ ومحاسنَ الشَّريعة، فانظرْ لقوله في محاسنِ الشَّريعة الشَّريفةِ في الأموال(ص: ١٩٤).

ومِنْ عاداتِه أنْ يزينَ الحوادثَ بعنوانِ «العِبَر والعِظات» أو «العبر والدلالات» أو «العبر والأحكام»، يذكرُ فيه ما يدلُّ علىٰ هذا العنوان أخذًا من الحوادثِ النبويَّة الشَّريفة، وهو له رأيه فيما ذهبَ إليه في بعضِ المسائل أو الحوادثِ التي اختصرَها اختصارًا لا يُوافَق عليه.

٤- وقد ذيَّل الكتابَ بمختصرٍ جدًّا حول الخلافةِ الرَّاشدةِ، وفيه ما لا أوافقُه عليه ممَّا نزعَ فيه إلىٰ شاميَّتِه.

٥- ولم تكنْ صناعةُ الحديثِ من تخصُّصاتِ الأستاذِ الشَّيخِ محمَّد سعيد رمضان البوطيِّ رحمه الله تعالىٰ فحدثتْ له بعضُ هنَّاتٍ، ولم تكنْ له أخطاء

فاحشةٌ، إنَّما الأكثرُ يمكنُ تقويمُه باعتبارِ أنَّ الشَّيخَ ليسَ منْ علماءِ الحديثِ ومع ذلكَ ردَّ عليه الشَّيخُ محمَّد ناصر الدِّين في كتابٍ خاصٍّ وقَسىٰ عليه في مواطنَ كثيرة، وهذه كلمةٌ حولَه.

كلمة حول كتاب: "دفاع عن الحديث النبويِّ والسِّيرة في الردِّ على جهالات البوطي في كتابه فقه السيرة" لناصر الدين الألباني:

رسالةُ الشَّيخِ محمَّد ناصر الدين الألباني "دفاعٌ عنِ الحديثِ النبويِّ" في إحدىٰ وستين صفحةً، ثمَّ عليها ذيلٌ له في صفحاتٍ تقتربُ منْ أصلِها، والرِّسالةُ تتناولُ تعقيباتٍ حديثيَّةٍ للألبانيِّ علىٰ عملِ البوطيِّ في كتابِه "فقه السِّيرة".

والدكتور محمَّد سعيد رمضان البوطيُّ كان أشعريًّا شافعيًّا صوفيًّا، ودرس علىٰ أهل العلم، وتدرَّج في الطلب إلىٰ أن تخرَّج مِن كليَّة الشريعة من الأزهر الشريف، فكانت له دربة بالفقه والأصول وقواعده وتاريخ التشريع، فمثله يكون عارفًا بالخلاف ودرجاته، ولا يمكن أن يجمد علىٰ مذهبٍ مُعيَّنٍ، ويحمل الناس عليه كما هي طريقة الوهَّابيين.

بينما كان الألبانيُّ وهابيًّا مُتأثِّرًا بطريقة الوهابية في تبنِّي الفروع وحمل الناس عليها، ويعتبر المخالف مُشرِكًا أو مُبتدِعًا، ولذلك كان الألبانيُّ يرىٰ أنَّ البوطيَّ وأمثاله مِن المبتدعةِ وأهلِ الضَّلال، فكان كتابُ الألبانيِّ ردَّ فعلٍ للخلافِ المذهبيِّ بينَ الرجلينِ لا سيَّما وأنَّ الدكتور البوطيَّ كان ينتقدُ الوهابيَّة في خطبِه ومحاضراتِه وكتبِه.

والشَّأنُ في بناءِ السِّيرة هو الرِّوايةُ وحال الدكتور محمد سعيد رمضان البوطيِّ في الحديثِ معروفٌ، فقد جاء دورُ ناصرالدين الألباني لينتصر لنفسِه

ومذهبِه، ومقدِّمةُ ناصر الدين الألبانيِّ لكتابه تؤيِّد ما ذكرتُه.

وأظنُّ أنَّ الألبانيَّ لم يقسِّم كتابَه وإنَّما وقعَ عفوًا منه كالآتي:

١ - بدأ الألبانيُّ مقدِّمةَ كتابِه بإثباتِ (ص: أ، ب) أنَّ الدكتورَ محمَّد سعيد رمضان البوطيَّ من بابِ الشيخِ محمَّد المنتصر الكتانيِّ في الحديثِ، ودليل ذلكَ كتابُ الألبانيِّ المسمَّىٰ بنقدِ نصوصٍ حديثيَّةٍ في الثَّقافةِ العامَّةِ.

وهذا خطأٌ من الألبانيِّ فإنَّ الشيخ المنتصر الكتانيَّ كانتْ له مشاركةٌ في الحديثِ من حيثُ المشيخةُ فإنه كان تلميذًا للغماريين.

ثمَّ بيَّن الألبانيُّ أنَّ البوطيَّ لم يكنْ علىٰ وفاقٍ مع الوهابيَّة (السَّلفيين) وكان يُهاجمهُم (ص: ج إلىٰ ص: و).

٢ - ثمَّ انتقل إلىٰ نقدِ العمل الحديثيِّ للبوطيِّ في كتابه "فقه السِّيرة" وهو كالآتي:

أ- نقدُ الأحاديثِ الأربعةِ التي سيأتي الكلامُ عليها إنْ شاءَ الله تعالىٰ (ص: ٧ - ١٣).

ب- نقدُ الأخبارِ التي عزاها الدكتور البوطيُّ إلىٰ بعضِ المصادرِ (١٣ - ٣٨).

ج- نقدٌ آخرُ، لكنَّه متنوِّعٌ، (من ص: ٣٨ - إلىٰ ص: ٦١) وبه انتهىٰ الكتابُ.

د- ذيلٌ علىٰ الكتابِ (من ص: ٦٢ - إلىٰ ص: ١١٢) في نقداتٍ حديثيَّة للألبانيِّ علىٰ البوطيِّ.

وهذه تعليقاتٌ أرجو أنْ تكونَ منصفةً حول رسالةِ الشَّيخِ الألباني "دفاع عن الحديثِ النبويِّ والسِّيرة"، بعيدةً عن تقريعاتِ وتشدُّداتِ الألبانيِّ علىٰ البوطيِّ، فإنَّما غرضي البحثُ العلميُّ المجرَّدُ حسبةً لله تعالىٰ فأقول:

أولًا: قال الألبانيُّ (ص: ٧): «إنَّ مجموعَ أحاديثِ الكتابِ بجزأيه ما عدا

أحاديثَ "الصَّحيحين" أحدَ عشرَ حديثًا، اثنانِ منهما في الجزءِ الأول، والبقيَّة في الجزءِ الآخرِ، لمالكٍ منها حديثٌ واحدٌ فقط لا غيرُ، مع أنَّه عزاه للبخاريِّ فهذا يغنيه عن عزْوِه إليه في مثلِ كتابه! ولأحمدَ ثلاثةٌ! اثنان منها ضعيفان أحدُهما لا وجودَ له عنده في "مسنده" مع ضعفِه! والبقيَّةُ لأصحابِ "السُّنن" منها اثنان ضعيفان، أحدُهما للترمذيِّ، والآخر لأبي داود».

قلتُ: إنَّ من يقرأ هذا الكلامَ يظنُّ أنَّ الألبانيَّ يقصدُ كتابًا آخرَ؛ لأنَّ "فقه السيرة" للدكتور البوطيِّ فيه مرفوعاتٌ وموقوفاتٌ كثيرةٌ، والألبانيُّ نفسُه قال (ص: ١٣) بعد أنْ ذكر الأحاديثَ الأربعة التي ضعَّفها: «وإليك الأخبارَ التي عزاها -يعني الدكتور البوطيُّ- إلىٰ بعضِ المصادرِ...»، ثمَّ ذكر (ص: ١٣ إلىٰ ٣٨) عشرين خبرًا، ثمَّ قال: (ص: ١٣): «وأمَّا الأخبارُ التي أطلقَها ولم يعْزُها إلىٰ أحدٍ...»، ثمَّ ذكر (من ص: ٣٨ إلىٰ ص: ٦١) استدركاتٍ أخرىٰ علىٰ البوطيِّ، وكذلك في "ذيله" علىٰ كتابِه (من ص: ٦٢ إلىٰ ص: ١١٢) استدركات ومناقشات للدكتور البوطيِّ فكيف يدَّعي الألبانيُّ أنَّ مجموع أحاديثِ الكتاب ما عدا أحاديثَ "الصَّحيحين" أحدَ عشرَ حديثًا؟!

ثمَّ انتقل الألبانيُّ إلىٰ الكلامِ علىٰ الأربعةِ الضَّعيفة في نظرِه فقال: «وأمَّا الأحاديثُ الأربعةُ الضَّعيفةُ فهي:

الأول: قال (ص: ٢١٦): وقال له بعضُ الصَّحابةِ: يا رسول الله ادعُ الله علىٰ ثقيفٍ، فقال: «**اللَّهُمَّ اهْدِ ثقيفًا وائْتِ بِهِمْ**». رواه ابنُ سعد في "الطبقات"، وأخرجه الترمذيُّ في "سننه"، وقد ورواه ابنُ سعد عن عاصمٍ الكنانيِّ عن الأشهبِ عن الحسنِ، وعلَّة الحديثِ عنعنةُ أبي الزبيرِ عند التِّرمذيِّ» والحديث عند البوطيِّ (ص: ٢٨٦).

قلتُ: بل صحيحٌ علىٰ شرطِ مسلمٍ، وأبو الزُّبير المكيُّ ليسَ مدلِّسًا كما ذكرتُه بدلائلِه في كتابي "تنبيه المسلم"، وقد استفادَ منْ كلامِي عن أبي الزُّبير ودرأ التدليسَ عنه كثيرون واحتفَوا به. انظر حاشية "الكاشف" (٢/ ٢١٩) للشَّيخ محمَّد عوَّامة.

ومع ذلك فلمْ ينفردْ أبو الزُّبير به فقد تابَعه عند أحمد (٣/ ٣٤٣) عبدالرحمن بنُ سابطٍ التَّابعي الثِّقة، وذكرَ الألبانيُّ هذهِ المتابعةَ في "تخريج فقه السِّيرة للغزالي"، وضعَّفها بأنَّ ابنَ سابطٍ لم يسمعْ من جابرٍ، وهو قولٌ عُزِيَ لابنِ معينٍ، لكنْ قال ابنُ أبي حاتمٍ في "الجرح والتعديل" (٥/ ت ١١٣٧): «عبدالرحمن بنُ سابطٍ عن جابرٍ متصلٌ»، والمُثْبِتُ مقدَّمٌ علىٰ النَّافي، فالإسنادُ صحيحٌ، والحديثُ قال عنه الترمذيُّ: «حسنٌ صحيحٌ».

الثاني: قال الألبانيُّ (ص: ٩): الحديث الثاني: قال (ص: ٢٣٢): «روىٰ الإمام أحمد وغيره أنَّ الرجلينِ والثلاثة كانوا يتعاقبونَ علىٰ بعيرٍ واحدٍ، وأصابهم عطشٌ شديدٌ، حتىٰ جعلوا ينحرُون إبلَهم لينقضُوا أكراشَها ويشربون ماءَها. رواه ابنُ سعد في "طبقاته" (٣/ ٢٢٠)». والحديثُ عند البوطيِّ (ص: ٢٩٧).

اعتراضُ الألبانيِّ علىٰ الدكتور البوطيِّ بسببِ أنَّه عزاه لأحمدَ وهذا خطأ عند الألبانيِّ من وجهين:

الأول: أنَّ الحديثَ ليس في "المسند"، وإنَّما قال ابنُ كثيرٍ في "تاريخه" (٥/ ٩): قال الإمام أحمد حدَّثنا عبدالرزَّاق: أخبرنا معمَّر: أخبرنا عبدالله بن محمَّد بن عقيل به.

الثاني: ممَّا يؤيِّد أنَّه ليس في "المسند" أنَّ "المسند" خاصٌ بالموصُول". انتهىٰ

قلتُ: صناعةُ الحديثِ ليستْ من علومِ البوطيِّ والخطأ في العزْوِ جاء - والله أعلم- من توهُّمِه أنَّ وجودَ أحمد في الإسنادِ يعني أنَّه في "المسند"، نعم رواه أحمد عن عبدالرزَّاق كما أورده ابن كثير (٥/ ٩)، ووقع مسندًا للبيهقيِّ في "الدَّلائل" (٥/ ٢٢٩) من طريقِ أحمد عن عبدالرزَّاق به.

بَيْدَ أنَّ ادِّعاءَ الألبانيِّ أنَّ "المسند" خاصٌّ بالموصول، هذا الإطلاق فيه نظرٌ، فإنَّ "المسند" فيه عددٌ كبيرٌ من المراسيل والمنقطعاتِ والمعضلاتِ.

وادِّعاءُ ضعفِ الحديث كما توهَّمه الألبانيُّ فيه نظرٌ، فقد أخرجَ شاهدَه ابنُ خزيمة (رقم: ١٠١)، وابنُ حِبَّان (الإحسان رقم: ١٣٨٣)، والحاكمُ (١/ ١٥٩)، والبزَّارُ (رقم: ١٨٤) جميعُهم من حديثِ عمرو بن الحارثِ عن، عتبة بن أبي عتبة[1]، عن نافعِ بن جبير، عن ابنِ عبَّاس إنَّه قيلَ لعمر بن الخطاب: حدِّثنا عن شأنِ ساعةِ العُسْرةِ... فذكر ما يشهدُ لحديثِ عبدالله بن محمَّد بن عقيل، قال الهيثميُّ في "المجمع" (٩/ ١٩٥): «رجال البزَّار ثقات».

وأعلَّه الألبانيُّ في الردِّ على البوطيِّ (ص: ١٠) بسعيد بنِ أبي هلال وعتبةَ بنِ أبي عتبةَ.

أمَّا سعيدُ بن أبي هلال فثقةٌ من رجال الصَّحيح. انظر تعقيبي على الألبانيِّ في جزء"وصول التهاني".

وأمَّا عتبةُ بن أبي عتبةَ فهو الثِّقةُ عتبةُ بن مسلمٍ من رجال الشَّيخينِ كما في "موضح أوهامِ الجمعِ والتفريق" (١/ ١٥٣، ١٥٤) ووهِم الألبانيُّ فظنَّه

---

(١) لم يذكر عتبة بن أبي عتبة في "الإحسان" (رقم: ١٣٨٣)، ولا "موارد الظمآن" (رقم: ١٧٠٧).

المتكلَّمَ فيه، والصَّوابُ هو ما ذهبَ إليه ابنُ خُزيمة وابنُ حِبَّان والحاكمُ، ثمَّ الذهبيُّ وابنُ كثيرٍ والهيثميُّ، فإنْ أعرضت عن اجتهادِهم فالحديثُ ثابتٌ من الطريقين، وهو الذي اضطرَّ الألبانيُّ إليه في ردِّه علىٰ الدكتور البوطيِّ فقال: «نعم يمكنُ أنْ يقال: إنَّ الحديثَ قويٌّ بمجموعِ الطَّريقين».

قلت: فلماذا كان التضعيفُ أولًا وتجهيلُ الرجُل؟!

الثالث: قال الألبانيُّ (ص: ٩): الحديثُ الثالثُ: قال (ص: ٢٥٩): «وروىٰ خبرَ المصالحةِ علىٰ الجِزيةِ -يعني معَ وفدِ نجرانَ- أبو داود في كتاب الخراجِ باب أخذ الجزية».

قلت -القائلُ هو الألبانيُّ-: في إسنادِه أسباطُ بنُ نصرٍ الهمدانيُّ، وهو ضعيفٌ لسوءِ حفظِه، قال الحافظُ في "التقريب": «صدوقٌ كثيرُ الخطأ» انتهىٰ.

قلتُ: الذي في حاشية "فقه السيرة" هو قولُ الدكتور البوطيِّ بشأنِ وفدِ نصارىٰ نجرانَ والصُّلحِ علىٰ الجزية ما نصُّه: «رواه الحاكمُ والبيهقيُّ في "دلائل النبوة" بتفصيلٍ مطوَّلٍ، وروىٰ خبرَ المصالحةِ علىٰ الجزيةِ أبو داود أيضًا في كتاب الخراجِ، باب أخذ الجزيةِ، وانظر قصَّةَ وفْدِ نصارىٰ نجرانَ في "تفسير ابنِ كثير" (١/ ٢٦٨، ٢٦٩)».

فالألبانيُّ اقتطعَ من كلامِ البوطيِّ ما يتعلَّق بـ"سنن أبي داود"، وحكمَ علىٰ إسنادِ أبي داود بالضَّعفِ، ولما كان هذا موضعَ تضعيفٍ من الألبانيِّ للحديث فكان ينبغي أنْ يبيِّن درجةَ حديثِ المصالحةِ مع وفد نجرانَ علىٰ الجِزيةِ، وهو في "صحيح" البخاري (رقم: ٤٣٨٠، ٤٣٨١)، وأحمد في "المسند" (١/ ٤١٤)، والنسائيِّ في "الكبرىٰ" (رقم ٨١٩٦)، وابنِ ماجه (رقم ١٣٦)، والحاكمِ

(٣/ ٢٦٧) وغيرهم، وعزاه ابنُ كثيرٍ في "تفسيره" لجماعةٍ، منهم البخاريُّ، وعليه فلا معنىٰ لتشويشِ الألبانيِّ، والله أعلمُ بالصَّواب.

الحديثُ الرابعُ: قال الألبانيُّ (ص: ١١): «الحديثُ الرابعُ: قال (ص: ٢٦١) وقد ذكر حديثَ إسلامِ بني عديٍّ مفصَّلًا: رواه ابنُ إسحاقَ، والإمامُ أحمدُ والبغويُّ في "معجمه" بألفاظٍ متقاربةٍ وانظر "الإصابة" (٢/ ٤٦١)».

قلت -القائل الألبانيُّ-: رجعتُ إلىٰ "الإصابة" فرأيتُه قال: «وروىٰ أحمدُ والبغويُّ في "معجمه" وغيرهُما من طريقِ أبي عبيدة بن حذيفة قال: كنتُ أُحدِّث حديثَ عديِّ بن حاتم، فقلتُ: هذا عديٌّ في ناحيةِ الكوفةِ فأتيته فقال...».

قلت -القائلُ الألبانيُّ-: فذكره بنحوِ سياقِ كتابِ الدكتور وأخصَرَ منه، ثمَّ رجعتُ إلىٰ "مسند" أحمد فوجدتُ الحديثَ فيه (٤/ ٣٧٨، ٣٧٩) من الوجه المذكور، وأبو عبيدة هذا لم يوثِّقه أحدٌ غير ابنِ حِبَّان، وهو ليِّنُ التوثيقِ، ولذلك لم يعتمدْه الحافظُ في "التقريب"، فقال فيه: «مقبول» يعني عندَ المتابعةِ، وإلَّا فليِّنُ الحديثِ، كما نصَّ عليه في المقدِّمة، ولما كان الحديثُ لا يُعرفُ إلَّا من طريقِه فهو ضعيفٌ». انتهىٰ كلامُ الألبانيِّ.

قلتُ: فمما تقدَّم نعلمُ أنَّ تضعيفَ الحديثِ هو بسببِ أبي عبيدة بنِ حذيفة ابنِ اليمان الذي قال فيه الألبانيُّ ما تقدَّم، والصَّوابُ والله أعلم علىٰ خلافِ ما اختاره الألبانيُّ للآتي:

أولًا: أبو عبيدةَ بنُ حُذيفة بن اليمان كان قاضيًا كما في "السُّنن الكبرىٰ" (١٠/ ١٣٤) وروىٰ عنه جمعٌ من الثِّقاتِ بل بعضٌ من كبارِهم كمحمَّد بن سيرين.

ثانيًا: ابنُ حِبَّان لم ينفردْ بتوثيقِ أبي عبيدة بنِ حُذيفةَ فقدْ وثَّقه أيضًا العجليُّ

(رقم: ٢١٩٩)، وقال: «كوفيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ».

ثالثًا: الألبانيُّ نفسُه جوَّدَ هذا الإسنادَ، وقال عن أبي عبيدة بن حُذيفة بعد ذكره انفرادَ ابنِ حبَّان بتوثيقه: «وسطٌ» انظر "الضَّعيفة" (١٣/ رقم ٦٤٨٨).

والحاصلُ: أنَّ الأحاديثَ الأربعةَ التي ضعَّفها الألبانيُّ في ردِّه على الدكتور البوطيِّ صحيحةٌ، وأكتفي بهذه الأربعةِ، فليس من غرضِي في البحثِ التعقيبِ على كتاب الألبانيِّ كاملًا، فهذا يحتاجُ لعملٍ خاصٍّ، ويكفي من القلادةِ ما أحاطَ بالعُنقِ، لا سيَّما وأنَّ الألبانيَّ ذكر (من ص: ١٠٢ إلى ص: ١٠٩) جملةً من الأحاديثِ في فضلِ الزِّيارةِ النبويَّةِ الشَّريفةِ وضعَّفَها وقد تعقبتُه في كتابي "رفع المنارة بتخريجِ أحاديثِ التوسُّل والزِّيارة".

والحاصل ممَّا سبق:

١- أنَّ الدكتور محمَّد سعيد رمضان البوطيَّ كانَ مِن خِرِّيجي الأزهر، وتدرَّجَ في الطَّلب إلى أنْ حصلَ على الدكتوراة في الشَّريعةِ، وتدرَّجَ في مناصب التدريس إلى أنْ أصبحَ عميدًا لكليَّة الشريعة بجامعةِ دمشقَ، وله مُصنَّفاتٌ زادتْ على الأربعينَ، وكان مواليًا لبعض الحكام الظالمين الجاهلين.

٢- أنَّ كتابَه "فقه السِّيرة" من أهمِّ كتبِ السِّيرة التي صُنِّفتْ في القرن الفائتِ وحصلَ عليها إقبالٌ كبيرٌ وطُبعتْ مرَّاتٍ، وكان له منهجٌ شرعيٌّ وانتقد المستشرقين وأتباعَهم.

٣- للشَّيخِ محمَّد ناصر الألبانيِّ رسالة في نقدِ التصرُّفاتِ الحديثيَّةِ للشَّيخِ محمَّد سعيد رمضان البوطيِّ، تقدَّمَ الكلامُ عليها، والله أعلمُ بالصوابِ.

المبحث التاسع

"السيرة النبوية؛ التاريخ والقُدوة والعِبرة والعِظة"

للدكتور السيد المرتضى بن زيد المُحَطْوري الحسني

أحببتُ ألَّا يخلو القطب الخاص بالسِّيرة النَّبوية الشريفة مِن كتابٍ في السِّيرة لأحد عُلماء آل البيت الزَّيديَّة، بحيث لا يخرج عن شرط الكتاب، فوقع اختياري على الكتاب المذكور.

التَعريف بالدكتور السَّيد المُرتضى بن زيد المُحَطْوري الحسنيُّ:

وُلد الدكتور المرتضىٰ المُحَطوري في قرية بني أسد من عزلة حجر بناحية المحابشة -محافظة حجة- في الثالث عشر من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة وألف.

قرأ على والده ثُمَّ انتقل إلى المدرسة العِلميَّة بالمحابشة، ثُمَّ انتقَل إلى صنعاء، عام ١٣٩٢، وبدأ الدراسة بمدرسة دار العلوم بالجامع الكبير، وكان المُقرَّر منهجين: مراحل المدارس، وبجواره منهج المدرسة العِلميَّة، ومنهج المدرسة العِلميَّة يفوق الأزهر بما يُدرَّس فيه؛ ولم يكتف بالدروس الرَّسميَّة بل أخذ على كثيرٍ من العلماء في الجامع الكبير في غير أوقات الدراسة، وفي بيوت العلماء، وفي كثيرٍ مِن المساجد: كالفليحي، وخضير.

وأقبل على طلب العِلْم بهمَّةٍ عاليةٍ؛ إذ حَفِظَ كثيرًا مِن المتون والمنظومات والقصائد، وَنَسَخَ كثيرًا منها، وَقَيَّدَ كثيرًا مِن الفوائد التي كان يأخذها مِن مشايخه، وكان سريع الحِفْظِ، واستمرَّت قوَّة الحِفظ لديه حتىٰ استشهاده، ومِن شيوخه غير والده المذكور: المقرئ محمد بن علي الغمري، والشيخ علي الوتري، والشيخ محمد حسين عامر، والشيخ يحيىٰ بن أحمد الحليلي، والسيد

أحمد بن محمد زبارة، والسيد محمد المنصور... وغيرهم.

وله إجازاتٌ عِلميَّةٌ مِن بعض كِبار العلماء: كالسيِّد بدر الدين الحوثيِّ، والسيد مجد الدين المؤيديِّ، والسيد محمد بن حسين العجريِّ، والسيد حمود بن عبَّاس المؤيد، والشيخ أسد الله حمزة الحنفيِّ، والسيد أبي القاسم الخوئيِّ، والسيد محمد بن حسين الجلالي وغيرهم.

تخرَّج مِن كلِّيَّه الشريعة والقانون مِن جامعة صنعاء سنة ١٤٠٢، وبعد حصوله على الماجستير، حصلَ على الدكتوراه مِن جامعة القاهرة سنة ١٤١٥، وكانت مناقشةً مَشهودَةً امتدَّت إلى أكثر مِن سبع ساعاتٍ وحضرها كثيرون مِن أهل العلم منهم: الشيخ محمد الغزالي الذي حضر المناقشة كاملةً وقال للدكتور المُحَطّوري بعد المناقشة -كما أخبرني-: «لا أدري هل أنتم أهل السُّنَّة أم نحن؟!» وكان موضوع المناقشة «عدالة الشهود» وهو بحثٌ قَيِّمٌ طُبع فيما بعد.

اشتغلَ بالتَّدريس في كلية الشريعة بجامعة صنعاء، وأسَّسَ مركز بدر العلمي بصنعاء، وهو مركزٌ يضمُّ مسجدًا وقاعاتٍ ومكتبةً ضخمةً، وسَكَنًا للطلبة ومَقرًّا لتحقيق التراث، ودرَّسَ الدكتور فيه، وكان يقوم بالخطبة والإمامة فيه.

شاركَ في أنشطةٍ مُتعدِّدةٍ في اليمن وخارجه، واختير في مؤسَّسة «إقرأ» ليقوم بالتَّحقيق والتَّعليق على "مسند الإمام زيد بن عليٍّ عليهما السلام" وأتمَّ العمل في أربعة مجلدات، وله أكثر مِن ثلاثين مُصَنَّفًا في العقائد والفقه والأصول والتاريخ.

ومِن تحقيقاته التي طُبعت بمركز بدرٍ:

١ - «الأحكام في الحلال والحرام» للإمام الهادي يحيى بن الحسين.

٢ - «التِّبيان في النَاسخ والمنسوخ» للعلَّامة عبدالله الصعدي.

٣- «مصباح العلوم في معرفة الحيِّ القَيُّوم» للحسن الرَّصاص.

٤- «ينابيع النصيحة» للأمير الحسين بدر الدين.

٥- «الكاشف لذوي العقول» للسيد أحمد لقمان.

٦- «الرَّوضة النَّدية شرح التُّحفة العلويَّة» للسيد الأمير الصنعاني، وهي التي شرح فيها «التُّحفة العلوية» التي قال في مقدِّمتها:

تُحْفَــةٌ تُهْــدَىٰ لِمَــنْ يَهْــوَىٰ عَلِيًّــا ... مَنْ رَقَىٰ شَأْوًا مِنَ المَجْـدِ عَلِيَّـــا

وَتُحَيِّـــي كُـــلَّ حَـــيٍّ صَـــادِقٍ ... قَلْبُهُ مُغْرًىٰ بِمَنْ حَلَّ الغَرِيَّـــا

وَتُنَـــادِي كُـــلَّ نَـــادٍ حَافِـــلٍ ... بِلِسَـــانٍ يَنْشُـــرُ المِسْـــكَ ذَكِيًّـــا

لَمْ يَكُـنْ مِـنْ مِسْـكَ دَارِيـن[1] وَقَـدْ ... مَلأَ الدَّارَيْنَ عَرْفًا مَعْنَوِيَّـــا

ضَـمِّخُوا أَسْـمَاعَكُمْ مِـنْ نَشْـرِهِ ... وارْشُفُوا كَأْسًا مِنَ النَّظْمِ رَوِيَّـــا

يَـــا إمَامًـــا سَـــبَقَ الخَلْـــقَ إلىٰ ... طَاعَةِ المُخْتَارِ مُذْ كَـانَ صَبِيًّـــا

٧- "الحدائق الورديَّة في مناقب أئمَّة الزيديَّة" للعلَّامة الشهيد حميد بن أحْمـد المحلي.

٨- "أصول الأحكام" للإمام أحمد بن سليمان وغير ذلـك.

كان رحمه الله تعالىٰ عالمًا داعيًا علىٰ بصيرةٍ، ومِن دُعاة الوحدة والتآلُف بين المسلمين، وكان له اهتمامٌ كبيرٌ بإحياء مذهب آل البيت عليهم السلام، رحيمًا رقيق القلب قويَّ الحُجَّة، حاضر البرهان لا يخشىٰ في الله لومة لائمٍ.

تُوفِّي رحمه الله تعالىٰ شهيدًا فوق منبره في التاسع والعشرين من جمادي الأولىٰ سنة ألف وأربعمائة وست وثلاثين، أثناء الخطبة الثانية بعد الحمد لله

---

(١) موقع في البحر يُؤتَىٰ منه بالطِّيب. "تاج العروس" للزبيدي (٢/ ١٤٠).

والشهادتين والصلاة على النبيِّ وآله في مجزرة إجرامية ارتكبها انتحاريٌّ آثِمٌ كانت على قدمه عُبْوَةٌ نَاسِفَةٌ مُغَلَّفَةٌ بالجبس بها الآلاف من الشظايا فَجَّرَ بها جمعًا غَفِيرًا مِن المُصَلِّين داخل المسجد، ثُمَّ تلاه انتحاريٌّ آخَر استهدف الخارجين والهاربين من الانفجار الأول، ووصل عدد الشهداء إلى أكثر من ثمانين رحمهم الله جميعًا.

وقد أفردَ ترجمتَه أبناؤه في قسم التحقيق بمركز بدر في " نفحات العنبر في شهيد المنبر".

هذه فوائد حول منهج الدكتور السيد المرتضى المُحَطْوري في كتابه "السيرة النبوية":

١- أصل هذه السِّيرة محاضراتٌ ألقاها الدكتور المرتضى المُحَطْوري على طلبة كلية الشريعة بصنعاء، وأراد كما في مقدَّمة الطبعة الأولى (ص٩): «تجنُّب التَّقليدَ والسردَ العشوائي ليستفيد القارئ خِبرةً وعبرةً».

وفي مقدَّمة الطبعة الثانية (ص ٧) راعى الآتي:

أ- أن تكون لا طويلة مُمِلَّة ولا قصيرة مُخِلَّة.

ب- أن تُحشَى بالمعلومات والفوائد.

ج- استنباط العِبر والدروس فالسِّيرة النَّبوية ليست مجرَّد أحداثٍ عابرةٍ، بل سيرة نبيٍّ الله ورسوله للعالمين ﷺ، فلا بد مِن دراستها دراسةً صحيحةً للتأسِّي بها.

٢- وقد لاحظتُ وقفاتٍ نقدية للدكتور المرتضى المُحَطْوري، حيث يؤيد ما رآه واختاره بالأدلَّة، وغالبًا يذكر مَن سبقه في اختياره.

وتميَّز عمل الدكتور المرتضى المُحَطْوري بأمرين:

الأول: بنقده لبعض المعاصرين مِن خلال تنزيل بعض أحداث السيرة الشريفة علىٰ واقعنا المعاصر، وقد يثبتُ الدكتور المرتضىٰ المُحَطْوري رأيه بأسلوبٍ ساخرٍ فيه دُعابةٌ.

الثاني: أنَّه عني بالمصادر التراثية للزيديَّة وأهل السُّنَّة، فبالإضافة لإتقان المصادر الزيدية ومعرفته بمظانِّها، فهو يعزو أحداث السيرة لمصادر أهل السُّنَّة مِن كتب الحديث المُسندَة، أو المتأخِّرة الجامعة المُعَلَّقة الأسانيد.

٣- في بدايات هذه السيرة يتعرَّض بما يشبه الإنفراد بالكلام علىٰ مشروعية الاحتفال بالمولد النَّبوي الشريف وأهميَّته (ص ١٦، ١٨) ثم يذكر الإرهاصات التي روي أنَّها وقعت ليلة المولد فيذكر بعضها (ص ١٨، ١٩) لكنه لا يتعب نفسه بالنظر في أسانيدها، ويعقبها بصيغة تبري فيقول فيها: «والله أعلم بصحَّة ذلك»، وبحث السيرة قائمٌ علىٰ الإسناد أوَّلًا فكان يجب عليه البيان عند الحاجة لا السكوت.

وبعض كُتَّاب السِّيرة يقصرون رضاعةَ النبيِّ ﷺ علىٰ حليمة السَّعدية لكنَّه يُفصِّل ويذكر سبع مرضعاتٍ له ﷺ (ص ١٩، ٢٠).

٤- يأتي إلىٰ حادثة شَقِّ الصدر فينتقد حدوث شقِّ الصدر من حيث الرِّواية مُتبرِّئًا من طريقة المستشرقين المتعصِّبين الذين لا يُؤتمنون علىٰ تاريخ نبيِّنا ﷺ فهم يرونه عدوًّا لهم (ص٢١) ثُمَّ ساقَ ما عنده من اشكالاتٍ حول أخبار شقِّ الصَدر وختمَ بقوله (ص٢٣): «والذي يجزم بصحَّة الواقعة فسنده أنَّها وردت في الصِّحاح فهو يعتمد علىٰ النَّقل، والله أعلم».

قلتُ: إذا كان الحديث فردًا فالاحتمالات قائمةٌ، وأمَّا إذا تعدَّدت طُرقه ومخارجه فمن الصعب دفعه.

٥- اعتمد (ص٢٥) علىٰ كلام الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالىٰ في كتابه "فقه السيرة" (ص ٦٩ - ٧١) في نفي لقاءِ النَّبيِّ ﷺ ببحيرا الرَّاهب بالشام؛ لأنَّ الشيخ الغزالي كما هو معروفٌ ليس الحديث تخصصه، فقد أنكرَ وجودَ ذِكْرٍ لهذا الأثر في السُّنن الصِّحاح (ص٦٩) ثمَّ ادعىٰ عليه الوضع، وعزا هذا الحكم بالوضع للمحقِّقين (ص٧٠)، والحديث أخرجه الترمذيُّ في "سننه" (رقم ٢٤، ٣٦) وفي المناقب باب ما جاء في بدء نبوة النبيِّ ﷺ لكنَّه في بعض ألفاظه نكارةٌ، ثُمَّ لا أعرف مَن هؤلاء المُحَقِّقون الذين حكموا عليه بالوضع؟!

وأثبتَ رَعْيَ النبيِّ ﷺ للغنم، ومرَّةً ثانية يُبدي الدكتور المُحَطُّوري رأيًا تبعَ فيه الشيخ محمد الغزالي في "فقه السيرة" (ص٧١) وكان الأحسن له تركه، والمشي مع الأحاديث الصحيحة القاضية بأنَّ النبيَّ ﷺ رعىٰ الغنم في مكَّة.

ففي رعي النبيِّ ﷺ للغنم أحاديث عن: جابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبدة بن حزن، وعبد بن عمير مرسلًا وغيرهم.

وحديثا جابرٍ وأبي هريرة في الصحيحين، فلا يمكن دفع هذه الأحاديث لرأيٍ رآه الشيخ محمد الغزالي.

٦- عند الكلام علىٰ بدء الوحي اختار أنَّ أولَ ما نزل من الوحي سورة الفاتحة، وعزاه لبعض أئمَّة آل البيت عليهم السلام، واستأنس بقولي الزمخشريِّ والنَّسَفِيِّ وصرَّح بأنه ذهب إليه الأكثر، وانظر (ص٤١) وهذا أحد الأقوال الأربعة علىٰ ما ذكره الزرقانيُّ في كتابه "مناهل العرفان" (١/ ٩٣ - ٩٦).

بيد أنَّه أورد إشكالات علىٰ حديث السيدة عائشة في بدء الوحي ودور

ورقة بن نوفل (ص ٤١ - ٤٦)، وانفصل بعد كلام مُطوَّلٍ عن قوله في حاشية كتابه (٤٦): «لكنِّي -والله أعلم- أُرجحُ أنَّ وَرَقَةَ لا وجود له في تاريخ قريشٍ؛ بل يريد به عروة فخرًا موهمًا لا أساس له».

وقال (ص٤٣): «وأمَّا قصة ذهابه مع خديجة إلى ورقة بن نوفل فهي مُختلَقةٌ، فلا يحتاج لنصراني ليثبِّت فؤاده، فالله سبحانه كفيلٌ بهدايته وتثبيت فؤاده قال تعالى: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا﴾[الفرقان: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[النحل: ١٠٢].

قلتُ: في حديث ابن عبَّاسٍ المخرج في «المُسند» (١/ ٣١٣) أنَّ السَّيدة خديجة رضي الله عنها هي التي ذهبت لورقة بن نوفل وفي «شرح الحديث المقفى» لأبي شامة المقدسي (ص ١٤٧): «ووقع في حديث عبيدة بن عمير أنَّها ذهبت وحدها إلى ورقة بن نوفل...». فارتفع الإشكال عن دور ورقة بن نوفل.

لكن ذهبَ الدكتور المُحَطَّوري في حاشية (ص٤٦) إلى أنَّ ورقة بن نوفل شخصٌ لا وجود له، وهذا تسرُّعٌ منه ولا أظنُّ أنَّ السيِّد المُحَطَّوري وقف على «شرح المقفى في مبعث النبيِّ المصطفى ﷺ» لأبي شامة المقدسي، وكذا «بذل النصح والشفقة في التعريف بصحبة السيد ورقة» للبرهان البقاعي، ففيها ما يكشف حقيقة دور ورقة بن نوفل، ولكن قد تحصل تصرُّفاتٌ من الرُّواة تؤدِّي إلى وجود معانٍ مُنكَرةٍ، لا سيِّما والذي جاء في الباب مِن مراسيل الصحابة.

٧- اضطرب قول السيد المُحَطَّوري في «المِعراج» فأورد إشكالات على أحاديث المِعراج (ص ٨٨، ٨٩) ثمَّ ذَكَرَ (ص ٨٩، ٩٠) نفي المعراج عن بعض

علماء المعتزلة ثمَّ ختم (ص ٩٠، ٩١) بالنَّقل عن الإمام الناصر لدين الله أبي الفتح الدَّيلمي أثبت فيه المِعراج وذكر أنَّه ليس ينكر المِعراج إلَّا مَن ينكر ويدفع معجزات الأنبياء... الخ.

وفي (ص ٩٢) صرَّحَ السَّيد المُحَطَّوري بأنَّ طوائف الزيديَّة والمعتزله وطوائف مِن الحنفيَّة والشافعيَّة يستشكلون فرض الصلوات خمسين ثُمَّ نسخها إلىٰ خمسٍ، لأنَّه لا يجوز نسخ الفعل قبل العمل به لأنَّ ذلك بداء، لا يجوز علىٰ الحكيم جلَّ وعلا، فضعَّفوا هذه الرِّواية باعتبارها أحادية.

مناقشة مع الدكتور المُحَطْوري رحمه الله تعالى:

في إحدىٰ جلساتي بالقاهرة مع الدكتور المُحَطَّوري جاء الكلام علىٰ أحاديث المِعراج، فقلتُ له مُعقِّبًا علىٰ ما كتبه في كتابه "السيرة النبوية" هناك أناسٌ مِن أهل العِلْم تعوَّدوا علىٰ دفع الأحاديث المخالفة للقَطْعِيِّ عندهم بقولهم: «هذه أحاديث آحادٌ»، وهذه الكلام مشكلٌ جدًّا مِن وجهين:

الأول: أنَّ أحاديث المِعراج متواترةٌ وليست آحادًا، فهي بمجموعها تُثبت «المِعراج» وكثيرًا مِن تفاصيله، وفي بعضها ألفاظٌ مُنكرَةٌ أو لم تثبت أصلًا وهذه محلُّ بحثٍ خاصٍّ.

الثاني: حديث الآحاد إذا احتفَّت به قرائن يصعب جدًّا دفعه، منها تعدُّد الرُّواة ومخارج الحديث مع صحَّة الأسانيد وتنوُّعها، وانتشار الحديث في كتب السُّنَّة المُشَرَّفه، فإذا تتابع زيد فعمر فأحمد فمحمود علىٰ رواية حادثةٍ واتفقوا عليها بدون تواطؤا منهم فهذا خبرٌ يصعبُ جدًّا دفعه، فأُعْجِبَ الدكتورُ المرتضىٰ -رحمه الله- بكلامي، وكان صدره واسعًا غير جامدٍ، يقرب من الغير

ويجب أنْ يعرف ما عنده ولا يتخذ موقفًا حادًّا مِن أحدٍ رحمه الله وأثابه رضاه.

٨- وله كلماتٌ قيِّمةٌ في استثمار أحداث السِّيرة بما يناسب عصرنا، وكانت له كلماتٌ مفيدةٌ في الاستفادة من أحداث الهجرة فقال في (ص١١٠): «لقد نبت بالنبي ﷺ والمسلمين بمكة المكرمة فوجدوا في الحبشة والمدينة المنورة مستقرًّا وعزًّا وإخوانًا من خير أهل الأرض ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩] إنَّ دولة الإسلام لم تبدأ إلَّا بعد هِجرة النبيِّ ﷺ لأنَّ الهجرة كسر للجمود والتَّبلُّد الذهنيِّ».

ثمَّ قال معتبرًا بالهجرة مع عصرنا وأحداث تاريخية في حياة الأُمَّة في (ص١١١): «فلو لم يهاجر ﷺ لما بنى دولةً عالميَّةً سارت مسيرة الشمس والقمر، ولو لم يُهاجر يوسف إلى مصر لما وصل إلى خزائن أرض مصر والسودان، يتصرَّف كيف يشاء، ولو لم يخرج الأوربيون وسكَّان الشمال الاسكندنافي مِن غاباتهم لما عُرفت أمريكا ولا غزوا أعماق البحار والفضاء واستعبدوا العالم، ولظلوا حيوانات بشريَّة مُتوحِّشة، فالهجرة والحركة جَلَبَتْ لهم التَّقدم والثَّراء الفاحِش والسَّيطرة على الشعوب الرَّاكِدة، فاحتلوا أمريكا وكندا واستراليا واستنزفوا موارد إفريقيا وأخذوا رجالها عبيدًا، ونهبوا ثروات العرب ومسخوا هويَّتهم، وزرعوا اليهود في فلسطين واغتصبوا القُدْسَ الشريف، فلو سبق المسلمون بالهجرة إلى مشارق الأرض ومغاربها وقد كانوا في عِزٍّ وقُوَّةٍ يوم كانت القارَّة الهِنديَّة ولايةً مِن وِلاياتِهم، أفلا يمكن أنْ تكون أمريكا وكندا بعض ولايات الدولة الإسلامية؟ كان ذلك ممكنا لو أنَّهم ظلوا

علىٰ عبادة ربِّهم ولم يتحوَّلوا - ولا سيِّما ملوكهم إلىٰ عبادة- بطونهم وفروجهم واستخدام قوَّتهم ودهائهم لأغراضٍ شخصيَّةٍ، فالملك معاوية اهتمَّ بملاحقة بني هاشمٍ ومحوا آثارهم ومضاعفة الثروة والتخطيط لاستخلاف ولده يزيد، وها نحن نرىٰ كلَّ شيءٍ في العالم قد تغيَّر مِن ركوب الحمار إلىٰ الطائرة النفَّاثة وبيعة يزيد لم تتغيَّر، ولا سيِّما في دنيا العرب واحتذىٰ حذو معاوية ملوك بني مروان».

٩- ولما جاء الكلام علىٰ غزوات الرسول ﷺ (ص ١٢٨) تناول دعاوىٰ المستشرقين وأذنابهم مُبيِّنًا أنَّ مَن قُتل في حروب رسول الله ﷺ مع المشركين لم يزد علىٰ ألف وأربعمائة في أعظم ثورة في التاريخ مسحت الوثنية من مساحاتٍ شاسعةٍ، وزلزلت عروش الظلم في كثيرٍ مِن بقاع الأرض، ومع قسوة المشركين فإنَّ رَسُولَ الله ﷺ عندما تمكَّنَ منهم قال لهم: «اذْهَبُوا فأَنْتُمُ الطُّلَقَاءُ» وكانوا أهلًا للتأديب، وإنزال القصاص العادل، لكنَّ نبيَّ الرَّحمةِ لَقَّنَ الدُّنيا فَنَّ التَّسامُحِ ودرس الصبر، وحَوَّلَ دار ألدِّ أعدائه أبي سفيان إلىٰ ملجإٍ آمِنٍ، وقال: مَن دَخَلَهُ كان آمِنًا.

فأين هي مذابح الحربين العالميتين الأولىٰ والثانية، وقتل المسلمين في الجزائر وليبيا وإفريقيا؟! وهي التي ذهب ضحيَّتها الملايين بسبب نزواتٍ شخصيةٍ وأراء فاسدةٍ. انتهىٰ كلامه باختصارٍ وتصرُّف.

١٠- اعتادَ الدكتور المُحَطُوريُّ التَّعقيب علىٰ أحداث السِّيرة في دروسٍ وعِبَرٍ، يذكر فيها ما يراه، وكانت له كلماتٌ جيِّدةٌ في التَّعقيب علىٰ أحداث الهِجرة، من ذلك:

أ- في (ص ٢٧٩) قوله: «بكلمةٍ واحدةٍ حذفَ النبيُّ ﷺ تاريخًا قاتمًا

ارتكبه جهلاء مكة الذي أزرىٰ عليهم البوصيري سلوكهم الشائن تجاه من أرسله الله رحمة للعالمين بقوله:

وَيْحَ قَوْمٍ جَفَوا نَبِيًّا بأَرْضٍ ... أَلِفَتْهُ ضِبَابُها والظِّبَاءُ

وَسَلَوْهُ وَحَنَّ جِذْعٌ إِلَيْهِ ... وَقَلَوْهُ وَوَدَّه الغُرَبَاءُ

«اذهبوا فأنتم الطلقاء» كلمة لا يقدر أنْ يقولها بدون تردُّدٍ إلَّا سليل بني هاشمٍ، فهو وحده يستطيع أن يحول القَتَلَة والمجرمين إلىٰ حملة رسالةٍ أليس هو المنزَّل عليه ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٤ - ٣٥].

وله ولآل هاشم يقول الشاعر:

مَلَكْنَا فَكَانَ العَفْوُ مِنَّا سَجِيَّةً ... وَلَمَّا مَلَكْتُمْ سَالَ بالدَّمِ أَبْطُحُ

لكن قيد «بني هاشم» كان يجب استبداله بالنبوة والرسالة

ب- في (ص ٢٨٠) قوله: «إن كان زنجيًا في أمريكا دخل كنيسة فهرع إليه الكاهن يطلب منه أن يخرج وأعطاه بطاقة فيها عنوان كنيسة السواد وهذا محمد ﷺ يأمر بلالًا الحبشي الأسود أن يطأ ظهر الكعبة بقدميه الشريفتين، وأنْ يصدح بالأذان في أعظم محفلٍ إسلاميٍّ وأعلىٰ مناسبةٍ وأطهر بقعةٍ علىٰ وجه الأرض، ويؤكِّد بعد ذلك وهو آخذٌ بحلقة باب الكعبة ليسمع أصحاب العنصرية والمنفوخون من بقايا الجاهلية مبدأ المساواة: «كُلُّكُمْ لآدَمَ وآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لا فَضْلَ لِعَرَبيٍّ عَلَىٰ عَجَمِيٍّ إلَّا بالتَّقْوَىٰ»

نعم؛ التقوىٰ وحدها معيار التَّفاضل ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾.

ج- وفي (ص ٢٨١) قوله: «في دخول النبيِّ ﷺ مُطأطأ رأسه في أعظم فتحٍ ونصرٍ آيةٌ وعِبرةٌ لو عقلها الفارغون من ملوك ورؤساء وأمراء يثقلون كواهلهم وصدروهم بالنَّياشين والطيور والنجوم النحاسيَّة، ويملؤون الشوارع والميادين والأزقة والمكاتب بصورهم، غير مدركين ما أصابوا به الناس مِن كآبةٍ وبؤسٍ وإحباطٍ، وقد شاهدتُ بأمِّ عيني وشاهد العالم معي ذلك الرَّجل الذي كان يضرب بالحذاء صورة رئيسه بعد سقوطه وهو يقول: قتلتنا أهنتنا دمَّرتنا عذَّبتنا....إلخ، وفي اليوم السابق كان يضرب صدره بدون وعي حامِلًا نفس الصورة ويقول: بالروح بالدم نفديك يا....».

ومن تعليقاته السَّاخرة قوله عند الكلام علىٰ خطب حجَّة الوداع قوله (ص ٣٥٧): «كنتُ ذات يومٍ في مسجد منىٰ وبدأ متحدِّثٌ عبر الميكرفون فقلتُ: لعله ينتهز فرصة حضور الألوف المؤلَّفة ليذكر الناس بحقوقهم المهدورة وكرامتهم المنتهكة ويستثير حميَّتهم الإسلامية لتحرير الأقصىٰ الشريف وما شابه ذلك، وإذا به يتحدَّث عن القبور وأنَّ زيارتها شركٌ، وأنَّ الأُمَّة الإسلامية مشركةٌ وظلَّ يردِّدُ الأفكار التي أتىٰ بها مؤسِّس الوهَّابية، فتمنَّيت لو أنَّ عفريتًا خطفه وألقاه في البحر، وحزنت جدًّا لضياع هذه الأُمَّة وكيف صارت مقاليدها بأيدي الجهلاء».

١١- هكذا مشىٰ الدكتور الشريف المُحَطُوري علىٰ هذا السبيل من سرد السِّيرة، ولكن يقف عند بعض المرويات كما تقدَّم وانظر (ص ٩٢، ٢٦٨).

١٢- وكانت له موقف جيِّدة من كِبار الصحابة، لم أرَ الدكتور المُحَطُوري في سيرته يتناول أحدًا من الصحابة السَّابقين من المهاجرين ثمَّ الأنصار الذين جاهدوا ونصروا الدين، وجاء القرآن الكريم بمدحهم والثناء عليهم.

فانظر إلى اعترافه بمكانة أبي بكرٍ الصِّدِّيق رضي الله عنه فقال: (ص ١٠٨) «لم يأذن النبيُّ ﷺ لأبي بكرٍ أن يسبقه في الهجرة لأنَّه المناسب في سنِّه وعقله وخبرته ومؤانسته فاصطحبه معه، فالرَّفيق قبل الطريق، وأبو بكرٍ صديقٌ قديمٌ له ﷺ معروفٌ بدماثة أخلاقه وحسن حديثه، وقد استنفر أسرته لخدمته ﷺ».

وقال عن عائشة رضي الله عنها (ص٢٠٤): «القرآن قاطعٌ ببراءة عائشة فمن اتهمها بالفاحشة بعد نزول القرآن فهو كافرٌ، فقد صان الله نساء الأنبياء عليهم السلام من ارتكاب الفواحش، وما بغت امرأة نبيٍّ قطُّ، أمَّا خيانة امرأتَي نوحٍ ولوطٍ عليهما السلام فخيانةٌ في الدِّين لا في العِرْضِ».

وانظر كلامه عن المباهلة وفضل أهل الكساء (ص٣٤٦)

وأظهر بعض المواقف الجليلة لأسد الله الغالب عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السلام في "السيرة النبوية" فانظر (ص ٥٧، ٥٨، ١١٥، ١٧٠، ٢١٣، ٢٥٠، ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٣٠) وغيرها.

وتأسَّفَ على استشهاد حمزة بن عبدالمطلب، وموقف آكلة الأكباد في التَّمثيل بحمزة رضي الله عنه انظر (ص١٦٨).

وبعد أن أعطى النبيَّ ﷺ العطاء للطُّلقاء والمؤلَّفة قلوبهم (ص ٢٩٧)، تحدَّث عن فضائل الأنصار، وللدكتور المرتضى كلامٌ عاطِفيٌّ حول حبِّ النبيِّ ﷺ للأنصار وتقديمهم وإيثارهم فانظره (ص٣٠١)، وثَمَّ مواقف أخرى تطلب من كتابه.

ثم كانت له آراء حول السقيفة، والوصية لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، ذكرها بهدوء فانظرها في (ص ٣٨٢ -٣٩٠)، وهي مواطن تحتاج لإمعان نظرٍ بعيدًا عن الإقصاء والقصر والإرهاب الفكري الذي آذى الأمَّة الإسلامية وفرقها.

والحاصل ممَّا تقدَّم:

١ - شهيد المنبر العلامة السَّيد الدكتور المرتضىٰ بن زيد المُحَطْوري الحسني من علماء آل البيت الزَّيدية، وكان داعيًّا منفتحًا علىٰ الاتجاهات والمذاهب الإسلامية.

٢ - كتابه في «السيرة النبوية الشريفة» سرد للسيرة مع ذكر بعض آرائه، وتنزيلها علىٰ أحوال المسلمين المعاصرة.

٣- توقَّف في بعض الأحاديث ويمكن مناقشتُه في بعضها لا سيِّما فيما تعدَّدت طرقه وتباينت مخارجه.

القطب السادس

الكتاب الجامع لاتجاهات حديثية مختلفة

وهو يتكوَّنُ منْ خمسةِ فصول كالآتي:

الفصْلُ الأوَّلُ: اتِّجاهُ نُصرةِ آل البيتِ عليهم السلام.

الفصلُ الثاني: في التأريخِ للسُّنَّة المُشَرَّفَةِ، وهو يتكونُ من مبحثٍ واحدٍ، وهو دراسةٌ حول أربعةِ كتبٍ.

الفصلُ الثالثُ: المدرسةُ التغريبيةُ الاستشراقيةُ؛ ويتكوَّنُ مِن تمهيدٍ، ثُمَّ مبحثٍ تناولتُ فيه: محمَّد رشيد رضا، وأحمد أمين، ومحمود أبورية.

الفصلُ الرابعُ: التصنيفُ المفردُ في مصطلحِ الحديثِ.

الفصلُ الخامسُ: الاتجاهاتُ التقريبية المُساعدةُ، وهو يتكوَّنُ من أربعةِ مباحثَ.



تمهيد

تقدَّم في الأبوابِ السَّابقة ذكرُ الاتِّجاهاتِ الحديثيَّةِ، بَيْدَ أنَّ هناكَ اتجاهاتٌ حديثيةٌ متنوعةٌ من الصَّعبِ إدراجُها في الاتِّجاهاتِ السَّابقةِ إلَّا ببعضِ تَكَلُّف، وهذه الاتجّاهاتُ لا يُمكنُ إهمالُها، بل ينبغي التَّنبيهُ عليها لأنَّها أفادتٌ في تقريبِ مادتي الحديثِ الشَّريفِ للعلماءِ والطلبةِ، وتوجيهِ الأنظارِ إلى مباحثَ مختلفةٍ في الحديثِ الشريفِ والدفاعِ عن السُّنَّة المطهَّرةِ وترتيبِها وتهذيبِها واختصارها، وحصرُ كلِّ نوعٍ من هذه الأنواع والكلام عليه يطولُ فأكتفي هنا بالفصول الخمسة المذكورة في العناوين السابقة، وتحت كلِّ فصلٍ مبحثٌ أو مباحث، والله المستعان.

الفصل الأول

اتجاه نصرة آل البيت عليهم السلام

وهو يتكوَّنُ من:

١- تمهيدٌ في بعضِ ما وقَعَ على آل البيتِ وشيعتهم مِن ظلمٍ.

٢- إيقاظٌ حول استشكالِ الحافظِ ابنِ حجرٍ مِنْ توهينِ نُقَّاد الحديثِ للشِّيعيِّ مطلقًا، وتوثيقِ النَّاصبيِّ غالبًا.

٣- إيقاظٌ حول أسبابِ جرحِ الرُّواة بالتشيُّع، ثم أربعة مباحث كالآتي:

المبحثُ الأولُ: السَّيد محمَّد بن عقيل وكتابه: "العتبُ الجميل على أهل الجرحِ والتعديل".

المبحثُ الثاني: الشيخُ حسن الزمان الحيدرآباديُّ وكتاباه: "القول المستحسنُ"، و"الفقهُ الأكبر".

المبحثُ الثالث: ملاحظاتٌ حول ثلاثِ رسائلَ للقاسميِّ وكاشفِ الغطاءِ والبيطارِ.

المبحث الأول

تمهيد: في بعض ما وقع على آل البيت وشيعتهم عليهم السلام من ظلم

آل البيتِ عليهم السلام -أعني أهلَ الكساءِ وذريَّةَ الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ من ولديه الفاطميَّينِ الحسنِ والحسينِ عليهما السلام- جاءتْ آياتٌ وأحاديثُ بفضائلهم وخصائصِهم، فهم قُرناءُ الكِتابِ، والثَّقَل الثاني، وسفُنُ النَّجاةِ الذين أذهب الله عنهم الرِّجسَ وطهَّرهم تطهيرًا، وصُنِّفَتْ مُصنَّفاتٌ مُتعدِّدةٌ في فضائلِهم.

ومن تاريخهم المسطورِ ومع مكانتِهم السَّاميةِ في الشريعةِ الإسلاميةِ توالَتْ على آل البيتِ عليهم السلام وشيعتهم أحداثٌ مؤلمةٌ، من ذلك:

١- الحروبُ الظَّالمةُ على أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام.

٢- ثُمَّ تفريقُ معاويةَ جيشَه الظالمَ الباغي على الأمصارِ، يشنُّ ما يُشْبِه حربَ العصاباتِ على أهل الحقِّ، فانظرْ كتابَ "الغارات" للثقفيِّ، و"تاريخ الطبري"، تفريق معاوية جيوشه في أطراف عليٍّ (٥/ ١٣٣) وكانتْ لغارات بُسرِ بنِ أرطاةَ، والضَّحاكِ بن قيسٍ شهرةٌ في القتلِ.

٣- سبُّ عليٍّ ولعنُه على المنابرِ، ولُعِنَ معه الحسنُ والحسينُ ريحانتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وازداد الأمرُ شدَّةً بعد صلحِ الإمامِ الحسَنِ عليه السلام، وهذا ثابتٌ في الصِّحاحِ والسُّننِ والجوامعِ وكتبِ التاريخِ، وما ينكرُه إلا النَّواصبُ ومنْ دارَ في فَلَكِهم. يقول ابنُ حزمٍ الظاهريُّ الأمويُّ في رسالتِه في الخلفاءِ الملحقةِ بجوامعِ السِّيرة (ص٣٦٦): «كانَ بنو أميةَ يستعملُون مَنْ لعَنَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضوانُ الله عليه، ولعَنَ بنيهِ الطَّاهرينَ بني الزَّهراءِ، وكلُّهم كانَ على هذا حاشا عمرَ بنَ عبد العزيز، ويزيدَ بنَ الوليد، رحمهُما الله تعالى، فإنَّهما لم يستجيزا ذلك».

فأيُّ دينٍ كان عند هؤلاءِ الظالمين؟ وأيُّ جريمةٍ ترتكبُ في حقِّ من أفضىٰ إلىٰ الله أبشع مِن سبِّ مولىٰ المؤمنين الذي هو مِن نبيِّنا بمنزلةِ هارونَ من موسىٰ، وولديه بني الزهراء الذين أذهبَ الله عنهم الرِّجسَ وطهَّرهم تطهيرًا؟!!.

٤- ثُمَّ سُمَّ الحسن، ومُنِعَ مِن الدَّفنِ في بيتِ جدِّه ﷺ.

٥- ثُمَّ وقعةُ كربلاءَ واستشهدَ الحسينُ بنُ عليٍّ عليهما السلام، واستشهد معه ستَّةٌ من أبناءِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، واثنانِ منَ أبناءِ الحسنِ بنِ عليٍّ، وثلاثةٌ من أبناءِ الحسينِ بنِ عليٍّ، وآخرونَ منْ أبناءِ جعفر وعقيل ابنيْ أبي طالب وازدادَ الأمرُ شدةً حتَّىٰ قال القائلُ:

آل حَـرْبٍ أَشْـعَلْتُم نَـارَ حَـرْبٍ لبنـي هاشـمٍ يَشِـيبُ مِنْهَـا الوَليـدُ
فابنُ حَرْبٍ للمُصْطَفَىٰ وابنُ صَـخْرٍ لعَلِـــيٍّ وللحُسَـــيْنِ يَزيــــدُ

٦- وارتفعت راياتُ البراءةِ مِن عليٍّ عليه السلام ورُميَ بالعظائم، قال الأوزاعيُّ: «ما أخذنا العطاءَ حتَّىٰ شهدْنا علىٰ عليٍّ بالنِّفاقِ وتبرَّأنا منه، وأُخذَ علينا بذلك الطَّلاقُ والعِتاقُ وأيمانُ البيعةِ». راجع "سير أعلام النبلاء" (٧/ ١٣٠-١٣١).

٧- وتتابعتِ المِحَنُ الأليمةُ علىٰ آل البيتِ عليهم السلام وشيعتِهم رضي الله عنهم، وحادثةُ مقتلِ الصَّحابيِّ الجليل حُجْرِ بنِ عديٍّ وأصحابِه مشهورةٌ، أمَّا آل البيتِ فكَم منهُم مَن سُجِنَ، أوغُيِّبَ، أوشُرِّدَ، أو قُتلَ.

٨- وكان من أشدِّ الظُّلم ما وقعَ علىٰ الإمامِ الشَّهيدِ زيدِ بنِ عليٍّ عليه السلام الذي قُتل ثُمَّ دُفنَ، ثم أُخرجَ من قبرِه وصُلبَ سنواتٍ ثم أُحرقَ جسدُه الشريفُ، ومراجعةٌ سريعةٌ لِـ"مقاتل الطالبيين" للأصبهانيِّ، أو "مقالات الإسلاميين" للأشعريِّ تفتحُ لك البابَ للبحثِ عن الحقيقةِ.

وفي هذا الظُّلم الفاحشُ يقولُ المُحبُّ الصَّادقُ دِعبلُ الخُزاعيُّ في ديوانه (ص: ٢٩٧-٣٠٥):

مَــدَارسُ آيَــاتٍ خَلَــتْ مِــنْ تِــلَاوةٍ ... وَمَنْزِلُ وَحْــيٍ مُقْفِرُ العَرَصَــاتِ

لِآلِ بَيْتِ رَسُولِ الله بِالخَيْفِ مِنْ مِنىٰ ... وَبِالرُّكْنِ وَالتَّعْرِيـفِ وَالجَمَـراتِ

دِيَـــارُ عَـــلِيٍّ والحُسَـــيْنِ وجَعْفَــرٍ ... وَحَمْــزَةَ والسَّــجَّادِ ذِي الثَّفِنـاتِ

دِيَـــارٌ لعبـــدالله وِالفَضْـــلِ صِـــنْوِهِ ... نَجِـيِّ رسُــولِ الله في الخَلَــواتِ

وسِــبْطَيْ رسُــولِ الله وابنَــيْ وَصِــيِّهِ ... وَوَارثِ عِلْــمِ الله والحَسَــنَاتِ

مَنَـــازِلُ وَحْـــيُ الله يَنْـــزِلُ بَيْنَهَـــا ... عَلىٰ أَحْمَدَ المَذْكُورِ فِي السُّـورَاتِ

مَنَـــازِلُ قَـــومٍ يُهْتَـــدىٰ بِهُـــدَاهُمُ ... فَتُـؤْمِنُ مِـنْهُمْ زَلَّــةِ العَثَـراتِ

مَنَـــازِلٌ كَانَـــت للصَّـــلاةِ والتُّقَـــىٰ ... وللصَّـوْمِ والتَّطْهِـيرِ والحَسـناتِ

إلىٰ أن قال:

أَفَاطِمُ قُـومِي يـا ابنَـةَ الخَـيْرِ وانْـدُبِي ... نُجُـومَ سَـمواتٍ بـأرضِ فَـلاةِ

قُبُــورٌ بكوفــانٍ وأُخــرىٰ بطَيِّبَــةَ ... وأُخْــرىٰ بفَــخٍّ نَالهــا صَــلَوَاتي

وأُخْــرىٰ بــأرضِ الجُوزَجَـان مَحَلُّهـا ... وقَــبْرٌ ببــاخَمْرا الــدَىٰ القُرُبَـاتِ

وَقَـــبْرٌ ببَغْـــدَادٍ لِـــنَفْسٍ زَكِيَّـــةٍ ... تَضَــمَّنَها الــرَّحَمنُ في الغُرفـاتِ

فأمَّـا المُمِضَّـاتُ التـي لَسْـتُ بَالغًـا ... مَبَالِغَهـا مِنِـي بِكُنْـهِ صِـفَاتِ

قُبُورٌ بِجَنْبِ النَّهر مِنْ أرضِ كَرْبلاء ... مَعرسُــهُمْ مِنْهــا بِشَــطِّ فُـراتِ

تُوفُّــوا عِطَاشًــا بِــالعَرَاءِ فَلَيْتَنِــي ... تُوفيـتُ فِيهِمْ قَبْـل حـينِ وَفَـاتِي

إلىٰ الله أشْــكُو لَوْعَــةً عنـدَ ذِكْــرِهِمْ ... سَقَتْنِي بكَأْسِ الثّكلِ وَالفَظَعاتِ

تغييبُ علوم آل البيت عليهم السلام:

وصَاحَبَ الخطَّ الدمويَّ والقهريَّ الذي وقعَ علىٰ آل البيت عليهم السلام أمورٌ منها:

١ - تغييبُ علوم آل البيتِ عليهم السلام، وهذا أمرٌ يطولُ شرحُه، ويكفي أنْ نذكر هنا ما قاله الفقيهُ المؤرخُ محمَّد أبو زهرة رحمه الله تعالىٰ في كتابِه عن الإمامِ زيد بنِ عليٍّ عليهما السلام (ص: ١٦٥): «إنَّ فقهَ عليٍّ وفتاويه وأقضيتَه لم ترْوَ في كتبِ السُّنَّة بالقَدْرِ الذي يتفقُ مع مُدَّةِ خلافته التي كانتْ تبلغ نحوَ خمسَ سنين كثرتْ فيها الأحداثُ، وتنوَّعتْ فيها الوقائعُ، وقد عكفَ فوقَ ذلك علىٰ العلم والفقهِ طولَ مدةِ الخلفاءِ الرَّاشدين أبي بكرٍ وعمر وعثمان، فكانتْ حياتُه كلُّها للفقه وعلمِ الدين وكان أكثرَ النَّاس اتصالًا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد رافقَ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو صبيٌّ إلىٰ أنْ قبضَ الله تعالىٰ الرسول صلواتُ الله تعالىٰ وسلامُه عليه، فكان يجبُ أنْ يُذكرَ له في كتبِ السُّنَّة من الرِّوايات عن الرسول، ومن الفتاوىٰ والأقضيةِ أضعافَ ما هو مذكورٌ فيها.

وإنَّه لا بد أنْ يكونَ الحكمُ الأمويُّ له أثرٌ في اختفاءِ كثيرٍ ممَّا أُثرَ عن عليٍّ عليه السلام؛ لأنَّه ليس من المعقول أنْ يلعنُوه علىٰ المنابر وأنْ يتركوا العلماءَ يتحدَّثون بعِلْمِه وينقلون فتاويه وأقواله للنَّاسِ، وخصوصًا ما كانَ يتصلُ منها بأساسِ الحكمِ في الإسلام».

٢ - تَتَبُّعُ شيعةِ آل البيتِ بالقتلِ والإيذاءِ، وأخبارُ الصَّحابيِّ الجليل حُجْرِ ابنِ عديٍّ رضي الله عنه وأصحابِه مشهورةٌ مسطورةٌ، ووضع القواعد الواهية المخالفة للواقع التي تحكم علىٰ شيعة آل البيت بالابتداع بمُجَرَّد تفضيلهم لعليٍّ علىٰ عثمان أو الشيخين أو القول بأوليَّة إسلامه، وتصويبه في حروب الناكثين والقاسطين والمارقين.

٣- تضعيفُ الرُّواةِ الشِّيعةِ والتوقفُ في كثيرٍ من مرْوِيَاتهم وإثارةُ الاستشكالاتِ حولها، وهو المقصودُ بالذَّاتِ منْ هذه الكلماتِ.

إيقاظ: حول استشكال الحافظ ابن حجر «توهين الشيعي مطلقًا، وتوثيق النَّاصبي غالبًا»

١- وكما وقع الظُّلمُ على آل البيتِ عليهم السلام وقعَ على مُحبِّيهم وعلى مَرْوِّياتِهم، ونالَهمْ مِن الجرحِ الجائرِ النصيبُ الأوفرُ، وشاع وانتشرَ تضعيفُهم والنيلُ منهم والثناءُ على أعدائِهم حتى قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في "التهذيبِ" في ترجمةِ الناصبيِّ لمازةَ بن زَبَّار الأزديِّ البصريِّ (٨/ ٤٥٨): «قد كنتُ أستشكل توثيقَهم النَّاصبيَّ غالبًا وتوهينَهم الشيعيَّ مُطلَقًا، ولا سيَّما أنَّ عليًّا وردَ في حقِّه: **لا يُحبُّه إلَّا مؤمنٌ، ولا يبغضُه إلَّا منافقٌ**».

قلتُ: وهذا الاستشكال هو حكايةُ واقعٍ، وقبل النَّظر في التعليقِ على كلمةِ الحافظِ ينبغي أنْ نَلْفِتَ النَّظر إلى ألفاظِ التأكيدِ في عبارةِ الحافظِ ابنِ حجرٍ «غالبًا»، وفي المقابل «مطلقًا» فالأُولى: توثيقٌ أغلبيٌّ، والثَّانية: توهينٌ مُطلَقٌ، وليس تضعيفًا بل توهينًا، وليس أغلبيًّا بل مُطلَقًا، وهذا غايةٌ في القسوةِ ومفارقةٌ بين المشهودِ له بالنِّفاقِ فهو غالبًا ثقةٌ، وبين المشهودِ له بالإيمان فلا ينبغي تضعيفُه فقط بل توهينُه مُطلَقًا، وليكنْ هذا الاعترافُ مِن الحافظِ ابن حجرٍ العسقلانيِّ رحمه الله تعالى كاشفًا لأسباب تضعيفِ مُرويَّاتِ آل البيتِ عليهم السلام وأحاديثِ فضائلِهم، بل إنَّ هذا مِنَ الأسبابِ التي أدَّتْ إلى الإعراض عن فِقْهِ وحَديثِ آل البيتِ رضوانُ الله عليهم.

وقد أجاب الحافظُ عمَّا استشكله بجوابٍ غير ناهضٍ، وتَعَرَّض للنَّقد،

ولكنَّ الذي يُهمُّنا هنا إثباتُ الظُّلمِ البيِّنِ بتوهينِ الشِّيعيِّ مُطلَقًا، وتوثيقِ الناصبيِّ -وهو منافقٌ- غالبًا، وهذه ثَلَمةٌ تُوجِبُ الرِّيبةَ في أمري الشِّيعيِّ والناصبيِّ.

٢- **مثالٌ كاشفٌ**: وسأضربُ مثالًا كاشفًا لتوثيقِ النَّاصبيِّ غالبًا كما يقول الحافظُ ابنُ حجرٍ، فقد جاء في "تهذيب الكمال" في ترجمة ثورِ بن يزيد الحمصيِّ (٤/ ٤٢٧): «وقال عبَّاس الدُّوريُّ، عن يحيىٰ بن معين: ثورُ بنُ يزيدَ ثقةٌ».

وقال في موضعٍ آخرَ: « أزهرُ الحرازيُّ، وأسدُ بنُ وداعةَ وجماعةٌ كانوا يجلسون ويَسُبُّون عليَّ بنَ أبي طالبٍ، وكان ثورُ بنُ يزيدَ لا يسبُّ عليًّا، فإذا لم يسبَّ جرُّوا برجلِه».

قلتُ: هؤلاءِ: ثورٌ، وأزهرُ، وأسدٌ ثلاثةٌ منَ النَّواصبِ كما يُعلمُ من مراجعةِ تراجمِهم، ولو أنَّهم كانوا مِن الكوفيين وقدَّمَ أحدُهم عليًّا علىٰ الشَّيخينِ رضي الله عنهما لرمُيَ بالرَّفضِ، أو أملىٰ مجلسًا في حديثِ الموالاة فضلًا عن الطَّيرِ لقامُوا عليه وأرعدُوا وتوعَّدوا، وتوقَّفوا في قسمٍ مِن أحاديثِه، ولكنَّهم يوثِّقون النَّاصبيَّ بدون تحرُّز أو تردُّدٍ، وهذا هو الظُّلم البيِّن.

التشيُّعُ ليس جَرْحًا لذاته:

٣- والصَّوابُ والله أعلم، أنْ يُقالَ: إنَّ الجرحَ بمُطْلَقِ التشيُّعِ خطأ، فإنَّ التشيُّعَ نوعان: تَشَيُّعٌ مذهبيٌّ، وهذا له طوائفه وأصوله وفروعُه، وفيه خطأ وصوابٌ، والوقوف عليه يحتاج لأناة ومعرفة، ومن قال: لا يوجد في أهل السنة في عصرنا من يمكنه عمل مناقشات علمية مع الشيعة بطريقة علمية يكون قد أصاب، فالقطيعة طويلة، والجهل بها عند المخالف حاصل، والحكمُ علىٰ التشيُّعِ المذهبيِّ كلِّه بالخطأ مخالفٌ لنصوصِ الشريعة المتواترة.

والنوع الثاني: تشيعٌ كان معروفًا في الصَّدر الأول، فإنَّ التشيُّعَ اسمٌ غَلَبَ علىٰ مَن يتولَّىٰ عليًّا وآل بيته عليهم السلام، فإذا قيل: فلانٌ من الشِّيعة عُرفَ أنَّه منهم، وهذا بابُ مدحٍ وعلامةُ إيمانٍ، كما في الحديثِ المتواترِ.

راجع: "اللسان" (٧/ ٢٥٨)، "تاج العروس" (٢١/ ٣٠٢)، "العين" (٢/ ١٩١)، "الأساس" (ص: ٣٤٣).

فالتَّشيُّعُ بهذا المعنىٰ مذهبُ كثيرينَ مِنَ الصَّحابةِ وأفاضل الأُمَّةِ الذين جاهدوا معَ عليٍّ والحسنِ والحسين والعِتْرةِ المُطَهَّرة عليهم السلام.

وعلىٰ ذلك فلا ينبغي أنْ يُعدَّ التشيُّعُ جرحًا لذاتِه، بل إنَّ الجرحَ به علىٰ الصِّفةِ المذكورةِ يعودُ علىٰ الجارحِ ولابدَّ، وقد اتَّخذ الجرحَ به سُلَّمًا للنَّيل من آل البيتِ رضوان الله عليهم ومِن أتباعِهم ومُحبِّيهم إعلانًا لنصبِ الجارحِ، أو تأثُّرًا بقواعدِ النواصبِ، أو تحتَ وطأةِ الإرهابِ الفِكريِّ والجسديِّ، أو جهلًا بحقيقة الأمر.

٤- وعليه فينبغي مجانبةُ التسليم بالحكمِ علىٰ الرُّواةِ بالتشيُّعِ يعني الابتداعَ في نظر المخالِفِ المُوجب للطَّعْنِ في عَدالة الرَّاوي، وبالتالي وجود ريبةٍ في مَرويَّاتِه، لا سيَّما المُتعلِّقة بآل البيتِ وفضائلهم رضوان الله عليهم، إلَّا بعدَ التأنِّي والحَذَر.

مِن أسباب جرحِ الرُّواةِ بالتشيُّع:

وأسبابُ الحكمِ علىٰ الرُّواة بالتشيُّع مُتعَدِّدةٌ، ومِنها ما يوجبُ الطَّعْنَ في الجارح أو في عِلْمِه، وقد قُدِح في جمعٍ كبيرٍ بالتشيُّع لأسبابٍ واهيةٍ مِن أهمِّها:

أ- مسألةُ التفضيلِ، وهي ظنِّـيَّةٌ لا قطعَ فيها ولا عِلاقةَ لها بالعقائدِ عند مُتكَلِّمي أهل السُّنَّةِ، وهو ما صرَّح به الباقِلَّانيُّ، وابنُ عبد البرِّ، وإمام الحرمين،

والغزاليُّ، والمازريُّ، والآمديُّ، والسعد التفتازانيُّ، والعضد، وغيرُهم[1].

ففي ترجمة إبراهيمَ بن عبد العزيز بن الضَّحَّاكِ المدينيِّ الأصبهانيِّ من "اللسان" (١/ ت١٩٧) قال الحافظ ابن حجرٍ: «ذكر أبو الشيخ ثُمَّ أبو نعيمٍ أَنَّه قعد للتحديثِ فأخرج الفضائل، فأملىٰ فضائلَ أبي بكرٍ، ثمَّ عمرَ، ثُمَّ قال: نبدأ بعثمانَ أو بعليٍّ؟، فقالوا: هذا رافضيٌّ فتركوا حديثَه.

قلتُ -القائلُ الحافظُ ابنُ حجرٍ-: وهذا ظلمٌ بيِّنٌ، فإنَّ هذا مذهبُ جماعةٍ مِن أهل السُّنَّة، أعني التوقُّفُ في تفضيل أحدِهما علىٰ الآخرِ، وإنْ كانَ الأكثر علىٰ تقديمِ عثمان، بل كان جماعةٌ مِن أهلِ السُّنَّة يقدمُون عليًّا علىٰ عثمانَ، منْهُم: سفيانُ الثوريُّ وابنُ خزيمةَ».

قلتُ: بل كان جماعةٌ من الصحابة رضي الله عنهم يفضِّلون عليًّا عليه السلام علىٰ الجميع، راجع "الفصل" لابنِ حزم (٤/ ١٨٢)، و"رسالة المفاضلة" له (ص: ١٧٠)، و"مناقب الأربعة" للباقلانيِّ (ص: ٢٩٤، ٤٧١، ٤٨٠)، وارجعْ إلىٰ النصِّ المنقول من "لسان الميزان" وانظر إلىٰ تسرعِهم برميِ الرجال بالرَّفضِ، وذكَّرني ما تقدَّم بقول السَّاجي عن قابوس بن أبي ظبيان: «ليس بثبتٍ يُقَدِّم عليًّا علىٰ عثمان». راجع "التهذيب" (٧/ ٣٠٦)، فما أوهىٰ هذا التضعيفَ العائدَ علىٰ المضعِّفِ.

ب- ومنها: صحبةُ أئمَّةِ آل البيت رضوانُ الله عليهم، والرِّوايةُ عنهم، ففي زيادات الحافظِ علىٰ "الميزان" في "اللسان" (١/ ت١٢٢٥، ١٢٢٦ -ط دار إحياء التراث):

---

(١) وراجع النقول الكثيرةَ عن المذكورين وغيرِهم في كتابي "غاية التبجيل وترك القطع بالتفضيل".

(ز)- إسرائيلُ بن عبَّاد المكيُّ، أبو معاذ، ذكره الطُّوسيُّ في "رجال الشيعة" وقال: «كان ثقةً من الرُّواة عن أبي جعفرٍ الباقر».

قلتُ: هذا غايةٌ في الظُّلمِ والجُحُودِ والإيلامِ، فما هو الموجبُ لجرحِ أصحابِ الأئمَّة الأخيارِ عليهم السلام؟! وما هو مُبَرِّر الحافظِ ابنِ حجرٍ ليُدخِل هذا النوعَ من الرُّواة في المُتكَلَّم فيهم؟!!

وفي "لسان الميزان" جمعٌ مِن الرُّواة مِن هذا النوعِ، وليس لهم جريرةٌ إلَّا أنَّهم مِن أصحابِ الإمامَيْنِ الباقرِ أو الصادقِ عليهما السلام، وترجمهم الطُّوسيُّ وغيرُه ولم يُضَعَّفوا فيجبُ إخراجُهم من "اللسان".

انظر "لسان الميزان" مثلًا: ١/ ت١، ٢، ٣، ٤، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٥، ١٢٢٩،... وغيرهم كثيرٌ، ويمكن إفرادُهم.

ج- ومنها روايةُ أحاديثَ مُعَيَّنَةٍ في فضائلِ آل البيتِ كما حَدَثَ مع أبي عبدالله الحاكمِ النيسابوري صاحب "المستدرك".

قال عنه أبو إسماعيل الهرويُّ: «رافضيٌّ خبيثٌ».

وقال الذَّهبيُّ: «ليس هو رافضيًّا بل يتشيَّعُ» وقال في "تذكرة الحفَّاظ": «كان يُتَّهم بالتعصُّبِ للرَّافضةِ»، وقال ابنُ طاهر: «كان شديدَ التعصُّبِ للشِّيعة في الباطن»!! كذا قال، وكأنَّ الله أطلعه على السرائر!!

وقال ابن السمعانيِّ في "الأنساب" (٢/ ٣٧١): «كان فيه تشيُّعٌ» وقال ابن الجزريِّ في "غاية النِّهاية" (٢/ ١٨٥): «كان شيعيًّا مع حُبهِ للشيخين رضي الله عنهما».

قلتُ: وقد بحثتُ عن سببِ جرحِهم له بالتشيعِ فوجدتُه لا يخرج عن الآتي:

١- قال أبو بكر الخطيب في "التاريخ" (٥/ ٤٧٤): «كان يميلُ إلى التشيُّع،

فحدَّثني أبو إسحاق إبراهيم بن محمَّد الأرمويُّ بنيسابور -وكان شيخًا صالحًا عالمًا فاضلًا- قال: جمعَ الحاكمُ أبو عبدالله أحاديثَ زَعَمَ أنَّها علىٰ شرط البخاريِّ ومسلمٍ يلزمهما إخراجُها في صحيحيْهما، منها: حديثُ «الطير»، و«من كنت مولاه فعلي مولاه» فأنكرَ عليه أصحابُ الحديثِ ذلك، ولم يلتفتُوا فيه إلىٰ قولِه، ولا صوَّبوه في فعله».

قلتُ: أيُّ أصحابِ حديثٍ هؤلاء؟ ومَن هوَ الأولىٰ بالجرحِ؟ وحديثُ «الموالاة» متواترٌ لا يجوزُ الإنكارُ علىٰ راويه بحال، وحديثُ «الطير» صحيحٌ، رواه عن أنسِ بنِ مالكٍ فقط أكثرُ من ثلاثينَ راويًا، فلينظرْ في حال مَن أنكَروا عليه أوَّلًا فلا أُبريهم من النَّصْبِ، والله المستعان.

٢ - أنَّه كان مُنحَرِفًا عن معاويةَ بن أبي سفيان.

قال محمَّدُ بنُ طاهر: «كان مُنحرِفًا غاليًا عن معاويةَ وأهل بيتِه يتظاهرُ به ولا يعتذرُ عنه فسمعتُ أبا الفتحِ بنِ سمكويهِ بهراة: سمعتُ عبدالواحد المليحيَّ: سمعتُ أبا عبدالرحمن السُّلميَّ يقول: دخلتُ علىٰ أبي عبدالله الحاكمِ وهو في دارِه لا يمكنه الخروجُ إلىٰ المسْجدِ مِن أصحابِ أبي عبدالله ابن كرَّام وذلك أنهم كسرُوا منبرَه ومنعوه من الخروجِ، فقلتُ له: لو خرجتَ وأمليتَ في فضائل هذا الرَّجلِ حديثًا لاسترحتَ مِن المِحْنَةِ، فقال: لا يجيءُ منِّ قلبي، لا يجيءُ منِّ قلبي».

قلتُ: ابنُ سمكويهِ، ثقةٌ حافظٌ انظر "سير أعلام النُّبلاء" (١٩/ ١٦)، والمليحيُّ ثقةٌ كذا في "النبلاء" (١٨/ ٢٥٥).

قلتُ: ولم يصحَّ حديثٌ في فضلِ معاويةَ بل الذَّمُّ هو الثَّابتُ وشنائعُه مشهورةٌ ولله درُّ الحاكمِ فلمْ ينافقْ، وهذا موضِعُ ثناءٍ ومدحٍ إلَّا عند شيعةِ كهفِ النِّفاق.

وانظرْ إلىٰ الأذىٰ الذي تعرَّضَ له الحاكمُ علىٰ يد الكرَّاميةِ وحالهم معروفٌ.

وزاد ابنُ تيميةَ الطينَ بلّةً فقال في "منهاجه" (٧/ ٣٧٣): «الحاكمُ منسوبٌ إلى التشيُّعِ وقد طُلبَ منه أنْ يروي حديثًا في فضلِ معاويةَ فقال: وما يجيءُ من قلبي وما يجيء مِنْ قلبي، وقد ضربُوه على ذلك فلم يفعلْ وهو يروي في الأربعين أحاديثَ ضعيفةً بل موضوعةً عند أئمَّةِ الحديثِ كقوله بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين».

قلتُ: الرجلُ لم يروِ حديثًا في معاويةَ، فكانَ ماذا؟

وكونه لا يجيءُ من قلبِه هو صريحُ الإيمانِ الموجبِ لمعاداةِ الدَّاعي إلى النَّارِ والباغي، والمؤسِّسِ لسبِّ أميرِ المؤمنين على المنابر، وصاحبِ الغارات، والمُوَلِّي ليزيدَ، والقاتلِ لحُجرِ بن عديٍّ وأصحابه، والمدَّعي أنه خرجَ عن الإمامِ الحقِّ من أجلِ قتلةِ عثمان فلما ارتقى عرشَ الملكِ سكتَ، والمنقضِّ على الخلافة الراشدةِ، والمؤسِّس للمُلكِ العضوضِ.

وحديثُ الأمرِ بقتال الناكثين والقاسِطين والمارقين ليسَ موضوعًا، وله أكثرُ من خمسةَ عشرَ طريقًا، وروايةُ الحديثِ الضعيفِ لا تكونُ سببًا للقدح إلَّا عند المفارقِ للقواعدِ الدافعِ للحقِّ بالنصبِ، وقد عرفت من أولى بالجرحِ والله أعلمُ.

ثُمَّ وجدتُ التَّاجَ السُّبكيَّ الأشعريَّ يقول عجبًا وحقًّا في "طبقاتِ الشَّافعية" (٤/ ١٦٧) قال: «وقد أوقعَ الله في قلبِي أنَّ الرجلَ كان عندَه ميلٌ إلى عليٍّ عليه السلام، يزيدُ على الميلِ الذي يُطلبُ شرعًا، ولا أقولُ إنَّه ينتهي به إلى أنْ يضعَ مِن أبي بكرٍ وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أنَّه يفضلُ عليًّا على الشَّيخين، بل أستبعدُ أنْ يفضِّلَه على عثمانَ، فإني رأيتُه في كتابه "الأربعين" عقد بابًا لتفضيل أبي بكرٍ وعمر وعثمانَ رضي الله عنهم، واختصَّهم مِن بينِ الصَّحابة وقدَّم في "المستدرك" ذكر عثمانَ». يعني على عليٍّ.

ثم قال: «وأَخْرَجَ غير ذلك من الأحاديثِ الدَّالة علىٰ أفضليةِ عثمانَ، مع ما في بعضِها من الاستدراكِ عليه، وذكر فضائلَ طلحةَ والزُّبيرِ وعبدِالله بن عمرو»[1].

قلتُ: أولًا: اعتذارُ ابنِ السُّبكيِّ مسكتٌ لأعداءِ الحاكم.

وثانيًا: تقديمُ الاعتذارِ بقوله: «وقعَ في قلبي...» عجبٌ منه، فإذا كان الحاكمُ يقدم كلَّ من ذكرهم ابنُ السُّبكي علىٰ عليٍّ -كرم الله وجهَه- بعد ذلك، وذكر فضائلَ لمحاربيه والذين كانوا ينالون منه، فانظرْ فصلًا خاصًّا في كتاب معرفةِ الصَّحابةِ من "المستدرك" عن المغيرةِ بن شعبة (٣/ ٤٤٧)، وآخرَ لعمرو ابنِ العاص (٣/ ٤٥٢) وثالثا للنُّعمانِ بن بشيرٍ (٣/ ٥٣٠) فماذا بقيَ عند الحاكمِ حتىٰ يكون عنده ميلٌ إلىٰ عليٍّ عليه السلام يزيدُ علىٰ الميلِ الذي يُطلبُ شرعًا؟!.

ماذا يريدون من الرَّجلِ؟!!

أينَ دعاوىٰ الرَّفضِ التي ذكرها أبو إسماعيل الهرويُّ وقال عنِ الحاكمِ كما تقدَّم: «رافضيٌّ خبيثٌ».

أعوذُ بالله من النَّصبِ المتوارثِ[2].

وقد كان الحاكمُ صالحًا مُحبًّا وفي "تهذيب الكمال" للمِزِّيِّ (٦/ ٤٤٨): «قال الأستاذُ أبوعثمانُ إسماعيل بن عبدالرحمن الصَّابونيُّ: أنشدني الحاكمُ أبو عبدالله الحافظُ في مجلسِ الأستاذ أبي منصور الحَمْشَاذيِّ علىٰ حُجْرَتِهِ في قتل

---

(١) بل عقدَ فصلًا خاصًّا بالمغيرةِ بن شعبةَ في المناقبِ من "المستدرك" (٣/ ٤٤٧).

(٢) والصَّوابُ عندي أن كثيرًا من الناسِ توارثوا الخوفَ مِن آل البيتِ عليهم السلام، فمن خرج عن المألوفِ -وهو حبُّهم النظريُّ- فذكر مناقبَهم وأملىٰ أحاديثَ تفيدُ تقدُّمَهم، وحاول نشرَ علومهم والصَّحيح من تاريخهم، فقد نطقَ خلفًا واتبعَ غيرَ السَّبيلِ المألوفِ، فيناله عند ذلك كثيرٌ منَ الأذىٰ.

الحُسينِ بن عليٍّ رضي الله عنهما:

جَاءَوا برَأْسِكِ يا ابنَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ مُتَـزَمِّلًا بدِمَائِـهِ تَـزْميلًا
وكَأَنَّما بِـكَ يـا ابـنَ بِنْـتِ مُحَمَّـدٍ قتلُـوا جَهَـارًا عَاقِـدِينَ رَسُـولًا
قَتَلُـوك عَطْشَـانًا ولم يَتَرَقَّبُـوا في قَتْلِـكَ التَّنْزِيـلَ والتَـأْوِيلا
ويُكَـبِّرونَ بـأَنْ قُتِلْـتَ وَإنَّمـا قَتَلُـوا بِـكَ التَّكْبِـير وَالتَّهْلِـيلا

ثالثًا: إذا عُلِم ما تقدَّم فالصَّواب الذي لا محَيد عنه هو البحثُ في حال من اتَّهموا الحاكمَ بالتشيُّع أو الرَّفضِ، ولا أستثني أحدًا من المذكورين ومنهُم التَّاج السُّبكيُّ، وسببُ تشدُّدهم ورفعِهم لراياتِ الإرهاب الفكريِّ لمثلِ الحاكمِ الذي يذكرُ في "مستدركه" مناقب للذين خرجوا على أميرِ المؤمنين عليٍّ، ومنهم مَن طعنُوا فيه كالمُغيرة بنِ شعبةَ وعمرو بن العاص، وأخبارهم في الطعن على أميرِ المؤمنين عليه السلام بلغتْ عنانَ السَّماء.

د- نظم أبياتٍ في فضائلِ آل البيتِ عليهم السلام، والإكثارُ من ذكرِهم وإظهار حبِّهم، أو موافقةُ الشِّيعةِ في بعضِ الفروعِ كما كان الشَّأنُ مع الإمام الشَّافعيِّ رضي الله عنه.

قال ابنُ عبد البرِّ في "الانتقاء" (ص: ١٤٦): «قال الربيعُ بن سليمانُ المؤذن: حَجَجْتُ مع محمَّد بن إدريسَ الشَّافعيِّ إلى مكةَ، فما كانَ يَصْعَدُ شَرَفًا ولا يهبط واديًا إلَّا أنشأ يقول:

يا رَاكِبًا قِفْ بالمُحَصَّبِ مِـنْ مِنـي واهْتِفْ بسَاكِنِ خَيْفِهَا والنَّاهِضِ
سَحَرًا إذا فَاضَ الحَجِيجُ إلى مِنـى فَيْضًا كمُلْتَطِمِ الفُـرَاتِ الفَـائضِ
إنْ كـان رَفْضًـا حُـبُّ آلِ محمَّـدٍ فَلْيَشْـهَدِ الـثَّقلانِ أنِّي رافِضِـي

قال أبو عمر: كان يُنسبُ هذا الشعرُ إلىٰ الشَّافعيِّ ﷺ، فيما حدَّثني غير واحدٍ من شيوخي، عن أبي القاسم عبيدالله بنِ عمر بنِ أحمد الشَّافعيِّ، ضيف الحكم ﷺ، الساكنِ في الزَّهراء، عن شيوخِه، قال: قيل للشَّافعيِّ: «إنَّ فيكَ بعضَ التشيُّعِ، قال: وكيفَ ذاك، قالوا: لأنَّك تُظهرُ حبَّ آل محمَّدٍ ﷺ». انتهىٰ من "الانتقاء".

قلتُ: وقد أجابَ الإمامُ الشَّافعيُّ ﷺ إجابةً مُسكتةً، لكن انظر إلىٰ الاتِّهام بالتشيعِ في وقتٍ ازدهارِ الرِّواية بسببِ إظهار حبِّ آل محمَّدٍ ﷺ الذي هو مِن أقوىٰ علاماتِ الإيمان، وكأنَّ إظهارَ حبِّ آل محمَّد ﷺ جريمةٌ وكبيرةٌ وعظيمةٌ يُعاقَبُ عليها بالرَّمي بالتشيُّعِ والرَّفْضِ، فأيُّهما أولىٰ بالجرحِ عند العُقلاء؟!!

ومِن هذا البابِ قول الحافظِ أحمد بنِ عبدالله العِجْليِّ في الإمامِ الشَّافعيِّ ﷺ: «هو ثقةٌ صاحبُ رأي، ليس عنده حديثٌ، وكان يتشيَّعُ».

فكأن العِجْليَّ يرمي الشَّافعيَّ بالتشيُّعِ لقوله:

إنْ كان رَفْضًا حُبُّ آلِ محمَّد ... فَليَشْهَدِ الثَّقلانِ أنِّي رافِضي[1]

قلتُ: إذا كانَ هذا حال أحمد بن عبدالله العِجْليِّ -وهو من أئمَّةِ الجرح والتعديل- في اعتبارِ التشيُّعِ تُهمةً واتِّهامُ الإمام الشَّافعيِّ به لمُجرَّدِ أبياتٍ تُعَبِّر عن الواجبِ الإيمانيِّ.

أقول: إذا كانَ هذا حال العِجْليِّ مع الإمامِ الشَّافعيِّ وهو إمامُ ذو سطوةٍ وأصحابٍ، فكيف إذا وقعَ هذا الجرحُ علىٰ كوفيٍّ مسكينٍ قليلِ النَّصَفةِ والأصحابِ؟!!

(١) راجعْ جزءَ الذهبيِّ في "الرُّواة الثقاتِ المتكلَّم فيهمْ بما لا يوجبُ ردَّهم" (ص: ٣٠).

ومِن هذا البابِ أيضًا قول الحافظِ الذَّهبيِّ في "الرُّواة الثِّقات" (ص: ٣٢):
«وكذا تكلَّم فيه -يعني الإمام الشَّافعيَّ- بالتشيُّعِ بعضُ أعدائِه مِن كبار المالكيَّةِ، لموافقتِه الشيعةَ في مسائل فروعيةٍ أصابوا فيها ولم يبدعُوا بها، كالجهْرِ بالبسملةِ، والقنوتِ في الصبحِ، والتختُّم في اليمينِ، وهذا قِلةُ وَرَعٍ وتسُّرعٍ إلىٰ الكلامِ في الإمامِ».

قلتُ: ومنه ما رواه أبو داود أنَّه قيل لأحمدَ بن حنبلٍ: إنَّ يحيىٰ بنَ معينٍ ينسبُ الشَّافعيَّ بن إدريسَ إلىٰ التشيُّعِ، فقال أحمد ليحيىٰ بنِ معينٍ: كيف عرفتَ ذلك؟ فقال يحيىٰ: إني نظرتُ في تصنيفه في قتال أهلِ البغيِ، فرأيتُه قد احتجَّ مِن أوَّله إلىٰ آخرِه بعليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام، فقال أحمدُ: يا عجبًا لك، فبمنْ كان يحتجُّ الشَّافعيُّ في قتال أهلِ البغيِ؟ فإنَّ أوَّل مَنِ ابتُلي مِنْ هذه الأمَّةِ بقتال أهل البغي هو عليُّ بن أبي طالبٍ عليه السلام قال: فخلىٰ يحيىٰ منْ كلامِه».

وراجع "مناقب الشَّافعيِّ" للبيهقيِّ (١/ ٤٥٠)، وللرَّازي (ص: ١٤٣).

قلتُ: أصابَ أحمد في تعجُّبِه، وكان ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما يقول: «إذا جاءنا الثبتُ عن عليٍّ لا نعدلُ بهِ أحدًا».

فحريٌّ بنا أنْ نتوقَّفَ في كلِّ مَن رمَاه يحيىٰ بنُ معينٍ بالتشيُّعِ، ولننظرْ في القرائنِ المؤيِّدةِ لقول يحيىٰ بنِ معينٍ، وإلَّا فالتوقُّفُ قويٌّ ومُتَّجِهٌ ومِثلُه العِجليُّ والسَّاجيُّ وجماعةٌ آخرونَ.

ثُمَّ أقول: كلُّ مَنْ رمىٰ الإمامَ الشَّافعيَّ بالتشيُّعِ بمعنىٰ الابتداعِ آذىٰ نفسه، أمَّا الحُبُّ، والموالاةُ، والنُّصرةُ، فأمورٌ كانَ الإمامُ الشَّافعيُّ يُعلنها، وله فيها أخبارٌ مشهورةٌ.

هـ- حفظ قصائد تذكرُ فضائلَ آل البيتِ عليهم السلام، كما وقعَ معَ الدَّارقُطْنيِّ.

قال الخطيبُ في "التاريخ" (١٢/ ٢٠): «وسمعتُ حمزةَ بنِ محمَّد بنِ طاهر الدَّقَّاق يقول: كان أبو الحسن الدَّارَقُطْنيُّ يحفظُ ديوانَ السيِّدِ الحِمْيريِّ في جملةِ ما يحفظُ من الشِّعرِ، نُسبَ إلى التشيُّع لذلك».

قلتُ: هذا غريبٌ، وهذا الإرهابُ يحتاجُ أولًا للنظرِ في حال مَن نسبَ الدَّارَقُطْنيَّ للتشيُّعِ، وأغربُ منه قولُ الذَّهبيِّ في معرفةِ القرَّاءِ الكبارِ (١/ ٣٥١): «هو بريءٌ مِن التشيُّعِ»، وهذا إجمالٌ كان يحتاجُ للبيانِ، وأصل التشيُّعِ ليس بتُهمةٍ فيحتاجُ للبراءةِ منها، والدَّارقُطنيُّ كانَ مِنْ أبعدِ النَّاسِ عن التشيُّعِ.

و- التمذهبُ بمذهبِ الإمامِ الشهيدِ زيدِ بنِ عليٍّ بنِ الحسينِ عليهما السلام.

ففي ترجمة الحافظِ المصِّنفِ أحمد بن محمَّد بن رُمَيْحِ بن وكيع النَّسَويِّ في "اللسان" (١/ ت٨٢٠٥) قال الحافظُ: «إنَّما ضعَّفه مَن ضعَّفه لأنَّه كانَ زيديَّ المذهبِ يتظاهرُ به».

قلتُ: أعوذُ بالله مِن الجهلِ والسَّفَه، والزيديَّةُ يُنسبونَ إلى إمامِ آل البيت الشهيدِ زيدِ بنِ عليِّ بن الحسينِ عليهما السلام، فأكرِم بها مِن نسبةٍ، ومِن أئمَّةِ السَّادة الزيديَّة: أبناءِ الإمامِ زيدٍ وأحفادِه، وأبناءِ الإمامِ عبدالله الكاملِ بنِ الحسن المثنَّى بنِ الحسنِ السبطِ، وهمْ: محمَّدُ النفسُ الزَّكيةُ، وإبراهيمُ، ويحيى، وإدريسُ الأكبرُ فاتحُ المغربِ، وأبناء إبراهيم أخو عبدالله الكامل، والحسن بن زيد بن الحسن بن عليِّ بن أبي طالبٍ، وأخوه محمَّدٌ، والحسينُ بنُ عليٍّ الفخِّي، ومحمد بن الصادق وغيرهم من علماءِ الآل عليهم السلام، ومِن أتباعِهم خَلْقٌ مِن العلماء والصالحين، بل وجدتُ ابنَ النديمِ يقول في "الفهرست" (٣١٢): «أكثرُ علماءِ المحدِّثين زيديةٌ»، وأظنُّه عنَى أعيان المحدِّثين الكوفيين، كالأعمشِ، وأبي

إسحاقَ السَّبيعيِّ، ووكيعٍ، والثوريِّ، وعبيدالله العبسيِّ، وأبي نُعيمٍ الفضلِ بنِ دكينٍ، وأمثالهم، فالله المستعان.

ز- ومنها التصنيفُ أو الإملاءُ في خصائصِ الإمامِ عليٍّ سلامُ الله عليه، وقد رُمِيَ الإمامُ النَّسائيُّ بالتشيُّعِ والانحرافِ بسببِ كتابِه الجليلِ "خصائص عليٍّ" فانقلبَ المدحُ ذمًّا، وعلامةُ الإيمانِ إلى الاتِّهامِ المُؤدِّي إلى الإبعادِ والطَّردِ، فقاتل الله النَّصبَ والنواصِبَ.

ففي "وفياتِ الأعيان" في ترجمةِ النَّسائيِّ (١/ ٧٧): «كان يتشيَّعُ» ونحوه في "البداية والنهاية" (١١/ ١٣٢)، وقال الذَّهبيُّ في "النبلاء" (١٤/ ١٣٣): «فيه قليلُ تشيُّعٍ وانحرافٍ عن خصومِ الإمامِ عليٍّ كمعاويةَ وعمرو، والله يسامحُه».

قلتُ: ما عاب به الذَّهبيُّ أبا عبدالرحمن النَّسائيَّ محامدُ، والحقُّ مع النَّسائيِّ قولًا واحِدًا، وكيفَ لا ينحرفُ المؤمِنُ عن البغاةِ الدُّعاةِ إلى النَّارِ الذينَ غيَّروا وبدَّلوا؟!!

فإنْ قيل: ولماذا رميتُم الرجلَ بالابتداعِ والانحرافِ؟ فلا تجدُ لهم إلَّا جوابًا فيه حيرةٌ، ويعودُ بالذمِّ على الجارحِ، والنَّسائيُّ أفهمُ وأوثقُ وأعرفُ من الذَّهبيِّ... ويضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني.

وقال الوزيرُ ابنُ حِنْزابةَ: «سمعتُ محمَّدَ بنَ موسى المأمونيَّ -صاحبَ النَّسائيِّ- قال: سمعتُ قومًا ينكرون على أبي عبدالرحمن النَّسائيِّ كتاب "الخصائص" لعليٍّ عليه السلام، وتركه تصنيفَ فضائل الشَّيخين، فذكرتُ له ذلك، فقال: دخلتُ دمشقَ والمنحرفُ بها عن عليٍّ كثيرٌ، فصنَّفتُ كتاب "الخصائص"، رجوتُ أنْ يهديَهم الله تعالى، ثم إنَّه صَنَّفَ بعد ذلك فضائل الصَّحابة».

فلينظر **أَوَّلًا**: في الحسَّاسية تجاه أخي النبيِّ ﷺ، **وثانيًا**: في اللازمِ الباطلِ، **وثالثًا**: في حال الحاقدين المُنكِرين التصنيفَ في خصائصِ الإمامِ عليٍّ كرَّم الله وجهه.

ثُمَّ ليُنظَر في حال الذين قتلُوا الحافظَ الشَّهيدَ أبا عبدالرحمن النَّسائيَّ شرَّ قتلة رحمه الله تعالىٰ، ثُمَّ في حال من رمَوه بالتشيُّعِ كالذَّهبيِّ وغيره، ثُمَّ ليُنظَر في حال الذَّهبيِّ الذي سكتَ عن مدحِ مَن يستحقُّ المدحَ وهو النَّسائيُّ، وذمِّ من يستحقُّ الذمَّ وهم الشاميون النواصِبُ المنحرفون عن أميرِ المؤمنين عليه السلام وقد درج المصنِّفون في العقائدِ والمِلَلِ والنِّحَلِ والحديثِ والفقهِ والأصول علىٰ عدِّ السَّادة الزيديةِ مِن الفرقِ المُبتدِعةِ وهذا بهتانٌ وعملٌ بعيدٌ عن التحقيقِ وقائمٌ علىٰ الطيرِ بجناحي النَّصبِ والتقليدِ والله المستعان.

حـ- التصنيفُ في فضل آل البيتِ رضوان الله عليهم، وهذا أعمُّ من سابقه، ولنذكر منهم الحافظَ العلمَ أبا محمَّد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرَّازي، ذكره الذَّهبيُّ في "الميزان" (٢/ ت٤٩٦٥) وقال: «وما ذكرتُه لولا ذكر أبي الفضل السليمانيِّ له فبئس ما صنَع، فإنَّه قال: ذكر أسامي الشِّيعة مِن المحدِّثين الذين يقدِّمون عليًّا علىٰ عثمانَ: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجَّاج، عبدالرزَّاق، عبيدالله بن موسىٰ، عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ».

وفي ترجمة ابنِ أبي حاتمٍ من "التهذيب" (٩/ ٣٣): «قال مسلمةٌ في الصِّلة: كان ثقةً، وكانَ شيعيًّا مُفرطًا».

قال الحافظُ في "التهذيب" (٩/ ٣٤): «فلعلَّه -يعني ابنَ أبي حاتمٍ- تلقَّف ذلك -يعني التشيُّعَ- مِن أبيه -يعني أبا حاتمٍ».

ويؤيِّدُ ما تقدَّم ما جاء في "معجم البلدان" (٣/ ١٢١): «وكانَ أهلُ الرَّيِّ أهل سُنَّةٍ وجماعةٍ إلىٰ أنْ تغلَّبَ أحمدُ بن الحسن الماردانيُّ عليها فأظهرَ التشيُّعَ

وأكرم أهلَه وقرَّبَهم فتقرَّبَ إليه النَّاسُ بتصنيفِ الكتبِ في ذلك، فصنَّفَ له عبدالرحمن بن أبي حاتمٍ كتابًا في فضائلِ أهلِ البيتِ، وغيره».

ط- تصنيفُ جزءٍ في حديثٍ يتعلَّقُ بفضائل عليٍّ عليه السلام، كما كانَ الأمرُ مع الإمامِ المجتهدِ المُصنِّفِ أبي جعفر محمَّد بن جريرٍ الطبريِّ، فلمَّا كتبَ جزءًا في حديثِ «غَدِير خُمٍّ» المتواترِ، وآخرَ في حديثِ «الطير» تكلَّموا فيه بالتشيُّعِ، بل قال بعضُهم: «كان يضعُ للرَّوافِضِ»، وقال الذهبيُّ في "الميزان" (٦/ ٩٠): «فيه تشيُّعٌ يسيرٌ وموالاةٌ لا تضرُّ»، وقال الحافظُ في "اللسان": «وإنما نُبِزَ بالتشيُّعِ لأنَّه صحَّحَ حديثَ غديرِ خُمٍّ».

قلتُ: للجهلِ والنصبِ رجالٌ، وحديثُ «غديرِ خُمٍّ» متواترٌ، والطبريُّ رحمه الله تعالىٰ هو القائلُ: «مَن قال: إنَّ أبا بكر وعمرَ ليسا بإمامَيْ هدىً يُقْتل، يُقْتل»، راجعْ "النبلاء" (١٤/ ٢٦٧)، و"لسان الميزان" (٥/ ت٧١٩٠).

ي- ومنها الاتصالُ بعليٍّ عليه السلام وموالاتُه حتَّىٰ لو كانَ من الصَّحابة رضي الله عنهم.

فهذا أبو الطفيل عامرُ بن واثلةَ الليثيُّ رضي الله عنه، آخرُ الصَّحابةِ موتًا كانَ من المفضِّلين لعليٍّ علىٰ الجميعِ، وله أعمالٌ جليلةٌ معه ومعَ آل بيتِه، فنُسبَ إلىٰ التشيُّعِ يعني الابتداعَ.

فلماذا لم ينسبوا مَن سَبَّ عليًّا وقاتله ودعا للنَّار للنصب؟!

وأغربَ ابنُ عديٍّ فذكره في "الكامل في ضعفاء الرجال" (٥/ ١٧٤١) مع اعترافِه بصحبتِه، ونقل عن عليِّ بن المدينيِّ قال: «سمعتُ جرير بن عبدالحميد، وقيل له: كانَ مغيرةُ ينكرُ الرواية عن أبي الطُّفيل؟ قال: نعم».

قلتُ: مغيرةُ هو -والله أعلم- ابنُ مقسمٍ كان فيه نصبٌ فمثلُه يتحاشىٰ الرِّوايةَ عن أصحابِ الإمامِ عليٍّ كرم الله وجهه ولو كانوا منَ الصَّحابة رضي الله عنهم،

فعادَ الجرحُ علىٰ الجارحِ ولا بدَّ.

ثُمَّ قال ابن عديٍّ: «وكانَ الخـوارج يذمُّونه -يعني عامرَ بن واثلةَ رضي الله عنه- باتِّصاله بعليٍّ بن أبي طالبٍ، وقوله بفضلِه وفضل أهله»

فانظر إلىٰ أي الفريقين أولىٰ بالذمِّ ؟

قلتُ: كل هذا ليس بموضعِ تهمةٍ إلَّا عند المُتَّهمِ في دينِه.

وتلك عشرةٌ كاملةٌ للتنبيه بلا حَصْرٍ أو قصْرٍ.

المبحث الأول

السيد محمَّد بن عقيل باعلوي وكتابه

"العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل"

المطلب الأول: التعريف بالسيِّد محمَّد بن عقيل [1]:

هو السَّيدُ العلَّامةُ المُطِّلعُ المُصنِّفُ النَّاصِرُ للعِتْرةِ المُطَهَّرةِ محمَّد بن عقيلِ بنِ عبدالله بنِ عمر بنِ أبي بكر بنِ عمر بنِ طه بنِ محمَّد بنِ شيخ بن أحمد بن يحيىٰ الذي ينتسبُ إليه آل يحيىٰ الباعلويِّ الحسينيِّ.

والدته هي الشَّريفةُ الزهراءُ بنتُ عبدالله بن الحسين بن طاهر باعلوي، ولد السيدُ محمَّد بن عقيل بالمَسِيلَة بحضرموت سنة ١٢٧٦، وكانَ والدُه مِن كِبار العلماءِ والأعيان بحضرموت، ولمَّا بلغَ المترْجَمُ ستَّ سنواتٍ شرعَ في الطلب علىٰ شيوخٍ جلبَهُم له والدُه، وحفظَ عددًا مِن المختصراتِ في العربيةِ والفقهِ الشَّافعيِّ، و"ربع الإرشاد" لابنِ المقريِّ، و"الملحة"، و"نظمِ قواعد الفقه"، وبعض دواوينِ الشِّعرِ، واشتغلَ بالقراءةِ علىٰ والدِه، وانتفعَ كثيرًا بالعلَّامةِ السَّيدِ أبي بكر بن عبدالرحمن بنِ شهابِ الدين.

وله شيوخٌ آخرونَ من أكابرِ العلويين بحضرموت منهم: السَّيد عيدروسُ ابن عمر الحبشيُّ، والسَّيد أحمد بن الحسن العطاس، والسَّيد شيخ بن عمر السَّقَّاف وغيرُهم.

---

(١) مصادر ترجمته: "إدام القوتِ في ذكر بلدانِ حضرموت" للسَّيد عبدالرحمن السَّقَّاف (ص: ٨٣٤)، تعليقات السَّيد ضياء بن شهاب علىٰ "شمس الظهيرة" (١/ ٣١٩-٣٢٤)، "الأعلام" (٦/ ٢٦٩)، ومقدمة تحقيق "العتب الجميل" للسيد زيد بن يحيىٰ باعلوي طبعة حضرموت.

رحلاته:

وفي سنة ١٢٩٤ تُوفِّي والده، ثُمَّ غادرَ بلادَه سنة ١٢٩٦ إلى سنغافورا وجاوا، ودخل الصِّين، واليابانَ، والهندَ، والشَّام، وتركيا، وأوروبا، وتكرَّرَ دخوله الحجازَ وأقام بها أشهرًا، ودخلَ العراقَ سنة ١٣٣٠، وكانتْ له جلساتٌ ومُناظراتٌ مع السُّنَّة والشيعةِ وأسَّسَ صُحفًا، ومنتدياتٍ عِلميَّةٍ، وأسَّس المجلسَ الاستشاريَّ الإسلاميَّ في سنغافورا، وعُهد إليه برئاستِه، وأسَّسَ جمعيَّاتٍ إسلاميَّةٍ.

وكانت له مراسلاتٌ وصِلاتٌ بعددٍ مِن أكابرِ العلماءِ والأعيانِ بالعالم الإسلاميِّ، وكانت لوالده مكتبةٌ عظيمةٌ فيها نفائسُ المخطوطات والمطبوعاتِ القديمة خلفه المترجَمُ عليها وزادَ عليها الشيءَ الكثير.

وألقى عصى التسيار في المَكَلَا بحضرموت ثُمَّ غادرَها سنة ١٣٤٧ إلى الحُدَيْدَة حيث توفِّي بها سنة ١٣٥٠.

مُصنَّفاتُه:

١ - "النصائحُ الكافيةُ لمَن يتولَّى معاوية".

٢ - "تقويةُ الإيمانِ بردِّ تزكيةِ معاوية بن أبي سفيان".

٣ - "فصلُ التحاكم في النِّزاعِ والتخاصُم فيما بينَ بني أميَّة وبني هاشم".

٤ - "العَتْبُ الجميل على أهلِ الجرحِ والتعديل".

وهذه الأربعةُ مطبوعةٌ، وممَّا لم يُطبع مِنْ مُصنَّفاته:

٥ - "أحاديثُ المختار في معالي الكرَّار".

٦ - "ثمراتُ المطالعة"، وهما موجودان بصنعاءَ، فيما بلغني.

٧ - "الهدايةُ إلى الحقِّ في الخلافةِ والوصَاية".

وله غير ذلك مذكَّراتٌ، ورحلاتٌ، وكناشةٌ كبيرةٌ، ومراسلاتٌ، ومقالاتٌ منها ما كان يكتبُه في «المنار» بتوقيعِ «محمَّد الباقر اليمني».

كلمةٌ حول مُصنَّفاتِ السَّيد محمَّد بنِ عقيل المطبوعةِ:

أحدَثَت مُصنَّفاتُ السَّيدُ محمَّد بن عقيل المطبوعةُ؛ خاصَّةً "النصائح الكافية" و"العتب الجميل" دَويًّا كبيرًا في المنتديات العِلميَّةِ، والكتاب الثاني سيأتي الكلامُ عليه إن شاء الله تعالىٰ، أمَّا "النصائحُ الكافية لمن يتولَّىٰ معاوية" فانشرحتْ له صدورُ قومٍ مؤمنين، ورأوا صوابَ ما فيه، وعارَضه آخرون وهم في نظري علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ:

١ - ناصبيٌّ مُبغِضٌ مِن شيعةِ البُغاةِ الدَّاعينَ إلىٰ النَّار.

٢ - أو مُقلِّدٍ جاهلٍ يرىٰ الدُّعاة إلىٰ النَّارِ مِن المجتهدِين، وأنَّهم مُثابونَ علىٰ خروجِهم علىٰ أميرِ المؤمنين وسَبِّ ولَعْنِ مَن أذهبَ اللهُ عنهُم الرِّجْسَ وطهَّرَهُم تَطْهيرًا ولا سيَّما أمير المؤمنين في حياته وبعد انتقاله.

٣- مَن يرىٰ أنَّ الصَّوابَ مع "النصائحِ الكافية"، بَيْدَ أنَّهم رأوا أنَّ السكوتَ أولىٰ لأسبابٍ مختلفةٍ.

لكنَّ الذي يعنينا هنا في المقامِ الأول مَن صَنَّفَ في الردِّ علىٰ "النَّصائحِ الكافية" وهم فيما أعلمُ اثنان:

أولهما: العلَّامةُ الشيخُ جمال الدين القاسميُّ الدِّمشقيُّ رحمه الله تعالىٰ وله رسالةٌ باسم "نقد النصائحِ الكافية".

و"نقد النصائح الكافية" طُبع في حياةِ القاسميِّ سنة ١٣٢٨، وهذا «النقد» له أهمِّيتُه لأنَّ كاتبَه شاميٌّ، ومُتأثِّرٌ بابن تيميةَ المعروفِ بانحرافه عن عليٍّ عليه السلام، ولكنَّ القاسميَّ أبانَ عن عِلْمٍ واطِّلاعٍ وفضلٍ، وقد قسَّم كتابه إلىٰ مُقدِّمةٍ -

وهي أهمُّ ما عنده- ومباحثَ، وخاتمةٍ.

أمَّا المقدِّمةُ فتدور حول الثَّناء علىٰ الكاتبِ -يعني السَّيد ابن عقيل- والكتاب -يعني "النصائح الكافية"- مِن حيثُ المعرفةُ والفهمُ والاستيعابُ ثُمَّ بيَّنَ أنَّ المسألةَ مشهورةٌ، والخلافُ فيها قديمٌ، وأنَّ المؤلِّفَ ليس بدعًا فيها وهذهِ بعض كلماتٍ للقاسميِّ مِن المقدِّمة:

أ- قال العلَّامةُ القاسميُّ (ص: ٢): «أهدىٰ إليَّ العالمِ النِّحريرُ، والجِهْبذُ الكبيرِ، السَّيد محمَّد بن يحيىٰ بن عقيل نفعنا المولىٰ بمحبَّتِه، وباركَ لنا في إفادتِه، كتابًا سمَّاه "النَّصائح الكافية لمن يتولَّىٰ معاوية" أيَّد فيه -حفظَه الله- مذهبَ مَنْ جرحَ معاويةَ ورهطَه، ورأىٰ أنَّ تعديلَهم زَلَّةٌ وغلطةٌ».

ب- وأبانَ القاسميُّ الشَّاميُّ عن إعجابِه بالبسطِ والبحثِ ونتيجته فقال (ص: ٢، ٣): «وقد جلَّىٰ السيِّدُ أيَّده الله في بسطِه لهذه المسألةِ غرائبَ فوائدَ، وعجائبَ فرائدَ، توقَّف من معاويةَ علىٰ غيرِ ما كان يُعلمُ منه مجملًا، وتفتحُ من الوقوف علىٰ أعماله بابًا كان مُقفلًا، وإذا انكشفَ الغطاءُ، وانقشعَ غمامُ الخفاء، استبانَ بعده منزلتُه اللائقةُ به فلا يلحقُ بالسَّابقين، ولا بطبقةِ الأنصار والمهاجرين، كما عليه كثيرٌ من الحشَوية عديمي الفِقهِ والرَّويَّةِ، وهذا أعظمُ ما يستفادُ مِن مجموعِ الانتقادِ».

ج- ثُمَّ انتقلَ إلىٰ تقريرِ أنَّ المسألةَ موضعَ خلافٍ من عَهدِ السَّلفِ فلا ينبغي أنْ يُشنَّعَ علىٰ المخالِفِ فقال (ص: ٣، ٤): «أصل المسألةِ مشهورٌ تجاذبتْه أنظارُ الفِرقِ حتَّىٰ تعدَّدتْ فيه المذاهبُ، فيرىٰ الواقفُ علىٰ ما نقلناه أنَّ المسألةَ قديمةُ العهدِ إلَّا أنَّ إعراضَ الخَلَفِ عن النَّظَر في كتبِ المقالاتِ والخلافِ أورثَ دهشتَهم لكلِّ ما لم يحيطُوا به عِلْمًا ولا غرو أنْ يتقاصرَ عن هذه الكماليَّاتِ مَن قصَّر في الحاجيَّات».

د- ومضىٰ العلَّامةُ جمال الدين القاسميُّ داعيًا إلىٰ حُرِّيَّةِ الفِكرِ والبحثِ والتأكيد علىٰ أنَّ المسألَةَ خلافيةٌ فقال (ص: ٧): «قضتْ حرِّيةُ العِلْمِ والتأليفِ مِن عَهْدِ السَّلفِ أنْ لا يُبخَلَ بفكرٍ ولا يُضنَّ برأيٍ، لا علىٰ أنْ يُهمسَ به همسًا أو يُتناجىٰ به تناجيًا، أو يُدرسَ بين حيطانِ الخلواتِ أو يُقرطمَ تخوفًا من القالاتِ، بل علىٰ أنْ يُبثَّ ويُنشر ويُشرحَ ويُقشرَ ويُصدعَ به في المجامعِ والجوامع ويُجهر به علىٰ المسامِع.

وإنْ شئتَ نموذجًا من ذلك فهاك ما قاله التاج السُّبكيُّ في "جمع الجوامع" وهو الذي اتخذه المتأخِّرون بيتَ قصيدهم في دراسةِ الأصول في عدالةِ الصَّحابة: «والأكثرُ علىٰ عدالةَ الصَّحابةِ، وقيل هم كغيرِهم، وقيل إلىٰ قتلِ عثمانَ رضي الله عنه، وقيل إلَّا مَن قاتَل عليًّا عليه السلام»[1].

فهل يعدُّ خلافُ ما ذهب إليه الأكثر ضلالًا حتىٰ يُفسَّق الذاهبُ إليه أو يُضلَّل؟!! وحينئذٍ فـ"جمع الجوامع" يُعَلِّمُ الفسقَ والضلال بنقلِه تلكَ الأقوال.

كلَّا؛ فإنَّ سعةَ العلمِ تقضي بأنْ تُحكىٰ الآراءُ والمذاهبُ وتُنشرُ الاختياراتُ والمشاربُ ليتسعَ للناظر النظر وليعلمَ أنَّ في الأمرِ سعةٌ في مداركِ المسائل ومآخذِ الاجتهاد».

وختم العلَّامةُ القاسميُّ الشاميُّ «نقده» بثلاثةِ أمور:

---

(١) وفي رسالتي "**رفع الغمامة بمباحثة الشيخ محمد عوامة**" مبحثٌ حول الاختلاف في تعريف الصحابيِّ عند أهل السُّنَّة، ومدىٰ مطابقته لقولهم بعدالة الصحابة، فأي صحابةٍ يعنون؟ وقد اختلف أهل السُّنَّة في تعريف الصحابيِّ علىٰ أكثر من عشرة أقوال، فلابد من الأخذ بالأقل، وهو الذي حصل الاتفاق علىٰ صحبته فقولهم بعدالة الصحابة بتعريف المحدِّثين، ونقل الاتفاق أو الاجماع عليه مصادرة علىٰ المطلوب وخطأ.

الأول: (ص: ٤٢): أنَّ معاويةَ وَمنْ كان معه لا يمكنُ إلحاقُهم بمرتبة المهاجرين والأنصارِ في الصُّحبة.

الثاني: (ص: ٤٢): وجوبُ تعظيمِ آل البيتِ الطَّاهرين ومحبَّتِهم وإكرامِهم وإنزالهم بالمكانِ الأسمىٰ مِن التكريم، والنصوصُ في ذلك حُجَّةٌ متواترةٌ.

الثالث: ثُمَّ قال (ص: ٤٢): «وأمَّا من بعد معاويةَ من الذين ظهرَ كيدُهم ومكرُهم وعضُّهم علىٰ المُلْكِ وإيذاء السُّلالة الطاهرة من الأُمويين والعبَّاسيين فأولئك يعصمُنا الله مِن مُوالاتِهم أو أنْ يُلِمَّ بنا طيفٌ مِن ذلك بل نبرأ إلىٰ الله مِن ضلالهم، وما اقترفُوه مِن سيِّئ أعمالهم»[1].

ثُمَّ ذكرَ العلَّامةُ جمال الدين القاسميُّ رسالةَ الأديب أبي بكر الخوارزميِّ في بعضِ الظَّلم الذي وقعَ علىٰ آل البيتِ عليهم السلام، وهو ظلمٌ ينقطعُ له نياط القلبِ.

(تنبيه): وعالِم الشَّام جمال الدين القاسميِّ كان عنده ميلٌ لآل البيتِ عليهم السلام وهو صاحبُ رسالة "شرف الأسباط" المطبوعةِ بدمشق سنة ١٣٣١، ونقل في رسالته نقلًا مطوَّلًا يحوي فتاوىٰ عددٍ من علماءِ الإماميةِ في إثباتِ الشَّرفِ من جهةِ الأمِّ (ص٢٧ إلىٰ ٣٤) وقال في حاشيتِها: «نقلها لي بخطِّه عالِم الإماميةِ

---

(١) **قلتُ**: قوله «من بعد معاوية...» كلَّا ثُمَّ كلَّا، وهو ليسَ بمعصومٍ؟ أو فوقَ الناس؟ إنَّ سيفَ الشريعةِ أقوىٰ مِن القواعد الظلامية، فمَن قاتَل وظلَمَ ودعا إلىٰ سَبٍّ ولَعنِ أي مسلمٍ فهو ظالِمٌ فاسقٌ، فكيف إذا فعل ذلك مع مَنْ أذهب الله عنهم الرِّجس وطَهَّرَهُم تَطْهيرًا، وأعلنَ حاله علىٰ المنابرِ فهوأعظم جرمًا ممَّن ارتكبَ هذه الجرائمَ مع مَن تأخَّر، فمن ارتكبَ هذه الشنائعَ مع عليٍّ والحسنِ والحسينِ وقتل عمَّارًا وخزيمة ذا الشهادتين وحجر بن عديٍّ وأصحابه وحوَّل الخلافة إلىٰ المُلْك العَضُود، أعظم جرمًا ممَّن تابعَ السُّنة السيِّئة وقتل أحدًا مِن الأحفاد عليهم السلام، وعلىٰ كلِّ من آذىٰ العترةَ المطهَّرةَ مِن الله ما يستحقُّ، وفي الحديثِ الصحيحِ: «**وَمَنْ دَعَا إلى إِثْمٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثام مَنْ تَبِعَهُ**...».

السَّيدُ محسنُ العامليُّ الحسينيُّ».

ثُمَّ نقل العلَّامةُ القاسميُّ فتوىٰ أخرىٰ من كتاب "شرح اللمعة الدمشقية" لأبي عبد الله الشَّهيد وهو من مراجعِ الإماميةِ (ص ٣٦-٣٧)

وقال العلَّامةُ جمال الدين القاسميُّ في حاشية (ص ٣٦): «أنه نقلَ هذه الفتوىٰ في دار السَّيد جواد العامليِّ الحسينيِّ عالمِ الإماميةِ في بعلبكَّ وقد جرىٰ البحثُ في هذه المسألة فأحضر هذا الكتابَ، وكان زارني فرددتُ له زيارتَه وذلك في شوال سنة ١٣٣٠».

قلت: فليتَّقِ الله مَن يُسارعُ بالاستغناءِ عن عُلُومِ بعضِ المسلمينَ، مع ما يصحبه مِن الرَّمْي بالشِّركِ والنَّبزِ بالألقابِ.

وثانيهما: رسالةٌ باسم "الرقية الشَّافية مِن نفثاتِ سُمُوم النَّصائحِ الكافية" للسَّيد حسن بن علوي بن شهاب المتوفَّىٰ سنة ١٣٣٣، ومادَّة "الرقية" مُستمدَّةٌ من "منهاجِ" الحرَّاني[١]، وقد عرفَ القاصي والداني ما فيه مِن حَشْوٍ ونَصْبٍ وتضعيفٍ لأحاديثِ العِتْرةِ بالتعنُّتِ والدفعِ بالصَّدر.

علىٰ أنَّ صاحبَ "الرقية" كان لا يعتقدُ ما فيها وقد قال: «ونحنُ ممَّنْ لا يحبُّ معاويةَ ونكرهه»[٢] ولذلك اضطربَ صاحبُ الرُّقية، وكتبَ ما لا يراه

---

(١) فلا عجبَ من احتفاءِ «الخراشيِّ» من شيعةِ القرني القصَّاب بـ"الرقية" مع اعتقاده بكفرِ الرادِّ والمردودِ عليه بحسب مذهبه الخارجي، ولكن العجبَ هو احتفاءُ الـمُقدِّم للعملِ ففضحَ نفسَه بنصرِه النواصبَ كما فضحَها من قبل بتبني الحشوَ عقيدةً له، نعوذُ بالله من الجهل.

(٢) في رسالته للسيِّد أبي بكر بن شهاب باعلوي المطبوعة مع "وجوبِ الحميةِ منْ مضارِّ الرقية" (ص: ١٠١).

هو صوابًا، وقد تعقَّبَه العلَّامةُ المجتهدُ السَّيد أبو بكر بن شهاب باعلوي في "وجوب الحمية عن مضارِّ الرُّقية"، وكذلك العلَّامةُ السَّيد محمَّد بن عقيل باعلوي في "تقوية الإيمانِ بردِّ تزكية ابن أبي سفيان" فلم يُبقِيا له شيئًا.

فائدة: يمكن مراجعة موقف السيد محمد رشيد رضا من " النصائح الكافية" ونقده المسمىٰ بالرقية الشافية، وميل محمد رشيد رضا للنصائح الكافية ونقده للرقية الشافية في "مجلة المنار" (١٤ / ٣١٣) ولم أنقله بسبب طوله، فانظره إن شئت.

المطلب الثاني

نظرات في كتاب: "العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل"

سببُ تصنيفِ الكتابِ:

ذكرَ المصنِّفُ في فاتحةِ كتابه أنه أثناءَ نظرِه في كتبِ الجرحِ والتعديلِ لمح بعضَ ما يوجبُ العِتابَ، مِن ذلك:

١ - خلوُّ هذه الكتبِ من النقل عن أئمَّةِ أهل البيتِ الطاهرِ عليهم السلام.

٢ - رأىٰ في هذه الكتبِ جرحًا لبعضِ الأئمَّةِ الطاهرين بما لا يسوِّغ الجرحَ به عند المُنصِفين.

٣- إذا ترجموا لأعداءِ آل البيتِ أطالوا، ولعذرِهم أبرزُوا، ولتوثيقِهم أصرُّوا.

لَقَدْ رَابَنِي مِنْ عَامِرٍ أنَّ عَامِرًا بعَيْنِ الرِّضَا يَرْنُو إلىٰ مَنْ جَفَانِيا

يَجِيء فيُبْدي الوُدَّ والنُّصْحَ غَادِيًا ويُمْسِي لحُسَّادي خَلِيلًا مُؤاخِيا

فيا لَيْتَ ذَاكَ الوُدَّ والنُّصْحَ لم يَكُنْ ويَا لَيْتَهُ كَانَ الخَصِيمَ المُعَادِيا[١]

٤- وما استشكله السَّيد محمَّد بن عقيل استشكلَه قبله الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ الذي قال في "تهذيب التهذيب": «وقد كنتُ استشكلُ توثيقَهم الناصبيَّ غالبًا، وتوهينَهم الشيعيَّ مطلقًا، ولا سيما أنَّ عليًّا وردَ في حقِّه: «**لا يُحبُّه إلَّا مُؤمنٌ، ولا يبغضُه إلَّا منافقٌ**»[٢]، واستشكال الحافظِ صحيحٌ، وهو الحافظ المُطَّلعُ، وقد اعترفَ بخطأ كبيرٍ في كتبِ الجرحِ والتعديل.

وهذا الاستشكال أجابَ عنه الحافظُ ابنُ حجرٍ إجابةً غيرَ ناهضةٍ، ولذا

---

(١) "العتب الجميل" (ص: ١٩، ٢١).

(٢) "تهذيب التهذيب" (٨/ ٤٥٨) في ترجمة الناصبيِّ الشتَّام أبي لبيد لمازة الأزديِّ البصريِّ.

انتقده السَّيدُ محمَّد بن عقيل، وطال نقدُه تَعْرِيفَيْ الحافظِ ابنِ حجرٍ للشيعيِّ والرَّافضيِّ في مقدَّمة "الفتح"، ولعمر الحق إنَّ كلماتِ السَّيد ابن عقيل جاءت مضيئةً كاشفةً فلله درُّه، وهو تعقيبٌ لطيفٌ مُمتعٌ فعلىٰ مريدِ الحقِّ مراجعتُه[١].

مرورًا على أبوابِ الكتابِ:

ثُمَّ شرعَ السَّيدُ ابنُ عقيل في إيرادِ نماذجَ مِن التراجِم التي تُبيِّنُ الجورَ الذي وقع علىٰ آل البيتِ وشيعتِهم، والتسامحُ الذي كان مع النواصبِ، الذين جاءَ النصُّ بنفاقهم وذلك مِنْ خلال الأبوابِ التاليةِ:

البابُ الأولُ: في ذكرِ رجال مِن أئمَّةِ أهل البيتِ وأفاضل العِتْرةِ وخِيرتِهم قَدَحَ البعضُ في عدالتِهم أو غمزَهُم أو ترفَّعَ عن الروايةِ عنهُم، والتعلُّمِ منهم[٢].

الباب الثاني: في ذكرِ رجال من خواصِّ أتباعِ أهل البيتِ الطَّاهرِ المعروفين بحبِّهم وموالاتهم لهم، وقد جرحُوا لأجلِ ذلك[٣].

البابُ الثالثُ: في ذكرِ رجالٍ جَرَّحوهُم لتشيُّعِهم وطعنوا فيهم وذمُّوهم[٤].

البابُ الرابعُ: في ذكر رجال من أعداءِ أهل البيتِ الطاهرِ ذكرُوا عنْهم ما تُهدرُ به مروياتُهم، ثم وثَّقُوهم ورَوَوْا عنهم[٥].

البابُ الخامسُ: في ذكرِ رجال مِنْ حَشَمِ أعداء أهلِ البيتِ وخاصَّتِهم ومِن

---

(١) "العتب الجميل" (ص: ٢٦-٥٦).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ١٤٧).

(٣) المصدر السَّابق (ص: ١٥٨).

(٤) المصدر السَّابق (ص: ١٦٥).

(٥) المصدر السَّابق (ص: ١٩٤).

أذنابِهم عَدَّلوهم، وروَوْا عنهم، ولم يُجرِّحُوهم[1].

البابُ السادسُ: في ذكرِ رجال عدَّلوهم وروَوْا عنْهُم معَ ذكرِهم لنصبِهم مُقرِّين به وظهور علاماتِ النِّفاقِ عليهِم[2].

تكميلٌ ومقابلةٌ وقاصمةٌ وإلزامٌ:

عقد السَّيدُ ابنُ عقيل في هذا التكميلِ مقابلةً بينِ عباراتِ بعضِ الحفَّاظ في القدحِ في الرُّواة وتليينِ عبارتِهم في موقفِ مقابلٍ، وبالمقابلةِ بينَ الموقفين تتضحُ نفسية الجارحِ، قال السَّيد ابنُ عقيل:

١- ذكر الذَّهبيُّ في "تذكرته" الحافظَ ابنَ خِرَاشٍ وأطراهُ في الحفظِ والمعرفةِ ثم وصفَه بالتشيُّعِ واتَّهمه بالرِّواية في مثالب الشَّيخين، ثُمَّ قال مخاطبًا له وسابًّا بها لفظه:«فأنتَ زنديقٌ معاندٌ للحقِّ فلا رضيَ الله عنه، ماتَ ابن خِرَاشٍ إلىٰ غيرِ رحمة الله سنةَ ثلاثٍ وثمانين بعد المائتين»[3].

٢- وذكر ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" ترجمة الحسينِ الكرابيسيِّ فقال: «قال الخطيبُ يَعزُّ وجودُ حديثِه جدًّا؛ لأنَّ أحمدَ كان يتكلَّم فيه بسببِ مسألة اللفظِ وكان هو يتكلَّم في أحمد فتجنَّبَ النَّاسُ الأخذَ عنه، ولما بلغَ يحيىٰ

(١) المصدر السَّابق (ص: ٢١٠).

(٢) المصدر السَّابق (ص: ٢٠٣).

(٣) "تذكرة الحفَّاظ" (٢/ ٦٨٥)، وانظر في المقابل إلىٰ تساهُل الذَّهبيِّ مع الجوزجانيِّ الناصبيِّ حريزي المذهب فإن الذَّهبيَّ ترجمه في نفس الكتاب (٢/ ٥٤٩): ونقل عن ابن عدي: أنَّ الجوزجانيَّ كان يتحاملُ علىٰ عليٍّ عليه السلام، ونقل عن الدارقطنيِّ قوله «فيه انحرافٌ عن عليٍّ»، ولم ينبس الذَّهبيُّ ببنت شفةٍ ولم يحرِّكْ ساكنًا..!!

ابنَ معينٍ أنَّه يتكلَّم في أحمد لَعَنَهُ وقال: ما أحوجَه أن يُضربَ»(١).

٣- وروىٰ ابنُ السُّبكيُّ في "الطبقات" بسنده أنَّ سفيانَ بن وكيعٍ يقول: أحمد عندنا محنة، من عابَ أحمد عندنا فهو فاسقٌ.

ثُمَّ روىٰ ابنُ السُّبكيُّ بسنده لابن أعينَ في أحمد قوله:

أَضْحَىٰ ابْنُ حَنْبَلَ مِحْنَةً مَأْمُونَةً ... وبُحُبِّ أَحْمَدَ يُعْرفُ الْمُتَنَسِّكُ

وإذَا رَأَيْتَ لأَحْمَدٍ مُتَنَقِّصًا ... فاعْلَمْ بأَنَّ سُتُورَهُ سَتُهَتَّكُ(٢)

٤- وقال ابنُ حجرٍ رحمه الله في "تهذيب التهذيب" في ترجمة ابنِ المباركِ: «قال الأسود بن سالمٍ: إذا رأيت الرجلَ يغمزُ ابنَ المبارك فاتَّهِمْهُ علىٰ الإسلامِ»(٣).

من أسباب عتب السيد ابنِ عقيلٍ في المقابلة بين التشدد والتساهل:

وقد عتبَ ابنُ عقيل التشدُّدَ من جهةٍ والتساهُلَ من جهةٍ أخرىٰ فقال:

«وهل اتَّهموا علىٰ الإسلامِ مَنْ يغمزُ وينتقصُ أوَّلَ المسلمِين إسلامًا كما قال الأسودُ فيمن يغمزُ ابنَ المبارك؟ كلَّا!!

فياليتَهُم إذا عَزَّ عليهِم أنْ يُنزلوا عليًّا حيثُ أنزله الله ساووه بأمثال أحمد وابنِ المبارك فقالوا في لاعِنِيه وغامِزِيه ما قالوه في أعداءِ أولئكَ، ولكنَّهم -يا للأسف- تجاوزوا الحدَّ فوثَّقوا النَّواصبَ غالبًا، ورَضُوا بهم حُجَّةً في دينهم ومدحوهم، وتعصَّبوا لهم وقبلوا منهم حتىٰ ما افترَوْه في عليٍّ وأهل البيت الطاهرِ فاستحقُّوا العَتْبَ علىٰ أقلِّ المراتبِ»(٤).

---

(١) "تهذيب التهذيب" (٢/ ٣٦٠-٣٦١).

(٢) "طبقات الشافعية" (٢/ ٣٣).

(٣) "تهذيب التهذيب" (٥/ ٣٨٧).

(٤) "العتب الجميل" (ص: ١٥٨).

وقد ختمَ السيِّدُ ابنُ عقيل رحمه الله تعالىٰ كتابَه بتألُّمه لما أصابَ آل البيت عليهم السلام، مِن ظلمِ التشريدِ والتصفيةِ الجسديَّةِ، والإبعادِ العلميِّ، ثُمَّ ذكرَ أنَّ عكرمة الخارجيَّ صَنَّفَ بعضهم في الانتصارِ له، وصَنَّفَ آخرون في الانتصار للإمامِ أبي حنيفة رضي الله عنه، ولكنَّه لَمَّا شرعَ في كتابة أسطرٍ يناضلُ بها عن إمام الأئمَّة الصَّادقِ عليه السلام أتتهُ كتبُ العِتابِ تَتْرَىٰ مِن الإخوانِ تطلُبُ مِنه الكفَّ حتىٰ لا يُصيبَه النقدُ والاتهامُ بالعظائمِ»[1].

قلتُ: رحمَ الله سيِّدي الشريفَ الماجدَ الأجلَّ محمَّد بنَ عقيل باعلوي، فقد أوذي في حياتِه وبعد مماتِه، وما ذكره رحمه الله تعالىٰ هو الصوابِ والله أعلم.

فإذا أردتَ أنْ تكونَ صلبًا في السُّنَّة فلك أنْ تقدحَ في نهضةِ الإمامِ الحسين وخروجِ أئمَّةِ آل البيتِ عليهم السلام، وتكتبَ في براءةِ البُغاةِ الدُّعاةِ إلىٰ النَّارِ وتُضعِّفَ الأحاديثَ الواردةَ في ذمِّهم، وتعتذرَ ليزيدَ ومروانَ وبسرٍ والحجَّاجِ وعمرَ بن سعدٍ وهشامٍ فإنَّه لن يؤذيك أحدٌ، ولن تمسَّ بسوءٍ، وإن حاول أحدٌ مِن مُحبِّي آل البيتِ التعرُّضَ لك فهو الشيعيُّ بل الرَّافِضيُّ.

وإيَّاك ثُمَّ إيَّاكَ أن تُصَنِّفَ جزءًا في تصحيحِ حديثٍ في فضلِ عليٍّ عليه السلام حتىٰ ولو كان حديثَ الطيرِ المتواترِ عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، أو تُحدِّث بحديث المُوالاةِ أو الثَّقَلين فإنْ فعلتَ فأنتَ مُبتدِعٌ عاقٌّ، رافضيٌّ خبيثٌ.

وما أحسنَ قول القائل:

بَنُو الطَّمْثِ مَعْرُوفُونَ في كُلِّ نَاحِيَةٍ ... ببُغْضِهِمْ لآل البَيْتِ عَلَانيَه

إذَا قِيلَ مُوْلَاكُم عَليٌّ تَوَثَّبُوا ... عَلَيَّ وَقَالُوا لم تَسُبَّ مُعَاوِيَه

(١) المصدر السَّابق (ص: ١٦٤-١٦٥).

وذكَّرني ذلك بتطاولهم على الحاكمِ صاحبِ "المستدرك"، وبإملاءِ الحافظِ الحسكانيِّ مجلسًا في حديثِ «ردِّ الشمس» حيثُ قام عليه النَّواصبُ وآذوه، وغسلوا مكانَه، وقتلِهم لحجرِ بن عديٍّ وأصحابِه، وجلدِ عطيةَ العوفيِّ والتسميعِ به، وضرب الحافظ أبي عبدالرحمن النَّسائيِّ وإخراجه وقتله.

والطَّامةُ الكبرىٰ أنْ تكتبَ في مسألةِ التفضيل، وتذكر المذاهبَ، وتكشف الحقائقَ، وتُبيِّن ظَنِّيَّةَ المسألةِ وأنَّها ليست مِن العقائدِ عند أئمَّةِ أهلِ السُّنَّة، عند ذلك يُستباحُ عِرْضُك ويخرجُون لك الاتهامَ السَّهل: أنت رافضيٌّ تشتمَ الصَّحابةَ.

وهكذا نرىٰ جهلًا مُركَّبًا مع إفراطٍ في إظهارِه، وهَتْكًا للسُّتور، والله المُستعان علىٰ النَّصْبِ والنَّواصبِ.

مباحثة تعقيبين على "العتب الجميل":

"العتب الجميل" نوعٌ فريدٌ مِن التصنيفِ، وإثارةٌ لمسألةٍ كان لها أثرها في الجرح والتعديل، ومَن سَبَرَ كُتُبَ الرِّجال والتاريخ والسِّيَر أشرفَ بنفسِه علىٰ نصوصٍ تخرجُ في مجلَّداتٍ تكونُ شكايةً لآل البيتِ ومُحبِّيهم، وكثيرٌ مِن أهل العلم بقوا علىٰ موروثِهم، ورأوا أنَّ البحثَ في غير المعهودِ هو مِنْ شواذِّ المسائل فرأوا السَّلامةَ في السُّكُوتِ علىٰ الظُّلْمِ والاتِّباعِ وتركِ البحثِ والتحقيق الذي يخالفُ المتوارثَ والمشهورَ.

لذلك كان أمرُ هؤلاء الإنكارُ علىٰ رسالة "العتب الجميل" مع ما فيها من بيانٍ عَذْبٍ وتحقيقٍ رائعٍ وإعلانِ حقٍّ، وثَمَّ انتقادَانِ حول "العتب الجميل" أولها: لإباضيٍّ، والثاني: لسُنِّيٍّ، وهذا ذكرُهما:

الانتقاد الأول:

وكان صاحبُ "العتب الجميل" تعرَّضَ في كتابِه لمسألة الرِّوايةِ عن الخوارجِ

وفسادِ بعضِ اعتقاداتهم، ووضْعِ بعضِهم للحديثِ[1].

وقد تَعَقَّبه الشَّيخُ أبو إسحاقَ إبراهيم آل يوسف أطفيش الجزائريُّ الإباضيُّ في رسالة باسمِ "النقد الجليل للعتب الجميل" طُبعت سنة ١٣٤٢، وكنتُ أظنُّ وجودَ مباحثاتٍ ومطارحاتٍ في الرِّسالة المذكورة بسببِ شهرة أبي إسحاقَ أطفيش الإباضيِّ، ولكنَّ الرَّجُلَ لم يُعيِّنْ مسألةً للبحثِ أو يكتب استدراكًا أو تتميمًا أو تعقيبًا، ولم أره تعرَّضَ لمناقشةِ مسألةٍ بعينِها فجاءَ كلامه إنشائيًّا وعَظِيًّا خاليًا مِن موجباتِ المناقشةِ، مع أنَّ "العتب الجميل" يُناقِش، ويوردُ الأمثلة، ويُحاجِجُ الخَصْمَ، ويُلْزِمُه بإلزاماتٍ مُتتابِعَةٍ ولذلك أعرضتُ عن «النقد الجليل» لأنَّه لا نقدٌ فيه أصلًا، والرَّجلُ إباضيٌّ ناصِبيٌّ، وتقدَّم بيانُ براءةُ الإباضيينِ مِن عليٍّ والسِّبطينِ وتكفيرِهم لعثمانَ فالسُّكوتُ كان أولىٰ بأطفيش الإباضيِّ.

الانتقادُ الثاني:

مقال كتبه الشيخُ عبدالعزيز بنُ البابي الحلبيِّ في مجلةِ المكتبةِ في الجزءِ الخامسِ والصادرِ في شهر ربيع النبويِّ سنة (١٣٤٣) بالقاهرة.

وقد انتقد الحلبيُّ في المقال المذكور كتابَ "العتب الجميل"، وهذا المقال تعقبَه شيخُ مشايخنا العلَّامةُ المفتي المؤرِّخِ البحَّاثة السيدُ علويُّ بن طاهر الحدَّاد باعلوي الحسينيُّ الشَّافعيُّ في جزءٍ باسْمِ "الدليل علىٰ أغلاط الحلبيِّ في نقده العتب الجميل"[2]، ولما طغىٰ قلمُ الحلبيِّ علىٰ "العتب الجميل" تعقَّبه العلَّامة

---

(١) "العتب الجميل (ص: ٤٨-٥٥).

(٢) وهو مطبوعٌ مع "العتب الجميل" في طبعته الجديدة سنة (١٤٢٧)، بترِيم وترجمة العلَّامة الكبير السيدُ علوي بن طاهر الحدَّاد باعلوي في (ص: ٢٥٩-٢٧٤).

السيدُ علويُّ بن طاهر في ثلاثين موضعًا بنقدٍ علميٍّ ذابَ معه كلامُ الحلبيِّ ذوبانَ الثلجِ أمامَ لوافحِ الحُجَجِ الجليَّة، وفي كلِّ مباحثِ السيِّدِ علويٍّ بن طاهر نورٌ يخترقُ ظلامَ النَّصبِ الدَّامسِ، وما كانَ لهذا النورِ أنْ يظهرَ إلَّا معَ اطِّلاعٍ وجِدٍّ وإخلاصٍ وقوَّةِ بيانِ سيِّدي الشريفِ علويِّ بنِ طاهِر الحدَّاد.

ومِن كلماتِ سيِّدي العَلَّامةِ المفتي علويِّ بنِ طاهر باعلوي الحدَّاد رحمه الله تعالىٰ قوله في ردِّه علىٰ الحلبيِّ: «لعلَّه يظنُّ أنَّ الوزغَ بنَ الوزغِ، وقاتل الحسينِ، وحريزَ بن عثمانَ، وعمرانَ بنَ حطانَ كانوا منَ الصَّحابة... إنَّهم هم الذين أوضَعُوا خلال الأمَّةِ المحمَّديةِ، واستغوَوا جانبًا منْها فشقُّوا عصا المسلمين، وقاتلوا الإمامَ الحقَّ، وما افترقتِ الأُمَّة إلىٰ ثلاثِ وسبعين فرقةً إلا من تحتِ أرجلِهم، ومنهُم مَن أحيا العصبيةَ والتغلُّبَ، وأماتَ الشورىٰ، وأسَّسَ المُلْكَ العضُودَ، والأَثَرةَ والإيثارَ، وهدمَ قواعدَ بيتِ المال والخراجِ، وبعضَ أحكامِ الحجِّ والصَّلاةِ، ورزحتِ الأُمَّة تحتَ أثقال تلكِ الأحمال التي وضعها علىٰ ظهرِها حتىٰ تَلفتْ وهَلكَتْ.

وهيهات أنْ يرجعَ الحلبيُّ وأشباهُه عن تولِّيهم، وذلك أنَّه قد سبقَ القضاءُ بأنَّ هذه الأمَّةَ ستتَّبعُ سَننَ مَن قبلَها منَ اليهودِ والنَّصارىٰ، وإذا نظرْنا في القرآنِ وجدنا أعظمَ ما نعاهُ الله علىٰ اليهودِ تولِّيهم لأسلافِهم الذين قتلوا النبيِّين، والذين يأمرُون بالقِسط مِن النَّاس، والمتولُّون للنَّواصبِ إنما يتولَّون منهم ما تولَّاه اليهودُ من أسلافِهم، سبقَ القضاءُ وتمَّتِ الكلمةُ ولا عاصمَ من أمر الله إلَّا منْ رحِم»[1]، والله المستعان.

---

(١) "الدليل علىٰ أغلاط الحلبي" (ل ٥).

المبحث الثاني: الشيخُ حسن الزمان الحيدر آباديُّ وكتاباه

١- "القول المستحسنُ في فخرِ الحسن"

٢- "الفقهُ الأكبرُ في علومِ آل بيتِ النبيِّ الأطْهر ﷺ"

المطلبُ الأولِ: التَّعريف بالشَّيخ حسن الزَّمان الحيدرِ آبادي

هو الشيخُ العلَّامة المُحدِّثُ ناصرُ العِتْرةِ النَّاقدُ المطَّلعُ حسن الزمان بنُ قاسم علي بن ذي الفقار علي بنِ إمام قلي التركمانيُّ نسبًا الحيدر آباديُّ[1]:

أعلمُ أهلِ عصرِه بالهندِ في القواعدِ الحديثية والرِّجال والتصحيحِ والتضعيفِ، بل لا يوجدُ له نظيرٌ في المعرفة الحديثيةِ في بلاد العربِ في عصره.

وُلد في قرية ونقول سنة إحدىٰ وأربعينَ ومائتين وألفٍ وقرأ القرآنَ وهو ابنُ سبع سنين سنة ١٢٤٧، وقدم مع أبيه حيدر آباد الدكن وهو ابنُ عشْر سنين فقرأ أطرافًا من الصَّرفِ والنحوِ والمنطقِ علىٰ أخيه الشيخِ سلطانِ العلي وقدرًا من "شرح الملا جامي علىٰ الكفاية" علىٰ المولويِّ مير شير علي الحيدر آبادي، وكتب المنطقِ علىٰ القاضي محمَّد ياسين الحيدر آبادي، وعلىٰ الشيخِ نياز محمَّد البدخشاني، وقدرًا من "شرح الوقاية" علىٰ الشَّيخِ شجاعِ الدين العمري الدكني القندهاريِّ، وقدرًا منه ومن "معاملات الهداية" علىٰ الشيخِ عبدالرحيم الهنديِّ ثم الروهلكنديِّ، وكتب الأصول علىٰ بعضِ أصولي العصرِ.

---

(١) ترجمتُه في "النفح المسكي" وهو "معجم الشيوخ" أبي الخير العطار المكي (ل٣٣-٣٥) و"نزهة الخواطر" (٨/ ١٢١١)، و"فيض الملك المتعالي" (١/ ٤٩١)، و"المختصر في مراتب المشتغلين بالحديثِ في القرنِ الرابعَ عشرَ" (رقم: ٤٤) من الطبعة المفردة، وقد ترجَم لنفسِه في جزءٍ مفردٍ كما في "النفح المسكي" (ل ٣٣).

وقرأ في كتب الحديثِ علىٰ الشيخِ شجاعِ الدِّين العمريِّ القندهاري، وبعض "الشَّمائل" للترمذيِّ و"الحصن الحصين" بقراءته لهما علىٰ الشيخِ شجاعِ الدينِ العلويِّ دَفينِ حيدرَ آبادَ بقراءتِه لهما علىٰ الشَّيخِ العلَّامةِ المحدِّثِ عبدالرحمن المخاطبِ بعزت يار خان الشهيد بنِ جعفر يار خان الصِّدِّيقيِّ بقراءته لهما علىٰ جدِّه لأمِّه الشيخِ خيرِ الدين السورتيِّ بسنده وحضرَ دروسَ الشيخِ كرامت علىٰ الدهلويِّ.

لَمَّا حَجَّ المترجَمُ أخذَ عن بعضَ العلماءبالحرمينِ الشَّريفين، ورحَلَ إلىٰ اليمنِ فدخلَ المراوعةَ ولقي بها شيخَها العلامة الفقيهَ السيدَ محمَّد بنَ عبد الباري الأهدل ولازمه(١)وأخذ عنه بعضَ المسلسلاتِ وغيرَها.

ومِن مُصنَّفاتِ صاحبِ الترجمة:"مطالب الارتضاءِ ومآربِ الاصطفاءِ في مذاهبِ الفقهاءِ ومشاربِ العرفاء"، و"القول المستحسَن في شرحِ كتابِ فخر الحسن" مِن مؤلَّفاتِ فخرِ الدين بن نظام الدين النظاميِّ الكليميِّ معاصر الشيخ وليِّ الله الدَّهلويِّ، ورسالة في "مسألة التفضيل"، وأُخري في بحث "حديث السكتتين"، ورسالة سمَّاها: "سقي العطشانِ من مشربِ الشيخِ عثمان الهروني" دفينِ مكةَ المشرفةِ تحتَ دار الإمارة الجليلةِ العونيةِ بسوق الليل.

قال الشَّيخُ أبو الخير أحمد المكيِّ العطَّار: «قرأتُ عليه من أوَّل هذه الرِّسالة الأخيرة وناولنيها مقرونةً بالإجازةِ ونسختها بل مع الإجازةِ لي ولأحبائي بجميعِ تصانيفه وتلفَّظ لي بها بعد صلاةَ العصرِ من يوم الجمعةِ خامسَ عشرَ من رجب من سنة ١٣١٥ خمسةَ عشرَ وثلاثمائة بعد الألفِ بدارِه بحيدر آباد ولله الحمد».

---

(١) "أصول الراوية" (ص: ٣٠).

وصَفَهُ بالحفظِ كلٌّ من:السيدُ أحمدُ بنُ الصِّدِّيق في "البرهان الجلي" (ص: ٦٧، ٩٠، ١٠٤)، و السيدُ علويُّ بن طاهر في "القول الفصل" (١/ ٤٤٤).

ومِن أهمِّ كتبه "الفقه الأكبرُ من علومِ آل بيتِ النبيِّ الأطهرِ ﷺ".

وسيأتي الكلامُ عليه إن شاء الله تعالىٰ.

(تنبيه): اعتمدتُ في ترجمته علىٰ ما ذكره تلميذُه أبو الخير العطَّار المكيُّ الهندي في "معجم شيوخِه" والشيخُ عبد الستار الدهلويُّ في "فيض الملك المتعالي"، أمَّا ترجمته في "نُزهة الخواطر" أو "الإعلام بما في الهند من أعلام" فهي مختصرةٌ جدًّا وعندي أنَّ مَنْ ترجمه لم يوفِّه حَقَّه لاختلافِ المَنْزَع فإنَّ العلَّامة حسن الزمان الحيد آباديَّ جرَّد قلمَه في الانتصار للعِتْرةِ المُطَهَّرة في مباحثَ قويَّةٍ اعتمد فيها علىٰ نظرتِه الاستقلالية بعيدًا عنِ التقليدِ، وهذا المَنْزَعُ لا يوافقُ المقلِّدةَ علىٰ اختلافِ اتِّجاهاتِهم، خاصَّة إذا كانوا مِن شيعةِ متأخِّري النواصبِ كابنِ تيميةَ ومَن حذا حذوَه وتأثَّرَ به كوليِّ الله الدهلويِّ وابنه عبدالعزيز الدهلويِّ.

فإذا كان صاحبُ الترجمةِ من علماءِ ديوبندَ أو سهارنفور، أو منْ رجال الدعوة التيمية لكانَ له شأنٌ آخرُ عند هؤلاءِ ولأوسعُوا ترجمتَه وأثنوا عليهِ وعلىٰ مُصَنَّفاته، وعندي أنَّه مِن حيثُ الاتجاه والصِّناعة الحديثيةِ أجلُّ بكثيرٍ ممَّن وصِفوا بأوصافٍ عاليةٍ، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها، تُوفِّي المترجَم سنة ١٣٢٨ رحمه الله وأثابه رضاه.

المطلب الثاني

أولًا: كتابه "القول المستحسن شرح فخر الحسن"

التعريف بالكتاب:

"فخر الحسن في سماع الحسن" كتابٌ صنَّفه العلَّامةُ الصوفيُّ فخر الدين الدهلويُّ المتوفَّىٰ سنة ١١٩٩ والمترجَم في "نزهة الخواطر" (٦/ ٧٨٠) للردِّ علىٰ رسالة العلَّامةِ وليِّ الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلويِّ المسمَّاه "قرة العينين في تفضيل الشَّيخين" وقد كتبه وليُّ الله الدهلويُّ علىٰ أسلوبِ ابنِ تيمية في "منهاجه". راجع "النفح المسكي" (ل٣٤).

وكان الشيخُ وليُّ الله الدهلويُ في رسالته المذكورة قلَّد القولَ المشهور: بعدم سماعِ الحسنِ البصريِّ مِن أميرِ المؤمنين عليٍّ عليه السلام وقد رَدَّ عليه في رسالةٍ وَجِيزةٍ الشيخُ فخر الدين الدهلويُّ هي"فخر الحسن في سماع الحسن".

قال الشيخُ أبو الخير العطار في "النفح المسكي" (ل٣٤): «والحقُّ في هذا معَ حضرةِ الشيخِ فخر الدين الدهلويِّ قدَّس الله تعالىٰ سرَّه، وقد تكفَّل بسط هذا المبحث كتابي "درُّ السَّحابة في إثباتِ روايةِ الحسنِ عن جماعةٍ من الصَّحابة"».

والشيخُ فخر الدين الدهلويُّ رتَّب هذه الرسالةَ علىٰ أربعِ مُقدِّماتٍ وثلاثةِ أبوابٍ وخاتمةٍ، وقد أوردَ مقاصدَها صاحبُ "نزهة الخواطر" (٦/ ٧٨٠)

ولما ردَّ بعض الطَّاعنين من أتباعِ وليِّ الله الدهلويِّ علي رسالة "فخر الحسن" عاجَلَه العلَّامةُ حسنُ الزَّمان الحيدر آباديُّ بالردِّ عليه وعلىٰ مباحثَ من كتابِ "قرة العينين في تفضيل الشَّيخين" ومِن الكتابِ الآخر "إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" وبيَّن أنَّهما يشربان مِن معينٍ واحدٍ هو معينُ ابنِ تيميةَ في "منهاجه" فقال: الحيدر آبادي في (ص: ٢٣١): «وقد نحَا نحوَه صاحبُ "القُرَّة"

بتلويحاتٍ قريبةٍ مِن التصريحاتِ وإشاراتٍ شبيهةٍ بالعباراتِ وكذا وضعَ كتابه "إزالة الخفاء عن خلافة الخلفاء" أشياء تسمِّيه إزالة الخلافة والهداية عن خاتمِ الخلافةِ وفاتح الولاية لا أستبيح ذكر شيءٍ منها إلَّا مقرونًا بالردِّ».

وقال في (ص: ٢٣٢): «وصاحبُ "القُرَّة" راكبٌ سَنَنَ ابنِ تيميةَ حَذْوَ النَّعلِ بالنَّعلِ».

قلت: وتعجَّبَ مِن عدمِ ذكرِ الذهبيِّ وابنِ حجرٍ لابن تيمية في "الميزان" أو "لسانه".

ومِن مَزايا "القول المستحسن في فخر الحسن":

١- أنَّه كتابٌ لِمُصَنِّفٍ ناقدٍ لا يستسلمُ لأقوال غيرِه ولا يَعرفُ الحقَّ بالرِّجال؛ بل ديدنُه النَّظر باستقلاليةٍ وإعمال القواعدِ دونَ هيبةٍ أو خشيةٍ، فكاد أنْ يكونَ فردَ أوانِه في الهندِ في وقت انقسم الهند بين: حنفية، ووهابية، وقلة من الشافعية، وفي وقتٍ شاعَ بين النَّاسِ أنَّ الصَّوابَ هو قول فلانٍ، أو عقيدةُ كذا، أو هو الذي نصَّ عليه فلانٌ وفلانٌ، أو حقَّقه فلانٌ، أو صرَّح به فلانٌ....، فهذا ليسَ بحثًا؛ ولكنَّه حكايةُ الغير فقطً، وناقلُ الأقوال ناقلٌ فقط.

٢- ولذلكَ لم يُقلِّد الحيدر آباديُّ غيرَه في مسألةِ سماعِ الحسنِ منْ عليٍّ عليه السلام واكتفى بسردِ أقوال النُّقَّادِ، بل نظرَ بنفسِه وحقَّقَ السَّماعَ فللَّه درُّه.

٣- أنَّ بالكتابِ مباحثَ حديثيةً مُتنوِّعةً، كتبَها المُصَنِّفُ بقلمِ المُحدِّثِ النَّاقِد المُستقلِّ فانظرْ مثلًا:

- مباحثه المتنوعة الممتعةَ حول إثباتِ سماعِ الحسنِ من عليٍّ عليه السلام.
- الرَّدَّ على ابنِ تيمية في حديثِ الموالاة (ص: ٢٦٨).
- طرقَ حديثِ «غَدير خُمٍّ» (ص: ٢٨٤).

- ابنَ عُقده والكلامَ عليه (ص: ٢٩٩)، وما بعدَها.

- حديث «أنا حَرْبٌ لِمَنْ حَارَبَكُمْ» (ص: ٣٠٢).

- لماذا نُبزَ الطبريُّ بالتشيُّع؟ (ص: ٣٠٣).

- جعفر بن سليمان الضبعيَّ (ص: ٣٠٦).

- حديث: «ادْعُ إليَّ سيِّدَ العَرَبِ» (ص: ٣١٤)

- معنى المولاة (ص: ٣١٦)

حديث: «إنَّ الله أَوْحَىٰ إلَيَّ في عليٍّ ثلاثةَ أشياءَ» (ص: ٣٤٩).

- حديث: «ألا ترضَينَ أنِّي زوَّجْتُكِ أقدمَ أمَّتي سِلمًا، وأكثرَهم علمًا، وأعظمَهُم حِلْمًا» (ص ٣٥١).

- حديث: عليٌّ عليه السلام كنفسِي (٣٥٣)،

- حديث: الطيرِ (ص: ٣٥٥).

- السُّنَّة في لبسِ الخِرْقَةِ (٣٦٥).

- ذم الحيدر آبادي للشِّيعةِ الإماميةِ ذمًّا شديدًا (ص: ٤٥١-٤٨٤).

- السيوطي أحفظ مِن ابنِ حجرٍ (ص: ١٥١)، والاستدراك عليه في "الأزهار" (ص: ١٨).

ولأنَّ كتابَ "القول المستحسن" مُتعدِّدُ الفوائدِ الحديثية، فإنَّ العلَّامةَ حسنَ الزَّمان الحيدر آباديَّ رحمه الله تعالى قد جمعَ الفوائدَ الحديثيةَ من الكتاب المذكورِ، وأَوْدَعَها الجزءَ الثَّانيَ من كتابِه "الفقه الأكبر"، وهو الجزءُ المختصُّ بالعلم عن آل بيتِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد جاءَ من (ص: ٤٧) إلى (ص: ٧٧)، وقال في مقدِّمته (ص: ٤٧): «تفقيرة: أرىٰ أنْ أذكرَ هنا بعضَ ما ذكرت في كتاب "القول المستحسن في فخر الحسن" من أصلٍ أصيلٍ في التَّصحيحِ

والتعليلِ والتخريجِ والتعديلِ».

والمطبوعُ من الكتابِ مجلَّدان، فيما قيل والله أعلمُ وقد وقفتُ على مجلَّدٍ واحدٍ فقط طُبع طبعةً حجريةً بالهند، ويقعُ هذا المجلَّدُ في أربعٍ وثمانين وخمسمائةِ صفحةٍ، وهو يحتاجُ لإعادةِ صفٍّ مع تحريرِ بعضِ ألفاظِه مِن تعبيراتٍ تخالفُ البناءَ العربيَّ باعتبارِ أنَّ المصنِّفَ رحمه الله تعالى كانَ أعْجميًّا.

ثانيًا: كتاب«علوم آل النَّبي ﷺ»

هذا الكتابُ حاولَ فيه مُصَنِّفُه العلَّامةُ حسنُ الزَّمان الحيدر آباديُّ أنْ يجمعَ فقهَ آل النَّبيِّ ﷺ في الأصول والفروعِ في تسعةَ عشرَ كتابًا وسمَّى كلَّ كتابٍ باسمٍ خاصٍّ به كالآتي:

الكتابُ الأولُ: كتابُ فقهِ الإيمانِ المُسمَّى "كتاب الفقه الأكبر عنْ أهلِ البيتِ الأطهر".

الكتابُ الثاني: كتابُ العلمِ المترجم بكتابِ "أصول روايةِ العلمِ عن أهل بيتِ مدينةِ العلم".

الكتابُ الثالثُ: كتابُ "أصول الدِّراية عن أهلِ بيتِ الهداية".

الكتابُ الرابعُ: كتابُ "أصول المسائل عن أهل بيتِ الفضائل".

الكتابُ الخامسُ: كتابُ "فقه الإسلامِ عن أهل بيتِ النبوةِ الأعلام".

الكتابُ السادسُ: كتابُ "قراءات القرآنِ عنْ أهل بيتِ الذكر والإتقان".

الكتابُ السابعُ: كتابُ "علوم القرآنِ عن أهل بيتِ النبوَّة والعرفان".

الكتابُ الثامنُ: كتابُ "إنباءُ العالمِ عنْ آل النبيِّ المكرم ﷺ".

الكتابُ التاسعُ: كتابُ "الحَكْمَة والموعظة عنْ أهل بيتِ الفِطْنَة والمعرفة".

الكتابُ العاشرُ: كتابُ "الأدب عن أهلِ بيتِ النبيِّ المؤدَّبِ عليه وعليهم صلوات الربِّ".

الكتابُ الحادي عشرَ: كتاب "الطب عنْ أهل بيتِ الحب ﷺ كما يرضَى ويُحب".

الكتابُ الثاني عشرَ: كتابُ "الأدعية والأذكار عن أهلِ البيت الأطهار" الملقَّب بـ"الصَّحيفة الفاضِلة".

الكتابُ الثالثُ عشرَ: كتاب "فقه الإحسان عنْ أهلِ بيتِ الحِكْمَةِ والعِرْفان".

الكتابُ الرابعِ عشرَ: كتابُ "آيات النبوَّةِ عن راياتِ الفُتوَّة".

الكتابُ الخامسُ عشرَ: "كتاب جوامع الأخبار والآثار عن أهل البيت الأخيار".

الكتابُ السادسُ عشرَ: كتاب "الصُّحف المطهَّرة العُلويَّة للحضْرة الموقَّرة العَلوية".

الكتابُ السابعُ عشرَ: كتاب "أصول العربيَّة المحصول منَ الحضرة العلوية"، قال: «أذكرُ فيه الأصول النَّحْويَّةَ والقواعدَ الصرفيَّةَ والمآخذَ الاشتقاقيَّة وأتخلصُ إلى نوادرِ اللغاتِ العربيةِ والعجمية المرويَّة عنْ أهلِ بيت النبوة، واللطائفِ البديعية والبيانيَّة، والظرائفِ المعنويَّة، والأشعارِ المأثورة عن أهل بيتِ النبوَّة ".

الكتابُ الثامنُ عشرَ: كتابُ "الكتب والخطب عنْ أهل بيتِ علوِّ الرتب" الملقب بـ"منهاج البلاغة".

الكتابُ التاسعُ عشرَ: كتاب "معرفةِ الرِّجال الرواةِ عن أهل بيتِ الكمال".

وهو كتابٌ حافلٌ مفيدٌ جدًّا، قرَّة عينٍ للمحبِّين وهو مشْحونٌ بالفوائدِ

والنِّكاتِ والاستدراكاتِ والمناقشاتِ التي تظهرُ حبَّ المُصنِّف لآل البيت عليهم السلام وسعة اطلاعِه، وشفوف نظره، وجلده في البحثِ، وقد اقتصرَ فيه على كُتبِ أهلِ السُّنَّة.

ونُلاحظ الآتي:

١ - فقه آل النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم هو فقهُ عليٍّ والحسنين وأئمَّةِ آل البيتِ من هذين الفرعَين.

ولَمَّا كانت كُتب أهلِ السُّنَّة لا تُعنى بفقهِ آل البيتِ عليهم السلام فإنَّ جُلَّ الكتابِ هو مرويَّاتٌ مرفوعةٌ وموقوفةٌ صحيحةٌ وحسنةٌ وضعيفةٌ عن الإمامِ عليٍّ عليه السلام وأضاف إليها ما عثر عليه من فقه الإمامين الحسنينِ وهو قليلٌ، وربما وجدنا شيئًا قليلًا أو نادرًا عن عليٍّ بنِ الحسين وابنه الباقرِ وابنِه الصَّادقِ وحفيدِه عليٍّ بنِ موسى الرِّضا عليهم السلام.

٢ - أمَّا فقهُ الأئمَّةِ المجتهدينَ منْ آل البيتِ عليهم السلام كزيدِ بنِ عليٍّ، وعبدالله الكامل وأبنائِه الأئمَّة، وأحمد بنِ عيسى بن زيدٍ، ويحيى بن زيد، وعليٍّ بن الصَّادق، ومحمَّد بن الصَّادق، والقاسم بن إسماعيل الرَّسيِّ، وحفيده الهادي يحيى بن الحسين، والنَّاصر الأطروش، والهارونيين وغيرهم، فليس له أثرٌ في كتابه.

٣- أنَّ المصنِّفَ رحمه الله تعالى لم يكنْ على درايةٍ بكتبِ السَّادةِ الزَّيديَّةفلم يذكرهم البتَّة، ولذا غابَ عنه القسْمُ الأكبرُ منْ علومِ آل البيتِ عليهم السلام.

٤ - أنَّ المصنِّفَ حاول أنْ يسدَّ جوانبَ النَّقصِ في كتابِه باتباعِ طرق:

أ- رواياتٍ مرفوعةٍ من غيرِ آل البيتِ الفاطميين كالهاشميين.

ب- زياداتٍ خارجة عن الموضوعِ استخرجَها من كتبِه أو ابتدأها أوْ أدَّاه البحثُ لذكرِها كنقلِه عن أبي حنيفةَ في مسألةِ خلقِ القرآن (١/ ٢٣٧-١٣٨)، ومالك (١/ ٤٥)، وبحثُه الذي سمَّاه "إبطال قول البليد في مسألةِ خلقِ القرآن المجيد" (١/ ٢٤١)، ورمي الإمامية بالكذبِ (١/ ٢٤٢)، وطرق حديثِ «مَنْ

كذَبَ عليَّ» (٢/ ١٧)، وحديث «الطير» (٣/ ١٣٦)، وفوائد في الجرحِ والتعديل والتصحيحِ والتضعيفِ من "القول المستحسن" (٢/ ٢٤٧).

٥- وبعد النَّظر في الكتابِ يمكنُ أنْ يُقالَ: إنَّه كتابٌ خاصٌّ بما وقف عليه المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ من علومٍ مرفوعةٍ أو موقوفةٍ عن عليٍّ عليه السلام مع النَّادر من المرويِّ عن الحسنينِ والسجَّادِ والباقر والرِّضا عليهم السلام.

أمَّا فقهُ مجتهدي آل البيتِ عليهم السلام الذين ذكرت بعضهم فالمقطوعُ به أنَّ كتبَ أهل السُّنَّة لم تذكرْه، وهذه الملاحظاتُ أبديتُها منْ خلال المجلَّدِ الذي طُبعَ واحْتوَىٰ علىٰ ثلاثةِ كتبٍ وهو يحتاجُ إلىٰ إعادةِ ترتيبٍ وتخليصٍ منْ شَوائبَ أعْجميةٍ في بَعضِ جُمَلِه.

أثرُ الكتابِ على منْ جاءَ بعدَه:

مع نُدْرَة الكتابِ وعدمِ انتشارِهِ وكونِه مطبوعًا طبعةً حَجَريةً في الهندِ إلَّا أنني رأيتُ بعضَ المطَّلعينَ المحبِّينَ يثنونَ عليه منْهُم:

١- السَّيدُ أحمد بنُ الصِّدِّيق الغُماريُّ في كتابه "البرهانُ الجليُّ في تحقيق انتسابِ الصوفية إلىٰ عليٍّ" (ص: ٦٧، ٩٠، ١٠٤)

٢- السَّيدُ علويٌّ بنُ طاهرِ الحداد في كتابه "القول الفصْل فيما لبني هاشِمٍ من الفضل" (١/ ٤٤٤) وحلَّاه بالحافظ.

٣- بيْدَ أنَّه منَ المعروفِ أن منْ يتعرَّضُ لمثلِ هذا العمل الجليل لابدَّ وأنْ يتعرضَ لكلماتِ شيعةِ الخوارجِ والنَّواصبِ ومَن تأثَّر بهِم ومنَ السَّهلِ أنْ يُرْمَىٰ بالابتداعِ والتشيُّعِ والرفضِ، ويزيدُ بغضُهم بالادِّعاءِ بأنه يسبُّ الصَّحابة[1].

---

(١) بنو الطَمْثِ مَعْرُوفونَ في كلِّ نَاحيةٍ ... بِبُغْضِهِم لآل البَيْتِ عَلَانِيَه
إذَا قِيلَ لَهُمْ مَوْلَاكُم عَلِيٌّ تَوَثَّبُوا ... عَلَيَّ وَقَالُوا لِمَ تَسُبَّ مُعَاوِيَه

وإذا عُلم ما سبقَ فقد قال أبو الخيرِ العطَّار في معْجمِ شيوخِه المسمَّىٰ بـ"النفح المسكي" (ل٣٨) ما نصُّه: «قرأتُ عليه من أوَّل كتابِه الأول من هذه الكتب المسمَّىٰ بـ "الفقه الأكبر من علومِ أهل البيتِ الأطهرِ" جمع فيه المسائل الفقهيةَ من طريقِ أهلِ البيتِ انتقاها منْ كتبِ أهلِ السُّنَّة والجماعةِ وقد اتُّهِمَ المترجَمُ بسببِ تأليفِه لهذا الكتابِ بالتشيُّعِ والعِلمُ عندَ الله».

قلت: سبحان الله الرجلُ جمعَ النصوصَ من كتبِ أهلِ السُّنة!! والتشيُّع في نظر المعترضِ هو الابتداعُ فلينظرِ المعترضُ أولًا في حال نفسِه، وأيَّ تشيعٍ يعني؟ وكان العلَّامةُ حسن الزَّمان الحيدر آبادي سيءَ الرأيِ في الإماميَّة ولا يعرفُ الزيديَّة ولا كتبَهم.

وفي كتاب "تفضيل الصَّحابة" بدأ بأبي بكرٍ (٣/ ٨٥) فعمرَ (٣/ ٩٣) فأبي بكرٍ وعمرَ (٣/ ٩٧) فعثمان (٣/ ١٠٣) فأبي بكر وعمرَ وعثمانَ (٣/ ١٠٩)، ثم ربَّع بعليٍّ (٣/ ١٠٩) رضي الله عنهم.

ولم أجدْ في المجلدِ الذي قرأته من الكتابِ المذكورِ كلامًا غيرَ مرضيٍّ علىٰ بعضِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم، حتىٰ بُغاة صِفِّين، بل له تفسيرٌ في الموالاةِ يخالف ما عليه الشيعة سواء الإمامية أو الزيدية. انظره في "القول المستحسن" (ص:

ولما كنتُ في الأشهرِ الأخيرةِ بالإماراتِ واعتدتُ أنْ أُصلِّي علىٰ الآل في أثناء خطبةِ الجمعةِ كما هو المتواترُ عن رسول الله ﷺ، اعترضَ عليَّ بعضُ مَنْ لا يعرفون فأفهمتُهم ولكنْ لا يفهمُون، ووشوا بي إلىٰ المسئول في ذاك الوقتِ -ولم يكنْ من العلماء- فمنعني مِن خطبةِ الجمعةِ ثُمَّ من الإمامةِ ثُمَّ من التدريسِ، ولما رجعتُ إلىٰ مصرَ قاموا بإتلافِ أكثرَ مِن سبعمائةِ نسخةٍ من كتابي "التعريف"، وأكثر من ألف وخمسمائة نسخةٍ من كتابي "الاحتفال"، وأكثر من ألفي نسخةٍ من كتابي "التعقيب اللطيف والانتصار لكتابِ التعريف" حقدًا وضعفًا وجهلًا.

٣١٦)، فكانَ على طريقةِ الصُّوفية في مسألةِ خلافةِ عليٍّ عليه السلام.

فما بقي إلَّا أنَّ الرَّجلَ كان محبًّا لآل البيتِ معظِّمًا لهم ذاكرًا لمناقبِهم باحثًا عن آثارِهم ناشرًا لعلومِهم فلله درُّه، فمن آذاه كما تقدَّم وضاقَ صدرُه منه فقد أبان عن نصبِه أو ضعفِ اطِّلاعه، وعند الله تلتقي الخصُوم.

٤- الكتابُ لم يأخذْ حقَّه من التناولِ وأهمل منْ جُلِّ أهلِ العلمِ بالهند لأسبابٍ منها:

أ- أنَّ أهلَ السُّنَّة والجماعة غالبًا يخافون هذا النوعَ من الكتبِ، وينظرون إليها بريبةٍ، بل بعضُهم رمى مصنفها بالابتداع كما تقدم.

ب- أنَّ الرَّجلَ كان هنديًّا، والهندُ إمَّا حنفيةٌ، أو قليلٌ منَ الشافعيَّةِ، أو وهابيَّةٌ، وبعضُ الإماميةِ، فكانَ فريدًا في عصرِه ومِصرِه، ولم يجدْ أصحابًا يناصرُونه.

ج- ولأنَّ المصنِّفَ كانَ سيِّءَ الرأيِ في الإماميَّة فلم يهتمَّ به الإماميَّةُ بالهند.

(فرع)

إذا كان العلامةُ حسنُ الزمان الحيدرآباديُّ أكرمَه الله برضَاه، تصدَّى لجمعِ علومِ آل البيتِ عليهم السلام، فكتبَ وجمعَ وتعبَ، وأبقى ملاحظاتٍ كثيرةً للمتعقِّبِ، فإنَّ بعضَ مَنْ جاءَ بعدَه تصدَّى لجمعِ فقهِ العِترةِ المطهَّرةِ، وسأذكرُ هنا إنْ شاءَ الله تعالى محاولتين:

الأولى: قسمُ فقهِ العترةِ منْ كتابِ "معجم فقه السلف".

والثانية: "فقهُ الآل بينَ دعْوى الإهمال وتهمةِ الانتحال".

الكتابُ الأولُ: قسمُ فقهِ العترةِ من كتابِ "معجمِ فقه السَّلف" الذي جمعه عددٌ مِن الطلبةِ العراقيين بإشرافِ وتقديمِ السيد محمد المنتصر بالله الكتانيِّ

رحمه الله تعالىٰ، ولابد وأنه كان صاحب فكرة العمل والقيم علىٰ تنفيذه فإنه كان يهتم بالفهارس الفقهية، وبفقه العترة عليهم السلام.

(تمهيد): شغف بعض الناس في صنع المعاجم الفقهية، وهي تقوم علىٰ أساس ترتيب رأي فقيه علىٰ أبواب الفقه أو حروف المعجم، ولا تعنىٰ بالفقه أو التفقيه وما يلزم لذلك من علوم، فهي في الواقع فهرسٌ تقريبيٌّ، و ليست من الأعمال العِلمية.

نعم، هناك نوعٌ ثانٍ كالموسوعة الفقهية الكويتية، وموسوعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية بالقاهرة، وهذان العملان يعدَّان من الأعمال العلمية؛ لأنهما كادا أن يستوعبا الكلام علىٰ المادَّة الفقهية علىٰ طريقة ترتيب نصوص الفقهاء وقد يلزم من ذلك الترجيح والاختيار، وتعيين معتمد الفتوىٰ.

وكتاب"معجم فقه السلف" مِن النوع الأوَّل وهو مِن إصداراتِ جامعةِ «أم القرىٰ» حيثُ تتوفَّر الإمكانياتُ من مكتبةٍ وتمويلٍ جيدٍ، وتوفر عليه عددٌ من أهل العلمِ فقد جمعه سبعةٌ من طلبة الدِّراسات العليا بجامعةِ «أمِّ القرىٰ» بمكةَ المكرَّمةِ،وهم عراقيُّون، وكنت أعرف بعضهم.

مصادر الكتاب: وقد اعتمدوا علىٰ سبعةِ كتبٍ فقط هيَ: "المُحَلَّىٰ" لابنِ حزم، و"المُغْنِي" لابن قدامةَ، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبيِّ، و"المَجْمُوع" للنوويِّ، و"فتح الباري" لابنِ حجر، و"سُبُل السَّلام" للصَّنعاني، و"نيل الأوطار" للشَّوكاني، وقد أشرفَ علىٰ عملِهم وقدَّمَ له شيخنا السيد محمد المنتصر الكَتَّانيُّ رحمه الله تعالىٰ، وكم زرتُه في مقرِّ عمله وقتَ جمعِ هذا العملِ في حيِّ العزيزية بمكةَ المكرمةِ.

حول منهجية الكتاب:

والذي يعنينا هنا هو أنَّ الكتاب رغب في جمع لفقهِ السَّلف عِترةً وصحابةً وتابعين، وهنا ملاحظاتٌ:

ذكر مولانا السيد المنتصر الكتاني رحمه الله تعالىٰ في مقدِّمةِ العملِ أنَّ المعجمَ خاصٌّ بالعِترةِ والصَّحابةِ والتابعين، فقال (١/ ١٣): «وليس في "معجمِ فقهِ السلفِ" من فقهِ الأئمَّة الأربعةِ شيء أبي حنيفةَ ومالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ»، فهو هنا ينفي وجود شيءٍ من فقه الأربعة.

ثم تراجع وقال: «علىٰ أنه لا تكادُ تخلو قضيةٌ لصاحبٍ أو تابعٍ إلَّا وفيها ذكر لفقهِ الأئمةِ الأربعة».

ثم قال: «وغايتي منْ ذكر فقهِ الأئمَّةِ الأربعةِ مقارنًا بفقهِ السَّلفِ أنْ أُصِمِّمَ علىٰ أنَّ فقهَ السَّلف امتدَّ متسلسلًا إلىٰ أنِ اندمجَ في فقهِم ومذاهبِهم».

هذا الكلامُ عليه ملاحظاتٌ:

الأولى: مضمون الكتاب أعم من عنوانه، ولم يكتف الكتاب بذكر المجتهدين الأربعة فاحتفىٰ الكتابُ بابنِ حزمٍ المتوفَّىٰ سنة ٤٥٦ وكتابه "المُحلَّىٰ"، وبداودَ بنِ عليٍّ الظاهريِّ المتوفَّىٰ سنة ٢٧٠، ووجدتُ في الكتابِ أقوالًا للأوزاعيِّ وإسحاقَ بن راهويهِ، وهما خارجان عن شرط الكتاب فليسا من التابعينَ، ولا عيبَ في ذكرِهما، لكنَّه مخالفٌ لشرطِ الكتابِ، وإنَّما الغرضُ مراجعةُ دعوىٰ أنَّ الكتابَ فقه العِترةِ والصحابة والتابعين، ثم زادَ فذكرَ المجتهدين الأربعةَ، وعندَ التطبيقِ نجدُهم زادوا خامسًا وسادسًا هما: فقهُ داودَ بنِ عليٍّ الظاهريِّ وفقهُ ابنِ حزمٍ، وهما حاضران في كلِّ مسألةٍ تقريبًا، وهما

خارجان عن شرطِ الكتابِ، وقد وجدتُ مسائل كثيرةً خَلَت من الأربعةِ أو أحدهم ولكنْ لم تخلُ من قول ابنِ حزمٍ، فالكتابُ يمكن أن يسمَّىٰ بمعجَم فقهِ الأئمَّةِ الأربعةِ والظاهريَّة وبعضِ السَّلف.

الثانية: أقوالِ الفقهاءِ تؤخذُ من كتبِهم المعتمدةِ لوجودِ تخالفٍ كبيرٍ بين كتبِهم وبينَ من نقل عنهُم من غير مذهبِهم أونقل فقهَهم من كتبِ التفسيرِ أو الشروحِ، فكيفَ يؤخذُ قول أبي حنيفة أو صاحبيَه من "نيل الأوطار" أو "المجموع"؟! وتترك كتب ظاهر الرِّوايةِ، و"المبسوط شرح الكافي" للسرخسي..!!

وكيف يؤخذُ فقهُ مالكٍ ومعتمدُ مذهبِه من "المغني" لابنِ قُدامةَ الحنبلي أومن "تفسير القرطبي" وتترك "المدوَّنة" وكتبُ ابنِ عبد البرِّ، وابن الحاجب، والقرافي، وخليل؟!!

وماذا بعد "المجموع" للنووي -الذي لم يكمل- هل تؤخذ نصوص واجتهادات الشافعيِّ من "نيل الأوطار" أو "تفسير القرطبي"؟

هذا علامةٌ علىٰ أنَّ الجامعين لهذا "المعجم" ليسوا من المشتغلين بالفقه الإسلاميِّ، ومَن لا يعرف فليسأل، ومَن لم يجد مُعلِّما فليرحل، ولذلك وجدت أخطاءا في العزو لأئمَّة الفقه -لأن العمل قام علىٰ اعتماد "المحلىٰ" في المقام الأول- ربما أتوجَّه لإفرادها في جزءٍ، أو أن يقوم أحد النابهين بهذا العمل.

وأرىٰ -والله تعالىٰ أعلم- أنه كان يتعيَّن إضافة المصنفين لابن أبي شيبة وعبد الرزاق بخصوص الصحابة والتابعين، و"الأم"، و"المدوَّنة"، و"شرح معاني الآثار"، و"المبسوط"، و"الأوسط" لابن المنذر، معَ الاستعانةِ بكتب الفتوىٰ في كلِّ مذهبٍ زيادةً في التوثيقِ، وإنْ كانَ هذا يخرجُ عن شرطِ الكتاب

الذي خرمه جامعُوه وتجاوزُوه، أمَّا كتبُ العِترةِ المطهرَّةِ فسيأتي إنْ شاءَ الله تعالىٰ الكلامُ عليها.

(فرع)

فقهُ العترةِ من كتابِ "معجم فقه السلف":

وبعدُ فالذي يعنينا مرةً ثانيةً هو أنَّ العملَ ادُّعىٰ فيه التصدِّىٰ لجمعِ فقهِ العترةِ المطهَّرةِ باعتبارِه من فقهِ السَّلف، وهذا محلُّ شكرٍ وثناءٍ.

فقال السيد محمد المنتصر الكتانيُّ رحمه الله تعالىٰ في تقديمِ العمل (١/ ١٤): «وفي "معجم فقه السَّلف" من فقهِ العترةِ: فقهِ فاطمةَ بنتِ رسول الله ﷺ وقضاياها تُعَدُّ علىٰ الأصابعِ، وأميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ وفقهُه يمكنُ جمعُه في سِفْرٍ ضَخمٍ، وأميرِ المؤمنين الحسنِ بن عليٍّ والإمامِ الحسين بن عليٍّ، والإمامِ محمَّد -ابنِ الحنفية- ابن عليِّ بن أبي طالب، والإمامِ عبدالله الكامل بنِ الحسن المثنىٰ بن الحسن السِّبط بن عليِّ بن أبي طالبٍ، والإمام علي زين العابدين بن الحسين بن عليٍّ، والإمام محمَّد الباقر بن عليٍّ زين العابدين، والإمام جعفر الصَّادق بن محمَّد الباقرِ، وعبدالله بن محمَّد بن الحنفية، والحسن بن محمَّد بن الحنفية، رضي الله عنهم جميعًا».

قلت: هذا كلامٌ جيِّدٌ، وخطوةٌ مفيدةٌ، ومحاولةٌ لإصلاح خطأ تاريخيٍّ، ولكنْ لم يقعْ ما تمنَّاه شيخنا رحمه الله تعالىٰ وذكره في مقدمة العمل، وهنا ملاحظاتٌ:

أولًا: من خلال نظري في المعجم المذكور وجدتُ أنَّ صفحاته ضاقت عن ذكر فقهاء العِترة، وتأسَّفتُ للإقصاء الواقع في الكتاب، والأرقام لا تكذب،

وهذا ثبتٌ بعددِ المسائل المرويَّة عن العِترةِ في "معْجَم فقه السَّلف" مرتبًا تنزيليًّا حسب عدد المسائل:

رقم الصفحة في الفهرس	الاسم	عدد المسائل
٥١١	علي بن أبي طالب	٣٧٣
٤٤٩	محمَّد الباقرِ بنِ علي زين العابدين	٣٥
٢٨٩	الحسن بن علي بن أبي طالب	١٣
٢٩٠	الحسين بن علي بن أبي طالب	٨
٥٢٦	علي بن الحسين بن علي	٥
٥٥٦	فاطمة الزهراء	٣
٢٦٤	جعفر الصادق بن محمَّد بن علي	٢
٤١٩	عبدالله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط	١

ونلاحظ من الجدول الآتي:

١ - أنَّ فقهَ العترةِ المرويَّ في كتبِ أهلِ السُّنَّة وبالأخصِّ في الأصُول المعتمَدةِ هو فقهُ عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السلام باعتبارِه صَحابيًّا ورابع الخلفاءِ الرَّاشدين.

٢ - أنَّ أهلَ السُّنَّةِ -لأسبابٍ مُتعدِّدةٍ- مارسُوا سياسةَ الإقصاءِ بعنفٍ لفقهِ آل البيتِ النبويِّ الكريمِ الذين همُ الثَّقَل الثاني وقُرناء الكتابِ وسُفنِ النَّجاة.

فأئمَّة آل البيتِ عليهم السلام أئمَّة مستقلُّون في الفقهِ وكانَ لهمْ أصحابٌ كثيرُون، وروىٰ عنهم الفقهَ والحديثَ الكثيرون ولكنَّ اتِّباعَ سياسةِ الإبعادِ والإقصاءِ جعلتْ كتبَ أهلِ السُّنَّة خاليةً من فقههِم ولله الأمرُ منْ قبلُ ومنْ بعد.

أليس من الخطأ البيِّن أن يكتفي جامعو هذا "المعجم" بروايتين فقط عن الإمام جعفر الصادق، وروايةٍ واحدةٍ عن الإمام عبد الله الكامل؟

ثانيًا: لا بدَّ من إثباتِ تقصيرِ مَنْ جمعوا[1] هذا الكتابِ المسمَّىٰ بـ"معجمِ فقه السلفِ عِتْرةً وصحابةً وتابعين" للآتي:

فمنْ مراجِعِهم السبعةِ في معجمِهم "سُبل السَّلام" للصَّنعاني، و"نيل الأوطار" للشَّوكاني وكلاهُما من كبارِ أهل العلمِ العارفين بمذاهبِ آل البيتِ عليهم السلام ويُكثران من النقلِ عنهمْ في "السُّبل" و"النيل"، ونظرة علىٰ الكتابينِ يمكن أن تستخرج منهما أسماءَ عددٍ كبيرٍ من أكابرِ أئمَّة العِترةِ المطهَّرةِ ومسائلِهم التِي استوعبتِ الفقهَ الإسلاميَّ بكتبِه وأبوابه وفصُوله ومسائلِه.

والصَّنعانيُّ والشَّوكانيُّ عند العزْو لأئمَّةِ آل البيتِ غالبًا ما يُصَرِّحان فيقولانِ: وقال:... من آل البيتِ،وذهبَ جماعةٌ من الآل...، وقال به... من أئمَّةِ آل البيتِ، وهو مذهبُ... منْ آل البيتِ...، وقالتِ العترةُ، أو أئمَّة العِترةِ... وهكذا.

إعلامٌ وبيانٌ:

وفي هذا الجدول عددٌ من المسائلِ الفقهية التي ذكرت في "السُّبل" و"النيل" للعترة وبعضِ أعلامِهم، ولم أذكر الإمامَ عليًّا وابنيه الحسنَ والحسينَ عليهم السلام:

---

(١) وأبريء شيخنا السيد المنتصر الكتاني رحمه الله تعالىٰ، من هذا التقصير، والله أعلم بحقيقة الأمر، وتوجُّهات جامعة أمِّ القرىٰ لاسيما في هذا الوقت معروفةٌ، وجمع فقه العترة في ظلِّ هذه التوجُّهات سابقةٌ يعمل لها ألف حساب، وكلامي المذكور أعلاه فبحسب الظاهر فقط، والله أعلم.

م	اسمُ الإمام أو الأئمة	عدد المسائل الفقهية
١	زيدُ بنُ عليٍّ بن الحسين	٨٦
٢	محمد الباقر بن علي بن الحسين	٢٤
٣	جعفر بن محمد بن علي	١٨
٤	القاسم بن ابراهيم الرسيِّ، أو القاسمية	٢٠٢
٥	يحيى بن الحسين الهادي، أو الهادوية	٣٧٢
٦	العترة، ويقول: إجماع العترة، أو قول العترة، أو مذهب العترة، أو أئمة العترة	٢١٣

وهذا غيضٌ مِن فيضٍ، من كتابَين أولهما مختصرٌ جدًّا لم يستوعبْ خُمسَ مسائلِ الفقهِ، والثاني شرحٌ حديثيٌّ، يذكر رأسَ المسألة فقط، ولا يذكرُ فروعَ الفقهاء.

والسؤال المطروحُ بقوةٍ لماذا أغفلَ الجامعون لما سُمِّيَ بـ"معجَم فقهِ السَّلف عترةً وصحابةً وتابعين" فقه أئمَّة آل البيتِ وأقصَوهُم مع وجودِ النَّصِّ عليهم في الكتابينِ المذكورينِ بقوةٍ وكثرةٍ؟!! ولماذا التأكيدُ على الإقصاءِ، والبشاعةِ في الخصومة، وإعلانِ الإبعادِ سرًّا، وكان على الباحثين ذكرُ هذه الرواياتِ، وهذا الفقه، وسبب استبعادِه سرًّا، بدونِ أي تبرير.

ثالثًا: والجامعون لـ"معجمِ فقه السَّلف" أوقعونا في حيرةٍ، فمعَ تجاهلِهم ما جاء في كتابي الصنعانيِّ والشوكانيِّ من فقه العِتْرةِ، فكم مِن كتابٍ مدوَّنٍ في فقه العترة -وتقدم في الوفاةِ عن ابنِ حزم- معروفٌ ومشهورٌ قد غاب عن الذين زعموا أنهم جمعوا فقه العترة عليهم السلام أمثال:"شرح التحرير" في فتاوى الأئمَّةِ: القاسمِ والهادي وولديه محمدٍ وأحمدَ من كبارِ فقهاء العترة، وشرحه للإمامِ المجتهد الشَّريفِ أبي طالب يحيى بن الحسينِ الهاروني المتوفَّى سنة أربعمائة

وأربع وعشرين، و"شرح التجريدِ" للإمامِ المجتهدِ الشَّريفِ المؤيد بالله أحمد بن الحسين المتوفَّىٰ سنةَ إحدىٰ عشرةَ وأربعمائةٍ، ولا تكن بعيدًا عن "الأحكام في الحلال والحرام" للإمام يحيىٰ بن الحسين الهادي المتوفَّىٰ سنة مائتين وثمان وتسعين وهو مطبوعٌ في مجلدين، و"الجامع الكافي" للإمام العلويِّ محمد بن علي بن الحسن الحسنيِّ المتوفَّىٰ سنة أربعمائةٍ وخمسٍ وأربعين في ستة مجلداتٍ، وهو عمدةٌ في فقه آل البيتِ الكوفيين.

هذا وقد ذكر العلامةُ الشيخُ عبد الواسعِ بن يحيىٰ الواسِعي اليمانيُّ في تقديمِه لمسندِ الإمامِ زيد بن عليٍّ عليهما السلام (ص ٢١-٣٠) طائفةً من كتبِ أهل البيتِ عليهم السَّلام، ومنْ يقرأ هذا "المعجم"ويرىٰ هذا الإقصاءَ لفقهِ آل البيتِ عليهم السلام ولم يكنْ يعرفُ حقيقةَ الأمر يخرج بنتائجَ سيئةٍ عن آل البيت عليهم السلام وفقههم تخالفُ الواقعَ، والله المستعان.

تذنيب مفيد وكاشف
كتاب المحلى هو المصدر الحقيقي والوحيد
لكتاب " معجم فقه السلف"

وقد انتابتني حيرة من إهمال فقه العترة عليهم السلام في الكتاب المذكور، وقلبت صفحات الكتاب، وقرأت عشرات المسائل المتتابعة من أوله ووسطه وآخره، فتبيَّن لي أن كتاب "معجم فقه السلف" أخذ بكامله وبنصوصه من كتاب "المحلىٰ" لابن حزم، وأنه جمع علىٰ أساس المنهج الانتقائي، بحيث تم انتقاء المطلوب من كلِّ مسألةٍ، وأُخذت بنصِّها مِن "المحلَّىٰ"، وأما المصادر الستة الأخرىٰ، فذكر بعضها في المسائل، توثيقًا وتجييشًا فقط، ولم يستفد الجامعون للكتاب منها، بل كانوا غريبين عن مادتها العلمية، ولم أرها حاضرة في

استدراك أو مناقشة، مع التأكيد على أن كثيرًا من الأقوال التي أضافها ابن حزمٍ للأئمَّة في عزوه لهم نظر، وهذا معروفٌ من تعقيباتٍ مشهورةٍ على ابن حزمٍ.

وبين يدي القاريء الكريم نموذجان، يؤكِّدان الحقيقة التي ذكرتها؛ وفي النوذج الأول عشر مسائل متتابعة من أول كتاب الطهارة، والنموذج الثاني من آخر الكتاب من كتاب السرقة، واكتفيت في الثاني بخمس مسائل فقط، والنموذجان نقلتهما بنصوصهما من "معجم فقه السلف" وأبقيت النصَّ كما هو، ووثَّقته من الأصل المنقول منه حرفيًا وهو كتاب "المحلى" كالآتي:

(رقم الجزء/ رقم الصفحة / رقم السطر)، ووضعت خطا لما بين المعقوفتين، وقد اعتمدت على مصورة دار الفكر.

النموذج الأول: عشر مسائل متتابعة من المجلد الأول (من ص ٣١ إلى ٣٦):

(١) إباحة النوم للجنب قبل أن يتوضَّأ:

وهو قول ربيعة، ويزيد بن هارون، وأبي ثور، وسعيد بن المسيب، وهو مذهب الشافعي. هو في "المحلى": (٢/ ٢٢٢/ س٢،٣).

ودليلهم حديث عائشة عن قاسم بن أصبغ، وأحمد بن خالد الأندلسيين أنَّ رسولَ الله ﷺ كان ينامُ وهو جنبٌ ولا يمسُّ ماءً.

هو في المحلى: (٢/ ٢٢١/ س٨-١١)

المحلى ٢/ ٢٠٠ و ٢٠١ م: ٢٧٠ "فتح الباري" ١/ ٣٩٣-٣٩٥ و"نيل الأوطار" ١/ ٢٥٣- ٢٥٧، و"المغني" ١/ ٢٢٩، و"المجموع" ٢/ ١٥٨.

(٢) الأذان والإقامة:

قال داود: يجزي الأذان والإقامة بلا طهارة وفي حال الجنابة.

وهو مذهب ابن حزم والظاهرية. هو في "المحلىٰ": (١/ ٨٥/ س١، ٣)
وقال مالك: يؤذِّن مَن ليس علىٰ وضوءٍ ولا يُقيم إلَّا متوضِّئ.
هو في "المحلىٰ": (١/ ٨٥/ س٤)
وقال الشافعي: يكره ذلك ويجزي إن وقع.
هو في "المحلىٰ": (١/ ٨٥/ س٣)
"المحلىٰ" ١/ ١١١ م ١١٧، "المغني" ١/ ٤١٣؛ و"المجموع" ٣/ ١٠٥
(٣) أربع لا تنجس:
عن ابن عبَّاسٍ: أربع لا تنجس: الماء، والثوب، والإنسان، والأرض،
وقال عمر بن الخطاب: إنَّ الله جَعَلَ الماءَ طهورًا.
هو في "المحلىٰ": (١/ ١٤٦/ س١٤).
ويُحتج لهما بحديث سهل بن سعد السَاعدي رفعه: «**الماء لا ينجِّسه شيءٌ**» رواه ابن أيمن وقاسم بن أصبغ. هو في "المحلىٰ": (١/ ١٥٥/ س٩)، والدارقطني، والبيهقي. (من تعليقات الشيخ أحمد شاكر ١/ ت ١٥٦).
وبحديث حذيفة رفعه: «**جعلت لنا الأرض كلَّها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهورًا إذا لم نجد الماء**»؛ رواه ابن وضاح. هو في "المحلىٰ": (١/ ١٥٥/ س١٢)، ومسلم. (من تعليقات الشيخ أحمد شاكر (١/ ت ١٥٦).
وقال ابن مسعود: لو اختلط الماء بالدَّمِ لكان الماء طهورًا.
هو في "المحلىٰ": (١/ ١٥٧/ س٣).
وممن قال: الماء لا ينجسه شيء عائشة، وعمر، وابن مسعودٍ، وابن عبَّاسٍ، والحسين بن عليٍّ، وميمونة أمُّ المؤمنين، وأبو هريرة، وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم.
والأسود بن يزيد، وعبدالرحمن أخوه، وعبدالرحمن بن أبي ليلىٰ، وسعيد بن

جبير، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن أبي بكر الصِّدِّيق، والحسن البصري، وعكرمة، وجابر بن زيد، وعثمان البتي رحمهم الله.

وهو مذهب ابن حزمٍ، هو في "المحلىٰ": (١/ ١٦٨/ س١-٦).

"المحلىٰ" ١/ ١٩٠و ١٩١و ٢٠٥، و٢٢١ م: ١٣٦ ؛ "سبل السلام" ١/ ٩٤، "نيل الأوطار" ١/ ٤٠ "المغني" ١/ ٢٤٨-٢٥٠ و"المجموع" ١/ ١٣٣.

(٤) إزالة البول:

قالت أم سلمة: يُطهر بول الذَّكر برش الماء عليه رشًّا يزيل أثره ويُغسل بول الأنثىٰ.

وهو قول عليٍّ بن أبي طالبٍ ولا مخالف له من الصحابة.

هو في "المحلىٰ": (١/ ١٠١س١٤) و(١/ ١٠٢/ س١).

وبه يقول قتادة، والزُّهري، وقال: مضت السُّنة بذلك، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وإبراهيم النَّخَعي، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وداود بن علي. هو في "المحلىٰ": (١/ ١٠٢/ س ٢-٤).

ودليلهم حديث أبي السَمح قال: كنت أخدم رسول الله ﷺ فأتي بحسن أو حسين فبال علىٰ صدره، فدعا بماء فرشه عليه ثم قال عليه الصلاة والسلام: «**هكذا يُصنع، يرش من الذَّكر ويُغسل من الأنثى**». هو في "المحلىٰ": (١/ ١٠١ س١-٣).

رواه أبو داود، والحاكم، وابن خزيمة، والنَّسَائيُّ، وابن ماجه، والبزَّار. (من تعليقات الشيخ أحمد شاكر ١/ ١٠١).

وروىٰ عن الحسن، وسفيان: التَّسوية بين بول الغُلام والجَارية في الرَّشِ عليهما جميعًا.

وقال أبو حنيفة، ومالك، والحسن بن حي: يغسل بول الصبي كبول الصبية. هو في "المحلى": (١/ ١٠٢/ س ٤-٦).

"المحلى" ١/ ١٣٢ م: ١٢٣ ؛ "نيل الأوطار" ١/ ٣٢٥؛ "سبل السلام" ١/ ٣٨؛ "المغني" ١/ ٥٧.

(٥) إزالة النجاسة:

قال داود: لا تجزي إزالتها بالعظم ولا باليمين، وهو قول ابن حزم. (١/ ١٠٠/ س ١٠)

ودليلهما: حديث مسلمٍ: عن سلمان الفَارسي: نَهانَا رسولُ الله أنْ يستنجي أحدنا بيمنيه، ونَهانا عن الرَّوثِ والعظام. رواه قاسم بن أصبغ الأندلسي في السنن. هو في "المحلى": (١/ ٩٦/ س١، ٧)

"المحلى" ١/ ١٣١ م ١٢٢ ؛ "سبل السلام" ١/ ٨٢ ؛ "المجموع" ٢/ ١١٠ و١٢٢؛ "المغني" ١/ ١٥٧؛ "نيل الأوطار" ١/ ١١٦-١١٧؛ "فتح الباري" ١/ ٢٥٣، ٢٥٦.

(٦) استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط:

عن عروة بن الزُّبير: يجوز استقبال الكعبة واستدبارها بالبول والغَائط وهو قول داود بن علي؛ وروي ذلك عن ابن عمر.

هو في "المحلى": (١/ ١٩٤/ س١٦-١٧)

وروي عن ابن عمر: أنَّه إنَّما نهي عن ذلك في الفَضاء، وأمَّا إذا كان بينك وبين القبلِة شيء يسترك فلا بأس، وروي هذا عن الشَعبيِّ؛ وهو قول مالك، والشَافعي. هو في "المحلى": (١/ ١٩٤/ س٢٠-٢١).

ودليلهم حديث ابن عمر وفيه روايات: رأيتُ رسول الله ﷺ يبول حيال

القبلة. هو في "المحلى": (١/ ١٩٥/ س٢).

رواه الجماعة. (من تعليقات الشيخ أحمد شاكر ١/ ت١٩٥).

عن أبي أيوب: لا يجوز ذلك في بنيان، ولا في صحراء، ولا يجوز استقبال القبلة فقط كذلك في حال الاستنجاء.

هو في "المحلى": (١/ ١٩٣/ س٩، ١٩٤/ س٨).

وأنكَر ذلك أيضًا أبو هريرة وابن مسعودٍ.

هو في "المحلى": (١/ ١٩٤/ س٨).

وعن سراقة بن مالك: لا تستقبل القبلة بذلك.

وعن السلف من الصحابة، والتابعين ﷺ جملة.

وعن عطاء، وإبراهيم النَخَعي.

وبذلك يقول سفيان الثوري، والأوزاعي، وأبو ثور، ومنَع أبو حنيفة من استقبالها لبول أو غائط؛ وبه يقول ابن حزم وزاد فقال: وكل هؤلاء لم يفرق بين الصحاري والبناء في ذلك.

وكان ابن عمر يكره: أن تستقبل القبلتان -الكعبة وبيت المقدس- بالفروج وهو قول مجاهد. هو في "المحلى": (١/ ١٩٤/ س٩-١٤).

ودليلهم حديث أبي أيوب: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إذا أتيتم الغَائط فلا تستقبلوا القِبلة ولا تستدبروها ببولٍ أو غائط ولكن شرقوا وغربوا**».رواه مسلمٌ. هو في "المحلى": (١/ ١٩٤/ س ٣).

"المحلى" ١/ ٢٥٨ و ٢٥٩ م:١٤٦؛ "المجموع" ٢/ ٧٨-٨٣، "فتح الباري" ١/ ٢٤٥، "المغني" ١/ ١٦٢؛ "نيل الأوطار" ١/ ٩٤-١٠٢.

(٧) استقبال القبلتين بالفروج:

عن ابن عمر: كان يكره أنّ تستقبل القبلتان -الكعبة وبيت المقدس- بالفروج.

وهو قول مجاهد. هو في "المحلى": (١/ ١٩٤/ س٩-١٤)،وهو مكرر مع رقم (٦).

"المحلى" ١/ ٢٥٩ و ٢٦٢ م:١٤٦؛ "فتح الباري" ١/ ٢٤٥؛ "نيل الأوطار" ١/ ٩٤- ١٠٢، "المجموع" ٢/ ٨٣ ؛ "المغني" ١/ ١٦٢.

(٨) الانغماس في الماء الراكد لا يجزي من الجنابة:

قيل: كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال: يتناوله تناولًا.

هو في "المحلى": (٢/ ٤١/ س٣).

وهو قول جابر وقال: كنَّا نستحب أن نأخذ من ماء الغدير، ونغتسل به من الجَنَابة. هو في "المحلى": (٢/ ٤١/ س١٠).

وهو قول ابن حزمٍ وقال: وما نعلم لأبي هريرة وجابر في ذلك مخالفًا من الصَّحابة رضي الله عنهم. هو في "المحلى": (٢/ ٤٢/ س١٤).

ودليلهم حديث أبي هريرة عند مسلمٍ: قال رسول الله ﷺ: «**لا يغتسل أحدكم في الماء الدَّائم وهو جُنب**».

هو في "المحلى": (٢/ ٤١/ س٣).

"المحلى" ٢/ ٥٦-٥٩ م: ١٩٤ ؛ "نيل الأوطار" ١/ ٤٣؛ "فتح الباري" ١/ ٣٤٥ "سبل السلام" ١/ ١٩-٢٠ ؛ "المجموع" ٢/ ١٨٨؛ "المغني" ١/ ٢١٩.

(٩) البئر يموت ما يسقط فيها:

قال عليٌّ في فأرة وقعت في بئر فماتت: إنَّه يُنزح ماؤها؛ وقال: إن تقطعت يخرج منها سبع دلاء؛ وقال: إن لم تتقطع: ينزح منها دلو أو دلوان، فإن كانت منتنة ينزح من البئر ما يُذهب الريح. هو في "المحلى": (١/ ١٤٥-١٤٦/ س١٩-١).

وقال إبراهيم النَخَعي: في الفأرةِ أربعون دلوًا وفي السَّنور أربعون دلوًا.

وقال حماد بن داود: في السنور ثلاثون دلوًا، وفي الدجاجة ثلاثون دلوًا.

وقال سلمة بن كهيل: في الدَّجاجة أربعون دلوًا.

وقال الحسن في الفأرة أربعون دلوًا.

وقال عطاء في الفأرة عشرون دلوًا، وفي الشاة أربعون دلوًا، فإن تفسخت فمائة دلو أو تنزح، وفي الكلب إن أُخرج منها حيًّا عشرون دلوًا، فإنْ مات فأُخرج حين موته فستون دلوًا، فإن تفسخت فمائة دلوًا أو تُنْزح. هو في "المحلى": (١/ ١٤٦/ ١٥-٢٣).

"المحلى" ١/ ١٨٩- ١٩١، م: ١٣٦، "فتح الباري" ١/ ٣٤٢، "المغني" ١/ ٤٦، "المجموع" ١/ ١٣١.

(١٠) البصاق:

قال سلمان الفارسيُّ: إذا بصقت على جلدك وأنت متوضئ فإن البصاق ليس بطاهر، فلا تصلِّ حتى تغسله. هو في "المحلى": (١/ ١٣٩/ س٧).

وقال إبراهيم النخعي: البصاق بمنزلة العذرة.

هو في "المحلى": (١/ ١٣٩/ س٩).

"المحلى" ١/ ١٨٠ م: ١٣٦؛ "فتح الباري" ١/ ٣٥٣؛ "المغني" ٢/ ١٢ و٨٦.

النموذج الثاني: خمس مسائل متتابعة من "المجلد الثالث": (من ص ٣٩٩ الى ص ٤٠١).

(١) اختلاف الشهادة:

قال الشافعيُّ، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبو ثور: إن اختلف الشاهدان في المسروق وفي زمنه فلا قطع عليه.

هو في "المحلى": (١١/ ٣٤١/ س٣-٧).

وقال مالك: إن اختلف الشاهدان في الزَمن فقد بطل عنه حد السَرقة وحد الزِّنا.(١١/ ٣٤١/ س٨، ١٠).

وعن قتادة في رجل شهد عليه رجل أنَّه سرق بأرض، وشهد عليه آخر بأنه سرق بأرض أخرى: لا قطع عليه. هو في "المحلى": (١١/ ٣٤٣/ س٣).

وعن عروة بن الزبير تجوز شهادة الرَّجل وحده في السَرقة. هو في "المحلى": (١١/ ٣٤٣/ س٥).

وذكر مثل هذا عن عبيدالله بن أبي بكرة. هو في "المحلى": (١١/ ٣٤٣/ س٦).

"المحلى" ١٣/ ٣٧٥- ٣٧٩ م: ٢٢٨٠؛ "المجموع" ٢٠/ ٢٧٣؛ "المغني" ٨/ ٢٧٩.

(٢) الاعتراف:

قال المالكية: من أَقرَّ بسرقة دراهم كثيرة أو قليلة أو غير ذلك، فإنَّ القَطع لا يجب بذلك حتى يحضر ذلك الشيء الذي أقرَّ بسرقته. هو في "المحلى": (١١/ ٣٣٩/ س٤).

إن ثعلبة الشامي أتي بإنسان متهمٍ بسرقةٍ فَجَلَده، فلم يزل يجلده حتىٰ اعترف بالسرقة، فأرسل إلىٰ ابن عمر فاستفتاه، فقال ابن عمر: لا تقطع يده حتىٰ يبرزها. هو في "المحلىٰ": (١١/ ٣٣٩/ س١٤).

عن يحيىٰ بن سعيد من اعترف بسرقة ثمَّ أتىٰ مع ذلك بما يصدق اعترافه فذلك الذي تُقطع يده، ومن اعترف علىٰ تهدد وتخوف ثمَّ لم يأتِ بها يصدق اعترافه فإنَّ ناسًا يزعمون أنْ يقطعوا في مثل هذا، وقال ربيعة: من اعترف بعد امتحانٍ فلم يوجد عنده ولم يوجد ما يصدقه من عمله، فإن اعترافه لم يكن متصلًا ولا إقامته علىٰ الاعتراف، خشية أن يكون عليه من البَلاء ما قد دَفع عنه من البلاء باعترافه، فنرىٰ أن لا يؤخذ باعترافه إلا أن يأتي وجه البَيِّنة والمعرفة أنَّه صاحب تلك السرقة. هو في "المحلىٰ": (١١/ ٣٣٩/ س٢١-٢٧).

جاء رجل إلىٰ علي بن أبي طالب فقال: أني سرقت، فرده، فقال: أني سرقت، فقال: شهدت علىٰ نفسك مرتين، فقطعه.

من "المحلىٰ": (١١/ ٣٤٠/ س١٦).

وقيل لعطاء: رجل شهد علىٰ نفسه مرة واحدة؟ فقال: حسبه. هو في "المحلىٰ": (١١/ ٣٤٠/ ١٨).

"المحلىٰ" ١٣/ ٣٧٢- ٣٧٥ م: ٢٢٧٩؛ "المجموع" ٢٠/ ٢٩١،٢٩٠؛ "المغني" ٨/ ٢٧٨.

(٣) سرقة بيت المال:

رجل سرق من بيت المال، فكتب فيه سعد بن أبي وقاص إلىٰ عمر بن الخطاب ؟ فكتب إليه عمر: أن لا قطع عليه؛ لأن له في بيت المال نصيبًا.

وأتي عليٌّ بن أبي طالبٍ برجلٍ قد سرق من الخُمس مغفرًا، فلم يقطعه

وقال: أنه له فيه نصيبًا. هو في "المحلى": (١١/ ٣٢٧/ س٢٥).

ولا يعرف له ولعليٍّ في ذلك مخالف من الصَّحابة. هو في "المحلى": (١١/ ٣٢٨/ س٥).

وبه يقول إبراهيم النَخَعي، والحكم بن عتيبة، وأبو حنيفة، والشَّافعي، وأصحابهما.

وقال مالك، وأبو ثور، وداود وأصحابهم: عليه القطع. هو في "المحلى": (١١/ ٣٢٨/ س٢).

"المحلى" ١٣/ ٣٥٣-٣٥٥ م:٢٢٦٨؛ "المجموع" ٢٠/ ٧٨؛ "المغني" ٨/ ٢٧٧.

(٤) سرقة الحر والمملوك:

قطع عمر بن الخطاب: رَجلًا في غلام سَرقه.

وعن الحسن البَصري: من سَرق صغيرًا حرًا أو عبدًا قطع.

وقال إبراهيم النَخعي: يقام الحد على الكبير وليس على الصغير من شيء؛ يعني أنَّه يقطع الكبير في سرقة الصغير.

سئُل الزهري عمن سرق عبدًا أعجميًا لا يفقه؟ قال: يُقطع.

وبالقطع في سرقة العبد الصغير: يقول أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد وأصحابهم، وإسحاق، والظاهرية، وسفيان الثوري. هو في "المحلى": (١١/ ٣٣٦/ س٢١-٢٧).

وروى أن عليًّا قطع بائع الحُر، وقال: لا يكون الحرُّ عبدًا.

وعن ابن عبَّاسٍ: ليس عليه قطع، وعليه شبيه بالقطع (الحبس).

وعن أبي حنيفة، وسفيان، وأحمد، وأبي ثور، لا قطع على من سرق حرًا

صغيرًا كان أو كبيرًا.

وقال مالك، وإسحاق ابن راهويه: على من سرق حرًا صغيرًا القطع.

وذكر هذا عن الحسن البصري، والشعبي.

هو في "المحلى": (١١/ ٣٣٧/ س١-٥).

واحتجَّ من رأى قطع سارق الصغار بحديث عائشة عند ابن حزم: أن رسول الله ﷺ: أتي برجل كان يسرق الصبيان فأمر به فقطع. هو في "المحلى": (١١/ ٣٣٧/ س١١).

"المحلى" ١٣/ ٣٦٧-٣٦٩ م: ٢٢٧٦؛ "المجموع" ٢٠/ ١٠١؛ "المغني" ٨/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٥) سرقة خمر وخنزير وميتة:

قال عطاء: زعموا في الخمر والخنزير يسرقه المسلم من أهل الكتاب يقطع من أجلِ أنَّه حِلٌّ لهم في دينهم، وإن سَرَق ذلك من مسلمٍ فلا قطع عليه.

هو في "المحلى":(١١/ ٣٣٤/ س٢٠-٢٣).

قال شريح، وسفيان الثوري، ومالك، وأبو حنيفة وأصحابهم: لا قطع عليه من ذلك ولكن يغرم له مثلها. هو في "المحلى": (١١/ ٣٣٤/ س٢٤).

وعن الشافعي، وأحمد وأصحابهما: لا قطع في ذلك ولا ضمان وبه يقول الظاهرية. هو في "المحلى": (١١/ ٣٣٤/ س٢٥).

"المحلى" ١٣/ ٣٦٤- ٣٦٧ م: ٢٢٧٥؛ "المجموع" ٢٠/ ٩٢؛ "المغني" ٨/ ٢٧٣.

والحاصل: أنني أؤكِّد علىٰ حقيقةٍ وقفتُ عليها ألا وهي أنَّ "معجم فقه السلف" تمَّ انتقاؤه من كتاب "المحلىٰ" وهو المصدر الوحيد له، وأنه كان ينبغي نسبته لابن حزمٍ، وهذا العمل الانتقائيُّ مع المحافظة علىٰ النصِّ الأصليِّ، يعرف الباحثون أنه سهل المأخذ لا يحتاج لأي معاناة.

و ابن حزم الأموي هو صاحب "جمهرة أنساب العرب"، وعرف أخبار طائفة من أئمَّة آل البيت المجتهدين عليهم السلام، وقال في كتابه المذكور عن الإمام يحيىٰ بن الحسين الهادي عليه السلام (ص ٤٤): «وليحيىٰ هذا الملقَّب بالهادي رأي في أحكام الفقه، قد رأيته، لم يبعد فيه عن الجماعة كل البعد».

ومع ذلك ضرب عليه الإهمال والإقصاء في "المحلىٰ"، وهو ليس من مظانِّ فقه العترة عليهم السلام، والله أعلم، وهو المستعان.

الكتاب الثاني: **"فقه الآل بينَ دعوى الإهمال وتُهمةِ الانتحال"** للأستاذ الشيخِ أمين بن صالح هران الحداء اليمانيِّ الشافعيِّ:

وهو كتابٌ في مجلَّدين ومُصنِّفه مُعاصرٌ وهو يمانيٌّ، وقد كتب كتابه في بيئةٍ منفتحةٍ فكريًّا بعيدة عن الإرهابِ الفكريِّ والإقصاءِ الوهَّابيِّ واتهاماتِ التبديعِ، وكانَ عارفًا بمراجعِ الزيدية والإماميةِ، وغايةُ ما في الكتابِ التعرفُ علىٰ مدىٰ الموافقةِ بينَ الفقهِ المنسوبِ للآل في المذهبِ الإماميِّ والفقهِ المرويِّ عن عليٍّ ومن ذكر معَه من آل البيتِ عليهم السلام في كتبِ أهل السُّنة.

وقد وصل الباحثُ للمطلوبِ وأثبتَ الموافقةَ بنسبةٍ كبيرةٍ فقد بلغتِ المسائلُ المنسوبة لآل البيتِ والمستخرجةِ من كتبِ أهل السُّنة (١١٠٨) مسألة، وافق الإمامية فيها في كل المسائل عدا (٤٧) مسألة، انظر الكتاب المذكور (٢/ ١٠٢١).

وفي هذه العُجالة أقول: ادَّعىٰ الباحثُ أنَّ أهلَ السُّنة لم يهملوا فقه آل

البيتِ، وليس كذلك لأنَّ عمدتَه في نقل فقهِ آل البيتِ هو رواياتٌ فقهيةٌ عن عليٍّ عليه السلام، ذكرتْ في كتبِ أهل السُّنة باعتبارِه صحابيًا ورابعِ الخلفاءِ الرَّاشدين، أمَّا باقي أئمَّةِ العِتْرةِ فهم في دائرةِ الإهمال والنِّسيان والإقصاءِ، بيد أن عجبي لا ينقضي مِن استبعادِ الباحثِ لكتبِ السَّادة آل البيتِ الزَّيديةِ..!!

المبحث الثالث

وفيه مطلبٌ واحدٌ يتناولُ ثلاثَ رسائل:

الأولى: رسالةُ "الجرح والتعديل" للشيخِ جمال الدِّين القاسميِّ.

الثانيةُ: رسالة "عين الميزان" للشيخِ محمَّد حسين آل كاشفِ الغطاء.

الثالثة: رسالة "نقد عين الميزان" للشَّيخ محمَّد بهجت البيطار.

حاصلُ ما في هذه الرسائل الثلاثِ ممَّا يناسب البحثِ هو الآتي:

١- كتبَ العلَّامةُ الأستاذُ الشيخ جمال الدِّين القاسميِّ (ت١٣٣٢) رسالةً باسم "ميزان الجرح والتعديل" مفادُها ألَّا تفسيقَ ولا تبديعَ معَ الاجتهادِ والتأويل، وأنَّ الاجتهادَ كما اتفقَ عليه في الفروعِ فهو ينال الأصُول، فما أبعدَ مَن شنَّع على المُخالِفِ.

وهو يتَّخذُ مِن موقفِ المُحَدِّثينَ مع المُخالفين -ويسمِّيهم القاسميُّ بالمبدعين- حُجَّةً للتسامحِ مع المخالفِ في الأصول وترك هجرِه، والاستفادة من علمِه فيقول (ص٢٢) من رسالته: «انظرْ كيفَ يتحملُ مثل البخاريِّ عن أعلام الشيعةِ، والمعتزلةِ والمرجئةِ، والخوارجِ، ويجعلُ حديثَهم حُجَّةً، ومرويهم سُنَّةً، ويفخر بذكرِ أسمائِهم في أسانيده، ويخلد لهم أجملَ الذكرِ، في أشرفِ مصنَّفٍ.

انظر هذا وقابلْ بينه وبين جمودِ المتأخِّرين، ورميهم علماء الفِرَق بالفسْقِ والابتداعِ والضلال، وهجرهم لعلومِهم، وصدِّ الناسِ عنهم، حتَّى فاتَ الناس -وا أسفا- علمٌ جمٌّ، وخيرٌ كثيرٌ، ولئنْ دُوِّن ما دُوِّنَ من معارفِهم، فما بقي من فوائدِهم في خزائنِ صدورِهم ممَّا كانَ يستثارُ بالأخذِ عنهُم، وينالُ بمجالسِهم أوسعُ وأوفرُ، أفليسَ في جمودِ هؤلاءِ على ما ذكر عقوق لسلفِهم

الصالح؟ بلى، وما يضرُّون إلَّا أنفسَهم لو كانوا يشعُرون، بما ذكرناه استبانَ لك الخطأ في نبزِ رواةِ الصحيحِ بالفسقِ والابتداعِ، وإنه تعصُّبٌ يجبُ التنبُّهُ له، والحذر منه».

وهذا كلامٌ جيدٌ لا بأسَ به، وإن كانَ عليه شذرةٌ من الأخذِ والردِّ، ولنْ أُرخي العنانَ للقلمِ فمحلُّه مكانٌ آخرُ.

٢- فإنْ قالَ قائلٌ ولماذا انتقدَ العلَّامةُ محمد حسين كاشفُ الغطاءِ (ت١٣٧٣) الأستاذَ القاسميَّ وكتب رسالته "عين الميزان" منتقدًا رسالة "الجرح والتعديل" للقاسميِّ.

- **قلتُ**: نقدُ كاشفِ الغطاءِ قد توجَّه أولًا لقول القاسميِّ (ص ١، ٢): «من شهر الرِّواية عن المبدَّعين، وقاعدة المحقِّقين في ذلك: كان منْ أعظم من صدع بالرواية عنهم الإمامُ البخاريُّ ﵀ وجزاه عن الإسلامِ والمسلمين أحسن الجزاءِ، فخرَّج عن كل عالم صدوقٍ ثبت من أيِّ فرقةٍ كان، حتى ولو كان داعيةً -كعمرانَ بن حطانَ، وداود بن الحصين- وملأ مسلمٌ "صحيحه" من الرُّواة الشيعةِ فكان الشَّيخان عليهما الرحمةُ والرِّضوان بعملهما هذا قدوة الإنصاف وأسوة الحقِّ الذي يجب الجري عليه، لأنَّ مجتهدي كلِّ فرقةٍ من فرقِ الإسّلام مأجورون أصابوا أو أخطأوا بنصِّ الحديثِ النبويِّ، ثم تبعَ الشَّيخين على هذا المحقِّقون من بعدهما».

وهنا محلُّ الانتقاد الأكبرِ على الأستاذِ القاسميِّ من الأستاذ كاشفِ الغطاءِ وقد صاغه في الآتي:

أولاً: الخوارجُ ومَن على شاكلتِهم ليسُوا مِن المجتهدِين فإنَّهم خالفوا ما هو معلومٌ مِن الدِّين بالضَّرورة وهو حُبُّ آل البيتِ ﵈.

ثانياً: أخطأ البخاريُّ في الرِّواية عن الخوارجِ ولا سيَّما عمرانَ بنَ حِطَّانَ.

قال كاشفُ الغطاء (ص١٠): «أليس ابنُ حِطَّان هذا هو شريك عبدالرحمن بن ملجمٍ في قتل أميرِ المؤمنين عليِّ بنِ أبي طالبٍ سلام الله عليه؟! أليس هو المُحبِّذَ لفعلِه والمادحَ له على قتلِه والقائلَ فيه:

يَا ضَرْبَةً مِنْ تَقِيٍّ مَا أَرَادَ بِهَا ... إِلَّا لِيَبْلُغَ مِن ذِي العَرْشِ رِضْوانا

إِنِّي لأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسَبُهُ ... أَوْفَى البرِيَّةِ عِندَ اللهِ مِيزانَا

أفيجهلُ أحدٌ أنَّ هذا الكلامَ كان أوجعَ لأميرِ المؤمنين ولقلبِ رسول الله من ضربةِ ذلك الحسامِ الذي خرَّ منه الإمامُ صريعًا في محرابِه وخَضَّبَ كريمتَه من دمِ رأسِه وهو في صلاتِه وبين يدي ربِّه؟! أليس تلتئمُ جراحاتُ السِّنانِ ولا يلتئمُ ما جرحَ اللسانُ؟! أليس الفقيهُ الطبريُّ وهو مِن أعاظمِ علماءِ السُّنَّة الشريفةِ يقول في ردِّه كما ذكر المبرِّدُ في "الكامل" على ما أعهد:

يَا ضَرْبَةً مِنْ شَقِيٍّ ما أرادَ بهَا ... إلَّا لِيَبْلُغَ مِن ذي العَرْشِ خُسْرانا

إنِّي لأذْكُرُه يَوْمًا فَأَلْعَنُهُ ... وأَلْعَنُ الكَلْبَ عِمْرانَ بنَ حِطَّانا

انتهى.

وكَمْ منْ فاضلٍ من أكابرِ أهلِ السُّنةِ انتقدَ روايةَ البخاريِّ لعمرانَ بنِ حِطَّان.

فقد قال الدارَقطنيُّ في "الإلزامات والتتبُّع" (رقم١١٧): «وأخرجَ البخاريُّ حديثَ عمرانَ بنِ حِطَّان، عن ابنِ عمرَ، عن عمرَ في لبسِ الحريرِ، وعمرانُ متروكٌ لسوءِ اعتقادِه، وخبثِ رأيِه، والحديثُ ثابتٌ». يعني من غيرِ طريقِه.

وقال البدر العينيُّ في "عمدة القاري" (٢٢/ ١٣): «عمرانُ بنُ حِطَّان كان رئيسَ الخوارجِ وشاعرَهم، وهو الذي مدحَ ابنَ ملجمٍ قاتلَ عليِّ بنِ أبي طالب رضي الله عنه بالأبياتِ المشهورةِ، فإن قلتَ: كان تركُه من الواجباتِ، وكيف

يقبلُ قولُ منْ مدحَ قاتلَ عليٍّ رضي الله عنه ؟

قلتُ: قال بعضُهم -أظنه قصدَ الحافظَ ابنَ حجر-: إنما أخرجَ له البخاريُّ على قاعدتِه في تخريجِ أحاديثِ المبتدعِ إذا كان صادقَ اللهجةِ مُتديِّنًا، قلت -القائل البدر العينيُّ-: ليس للبخاريِّ حُجَّةٌ في تخريجِ حديثِه، ومسلمٌ لم يخرِّج حديثَه، ومِن أين كانَ له صدقُ اللَّهجةِ وقد أفحشَ في الكذبِ في مدحِه ابنَ ملجمٍ اللعينَ؟! والمتديِّنُ كيف يفرحُ بقتلِ مثل عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه حتى يمدحَ قاتلَه؟!».

ونقل ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٨/ ٥٥٧) عن ابنِ دحيةَ أنَّه قال في التنوير: «لا أعلمُ أحدًا توقَّفَ في لعنِ ابنِ ملجمٍ إلَّا ما كانَ مِن عِمرانَ بن حطَّان أصلاه الله النيرانَ».

وأبياتُ أبي الطيب الطبريِّ وبكر بن حماد التاهرتيِّ في لعنِ عمرانَ وابن ملجمٍ مشهورةٌ.

وقد أَخَذَتْ سيدي المحدِّثَ الشريفَ الغيورَ عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الحسنيَّ غضبةٌ هاشميةٌ فقال في جزئِه المفيد "الباحث عن عللِ الطَّعن في الحارث" (ص٤٢): «وعمرانُ بن حِطَّانَ هو الذي مدحَ عبدالرحمن بنَ ملجم الملعونَ بتلك الأبياتِ التي يألم لسماعِها كلُّ مسلمٍ مع أنَّ الرسول ﷺ أخبر عليًّا بأنَّ أشقى الناسِ الذي يضربه على هذه حتَّى يخضبَ منها هذه».

فإن قال قائلٌ هم مجتهدون، فالجوابُ: بل هم مخالفون للمتواتراتِ، وقضيةُ عمرانَ بن حطَّان خاسرةٌ حتى عند البخاريِّ لخصوصِ مدحِه أشقى الناسِ وهو قاتلُ عليٍّ عليه السلام.

قال البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (رقم٣١٦٧) في ترجمةِ يزيدَ بن أمية أبي

سنان الدؤليِّ سمع عليًّا قال: سمعتُ الصادقَ المصدوقَ وهو يقول: «**ستُضربُ ضربةً هاهنا** -وأشار إلىٰ صُدغِه- **فيكونَ أشقاها كما كان عاقرُ الناقةِ أشقى ثمودَ**»، وقال حسَّانُ عن عبدالله السَّعديُّ: وقال لنا عبدالله: حدثني الليثُ قال: حدَّثني خالدٌ، عن سعيد بن أبي هلال، عن زيدِ بنِ أسلمَ، سمعَ أبا سنان الدؤليَّ مثله.

وأخرجه عبدُ بن حُميد (المنتخب رقم ٩٢)، وأبو يعلىٰ في "مسنده" (رقم ٥٦٩)، والطبرانيُّ في "الكبير" (رقم ١٧٣)، والآجريُّ في "الشريعة" (رقم ١٥٩٥)، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ١١٣) جميعُهم من حديثِ زيدِ بن أسلم عن أبي سنان الدؤليِّ عن عليٍّ به مرفوعًا وقال الحاكمُ: «صحيحٌ علىٰ شرطِ البخاريِّ ولم يخرِّجاه».

قلت: هو صحيحٌ، وزيدُ بنُ أسلم ثقةٌ، ويزيدُ بنُ أمية أبو سنان الدؤليُّ تابعيٌّ، وثَّقه أبو زُرعة، والعجليُّ، وابنُ حِبَّان وقال (٥/ ٥٣٧): «وأرادَه هشامُ ابنُ إسماعيل[1] أن يسبَّ عليًّا فقال: لا أسبُّه، ولكنْ إن شئتَ قمتُ فذكرتُ

---

(١) هشام بن إسماعيل هو ابن هشام بن الوليد بن المغيرة، كان من أعمدة النصب السفياني. ففي كتاب "نسب قريش" لمصعب بن عبد الله الزبيري (ص٤٧) أن عبدالملك بن مروان قد غضب غضبة فكتب إلىٰ هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة، وهو عامله علىٰ المدينة، كتب إليه أن أقم آل علي يشتمون علي بن أبي طالب، وأقم آل الزبير يشتمون الزبير، فقدم كتابه علىٰ هشام فأبىٰ كل منهما ذلك وكتبوا وصاياهم.

فركبت أخت لهشام، وكانت جزلة عاقلة، وقالت: يا هشام أتراك الذي تهلك عشيرته علىٰ يديه راجع أمير المؤمنين. قال: ما أنا بفاعل، قالت: فإن كان لا بد من

أيامه الصالحةَ».

وفي البابِ عن عمّار بن ياسرٍ رضي الله عنه أخرجه البخاريُّ في "التاريخ الكبير" (رقم١٧٥) في ترجمة محمدِ بن خُثيم المحاربيِّ رضي الله عنه، وأخرجه أحمدُ في "المسند" (٤/ ٢٦٣)، وفي "فضائل الصَّحابة" (رقم١١٧٢) والنَّسائيُّ في "الخصائص" (رقم١٥٣)، والطحاويُّ في "مشكل الآثار"، والحاكمُ في "المستدرك" (٣/ ١٤٠)، والحسكانُّي في "شواهد التنزيل" (٢/ ٢٤٠) وغيرُهم، من حديث محمَّدِ بن إسحاقَ، حدثني يزيدُ بن محمد بن خثيمٍ المحاربيُّ، عن محمَّد بن كعب القرظيِّ، عن محمد بن خثيم أبي يزيد، عن عمَّار بن ياسر رضي الله عنه قال: كنتُ أنا

أمر، فمر آل علي يشتمون آل الزبير، ومر آل الزبير يشتمون آل علي. قال: هذه أفعلها.

قال: فاستبشر الناس بذلك وكانت أهون عليهم.

فكان أول من أقيم إلى جانب المرمر الحسن بن الحسن بن علي وكان رجلًا رقيق البشرة، عليه يومئذٍ قميص كتان رقيق فقال هشام: تكلم سب آل الزبير. فقال: إن لهم رحمًا أبلها ببلاها وأربها بربابها، يا قوم مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار.

فقال هشام لحرسيٍ عنده: اضرب. فضربه سوطًا واحدًا من فوق قميصه فخلص إلى جلده، فشرحه حتى سال دمه تحت قدمه.

وفي "تاريخ الإسلام" (٢/ ١٠١٤): كان هشام بن إسماعيل يؤذي علي بن الحسين وأهل بيته، يخطب بذلك على المنبر، وينال من عليٍّ.

راجع: "جمهرة نسب قريش" (ص ٨٢)، و"تاريخ دمشق" (١٣/ ٦٨)، و"بغية الطلب" (٥/ ٢٣٢١)، وللأسف فهشام بن إسماعيل هذا ذكره ابن حِبَّان في "الثقات" (٥/ ٥٠١).

وعليٌّ رفيقين في غزوةِ ذاتِ العشيرةِ، وفيه قوله ﷺ: «ألا أحدِّثكُما بأشْقى الناسِ، رجُلَينِ». قلنا: بلىٰ يا رسول الله، قال: «أُحَيمِرُ ثمودَ الذي عَقرَ النَّاقة، والذي يضْربُك يا عِليُّ علىٰ هذِه -يعني قرنَه- حتَّىٰ تبلَّ منه هذه -يعني لحيتَه».

وإعلال البخاريِّ للإسنادِ بالانقطاع فيه نظرٌ، وللحافظِ ابنِ حجرٍ مناقشةٌ جيدة في "التهذيب" (٩/ ١٤٨) في ادِّعاءِ الانقطاعاتِ، وفي "الحلية" (١/ ١٤١) نصَّ علىٰ سماعِ محمَّد بن كعب من يزيدَ بن خثيمٍ، وكذلك سماعُ ابن خثيمٍ من عمار فانظر "الحلية"، ومهْما يكنْ من أمرٍ فهذا الإسنادُ إن لم يقمْ بنفسه فيقويه الإسنادُ الصَّحيحُ المتقدِّمُ.

وفي البابِ عن آخرينَ، والحاصِل إخبارُ النبيِّ ﷺ أنَّ قاتلَ عليٍّ عليه السلام من أشقىٰ الأشقياءِ، فمن أقدَمَ علىٰ مدحِ أشقىٰ الأشقياء، فهو فاسِقٌ ظالمٌ، ولا يقال: إنه مجتهدٌ، لأنه لا اجتهادَ مع النصِّ.

فيكون اعتراضُ الشيخِ محمد حسين كاشفِ الغطاءِ وغيرِه لإخراج البخاريِّ لحديثِ عمرانَ بنِ حِطَّان الخارجيِّ جيِّدٌ، ولا يمكنُ دفعُه فإنه لا اجتهادَ مع النصِّ، ولم يقفِ اعتراضُ الشيخِ محمد حسين كاشف الغطاء علىٰ عمرانَ بنِ حطَّانَ فقط بل ضمَّ إليه آخرين كمروانَ بنِ الحكمِ وداود بن الحصينِ وأضرابِهما (ص١٦).

ثالثًا: أنَّ البخاريَّ رحمه الله تعالىٰ مع استرواحِه الرِّواية عن الخوارجِ تجنَّب الرِّواية عن سيدِ آل البيتِ وصادقهم الإمام جعفر بن محمدِ بن عليٍّ بن الحسين ابنِ فاطمةَ الزهراءِ بنتِ رسول الله ﷺ وفلذةِ كبدِه وبقيَّته في أُمَّتِه». انظر رسالة كاشف الغطاء: (ص١٧).

قلت: البخاريُّ له طرقٌ كثيرةٌ عاليةٌ ونازلةٌ توصلُه لحديثِ وفقهِ الإمامِ

الصادقِ، ولكنه أعرضَ عنه، ولم ينفردْ بإهمال وإقصاءِ الصادقِ عليه السلام فقط بل جانب البخاريُّ حديثَ أئمَّة آل البيتِ فأينَ حديثُ الحسنِ وزيد ابني الحسنِ؟ وأين حديثُ الحسنِ المثلثِ وأخيه عبد الله الكامل وأبنائِه الأئمَّةِ شُموسِ الأُمَّة محمد النفس الزكية، وإبراهيم، ويحيىٰ؟

بل أينَ حديثُ زيدِ بن عليٍّ، وابنه يحيىٰ، والحسين بن يحيىٰ الفخي وغيرِهم سلامُ الله عليهم، وهم أئمَّةٌ عدولٌ ثقاتٌ، قاموا للشريعةِ وأمروا ونهوا وأذهبَ الله عن جمعِهم الرِّجسَ وطهَّرهُم تطهيرًا، مع احتجاجِه بداعيةِ الخوارجِ والسَّفاح مروانِ بن الحكم، ولو استظهر المعارِضُ بالثَّقلين ما حلَّ هذه المعضلةَ التي تتابعَ عليها الكثيرون، ولله الأمر مِن قبلُ ومِن بعدُ.

٣- رسالة "نقد عين الميزان"، للشيخ محمد بهجت البيطار:

هذه رسالةٌ كتبها الشيخُ محمَّد بهجت البيطار (ت١٣٩٦) يردُّ فيها علىٰ الأستاذِ الشيخِ محمَّد حسين كاشف الغطاء المذكور، ولن أصادرَ بإبداء الرأيَ فيها قبلَ ذكر أهمِّ مقاصدِها فخذ الآتي:

أ- ادَّعىٰ الشيخُ البيطار أنَّ موالاةَ آل البيتِ عليهم السلام ليستْ معلومةً مِن الدِّين بالضَّرورةِ، وإذ أنه يلزمُ مِن حدوثِ ذلك أنْ تكونَ الآثارُ قد نقلتْ إلينا نقلًا متواترًا، حتىٰ تفيدَ الوجوبَ بالضرورةِ وقد انتفىٰ اللازمُ فانتفىٰ الملزومُ، هذا نصُّ كلامِ البيطار (ص٩٢).

وقال (ص١٠٠): «أمَّا مودةُ آل البيتِ وكونُها منِ الواجباتِ فقضيةٌ مسلَّمةٌ مقبولةٌ، ومعلومةٌ غيرُ مجهولةٍ، ولكنَّها لا تندرجُ في عمومِ الضرورياتِ». ثم قال: «وتلك لم تبلغْ درجةَ المتواترِ منَ الأحاديثِ النبوية».

فمؤدَّىٰ كلامه أنَّ ما ثبتَ بالتواترِ هو منَ الضَّروريِّ.

وموالاة آلِ البيتِ ومحبَّتُهم وتقديمُهم -ولا سيّما أهل الكسَاءِ- ممَّا ثبتَ ثبوتًا متواترًا لفظيًّا ومعنويًّا لا يمكنُ التخلُّفُ عنه، ومراجعةُ أيِّ كتابٍ في المتواترات يثبتُ هذه الحقيقةَ، بل ومراجعةُ أيِّ كتابٍ في فضائل الصَّحابة يثبت هذه الحقيقةَ، وقد صُنِّفتْ عشراتُ وعشراتُ المُصنَّفاتِ في فضائلِ آل البيتِ وهذا أمرٌ شاع في الأُمَّةِ بين الخاصِّ والعامِّ، ولا مكانَ فيه للمُكَابَرَة.

ب- جنحَ البيطارُ وأرخىٰ العنانَ لقلمِه في مدحِ الخوارجِ بل تناولَ مدحُه غلاتهم، فقَسَطَ وظَلَمَ، وقصدَ إلىٰ الأحاديثِ التي تذمُّهم فصيَّرَها علىٰ غير ظاهرِها، وادَّعىٰ أنهم مجتهدُون مع أنَّهم المكفِّرونَ لعليٍّ وعثمانَ ولأصحابِ الجملِ ومَن بقي مع عليٍّ، وفيهم الحَسَنانُ والهَواشِمُ وعَمَّار وغيرُهم من البَدْرِيِّين والحُدَيبيِّين وغيرهم، فانظرْ كلامَه (من ص ١٣٢ – ١٤٥).

ولَعَمْر الحقِّ لقد أخطأ الشيخُ محمد بهجة البيطار، وجاوَزَ وقَسَطَ وظَلَمَ، ولم يَرُق تجاوزُه هذا حتَّىٰ لمن قامَ علىٰ نشرِ كتابه "نقد عين الميزان" وتولَّىٰ التقديمَ والتعليقَ عليه وهو سليمانُ بنُ صالح الخراشيِّ المعروف بتشدُّدِه في مذهبِ الوهَّابيين فانظر التعليقَ علىٰ (ص١٣٣) وغيرها في التعقيبِ علىٰ غلوِّ البيطار ومكايدة آل البيتِ عليهم السلام.

ولقد قال الحافظُ ابنُ حجر في "التلخيصِ الحبير" ردًّا علىٰ من قالَ بمقالة البيطار (٤/ ١٢٩): «هذا الكلامُ لا خلافَ في بطلانه».

جـ- ذكر البيطار كلامًا متهافتًا من (ص١٥٠ إلىٰ ص١٥٣) حول عدمِ رواية البخاريِّ للإمامِ الصَّادقِ عليه السلام والإشكال ينسحبُ إلىٰ حديثِ وفِقه آل البيت عليهم السلام وقد روىٰ عنهم العشراتُ مِن الثِّقاتِ، وطُرُقُ حديثِهم وفِقههم مُتَّصِلةٌ بأصحابِ الصِّحاح والسُّننِ والمسانيد، وقد ضُربتْ عليهم سرادقاتُ

الإهمال والنِّسيانِ.

وللشيخِ منير عسيران الصيداويِّ العامليِّ المتوفَّىٰ سنة (١٩٤٧) رسالة في المحاكمة بينهم سمَّاها: "تعديل الميزان"، طبعتْ بصيدا (١٣٣٢).

وبعد فإنَّما ذكرتُ هذه الرسائلُ الثلاثُ من بابِ إثباتِ التاريخِ وأقلُّها علمًا الثالثةُ التي كتبها محمَّد بهجت البيطار، رحم الله الجميع، والله المستعان.

تكميل وتقدير

وهناك جماعةٌ مِن المشتغلين بالحديثِ أو لهم أنسٌ به في القرن الرابعِ عشرَ مِن أهل السُّنَّة، كانت له عنايةٌ بقضايا آل البيتِ عليهم السلام، وهؤلاءِ كانتْ عنايتُهم مُتفاوِتةً، وأذكر مِن أعيانِهم:

١ - علَّامةَ حضرموت الشَّاعرَ النَّاثرَ ناصرَ العترةِ المسند السَّيد أبا بكر بن عبدالرحمن بن شهاب الدين العلويَّ الشَّافعيَّ المتوفىٰ سنة ١٣٤١ رضي الله عنه صاحب "وجوب الحمية من مضارّ الرُّقية"، و"العقود اللؤلؤية في أسانيد السَّادة العلوية"، و"كشف النِّقاب عن وجه الصَّواب"، و"الديوان" وغيرها.

٢- العلَّامةَ السيدَ محمَّدَ بن عقيل بن يحيىٰ باعلوي، والعلامة حسن الزمان الحيدر آبادي وقد تقدَّما.

٣- السَّيدَ محمَّد بن عليٍّ الأهدل الأزهريَّ، انظر خاتمة تاريخه: "نشر المكنون من تاريخ اليكون الميمون".

٤- العلَّامةَ المفتي المحدِّثَ المؤرِّخَ علويَّ بن طاهر الحدَّاد العلوي الشَّافعيَّ ولد بقيدون سنة ١٣٠١ وتوفِّي بجوهور في ماليزيا سنة ١٣٨٢ عن أكثر مِن ستين مُصَنَّفًا منها: "القولُ الفصلُ فيما لبني هاشمٍ وقريشٍ والعربِ من

الفضل"، والمطبوع في مجلدين، وثَمَّ ثالثٌ لم يطبعْ، والمطبوع مشحونٌ بالفوائدِ والمباحثِ المتعلقة بآل البيتِ عليهم السلام و"بيان أغلاط الحلبيِّ على العتب الجميل".

٥- العلَّامةَ المجتهدَ مفتي الدِّيارِ الحضرمية السَّيد عبدالرحمن بن عبيدالله السَّقَّاف العلويَّ الشَّافعيَّ المتوفَّى سنة ١٣٧٥ له "صوبُ الركامِ في تحقيق الأحكام"، و"الإماميات"، و"إدامُ القوتِ في ذكر علماء حضرموت"، و"مذهب الإمام المهاجر" وغيرها.

٦- مُحدِّثَ حضرموت السَّيدَ عليَّ بن محمَّد بن طاهر من آل يحيى العلويَّ الشَّافعيَّ الأزهريَّ المتوفَّى سنة ١٤٠٩، له "الفجرُ الصَّادقُ في أنَّ حديث: «**أنا مَدِينةُ العِلْمِ وعَلي بابها**» حديثٌ صادقٌ"، ومختصره المطبوعُ "دفع الارتياب عن حديث الباب"، و"وجوبُ التحول إلى حسنِ الظنّ بالتوسل"، و"تحقيق البدعة"، وهؤلاء لهم أتباعٌ ومحبُّون مِنْ آلهم وغيرِهم.

المدرسة الصديقية الغمارية:

٧- الإمام الحافظَ العلم الشريفَ سيدي أحمد بنَ محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماريَّ الحسنيَّ رحمه الله تعالى، الذي بحث وحَقَّقَ، وكتب وحَرَّرَ، وأبان عما يراه صوابًا ولم يخش في الله تعالى لومةَ لائمٍ، فمن مصنَّفاته "فتحُ المَلِكِ العَليِّ بصحَّة حديثِ: بابِ مدينة العِلْمِ عليٍّ"، و"البرهان الجَليُّ في تحقيق انتسابِ الصُّوفية إلى علي، والردُّ على ابن تيمية الحنبلي"، وله رسائلُ ومباحثاتٌ، ولا يكادُ كتابٌ مِن كتبه يخلو من التعبيرِ عن الولاءِ والبراءِ، وكانت له اليدُ الطولى في توجيهُ أنظارِ تلاميذِه ومريديه إلى المحبَّةِ الصَّادقة لآل البيت عليهم السلام.

٨- شقيقَهُ شيخَنا العلَّامةَ الجامعَ الشريفَ سيدي عبدالله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماريَّ رحمه الله تعالى، له كلماتٌ مسطورةٌ في كشف البُغاة الدُّعاة إلى

النَّار، وله تعليقاتٌ على كتاب "البرهان الجلي في تحقيقِ انتساب الصُّوفية إلى علي"، وتعليقات على كتابه "الكنز الثمين من أحاديثِ النبيِّ الأمين" ترشَّح بالمحبة الصَّادقة مع المُباحثةِ العلميةِ الفائقةِ والتحقيقاتِ الرائعةِ، وهو الذي قام على طبعِ كتاب "البحر الزَّخَّار الجامع لمذاهبِ علماءِ الأمصار" للإمام المجتهد أحمد بن يحيى ابن المرتضى الحسني المتوفَّى سنة ٨٤٠.

٩- شقيقَهما شيخَنا العلَّامةَ المحدِّثَ الصُّوفيَّ الشريفَ سيدي عبدالعزيز ابن الصِّدِّيق المتوفَّى سنة ١٤١٧ رحمه الله تعالى، رأيتُ له أحوالًا عجيبةً في المحبَّة، وكان يضطربُ ويبكي عند ذكر أهلِ الكِساءِ عليهم السلام، له: "الإفادةُ بطرق حديثِ النَّظَر إلى عليٍّ عبادة"، و"الباحثُ عن عللِ الطعنِ في الحارث"، و"بيان نكث الناكثِ المتعدِّي بتضعيف الحارث"، و"جزء في حديثِ الموالاة"، و"الوقاية المانعة من وسوسةِ أبي بكر بن العربيِّ في قوله: «خافضة رافعة»"، و"التدمير لما أتى به النابلسيُّ في التعبير".

١٠- شقيقَهم العلَّامةَ الأصولي الشريفَ سيدي عبدالحيِّ بن الصِّدِّيقِ الغُماريَّ رحمه الله تعالى، له "الجوابُ المداوي عنِ السُّؤال السلاوي".

وعلى هذا السبيلِ الصَّادقِ، والسَّعي النَّاجح مشى الغماريون السَّادة: محمَّد الزمزميُّ، والحسنُ، وإبراهيمُ، وجلُّ تلاميذِ آل الصِّدِّيق الغماري يدٌ واحدةٌ في صدقِ المحبَّة والبراءةِ من النواصبِ، ولبعضهم مصنفات وصبروا على ما أصابَهم مِن ناصبيٍّ بغيضٍ أو جاهل بحقائقِ الأمور، وكانت لهم آثار في تعريف وتوجيه الأمَّة فلله درُّهم، وشكر الله سعيهم.

المكي بن عزوز والكوثري والعرفي والعربي التباني:

١١- العلامة المسند الشريف محمد المكي بن مصطفى بن محمد بن عزوز

المالكي المتوفَّىٰ سنة ١٣٣٤، وقد نقل عنه السيد محمد بن عقيل في كتابه "تقوية الإيمان برد تزكية معاوية بن أبي سفيان"(ص١٣٨).

١٢- العلَّامةَ محمَّد زاهد بن الحسن الكوثريَّ، مع اتِّجاهه صوبَ المذهبِ الحنفيِّ تأييدًا وتصنيفًا كان مُحبًّا لآل البيتِ، داعيًا إلىٰ مذهبِ السَّادةِ الزيديَّة، وله كلماتٌ مِن نورٍ في تقريظِ فقههِم، انظرها مع تقريظات "الروض النضير".

١٣- مفتي وادي الفراتِ العلَّامةَ محمَّد سعيد العرفيَّ الديرزوريَّ الشَّافعيَّ، وله كتاباتٌ وبحوثٌ، وانظر ما كتبتُه عنه في "تشنيف الأسماع" (٢/ ٣٥٩).

١٣- شيخ العلماء العلامة محمد العربي التباني السطيفي الحسني المكي المالكي، وانظر ردَّه علىٰ كلٍّ من: ابن القيم، والشيخ محمد أبو زهو في "النقد الموزون"، وسيأتي إن شاء اله تعالىٰ.

الفصل الثاني

التصنيف المفرد في التأريخ للسنة المشرفة

وهو يتكوَّنُ من تمهيدٍ، ومبحثٍ يحتوي على أربعةِ مطالبَ:

تمهيد:

إنَّ السُّنَّة النَّبويَّة الشَّريفةَ استوعبتْ مجهودًا كبيرًا من علماءِ المسلمينَ منذ القرن الأوَّل، وكان لهم تصوراتٌ للعمل بها من حيثُ التوثيقُ، وعلاقتها بالقرآن الكريمِ، واستقلالها بالتشريعِ، بالإضافة إلى تدوينِها، وتطورِ التدوين إلى مصنَّفاتٍ لا تُعرف في أمَّةٍ من الأممِ، واستحدثتْ معارف لدراسةِ الإسناد الذي هو من خصائصِ الأمَّة المحمَّديَّة.

وقد تناولَ علماؤُنا في فنونِهم المتنوِّعةِ المباحثَ المتعلِّقةَ بالتأريخِ للسُّنَّة المشرَّفةِ، فالمباحثُ المتعلِّقةُ بعلاقةِ السُّنَّةِ بالقرآنِ واستقلالها بالتشريعِ تناولتها كتبُ الأصول، وتاريخُ تدوينِ وجمعِ السُّنَّة، وطبقاتُ المحدِّثين وكتبهم، ومزاياها تجدُها في الكتبِ المتعلِّقةِ بتاريخِ المحدِّثينَ المسندةِ، وتناولتْ كتبُ الاصطلاحِ قسمًا كبيرًا من هذا التاريخِ وأفردَ في بعضِ أنواعِ علومِ الحديثِ.

التأريخُ المذهبيُّ للسُّنةِ المشرَّفةِ:

من متابعتي للإنتاجِ العلميِّ في التأريخِ للسُّنَّةِ المشرَّفةِ وجدتُ التصنيفَ المذهبيَّ المفردَ، وكلٌّ يكتبُ فيها يوافقُ مذهبَه، بيد أن استيفاء البحثِ يستدعي النَّظرَ فيها عند الآخرِ وتركَ إهمالِه وإقصائِه وهذا يستدعي البحثَ في كتبه هو بدون واسطةٍ، وهو ما نكادُ نفتقدُه عندَ الأكثرين.

وأهل السُّنَّة عندما يكتبون في التأريخِ للسُّنَّة المشرَّفةِ يعتنونَ بمقامِ السُّنَّة من قضايا التشريعِ، ولمَّا كان الصَّحابةُ هم الطبقةُ الأولى منْ طبقاتِ الرِّوايةِ

فيتمُّ البحثُ في تداول الحديثِ فيما بينهم وطلبِ التوثيق، واستدراكِ بعضِهم علىٰ بعضٍ، ووقوع التدوين المفرد الخاص في عصرهم، وهذا يستدعي الكلامَ علىٰ مكانة الصَّحابةِ وعدالتهم جميعًا، واستبعادَ وقوعِ الوضْعِ في عصرهم...!!، وأنَّ الوضعَ بدأ عند مخالفيهم مِن الشِّيعةِ والخوارجِ بعد مقتلِ سيِّدنا عثمان ﵁ وأحداثِ الجمل وصِفِّين، وجهود العلماء في الكشف والتنبيه علىٰ الموضوعاتِ وتوليد المعارفِ الحديثيَّة... وهكذا يمشي البحثُ.

بينما مَن يكتبُ في الجانب الآخر مِن الإماميَّة ينتقلُ بعد مباحثِ حُجِّيَّة السُّنَّة، إلىٰ شيوعِ تدوينها في العصرِ النَّبويِّ ثُمَّ في عصرِ الصَّحابة، ومنهج الخلفاء في التثبُّت في الرِّواية وهو يعارضُ دعوىٰ عدالةِ كلِّ فردٍ من الصَّحابة، ثمَّ الدعوىٰ إلىٰ منعِ تدوينِ الأحاديثِ وأثر ذلك، والبحث مع تصرُّفات بعضِ الصَّحابة كعمر ﵁ مع السُّنَّة الشَّريفةِ، ومسائل سهْمِ ذوي القُربىٰ، وسهْمِ المؤلَّفة، ومتعة الحجِّ، وصلاة المسافرِ، ثمَّ دعوة عليٍّ ﵇ إلىٰ تدوين السُّنَّة، وقيامه هو بالتدوين، ثُمَّ مسائل الكذبِ وبني أميَّة، وما أصابَ عليٌّ وآل البيت وشيعته، في مسائل أخرىٰ.

وهكذا تراهُم يوجِّهون جُلَّ اهتمامِهم إلىٰ عصرِ الصَّحابةِ، ومن مراجعِهم كتب أهل السُّنَّة، والكتابة المستَوْعِبة هي التي تحوي رأيَ الآخرِ وتبحثُ عنه وتأخذُ وتدعُ بدون حصرٍ وقصرٍ، ولله الأمر.

وبعد فأجدُ أمامي في التأريخِ للسُّنَّة المشرَّفةِ[1] ممَّا هو علىٰ شرطِ الكتابِ كُتبًا منها:

---

(١) وقد تعدَّدت المصنَّفات في تاريخ السُّنَّة المشرَّفة، وقد ذكر فضيلة الدكتور خلدون الأحدب الحموي في كتابه "التصنيف في السنة وعلومها ما بين (١٣٥١-١٤٢٥)

١- "تاريخُ فنونِ الحديثِ النبويِّ" لفضيلة الشيخِ محمَّد عبد العزيز الخولي.

٢- "الحديثُ والمحدِّثون" لفضيلةِ الأستاذ الشَّيخ محمَّد محمَّد أبو زهو من علماء الأزهرِ ومُدرِّسيه، وكتابه كان مقرَّرًا في الدراسات العليا بقسْمِ الحديث بجامعةِ الأزهر.

٣- "لمحاتٌ من تاريخِ السُّنَّة وعلومِ الحديثِ" لفضيلة الأستاذ الشَّيخ عبدالفتاح أبو غدَّة، وهو من علماءِ الأزهر، وقد أمْضىٰ شطرًا كبيرًا من عمرِه بالرِّياض، وهذا كانَ له تأثيرٌ علىٰ قلمه.

٤- "معرفةُ الحديثِ وتاريخُ نشره وتدوينِه وثقافته عند الشِّيعة الإمامية" للأستاذ البحَّاثةِ الشَّيخ محمَّد باقر البهبوديِّ.

وكان اختياري له بعد موافقته لشرطِ الكتاب، والرَّجل ناقدٌ، وكتابه نقديٌّ، وهو صاحبُ كتابِ "صحيح الكافي"، وهذه مطالبُ هذا المبحثِ.

* * *

طائفة منها، فانظره (١/ ٥٥)، وهو لا يعنىٰ إلا بمصنفات أهل السنة.

المطلب الأول

"تاريخ فنون الحديث النبوي"

لفضيلة الأستاذ الشَّيخ محمَّد عبدالعزيز الخُولي، من علماء الأزهر

فضيلةُ الأستاذ الشَّيخ محمَّد عبدالعزيز علي الشَّاذلي الخُولي ولد بقرية الحامول في المنوفيَّة سنة ١٣١٠، وتدرَّج في الدِّراسة بالأزهر إلىٰ أنْ تخرَّج من مدرسةِ القضاءِ الشَّرعيِّ، وعمل بها، وكتابه "تاريخ فنون الحديث" صنَّفه لطلبة الفرقةِ النهائيَّة بمدرسةِ القضاءِ الشَّرعيِّ.

له مُصنَّفاتٌ منها "إصلاحُ الوعظ الدينيِّ"، ومقالاتٌ مُفْعَمة بحبِّ الدين منبعثٌ من عقيدةٍ إيمانيَّةٍ، وكان داعيًا للإصلاحِ علىٰ أساس الفكر الإسلامي، تُوفِّي سنة ١٣٤٩، ترجمه الزَّركليُّ في "الأعلام" (٦/ ٢٠٩).

رسالة "تاريخ فنون الحديث النبوي":

هي رسالةٌ متوسِّطةٌ، كتبها مُصنِّفها بأسلوبٍ سهْلٍ مشرقٍ وضَّاءٍ، وقد بدأ المصنِّفُ الرِّسالة بمباحثَ حول علاقةِ السُّنَّة المشرَّفةِ بالقرآنِ الكريمِ، ثمَّ أخذَ في الكلام علىٰ تدوينِ وجمعِ السُّنَّة ومُصَنَّفاتها المُفرَدةِ ثمَّ المُجَمَّعة ونماذج لها من قرنٍ إلىٰ قرنٍ حتىٰ يوقف الطَّالب علىٰ بعضٍ مِن كلِّ كتابٍ، وختم الكلام علىٰ ترتيب كتب الحديث مِن حيث الصِّحة (ص: ٢٣٨ - ٢٤٤).

ثمَّ انتقل إلىٰ الكلامِ علىٰ فنونٍ أخرىٰ مساعِدة اعتنىٰ بها المحدِّثون كغريبِ الحديثِ، وبيانِ ناسخِه من منسوخِه، وإظهار حال رجاله، وكتبِ الاصطلاح والتخريجِ وغير ذلك.

وأصل الكتابِ خمسُ مقالاتٍ كان كتبها المصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ ونُشرت في «مجلَّة المنار» سنة ١٣٣٩، ثُمَّ صَنَّف في السَّنة نفسِها، ثُمَّ زاد المصنِّف نحو

نصفِها وأعاد طبعَها سنة ١٣٤٧ ورأيتُ الأولى مطبوعةً بعناية الأستاذ حسن إبراهيم، والثَّانية بدار ابنِ كثيرٍ بدمشق سنة ١٤٠٨ وعليها حواشٍ وتحقيقاتٌ للأستاذين محمود الأرناؤوط ومحمَّد بدر الدين القهوجي.

المطلب الثاني: "الحديث والمحدِّثون"

لفضيلة الأستاذ الشيخ محمَّد محمَّد أبو زهو، من علماء الأزهر

عندما كنتُ في بداية طلبِ علمِ الحديثِ، كان يتردَّدُ على ألسنةِ الأزهريين بالدراساتِ العُليا كتاب "الحديث والمحدِّثون"، وقد أهداني صديقي الأثير الأستاذ الشَّيخ أبو عبيدة صلاح الدِّين أحمد سميك التحريريُّ رحمه الله تعالى من أهلِ محافظة قلقيلية بالضِّفةِ الغربيَّةِ والذي تخرجَ من قسمِ الحديثِ بكليةِ أصول الدين جامعة الأزهرِ سنة ١٣٩٢، نسخته منَ الكتابِ وما زِلْتُ محتفظًا بها.

ومصنِّفُ الكتابِ كان أستاذًا للحديثِ بكليَّة أصول الدِّين، ونال بالكتابِ شهادةَ العالميَّة مع لقبِ أستاذ «الدكتوراه» في علومِ القرآنِ والحديث سنة ١٣٦٥، وقد طُبع الكتابُ طبعته الأولى سنة ١٣٦٥، ثمَّ صُوِّر في الثَّانية سنة ١٤٠٤ لحسابِ إداراتِ البحوثِ العلميَّة والدعوة والإفتاء بالرياض سنة ١٤٠٤، وللكتابِ تقريظان بنهاية الكتابِ، أولهما لمفتي الدِّيارِ المصريَّة العلَّامةِ الشَّيخِ حسنين محمَّد مخلوف، والثاني للعلَّامةِ الشَّيخِ محمَّد عبدالوهاب بحيري.

وسأتناول الكتابَ مِن جهتي المنهجِ والتنقيداتِ، مبينًا المحاسنَ وما عليه من ملاحظاتٍ، والله المستعانُ.

مِن محاسنِ الشَّيخِ في كتابه "الحديث والمحدِّثون":

١- حاول المصنِّفُ رحمه الله تعالى استيعابَ تاريخِ الحديثِ الشَّريف من خلال تقسيمِ تاريخِ السُّنَّة لستَّة أدوارٍ هي:

أ- العهدُ النبويُّ. ب- الخلافةُ الراشدةُ. ج- بعدَ الخلافة الرَّاشدة إلى نهايةُ القرنِ الأول. د- القرنُ الثاني. هـ- القرنُ الثالثُ. و- من بداية القرن الرابع إلى سنةِ ستٍّ وخمسين وستمائة. ز- من سنة ستٍّ وخمسين وستمائةٍ إلى عصرِنا الحاضر.

٢- وقد حاول المصنِّفُ رصدَ تاريخِ الحديثِ في هذه الأدوارِ الستة من خلال المصنَّفاتِ وتطوُّرِها، وتراجمِ بعضِ الأعلام، مع تصديرِه للحالةِ السِّياسيَّة في بداية كل دورٍ.

٣- وكانتْ للمصنِّفِ وقفاتٌ جيِّدةٌ مع الكفَّار المستشرقين (ص: ١٦٢) وما بعدها، واعتمدَ على شيخِهِ العلَّامةِ محمَّد عرفة الأزهريِّ -عضو هيئة كبار العلماء- في الدِّفاعِ عن أبي هريرة (ص: ١٦٢-١٦٦).

ثُمَّ وقفاتٌ مع مَن تأثَّر بهم كعليٍّ حسن عبدالقادر صاحب كتاب "نظرة عامَّة في تاريخ الفقه الإسلاميِّ" انظر (ص: ٢٥٣-٢٥٩).

٤- تعقَّب المصنِّفُ محمَّد رشيد رضا في رأيه حول تدوينِ الحديثِ والعمل به، وخالصُ رأي رشيد رضا في الحديثِ هو:

أ- أنَّ النَّهيَ عن تدوينِ الحديثِ كانَ عامًّا، وعملَ به الصَّحابة.

ب- أنَّ الأمرَ النَّبويَّ لبعضِ الصَّحابةِ بتدوينِ الحديثِ، هو خاصٌّ لا عموم له.

ج- النتيجةُ التي صرَّحَ بها رشيد رضا هي: أنَّ الصَّحابةَ بابتعادِهم عن الحديث النَّبويِّ، لم يُريدوا أنْ يجعلوا الحديثَ دينًا عامًّا كالقرآنِ الكريمِ.

هذا ما قيَّده رشيد رضا في الجزء العاشر من المجلَّد العشرين من "مجلة المنار".

وهو كلامٌ سخيفٌ يعارضُ في نتيجتِه القرآنَ الكريمَ، وحال الصَّحابة وما أجمعوا عليه، بل ما أجمعتِ الأمَّة عليه.

وقد انبرى المصنِّفُ جزاه الله خيرًا في الدِّفاع عن السُّنَّة النبويَّة الشَّريفة ومعارضةُ سخافاتُ محمَّد رشيد رضا (ص: ٢٢٠-٢٤٢) فأجاد وأفاد.

٥- قد كانت للمصنِّفِ كلماتٌ تحكي واقع المسلمين المعاصر، فقال (ص: ٤٣٦) عن بعضِ آثار سقوطِ الخلافة العثمانيَّة: «ثمَّ أخذتْ دولُ أوروبا

الغاشمةُ تعملُ جهدَها على إضعافِ المسلمين منتهزةً غفلتَهم واختلافَهم، فأوقعتْ بينهم الفتنةَ حتى مزّقتْ شمل الأمّة الإسلاميّة، وقضتْ على الخلافةِ العثمانيّةِ، وعبثوا بحقوقِ المسلمينَ، وحجَرُوا عليهم في بلادِهم واستعبدُوهم أيَّما استعبادٍ، حتّى أصبَحنا من هذا الوقتِ لا يستطيعُ المصريُّ الرِّحلة إلى الحجازِ أو إلى الشَّامِ أو غيرِهما من بلادِ الإسلام إلَّا بجوازٍ بذلكَ، وقُلْ مثلَ هذا في أهلِ الأقطارِ الإسلاميَّة جميعها، ومن هنا انعدمتْ الرِّحلة بينَ العلماء وانقطعَ الاتِّصال[1]».

٦- وقد قيَّد المصنِّفُ -وهو الشيخُ الأزهريُّ- الحالةَ العلميَّةَ في مصر وبالأخصِّ الحديثيَّة فقال: (ص: ٤٤٠): «استمرَّتِ النهضةُ العلميَّةُ بمصر -على ما وصفْنا- إلى أوائلِ القرنِ العاشرِ الهجريِّ، إذ بانقراضِ دولةِ المماليكِ البرجيَّة في أوائل هذا القرن أخذ النشاط العلمي يتضاءل ويضمحل، وطفق يرحل شيئًا فشيئًا إلى بلادٍ أخرى، ألا وهيَ بلادُ الهندِ التي أفسحتْ صدرَها للحديثِ وعلومِه وسهرتْ على خدمتِه، فكانتْ أسعدَ بلادِ المسلمين بعلوم السُّنَّة إلى يومِنا هذا».

---

(١) قلتُ: لله درُّ الشَّيخِ عليه الرَّحمة والرضوان، وقد أصبحَ المسلمُ غريبًا في ديار المسلمين فالمغربيُّ أو البخاريُّ أو اليماني مثلًا، لا يدخل الأمصارَ الإسلاميَّة إلَّا بشقِّ الأنفسِ، وبعضُها يفرضُ نظامها على المسلمِ المقيمِ فيها أنْ يُقيم بصفةٍ مؤقَّتةٍ تحتَ نظام الرِّق المستحدثِ المعروفِ بالكفالة، وأكثر منه أنَّ المسلمين يُضيَّقُ عليهم وحُرِموا من الدَّعوةِ إلى استئنافِ الحياة الإسلاميَّة، ورفعِ المصاحفِ مناداة للعملِ بالشَّريعة، وحُرِموا ممارسةَ العملِ السياسيِّ بدعوى منع إنشاءِ أحزابِ إسلاميةٍ معَ السماح بإنشاء أحزابٍ علمانيَّة ماركسيَّة أو ليبراليَّة أو مختلطة تقومُ على عقيدةِ فصلِ الدين عن الحياةِ.

وبالجملةِ فالكتابُ اجتهد في التأريخِ للحديثِ النَّبويِّ، وهو متعدِّد المحاسنِ، وقد أعقبَه دراساتٌ متعدِّدةٌ فحصل تكميلٌ واستدراكٌ عليه، وكم تركَ الأوَّلُ للآخِرِ.

تنقيدات على كتاب "الحديث والمحدثون":

عندما أتصفحُ الكتابَ المذكورَ، أجدُ أنَّ الكتابَ يحتاجُ لتنقيداتٍ واستدراكاتٍ ونكاتٍ، والحقُّ يقال: إنَّها ليستْ خاصَّةً به بل تتعدَّىٰ لتتناول كتبًا كثيرةً تناولتْ بعضَ مباحثِ كتاب "الحديث والمحدثون" فأقول وبالله التوفيق:

١ - لشيخِ مشايخنا العلَّامةِ السَّيدِ محمَّد العربيِّ التبانيِّ المالكيِّ المكِّيِّ رحمه الله تعالىٰ جزءٌ صغيرٌ مطبوعٌ في التنكيتِ علىٰ بعضِ مباحثِ الكتابِ، اسمه "النقدُ المحكمُ الموزونُ لكتاب الحديث والمحدِّثون"، انتقدَ فيه عشرَ نقاطٍ هي:

أ- في (ص: ٧٨) اعتراضُ مولانا العربيِّ التبانيِّ المالكيِّ علىٰ المصنِّف، لذمِّه الشَّيعة مُطلقًا.

ب- وفي (ص: ٧٩) ردُّ الجرحِ لمجرَّدِ المخالفةِ في الرَّأي.

ج- وفي (ص: ٨٠) ذمُّ الشيخِ محمَّد عبده وتلميذِه السَّيد محمد رشيد رضا، بسببِ موقفِ الأخيرِ من السُّنَّةِ وموقفِهما السَّيء من المعجزاتِ النبويَّة وغيرها.

د- في (ص: ٨١) دفاعُ عن الفقهاءِ في الادِّعاء أنَّ المتأخِّرينَ منهم خالفوا الأحاديثَ الصَّحيحةَ.

هـ- في (ص: ٨٢، ٨٤) قال الشَّيخُ العربيُّ التبانيُّ: «لقد أقحمَ المؤلِّفُ نفسه فيما لا يُحسِنه بإطلاقِه في قوله: «أحاديث وضعُوها للتنفيرِ مِنْ بني أُميَّة»، فتعقَّبه الشريفُ سيدي العربيُّ التبانيُّ المالكيُّ المكيُّ مبيِّنًا بطلانَ كلامِه من ستَّة وجوهٍ، وتأمَّل قوله: «لقد أقحمَ المؤلِّفُ نفسَه فيما لا يُحسِنه».

قلتُ: فهذا يحتاجُ لتأكيدِ أنَّ الشيخَ المصنِّفَ لا يعرفُ الصِّناعةَ الحديثيةَ، ولا يمكنُ له أن يميِّزَ الثابتَ مِن غيرِه، وأن مَن يكتبَ في تاريخِ الحديث أو مصطلحِه لا يلزمُ أن يكونَ مِن المحدِّثين.

و- وفي (ص: ٨٤، ٨٥) بعضُ موبقاتِ مروانَ بنِ الحكم.

ز- في (ص: ٨٥) غيرُ صحيحٍ أنَّ معاويةَ كان يكتبُ الوحيَ.

ح- في (ص: ٨٥، ٨٦) مناقشةٌ مختصرةٌ حول نَصبِ معاويةَ، والمغيرة بن شعبةَ، وسبب قتلِ معاويةَ لحجرِ بن عديٍّ وأصحابِه هو إنكارُهم علىٰ خطباء معاويةَ لعنَ أميرِ المؤمنين عليٍّ عليه السلام علىٰ منابرِ الأمويين.

ط- في (ص: ٨٦، ٨٧) المتوكِّل النَّاصبيُّ كان يثلبُ عليًّا عليه السلام، والمأمونُ لم يكنْ مُتضلِّعًا من العلومِ النقليَّة، وأرهقَ علماءَ المسلمين.

والذي أوقعَ المصنِّفَ في هذه الأخطاءِ هو تقليدُه لمن سبقَه أو دخولُه فيما لا يحسنُه، كما قال مولانا العربيُّ التبانيُّ المالكيُّ رحمه الله تعالىٰ.

٢- ومن طريقةِ الشَّيخِ المصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ، إطلاقُ الأقوال بدونِ توثيقٍ لها وعدم عزوِها لمظانِّها، حتَّىٰ تراجمه للرِّجال ليس فيها عزْوٌ أو توثيقٌ مع أنَّ كتابَه أطروحةٌ علميةٌ!!.

٣- كلامُه حول "الموطأ" وأحاديثِه اتباعٌ منه لما تقدَّم نقده عند البحثِ في "الموطأ" مع الشَّيخِ محمَّد حبيب الله الشنقيطي المالكي.

٤- الشَّيخُ مولعٌ بالكلامِ عن الموضوعاتِ والوضَّاعينِ وأسبابِ الوضعِ انظر: (ص: ٩٢، ٩٧، ١٤٨، ١٩١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٤٧٩ وغيرها).

٥- ذكر في (ص: ١٤٨، ١٥٠) المكثرين منَ الصَّحابة في الرِّواية، والعوامِلَ التي أدَّتْ إلىٰ كثرةِ حديثِ بعضِهم، وعندي -والله أعلمُ- أنَّ الأثر

السِّياسيَّ كان بيِّنًا، فالمكثرُون الذين زادتْ مروياتُهم عن الألْفِ هم:

أ- أبو هريرة: كانتْ علاقتُه قويَّةً بالأمويِّين، فانتشرَ حديثُه والرُّواةُ عنه.

ب- السَّيدةُ أمُّ المؤمنين عائشةُ ﵂: كذلك.

ج- عبدُالله بنُ عمر: كان له موقفٌ مِن الإمام عليٍّ ﵇ ثمَّ ابن الزُّبير ثمَّ بايعَ عبدالملك بن مروانَ، وكان حرًّا طليقًا يُدرِّسُ ويُحدِّثُ بالمدينة فانتشرَ حديثُه وروىٰ عنه كثيرون.

د- أنسُ بنُ مالك ﵁: سكنَ البصرةَ، وكان محلًّا لرضَا الأمويين، فكان هذا من أسباب انتشار حديثه.

هـ- ابنُ عبَّاسٍ ﵄: أحفادُه هم الخلفاءُ العباسيون، فانتشرَ حديثه.

٦ - تابعَ المصنِّفُ الخطأ علىٰ الشِّيعةِ بعدَ أنْ ذمَّهُم ذمًّا شدِيدًا، ولم يُبيِّنْ لنا أيَّ كتابٍ مِن كتبِهم رجعَ إليه، وما هو مستندُه في نقلِ آرائهم العَقَديَّة!!

٧- وكانتِ الطَّامَّةُ الكبرىٰ قوله (ص: ٨٩، ٩٠): من عقائد الشِّيعة:

أولًا: الرجعةُ، ثانيًا: النُّبوَّة لعليٍّ، ثالثًا: الألوهيَّة، رابعًا: التقية.

قلتُ: هذا كلامٌ مرسلٌ ما كان ينبغي أنْ يكونَ في أطروحةٍ علميَّة، ثُمَّ يُدرَّس بالدراساتِ العُليا في معهدٍ عظيمٍ عريقٍ كالأزهر!!!

فلم يذكر لنا الشَّيخُ المصنِّفُ مَن يعتقدُ هذه الرباعيَّة، فإنَّ منِ اعتقدَ ألوهيَّة أو نبوَّة عليٍّ، فليس هو بمسلمٍ أصلًا، ولا تجد أحدًا مِن الشِّيعة يدَّعي ذلك، والرجعةُ يختلفُ فيها الإماميَّة، والتقيةُ ليستْ خاصَّة بالشِّيعة.

وبراءةُ السَّادةِ الزيديَّة منْ ثلاثيَّة الرجعةِ والنبوَّةِ والألوهيَّة مدوَّنةٌ ومعروفةٌ بل ومشهورةٌ بينَ مَن يعرفهم، أمَّا مَن يلقي الكلامَ علىٰ عواهنه فله شأنٌ آخَر، وهم يتفقون مع السُّنَّة في مسألة التقية، ومن سبيل الزيدية العناية الفائقة بالأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنَّ هذا من أصولهم، وتاريخ أئمَّتهم عليهم السلام يحكي ذلك، فهم أشد نهيًا و أكثر أمرًا من أهل السُّنَّة وغيرهم.

٨- قال المصنِّفُ (ص: ٩١): «ويقيني أنَّ التشيُّعَ كانَ ستارًا احتجبَ وراءه كثيرٌ من أعداءِ الإسلامِ من الفرسِ واليهودِ والرُّوم».

هذا كلامٌ لا يساوي سماعَه، لكنَّ الأنكى أنَّه تخرَّج عليه كثيرون وتأثَّروا به وكتبوه في كتبِهم، وكانتْ له آثاره السَّيئة في تفرق الأمَّة.

والشِّيعةُ[1] لا سيَّما في القرونِ الثَّلاثة أئمَّتُهم همْ أئمَّةُ آلِ البيتِ المجتهدون سلامُ الله عليهم، ولكنَّ المصنِّفَ لا يعرفُ، وهل كان الشِّيعةُ الزَّيديَّةُ في اليمنِ مِن الفُرسِ أو اليهودِ أو الرُّوم؟ ألم يعلمْ بعلماءِ المسلمين منَ الفرسِ وفضلهم في شتَّى العلومِ الشَّرعية وآلاتِها؟! وكلامُ المصنِّفُ ساقطٌ بنفسِه.

٨- لم أرَ في الكتابِ حديثًا واحدًا خرَّجه المصنِّفُ بطريقةٍ علميَّة، ولو بالاعتمادِ الصَّحيحِ على غيرِه.

٩- وسيأتي إن شاء الله تعالى زيادة في الكلامِ على الكتابِ التالي "اللَّمحات" ما يناسبُ هذا الكتابَ، والله أعلمُ بالصَّواب.

والحاصل ممَّا تقدَّم:

١- أنَّ الأستاذَ الشَّيخَ محمَّد محمَّد أبو زهو، كانَ منْ علماءِ الأزهر والمدرِّسين للحديثِ الشَّريفِ بكليَّة أصول الدِّين.

٢- أنَّ رسالتَه التي نال بها العالميَّة مع لقبِ أستاذٍ في علومِ القرآنِ والسُّنَّة،

---

(١) انظر الجهلَ التراكميَّ في بحث الشيعةِ وأثرهم في وضعِ الحديثِ من كتاب "الوضع في الحديث" للدكتور عمر فلاتة (١/ ٢٣٨-٢٥٠).

سنة (١٣٦٥) هي أطروحتُه المطبوعةُ باسم "الحديث والمحدِّثون".

٣- أنَّ هذه الأطروحةَ كانتْ مِن مُقرَّراتِ الدِّراسات العُليا بقسمِ الحديث بالكليَّة.

٤- أنَّ في الرِّسالةِ ما يستحقُّ الثَّناء، وفيها مواضعُ أخرىٰ -ليستْ قليلة- تستحقُّ النقد.

٥- أنَّ علَّامةَ مكةَ الشَّيخَ محمَّد العربيَّ التبانيَّ كتب "النقد الموزون لكتاب الحديث والمحدِّثون" انتقدَ مواضعَ في كتاب "الحديث والمحدِّثون" هي عشرةُ مواطنَ فقط، وبقيتْ عليه مواطنُ أخرىٰ.

❀ ❀ ❀

المطلب الثالث

كتاب "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث" لفضيلة الأستاذ الشيخ عبدالفتاح أبو غدة

هذا الكتابُ لمحاتٌ فقط فهو أخصُّ مِن سابقِه، وقد تناولَ عدَّةَ مباحثَ متداولةً كالآتي:

١ - علاقةُ السُّنَّة بالقرآنِ الكريمِ، واستقلالها بالتشريعِ.

٢ - متابعةُ بعضِ الأحاديثِ التي تُثبت وجودَ الوضعِ في الحديثِ في وقت متقدِّم.

٣- وتابعَ الكلامَ على الوضْعِ وبدايتِه وأسبابِه وأعمال المحدِّثين في مقاومة الوضعِ في الحديثِ.

٤ - وتناول مسائلَ متعلِّقةً بعلوم الإسنادِ مِن حيثُ أهمِّيَّتها وتاريخُها وهي:

أ- الإسنادُ باعتبارِه مِن خصائصِ الأمَّة المحمَّديَّة.

ب- تاريخُ رواة الحديثِ ووفيَاتهم.

ج- ما يلزمُ مِن النَّظرِ في أحوال الرُّواةِ كجرحِهم وتعديلِهم إلى غير ذلك من المعارفِ الحديثيَّة التي تولَّدتْ مِن دراسةِ الإسنادِ بمفردِه، أو الإسنادِ والمتنِ معًا.

٥- ومِن محاسنِ الكتابِ عنايتُه بمسألةِ الوضعِ والوضَّاعين، وكيفيَّة الابتعادِ عن الموضوعاتِ، والكتبِ المُصنَّفة في الموضوعاتِ، وضوابط معرفة الموضوعات.

وقد خرجَ الكتابُ في ثوبٍ مطرَّزٍ معَ العنايةِ بالفهارسِ كأعمال شيخنا الشَّيخِ عبدالفتاح أبو غدَّة رحمه الله تعالى.

نظرات في كتاب: "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث"

المعلوماتُ والمسائلُ التي تناولها الأستاذُ الشَّيخُ عبدالفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالى، قد تناولها عددٌ من الباحثينَ من قبلِه، ونظرًا للمكانَة العِلميَّة للشَّيخِ رحمه الله تعالى كنتُ أودُّ أنْ أرى منه التنكيتَ والإفادةَ والاستدراكاتَ، والزيادات، ولكن الشَّيخَ في "اللَّمحات" أعاد -في الجملةِ- ما كتبَه مَنْ تقدَّم عنه، ولهم جميعًا جزيلُ الشُّكرِ ووافرُ الثَّناء.

ومن إعادة الترتيب، وتحسين التقديم، جمع الشيخ عبد الفتاح أبوغدة أهم الأسس التي التي أقامها المحدِّثون لصيانة السُّنَّة، وقد استغرقت القسم الأكبر من الكتاب (من ص ١٣٨- إلى ص٢٥١) ويعجبني سهولة العرض، والابتعاد عن الالتفاتات الحادَّة، أو غمز الغير وإبهام البعض، والتنسيق بين المباحث من حيث الكمِّ، بعيدًا عن التعالم، فرحمه الله تعالى(١).

بيد أنَّ الأمر لا يخلو من بعض ملاحظات، وما سأذكره من ملاحظاتٍ، لا يختصُّ بـ"اللَّمحات"، بل ينسحب إلى كثيرين ممن تقدموا، وما سوفَ تراه هنا هو خدمةٌ للعلمِ لا غير، وكمْ من المصنَّفات التي طبَعها الأستاذُ الشَّيخُ عبد الفتاح لمشايخه وغيرهم، استدركَ عليهم وصوَّب وخطَّأ خدمةً للعلم، فالأمرُ سهلٌ عند روَّادِ الحقائقِ غيرِ المتعصِّبين، وانظر الآتي:

---

(١) وعندما تقارن بين أخلاق سيدي الشيخ عبد الفتاح رحمه الله تعالى وبين من حسب عليه وجاء بعده، تقف مسترحمًا على صاحب هذه الأخلاق النبيلة، ولقد رأيت الشيخ كثيرًا وحضرت مجالس متعدِّدةً له خاصَّةً وعامَّةً، فما سمعته جرح أو اغتاب أو تعالم، ويبتعد عن إيلام غيره ولو كان من المعارضين له.

أولًا: مسألةُ: «بدءُ الوضْعِ في الحـديثِ، والتسـرُّعُ باتِّهـامِ أصـحاب أمـير المؤمنين به»:

قال شيخُنا رحمه الله تعالىٰ (ص: ٧٣) من "اللمحات": «استمرَّ الصفاء والنقاءُ إلىٰ أواخرِ عهدِ الأربعةِ الخلفاء ﷺ، ولمَّا وقعتْ فتنةُ سيِّدنا عثمانَ ﷺ سنة خمسٍ وثلاثين، قامتْ بعضُ الأهواءِ السِّياسيةِ في نفوسِ بعض النَّاس».

ثُمَّ نقل (ص: ٧٣، ٧٤) أثرَ ابنِ سيرين فقال: «روىٰ الإمامُ مسلمٌ في مقدِّمة "صحيحه" عن التابعيِّ الجليل محمَّد بن سيرين رحمه الله تعالىٰ: لم يكونوا يسألون عن الإسنادِ فلما وقعتِ الفتنةُ قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلىٰ أهل السُّنَّةِ فيُؤخذُ حديثُهم، ويُنظر إلىٰ أهل البدعِ فلا يُؤخذُ حديثُهم».

وفي حاشية (ص: ٧٨) قال شيخنا: «ثمَّ أوردَ مسلمٌ بعد هذا الأثر (١:٨٣) بسنده إلىٰ طاووس قال: أتىٰ ابنُ عبَّاسٍ بكتابٍ فيه قضاءُ عليٍّ ﷺ، فمحاه إلَّا قدرَ ذراعٍ، وكان الكتابُ درجًا مستطيلًا.

ثمَّ ساقَ بسنده إلىٰ الأعمشِ عن أبي إسحاقَ قال: لما أحدثوا تلكَ الأشياءَ بعد عليٍّ ﷺ، قال رجلٌ من أصحابِ عليٍّ: قاتلَهم الله أيَّ علمٍ أفسدوا». انتهىٰ.

وهذه الآثارُ تدلُّ علىٰ فُشوِّ الكذبِ بالكُوفةِ بعد وَفاةِ سيِّدنا عليٍّ ﷺ، قال الإمامُ النوويُّ في "شرحه": «أشار بذلك إلىٰ ما أدخلته الرَّوافضُ والشِّيعة في علم عليٍّ ﷺ وحديثُه وما تقوَّلُوه عليه منَ الأباطيل، وأضافوا إليه من الرِّواياتِ والأقاويل المفتعلةِ والمختلفة».انتهىٰ.

ثمَّ قال شيخُنا (ص: ٩٦): «واتخذتْ هذه الخلافاتُ طابعًا دينيًّا، وأوَّل معنىٰ طَرَقه الواضعُون هو فضائلُ الأشخاصِ، فوضَعُوا في فضلِ أئمَّتِهم

ورؤسائِهم، فقامتِ الشِّيعةُ بوضعِ أحاديثَ كثيرةٍ في فضائلِ سيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه فقابلَهم مخالفُوهم البكريَّة بمثلِ ذلك...».

قلتُ، وبالله استعنتُ: هنا ملاحظاتٌ جديرةٌ بالاهتمام:

الملاحظة الأولى: متى بدأ الوضعُ في الحديثِ؟

رأيتُ شيخَنا وغيرَه يصرِّحون بأنَّ الوضعَ بدأ بعدَ مقتلِ عثمانَ رضي الله عنه، وأرىٰ أنَّ النَّاسَ يقلِّدُ بعضُهم بعضًا، وأرادُوا بذلكَ إبْعادَ الصَّحابةِ عنْ الوضعِ، وأيضًا مقتل عثمانَ كان في عصرِ الصَّحابة.

وقد بدأ في هذا العصرِ توقُّفٌ وتشكُّكٌ لا سيَّما في معاويةَ وسأذكرُ مثالين فيهما إشكالان:

الأول: أخرجَ النَّسائيُّ في "سننه" (٥/ ٢٤٥) وهو في "الكبرىٰ" (رقم ٣٩٦٩) من حديثِ قيسِ بن سعد، عن عطاء، عن معاويةَ قال: أخذتُ من أطرافِ شعرِ رسول الله ﷺ بمِشْقَصٍ كان معي بعدما طافَ بالبيتِ، وبالصَّفا والمروةِ في أيامِ العشرِ. قال قيس: «والنَّاسُ ينكرونَ ذلكَ علىٰ مُعاويةَ».

وهذا الحديثُ في "الصَّحيحين" كما سيأتي عن "الفتح"، و"شرح النووي" لمسلمٍ، وقد ذكرتُه في كتابي "التعريف بأوهام من قسم السنن" (٦/ ٢٥٦، ٢٦٠) وممَّا قلتُه فيه: «هذا الحديثُ أعيا الحفَّاظَ وفقهاءَ المحدِّثين، والخطأ فيه ليس منَ الرُّواةِ، فإنَّ تعيين الحلقِ في الحجِّ في هذا الحديثِ جاءَ منْ أكثرَ من طريقٍ صحيحٍ يستبعدُ الواقف عليها دعوىٰ الشُّذوذ، إنَّما روىٰ الثِّقاتُ شيئًا تحمَّلوه، وهاكَ من أثبت أنَّ هذا كان في الحجِّ:

١ - قيسُ بنُ سعدٍ، عن عطاء، عن معاويةَ أخرجَها أحمد (٤/ ٩٢)، والنَّسائيُّ كما تقدَّم.

٢- عن طاووسٍ قال: قال معاويةُ لابنِ عبَّاس: أعلمتَ أنِّي قصَّرتُ من رسول الله ﷺ عند المروةِ؟ قال: لا، يقولُ ابنُ عباسٍ: هذا معاويةُ ينهىٰ النَّاسَ عن المتعةِ، وقد تمتَّعَ النَّبيُّ ﷺ.

أخرجه عبدالله في "زوائد المسند" (٤/ ٩٧)، والنَّسائي (٥/ ١٥٣) وغيرهما.

وأبو داود (رقم ١٨٠٣) من وجهٍ آخرَ عن طاووس.

واستبعادُ الشُّذوذِ لا ينفي الإشكالَ عن الحديث.

قال الخطابيُّ في "معالم السُّنن" (٢/ ٣٢٥): «هذا صنيعُ منْ كانَ مُتَمتِّعًا، وذلك أنَّ المفرِدَ والقارِنَ لا يحلِقُ رأسَه، ولا يقصِّرُ شعرَه إلَّا يومَ النَّحر، والمعتمرُ يقصِّرُه عند الفراغِ من السَّعيِ، وفي الرِّواياتِ الصَّحيحةِ أنَّه لم يحلِقْ، ولم يقصِّرْ إلَّا يومَ النَّحرِ بعد رميِ الجمارِ، وهي أولىٰ، ويشبهُ أنْ يكونَ ما حكاه معاويةُ إنَّما هو في عُمرةٍ اعتمرَها رسول الله ﷺ دونَ الحجةِ المشهورةِ».

قلتُ: قد اختلفُوا في تعيينِ هذه العمرة.

فمنهُم من قال: هي عمرةُ الجِعِرَّانة، وكانتْ عقبَ الفتحِ في السَّنةِ الثَّامنةِ وانتصرَ له الإمامُ النَّوويُّ في "شرح مسلم"، واحتمله المحبُّ الطبري في "القِرىٰ لقاصد أمِّ القُرىٰ" (ص: ٤٥٥)، وابنُ القيِّم في "الهدي النَّبوي" (٢/ ١٣٦)، بل قال في "تهذيب سُنن أبي داود" (٢/ ٣٢٦): «ويتعيَّن أنْ يكونَ في عمرةِ الجِعِرَّانة». اهـ

وفيما ذهبُوا إليه نظرٌ بيَّنه الحافظُ في "الفتح" (٣/ ٦٦١) فقال: «ويعكِّر علىٰ ما جوَّزه -أي النَّوويُّ- أنَّ تقصيرَه كان في عمرةِ الجِعِرَّانة، أنَّ النَّبيَّ ﷺ وسلَّم ركبَ من الجِعرَّانة بعد أنْ أحرمَ بعمرةٍ، ولم يستصحبْ أحدًا معه إلَّا بعضَ أصحابِه المهاجرين، فقدم مكَّة فطافَ، وسعىٰ، وحَلَقَ، ورَجَعَ من

الجِعرانةِ فأصبحَ بها كبائتٍ، فخَفِيتْ عمرتُه على كثيرٍ من النَّاسِ، كذا أخرجَه الترمذيُّ وغيرُه، ولم يُعَدَّ معاويةُ فيمنْ صحبَه حينئذٍ، ولا كان معاويةُ فيمن تخلَّفَ عنه بمكَّة في غزوةِ حُنين، حتى يُقال: لعلَّه وجدَه بمكَّة، بل كان مع القومِ وأعطاه مثلَ ما أعطى أباهُ مِن الغنيمةِ مع جملةِ المؤلَّفة».

وكلامُ الحافظِ رحمه الله تعالى جيِّدٌ يدفعُ أيَّ شُبهةٍ لمن احتملَ أنَّ معاوية كانَ في الجِعرانة.

بيد أنَّ الحافظَ أغربَ ورجَّح في "الفتح" (٣/ ٦٦١) أيضًا أنَّ ذلك كان في عمرة القضاءِ سنة سبعٍ، وبنى ترجيحه على ما رواه ابنُ عساكر في "تاريخه" (١٦/ ل٣٣٨) من تصريحِ معاويةَ بأنَّه أسلمَ بين الحديبيةِ والقضيةِ، وأنَّه كان يُخفي بأنَّه أسلمَ خوفًا من أبويه».اهـ

قلتُ: هذا لا يصحُّ إسنادُه، وأظن أن الحافظ يعلمُ ذلك.

قال النَّوويُّ في "شرح مسلم": «ولا يصحُّ حملُه أيضًا على عمرةِ القضاءِ الواقعةِ سنةَ سبعٍ؛ لأنَّ معاويةَ لم يكنْ حينئذٍ مسلمًا، إنَّما أسلمَ يومَ الفتحِ سنةَ ثمانٍ، هذا هوَ الصَّحيحُ المشهورُ»، ووافقَه الحافظُ في "الفتحِ" (٣/ ٦٦١)، وهذا جيِّدٌ، فإنَّ منْ كانَ يكتمُ إسلامَه ويحافظُ على دينِه لم يكنْ من المؤلَّفةِ، وعندما قال الواقديُّ بإسلامِ معاويةَ سرًّا قبلَ الفتحِ، عقَّبَ عليه الذَّهبيُّ فقالَ في "سير أعلامِ النُّبلاء" (٣/ ١١٢): «الواقديُّ لا يعِي ما يقولُ، فإنْ كانَ كما نقلَ قديمَ الإسلامِ، فلماذا يتألَّفه النَّبيُّ ﷺ؟!!». وهذا جيدٌ أيضًا، وقد أعطاهُ النَّبيُّ ﷺ يوم حُنينٍ مع جملةِ المؤلَّفةِ قلوبهم، كما قال أهلُ المغازي والسِّير.

فالحاصل: استبعادُ حكايةِ التقصيرِ بالمشقصِ في الحجِّ، أو في عمْرتي

القضاء والجِعرَّانة، وقد اتفقُوا على أنَّ معاويةَ لم يكنْ قد أسلمَ في عمرةِ الحديبية وكانت سنةَ ستٍّ، فهذه هيَ عمراتُ رسول الله ﷺ، فالحديثُ مشكلٌ ولذلك أعيا أهلَ العلمِ.

وأمَّا روايةُ مَن روىٰ «في أيامِ العشر» أو قال: لحجَّتِه، فالإشكالُ فيها أكبرُ.

ولذلك خرجَ النَّسائيُّ من عهدتِه بقول قيسِ بن سعد -راوي: «في أيام العشر» عن عطاء، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن معاويةَ-: «والنَّاسُ ينكرُون هذا علىٰ معاوية».اهـ فللَّه درُّ النَّسائيِّ.

والحقُّ -والله أعلم- أنَّ الحديثَ مشكلٌ مع صحَّةِ إسنادِه، وقد يُقال -وهو الصَّوابُ-: إنَّ الوَهْمَ في هذا الحديثِ وقَعَ من معاويةَ، فالأسانيدُ إليه صحيحةٌ، وهذا ما احتمله ابنُ القيمِّ في "الهدي النَّبوي" (٢/ ١٣٦، ١٣٧)، وصرَّح به المحبُّ الطبريُّ في "القِرىٰ لقاصدِ أمِّ القُرىٰ" (ص: ٦١٧)». انتهىٰ

والآنَ أقول: إنَّ إنكارَ النَّاسِ -كما قال قيسُ بن سعد- علىٰ معاويةَ صحيحٌ فتدبَّر.

حديثٌ آخرُ:

عن معاويةَ في الحجِّ أيضًا أخرجَه أحمد (٤/ ٩٢) قال: حدَّثنا عفانُ، قال: حدَّثنا همَّامٌ، قال: حدَّثنا قتادةُ، عن أبي شيخِ الهُنائيِّ قال: كنتُ في ملأ من أصحابِ رسول الله ﷺ عند معاويةَ، وفيه قال معاويةُ: أنشدكم الله أتعلمُون أنَّ رسول الله ﷺ نهىٰ عن جمعٍ بين حجٍّ وعمرةٍ؟ قالوا: أمَّا هذا فلا، قال: أما إنَّها معهنَّ.

وهو في "سُنن أبي داود" (رقم: ١٧٩٤).

قلتُ: هذا مخالفٌ للكتابِ والسُّنَّةِ وفِعلِ الصَّحابة ﭬ.

قال ابنُ القيمِ في "زاد المعاد" (٢/ ١٣٠): «ونحنُ نشهدُ بالله إنَّ هذا وهمٌ من معاويةَ أو كذبٌ عليه، فلم ينهَ رسولُ الله ﷺ عن ذلكَ قطُّ»، والإسنادُ صحيحٌ لمعاويةَ، والرَّاوي عنه ثقةٌ لا كما ادَّعىٰ ابنُ القيِّم، وانظر "تهذيب السُّنن" (٢/ ٣١٨)، و"التعريفُ بأوهام من قسم السنن" (٦/ ٩٤، ٩٥).

الملاحظة الثانيةُ: مناقشةُ أثرِ محمَّد بن سيرين.

قوله: «فلمَّا وقعتِ الفتنةُ قالوا: سمُّوا لنا رجالَكم فيُنظَرُ إلىٰ أهلِ السُّنة فيُؤخذُ منهُم، ويُنظَرُ إلىٰ أهلِ البِدَعِ فلا يُؤخذُ منهم».

قلتُ: هنا يرِدُ سؤالٌ هو: مَنْ هُمْ أهلُ السُّنَّة؟

ثُمَّ سؤالٌ آخرُ هو: ومَنْ هم أهلُ البِدعِ؟

للإجابة عنِ السُّؤالينِ أقول: كان النَّاسُ بعد مقتلِ عثمانَ، ثمَّ الجمل ثمَّ صفِّين والنهروان علىٰ أقسامٍ هي:

١ - أهلُ حقٍّ وصوابٍ ودعاةٌ إلىٰ الجنَّة، وهم: أميرُ المؤمنين عليٌّ عليه السلام، ومن معه كالحسنِ والحسينِ وابن الحنفية ، وابن عبَّاسٍ، وعمَّار، وخزيمة، وغيرهم من المهاجرين والأنصار والبدريين وأهلِ بيعة الرِّضوان، وعددٌ عظيمٌ من أصحاب عليٍّ من التابعين.

٢- الذين قاتلوا أهلَ الحقِّ، وهم بُغاةٌ خارجُون منَ النَّواصبِ ثمَّ الخوارج.

٣- ساكتون لم يخرجُوا لأسبابٍ متفاوتة.

فمَنْ هم أهلُ السُّنَّة؟ ومَن همْ أهلُ البدْعة؟

أهلُ السُّنَّةِ همُ المتمسِّكونَ بالسُّنَّة؛ أهلُ الحقِّ من أصحابِ الإمام علي عليه السلام

وهم دعاةٌ إلى الجنَّة[1].

---

(١) تنبيهٌ على كلمةٍ للذهبيِّ:

قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٥/ ٣٧٤): «وكانَ النَّاسُ في الصَّدْرِ الأوَّل بعد وَقْعَةِ صِفِّين على أقسامٍ: أهل سُنَّةٍ: وهم أولو العِلْم، وهم مُحِبُّون للصحابة، كافون عن الخَوْضِ فيما شَجَرَ بينهم؛ كسعدٍ، وابن عمرَ، ومحمَّد بن سلمة، وأُمَمٍ.

ثُمَّ شيعةٌ: يَتوالَوْنَ، ويَنالُونَ ممَّن حاربوا عليًّا، ويقولون: إنهم مسلمون بُغاةٌ ظَلَمَةٌ.

ثُمَّ نَواصِبُ: وهم الذين حاربوا عليًّا يوم صِفِّين، ويُقِرُّون بإسلام عليٍّ وسابقيه، ويقولون: خَذَلَ الخليفةَ عثمانَ».

قلتُ: الشيعة عند الذهبي مبتدعة، وهم على مراتب، صرح الذهبي بذلك مرات في الميزان وغيره، وعليٌّ عليه السلام وأصحابُه هم أهل الحقِّ والصواب، بالنُّصوصِ الشَّرعيَّة وباتفاق أهل السُّنَّة كما هو منصوصٌ في كُتُب العقائد وغيرها، وكلام الذهبيِّ هو نفسه كلام ابن تيمية الذي ذكره في "منهاجه"، وتقدَّم النقد عليه.

وغابَ عن الذهبيِّ أنَّ بعضَ مَن تخلَّف عن عليٍّ عليه السلام أعلنَ ندمَهُ كعبدالله بن عمر وغيره، وقول الذهبيِّ: «أهل سُنَّةٍ: وهم أولو العِلْم، وهم مُحِبُّون للصحابة» هذا تمحُّلٌ وتنزيلٌ للكلام على غير الواقِع فأهل السُّنَّة هم المُتَّبعون للنبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، يتقدَّمهم عليٌّ والحسنان وعمَّار وخزيمة وشيعتهم، وهم أهل المولاة، الذين جاء النص بإيمانهم، والدُّعاة للجنَّة بنصِّ الحديث المتواتر، فهم السنيون لفظًا ومعنى، وإن تَعْجَب فعَجَبٌ مِن الذَّهبيِّ، أنه لم يَذْكُر عليًّا والحَسَنَين وابنِ الحَنَفيَّة والهاشميين، مع أنَّ عليًّا عليه السلام، هو المعنيُّ بهذه الحروب، خَذَلَ اللهُ النَّصْبَ والنَّواصب.

والعَوار الذي في كلمة الذهبيِّ تألَّمْتُ مِنه، وكنتُ أودُّ السُّكوتَ بَيْدَ أنَّني وجدتُ بعضَ المعاصرين -وهو الدكتور حاتم العوني- قد تأثَّر به ونقله في بحثه "عقلانية منهج المحدِّثين في التحقُّق مِن عدالة الرواة" في حاشية (ص ١٣٣).

بَيْدَ أنَّ الأمرَ تغيَّر بعد ولايةِ معاويةَ، فأصبحَ البُغاةُ النَّواصبُ هم أهل السُّنَّة؛ لأنَّهم الولاةُ، ولهم أتباعٌ ومنابرُ، وشاعَ حديثُهم أكثرَ مِن غيرهم، وأصبحَ أهلُ السُّنَّة الذين هم أهلُ الحقِّ والصَّوابِ مِن شيعةِ الإمامِ عليٍّ عليه السلام هم أهل البِدْعَةِ، وكُتب عليهم القهرُ والإبعادُ.

وثَمَّ سؤال هو: من همُ المعنيُّون في قولِه: «قالوا»، فمنْ همُ القائلونَ الذين وضعُوا أسسَ الإبعادِ والإقصاءِ؟

إذا علمتَ ما سبقَ فقوله: «وينظرُ إلى أهلِ البِدَعِ فلا يُؤخذُ منهم» لابدَّ مِن حمله على معاوية وجماعته وكذلك على الخوارج، عَمَلًا بالنصوص الصحيحة بل والمتواترة، فهم بُغاةٌ دُعاةٌ إلى النَّارِ، قاتلوا أهل الحقَّ وفيهم الثِّقل الثاني، وخرجوا على الإمام عليٍّ عليه السلام، وارتكبوا شنائع كثيرةً، ليس هذا موقع سردها، وإعمال هذا النصِّ أو تصوُّره في عليٍّ عليه السلام وأصحابه البررة خطأ قبيحٌ جدًّا، وجهل فاضح.

نعم تبدلت المواقف بسبب السياسة والسيف، وتذكَّر كربلاء...

مِن مواقفِ محمَّد بنِ سيرين:

١- لقد رأيتُ محمَّدَ بنَ سيرين يروي عن بعضِ المبتدعةِ، مِن ذلك روايتُه عن معبدٍ الجهنيِّ في "سُنن الدارَقُطنيِّ" (رقم: ٦٢٣) بإسنادٍ ثابتٍ، ووجه مخالفته لخبرِه من الاقتصارِ في الرِّوايةِ عن أهلِ السُّنة.

٢- ومحمَّد بن سيرين تابعيٌّ مِن أهلِ البصرة، وهو القائلُ -وإسناده صحيحٌ-: «هاجتِ الفتنُ وأصحابُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرةُ آلافٍ، لم يَخِفَّ منهم أربعونَ رجلًا» هذا لفظ رواية عبدالرزَّاق (رقم: ٢٠٧٣٥)، وفي روايةِ الخلال (رقم: ٧٢٨): «ثلاثين»، وهي موافقةٌ للتي في "العلل لأحمد" (رقم: ٤٧٨٧)،

وما نُسبَ لابن سيرين خطأ قطعًا، ولقد تشدَّدوا وظلمُوا حبةَ العرنيَّ صاحبَ الامامَ عليٍّ عليه السلام، والمختَلفَ في صحبتِه لأنَّه قال: إنَّ عليًّا كان معه بصفِّين سبعونَ بدريًّا، فتشدَّدوا عليه انظر: "الميزان" (١/ ٤٥٠)، وسكتُوا عن غيره.

وفي "العلل لأحمد" (رقم: ١٧٥٠٢): كان يترحَّمُ علىٰ الناصبيِّ المشهور سليمان بن عبدالملكِ بن مروان.

وفيه (رقم: ٢٢٧٣) قال: كان معاويةُ لا يتَّهم في الحديثِ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وفيه (رقم: ٢٦٢٠) دفاعُ محمَّد بن سيرين عن سَمُرةَ بن جندبٍ.

الملاحظة الثالثة: الأثرُ الثاني الذي ساقه شيخُنا وهو ما أخرجَه مسلمٌ (١/ ٨٣) عن طاوس قال: «أُتي ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما بكتابٍ فيه قضاءُ عليٍّ رضي الله عنه فمحاه إلَّا قدرَ، وأشار سفيانُ بذراعه».

قلتُ: هذا الأثرُ يفيدُ أنَّ قضاءَ عليٍّ عليه السلام كان مُدَوَّنًا، ولم يذكرِ في الأثر لماذا محىٰ ابن عبَّاسٍ بعضَه؟

الملاحظة الرابعةُ: ثُمَّ نأتي للأثر التالي وهو قوله: «ثُمَّ ساقَ بسندِه إلىٰ الأعمش، عن أبي إسحاقَ قال: لَمَّا أحدثوا تلكَ الأشياءَ بعد عليٍّ رضي الله عنه، قال رجلٌ من أصحاب عليٍّ: قاتلهم الله أي علمٍ أفسدوا؟».

قلتُ: فلننظرْ لمتنِ الأثرِ أولًا، ثُمَّ لننظرْ لفهمِ النَّوويِّ ومَن تابَعه، فقول أبي إسحاق السَّبيعيِّ: «لَمَّا أحدثُوا تلكَ الأشياءَ بعدَ عليٍّ».

أبو إسحاقَ السَّبيعيُّ شيعيٌّ كوفيٌّ حافظٌ ثقةٌ وفوق الثِّقة، وأكثرُ روايتِه عن أصحاب عليٍّ عليه السلام، وهم جماعةٌ مِن الصَّحابة والتابعين وجلُّهم كانوا دُعاةً للجنَّة في صِفِّين، ولا أعلمُ أحدًا مِن أصحابِ أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام كان كذَّابًا أو اتُّهم اتهامًا صريحًا بالكذبِ، إلَّا أنْ يكونَ قد غلطَ بعضُهم عليه ككلامِهم

المردودِ في حبةَ العرنيِّ، والحارثِ الأعورِ، وعطيةَ العوفيِّ.

بل قال الذَّهبيُّ في جزئِه المفيد "ذكر من يعتمدُ قوله في الجرحِ والتعديل" (ص: ١٧٣): «وسببُ قلَّةِ الضَّعفِ في ذلك الزَّمان، قلَّةُ متبوعيهِم منَ الضُّعفاءِ إذ أكثرُ المتبوعين صحابةٌ عدولٌ، وأكثر من غير الصَّحابة بل عامتُهم ثقاتٌ صادقون يعُونَ ما يروُون، وهم كبارُ التابعين، فيوجدُ فيهم الواحدُ بعد الواحدِ فيه مقالٌ، كالحارثِ الأعورِ، وعاصمِ بن ضَمْرة ونحوِهما[1]».

فهذه شهادةُ الذَّهبيِّ المتربِّصِ بشيعةِ عليٍّ، وكان عليٌّ عليه السلام مربيًّا كاملًا لأصحابه، فصحبةُ عليٍّ دلالةٌ على الإيمانِ والموالاةِ، وبالتالي التمسُّكُ بالشَّريعةِ واتباعُ الفضائل ومجانبةُ الرَّذائلِ، واستثني من خرج وعاند، وهم معروفون.

ولا يمكنُ أن يعني أبو إسحاق السَّبيعيُّ أنَّ المُحَدِثين لهذه الأشياءِ هم أصحابُه مِن الدُّعاة للجنَّة الموالينَ لأمير المؤمنين؛ فالإحداثُ كان بعد عليٍّ القابض على دينه، فإنَّما كانَ مِن الأمويين وولاتِهم، ففيه ذمٌّ صريحٌ للذين أحدثوا وهمُ الأمويُّون ومَن مشى معهم.

الملاحظة الخامسةُ: قوله: «قال رجلٌ من أصحابِ عليٍّ: قاتلَهم الله، أي علم أفسدُوا».

قلت: الرجل مبهم لكنه مِن أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام، والسِّياقُ صريحٌ في ذمِّ من سَعى لإفسادِ علمِ عليٍّ، ومنع التحديثَ به، وإقصاءِ شيعته، وقتلِ

---

(١) الحارثُ الأعورُ من أصحابِ الإمامِ عليٍّ عليه السلام، وكان أفرَض أهلِ الكوفةِ، ومنْ تكلَّم فيه فلتقديمه لعليٍّ عليه السلام، وأمَّا عاصمُ بن ضمرةَ فهو أيضًا كوفيٌّ من أصحابِ الإمام عليٍّ، والأكثرون على توثيقِه وتقديمِه على الحارثِ، وفي "التقريب" (رقم: ٣٠٦٣): «صدوقٌ».

أولاده، و القائل مِن أصحابِ عليٍّ، وليس في النصِّ ما يفيدُ أنَّه قصد ذمَّ الشِّيعة، بل هو ذمٌّ لأعداءِ عليٍّ مِن النواصبِ.

وأعود فأقول: ليسَ في النَّصِّ بالمطابقةِ أو التضمُّنِ أو الالتزامِ ذمٌّ لأصحاب عليٍّ أهل الحقِّ والدُّعاة للجنَّة، وأنَّهم الذين بدأوا بالوضْعِ في الحديثِ كما يدَّعي النَّواصبُ ومَن دارِ في فلكِهم، بل هو ذمٌّ صريحٌ لأعدائِه.

وقال شيخُنا الشَّيخُ عبدالفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ في "حاشيته" (ص: ٧٨) تعقيبًا علىٰ أثرِ أبي إسحاقَ: «وهذه الآثارُ تدلُّ علىٰ فشُوِّ الكذبِ بالكوفةِ بعد وفاةِ سيِّدنا علي ﷺ، قال الإمامُ النَّوويُّ في "شرحه": أشار بذلكَ إلىٰ ما أدخلته الرَّوافضُ والشِّيعةُ في علمِ عليٍّ ﷺ وحديثِه... إلخ»، وانظر "شرح النووي علىٰ مسلم" (١/ ٨٣).

ونقله الشَّيخُ شبِّير أحمد العثماني في "فتح الملهم" (١/ ١٢٩) ولم يُضِفْه للنَّوويِّ، وكثيرون من المصنِّفين في الوضعِ والوضَّاعين وتاريخهم، استروحُوا الذَّمَّ في أصحابِ عليٍّ واتَّهمُوهم بما همْ منه براءٌ.

قلت: هذا كلامٌ مذهبيٌّ سطحيٌّ، والصواب أنه لا مدخل للشيعة هنا، ولماذا قيَّد "الكوفة"؟

والحقُّ تعالىٰ يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فالكلامُ المرسلُ بدونِ برهانٍ ليس عِلميًّا، فقلْ لي بربِّكَ: من هو الكذَّابُ ومَنْ همُ الكذَّابونَ منْ أصْحابِ عليٍّ الذين سعَوْا لإفسَادِ عِلْمِه؟

وهل يُتصَوَّرُ مِنْ أصحابِ عليٍّ البَرَرةِ الدُّعاةِ للجَنَّةِ السَّعيُ نحوَ إفسادِ عِلْمِه، مع ما عُرفَ عنهم مِن شدَّةِ حُبِّهم وتعلُّقِهم ﷺ به، ولو كانَ مع النَّوويِّ أو غيره دليلٌ لأبرزُوه، لكنَّهم اكتفَوا بالكلامِ المرسَلِ الذي تلقَّفه من

تأثَّرَ بالنَّواصبِ واستروحَ لكلامِهم، والمُتَصَوَّر أنَّ الذي يسْعىٰ لإفسادِ علمِ عليٍّ عليه السلام هم أعداؤُه، فافهَمْ وتدبَّر.

الملاحظة السادسةُ: قول شيخِنا عبد الفتاح (ص:٩٦) «وأوَّل معنىٰ طرقَه الواضِعُون، هو فضائلُ الأشخاصِ، فوضَعُوا في فضلِ أئمَّتِهم ورؤسائِهم فقامتِ الشِّيعةُ بوضعِ أحاديثَ كثيرةٍ في فضائلِ سيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه، فقابلَهم مخالفُوهم البكريَّة بمثل ذلك».

قلتُ: خذِ الآتي:

١ - هذا أيضًا كلامٌ مرسلٌ، ومحاولة إلصاق هذه الأوليَّةِ بطريقةٍ عِلْميَّةٍ بأهل الحقِّ مِن أصحاب الإمام الحقِّ دُونَهُ خَرْطُ القَتَادِ.

٢ - عليُّ بنُ أبي طالبٍ عليه السلام صاحبُ الكمالاتِ، أذهبَ الله عنه الرِّجْسَ وطَهَّرَهُ تَطْهِيرًا، وجاءتْ فيه من الفضائلِ بالأحاديثِ الصحيحةِ والحسنةِ مالم يأتِ في غيره من الصَّحابة كما قال بعضُ الحفَّاظِ، ونزل فيه من الآياتِ مالم ينزلْ في غيره من الصَّحابةِ كما في كتابِ الحافظِ الحسكانيِّ فلا يحتاجُ لوضعِ الوضَّاعين.

٣ - هبْ أنَّه وُجدتْ أحاديثُ موضوعةٌ في فضائلِ عليٍّ عليه السلام فكان لابدَّ مِن إثباتِ أوَّليتِها وتعيين وقتها وأنَّها مِن وَضْعِ شيعتِه، وليست من وضع أعداء العترة، ولم نجد تصريحًا بذلكَ إلَّا الكلامَ المرسَل الذي لم يُبْنَ علىٰ أساسٍ علميٍّ.

٤ - إذا كان الوضعُ في رأي أولئكَ بدأ بعد فتنةِ سيدنا عثمانَ، وبدأ بالشِّيعة فلا بدَّ أنْ يكونَ الكذَّابون بالعشراتِ في الشِّيعةِ في القرنِ الأوَّل، وهم أصحابُ الإمام عليٍّ عليه السلام، وحكايةُ الواقعِ تردُّ الدَّعوىٰ، ولا تُبْقِي لها أثرًا، وتقول: لم نجدْ لكم برهانًا ولا أثرًا، اللَّهمَّ إلَّا تهويلاتِ النَّواصبِ ومنْ دار في فلكِهم

والله المستعانُ(١).

والصَّحيحُ -والله أعلم- استبعادُ الوَضْعِ في أصحابِ عليٍّ مِن الصَّحابة والتابعين وشِيعَةِ القرنِ الأوَّل، والله أعلم.

ثانيا: مع مباحثِ الصُّحبةِ والصَّحابة:

هذه كلماتٌ مع كلماتٍ في الصُّحْبَة والصَّحابة:

١ - **الجمهور على عدالة الصحابة بدون إجماع**: مباحثُ الصُّحبةِ والصَّحابةِ رضي الله عنهم (ص: ٣٣- ٥٧) كتبَها الأستاذ الشَّيخُ عبد الفتاح رحمه الله تعالىٰ بطريقة المبالغةِ المذهبيَّةِ الحصريَّةِ التيميَّةِ، ولم يناقشِ الآخَرين، وكنتُ أودُّ مِنْ مولانا

---

(١) واستكمالًا للبحثِ بذكرِ الآثار التي في مقدِّمة "صحيح مسلم"، بقي أثرٌ لم يذكُره الشَّيخُ عبدالفتاح رحمه الله تعالىٰ.

قال مسلمٌ: حدَّثنا عليُّ بن خَشْرَم: أخبرنا أبو بكر بن عياش قال: سمعتُ المغيرة يقول: «لم يكن يَصْدُق علىٰ عليٍّ رضي الله عنه في الحديثِ عنه إلَّا منْ أصحابِ عبدِالله بنِ مسعودٍ».

قلتُ: هذا شاذٌّ جدًّا بل مُنكَرٌ لمخالفته للواقِعِ، وهو يدعو إلىٰ تأسيسٍ للنَّصبِ والإقصاءِ، فهل أصحابُ عليٍّ جماعةٌ مِن الكذَّابين والغوغائين؟ ويضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني.

والمغيرة؛ راوي هذا الكلامِ المخالفِ للواقعِ هو أبو هشام بن مقسم الضبيُّ قال عنه الذهبيُّ في "الحفاظ" (٤/ ١٦٥): «كان عثمانيًّا يحملُ علىٰ عليٍّ بعضَ الحمل»، فمثله لا يُقبل رأيُه هنا، فلا يُقبل قول النَّواصبِ عن عليٍّ وأصحابه.

قلتُ: الذهبيُّ يترفقُ بالنَّواصبِ، ولو كان هذا الرَّجل يحملُ علىٰ أبي بكرٍ أو عمر أو عثمان رضي الله عنهم لكان زِنديقًا لا كرامةَ له ولا نعمةَ عين.

الشيخِ وهو العالِمُ الأزهريُّ أن يعرضَ الخلافَ في المسألة بين أهلِ السُّنَّة، وبين أهلِ السُّنَّة وغيرِهم ويفيدَ الباحثين من علومِه.

قال التاج السُّبكيُّ في "جمع الجوامع" (٢/ ٢٠٠): «والأكثرُ على عدالةِ الصَّحابةِ، وقيل: كغيرِهم، وقيل: إلى مقتلِ عثمانَ، وقيل: إلَّا مَنْ قاتَلَ عليًّا».

فتحصَّلَ أنَّ المسألةَ فيها أربعةُ أقوال، فتدبَّـرْ.

٢- **النواصب أول الفرق:** نقَلَ الشَّيخُ عبد الفتاح أبوغدة في كتابه " لمحات " (ص: ٩٥) عن ابنِ تيميةَ قوله: «لم يحدُثْ في خلافةِ عثمان بدعةٌ ظاهرةٌ، فلمَّا قُتلَ وتفرَّقَ النَّاسُ حدثتْ بدعتانِ متقابلتانِ، بدعةُ الخوارجِ المكفِّرين لعليٍّ، وبِدْعةُ الرَّافضةِ».

قلتُ: هذا خلافُ الواقِعِ، وسأسْكتُ عن ذكرِ الاختلافِ بين عثمانَ وعددٍ مِن الصَّحابةِ ﷺ ومأساةِ رجوعِ مروانَ بنِ الحكمِ السَّفَّاحِ وأبيه للمدينةِ، وهما من أعمدة النصب، فالنصبُ أسبقُ.

والثابت أنَّ عداوة بعضهم لعليٍّ عليه السلام كانت في حياة الرسول ﷺ فالنصبُ أسبقُ بدون مثنوية.

والرَّفضُ متأخِّرٌ عن التشيُّع الذي هو محمودٌ لذاته، وحصر ابن تيمية تفرُّقَ النَّاسِ إلى فريقين خطأ قبيحٌ مخالفٌ للواقعِ، فأين أصحابُه النَّواصب البُغاة الدَّاعون للنَّار مِن أصحابِ منابرِ السَّبِّ واللَّعنِ، والإبعادِ والإقصاء ومحاولة تربيةِ الأمَّةِ على ذلك؟ فمِن الكذبِ البيِّنِ إخراجُ النواصبِ مِن السَّاحة وإلصاق كلِّ نقيصةٍ بأصحاب عليٍّ البررة.

فيا عجبًا تراهمْ يتَّهمون أصحابَ أمير المؤمنين عليه السلام بالوضعِ، ويعتبرون مؤسِّسَ المُلْكِ العَضُوضِ بابَ الصَّحابة!!

٣- **الغلوُّ في معاوية:** فقد نقل الشَّيخُ عبدالفتاح رحمه الله تعالىٰ (ص: ٤٣) عن النَّسائيِّ أنَّه قال: «إنَّما الإسلامُ كدارٍ لها بابٌ، فبابُ الإسلامِ الصَّحابة، فمَنْ آذىٰ الصَّحابةَ إنَّما أرادَ الإسلامَ، كمن نقَر البابَ -أي نَقَبهُ- إنَّما يُريدُ دخولَ الدَّار، قال: فمَنْ أرادَ معاويةَ فإنَّما أرادَ الصَّحابة».

قلتُ: بعد التأكيدِ علىٰ أنَّ الحقَّ لا يعرفُ برأي الرِّجال، فهذا الأثر المتأخِّر جدًّا ليس حُجَّةً شرعيةً، وليس كلامُ الرِّجال هو الدِّينُ، وهو لا يصح عن النَّسائيِّ، وخذ الآتي:

أ- عندما أورد الحافظ المزِّي في "تهذيب الكمال" (١/ ٣٣٩) هذا الأثر قال: روىٰ بإسناده (يعني ابن عساكر) عن أبي الحسن علي بن محمد القابسي، قال: سمعت أبا علي الحسن بن أبي هلال... فذكره، وقد علَّق محمد عوامة إسناده !!

ولم أتمكَّن من الوصول لإسناده، والحسن بن أبي هلال لم أعرفه، وأثر بهذا المعنىٰ كان لابدَّ من الكلام علىٰ إسناده.

ب- هذا الأثر منكرٌ جدًّا بل كذبٌ، فالذي وضعه لم يتقنه فقوله: «فمن أرادَ معاويةَ فإنَّما أرادَ الصَّحابة» منكَرٌ جدًّا فلايلزم مِن بغض معاوية وهو من الطلقاء بغض الصحابة رضي الله عنهم،أليس علي وباقي العشرة، وأمهات المؤمنين، والمهاجرون والأنصار رضي الله عنهم من الصحابة ؟

وجعل معاوية بابًا لهم فيه طعنٌ في الصحابة و محاولةٌ لتلميع معاوية المنافق، وماذا نفعل بنصوصٍ أخرىٰ تذمُّ معاوية، و ما نفعل بالبدريين والرضوانيين الذين قتلهم معاوية، وما نفعل بلعن عليٍّ فوق المنابر وسبه وشتمه بعد موته؟

ج- النَّسائيُّ كان منحرفًا عن معاوية، وانظر "منهاج ابن تيمية" (٤/ ٩٩)، قال ابن خلكان في " وفيات الأعيان "(١/ ٧٧): إنَّ أبا عبد الرحمن فارق مصر في آخر عمره، وخرج إلىٰ دمشق، فسئل عن معاوية وماروي من فضائله، فقال: أما يرضى معاوية أن يخرج رأسًا برأس، حتىٰ يفضل وفي رواية أخرىٰ: ما أعرف له فضيلة إلَّا «لا أشبع الله بطنك». وكان يتشيع.

وقال الذهبي في النبلاء (١٤/ ١٣٣): «إلَّا أنَّ فيه قليل تشيُّعٍ وانحرافٍ عن خصوم الإمام عليٍّ، كمعاوية وعمرو».

والنَّسائيُّ صاحب "خصائص عليٍّ عليه السلام" وجامع مسنده، وقد قتله الشاميون بسبب امتناعه عن الإملاء في معاوية، فمن هذا الكذَّاب الذي افترىٰ علىٰ النَّسائيِّ، ووضع هذا الكلام المنكر عليه؟

وليس مِن الصَّوابِ عند ذكرِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم وتعديلِهم التأكيدُ علىٰ ذكر معاوية، وكأنَّه المقصودُ بالذَّات مِن البحثِ في عدالة الصَّحابةِ، وهذا يفعلُه كثيرون عند البحث في عدالة الصَّحابة

وشيخُنا حنفيُّ المذهبِ، والذي نصَّ عليه المصنِّفون في الفقهِ الحنفيِّ قاطبةً في كتاب "القضاء" أنَّ معاويةَ مِن ولاةِ الجور، ورأي أبي حنيفة في معاوية معروفٌ، وانظرْ النقل من "تفسير الجصَّاص" الحنفي وقد تقدَّم، و"تأنيب الخطيب" للكوثري (ص: ١٤١)، وتقدَّمتْ نصوصٌ في هذا المعنىٰ عند البحثِ مع العلَّامةِ الكوثريِّ.

ولماذا سكتَ شيخُنا عن مذهبِه الحنفيِّ الكوفيِّ، وكتبَ ما يخالفُه فيظنُّ القاريء ألَّا قسمةَ في المسألةِ، وإثبات رأي المخالفِ خاصَّةً إذا كان المذهبُ الحنفيُّ ينقل النَّاظرَ في المسألةِ من الإجماعِ والاتفاقِ إلىٰ الاختلاف.

بقيتْ أمورٌ أخرىٰ، البحثُ فيها يطولُ كقوله (ص: ٣١): «بيانُ السُّنَّة لما أغفلَه القرآنُ»، وقوله: «أغفلَه» لا يليقُ بالقرآنِ الكريمِ، وهو لم يقصدْه قطعًا، والصَّوابُ -والله أعلمُ- «لم يذكرْه»، وكالاقتصارِ علىٰ رواية «إنِّي قد تَرَكْتُ فيكُمْ شَيئَينِ لنْ تضِلُّوا بعدَهُما كتابَ الله وسُنَّتي» وهيَ روايةٌ ضعيفةٌ، وترك شيخُنا رواية «العِتْرَةِ» المتواترةِ وذلك في (ص: ١٨)، وهو خطأ مشهور.

والحاصل مما تقدَّم:

١- كتاب "لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث " من مصنفات الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبوغدة رحمه الله تعالىٰ، مشىٰ الشيخ فيه علىٰ المشهور عند أهل السُّنَّة عند البحث في تاريخ الوضع في الحديث.

٢- الباحثون في تاريخ السُّنَّة ومنهم الشيخ عبد الفتاح يُغفلون دورَ النَّواصِب في التفرُّق والوَضْع، ولهم غلوٌّ في معاوية.

٣- وللشَّيخِ رحمه الله تعالىٰ تحقيقاتٌ وبحوثٌ أحسن من " اللمحات ".

المطلب الرابع

كتاب "معرفة الحديثِ وتاريخُ نشرِه وتدوينِه وثقافته عند الشِّيعة الإمامية "للشَّيخِ محمَّد الباقر البهبوديِّ

تمهيد في أسباب اختيار هذا الكتاب:

تقدَّمَ البحثُ مع ثلاثةٍ من الذين كتبوا في تاريخِ الحديثِ النَّبويِّ من أهل السُّنَّة، ولمَّا كنتُ حريصًا على الابتعاد عنْ سياسةِ الإقصاءِ والإبعادِ انتقيتُ هذا الكتابَ؛ لأنَّ صاحبَه اهتمَّ بالنَّقدِ أكثرَ مِن السَّرْدِ فجاء كتابه مُفيدًا للباحثين، ومُصنِّفُ الكتابِ هو سماحةُ العلَّامة محمَّد باقر البهبوديُّ الإماميُّ (ت١٤٣٥) وقد سبقَ التعريفُ به.

وقبل البحثِ مع الشَّيخِ البهبوديِّ أُثبت أنَّه كان ناقدًا مُطَّلِعًا، ولكنْ غلب عليه المذهبُ.

وتحريرُه في الرِّجال والمُصنَّفاتِ والقواعدِ أعمله في مواطنَ، وسكت عنه في مواطنَ أخرى وكأنَّه كانَ مهمومًا باستخراجِ الرُّواة الضعفاء والنُّسخِ المختلفِ فيها أو الموضوعة، توطئةً لبحثه "صحيح الكافي" وهو القائل (ص٢٥): «لا يصحُّ التعلقُ بالقواعدِ الجامدةِ ولا الاعتمادُ على الضَّوابط العمياءِ» بأنْ نقولَ: «كلَّما وقع فلانٌ عن فلانٍ، فالحديثُ صحيحٌ بل اللازمُ علينا أنْ نسبرَ الحديثَ متنًا وسندًا بالمداقةِ التامَّةِ كلمةً كلمةً». ثمَّ ذكر دخول الدخيل في كتبهم.

١- الكذبُ على الشَّيعةِ:

يرى الباحثُ محمَّد الباقر البهبوديُّ أنَّ الشيعةَ لم يكذبوا وإنما اندسَّ فيهم مَن ليس منهم فكذبَ عليهم فقال: (ص: ١٣): «وبعدما ظهرتِ الشيعةُ بالعِراقِ وتأسَّسَ جامعُهم الثقافيُّ بالكوفةِ عمدتْ طائفةٌ مِن هؤلاء الزَّنادقةِ إلى

الكوفةِ في زيِّ الشِّيعةِ فاختلقوا لهم أحاديثَ في الغلوِّ والتفويضِ...» وأحال إلىٰ ما كتبه الشريفُ المرتضىٰ في "أماليه" (١/ ١٢٧-١٤٨)، (٣٥٥-٤٣٦).

ورجوعٌ مِن البهبوديِّ لمصادرِ أهلِ السُّنَّة (١/ ١٤) قال: «وهذا الذي مرَّ عليه سيِّدُنا المرتضىٰ إشارةً ذكره أبو جعفر الطبريُّ في "تاريخه" (ج ٨ ص: ٤٨) ط دار المعارف، وابن الأثير في تاريخه "الكامل" (ج٤/ ص: ٧) وذكره الذَّهبيُّ في "ميزان الإعتدال" (ج٢/ ص: ٦٤٤)، وابنُ حجرٍ في "لسانه" (ج٤/ ص: ٥١)»، ثمَّ ذكر قصةَ عبدالكريم بن أبي العَوجاء الوضَّاعِ المشهور.

٢- تأخير التدوين:

أبان البهبوديُّ عن رأي الإماميَّة وبعضِ مَن يوافقُهم في تدوينِ السُّنَّة فقال: (ص: ٢٧): «ظلَّ حديثُ رسول الله الأعظمِ ﷺ لا يحفظُ إلَّا في صدورِ الصَّحابة والتابعين شطرًا كبيرًا مِن الزَّمنِ يربو علىٰ مائةٍ وثلاثين سنةً، ولأيِّ مانعٍ تحرَّجوا عن كتابةِ الحديثِ وتدوينه والمحافظة علىٰ كيانِه طول هذه السَّنواتِ؟ ولأيِّ باعثٍ نشطوا لتدوينِه...، لستُ أريدُ الكشفَ عن هذه المأزمةِ الفادحةِ، والحديثُ ذو شُجونٍ، وإنَّما نودُّ أن نلفتَ أنظارَ القارئين الكرام إلىٰ المصائبِ التي نزلتْ مِن جرَّائِها -يعني تأخير التدوين- في المعظم، علىٰ سُنَّةِ الرسول الأعظمِ ﷺ وأحاديثِه بالوضعِ والتزويرِ والاختلاقِ والتحريف».

هذا هو رأيُ الإماميَّةِ، وذُكرَ في عدَّةِ كتبٍ، انظر كتاب "تدوين السُّنَّة الشريفة" للسَّيد محمَّد رضا الحسينيِّ الجلالي (ص٤٨١-٥٤٩).

وهذا رأيٌ لم ينفردْ به الإماميَّة بل وافقهُم عليه بعضُ أهلُ السُّنة كالطوفيِّ الحنبليِّ في كتابه "التعيين شرح الأربعين" (ص٢٦٦) عند شرحِه للحديثِ الثاني والثلاثين قال: «اعلمْ أنَّ من أسبابِ الخلافِ الواقعِ بين العلماءِ تعارُض

الرِّواياتِ والنُّصوصِ وبعضُ الناسِ يزعمُ أنَّ السببَ في ذلكَ عمر بن الخطاب، وذلكَ لأنَّ الصَّحابة استأذنُوه في تدوينِ السُّنَّة في ذلكَ الزمانِ فمنعَهم من ذلك».

وقد تعرَّضَ الطوفيُّ لكلامٍ شديدٍ بسببِ نقلِه هذا الرأيَ انظر: "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (٢/ ٣٦٨).

ثمَّ ذكر البهبوديُّ أحداثًا ظلاميَّة بعيونٍ إماميَّة لم تخلُ مِن تكفيرِ الأكابرِ على مذهبهم، وهو يُخالفُ النصوصَ الصَّحيحةَ بل والمتواترةَ.

٣- الأصولُ الأربعُمائةِ عنِ الإمام الصَّادق عليه السلام:

يرى البهبوديُّ أنه بعد زوال الدَّولةِ الأمويةِ حصلتْ انفراجةٌ عنِ الإمام الصَّادقِ عليه السلام، وكان النَّاسُ يأتون إليه مِن الكوفةِ والبَّصرةِ وغيرِهما، وقد سمعَ منه كثيرون، وهمْ متفاوتُون في استعدادِهم العلميِّ وطريقةِ تحمُّلِهم عن الإمام الصَّادقِ، وبذلكَ تخرَّج عليه عددٌ من الفقهاءِ، وقد أطراهُم رئيسُ المذهبِ وإمامُ العترةِ انظر (ص: ٤٩-٧٢)، وانظر كلامًا موسَّعًا عن هذه الأصول الأربعمائة في كتاب "دراية الحديث" للسَّيدِ العلَّامةِ محمَّد حسين الحسينيِّ الجلاليِّ وفقَّه الله تعالى (ص: ١٢٨-١٣٨)، ورأيتُ أطروحةَ دكتوراه في سردِ تراجمِ أصحابِ الأصول الأربعمائة للدكتور فاضل الجبوريِّ.

٤- دخول الدَّخيل على "الأصول الأربعمائة":

ذكر البهبوديُّ في كتابه أنَّ هذه الأصول كانتْ محفوظةً عنْ مكائدِ الغُلاة ودسائسِهم في الدَّور الأول، أمَّا في الدَّور الثاني فتداولتْها الأيدي فزادُوا ونقصُوا وغيَّرُوا وبدَّلوا، وذكرَ أصنافَ المُغيِّرين والمُبدِّلين وهمُ: الورَّاقون، والزنادقةُ، والغُلاةُ، وبذلك حصَل التَّضادُّ والتهافتُ واختلفَ الفقهاءُ، وذكر

البهبوديُّ أنواعًا من الدَّسِّ والتزويرِ في الأصول (ص: ٧٢-٨٠).

٥- هل للإماميَّة جهودٌ في مقاومةِ الموضوعاتِ والمنكراتِ؟

ذكر الشَّيخُ باقرٌ البهبوديُّ أنَّ للإماميَّة جهودًا في كشفِ الوضَّاعين ومقاومتِهم عن طريقِ البحثِ الرِّجالي، واختراعِ طرقٍ على المخطوطِ لئلَّا يلحقَ كلامٌ بالنسخةِ، كعدِّ أحاديثِ كلِّ كتابٍ، وعملِ سطرٍ مقفولٍ معَ كلِّ صفحةٍ ونحوِ ذلك، لكنْ لم يذكرْ مُصَنَّفاتٍ حديثيةً للإماميةِ تنصُّ على الموضوعاتِ وتُبيِّن سببَ الوضعِ، كما فعل ابنُ الجوزيُّ في "الموضوعاتِ"،ومن قبله ابنُ حِبَّان وابنُ عديٍّ والعقيليُّ في كتبِهم المُصنَّفةِ في المجروحِين مِن الرِّجال، وهنا لابدَّ من إثباتِ النقصِ في هذا البابِ عند الإمامية.

ثُمَّ انتقل البهبوديُّ إلى الكلامِ على المعاجمِ الرجاليَّة الأربعةِ انظر (ص: ٨٠-٨٣).

٦- نقدُ طريقةِ الطوسيِّ في "الفهرست"، و"الرجال":

قال البهبوديُّ: «فأمَّا شيخُنا أبو جعفر الطوسيُّ (ت ٤٦٠) فقد قام بتأليفِ كتابيه "الرجال" و"الفهْرست" معًا، يكتبُ أسماء الرُّواة طبقةً بعد طبقةً في كرَّاسة، وأسماء المؤلِّفين على ترتيبِ الحروفِ في كراسةٍ أخرى حتى تمَّ كتابُ "طبقات الرجال" و"فهرست المؤلفاتِ والأصول" معًا، ومع أنَّه كان يستمدُّ من مئات كتبِ التراجم والتواريخِ والمعاجمِ الحديثية المتوفِّرة لديه، اقتصر على مجرَّدِ الأسماءِ ولم يتعرَّض لذكر مواليدِهم ووفيَّاتِهم ولا لذِكْرِ مشايخِهم وتلاميذِهم ولا لنقلِ النَّوادرِ من رواياتِهم وحكاياتِهم على ما كانَ معْهودًا بين المؤلِّفين في تراجِم الرِّجال».

قلتُ: هذا كلامٌ جيدٌ، وأصابَ البهبوديُّ في نقدِ أبي جعفرالطوسيِّ الذي جعل كتابه غايةً في الاختصار، ولابد أنَّ البهبوديَّ عندما ينظر لمعاصري أبي جعفر الطوسيِّ (ت: ٤٦٠) أبا بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) وكتابه "تاريخ بغداد" وأعمال الحُفَّاظِ كابنِ حِبَّان، وابنِ عديٍّ، والحاكمِ، وأبي نُعيم، وأبي الشيخِ، والسَّمعانيِّ، يتأثَّر مِن تصرُّف أبي جعفر الطوسيِّ في "مختصره"، وكأنه في مقارنةِ عملِه بأعمال الحفَّاظِ المذكورين ما راحَ ولا جاءَ.

٧- رجال أبي العباس النَّجاشيِّ[1] (ت: ٤٥٠):

وكان للبهبوديِّ رحمه الله تعالىٰ موقفٌ حسنٌ من كتابِ "رجال النجاشي" فأثنىٰ عليه، وعلىٰ استفادتِه من كتبِ معاصريه، لا سيَّما الحسين بن عبيدالله الغضائريّ (ت: ٤١١) وقال البهبوديُّ (ص: ١٠٧): «جاءت "فهرسته" أغنىٰ وأمتعَ من سائرِ الفهارس مع صغرِ حجمه، وخصوصًا مِن حيثُ بيانُ السَّماعِ والقِراءةِ والمناولةِ والإجازةِ وغير ذلك».

٨ – رأي البهبودي في كتاب رجالُ ابنُ الغضائريِّ وهل هو لأبي الحسين ابن عبيدالله الغضائريِّ (ت: ٤١١) أو هوَ لابنِه أحمدَ[2]:

والإماميَّة يختلفون في الاحتجاج بهذا الكتابِ واسمه "الضعفاء" ويميل البهبوديُّ إلىٰ الاعتمادِ عليه، وتقدَّم أنَّ السَّيد الخوئيَّ لا يعتمده انظر ما تقدم في المجلد الأول مِن بحثنا هذا، وكتاب الرِّجال لابنِ الغَضَائريِّ المسمَّىٰ

---

(١) انظر المزيدَ عن أبي العباس أحمدَ بنِ عليٍّ النجاشيِّ (ت: ٤٥٠) في كتاب "دراية الحديث" للسيد محمَّد حسين الجلالي (ص: ٤٢٨-٤٤٠).

(٢) يُنظر في مزيد الكلامِ عليه كتاب "دراية الحديث" للعلَّامة السيدِ محمَّد حسين الجلاليِّ الحسينيِّ (ص: ٤١٤-٤٢٧).

بـ"الضعفاء" مِن أهمِّ كُتُبِ الرِّجال المُعتمَدةِ عند جُلِّ الإمامية، وقد صَحَّحَ نسبتَه إلىٰ ابنِ الغضائري شخصيَّاتٌ كبيرةٌ مِن علماءِ الطائفةِ المتأخِّرين، وقد حقَّقَ الكتابَ وطبعَه السَّيدُ البحَّاثةُ محمَّد رضا الجلاليُّ الحسينيُّ الإماميُّ وكثيرٌ مَنَ الإماميَّةِ يخشَوْنَ هذا الكتابَ؛ لأنه يُضَعِّفُ الرِّجال، وثَمَّ دراسةٌ حديثةٌ علىٰ أنه انفرَدَ بتضعيفِ عشرةٍ فقط.

ويمكنُ مراجعةُ بحثٍ جيِّدٍ للبحَّاثةِ السَّيدِ أبي الحسنِ الموسويِّ في مقال «براءة الغضائريِّ منَ التسرُّع بالجرحِ» نشر في «مجلَّة علومِ الحديثِ» الفصلية الصادرةِ من كلية علومِ الحديث في العدد(١٠)، (ص ٢٦٦).

٩- ألفاظُ الجرحِ:

وذكر البهبوديُّ أنَّها قِسْمانِ، فالأولُ يتعلَّقُ بالعقائدِ، والثَّاني بالأحاديثِ والمؤلَّفاتِ، وذكر من الألفاظِ ما هو مختصٌّ بالإماميَّة، والبهبوديُّ عند ذكره هذه الألفاظَ يذكُرُها معَ بعضِ المجروحينَ بها زيادةً في البيانِ، وقد يَعْتَمِدُ علىٰ كتبِ أهلِ السُّنَّة.

١٠- موقفُهُ مِنَ الشِّيعةِ المخْتَلِفينَ في الإمامةِ معَ الإماميَّة:

ذهبَ البهبَّوديُّ إلىٰ الأخذِ بجميعِ حديثِ الرُّواة الشِّيعةِ المخالفينَ للإماميَّة كالكيسانيةِ، والزَّيديةِ، والنَّاوُوسية، والفَطحيةِ، والواقفية، قال (ص: ١٤٩):

«كان القدماءُ من أصحابِنا في عهدِ الغيبةِ الصُّغرىٰ وبعدَها يعدون هذه المعتقدات طعنًا ولا يعملونَ بما تفرَّد أحدٌ مِن هؤلاء الفِرَقِ، مشيًا علىٰ سيرتهم المعهودة في أصحابِ الضَّعفِ، والمتأخِّرُونَ منهُم يُورِدُون أحادِيثَهم في أبوابِ الفقه، فإذا كانتْ موافقةً لرأيِهِمْ يَسكتُون عنِ الطَّعنِ فيهِم، وإذا كانتْ مخالفةً لرأيهم يردُّونَ أحاديثَهم بالطعنِ فيهم مشيًا علىٰ الخطةِ التي أبدَعها أبو جعفر

الطوسيُّ في كتابه "تهذيب الأحكام" كأنَّهم في سعةٍ واختيارٍ».

وبعد أنْ ذكرَ البهبوديُّ تفرُّقَ الشِّيعةِ الإماميةِ إلىٰ فرَقٍ بعدَ وفاةِ كلِّ إمام (ص: ١٤٨-١٥٣) أبانَ عن اختيارِه فقال (ص: ١٥٣-١٥٤): «وعندي أنَّ الخروجَ عنْ نظامِ الإمامةِ في ذلكَ العَهْدِ لمْ يكنْ لقلَّةِ التَّقوىٰ، ولا طمعًا في حطام الدنيا، ولا مسارعةً إلىٰ البِدَعِ واقتحامًا في الأهواءِ، فإنَّ سياقَ الإمامة في الاثني عشرَ بأعيانِهم وأشخاصِهم علىٰ ما نعرفه اليومَ لمْ يكنْ مُتحَقِّقًا مِن أول الأمر، وإنَّما تحقَّق دورًا فدورًا وعهدًا فعهدًا».

ثُمَّ قال: «ولذلك نرىٰ الخواصَّ منهم كانوا يفِدُون إلىٰ الإمامِ الحاضرِ ويلتمِسُون منْه أنْ يعرِّفَهم الإمامَ القائمَ منْ بعدِه، فلا يجيبُهم إلَّا عندَ ضِيقِ المجال والأمنِ منِ الأعداءِ، وخوفًا علىٰ أنفسِهم وإشفاقًا مِن اغتيالهم، ولذلك قلَّتِ النُّصوصُ وعُمِّيَتِ الأنباءُ عليهم، ودخلتْ الشُّبهاتُ المظلمةُ في صدورِهم، كلَّما مضىٰ إمامٌ مِن أئمَّة العِتْرةِ الطاهرةِ اختلفتِ الشِّيعة في الإمامِ القائمِ من بعده، لا يدرونَ بمَن يأتمُّون وإلىٰ ماذا يرجعون؟ مع أنَّ فيهم كبار الفقهاء والمُتكَلِّمين وحُفَّاظ الحديث وأُمناء الدِّين».

قلتُ: هذا مصيرٌ منه إلىٰ أنَّ النَّصَّ علىٰ الأئمَّةِ بأعيانهم ليس قطعيًّا بل ولا يوجد الظنيُّ الصريحُ الذي تستعين الرجال به ويخلصُون مِن الحِيرة، فافهم.

ثُمَّ أقام البهبوديُّ الدلائلَ علىٰ صِحَّةِ ما ذهبَ إليه مِن نصوصٍ مُدَوَّنةٍ بكتب الإمامية (ص: ١٥٤-١٥٦)، وزاد البهبوديُّ اختياره إيضاحًا وبيانًا (ص: ١٥٦-١٥٨).

والحاصلُ: أنَّ إعذارَ المخالفِ والاعترافَ بقلَّةِ النصوصِ إعلانٌ بمخالفةِ المشهورِ عند الإماميَّة من القطعِ علىٰ كلِّ إمام.

١١- الرُّواةُ الضعفاءُ:

هذا الفصلُ استوعبَ من (ص:١٥٩) إلىٰ (ص:٣٤٠)، وقد رتَّبَ البهبوديُّ أسماءَ الرُّواةِ الضُّعفاءِ علىٰ حُروفِ المعْجمِ، وأبان عن سببِ ضعف كلِّ راوٍ ونقل نصوصًا كثيرةً مِن كتب الرِّجال عند أهل السُّنَّة، وعدد الرُّواة الضعفاء الذين ذكرهم مائة وخمسون راويًا، وكانوا عمدَته فيما بعدُ في كتابه "صحيح الكافي" الذي تعرضَ لنقدٍ كبيرٍ من عددٍ من الإماميَّة.

١٢- المصنَّفاتُ المختلفُ فيها والموضوعةُ:

هذان نوعان مِن المصنَّفات التي لم يعتمدْها البهبوديُّ، فالأول: مختلفٌ فيه لعدة أسبابٍ وعددُهم عشرةٌ، والنوع الثاني: المُصنفاتُ الموضوعةُ علىٰ الثِّقات وعددُهم خمسةَ عشرَ مصنَّفٍ، وعبارتُه تتَّجه إلىٰ أنَّه لم يستوعبِ النَّوعين، وبذكرِه للنوعِ الثاني انتهىٰ الكتابُ.

ونُنبِّه إلىٰ أنَّ توجُّهَ البهبوديِّ للجرحِ ونقدِ الكتبِ قويًّا، فهو يذكرُ ألفاظَ الجرحِ والمصنَّفات المختلفِ فيها والموضوعة، ولم يذكرْ ألفاظ التعديل والمصنَّفاتِ الموثَّقةَ.

لماذا لم يذكرِ البهبوديُّ الكتبَ الحديثيةَ الأربعةَ؟

كان بحث البهبوديِّ في كتابه توطئةً لعملِه في "صحيحِ الكافي" فهو كان يريدُ نقد "الكافي" ويتمُّ ذلك مِن عدَّة اتجاهات منها: النظرُ في رجاله، والمصنَّفاتِ والأصول التي اعتمدَ عليها صاحبُ "الكافي"، والنظر في متونِ الكتابِ، فكأنه كان يرىٰ أنَّه أعدَّ العُدَّة لنقد كتبٍ فيؤجِّل الكلام عليها لحين نقدها.

وبذلك يكونُ البهبوديُّ مُؤرِّخًا لتاريخِ الحديثِ عند الإماميَّة إلىٰ ما قبل تصنيفِ الكتبِ الأربعةِ، أمَّا الكتبُ الأربعةُ والتعريفُ بِها وما بِها من

إشكالاتٍ وما تلاهَا منْ مجاميعَ فقد تناولتْه كتبٌ أخرىٰ، وإنْ شئتَ فانظر "دراية الحديث" للعلَّامةِ السَّيد محمَّد حسين الجلالي (ص: ١٤٠-٣٢٦).

والحاصلُ مما سبق:

١ - أنَّ البحَّاثةَ محمَّد باقر البهبوديُّ (ت ١٤٣٥) كانَ من علماءِ الحوزة الذين توجَّهوا لخدمةِ التراثِ الحديثيِّ الإماميِّ بطريقةٍ نقديَّةٍ لم تخرجه عن مذهبِه.

٢ - كتاب "معرفة الحديث" للبهبوديِّ تناول تاريخَ الحديثِ عند الإماميَّة ولم يذكر الكتبَ الحديثيةَ الأربعةَ.

٣- من فوائدِ الكتابِ: معرفةُ تاريخِ الكذبِ علىٰ الشِّيعةِ، وتعيينُ الضُّعفاء، والكتبِ المختلفِ فيها، والكتبِ الموضوعةِ، واختيار البهبوديِّ في رجال الشيعة المخالفين كالكيسانيةِ والزيديةِ والفطحيةِ.

٤ - النصُّ علىٰ إمامةِ كلِّ إمامٍ من الاثني عشريَّةِ ليس قطعيًّا، لذلك ذهبَ إلىٰ قبول حديثِ كلِّ شيعيٍّ مخالفٍ للنّسقِ المتوالي المشهورِ في الأئمَّةِ عند الإمامية.

٥- كتاب البهبودي فتح مجالاتٍ متعدِّدةٍ للبحث الحديثيِّ والتاريخي، ونحنُ نفتقرُ إلىٰ كتابٍ جامعٍ للتأريخِ الحديثيِّ عند المسلمينَ باختلاف مذاهبِهم بعد أن يقوم باستكمال المباحث المطلوبة.

❀ ❀ ❀

الفصل الثالث

المدرسة التغريبية الاستشراقية، وبعض مَن تأثَّر بها

وهو يتكونُ من تمهيدٍ وأربعة مباحثَ:

المبحثُ الأولُ: محمَّد رشيد رضا ومعارضتُه للسُّنة القوليَّة وأحاديثِ المعجزاتِ.

المبحثُ الثاني: أحمد أمين وإشكالُ نقدِ المتنِ.

المبحثُ الثالثُ: محمود أبو ريَّة وكتابه "أضواء على السُّنة المحمَّديَّة".

المبحث الرابع: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث للشيخ محمد الغزاليِّ.

تمهيد
«العقلانيُّون أو التنويريُّون»

١ - لما سطعتِ الأنوارُ الإسلامية وتتابعَ دخولُ الناسِ في دينِ الله أفواجًا وعظُمَ شأنُ الفتوحاتِ الإسلاميَّة، ودخلَ أهلُ هذه البلادِ في الإسلامِ تقوَّض سُلطانَ الكنيسةِ وأصبحَ محصورًا في أوروبَّا، وحاول نَصارىٰ أوروبا اختراقَ العالمَ الإسلاميَّ مِن جهة الشَّامِ ولكنَّهم فشلوا.

ثُمَّ جاءتِ الجيوشُ الصليبيَّة الجرَّارة فيما بينَ سنة (٤٨٩) إلىٰ سنة (٦٩٠) ونشبت الحروبُ الصليبيَّةُ ثمَّ رجعُوا مهزومين، وبقيتْ بعضُ مناوشاتٍ انتهتْ مع الزِّلزال المدمِّرِ في العشرين من جُمادىٰ الآخرةِ سنة (٨٥٧) بدخول السُّلطان محمَّد الفاتح حِصنَ النصرانيَّة المنيعَ القسطنطينيَّةَ، وأصبحتْ جزءًا مِن العالمِ الإسلاميِّ.

ولمْ يقفِ الأمرُ عند هذا الحدِّ فقد دخلتْ الجيوشُ الإسلاميَّة لشرق ووسط أوروبا ووقفتْ عند أسوارِ فِينَّا في عهدِ السُّلطان العثمانيِّ سليمان القانونيِّ سنة (٩٣٥).

وكانتْ هذه الفتوحاتُ الإسلاميَّة في أوروبا سببًا لتوحُّدِها ضدَّ الدَّولة الإسلاميَّة العثمانيَّة، ففي مؤتمر وستيفاليا سنة (١٨١٥) تأسَّسَ القانونُ «الدُّوليُّ» الذي ينظِّمُ العلاقةَ بين الممالكِ الأوروبيَّة، وتوجَّهتْ صوبَ العالمِ الإسلاميِّ أنظار كثيرين مِن مُفكِّري الغرب، وظهر الاستشراق، بمعاهده، ومراكزه، وكنائسه.

واستقدمَ نصارىٰ أوروبا مئاتِ الآلافِ من المخطوطاتِ سرقةً أو شِراءً بطُرُقٍ خَفِيَّةٍ، وعكفوا عليها وشرعُوا في تصنيفِ «دائرة المعارفِ الإسلاميَّة»،

وطبعوا بعض الأصول الإسلاميَّة بأعدادٍ قليلةٍ تناسبُ دراستَهم في مراكزِهم.

كان المستشرقون يجوبُون مراكزَ أطرافِ بلادِ المسلمينِ فهم عيون الاستعمارِ، وعندما جاءتِ الحملةُ الفرنسيَّةُ لمصرَ تقدَّمها وزاملَها وتأخَّرَ عنه عددٌ من المستشرقينَ، ورحلتِ الحملةُ الصليبيَّة الفرنسيَّة بمستشرقيها عن مصر حاملينَ معهم ما تمَّ نهبُه مِن كتبِ التراث الإسلاميِّ المخطوطِ، التي وضعوه على أرفُفِ مكاتبِهم وأديرتِهم، وفهارسُها المتداولةُ تشهدُ عليهم بالنَّهبِ والسَّرقة، ووضعوا الأُسسَ التي من خلالها يُسيطرون على العقلِ الإسلاميِّ ويحوِّلونه إلى داعٍ وتابعٍ لهم، واستغرقوا في ذلك عشرات السِّنين.

وظهرتْ بوادرُ الغزوِ الفكريِّ الصَّليبيِّ في رسالةِ نابليون إلى كليبر التي يقول فيها: «اجتهِدْ في جمع (٥٠٠) أو (٦٠٠) شخصٍ من المماليك...، وإذا لم تجد عددًا كافيًا من المماليكِ فاستعضْ عنهم برهائنَ من العربِ ومشايخ البلدان فإذا وصلَ هؤلاء إلى فرنسا يُحجزُون سنةً أو سنتين ليعتادُوا على تقاليدنا ولغتِنا ولمَّا يعودُوا إلى مصرَ يكون لنا منهُم حزبٌ يضمُّ إليه غيرِهم...»(١).

خطأ تاريخي للأزهر:

٢- وإذا كان الصليبيون قد توجَّهت أنظارُهم بقوَّةٍ ورغبوا في بسطِ نفوذِهم الثَّقافيِّ على بلادنا، فإنَّه في ذلك الوقتِ، أخطأ الأزهرُ خطأه التَّاريخيَّ الذي حوَّله مِن رائدٍ وسيِّدٍ بحسبِ الشَّرع الشَّريفِ إلى تابعٍ لحاكمٍ جاهلٍ أو مُستبدٍّ أو سفَّاحٍ أو علمانيٍّ.

---

(١) انظر نص الرسالة في كتاب "فتح مصر الحديث" لأحمد حافظ عوض (ص: ٤٠٩، ٤١٠).

ففي سنة (١٢٢٠) استقرَّ رأيُ عددٍ مِن كبار علماء الأزهر علىٰ مفارقةِ السِّياسةِ الشَّرعيَّة الخاصَّة بشروطِ الولاة، وأسندوا الأمرَ -وهو حقٌّ لهم- إلىٰ محمَّد علي الألبانيِّ وهو رجلٌ جاهلٌ في الخامسةِ والثلاثين من عمرِه كان قد اشتغلَ بتجارةِ الدُّخانِ، ثمَّ سلكَ في الجنديَّة، ولم يشهدْ له أحدٌ بطلبِ العلمِ بل كانَ لا يقرأ ولا يكتبُ، وثَبَّتَ مُلكَه بالغدرِ بعلماءِ الأزهرِ الذين مكَّنوا له، وأحاطَ الفرنسيُّون بمحمَّد علي يوجِّهونه.

٣- كان من أصحابِ محمَّد علي باشا عضوٌ بالمجمع العلميِّ الفرنسيِّ وهو مهندسٌ في الوقتِ نفسِه اسمُه «آدم فرنسو جومار»، قام بإقناعِ محمَّد علي بإرسال بعثاتٍ تعليميَّة إلىٰ فرنسا بدايةً من سنة (١٢٤٢)، وهذه البعثاتُ كانت من شبابٍ لم يتمكَّنوا أو يتحصَّنوا فكانوا صيدًا ثمينًا في يدِ المستشرقين، واعتنىٰ جومار بإدخالهم المدارسَ الفرنسيَّة، وتُقرأ عليهم مؤلفاتُ فولتير، وجان جاك روسّو وغيرهما، حتىٰ إذا عادوا إلىٰ مصرَ كانوا سفراءَ وقناصلَ للفكر الاستشراقيِّ، وفي ذلك الحينُ أُسِّستْ لهم بمصر «مدرسةُ الألسن» ليكونوا بعيدينَ عن الأزهرِ الشَّريفِ، ولتكونَ الألسنُ مقرًّا لأذنابِ المستشرقين بعيدًا عن العلوم الشَّرعيَّةِ التي تُدرَّسُ بالأزهرِ الشريف.

وتتابعَ إنشاءُ المدارس بعيدًا عن الأزهرِ، وزادت البعثاتُ إلىٰ بلاد الكفَّار، واقتصرَ كثيرٌ مِن أصحابِ السِّعة علىٰ إدخال أبنائِهم هذه المدارس، ولمَّا احتلَّ الإنجليزُ مصرَ تولَّىٰ المستر دنلوب الإنجليزي نظَارةَ المعارفِ سنة (١٨٩٧)، وأطلقتْ يده في إنشاءِ المدارسِ وتغيير المناهجِ، فكان المتخرِّجُون في هذه المدارس دُعاةً للثَّقافة الغربيَّة، ويتمنَّون أنْ تكونَ بلادُهم كبلادِ المستشرقين في كلِّ شيءٍ.

٤- هجرةُ بعضِ الشَّاميين لمصر: من الموضُوعات الجديرةِ بالبحثِ وتوجيه النَّظر إليها كمرحلةٍ من مراحلِ الصِّراع بين الحقِّ والباطل، أو بين الإسلامِ والعلمانيِّين، من حيثُ الزمانُ والمكانُ، وملاحظة أنَّه في نهايات الدَّولة العثمانيَّة الأثيرة، وبعد أنْ وجِّهت السِّهامُ للخلافةِ الإسلاميَّة، ولاحَ في الأفق اتفاقيَّاتُ بلاد المسلمين في مؤتمر بازل السويسريَّة برئاسةِ الصُّهيونيِّ تيودر هرتزل سنة (١٨٩٧)، ثمَّ اتفاقيَّة الكافرَيْنِ سايكس بيكو سنة (١٩١٦) بمصادقةِ روسيا القيصريَّة البلشيفيَّة.

ظهرتْ في الشَّام نزعةٌ عنصريَّة ضدَّ الدَّولة العثمانيَّة، وللأسفِ لم تكنْ تلك النَّزعةُ مقتصرةً على المسيحيين أو الدُّروز، بل طال شررُها طائفةً من المسلمين، من الذين عُرفوا بالشُّهرة في مقامِ الدَّعوة ولا سيَّما في الصَّحافة، والمتصدِّرين لإنشاءِ المكتباتِ والجمعيَّات والمجلَّاتِ والصُّحفِ، ولمَّا كانتْ لهم مواقفُ غيرُ جيدةٍ مع الدَّولة العثمانيَّةِ والخلافة، وضُيِّق عليهم في الشَّامِ، وكانتْ مصر -مع وجودِ الإنجليزِ فيها وهم أعداءُ العثمانيين- أكثرَ استقرارًا للشَّاميين، توالت هجرةُ عددٍ من الشَّاميين المناوئين للدَّولةِ العثمانيَّة لمصرَ، وليسَ للدراسة في الأزهرِ كالعادةِ، ولكنْ لأغراضٍ أُخرىٰ.

ولا بدَّ أنْ نقفَ طويلًا عند هجرةِ طاهرٍ الجزائريِّ، وعبدالرحمن الكواكبيِّ الحلبيِّ، وفارسِ نمر، ويعقوب صروف، وشاهين مكاريوس، والثَّلاثة من مؤسِّسي جريدة "المقتطف"، وشلبي شميل البروتوستانتي الذي كانَ يكتبُ في "المقتطف"، وفرح أنطون، ورفيق العظم، وجرجي زيدان، ومحمَّد رشيد رضا، ومحبِّ الدين الخطيب وغيرهم.

وكان لهؤلاء أثرٌ كبيرٌ في مصرَ من خلال نقدِ الدولة العثمانيَّة، وتزكية الوطنيَّة والقوميَّة، وإنشاءِ نزاعاتٍ مع الأزهرِ، وتأسَّستْ جمعيَّاتٌ قوميَّةٌ اشترك رشيد رضا في ثلاثةٍ منها، كما شاركَ المسيحيون منهُم في العمل السِّياسيِّ، فبعضُهم أنشأ جمعيَّاتٍ ومدارسَ مسيحيَّة، وبعضُهم تبشيريَّة. انظر "هجرة الشَّوام إلى مصرَ" لمسعود طاهر، و"الفكر العربي في عصر النهضة" ألبرت حوراني، و"جزيرة العرب في القرن العشرين" لحافظ وهبة، و"تشنيف الأسماع" الطبعة الثَّانية (١/ ٣٠٢).

٥- وبسببِ العواملِ الخارجيَّة (البعثات) ثمَّ تحوَّلها إلى داخليَّة كالمدارس والمنتدياتِ وحدوثِ الانشطارِ في التعليم، ظهرتِ الدعواتُ إلى السُّفور وانتعشَ الفسقُ في صورِ المسرحِ وتوابعه وكانَ فيهم ميلٌ سافرٌ إلى الاستهزاء بالعلماءِ وأصحابِ اللِّحى والعمائمِ، وظهرتِ الدَّعوةُ إلى الوطنيَّة بقوَّةٍ، وأُنشأت الأحزابِ الليبراليَّة في بلادِ الإسلام، والتي تقومُ على عقيدةِ فصل الدِّين عن الحياة، مع الامتزاجِ الكاملِ بالوطنيَّة التي أسَّست لها اتفاقيَّة سايكس بيكو سنة (١٩١٦).

ولأنَّ البلادَ الإسلاميَّة كانتْ محتلَّةً من الكُفَّارِ -عدا مناطقَ معروفةٍ كالجزيرة واليمن- داخل الحدودِ المقرَّرة من اتفاقيَّة سايكس بيكو، فكانَ النِّداءُ هو جلاءُ الكفَّار مِن الحدودِ المفروضة، فالمصريُّ يريدُ الاستقلالَ عن بريطانيا في حدودِ سايكس بيكو، والعراقيُّ كذلك، ومثله الشاميُّ... وهكذا، ولَمَّا لم تكنْ هذه الثوراتُ من منطلقاتٍ إسلاميَّة فقد أسَّستْ للوطنيَّة وعقيدة فصلِ الدِّين عن الحياة، وتولَّى قيادة الحركاتِ أشخاصٌ لهم ميول علمانيَّة، فتحقَّق للاستعمار بعضُ مرادِه الذي هو تحويلُ الحركاتِ الدَّاعيةِ لاستئناف الحياة الإسلاميَّة

والوقوف ضدَّ الاستعمار الحاسدِ إلى حركاتٍ وطنيَّةٍ كما فعل سعد زغلول ورفاقه في مصر سنة (١٩١٩)، فكانتْ هذه الثَّورة فرصةً قويَّة لإذكاء الوطنيَّة بعيدًا عنِ الإسلامِ.

وأصبح شعارُ حركة (١٩١٩) الهلال والصَّليب معًا على رُقعةٍ خضراء، وهو شعارٌ مخالفٌ للعقيدة الإسلاميَّةِ، فقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧]، ودخلَ عديُّ بنُ حاتم رضي الله عنه على رسول الله ﷺ وعليه صليبٌ من ذهبٍ، فقال له رسول الله ﷺ: **«يا عَديُّ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الوَثَنَ»**. رواه الترمذيُّ (٣٠٩٥).

وفي "صحيح البخاريِّ" (٥٩٥٢) من حديثِ أمِّ المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يكنْ يتركُ في بيته شيئًا فيهِ تصاليبُ إلَّا نقضَه.

قال السَّيد أحمدُ بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ -رحمه الله تعالى- في كتابه "مطابقة الاختراعاتِ العصريَّة" (ص: ٨٢-٨٣) حدَّثني شيخُنا شيخُ الدِّيار المصريَّة وعالمها الشَّيخُ محمَّد بخيت المطيعي رحمه الله قال: لما قامتِ الحركة الوطنيَّة عقب الحربِ العُظمى السَّابقةِ، واتَّحدَ هؤلاءِ المارقونَ منَ الأقباطِ ليطالبُوا بالاستقلال، كان مقرُّ اجتماعِهم وقطبهم الجامعَ الأزهرَ، ومنه كانتْ تنظَّمُ المظاهراتُ فكان يعمرُ بالأقباطِ، والقُسُسِ منهُم يصعدُون إلى المنبرِ خطباء مناوبةً مع المصريين، قال: وذاتَ يوم كانَ المسمَّى مصطفى القاياتي وهو من المدرِّسين في الأزهرِ والقائل: إنَّ سعدًا أفضلُ مِن النَّبيِّ ﷺ، وأنَّه جاء بما لم يأتِ به النَّبيُّ ﷺ وأنَّه رسول الوطنيَّة، كان هذا اللَّعينُ حاضرًا معهُم فأخذ الصَّليبَ ووضعَه في محرابِ الأزهرِ، وقام -لعنَه الله- خطيبًا فدعَا إلى اتحاد الإسلامِ والنَّصرانيَّة والقِبطيَّة، ودعا الحاضرين إلى صلاةِ ركعتينِ جميعًا ووضع

الصَّليبَ في المحرابِ، وكبَّر وصلَّىٰ ركعتَين، والصَّليبُ أمامَه يُصلِّي له ولله معًا في زعمِه لعنه الله تعالىٰ».

وكانتْ من نتائجِ حركة (١٩١٩) الآتي:

أ- تصريحُ ٢٨ فبراير سنة (١٩٢٢) الذي نصَّ علىٰ إلغاءِ الحمايةِ البريطانيَّة علىٰ مصرَ، وكان الإلغاءُ شكليًّا فقط، فتولَّتْ انجلترا الدِّفاعَ عن مصرَ وتقوم بحماية المصالحِ الأجنبيَّة والأقليَّات، والإشرافِ علىٰ السُّودان.

ب- إعلانُ دولةِ مصرَ دولةً مستقلَّة داخل حدودِ سايكس بيكو بعيدًا عن برقةَ وفلسطين والسُّودانِ بل والعالمِ الإسلامي.

ج- إصدار دستور (١٩٢٣) وهو دستورٌ علمانيٌّ يقوم علىٰ عقيدةٍ فصل الدِّين عن الحياة.

د- تشكيلُ أكبرِ حزبٍ في مصرَ «حزب الوفد»، وشعارُه تعانقُ الهلال والصَّليبِ، وهو يقومُ علىٰ فصل الدِّينِ عن الحياة، وقامتْ في مصرَ أحزابٌ أخرىٰ علىٰ عقيدةٍ فصل الدِّين عنِ الحياة، وأصبحَ هؤلاءِ هم النُّخبةَ وروَّادَ السِّياسةِ، والوزارات يتداولونَها فيما بينهم.

بينما لم يكنْ في مصرَ حزبٌ سياسيٌّ إسلاميٌّ واحدٌ فانعدم التكتُّل الإسلاميُّ السِّياسيُّ، وتصدَّر الحكمَ والتشريعَ والتقنينَ والقضاءَ أصحابُ فصل الدِّين عنِ الحياة.

نعم كانَ الأزهر، إلَّا أنَّه كانَ مدرسيًّا غيرَ مؤسَّسٍ كحزبٍ سياسيٍّ، وكانت السِّياسة الشَّرعيةُ تدرَّس كمادةٍ نظريَّة فقط، وكذا وجدتْ بعضُ جمعيَّاتٍ خيريَّة أسَّسها الأزهريُّون وأصحابُهم.

٦- وكان لنشاطِ الشيخ جمال الدين الأفغاني في مصرَ فتلميذُه المفتي الشيخ

محمَّد عبده وأصحابه ومنهم قاسم أمين و السيد محمَّد رشيد رضا آثار في نموِّ الفكرِ التغريبيِّ، وكتب الأخير ومقالاته في «مجلَّة المنار» تُعلنُ عن بشاعةِ موقفِه من الحديث النبويِّ الشريف، بسببِ تردِّيه الفِكريِّ.

وقد شرح عبدالرَّزاق حمزة في ردِّه على محمود أبوريَّة (ص: ٢٣٦، ٢٣٧) منشأ الخطأ عند السيد محمد رشيد رضا وشيخه الشيخ محمَّد عبده فقال في سببِ تشكيكِه في أحاديثِ أشراطِ السَّاعة والفتن: «ونقول كلمةً موجزةً في سببِ هذا التشكيكِ من السَّيد رشيد رحمه الله تعالىٰ، تخرَّجَ رحمه الله تعالىٰ علىٰ أستاذه محمَّد عبده الذي تمهَّر في فلسفةِ القرن الثَّامن عشرَ والتاسع عشرَ ورضعَا جميعًا من لُبَانِ فلسفةِ جُوسْتَاف لُوبُون، وكَانْت، ونِتْشَه، وسبِنْسَر وغيرهم من أساطين الفلسفةِ الماديَّة التي تقولُ بجبريَّة الأسبابِ والمُسَبِّبَاتِ، وأنَّ العالمَ يسيرُ بنواميسَ لا يمكنُ أنْ تتخلفَ أو أنْ ينفكَّ مسببٌ عن سببِه عقلًا.

فلم تتَّسعِ الفلسفةُ الماديَّة في تفكيرها للإيمانِ بالمعجزاتِ والخوارق من انشقاق البحرِ لموسىٰ، والعصَا له، وآياتِ عيسىٰ بنِ مريم، ورفعِه للسَّماء ونزوله، وخروجِ الدَّجَّال والدَّابة، وطلوعِ الشَّمسِ من مشرقِها، وانشقاقِ القمر وغيرها من الآيات.

ولَمَّا لم تتسعْ فلسفتُها -فلسفةَ القرنِ الثَّامنِ عشرَ والتاسعِ عشرَ- لهذه الخوارقِ والآياتِ والمعجزاتِ أخذًا في تأويلِها في القرآنِ والشَّكِّ في أحاديثها».

فبيَّن الشيخُ عبدالرزَّاق حمزة أنَّ منطلقَ محمَّد رشيد رضا وشيخه غير إسلاميٍّ، وكم تأثَّر الكثيرون بكلماتِ محمد رشيد رضا وشيخِه، لا سيَّما وأنَّ «مجلَّة المنار» كان لها انتشارٌ كبيرٌ.

٧- والمجال لا يتسعُ للكلامِ على الدَّعوة لجعلِ الإسلامِ عبادةً فقط وإبعادِه عن السِّياسةِ والحكمِ، وتأثيرِ كتابِ "الإسلام وأصول الحكم" ودعوته إلى فصلِ الدِّين عن الحياة، ثمَّ كتاب "مستقبل الثَّقافة في مصر" لطه حسين، ثمَّ جيل التغريبيين وبالأخصِّ اليساريِّين الذين سيْطروا على دار الكتبِ المصريَّةِ والصُّحفِ السيَّارةِ والإعلامِ وهم وأتباعُهم يبثُّون العلمانيَّة، ويُشِيعون الوطنيَّة مع الدَّعوة إلى استئصال وإبادةِ من يدعو إلى استئنافِ الحياة الإسلاميَّة.

ومن آثارِ الفكرِ التغريبيِّ ظهرتْ جماعاتٌ وأفرادٌ مِن المسلمينَ المتأثِّرين بالفِكر الغربيِّ ولم يبتعدْ عن هذا التأثُّر بعضُ العلماءِ.

قال **أحمد أمين** في مذكراته التي طبعها باسم **"حياتي"** (ص: ٢٠١): «وشجَّعني على هذا -يعني على خلعِ العمامةِ- ما كنتُ ألاقيهِ في لُبسِ العمامةِ مِن عَناءٍ، فعامَّةُ النَّاسِ في مصر -وخاصَّةً في المدنِ- يُجِلُّون العمامةَ ظاهرًا ولا يجلُّونها باطنًا، ويوقِّرُون الطربوشَ غالبًا ويستخِفُّون بالعمامةِ غالبًا، ويتغلغلُ في نفوسِهم مبدأٌ مقرَّرٌ وهو أنَّ صاحبَ الطربوش يحترمُ إلَّا ما ظهر عكسُ ذلك، وصاحبُ العمامةِ يحتقر إلَّا ما ظهر عكسُ ذلك، وكم حدثَ لي مِن فصولٍ كرهتُ مِن أجلِها العمامة»، ثمَّ ذكر الكاتبُ أحمد أمين بعضِ أحداثٍ تدلُّ على استخفافٍ بالعمامة.

وقال في (ص: ١٧٤) عن تأخُّرِه في الزَّواج: «كنتُ أتلمَّسُ الزَّواج من أمثالي منَ الأوساطِ، لا أطلبُ الغنى ولا الجاهَ، ومع ذلكَ كلِّه وقفتِ العمامة حجَرَ عثرةٍ في الطريقِ، فكم تقدَّمتُ إلى بيوتٍ رضُوا عن شبابي، ورضُوا عن شهادتي، ورضُوا عن مرتَّبي، ولكنْ لم يرضَوا عن عمامَتِي، فذو العمامةِ في

نظرِهم رجلٌ متديِّنٌ، والتديُّنُ في نظرهم يُوحِي بالتزمُّتِ، وقلَّة التمدُّنِ، والالتصاقِ بالرجعيَّة».

فانظر إلىٰ التحوُّل الكبير في طبقاتٍ تجاورُ الأزهرَ وعاشتْ في كنفِ الخلافةِ الإسلاميَّة، وكم كان للغزْوِ العلمانيِّ والانشطارِ التعليميِّ أثرُه في الاستخفافِ بالعلماءِ.

وبعد التسلُّطِ علىٰ عقليَّة كثيرٍ من المسلمين، كان اندفاعُ العلمانيين نحوَ وأْد الفِكرِ الإسلاميِّ واضحًا، ولنقرأ كلماتِ طه حسين في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" الذي صدر سنة (١٣٣٨)، ودعا إلىٰ السَّعيِ نحوَ أوروبَّا فكريًّا صراحةً في أكثر من موضعٍ في كتابِه، وإنْ شئتَ فانظرْ كتابَ "الفكر الإسلامي الحديث وصلتَه بالاستعمارِ الغربي" للدكتور محمَّد البهي (ص: ١٧٨-١٨٤)، والحديث ذو شجون[1].

---

(١) وقد تصدَّىٰ لهذه الدعواتِ العلمانيَّة التغريبيَّة وكشفَ عن اتِّجاهاتها والدَّاعين لها عددٌ من الأساتذةِ الموفقين، ومن الكتبِ المطبوعة التي لا يستغنىٰ عنها الغيورُ علىٰ دينه والتي تكشف أعداء ديننا والمتأثرين بهم من الانهزاميين: "موقف العقل والعلم والعالم من ربِّ العالمين وعباده المرسلين" لشيخِ الإسلامِ مصطفىٰ صبري.

وكل ما كتبه سماحةُ الشَّيخ العلامةُ تقيُّ الدِّين النبهانيُّ، وما دبَّجه يراعُ الدكتور محمَّد محمَّد حسين، وما كتبه الدكتور محمَّد البهيُّ في كتابه "الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي".

وكتابات الدَّاعية محمَّد قطب، وما خطَّه الأديبُ الصَّادعُ بالحقِّ محمود محمَّد شاكر في كتابه "أباطيل وأسمار" وتحليله الجيِّد في رسالته "رسالة في الطريق إلىٰ ثقافتنا"، ومقدمة كتابه "المتنبي"، لكن دعك من كلامِه حولَ محمَّد بن عبدالوهاب فإنَّه لم

٨- ولم تكنِ الدَّعوةُ للفكرِ الغربيِّ مقتصرةً على البعثاتِ والمدارس والصَّحافة بل كانَ لروَّادِ وأصحابِ هذه الدَّعواتِ منتدياتهم، فيحدِّثنا أحمد أمين الأزهريُّ -والذي كان يدور في فَلَكِ المُتأثِّرين بالعلمانيَّة- في كتابه "حياتي" (ص: ١٧٢-١٧٣) عن تجمُّعٍ كان يجلسُ فيه فيقولُ: «وكان لي بجانب هذه المدرسةِ من الأصدقاء -ذو الثَّقافة الإنجليزيَّة- جمعيَّة مِن أصدقاء آخرين ذوي ثقافةٍ فرنسيَّة غالبًا، عميدُها صديقي المرحوم الشَّيخ مصطفى عبدالرَّازق الذي كانَ شيخًا للأزهرِ فيما بعد، ومِن بينِهم الدكتور مصطفى فهمي والمرحوم الأستاذ عزيز مرهم والأستاذ محمَّد كامل البنداري والدكتور محمود عزمي وغيرهم وكانَ مكانُها في بيته، وكان أكثرُ أعضائِها مِن خِرِّيجي الجامعاتِ الفرنسيَّة وممَّن ألفَ بينهم إقامتهم في فرنسا وتعلمهم بها، وإذا كان يكثرُ في الجامعاتِ الأولى ذكر شكسبير، وديكنز، وماكولي، وبرناردوشو، فقد كان يكثرُ في هذه الجمعيَّات ذكر جان جاك روسو، وفولتير، وراسين، وموليير، ودركايم، وإذا كانت الجمعيَّات الأولى تغلبُ عليها المحافظةُ والاعتدالُ فهذه يغلبُ عليها التحرُّر والثَّورةُ على القديمِ، كنَّا نجلسُ في هذه الجمعيَّة، وقد يحضُرُ فيها أحيانًا بعضُ السَّيدات الفرنسيَّات زوجاتِ بعض المصريين، وبعضُ العلماءِ من الأزهر، ويتشقَّقُ الموضوعُ ويثارُ الجدلُ، ويكونُ الحديثُ مزاجًا بين حريَّة فرنسيَّة واعتدال إنجليزيٍّ ومحافظةٍ أزهريَّة، نتحدَّثُ في السِّياسة وحريَّة المرأةِ، وفي المقارنةِ بينَ فرنسا ومصرَ».

يتناول تاريخه وغزواته وتكفيراته.

ومن الدراسات الحديثة " أجنحة المكرِ الثلاثةِ " للدكتور عبد الرحمن حبنكة الميداني.

ثمَّ يقول أحمد أمين (ص: ١٧٣): «كنَّا نجلسُ يومًا مع نُخبةٍ من هذه الجماعةِ وكان أحدُها يصدِرُ جريدةً اسمُها "السُّفور" يدافعُ فيها عن رأي قاسم أمين ويدعُو إليه، فدعانا أنْ نأخذَ الجريدةَ ونُسهِم معه في إخراجِها ونتولَّى تحريرَها فقبلْنا هذا العرضَ، وتألَّفتْ لجنةٌ من الجمعيتين[1] جمعيتي الأولى المثقَّفة ثقافةً إنجليزيَّة، وجمعيتي الثَّانية المثقَّفة ثقافةً فرنسيَّة، وتسلَّمنا الجريدةَ نُحرِّرُها، وكانت جريدةً أسبوعيَّة، فكنَّا نجتمعُ يومين أو ثلاثة في الأسبوعِ نقرأ بريد الجريدةِ ونقرأ فيها ما حرَّرَه كلٌّ مِنَّا مِن مَقالةٍ وننقدُ ما نسمعُ ونجيز أو لا نجيزُ ما ينشرُ، وجهدت أنْ أكتبَ مقالةً كلَّ أسبوعٍ فكان ذلك أول عهدي بالصَّحافةِ وبالكتابةِ، وكان ذلك أيضًا على ما أذكرُ سنة (١٩١٨)».

قلتُ: وأظنُّ أنَّه قد انكشفتْ خبيئةُ هؤلاءِ وضررُهم المروعُ على أفكار وسلوك المسلمينَ بها خطَّه أحمد أمين بنفسه.

(فرع)

العلمانيون ومن يدور في فلكهم ليسوا من المعتزلة

يخطئ بعضُ الباحثين من الذين لا يعرفُون حقيقةَ المعتزلة، فيرمِي بجهله أفراخَ المستشرقين من العلمانيِّين الدَّاعين لفصلِ الدِّين عن الحياةِ بالاعتزال وهذا جهلٌ قبيحٌ بالاعتزال والمعتزلة، فالمعتزلةُ قومٌ في الذِّروةِ منْ حيثُ التمسُّك بالشَّريعة، وأصولهم الخمسةُ هي: التوحيدُ،والعدلُ،والوعدُ والوعيدُ،

(١) يقول أحمد أمين في حاشيته (ص: ١٧٣): «وكان من بين هذه الجمعيَّة المشرفة على تحرير مجلة "السفور" الأساتذة: مصطفى عبدالرزَّاق -شيخ الأزهر فيما بعد- ومحمود تيمور والدكتور أحمد زكي».

والمنزلةُ بين المنزلتين، والأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر.

فأمَّا الوعدُ والوعيدُ: فقالوا: لا مبدِّل لكلماتِ الله، وأنَّ الله لا يغفرُ الذنوبَ إلَّا بعد التوبةِ، فإذا خرجَ المؤمنُ من الدنيا بعد توبةٍ استحقَّ الثَّواب، فإنْ لم يتب من كبيرةٍ أو من الكبائر استحقَّ الخلودَ في النَّار.

وأمَّا الأمرُ بالمعروفُ والنَّهيُّ عن المنكرِ: فإنَّه واجبٌ على الأعيانِ لا يجوز التخلُّفُ عنه بشروطه كلٌّ حسبَ استطاعته بالسَّيفِ فما دونَه، ولهذا كان الملوك يخشونَهم ويحاربونَهم.

وقالوا: إنَّ العبدَ يخلقُ فعلَه ويحاسبُ عليه.انظر "شرح الأصول الخمسة" على سبيل الإجمال للقاضي عبد الجبار (ص: ١٢٨ - ١٤٥).

وإذ عُلِم ما تقدَّم فإنَّ من جعلَ نفسَه داعيًا للاستشراقِ أو منهزمًا أمامَ العلمانيَّة بفكرِه، ويؤوِّل كل ما يظنُّه متعارضًا معَ الفكرِ التغريبيِّ ليس من أهل العدل والتوحيدِ والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكرِ في شيءٍ، فالمعتزلةُ قومٌ لهم مكانةٌ ساميةٌ في تاريخنا، وخروجُهم للأمرِ بالمعروف والنَّهيِ عن المنكرِ مشهورٌ مسطورٌ، فإيَّاك ثمَّ إيَّاك من الغلطِ عليهم، وما جاءَ به الحداثيونَ أو التغريبيُّون أو العلمانيون لا يوافقُ أيَّ مذهبٍ إسلاميٍّ، بل هو ضدٌّ كلِّ مذهبٍ.

جماعة مِن المتأثِّرين بالفِكر الإصلاحي وكتاباتهم في الحديث:

وقد تخيرت عن أربعة منهم، وهم: محمَّد رشيد رضا، وأحمد أمين، ومحمود أبو ريَّة ثُمَّ الشيخ محمد الغزالي.

المبحث الأول: محمَّد رشيد رضا
ومعارضته للسنة القولية وأحاديث المعجزات النبوية الشريفة

محمَّد رشيد رضا له ترجمةٌ مطوَّلة في "تشنيف الأسماع" الطبعة الثَّانية (٢/ ٣٠٠) ذكرتُ فيها تناقضاتِه الفِكريَّة الأساسيَّة، وعداءَه للدولةِ العثمانيَّة العليَّة، ودعوتَه للسُّفورِ، وسأنتقي منه هنَا ما يتعلَّقُ بالسُّنَّة المشرَّفة فأقول:

أ- وعجبي لا ينقضِي مِن جُرأة محمَّد رشيد رضا على السُّنَّة المشرَّفة ومحاولتِه إسقاطَ الحجيَّة بقسمٍ عظيمٍ منها، مخالفًا لما هو معلومٌ من الدِّين بالضرورة، بمخالفةِ النُّصوصِ الصَّريحةِ منَ القرآنِ الكريمِ بوجوبِ اتِّباع الرَّسول ﷺ.

فقد رأيتُ محمَّد رشيد رضا في (المجلَّد العاشر من العدد العاشر) يذهب إلى الرَّاجحِ -عنده- وهو المنعُ من كتابة الحديثِ النَّبوي الشَّريفِ (ص: ٧٦٥-٧٦٨)، وهو في بحثِه فضوليٌّ سطحيٌّ صحفيٌّ يعارضُ الأمرَ بالكتابةِ الثابتَ عند أهل العلمِ، وهو الذي مشى عليه آلُ البيتِ والصَّحابةُ، والأمَّةُ أجمعت عليه، فالمعارضةُ التي بدأها محمَّد رشيد رضَا بحثٌ ضائعٌ.

ثمَّ زاد الطين بلَّة فقال في (ص: ٧٦٨) ما نصُّه: «وإذا أضفتَ إلى هذا ما وردَ في عدمِ رغبةِ الصَّحابة في التحديث بل رغبتهم عنه، بل في نهيهم عنه قَوِيَ عندك ترجيحُ كونهم لم يريدوا أنْ يجعلوا الأحاديثَ دينًا عامًّا دائمًا كالقرآنِ».

قلتُ: رحمة الله على العقول، وأين كانتِ المراكزِ الإسلاميَّة منْ هذا السُّقوط؟ انظرْ إلى المقدِّماتِ المردودةِ والنتيجةِ الباطلةِ التي تعصفُ بالمعلومِ مِن الدين بالضَّرورة، وهو وجوبُ الأخذِ بالأحاديثِ النبويَّة الشَّريفة تديُّنا،

وهو الحقُّ الذي نصَّ عليه القرآنُ الكريمُ في قوله تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ [النساء:٥٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر: ٧].

والأمرُ بالأخذِ مطلقٌ يشملُ القوليَّةَ والفعليَّة والتقديريَّة.

وقد رأيتُ نقدًا لكلماتِ محمَّد رشيد رضا المذكور حول السُّنَّة في كتاب "الحديث والمحدِّثون" للشَّيخ محمَّد محمَّد أبوزهو رحمه الله تعالىٰ أستاذِ الحديثِ بكليَّة أصول الدِّين (ص: ٢٢٠- ٢٤٢) خلص إلىٰ قوله رحمه الله تعالىٰ (ص: ٢٤٢): «وبعد فهذه الدَّعوىٰ من الشَّيخِ -يعني محمَّد رشيد رضا- لا أساسَ لها بل هيَ تهدِمُ نفسَها بنفسِها فضلًا عن أنَّها تخالفُ نصوصَ القرآنِ الكريم، وتتعارضُ مع ما تواترَ من سنَّة الرَّسول الأمينِ ولا تتفقُ وما أجمع عليه المسلمون في كافَّةِ الأزمان».

ب- واعتبرَ محمد رشيد رضا «السَّلفي» أنَّ الحُجَّة الشَّرعيَّة منَ السُّنَّة خاصَّةٌ بالأحاديثِ الفعليَّة فقط، انظر ذلك في «المنار» (١٠/ ١٤٠، ٨٥٢)، ورسالة "منهج محمَّد رشيد رضا في العقيدة" (ص: ١٣٧)، وهذا الشَّططُ من محمَّد رشيد رضا المدَّعي السَّلفيَّة يلزمُ منه ردُّ الكثيرِ جدًّا منَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ والحسنةِ بل والمتواترةِ القوليَّة، ويدلُّ علىٰ جُرأةٍ وجَهلٍ لأنَّه يُعارض قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر: ٧].

فهذا الإطلاقُ من النَّصِّ القرآنيِّ يُعارضُ تقييدَ رشيد رضا، وشبهتُه في ذلك روايةُ بعضِ الأحاديث القوليَّة بالمعنىٰ، فاتخذَ الرِّواية بالمعنىٰ سبيلًا للقدحِ في الأحاديثِ القوليَّة جملةً واحدةً، وسبيل أهلِ العلمِ هو نقدُ كلِّ روايةٍ بمفردها، والحكمُ عليها بما يليقُ بها، وضعفُ روايةٍ أو خمسٍ أو عشرٍ لا يلزم منه ضعفُ السُّنَّة القوليَّة كلِّها، أو تركُ الاحتجاجِ بها، وقد خلطَ محمَّد رشيد رضا بين بحثِ الاحتجاجِ بالسُّنَّة من حيثُ ذاتها وبينَ أبحاثِ الطُّرقِ والعللِ.

وكان يذهبُ إلىٰ العملِ بحديثِ النَّهي عن الكتابةِ وبنىٰ عليه فقال في «المنار» (١٠/ ٧٦٧): «ولو فرضْنا أنَّ بينَ أحاديث[1] النَّهي عن الكتابةِ والإذنِ بها تعارضًا يصحُّ أنْ يكونَ به أحدُهما ناسخًا للآخر لكان لنا أنْ نستدلَّ علىٰ كونِ النَّهي هو المتأخِّرُ بأمرين:

أحدهما: استدلالُ من رُوي عنهم من الصَّحابةِ الامتناعُ عنِ الكتابة ومنعها بالنَّهي عنها وذلك بعدَ وفاة النَّبيِّ ﷺ.

وثانيهما: عدمُ تدوينِ الصَّحابة الحديثَ ونشرَه، ولو دوَّنوا ونشرُوا لتواترَ ما دوَّنوه».

قلتُ: الذي أوقعَ السَّيدَ محمَّد رشيد رضا في هذه الأخطاءِ المتتابعةِ هو رأيُه الفرديُّ والغريبُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يُرِد أنْ تكونَ أحاديثُه دينًا عامًّا كالقرآنِ كما في «المنار» (١٠/ ٧٦٨) وخذ الآتي:

---

(١) النَّهي عن كتابة الحديثِ لم يثبتْ فيه إلَّا حديثُ أبي سعيدٍ مرفوعًا فقط، وقد أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (رقم: ٣٠٠٤)، وأحمدُ (٣/ ٢١، ٣٩) وغيرهما ورجَّح البخاريُّ وقفه، وتعليل المنع جاء موقوفًا عن أبي سعيد في "تقييد العلم" (ص: ٣٦، ٣٧) وهو خوفُ الاختلاطِ بالقرآنِ الكريمِ.

١- الصَّوابُ أنْ يُقال: لو فرضْنا تعارضًا بين حديثِ النَّهي عن الكتابة والأمرِ بها، لكان النَّاسخُ هو الأمر بها؛ لأنَّ آخرَ العهدِ به ﷺ أنَّه همَّ بالكتابةِ وأمرَ بها ففي "صحيحِ البخاريِّ" (رقم ١١٤) عن ابن عبَّاسٍ قال: لما اشتدَّ بالنَّبيِّ ﷺ وجعه قال: «ائتُوني بكِتابٍ أكتبْ لكُمْ كتابًا لا تَضِلُّوا بعدَه» الحديث.

والبخاريُّ أخرجه في "صحيحه" في أربعةِ مواضعَ، منها كتابُ العلمِ (رقم ١١٤) وقال رحمه الله تعالىٰ: «بابُ كتابةِ العلمِ»، وقال البيهقيُّ في "دلائل النبوَّة" (٤/ ١٨١): «بابُ ما جاءَ في همِّه بأنْ يكتبَ لأصحابِه كتابًا...».

٢- قوله: «عدمُ تدوينِ الصَّحابةِ الحديثَ ونشرِه» هذا منه خطأ فإنَّ الصَّحابة ﷺ نشرُوا الحديثَ وعملوا به، وهو مرويٌّ عنهُم في كتبِ السُّنَّة بحيثُ لا يمكنُ دفعُه، أمَّا ادعاؤُه بعدمِ تدوينِ الصَّحابةِ له فخطأ يعارضُه ما ثبتَ من أنَّ عددًا من الصَّحابةِ ﷺ كتبوا الأحاديثَ[1].

---

(١) تَوَاتَر تدوينُ الصَّحابة والتَّابعين للأحاديثِ النبويَّة الشَّريفة، ومن الكتبِ التي صُنِّفت في القرنِ الرَّابع عشرَ كتاب "دراساتٌ في الحديثِ النَّبويِّ وتاريخ تدوينه" لفضيلة الأستاذ الدكتور محمَّد مصطفىٰ الأعظمي، وقد طُبع بالرياض سنة (١٣٩٦)، وقد جمع فيه عشراتِ الآثار من بطونِ الأسفارِ عن الصَّحابةِ والتَّابعينَ والتي تثبت تدوينَهم للأحاديثِ الشَّريفة في العصرِ النبويِّ وذلك في البابِ الرَّابعِ من كتابِه وعنونه بتقييد الحديثِ في عصر النَّبيِّ ﷺ إلىٰ منتصفِ القرن الثاني الهجريِّ علىٰ وجه التقريب (من ص: ٨٤ إلىٰ ص: ٣٧١) وهو بابٌ جيِّدٌ مفيدٌ ردَّ فيه بالدَّلائل القويَّة التي تثبت التواترَ المعنويَّ للتدوين في عصرِ الصَّحابةِ فمنْ بعدَهم؛ علىٰ المستشرقين ومَن تأثَّر بهم أو دار في فَلَكِهم أو شذَّ بإيرادِ الشُّبَه الواهيةِ لتعطيلِ العمل بالسُّنَّة كرشيد رضا وصاحبه أبي ريَّة، وهو بابٌ جليلٌ، جزىٰ الله الدكتور الأعظميَّ خيرًا،

ج- وفي «مناره» كان قد فتحَ البابَ لأصحابِ مواقفَ غيرِ محمودةٍ من السُّنَّة، كالطبيبِ محمَّد توفيق صِدقي صاحب الشُّبهاتِ المعروفةِ حول السُّنَّة المشرَّفة، وقد نشرَ له محمَّد رشيد رضا مقالاتٍ سيئةً، منها «القرآنُ هو الإسلامُ وحدَه»، وانظر «المنار» (العدد ٩، ١٢) من السَّنَةِ التاسِعةِ، وكانتْ هذه المقالاتُ قدوةً للقرآنيين وأشباهِهم، وقد تعقَّبَ العلَّامةُ الأصوليُّ الشَّيخُ عبدالغني عبدالخالق رحمه الله تعالىٰ هذه المقالاتِ في كتابه "حُجِّيَّة السُّنَّة" (ص: ٣٨٣) وما بعدَها فأجادَ وأفادَ رحمه الله.

د- تابع محمد رشيد رضا موقفه من السُّنَّة فأنكرَ المهديَّ، وضعَّف جميع الأحاديثِ الواردةِ في الباب، وقال ما نصُّه: «وجملةُ القول: إنَّنا لا نعتقدُ بهذا المهديِّ المنتظر، ونقول بضررِ الاعتقادِ به»، انظر «المنار» المجلَّد السَّابع، الجزء الرابع (ص: ١٣٨).

هـ- وأنكر رفعَ عيسىٰ ابنِ مريمَ ونزوله، وردَّ أحاديثَ البابِ المتواترةَ، وعدَّ هذه الأفكارَ من الخرافاتِ. انظر «المنار» المجلَّد الثَّامن والعشرون، الجزء العاشر (ص: ٧٥٦).

وقد ردَّ عليه العلَّامةُ الكوثريُّ في مقالاتٍ طُبعتْ فيما بعد باسم "نظرة عابرة في مزاعمِ من ينكرُ نزولَ عيسىٰ عليه السلام قبل الآخرة".

وأبلغَ في الرَّدِّ علىٰ محمَّد رشيد رضا، وشيخِه محمَّد عبده شيخُنا العلَّامةُ السَّيدُ عبدالله بنُ الصِّدِّيقِ الغُماريُّ في كتابه "عقيدة أهل الإسلام" (ص: ٧٣) وما بعدها.

وثم مصنفات أخرىٰ في الباب مفردة، أو ضمن أعمال أخرىٰ فانظرإذا شئت كتاب " التصنيف في السنة النبوية وعلومها "للدكتور خلدون الأحدب الحموي، " مصنفات تاريخ السنة وعلومها العامة " (١/ ٥٧).

و- وقد اعتمدَ محمود أبو ريَّة في كتابه "أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة" على محمَّد رشيد رضا في الدعوةِ لتركِ الاحتجاجِ بالأحاديثِ القوليَّةِ، وذكره باسمِه مراتٍ في كتابِه المذكور.

وتعقَّب الشَّيخُ عبدُالرَّحمن المعلِّميُّ أبا ريَّة في كتابه "الأنوار الكاشفة"، لكن الشَّيخ المعلِّمي ترفَّق برشيد رضا لأسبابٍ معروفة، انظر (٢، ٢٧، ١٢٤، ٢٣٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٦).

أمَّا محمَّد عبدالرَّزاق حمزة -صاحبُ محمَّد رشيد رضا- في كتابه "ظلمات أبي رية" فيرمي أبا ريَّة بالضَّلال والعداوةَ للسُّنَّة، وأعرضَ عن عُمدةِ أبي رية وسابقِه في تركِ الاحتجاجِ بالأحاديثِ القوليَّة، وفي كثيرٍ منْ آرائِه حولَ السُّنَّة المشرَّفة وهو محمَّد رشيد رضا.

لكن محمَّد عبدالرَّزاق حمزة اضطرَّ أخيرًا للإفصاحِ عن نقدِه لمحمَّد رشيد رضا لما وجدَ محمود أبوريَّة ينقلُ صفحاتٍ من «المنار»، فأعلنَ محمَّد عبدالرَّزاق اختلافَه مع شيخِه محمَّد رشيد رضا، -انظر "ظلمات أبي رية" (ص: ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٧١، ٢٧٢)- واصفًا له بالإمامةِ، أمَّا الحطُّ والسبُّ فكانا من نصيبِ أبي ريَّة، وهكذا يكونُ الإنصافُ!! وقارنْ وابحثْ بنفسِك والله المستعان.

ز- وجاهدَ محمد رشيد رضا في «مناره» (٩/ ٤٩٢، ٥٠٧) في ردِّ أحاديثِ الدجَّال المتباينةِ الطُّرقِ والمخارجِ والمتواترة.

ح- وصرَّح في «المنار» (١/ ٣٩/ ٧١١)، (٦/ ١٣/ ٥٥٠٦)، (٣٢/ ١٠/ ٧٣٥) بأنَّ المعراجَ رؤيا مناميَّة.

وردَّ محمَّد رشيد رضا كثيرًا من الأحاديثِ التي في الصَّحيحينِ وغيرهما،

وتوقَّفَ في بعضِ المعجزاتِ كانشِقاقِ القمرِ. انظر «مجلَّة المنار» (٣٠/ ٢٦٢، ٣٦٤، ٣٧٢).

ك- وقال في «المنار» (٣٤/ ٧٩٣): «مسألةُ المعجزاتِ أو خوارقِ العادات، وقد حرَّرتُها في كتاب "الوحي المحمَّدي" من جميعِ مناحيها ومطاويها،... بما أثبتُّ به أنَّ القرآنَ وحدَه هو حُجَّة الله القطعيَّة علىٰ نبوَّة محمَّدٍ ﷺ بالذَّاتِ، ونبوَّة غيره من الأنبياءِ وآياتهم بشهادتِه... وأنَّ الخوارقَ الكونيَّة شبهة عند علمائه لا حُجَّة؛ لأنَّها موجودةٌ في زماننا ككلِّ زمانٍ مضىٰ، وأنَّ المفتونينَ بها هم الخرافيُّون من جميعِ الملل».

ل- وله مقالٌ في «المنار» (٢٧/ ١/ ٥٥) ذهبَ فيه إلىٰ أنَّ الميزانَ هو القضاءُ العادل، والكرسيَّ ليس علىٰ حقيقتِه اللغويَّة بل كنايةٌ عن العظمةِ، أمَّا النَّفخ في الصُّورةِ فهو كنايةٌ عن إعلانِ الأمرِ واشتهارِه[1].

❊ ❊ ❊

(١) وأبلغ محمد رشيد رضا في الشَّططِ فكان مؤيدًا جهودَ قاسم أمين في كتابه "تحرير المرأة" -وعارضه علماءُ الأزهر وكلُّ مخلصٍ غير متفرنجٍ- فتناول محمَّد رشيد رضا السَّلفي كتاب قاسم أمين بالمدح والثَّناء كما في «المنار» (يوليو سنة ١٨٩٩، ٢٥، ٢٦ أغسطس من نفس العام)، وعندما مات قاسم أمين رثاه محمَّد رشيد رضا بمقالةٍ عنوانها «مصاب مصر بقاسم أمين بك»، أكثر فيها من مدح قاسم أمين وكتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة"، وكان الشَّيخ محمَّد عبده موافقًا ومشاركًا لقاسم أمين في آرائه، ومن خلفهما رشيد رضا.

المبحث الثاني

أحمد أمين، وإشكال نقد المتن

مَن قرأ كتابَ "حياتي" للأستاذِ أحمد أمين -وقد تقدَّمتْ نصوصٌ منه- علم أنَّ أحمد أمين كان قريبَ الصِّلةِ مِن الذين يميلونَ لأقوال المستشرقين الذين يوصفُونَ بالتنويرين أو التغريبيين.

وقد رأيتُ فضيلةَ الأستاذ الشَّيخ مصطفى السِّباعي رحمه الله تعالى في كتابه "السُّنَّة ومكانتها في التشريعِ الإسلاميِّ" (ص: ٢٢١- ٢٩٣) ناقشَ عبارات جاءتْ في كتبِ الأستاذ أحمد أمين حول السُّنَّة المشرَّفةِ والمحدِّثين.

وتعقيباتُ الأستاذ مصطفى السِّباعي جيِّدةٌ، وقليلٌ منها كان يحتاجُ لبيانٍ، والأقلُّ ما كانَ يحتاجُ لمناقشةٍ، ولكنَّه أجادَ وأفادَ.

وقد تعرَّض الأستاذ السِّباعيُّ في كتابه لكلماتِ أحمد أمين حول نقد المُحدِّثين للمَتْنِ، ورأيتُ أنْ أكتبَ ما أراه صوابًا إنْ شاءَ الله فقلتُ وبه استعنتُ:

صرَّح الأستاذُ أحمد أمين في كتبه «فَجر، وضُحى، وظُهر الإسلام» بأنَّ المحدِّثين اعتنَوا بالإسنادِ أكثر مِن اعتنائِهم بالمتنِ، وهذه نصوصُه من كتبِ الثلاثة:

١- فقال في كتابه "فجر الإسلام" (ص: ٢١٧، ٢١٨): «وقد وضعَ العلماءُ للجرحِ والتعديل قواعدَ ليس هنا محلُّ ذكرِها[1]، ولكنَّهم والحقُّ يقال: عُنوا بنقدِ الإسنادِ أكثرَ ممَّا عُنوا بنقدِ المتنِ».

٢- وقال في كتابه "ضُحى الإسلام" (٢/ ١٣٠): «إنَّ المحدِّثين عُنوا

---

(١) وهذا هروبٌ منه وإعلانٌ بحاله.

عنايةً فائقةً بالنَّقدِ الخارجيِّ، ولم يُعنَوا هذه العنايةَ بالنَّقدِ الدَّاخلي».

٣- وقال في كتابه "ظُهر الإسلام" (٢/ ٤٨): «كما يُؤخذُ عليهم أنَّهم عُنوا بالسَّندِ أكثرَ مِن عنايتِهم بالمتنِ».

قلتُ: النَّاظر في العباراتِ الثَّلاثة يجدُ أنَّ أحمد أمين لم ينفِ اشتغالَ المحدِّثين بنقد المتنِ، لكنَّ اشتغالَهم بمباحثِ الإسناد -في رأيه- كانَ أكثرَ، بذلك تُصرِّحُ عباراتُه بقوله في الأولى والثالثة: «أكثر»، والثَّانيةُ قريبةٌ منهما، ولكنْ مع الموقفِ العامِّ لأحمد أمين يُعتبرُ كلامُه نقدًا للمحدِّثين وعليه فأقول:

أولًا: المشتغلون بالحديثِ على ثلاثِ مراتبَ: (الأولى) الرُّواة وهم الأكثرون، (الثانية) المحدِّثون النَّاقدُون كيحيى بن سعيدٍ، وابنِ المدينيِّ، والرَّازيَّيْن، (الثالثة) الجامعُون بين الفقهِ والحديثِ.

فأصحابُ المرتبةِ الأولى ينطبقُ عليهم قوله ﷺ: «فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ»، والذي يُحيطُ به قوله ﷺ: «ورُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هُو أَفْقَهُ مِنْهُ».

ثانيًا: لا يلزمُ المحدِّثين النُّقَّادَ أنْ يكونوا مِن المحدِّثين الفقهاءِ العارفينَ بدقائقِ الألفاظِ وتفسيرِ النُّصوصِ وكيفيَّة استنباطِ الأحكامِ منها.

ثالثًا: كلامُ أحمد أمين يُفهم منه وجودُ نقصٍ عند أهلِ المرتبة الثَّانية، وليس كذلك؛ لأنَّهم اشتغلوا بالنَّظر في المتونِ الحديثيَّة بطريقتِهم الخاصَّة ومنهجِهم المتميِّز، وقد أبانوا عن ذلك بشواهدَ كالآتي:

١- علومُ الحديثِ هي الأساسُ الذي يبني المحدِّثون تصرُّفاتِهم عليه، والنَّاظرُ في علومِ الحديثِ يجدُ أنَّ المُحدِّثين أفردوا أنواعًا مِن علوم الحديث للنَّظر في المتنِ وهي: معرفةُ المرفوعِ، ومعرفةُ الموقوفِ، ومعرفةُ الشَّاذِّ، ومعرفةُ المنكَرِ، ومعرفةُ الموضوعِ، ومعرفةُ زياداتِ الثِّقاتِ وحُكْمها، ومعرفةُ

المضطربِ، ومعرفةُ المُدْرَجِ، ومعرفةُ ناسخِ الحديثِ ومنسوخِه، ومعرفةُ المُصَحَّفِ، ومعرفةُ مختلفِ الحديث، ومعرفةُ المقلوبِ، ومعرفةُ مَن تُقبل روايته ومَن تُردُّ، ومعرفةُ الغريبِ، ومعرفةُ فقه الحديث.

هذه خمسةَ عشرَ نوعًا من علومِ الحديثِ تبحثُ في المتنِ، وشرحُ كلِّ نوعٍ يُطلبُ من كتبِ الاصطلاح.

٢- للمحدِّثين عباراتٌ في مجال الحكمِ على المرويَّات تصرِّحُ بأنَّ حكمَهم على الرَّاوي كان بالنَّظر إلى مروياته وهو الأصلُ عندهم، ومنْ عباراتِهم: فلانٌ يأتي بالمنكراتِ عن الثِّقاتِ، فلانٌ ينفردُ عن الثِّقاتِ بما ليس من حديثِهم.

ومنه قولهم -ولا سيَّما ابن عديٍّ-: نظرتُ في حديثه فلم أجدْ له حديثًا منكرًا أو جاوزَ الحدَّ، أو أحاديثه مناكيرُ، ونحو ذلك.

٣- للمحدِّثين كتبٌ تتناول مختلفَ الحديثِ، والنَّظر في متونِه التي ظاهرُها التعارضُ ومن أشهرِها كتابُ الإمامِ الشَّافعي، و"تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، و"شرح مشكل الآثار" لأبي جعفرٍ الطَّحاويِّ وهو أكبرُها، وكتاب "كشف المشكل من أحاديث الصَّحيحين" لابن الجوزيِّ، ولكلٍّ من القاضي عياض والصَّلاح العلائيِّ كتابٌ في البابِ، وهذه كتبٌ مطبوعةٌ ومتداولةٌ.

٤- اعتنى شُرَّاح الحديثِ -وهم كثيرون- بالنَّظرِ في المتونِ من عدَّةِ نواحٍ معروفةٍ في أنواعِ علوم الحديث.

٥- النَّاظرُ في تاريخ الحديثِ الشَّريفِ من الصَّحابة فمن بعدَهم يرى أنَّ نقد المتنِ والنظرِ فيه قد سبقَ النَّظر في الأسانيدِ التي تأخذُ النَّظر فيها.

وهذه الأعمال العلميَّةُ -وأمثالها- لعلماءِ المسلمين إنَّما يعرفُها المشتغلون بالحديثِ المشاركون في فنونِه درايةً وروايةً، ومعَ ذلك فلا نطلبُ من المحدِّث

أن يكونَ فقيهًا أو مجتهدًا.

(تنبيه): عملُ المحدِّثِ غيرُ عمل الفقيهِ وكلاهُما يتعاونانِ ويتساعدانِ، قَالَ العلامةُ أبو سليمان الخطابيُّ في كتابه "معالم السُّنن" (١/ ٣): «انقسَم الناسُ إلىٰ فرقتين: أَصْحَابِ حَدِيثٍ وَأَثَرٍ، وَأَهْلِ فِقْهٍ وَنَظَرٍ، وكلُّ واحدةٍ منهما لا تتميَّزُ عن أختِها في الحاجةِ، ولا تستغني عنها في دركِ ما تنحُوه في البغيةِ والإرادة؛ لأنَّ الحديثَ بمنزلةِ الأساسِ الذي هو الأصلُ، والفقه بمنزلةِ البناءِ الذي هو له كالفرعِ، وكلُّ بناءٍ لم يوضعْ علىٰ قاعدةٍ وأساسٍ فهو منهارٌ، وكلُّ أساسٍ خلا عن بناءٍ وعمارةٍ، فهو قفرٌ وخرابٌ».

فلكلِّ عالمٍ عملُه، فلا تشغب بهذا علىٰ ذاك، أمَّا منْ جعلَ كلامَ المستشرقين محلَّ نظرِه ودارَ في فَلَكِهم فلا يُعتدُّ به وبأستاذِه اليهوديِّ أو النَّصرانيِّ أو المُلْحِدِ؛ لأنَّهم ليسُوا مِن العلماءِ وإنَّما يكتبون لأغراضٍ بقصدِ الاستعلاءِ والتشهير، ولا يُمَيِّزون بين مراتبِ وفنون أهلِ العِلْم.

بقي أنْ أقول: إنَّ أحمد أمين ومَن يجنحُ إليهم مِن المستشرقين، ومن قدَّم له وهو طه حسين لهم مجهوداتٌ في حدودِهم، ولكنْ لكلِّ فنٍّ رجالٌ، فالمنتقدُ للنحْويِّين لا بدَّ أنْ يكونَ نحويًّا، والمناقشُ للفقهاءِ في استنباطاتِهم عليه أنْ يشاركَهم في علومِهِم المتعددة العلية.

والمحدِّثُ الذي ينتقدُ وينظرُ لا أراه إلَّا أنْ يكونَ عارفًا له استقلاليَّة، أمَّا أحمد أمين وحزبه فهم يردِّدون صدىٰ غيرِهم من المستشرقين، ويسردُون أخبارًا، وينتقدُون بدونِ علمٍ ولا يُفَرِّقون بين المحدِّثِ والفقيهِ، ويقولُون وفقَ مناهجِهم، وليستْ عندَهم آلةُ النَّظرِ في راوٍ واحدٍ، أو تخريجِ حديثٍ وبيانِ علَلِه، أو حتىٰ الرجوع للأصول لجمعِ الطُّرقِ، ومعرفةِ المخرجِ، والفردِ النسبيِّ

والفرد المُطلَق، والألفاظ الزَّائدةِ، والتمييز بين المنكرِ والمعروفِ أو بينَ الشَّاذِّ والمحفوظ، وغايتهم النَّقل من كتبِ الأدبِ أو التاريخِ بطريقةٍ مغايرةٍ للمنهجِ الإسلاميِّ الذي يعتمدُ النَّظر في الطرقِ والوجُوه.

ومن كانَ كذلك يكونُ كثير الخطأ والزَّلل ولا يُعتمدُ عليه؛ لأَنَّه حاطبُ ليلٍ يثبتُ ما يراه، ويخفي ما لا يروق له بدونِ منهجٍ علميٍّ صحيحٍ وهو المنهج الإسلاميُّ.

فمن كان منْ أهل العلمِ والتخصُّصِ يحتَفَىٰ به وبقولِه، وغير ذلك فلا يعتدُّ بكلامه ولو كانَ حاملًا لأعلىٰ الشَّهادات.

وليس من أغراضي تَتبُّعُ أحمد أمين ومناقشتُه، إنَّما أردتُ إثباتَ كلماته في نقد المحدِّثين للمتنِ، والتعقيبَ الإجماليَّ عليها، والتنبيهَ علىٰ أنَّه ليس منْ علماء الحديثِ ولا طلبتِه، وأنه خلطَ بين المحدِّثِ والفقيه.

المبحث الثالث

محمود أبو رية وكتابه

"أضواء على السنة المحمَّدية"

التعريف بالشيخ محمود أبو رية:

لم أجدْ -بعد تتبُّعٍ- مَنْ كتبَ ترجمةً تفصيليَّةً للشَّيخِ محمود أبو ريَّة، ومن نقلوا أخبارَه يقولون: إنَّه وُلد بقرية كفر المندرة، مركز أجا دقهلية، في الواحد والعشرين من ربيعٍ الآخر سنة ألفٍ وثلاثمائة وسبعٍ، والتحقَ بالأزهر، ولم يكملْ دراستَه به.

ثُمَّ تعرَّفَ علىٰ بعضِ الأدباءِ بالقاهرة، وتأثَّرَ أبو ريَّة ببعضِ الدُّعاة التغريبيين أو الإصلاحيين كأحمد أمين، ورشيد رضا، وطه حسين، وغيرهم، وكان يكتبُ مقالاتٍ في صحفٍ ومجلاتٍ مشهورةٍ كالرِّسالةِ والأهرام والمقتطفِ والسِّياسة.

ومِن أشهرِ مَن تَعرَّفَ محمود أبورية بِهم الأديبُ مصطفىٰ صادق الرَّافعيُّ، وكانت بينهما رسائلُ لا تخرجُ عن إجاباتٍ للرَّافعيِّ عن أسئلةِ محمود أبو رية، والأخير طبعَها، وقد بلغتْ ثماني عشرةَ ومائتي رسالةٍ، بأسلوبِ الرَّافعيِّ الممتعِ المختصر، وآخرُ رسالةٍ كانتْ في يوليو سنة أربعٍ وثلاثين وتسعمائة.

وحصلت بعد ذلك جفوةٌ بين الرَّافعيِّ وأبي ريَّة، وتوفِّي الرَّافعيُّ في سنة سبع وثلاثين رحمه الله تعالىٰ، وأظنُّ أنَّ ما كتبه أبو ريَّة، وتوسَّع فيه إنَّما كان بعدَ وفاة أستاذِه مصطفىٰ صادق الرَّافعيِّ.

تأثَّر أبو ريَّة بمحمَّد رشيد رضا وبما كتبَه عن تدوينِ الحديثِ وحُجِّيَّتِه، وحمل أفكارَه في كتبِه التي أثارتْ ضجَّةً فيما بعدُ، واتصلَ بعددٍ من أعيانِ الشِّيعةِ الإماميَّة، وحمل عنهُم بعض آرائِهم في تدوينِ السُّنَّة والصَّحابةِ، وتبنَّىٰ رأي

بعضِهم في أبي هريرة، وكتبَ عدَّة مقدِّماتٍ لكتبِهم، ولكن لم يكنْ إماميًّا، إنَّما يوافقُهم في بعضِ آرائهم التي سطرَها في كتابه "أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة".

وكان الرَّافعيُّ مُوجِّهًا ومقوِّمًا لمحمود، الذي كان ينصتُ ويستفيدُ ولا يناقشُ أستاذَه، فقال الرافعيّ في رسالته (رقم ٣٠، ص ٥٩) له: «إنَّكَ كرَّرت في كتابِك ذكر النَّبيِّ ﷺ دونَ أنْ تتبعَ اسمه الشَّريف بصيغةِ الصَّلاةِ عليه، وهذا سوءُ أدبٍ لا أقبلُه أنا منْ أحدٍ ولا أُقرُّه عليه».

وقال الرَّافعيُّ: في مقال آخر (رقم: ١٤٠، ص: ١٧٦): «أمَّا كلمةُ (غلاب) فغلاب هذا هو طه نمرة اثنين، وهو رجلٌ كفيفٌ طُردَ منَ الأزهر، وذهب إلى ليون بفرنسا، وتخرَّج من هناك في الآداب الفرنسيَّة، وكان محمَّد[١] يجادلُه كثيرًا وهو يتتبَّعُ سننَ طه حسين، ويجاهرُ بالإلحادِ ويُريد أنْ يبني لنفسِه شُهرةً بمثلِ ما فعلَ طه».

قلتُ: تأمَّلْ وتدَبَّرْ، تفهمْ مِن أينَ يأتي الكفرُ، ولكنَّ أبا ريَّة خالفَ رأي أستاذه الرافعيِّ في طه حسين واعتمدَ أبو رية على طه حسين في تقدِيم كتبه.

عاش محمود أبو ريَّة حياتَه في الدقهلية، ثُمَّ انتقلَ إلى القاهرةِ سنة (١٩٥٧)، أمَّا عن إنتاجِه العلميِّ فكتب بالإضافةِ إلى مقالاتِه المصنَّفاتِ الآتية:

١ - "أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة".

٢ - "قصَّة الحديثِ النَّبوي".

٣- "أبو هريرة شيخُ المضيرة".

٤ - "السَّيدُ البدوي".

---

(١) هو الدكتور محمَّد الرافعي نجل الأديب مصطفى صادق الرافعي.

٥- "صيحةُ جمال الدين الأفغاني".

٦- "دينُ الله واحِدٌ محمَّدٌ والمسيح أخوان".

واختصر عدَّة كتبٍ مِن تراثنا الأدبيِّ هي: "المثل السَّائر" لضياء الدين بن الأثير، و"ديوان المعاني" لأبي هلال العسكريِّ، وبعض "الأغاني" للأصفهاني، وأظنُّ أنه أراد التدرُّبَ، والله أعلم.

كانت له عائلةٌ منها ولدان، هما مصطفى صادق، سمَّاه أبو ريَّة محبَّة في شيخه الرَّافعيِّ، ومات في رمضان سنة تسعٍ وخمسين وثلاثمائة وألف، وكان لفراقه أثرٌ كبيرٌ على أبي ريَّة (انظر الرسائل مع الرَّافعي رقم: ٢١٧، ص: ٢٧٦)، وآخر اسمه «شكيب» تخرَّج من الحقوق.

تُوفِّي محمود أبو ريَّة بالجيزة في الحادي عشرَ من ديسمبر سنة ألفٍ وتسعمائةٍ وسبعين.

ترجمه السَّيدُ مرتضى الرضويُّ في "مع رجال الفكر بالقاهرة" (١/ ١٣١)، ثمَّ ترجمه الرضوي أيضًا ترجمة مختصرة في كتابه "آراء المعاصرين حول الإماميَّة" (ص: ٦-٧).

ملاحظات على كتاب "أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة":

أولًا: كتابُ "أضواء على السُّنَّة" سردٌ تاريخيٌّ للسُّنَّة المشرَّفة في القرون الأولى، مع وقفاتٍ للمصنِّفِ يبدي فيها رأيَه في قواعدَ ومسائلَ ورواةٍ وكتبٍ.

ولأنَّه ليس من علماءِ الحديثِ أو المشاركين فيه، ولا يُعرفُ له اشتغال به، وهو في الوقت نفسِه ربيبُ المدرسة التغريبيَّة، وكانتْ مصرُ في ذلك الوقت تزخَر بتلاميذِ المستشرقين والمتأثِّرين بهم مِن المُتطلِّعين لجعلِ الشَّرق جزءًا من أوروبا النصرانيَّة وطريقُهم الأوَّل الثَّقافةُ، عن طريقِ محاولة تغيير المفاهيم

الإسلاميَّة لتوافق التفكير الغربيِّ، ومحمود أبو رية كانَ من المنهزمين فكريًّا، ولذلك فقد رضيَ بأنْ يُقدِّم كتابَه الدكتور طه حسين (ص: ٥)، وهو السَّاعي لنشر كتابِ محمود "قصَّة الحديث النبويِّ" نكايةً في الأزهرِ الشَّريف، وهو الشَّقيقُ الأصغر "للأضواء" فقد حكاه أبو ريَّة علىٰ قالبِه ومنواله، وطه حسين يعرفُ محمود أبو رية، ولكنَّه رضيَ به أو عاندَ.

ثانيًا: الكتاب كان ينبغي أنْ يسمَّىٰ "نقد" وليس "أضواء" فالضَّوْء هو الكاشفُ فيُبيِّن الحسناتِ والمؤاخذاتِ، أمَّا الكتابُ محلُّ البحثِ فليس كذلك؛ لأنَّه ابنٌ للمدرسة التغريبيَّة، وعندي أنَّه اعتمدَ علىٰ أربعة:

١ - محمَّد رشيد رضا وكتاباته السَّيئة حول السُّنَّة النبويَّة الشَّريفة:

وقد سلك طريقين سيِّئَين هما:

أ- التوقُّفُ في الأحاديثِ القوليَّة.

ب- أحاديثُ المعجزاتِ وأشراط السَّاعة يردُّها أو يتوقَّف فيها، وقد تقدَّم ذِكْر ذلك.

وأبو ريَّة متشبِّعٌ من موائد محمَّد رشيد رضا وقد تَصيَّدَ كلامَه فكان يقف عنده ويتبنَّاه بعد إبداءِ الإعجابِ به وإليك شواهدُ ذلك:

أ- ففي بدايةِ كتابه يُحَلِّي محمد رشيد رضا بالفقيه والمحدِّثِ، ويجعل كلامَه القول الفصلَ، فيقلِّده عند الاختلافِ فقال(ص: ٢١): «قد عقدَ الفقيهُ المحدِّث السَّيد رشيد رضا ﷺ فصلًا قيِّمًا في التعادل والترجيحِ بين رواياتِ النَّهيِ وورواياتِ الرُّخصة»، يأتي به هنا ليكون الإعلان بالصواب في هذا الأمر.

ب- ونقل عنه في (ص: ١٥٨) كلامًا مفادُه اضطرابُ وضعفِ أحاديث نزول عيسىٰ وخروجِ الدجَّال والمهديِّ، بل قال (ص: ١٥٨) نقلًا عن رشيد

رضا: «فنزولُ عيسىٰ عقيدةُ أكثرِ النَّصارىٰ، وقد حاولُوا في كلِّ زمانٍ منذُ ظهورِ الإسلامِ إلىٰ الآن بثَّها في المسلمين».

ج- وفي (ص: ٢١٤) قال: «كلمةٌ جامعةٌ في أحاديثِ أشراطِ السَّاعة وأمثالها»، وذكر كلامًا مطوَّلًا عن رشيد رضا في ثلاث صفحات.

د- وفي (ص: ٢٥٦) عن رشيد رضا: أنَّ تعددَ طرقِ الحديثِ لا يقوِّيها.

هـ- وفي (ص: ٢٧٥، ٢٧٧) كلامٌ غيرُ علميٍّ في نقد أحاديثِ البخاريِّ.

و- وفي (ص: ٣٠٧) قال: «وإليك كلمةً جامعةً في هذا الأمرِ للعلَّامة السَّيد رشيد رضَا ﷺ».

ز- وفي (ص: ٣٥٢) قال: «نختمُ هذا الموضوعِ -يعني أحاديثَ الآحاد- بكلمة قيِّمةٍ للعلَّامةِ السَّيد رشيد رضا ﷺ».

ح- وهكذا يظهرُ أبو ريَّة مُقلِّدًا لرشيد رضا، حتىٰ في حكمِه علىٰ الأحاديثِ (ص: ١١٠)، وانظر (ص: ٣٨٣)، وكلمة لرشيد رضا في أبي هريرة (ص: ١٩١)، وأخرىٰ في (ص: ١٧٤)، وفي (ص: ١٠٣ إلىٰ ١٠٧) فيها تقليدٌ آخرُ لرشيد رضا في حكمِه علىٰ عددٍ منَ الأحاديث.

ط- ولم يكنْ أبو ريَّة تابعًا لظلماتِ رشيد رضا في "أضوائه" فقطْ ولكنْ في كتابه الآخرِ "قصَّة الحديث النَّبوي" أيضًا فقد رأيت فيه (ص: ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) نقلًا مطوَّلًا يقدحُ فيه في أحاديثَ الأحكامِ ويتطاولُ بالجهلِ عليها بجُرأةٍ ما رأيتُها لغيره، ففي بداية كلامِه يذكرُ: أنَّ جلَّ الأحاديثِ التي يحتجُّ بها أهل الحديثِ ليست من التشريعِ العامِّ، بل هي خاصَّةٌ باستفتاءاتٍ ومنازل عينيَّة، وعليه فهي ليستْ من التشريعِ العامِّ للأُمَّةِ، ويُصَرِّحُ في آخرِ كلامِه بأنَّ الأحاديثَ النبويَّة في الأقوال ليستْ دينًا ولا شريعةً عامَّة.

وهذا ضلالٌ يخالفُ الآياتِ القرآنيَّة التي تأمرُ بطاعةِ النَّبيِّ ﷺ، وأنَّه لا ينطق عن الهوىٰ، وتواترَ عن الصَّحابةِ والأُمَّةِ اتِّباعُ السُّنَّة بعد النَّبيِّ ﷺ عملًا بالقرآنِ الكريمِ وعلىٰ هذا صُنِّفَت المُصنَّفاتُ، فلم تكنِ السُّنَّة القوليَّة خاصَّةً، بل هي عامَّة فالعبرةُ بعمومِ اللَّفظ لا بخصوصِ السَّببِ، وكُتبُ السُّنَّة قاطبةً شاهدةٌ علىٰ عمل الصَّحابة والأُمَّة بها طبقةً بعد طبقةٍ، باختلافِ المذاهب والاتجاهاتِ، ولكنَّ الانهزاميين التغريبيين المتأثِّرين بالاستشراقِ ومعاهدِه يرفعون رايةَ الاستسلام له ولو بالطَّعن عنْ جهلٍ بالأمَّة وثوابتِها، وما أبو ريَّة إلَّا قنطرةٌ ينفذُ منها العلمانيون ومنْ يدورُ في فلكِهم لإسقاطِ الحديثِ النبويِّ الشريفِ، وتعريةُ هؤلاءِ واجبٌ شرعيٌّ.

٢- أخذه ببعض أراءِ الشِّيعةِ الإماميَّة:

وأما الشِّيعةُ الإماميةُ فقد أخذ محمود أبو رية منهم بعضَ كلامِهم الموافقِ لآراءِ أدباءِ التغريبِ في بعضِ الصَّحابة، وبالأخصِّ مرويَّات أبي هريرة، ونقدهم لبعض كتبِ الحديثِ كالصَّحيحين، وأبوريَّة لم يكنْ إماميًّا، فلم يُؤمنُ بمذهبِهم في الأئمَّة وعصمتهم وقولهم في المهدي، انظر (ص: ٢٠٦، ٢٠٧) وكلامُه عن الأئمَّة والمهديِّ يُخالفُ قطعًا ما عند الإماميَّة، إنَّما وافقهُم فيما وافقوا فيه آراءَ رشيد رضا، وأحمد أمين، وطه حسين وغيرهم من روَّاد التغريب.

نعم أبوريَّة كانت له اتصالاتٌ قويَّة ببعضِ الإماميَّة واشتركَ في تقديمِ بعضِ كُتب السَّيد مرتضىٰ العسكريِّ، لكنَّ هذا لا يعني أنَّه كانَ علىٰ مذهبهم.

ومع ذلك فهو يُخطئ عليهم ففي (ص: ٣٤٩) قال: «فأمَّا الشَّيعةُ وبخاصَّة الإماميَّة فإنَّهم لا يعتبرُون من الأحاديثِ إلَّا ما صحَّ من طُرقِ أهل البيتِ عن جدِّهم».

قلت: هذا جهلٌ كبيرٌ وخطأ قبيحٌ وبعضُ من لا يعرفُ يُردِّدُه، فالشِّيعةُ الزَّيديَّة يأخذون بروايةِ المخالفِ وإن كانَ ناصبيًّا، وانظر "تنقيح الأنظار" وشرحه "توضيح الأفكار" (٢/ ١٩٨-٢١٩)، وهو من المباحثِ الممتعة في الكتابِ، وذكر أنَّه قولُ الجماهير من فقهاء آل البيت عليهم السلام، وانظر حاشية "وبل الغمام" على "شفاء الأوام" للشّوكاني (١/ ٢٥-٢٦).

أمَّا الإماميَّة فهم يُوثِّقون من كانَ إماميًّا ضابطًا، بل بعضُهم يقبلون روايةَ الضَّابطين من الواقفيَّة والزَّيديَّة كما في "تنقيح المقال" للمامقانيِّ، ومقدِّمته، ولكن أبا ريَّة لا يعرفُ الحديثَ ومذاهبَ أهلِ العلمِ، ويغلطُ حتَّى على الإماميَّة مع صلتِه الوثيقةِ ببعضِهم، بَيْدَ أنَّه يأخذُ منهم ما يخدِم اتِّجاهه، ولا يعرف منطلقاتهم العلمية.

٣- تأثره بالمستشرقين:

وانظر (ص: ٢٩٣) احتفاءَه بكلمةِ المستشرق إميل درمنغهم، ثمَّ زيادةً في العنايةِ بها نقل كلامًا لشكيب أرسلان في موافقتِها (ص: ٢٩٣).

٤- جماعةٌ آخرون لم يشتغلُوا بالحديثِ ولم يشاركوا فيه:

وهم الذين أفسحوا المجال للمدِّ العلمانيِّ أمثال: محمَّد عبده (ص: ١٨٧، ٣٥٠، ٣٥٤)، وطه حسين (ص: ١٥١، ١٥٣، ٣٣٣، ٣٣٦)، وأحمد أمين، أخذ منهم كلامَهم التغريبيَّ في نقد السُّنَّة.

وقد تصيَّد أبو ريَّة كلماتٍ لبعضِ أعيان العلماءِ الغيورين المعاصرين، يتعلَّق بالصَّحيحين (ص: ٢٨٥، ٢٨٧) لكن ليس كلُّ من نقل أبو ريَّة عنه يكونُ من بابه، وإذا عرفتَ من سبق ذكرُهم فاعلم أنَّ أبا ريَّة لم يجمعْ منهم إلَّا كلَّ نقائصَ تتعلقُ بالسُّنَّة المطهَّرةِ – ولا نقيصةَ في السُّنَّة المُطهَّرةِ –، ولأنَّه ليسَ مِن طَلَبةِ

الحديثِ أو علمائِه فقد سلَّم لهم نقدَهم؛ لأنَّه من مدرستِهم.

ثالثًا: وأبو ريَّة كانَ يدورُ في فَلَكِ التغريبيين المُنهزمين، لذا كانَ التفاتُه نحو إسقاطِ الاحتجاجِ بالسُّنَّة المُطهَّرة كما تقدَّم، وجَلَبَ مِن الإماميَّة ما يُساعدُه في مراده، وكان جاهلًا أو مجامِلًا فلم يبدِ رأيًا في كتبِ الحديثِ عند الإماميَّة، لا سيِّما الأصول الأربعة وهي: "الكافي"، و"من لا يحضُره الفقيه"، و"التهذيب"، و"الاستبصار"، ولم يَنْبِسْ ببنتِ شفَه حول "مسند الإمام زيد بن عليٍّ"، و"أمالي الإمام أحمد بن عيسىٰ بن زيد"، و"أمالي الإمامِ الصَّادق"، وحديث الإمام يحيىٰ بن الحسين الهادي، و"شرح التجريد"، و"الأمالي الشَّجريَّة"، وغيرها من كتب آل البيتِ عليهم السلام.

بل لم يُبدِ بحثًا حول حديثِهم والرُّواةِ عنهم؛ لأنَّ هؤلاءِ ليسُوا من دائرة اهتمامه؛ لأنَّ عملَه ليس البِناءِ بل هو الإسقاطُ لكتبِ الحديثِ السُّنِّية.

رابعًا: التعقيباتُ على كتاب "أضواء على السُّنَّة النَّبويَّة":

وإذا كانَ هذا الكتابُ قد نزل بردًا علىٰ المستشرقين والعلمانيين ومن يدورُ في فَلَكِهم، فإنَّ عددًا تعرَّضُوا بالنَّقدِ لهذا الكتابِ في أثناءِ كتاباتِهم أو في مُصنَّفاتٍ خاصَّةٍ، وأُنبِّه علىٰ أنَّ الدكتورَ طه حسين الذي كانَ من أقوىٰ الدَّاعمينَ والذين احتفىٰ بهم أبو ريَّة، واحتفىٰ هو به لَمَّا وجدَ تعاليَ الأصواتِ المعارِضةِ لأبي ريَّة، وأنَّه جاوَز الحدَّ، قرَّر أنْ يقفزَ من السَّفينةِ لينجوَ بنفسِه من آراء أبي ريَّة، فخُذ ردَّ الدكتور طه حسين علىٰ محمود أبي ريَّة:

١ - ردَّ الدكتور طه حسين علىٰ محمود أبي ريَّة[1]:

---

(١) انظر "جرية الجمهوريَّة" عدد الثلاثاء، ٢٥ نوفمبر ١٩٥٨ وعنوان المقال: "أضواء

قال الدكتور طه حسين: «ولكنَّ المؤلِّفَ مع ذلك قد أسرفَ على نفسه في بعضِ المواطنِ، ولستُ أريد أنْ أذكرَ هذه المواطنَ كلَّها تجنُّبًا للإسرافِ في الإطالة، وإنَّما أكتفي بضربِ الأمثال، فمنْها مثلًا: هذه المؤامرةُ التي دُبِّر فيها مقتلُ عمر بن الخطاب ﷺ، وشارك فيها كعبُ الأحبار، وهو يهوديٌّ أسلم أيامَ عمر، والرُّواة يُحدِّثُوننا بأنَّ كعبًا هذا أنبأ عمرَ بأنَّه مقتولٌ في ثلاثِ ليالٍ، فلمَّا سأله عمرُ عن ذلك زعمَ أنَّه يجدُه في التوراةِ؛ فدهشَ عمرُ لأنَّ اسمَه يُذكر في التوراة، ولكنَّ كعبًا أنبأه بأنَّه لا يجدُ اسمَه في التوراةِ وإنَّما يجدُ صفتَه.

ثمَّ غدَا عليه في اليومِ الثَّاني لهذا الحديثِ فقال له: بقيَ يومانِ، ثمَّ غدَا عليه في اليوم الثَّالث فقال له: مضى يومان وبقي يومٌ وإنَّك مقتولٌ مِن غدٍ، فلمَّا كان الغد في صلاة الصُّبح أقبل ذلك العبدُ الأعمى فطعنَه وهو يُسوِّي الصُّفوفَ للصَّلاة، والمؤلِّفُ يؤكِّد أنَّ عمرَ إنَّما قُتل نتيجةً لمؤامرةٍ دبَّرها الهرمُزان وشاركَ فيها كعبٌ، ويؤكِّدُ أنَّ هذه المؤامرةَ ثابتةٌ لا يشكُّ فيها إلَّا الجهلاءُ.

وأريدُ أنْ أؤكِّد أنا للمؤلِّفِ أنِّي لم أجدْ هؤلاءِ الجهلاء؛ لأنِّي أشكُّ في هذه المؤامرةِ أشدَّ الشَّكِّ وأقواه، ولا أراها إلَّا وهمًا، فقد قتَل ذلك العبدُ المشئومُ نفسُه قبل أنْ يسألَ، وتعجَّل عبيدالله بن عمرَ فقتل الهرمُزان دونَ أنْ يُسئل، وعاشَ كعبُ الأحبار هذا سبعةَ أعوامٍ أو ثمانيةً دون أنْ يسأله أحدٌ أو يتَّهمَه أحدٌ بالاشتراك في هذه المؤامرة، وكان كثيرًا ما يدخل على عثمانَ، ثمَّ ترك المدينة وذهبَ إلى حمص فأقام فيها حتى ماتَ سنة اثنين وثلاثين للهجرةِ، فمن

على السُّنَّة النَّبويَّة"، وقد نقلته من كتاب "أبو هريرة راوية الإسلام" للدكتور محمد عجَّاج الخطيب (ص: ٢٥٢).

أينَ استطاعَ المؤلِّفُ أنْ يُؤكِّد وقوعَ هذه المؤامرةِ أولًا، ومشاركةُ كعبٍ فيها ثانيًا، مع أنَّ المسلمين قد غضبُوا حينَ تعجَّل عبيدالله ابن عمرَ حين قتل الهرمزان جهلًا عليه، ولم يقدِّمْه إلى الخليفة ولم يُقِمْ عليه البيِّنةَ؛ لأنَّه شاركَ من قريبٍ أو من بعيدٍ في قتل أبيه.

وقد ألحَّ جماعةٌ من المسلمينَ من أصحابِ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على عثمان أنْ يُقيمَ الحدَّ على عبيدالله؛ لأنَّه قتلَ مسلمًا دونَ أنْ يقاضِيَه إلى الإمام، ودون أنْ يثبتَ عليه قتلَ عمر بالبيِّنة، فعفا عنه عثمانُ مخافةَ أنْ يقول النَّاس: قُتلَ عمرُ أمسِ ويقتلُ ابنُه اليومَ.

وعدَّ الثَّائرون على عثمانَ هذا العفوَ إحدى أغلاطِه، وكانَ عليٌّ حينَ تولَّى الخلافةَ مُزْمعًا معاقبةَ عبيدالله على فعلتِه تلك، ولكنَّه هربَ منْ عليٍّ ولجأ إلى معاويةَ، فعاشَ في ظلِّه، وقُتلَ في موقعة صفِّين، ولم يسأل عثمانُ كعبًا عن شيءٍ، ولم يتهمْه أحدٌ بشيءٍ، وقد ذهبَ من المدينةِ إلى الشَّامِ ومعاويةُ أميرٌ عليها، فعاش فيها حتَّى ماتَ فلم يسأله معاويةُ عن شيءٍ، فمنْ أينَ يأتي هذا التأكيد الذي ألحَّ فيه المؤلِّفُ حتى لعنَ كعبًا ولم يكنْ له ذلك، فالمعروفُ منْ أمرِ كعبٍ أنَّه أسلمَ، والمعروفُ كذلك أنَّ لَعْنَ المسلمين غيرُ جائزٍ.

ومثلٌ آخر في الصَّفحةِ (١٥٤) حينَ زعمَ أنَّ أبا هريرة رضي الله عنه لم يصاحبِ النَّبيَّ محبَّةً له أو طلبًا لما عنده من الدِّين والهدى، وإنَّما صاحبَه على ملءِ بطنِه، كان مسكينًا وكان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم يُطعمُه، والمؤلِّفُ يروي لإثباتِ ذلك حديثًا رواه أحمدُ بن حنبل ورواه البخاريُّ ولكنَّ مسلمًا نفسَه روى هذا الحديث نفسَه عن أبي هريرة ونصُّ الحديثِ عند مسلمٍ أصرحُ وأوضحُ من نصِّه عند البخاريِّ وابنِ حنبل، فقد كان أبو هريرة يقول فيما روى مسلمٌ أنَّه كانَ يخدمُ النَّبيَّ على

ملءِ بطنه، وفرقٌ بينَ من يقول: إنَّه كانَ يخدمُ، ومن يقول: إنَّه كانَ يصاحبُ، وحسنُ الظَّنِّ في هذه المواطنِ شرٌّ من سوئِه، وما أظنُّ أبا هريرة أقبلَ منَ اليمن مع من أقبلَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ، لا ليؤمنَ به ولا ليأخذَ عنه الدين بل ليملأَ بطنَه عنده، هذا إسْرافٌ في التأويلِ وفي إساءةِ الظنِّ.

والمؤلِّفُ شديدٌ علىٰ أبي هريرة شدَّةً أخشىٰ أنْ يكونَ قد أسرفَ فيها شيئًا، فنحنُ نسلِّمُ أنَّ أبا هريرة كان كثيرَ الحديثِ عن النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ عمرَ شدَّد عليه في ذلك، وأنَّ بعضَ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ، أنكروا بعضَ حديثِه، وأنَّه أخذ كثيرًا عن كعبِ الأحبار، وكان المؤلِّفُ يستطيعُ أنْ يسجِّل هذا كلُّه تسجيلًا موضوعيًّا كما يقال، دون أنْ يُقحِم فيه غيظًا أو موجدةً، فهو لا يكتبُ قصَّةً ولا يكتبُ أدبًا فيظهر شخصيته بما ركَّب فيها من الغضبِ والغيظِ والموجدةِ، وإنَّما يكتب عِلْمًا يتَّصلُ بالدِّين، وأَخصُّ مزايا العلماء -ولا سيما في هذا العصر- أنَّهم ينسبون أنفسَهم حين يكتبون العلمَ أنَّهم يبحثون ويُقرِّرون بعقولهم لا بعواطِفِهم.

فمن الظُّلم لأبي هريرة أنْ يقال: إنَّه لم يصاحبِ النَّبيَّ إلَّا ليأكلَ من طعامِه. والذي نعلمُه أنَّه أسلمَ وصلَّىٰ مع النَّبيِّ ﷺ، وسمعَ منه بعضَ أحاديثِه، فليقلْ فيه المؤلِّفُ أنَّه لم يصاحبِ النَّبيَّ إلَّا ثلاثَ سنين، وقد روىٰ من الحديثِ أكثرَ مما روىٰ المهاجرون الذين صحِبُوا النَّبيَّ بمكَّة والمدينة، وأكثرَ منَ الأنصار الذين صاحبُوا النَّبيَّ منذ هاجر إلىٰ المدينة حتىٰ آثره الله بجوارِه، وهذا يكفي للتحفُّظِ والاحتياطِ بإزاءِ ما يُروىٰ عنه منَ الحديثِ.

وأخرى أريدُ أنْ أثبتَها هنا: وهي أنَّ المؤلِّفَ يقولُ في حديثِه الطويل عن أبي هريرة: إنَّه لحرصِه علىٰ الأكلِ ورغبتِه في الطَّيِّباتِ، كان يأكُل عند معاوية ويُصلِّي مع عليٍّ ويقول: إنَّ الأكلَ مع معاويةَ أدسمُ أو بعبارةٍ أدقُّ: إنَّ المضيرةَ

عند معاوية أدسمُ -والمضيرةُ لونٌ من الحلوىٰ- وإنَّ الصَّلاةَ مع عليٍّ أفضلُ.

وأريد أنْ أعرفَ كيف كان يجتمعُ لأبي هريرة أنْ يأكلَ مع معاويةَ، ويُصلِّي مع عليٍّ ؟

وقد كانَ أحدُهما في العراقِ والآخرُ في الشَّام، أو أحدُهما في المدينةِ والآخرُ في الشَّام، إلَّا أنْ يكونَ قد فعل ذلك أثناء الحربِ في صفِّين، وما أحسبُه كان يسلمُ لو فعله أثناءَ الحرب، إذنْ لاتَّهمَه أحدُ الفريقينِ بالنِّفاقِ والتجسُّسِ، وإنَّما هذا كلامٌ قيلَ في بَعضِ الكتبِ، وكانَ يجبُ علىٰ الأستاذِ المؤلِّف أنْ يتحقَّق منه قبل أنْ يثبته، فهذا أيسر ما يجب علىٰ العلماء.

وبعد... فالمؤلِّفُ يُطيل في تأكيدِ ما اتفقتْ عليه جماعةُ المسلمين، من أنَّ الأحاديثَ التي يرويها الأفرادُ والآحادُ كما يقول المحدِّثون لا تفيدُ القطعَ، وإنَّما تفيد الظَّنَّ وحدَه، ومن أجلِ ذلك لا يستدلُّ المسلمون بهذه الأحاديثِ علىٰ أصول الدِّين وعقائدِه، وإنَّما يستدلُّون بها أحيانًا علىٰ الأحكامِ الفرعيَّة في الفقه، وعلىٰ فضائل الأعمال، ويُستعانُ بها علىٰ الترغيبِ في الخيرِ والتخويفِ من الشَّر، وكلُّ الأحاديثِ التي اعتمدَ عليها المؤلِّفُ في المواضعِ التي ضربْنا لها الأمثال، إنَّما هيَ أحاديثُ رواها الأفرادُ والآحادُ فهي لا تُفيد قطعًا ولا يقينًا، فما باله يرغبُ في الإفراطِ في الثِّقة بهذه الأحاديثِ، ثمَّ يستدل بها هو ليتَّهم النَّاسَ بأشياءَ لا سبيلَ له إلىٰ إثباتِها؟!

وملاحظةٌ أخيرةٌ أختم بها هذا الحديثَ الذي أراهُ علىٰ طولِه موجزًا: وهي أنَّ المؤلِّفَ قد أخذَ في كتابه وهو مؤمنٌ فيما يظهرُ بأنَّه لن يظفرَ برضا النَّاسِ عنه، ولن يظفرَ برضا فريقٍ من رجال الدِّين خاصَّةً، فعرَّضَ بهم أحيانًا، واشتدَّ عليهم أحيانًا أخرىٰ، ووصفَهم بالجمُود حينًا، وبالتقليدِ حينًا،

وبالحشويَّة أحيانًا، فأغرىٰ هؤلاء النَّاسَ بنفسِه وسلَّطَهم علىٰ كتابه، وخيَّل إليهم أنَّه يُبغضُهم ولا يراهمْ أهلًا للبحثِ القَيِّم، والمحاولة لاستكشافِ حقائق العلمِ، ولو أنَّه صبرَ حتىٰ يخرجَ كتابه ويقرأه النَّاسُ، ويسمع رأيَهم فيه ونقدَهم له، لكانَ هذا الصَّبر خيرًا له وأبقىٰ عليه». انتهىٰ كلامُ الدكتور طه حسين، وأقدم اعتذاري علىٰ طولِه، وللمقال بقيَّة، وشهدَ شاهدٌ من أهلها.

٢- الرُّدودُ الأخرى على أبي ريَّة قسْمان:

الأول: الذينَ ردُّوا علىٰ كتابه "أضواء علىٰ السُّنَّة المحمَّديَّة".

الثاني: الذين ردُّوا عليه بشأنِ كلامِه في نقدِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد عرفتَ منَ القسم الأول:

أ- "الأنوار الكاشِفة لما في كتابِ أضواء علىٰ السُّنَّة من الزَّلل والتَّضليل والمجازفة". للشَّيخ النَّاقدِ عبدالرحمن بن يحيىٰ المعلِّميِّ اليمانيِّ المتوفَّىٰ سنة ١٣٧٨.

ب- "ظلمات أبي ريَّة أمامَ أضواءِ السُّنَّة المحمَّديَّة"[(١)]. للشَّيخ محمَّد

(١) وهو كتابٌ عليه ملاحظات، وفيه مواضع لا تخدم السُّنَّة؛ لأنَّه متأثِّرٌ جدًّا بابن تيمية في جوره وظلمه لآل البيت عليهم السلام في "منهاجه"، بل ربَّما تجاوزَه في أماكنَ كما تراه يُدافعُ عن المارق يزيد بن معاوية (ص: ١٧٦)، وتصرَّف تصرُّفًا معيبًا في حديثِ العِترة (ص: ٣١٣)، واتهم الطُّوفيَّ الحنبليَّ بالرَّفض تقليدًا لابن رجب الحنبليِّ الشَّاميِّ (ص: ٩٥)، ومن عجائب نصبه التماسه العذر لمعاوية في طلبه من سعد بن أبي وقَّاص سب عليٍّ عليه السلام بعد وفاته كما في (ص: ١٩٣)، وما في معناه قولُه (ص: ٣٠٦) معلنًا نصبه: «والتهكم باجتهادِ معاويةَ في سبِّ عليٍّ يقابله مثله من سبِّ عليٍّ لمعاوية» وهذا أصلُه لابن تيمية في "منهاجه"، لكن لم يصل ابن تيمية في نصبِه إلىٰ تسميةِ سبِّ معاوية لأمير المؤمنين بأنَّه (اجتهاد)، وأمير المؤمنين عليه السلام كان يقنتُ ويلعنُ معاويةَ ويؤمِّنُ خلفه الحسنُ، والحسينُ، وعمَّار بن ياسر، وعبدالله بن عبَّاس، وخُزيمة ذو الشَّهادتين،

عبدالرَّزاق حمزة المصريِّ ثمَّ المكِّيِّ المتوفَّىٰ سنة ١٣٩٢.

ج- "دفاعٌ عن السُّنة وردُّ شُبَهِ المستشرقين والكتاب المعاصرين". للأستاذ الشيخ أبي السَّادات محمَّد بن محمَّد أبو شُهبة من علماءِ الأزهر والمتوفىٰ سنة ١٤٠٣.

ومنَ القسْمِ الثاني:

أ- "أبو هريرة في الميزان" للأستاذ الشَّيخ محمَّد بن محمَّد السَّماحي من علماءِ الأزهرِ المتوفىٰ سنة ١٤٠٤.

ب- "أبو هريرة راوية الإسلام" للدكتور محمَّد عجَّاج الخطيب الدِّمشقيِّ الأزهريِّ -وهو من المعاصرين- وهو يناقشُ السَّيد عبدالحسين شرف الدين الموسويَّ الإماميَّ في كتابه عن أبي هريرة، ثمَّ يناقشُ نقد أبي ريَّة لأبي هريرة في كتابيه "الأضواء"، و"شيخ المضيرة".

وسهلُ بن حُنيف وغيرُهم، وهم أهلُ الحقِّ والصَّوابِ، ودعاةٌ للجنَّة ومن يَلْعَنون مستحقٌّا للَّعن، أمَّا الطليقُ بن الطليقِ فيشمله الحديث الصَّحيح: «**مَنْ سَبَّ عَلِيًّا، فَقَدْ سَبَّنِي**».

وعبدالرزاق حمزة يُسَلِّم لأبي ريَّة قولَه بعدم عدالةِ كلِّ الصَّحابة فيقول (ص: ٣٠٨، ٣٠٩): «وشكَّ أبو ريَّة (ص: ٣٢٤- ٣٢٧) تبعًا للمقبليِّ والسَّيد رشيد رضا في عدالة جميع الصَّحابة، وارتضوا أنَّ الآياتِ والأحاديثِ في فضلِهم هي للأغلبيَّة منهم، ومع تنزلنا إلىٰ مخالفتِهم مذهبَ أهل السُّنَّة والجماعةِ، ورأيهم في أنَّ العدالة إنَّما هي لأغلبيَّة الصَّحابة كما زعموا يبقىٰ من عدول الصَّحابة الكثير الطَّيب...» وليتطلب باقي كلامه (ص: ٣٠٦-٣٠٩) لمن يريده، وانظر (ص: ٢١٧-٣٠١)، وله كلامٌ سيءٌ عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه (ص: ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٠٥، ٣١١، ٣١٢)، وله كلامٌ قريبٌ من الكذبِ ينبغي لأهلِ العلم التنزُّه عنه، لا أحبُّ أنْ أُكرِّره هنا فانظر (ص: ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ٢٤٤، ٢٤٥).

ج- "دفاع عن أبي هريرة " للشَّيخِ عبد المنعم صالح العليِّ العزيِّ العراقيِّ واسمه الحركيُّ محمَّد أحمد راشد، من المعاصرين.

ولكتابه مختصرٌ له اسمُه "أقباسٌ من مناقبِ أبي هريرة".

د- "البرهانُ في تبرئة أبي هريرة منَ البهتان " لعبدالله بن عبدالعزيز بن علي النَّاصر، من المعاصرين.

وهو يتعقَّبُ فيه ثلاثةً هم: السَّيدُ عبدالحسين شرف الدِّين الموسويُّ، والشَّيخ محمود أبا ريَّة، والتيجانيَّ السَّماويَّ المعاصر.

ثُمَّ كُتبٌ أخرىٰ تناولتْ أبا ريَّة بالنَّقدِ ضمنَ مُصَنَّفاتِهم منهم:

أ- الشَّيخُ الدكتور مصطفىٰ السِّباعيُّ المتوفَّىٰ سنة (١٣٨٤) في كتابه "السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي"، وهو أطروحتُه في الدكتوراه، وزاد علىٰ الأطروحةِ بحثين أولُهما في مقدمة الكتاب (من ص:١٧ إلىٰ ص: ٥٤) أبدىٰ فيه انتقداتٍ وملاحظاتٍ علىٰ كتاب "أضواء علىٰ السُّنَّة" لأبي ريَّة، والبحثُ الثاني (من ص: ٢٩٤ إلىٰ ص: ٣٣٩) في نقدِ كلام أبي ريَّة الذي أوردَه في جرح أبي هريرة رضي الله عنه.

ب- الشَّيخُ الدكتور محمَّد مصطفىٰ الأعظميُّ من المعاصرينَ من خلال كتابه "منهج النَّقد عند المحدِّثين"، ولم يقتصرْ فيه علىٰ نقد أبي ريَّة، فضمَّ إليه طه حسين، وأحمد أمين، فانظر الباب السَّادس من الكتابِ المذكور.

ج- وللأستاذ الشَّيخِ عبد المنعم صالح العلي [محمَّد أحمد الرَّاشد] كلمة عن الكتب[1] التي تناولتْ أبا ريَّة بالنَّقدِ، ذكرها في كتابه "دفاع عن أبي هريرة"

---

(١) ما بين المعقوفتين مما يأتي زيادة مني.

(ص: ١٠) وهي كلمةٌ نقديةٌ قيمةٌ رأيتُ إثباتَها قال فيها:

«وجدتُ أنَّ الدكتورَ مصطفىٰ السِّباعي ﷺ، وفضيلةَ الدكتور محمَّد السَّماحي أستاذَ علومِ الحديثِ في كليَّة أصول الدِّين بالقاهرة، وفضيلةَ الشَّيخ العلَّامة المحقِّق عبدالرحمن المعلميَّ اليمانيَّ ﷺ مدير مكتب الحرم المكِّيِّ، وفضيلة الشَّيخ محمَّد عبدالرَّزاق حمزة ﷺ مدير دار الحديث بمكَّة، وفضيلة الدكتور محمَّد أبي شهبة الأستاذ في كليَّة أصول الدِّين، كلّهم سبقُوني فنالوا شرف الدِّفاعِ عن أبي هريرة وخصَّصُوا فصولًا لذلكَ في كتبِهم التي ردُّوا فيها علىٰ شُبهات أبي ريَّة، وكان قبلَهم فضيلةُ الدكتور محمَّد أبو زهو قد عقد فصلًا خاصًّا في كتابه "الحديث والمحدِّثون" ردَّ فيه الطُّعونَ القديمةَ الاستشراقيَّة الموجَّهةَ لأبي هُريرة ثمَّ جاء الأستاذُ محمَّد عجَّاج الخطيب فرجَع إلىٰ كتب الحديثِ والتراجمِ، واستفادَ من هذه الرُّدُودِ، وأخرج للأمَّة كتابًا لطيفًا، مفيدًا جدًّا خصَّصه بهذا الصَّحابيِّ الكريم وسمَّاه "أبو هريرة راوية الإسلام".

وقد وجدتُ أنَّ لكتبِ وفصول كلٍّ من هؤلاء الأفاضل -جزاهم الله خير الجزاء- مزايا ونواقصَ.

فكتابُ الأستاذ الخطيب كتابٌ مهمٌّ لا يُستَغنىٰ عنه، وفيه ردودٌ صريحةٌ كثيرةٌ تمنعني من مثلِها الظروفُ الاجتماعيَّة في العراقِ، لكنَّه أكثرَ مِن نقلِ النُّصوصِ عن المراجعِ المتأخِّرة، كـ"البداية والنِّهاية" وكتبِ الذَّهبيِّ وابن حجرٍ، ولم ينقلْها مِن مظانِّها الأصليَّة إلَّا أحيانًا، كما أنَّه يستشهد بالحديثِ الذي يروىٰ في الصَّحيحين، لكنْ ينقلُه من غيرِ الصَّحيحين دونَ إشارةٍ إلىٰ أنَّه فيهما، والقارئ يحبُّ أنْ يُطمئنَه الكاتبُ بالنَّقل عن الكتبِ الأصحِّ ما وسعَه ذلك.

وأمَّا الدكتور السِّباعي ﷺ فإنَّه لم يُشرْ إلىٰ أرقامِ الصَّفحاتِ بالمرَّة، وأوجزَ

ولم يستوعبْ بسببِ مرضِه وابتداءِ الطَّبعِ بكتابه "السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلاميِّ" حين صدرَ كتابُ أبي ريَّة، وقد أحبَّ أنْ يكونَ ردُّه فصلًا في هذا الكتاب.

وكذلك أهمَلَ الأستاذُ السَّباحي ذِكرَ المصادرِ، إلَّا أنَّه كان بارعًا في بيان صحَّة الأحاديثِ التي انتُقدتْ علىٰ أبي هريرة، ومثلها أيضًا أهمل الشَّيخ محمَّد عبدالرَّزاق حمزة والشَّيخ أبو شهبة ذكرَ مصادرِ كثيرٍ منَ الرِّواياتِ والنقول، وإنْ كانا ذكرا مصادرَ كثيرٍ منَ الرِّوايات أيضًا.

أمَّا الشيخُ المعلِّميُّ فإنَّه نقل الكثيرَ من المصادر الأصليَّة الأولىٰ، وذكرَ أرقامَ الصَّفحاتِ، وأجادَ تفنيدَ شُبُهاتِ أبي ريَّة، وأبانَ عنْ معدنٍ راسخٍ في العلم والتحقيقِ، وردُّه أقوىٰ الرُّود عندي.

لكنَّ هؤلاءِ الأفاضلَ جميعَهم، عدا الأستاذِ الخطيب، لم يرتِّبوا بحثَهم ترتيبًا، وإنَّما تتبَّعوا ظُلماتِ أبي ريَّة واحدةً تلوَ الأخرىٰ وسلَّطوا أضواءَ السُّنَّة المحمَّديَّة عليها، كما أنَّهم جميعًا قد فاتتْ كلًّا منْهم أمورٌ كثيرةٌ في سيرةِ أبي هريرة لم يذكروها». انتهىٰ كلامُ الدكتور عبدالمنعم صالح العتيبي [محمَّد أحمد الرَّاشد].

(تنبيه): مذهب الحنفيَّة وحديث أبي هريرة:

ويُستدَركُ علىٰ المذكورين جميعًا أنهم لم يُحرِّروا مذهبَ الحنفيَّة في حديث أبي هريرة بل أهملوه، وقد رأيتُ أن أنقلَ نصوصًا كاشفةً لمذهب الحنفيَّة عن حديث أبي هريرة:

أ- جاء في " أصول الشَّاشي " (١/ ٢٧٥) ما نصُّه: «والقسم الثاني من الرُّواة هم المعروفون بالحِفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوىٰ كأبي هريرة وأنس بن مالكٍ، فإذا صحَّت رواية مثلهما عندك، فإن وافق الخبرُ القياسَ فلا

خفاء في لزوم العمل به، وإن خالفه كان العمل بالقياس أَوْلَىٰ مِثاله ما رَوىٰ أبو هريرة: الوضوء مِمَّا مسَّتْه النَّار».

ب- وقال السرخسيُّ في "أصوله" (١/ ٣٣٩): «فأمَّا المعروف بالعدالة والضبط والحفظ كأبي هريرة وأنس بن مالكٍ رضي الله عنهما وغيرهما مِمَّن اشتهر بالصحبة مع رسول الله ﷺ والسماع منه مدَّة».

ثُمَّ قال (١/ ٣٤١): «فلمكان ما اشتهر مِن السَّلَف في هذا الباب قلنا ما وافق القياس مِن روايته فهو معمولٌ به، وما خالف القياس فإن تلقَّته الأمَّة بالقبول فهو معمولٌ به، وإلَّا فالقياس الصحيح شرعًا مُقدَّمٌ علىٰ روايته».

ج- وفي "العلل ومعرفة الرجال" لأحمد بن حنبل (رقم ٩٤٦): «حدَّثني أبي: قال حدَّثنا أبو أسامة، عن الأعمش قال: كان إبراهيم صيرفيًّا في الحديث أجيئه بالحديث قال: فكتب مِمَّا أخذته عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة قال: كانوا يتركون أشياء مِن أحاديث أبي هريرة».

وقال مرجع الحنفية الأكبر إبراهيم النخعي: «كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة ويدعون». راجع: "تقويم الأدلة" (ص٢٨١)، "أصول الجصَّاص" (٣/ ١٢٧)، و" أصول السرخسي" (ا/ ٣٤١).

د- وفي "مختصر المؤمل في الردِّ إلىٰ الأمر الأوَّل" لأبي شامة المقدسي (رقم ١٤٨ -١٤٩): «وروىٰ محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: أقلِّد مَن كان من القضاة من الصحابة كأبي بكرٍ وعمر وعثمان وعليٍّ والعبادلة الثلاثة ولا أستجيز خلافهم برأيي إلا ثلاثة نفر».

وفي روايةٍ: «أقلِّد جميع الصحابة ولا أستجيز خلافهم برأي إلَّا ثلاثة نفر أنس بن مالكٍ وأبو هريرة وسمرة بن جندب، فقيل له في ذلك فقال: أمَّا أنس فاختلط

في آخر عمره وكان يُفتي مِن عقله وأنا لا أقلِّد عقله، وأمَّا أبو هريرة فكان يروي كلُّ ما سمع من غير أن يتأمَّل في المعنىٰ ومن غير أن يعرف الناسخ والمنسوخ».

تكميل: رأي حافظِ العصْر سيِّدي أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ في حفظِ وتحديثِ أبي هريرةَ:

كتبَ سيِّدي أحمدُ بنُ الصِّدِّيق من معتقله إلىٰ شقيقِه شيخِنا سيِّدي عبدالعزيز بن الصِّدِّيق رحمهما الله تعالىٰ إجابة عن سؤال له مانصُّه: «إنَّ أبا هريرة رضي الله عنه كان أحفظَ الصحابةِ علىٰ الاطلاقِ وكان مُحدِّثًا بالمعنىٰ القائمِ في نفوس المحدِّثين، بحيثُ لا يوجدُ في الصَّحابة نفسيتُه نفسيةُ المحدِّثين إلَّا هو علىٰ الإطلاقِ جَزْمًا مَقْطوعًا به، ومرادي بنفسيَّة المحدِّثينِ محبَّةُ الجمعِ للحديث والإكثارِ من الرِّواية والفخرِ بها، ويحقُّ له ذلك، فكانَ مِن محبَّته وفخرِه بحديثِ رسول الله ﷺ أنه كانَ لا يقنعُ بما سمعَه بنفسه بل كانَ يتتبَّعُ حديثه ويسأل عنه ويحفظُه من غيرِه من الصَّحابة رضي الله عنهم ليجمعَ علمَهم إلىٰ علمِه وحديثَهم إلىٰ حديثِه، وكان مقامُه مقامَ الصحابيِّ ونفسيةُ المحدِّثين تحملُه علىٰ أنْ يسوقَ جميعَ ما يحدِّثُ به مسَاقًا واحدًا يفهمُ منه السامِعون أنَّه سمعَ الجميعَ من رسول الله ﷺ، وما كانَ يفصلُ ما سمعَه ممَّا لم يسمعْه فيقولُ في الأوَّل قال رسولُ الله، وفي الثاني حدَّثني رسول الله، ولذلكَ تجدُه يحدِّثُ عن النبيِّ ﷺ بالوقائعِ التي حصلَتْ قبلَ الإسلامِ بأعوامٍ بل وبالتي حدَثَتْ في مبدأ الرِّسالة، والنبيُّ بمكَّةَ ممَّا لا يصحُّ أنْ يرويَه إلَّا قدماءُ المهاجِرين كأبي بكرٍ وعمرَ وابنَ مسعودٍ وأضرابِهم، إذا عرفَ هذا فلا يخلُوا الحالُ من أمرَينِ:

(أحدهما) أنَّه سمعَ أحدَ الحديثينِ بنفسِه من رسول الله ﷺ وسمعَ معارضه ظاهرًا من غيرِه من الصَّحابةِ وحدَّث بالجميعِ علىٰ ما يفيدُ أنه هو

الذي سَمِعَ الجميعَ، ثُمَّ لما رأىٰ أنَّ الحديثينِ مُتعارضَان ولم يفهَم الجمعَ بينهما اقتصرَ علىٰ التحديثِ بما سمعَه بنفسِه لأنَّه عنده يقينٌ لا شكَّ فيه، وتركَ التحديثَ بالثاني لأنه لم يسمعْه فبه شكٌّ في صحَّته، لا لتهمتِه المحدِّث له به، بل لأنه قد يظنُّ بأنَّ ذلك المُحدِّثَ قد أخطأ في سماعِه أو في فهمَه أو نسيَ لفظ الحديثِ أو قد يكونُ اتَّهم الناقل كما كانَ عمرُ ﷺ يفعلُ وهذا أقربُ الوجهينِ.

(**والوجه الثاني**) أنه قد يكونُ سمعَ الحديثين معًا من الواسطةِ ولم يسمعْ واحدًا منهما بنفسِه، ولكنه لما تعارضَ الأمرُ عنده اقتصرَ علىٰ ما رآه موافقًا للأصول مع ترجيحِ جانبِ الذي حدثَ به، وتركَ الثاني لكونِه رآهُ مخالفًا للأصول في نظرِه مع كونِه الذي حدَّث به مرجوحًا عنده بالنِّسبة للآخرِ.

أمَّا كونُه سمع الحديثينِ معًا من رسول الله ﷺ ثُمَّ امتنعَ من التحديثِ بأحدِهما فبعيدٌ جدًّا جدًّا عن إيمانِ الصَّحابة وظاهريتهم ﷺ، ولقد كانَ أبو هريرة من أشدِّ الناسِ في هذا البابِ حتَّىٰ كان يُحدِّثُ أحيانًا بما لا يفهمُ له معنىٰ، ويقول: هكذا له معنىٰ فبلغنا، فلو سمعَ الجميع لاستمرَّ علىٰ التحديثِ بهما ولأجابَ من اعترضَ عليه، بمثلِ ما أجابَ به غيره.

ولقد كان كثيرٌ من الصحابة يتَّهمُونه ومنهم عائشةُ وابنُ عمرَ حتىٰ أرسلوا إليه يقولون له: قصِّر مِنْ هذه الغرائبِ التي تنقلُها عن رسول الله ﷺ، فيمتنعُ ويقول: لا أرجعُ عن شيءٍ سمعتُه، لكنَّه في الحديث الذي لم يسمعْه بنفسِه يعتذرُ ويرجعُ كحديثِ الصائمِ إذا أصبحَ جُنبًا فإنَّه لما اعترُضَ عليه قال: لم أسمعْه بنفسي لكنْ حدَّثني به الفضلُ بنُ عبَّاسٍ، ويدل علىٰ هذا -أعني كونَه لا يمتنعُ من التحديثِ بما سمعه بنفسِه- أنه أحيانًا يقول: «لولا آيةٌ في كتابِ الله

ما حدَّثتكم بهذا»، ويستدلُّ بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة: ١٥٩] الآية.

نعم قد يمتنعُ من التحديثِ بأحدِهما إذا أمرَه بذلك أميرٌ كعمرَ أو عثمان فيرىٰ ذلك عذرًا له لوجوبِ طاعةِ الأمير، إلَّا أنَّ أقربَ الوجوهِ عندي هو الأول والله أعلمُ». انتهىٰ كلامُ المحقِّقِ الحافظِ السيد أحمد بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالىٰ بنصِّه.

المبحث الرابع

"السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث"

للشيخ محمد الغزالي

التعريف بفضيلة الأستاذ الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالىٰ تقدَّم في الكلام عند الكلام علىٰ كتابه " فقه السيرة ".

وحسبي هنا أن الشيخ محمد الغزالي رحمه الله وأكرمه برضاه ليس من باب أبو رية وأحمد أمين، وإنما البحث بخصوص كتابه فقط، فتذكر أن هذا الكتاب أثار ضَجَّةً كبيرةً، وتناوله كثيرون من عِدَّة بلدان بالردِّ والتعقيب، ثُمَّ رأيت أطروحةً نال بها صاحبها الدكتوراه من الأزهر عنوانها «موقف الداعية الكبير الشيخ محمد الغزالي من السُّنَّة النبوية»، للدكتور محمد سيد أحمد شحاته في مجلدين.

فرأيت أن أكتفي بتعقيبات المُصَنِّفين في التعقيب علىٰ الشيخ محمد الغزاليِّ، وقد أظهروا غِيرةً علىٰ السُّنَّة الشريفة، بيد أنني لا أحبُّ أن أخلي المقام من الآتي:

أولًا: كنت أودُّ مِن فضيلة الأستاذ الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالىٰ أن يسلكَ في كلِّ حديثٍ المَسْلَكَ العِلميَّ، فيضع الحديث في مسألته الفقهية، ويناقشها، فيأتي بالأقوال والأدلَّة ووجوه الاستدلال والترجيح كما كانت تدرس مادَّة فقه الكتاب والسُّنَّة في كلية الشريعة.

ثانيًا: جُلُّ الانتقادات التي وجَّهها الشيخ محمد الغزالي للمحدِّثين كان ينبغي أن توجَّه للفقهاء؛ لأنَّ المحدِّثين لايُصدرون أحكامًا فقهيةً بل هذا خاصٌّ بالفقهاء، ونحن إذا مشينا خلف هذه الانتقادات نجدها تنسحب إلىٰ

الفقهاء ولابد، وهنا يظهر خلطٌ كبيرٌ في منهجية الشيخ محمد الغزالي فإنه قصد انتقاد المحدِّثين بعباراتٍ قاسيةٍ فيها تهكُّمٌ وسُخرية فطال نقده السَّادة الفقهاء المجتهدين.

ثالثًا: الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى ليس مِن المتخصِّصين في الحديث الشريف، ولا مِن علماء الأصول، وقد مشى في نَقْدِه مع المتن فقط دون معرفة قوَّته وطُرُقِه وكلام الحُفَّاظ المتخصِّصين حوله، ولم يحاول التوفيق بين النصوص الحديثية والقرآن الكريم أو بينها وبين الأحاديث الأخرى، وابتعد عن توثيق نصوص كتابه، فجاء بحثه غير علميٍّ.

رابعًا: أكثرَ الشيخُ الغزاليُّ رحمه الله تعالى مِن الإعلان عن رَدِّ خبر الواحد لأسبابٍ ذكرها عِدَّة مرَّاتٍ، ولأنه ليس من علماء الحديث لا يعرف أنَّ مِن أخبار الآحاد مالا يمكن دفعه، وهو ما جاء عن عددٍ من الصحابة وتعدَّدت مخارجه بالأسانيد القوية، فهذا لا يمكن دفعه، فإذا جاء متنٌ عن عددٍ من الصحابة خمسة أو ستة لم يبلغوا حَدَّ التواتر، ولكن هذه الطرق فيها الصحيح والحسن ولا تنافر بينها فلا يمكن دفع هذا النوع من الحديث الآحاد لا سيِّما إذا عَمِلَ بمقتضاه أهلُ العِلْمِ.

ولأنَّ هذا ليس فن الشيخ الغزاليِّ فكان يكتفي بنقد المتن والمحدِّثين نقدًا قاسيًا بدون معرفة الطُّرُق وماذا تُفيد؟

خامسًا: أبان الشيخ محمد الغزاليُّ رحمه الله تعالى في كتابه عن تأثُّره بطريقة الشيخ محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وقد علمتَ من هو محمد رشيد رضا وموقفه من السُّنَّة المُشرَّفة.

فيقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى في كتابه "دستور الوحدة الثقافية

بين المسلمين" (ص٦٥): «وهناك مدرسةٌ أخرىٰ أقرب إلىٰ مدرسة الرأي، وإن كان عنوانها سلفيًّا، هي مدرسة الشيخ محمد عبده، وتلميذه محمد رشيد رضا....».

وقال الشيخ الغزاليُّ في موضع آخر هو "مقالاته" (٣/ ١٧٩): «وأنا أحد تلامذة المنار، ومِن المستفيدين من "تفسيره"، ورأيي في مدرسة المنار وشيخها رشيد وأستاذه الشيخ محمد عبده حسنٌ».

سادسًا: الذي أراه – والله أعلم – وعايشتُه أنَّ كتاب الشيخ محمد الغزاليِّ رحمه الله كان ردَّ فعلٍ لبعض آراء الشباب الإسلاميِّ في الصحوة الإسلامية التي شهدتها مصر في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل الخامس عشر، فقد كان الأكثرون من شبابها يميلون للفكر التيمي ويتشبَّعون برسائل وكتيبات لأصحاب هذا الاتجاه، وكان نصيب الأزهر في هؤلاء ضعيفٌ، فكان كثيرون من الأزهريين يهاجمون هذا الاتجاه ومنهم الشيخ محمد الغزاليُّ، والله أعلم.

سابعا: وناسب المقام كلمة جامعة لشيخنا العلامة المعقولي المنقولي السيد عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماريِّ رحمه الله ورضي عنه في كتابه "القول الجزل فيما لا يعذر فيه بالجهل" (ص ١٤- ١٥) قال: «الرابع عشر: جهل صاحب كتاب "السُّنَّة بين الفقهاء وأهل الحديث"، فقد أتىٰ فيه بجهالاتٍ هو فيها آثمٌ خاطيء، وأعظم جهالاته أنه رَدَّ أحاديث صحيحةً؛ لأن عقله القاصر لم يقبلها، وجهل قول العلماء في تعارض الحديث والعقل، فإنهم لم يقصدوا عقل الفرد مِن الناس؛ لأن عقول الأفراد تتفاوت، وليست علىٰ وتيرةٍ واحدةٍ مِن الذَّكاء والفِطْنة وإدراك صِعاب المسائل، وإنما أرادوا بالعقل: القضية العقلية التي اتفق العُقلاء علىٰ صِحَّتها، مثل الواحد نصف الاثنين، والسماء فوقنا،

فهذا هو العقل الذي يردُّ لأجله الحديث، ولا يوجد حديثٌ يُخالف ما أجمع عليه العُقلاء.

ولا يخفىٰ أنَّ في نصوص القرآن والأحاديث ما يَعْلُوا عن الإدراك، مثل المُتشابِه، ولا يخفىٰ أيضًا أنَّ عَقْلَ الإنسانِ وإن بلغَ درجةً عُليا لابدَّ أن يَقْصُرَ عن فهم بعض نصوص الكتاب والسُّنَّة؛ لأنَّ وحي الله فوق قُدْرة البَشر، وقد أشار إلىٰ هذا مع مزيد إيضاحٍ حُجَّة الإسلام الغزاليُّ رحمه الله في قانون التأويل...». انتهىٰ كلام شيخِنا الغُماريِّ.

كتاب الدكتور يوسف القرضاوي: "موقف الغزالي من السُّنَّة"، والنقد على بعض آراء الدكتور القرضاوي:

وقد رأيتُ بحثًا للدكتور الشيخ يوسف القرضاوي يدافع فيه عن الشيخ محمد الغزالي عنوانه «موقف الغزالي مِن السُّنَّة» وهو منشورٌ ضمن مجلة مركز بحوث السُّنَّة والسِّيرة ٨ ـ ١٤١٥ (١/ ٣٧٩) ولكنه أدان ونقد الغزاليَّ فقال: «وربَّما أسرفَ الشيخُ في رَدِّ بعض الأحاديث الثابتة، وكان يمكن تأويلها وحملها علىٰ معنىٰ مقبول، وربما قَسَا كذلك علىٰ بعض الفِئات، ووصفهم ببعض العبارات الخَشِنة والمثيرة، وربما استعجلَ الحكمَ في بعض مسائل كانت تحتاج إلىٰ بحثٍ أدق، وإلىٰ تحقيق أوفىٰ». فهذا كلامٌ شديدٌ من الشيخ يوسف القرضاوي يدل علىٰ أنَّ الشيخ محمد الغزاليَّ استعجلَ، وكانت عبارته خَشِنةً شديدةً.

ومع ذلك أقول: بحث الدكتور يوسف القرضاوي لا يخلو من ملاحظات وكذا كتابه "كيف نتعامل مع السُّنَّة" فيه ما يحتاج للتعقيب مِن ذلك:

١ - أطلق الدكتور يوسف القرضاويُّ المجال لقَلَمِهِ فطال نقدُه السيِّدة عائشة رضي الله عنها (ص ٦٠).

٢- وجاء برأيٍ جديدٍ، وهو أنه في بعض مسائل الفُروع لا يكتفىٰ بحديثٍ واحِدٍ (ص٧٦).

٣- وزاد الطِّينَ بلةً بكلامه الموافق للشيخ محمد الغزاليِّ في حديث: «دِيَةُ المَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ» (ص٧٥).

٤- وكلام الشيخ القرضاوي في مسألة «العمل بالضعيف في الترغيب والترهيب» (٨٩- ١٠٣) ليس جيِّدًا في تصوُّره وتَقْعِيدِه وتطبيقه، وقد بحثتُ المسألةَ في مقدِّمة كتابي "التعريف بأوهام مَن قسَّم السُّنن".

ولم يتعرَّض لتقعيد عمل بعض الأئمَّة الفقهاء للعمل بالضعيف في الأحكام، وهو مُقرَّرٌ في كتب الاصطلاح، و"رسالة أبي داود لأهل مكة"، لكن الشيخ القرضاوي بعيدٌ عن هذه المسالك، ولأنه لا يخطر بباله أنَّ مِن الفقهاء مَن يُقرِّر العمل بالحديث الضعيف في الأحكام بشروطٍ معروفةٍ في مظانِّها، بل قال الدكتور القرضاوي: (ص ٧٤): «مِن المُجْمَع عليه أنَّ الحديثَ الضعيفَ لا يُؤسِّسُ حُكْمًا، ولا يُبنَىٰ عليه تكليفٌ حلال وحرام»، وهذا خطأ مِن أسبابه ضيق دائرته البحثية وتأثُّره بالتيميين.

قلتُ: الدكتور القرضاوي حنفيُّ المذهب ولا يُتقِنُ مذهبه الذي يُقدَّم فيه الحديث الضعيف علىٰ القياس، وكلامه مخالفٌ لأصول مذهبه، واشتغاله بأمورٍ أخرىٰ شغله عن المسألة فأخطأ بنقل الإجماع في محلِّ الخلاف، وكان يكفيه الرجوع لقواعد في علوم الحديث والتطبيقات عليه في إعلاء السُّنن، وتقعيدات "ذب ذباب الدراسات"، علىٰ أنَّ عمل أحمد وغيره بالضعيف في الأحكام معروفٌ في مظانِّه، وارجع لمقدِّمة "التعريف".

٥- ودعوة القرضاويِّ لمراجعة التراث الفقهيِّ (ص ٧٤) دعوةٌ ليست

جيِّدةً فقد تُضعِفُ الثِّقة بتراثنا الفقهيِّ الجليل، فمَن هو المتأهِّل للمراجعة؟ ولماذا المراجعة في وقت الضعف وفي عدم وجود الدولة الإسلامية التي تتبنَّىٰ الشريعة الإسلامية؟

ونقد كتاب القرضاويِّ يحتاج لعملٍ مُفرَدٍ، وإنما أردتُ التنبيه علىٰ بعضه، وأرىٰ – والله أعلم – أنَّ الدكتور القرضاويَّ أزهريٌّ لم يُجدِّد نفسه مِن خلال البحوث والاطلاع، وبقي في دائرةٍ عاشَ فيها، وقارِنْ بينه وبين مُعاصِره وصديقه شيخنا العلَّامة عبد الفتاح أبوغدَّة رحمه الله تعالىٰ، فالأخير مُطَّلِعٌ، عالمٌ بالتراث، ولا يغب عنه البحث المعاصر الجيِّد، مُنفتحٌ علىٰ مذاهب أهل السُّنَّة عالمًا بها، مُتعدِّد الأخذ، تفرح ببحثه، ويفتح لك الآفاق فرحمه الله تعالىٰ.

والشيخ محمد الغزاليُّ له مكانتُه، وكم استفدتُ مِنه، وتحمَّلتُ المَشاقَّ لحَجْزِ مكانٍ في ساحة دَرْسِهِ، وأنصتُّ إلىٰ خُطَبِهِ في إعجابٍ، ولم أستمع إلىٰ خطيبٍ فَرَىٰ فَرِيَّه، لكنَّ الحقَّ أحبُّ إليَّ مِنه، رحمه الله وأثابه رضاه.

خلاصة ما تقدَّم:

١ – إنَّ الغَرْبَ الحاقِدَ قد تبنَّىٰ هجمةً شرسةً علىٰ العالم الإسلاميِّ بُغية تفتيته والاستيلاء علىٰ ثرواته، ونشرَ الجمعيَّات التبشيريَّة، ثمَّ تغيير عَقْليَّات المسلمين.

٢ – اعتمد الغربُ الحاقدُ علىٰ رؤوسٍ مُتعدِّدةٍ لاستعمار عقليَّات المسلمين كالبعثات، والجمعيَّات، والمدارس، والصَّحافة، والمنتديات، ومُغريات أخرىٰ.

٣ – تبنَّىٰ بعض المتأثِّرين بأفكار الغرب السَّاخِط علىٰ كنيسته وكان داعيًا لعقيدة فصل الدِّين عن الحياة.

٤ – كان للمُتأثِّرين بالفِكر الغربيِّ ونُخْبته مِن المستشرقين مواقف سيئة مِن السُّنَّة النبويَّة الشَّريفة ومنهم: محمَّد رشيد رضا، وأحمد أمين، ومحمود أبا ريَّة

صاحب كتاب "أضواء على السُّنَّة المحمَّديَّة".

٥- كان لهؤلاء وأعوانهم آثارهم السِّيئة على المسلمين في تثبيت أركان الفِكر العلماني والدعوة للقوميَّة توطئة للدعوة إلى الوطنيَّة، وأُسِّست أحزابٌ ومجامع حاقدة أدَّت إلى تدهورٍ كبيرٍ في فِكر الكثيرين مِن الشُّيوخ والشَّباب، وتبنَّى دعوتهم هيئات صاروا فيها على سَنَن مَن تقدَّمهم مِن العلمانيين والمنهزمين ولم يكتفوا بالسُّقوط الذي عندهم فرفعوا أسياط العذاب لمن خالف وأبى.

٦- إنَّ هؤلاء لا علاقة لهم بالمعتزلة الدَّاعين للأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر وإقامة الشَّرع الشَّريف، والخروج على الظَّالمين.

٧- إنَّ الجهل بالحديث الشَّريف، وعدم الاشتغال به على طريقة المحدِّثين كان سببًا مباشرًا لتخبُّط العلمانيين وأذيالهم.

٨- وهذا يستلزم قيام النَّاصحين مِن العلماء والباحثين بكشف ظلمات العلمانيين ومدى جهلهم بالحديث والسُّنَّة.

٩- وينبغي للمراكز العلميَّة الإسلاميَّة كالأزهر الشَّريف، وندوة العلماء بالهند، وغيرهما- في ظلِّ غياب الدولة الإسلامية -أنْ تقوم بواجبها الشَّرعيِّ واستكمال ما قام به بعض رجالها المُخلِصين، بإنشاء مراكز البحوث العِلميَّة الممتدَّة والتي تحوي كبار الباحثين للنَّظر في الانحرافات وأسبابها، والبحث العلميِّ المجرَّد حولها وتداول الإشكالات باستقلاليَّةٍ تامَّةٍ وبانفتاحٍ على المذاهب الإسلاميَّة، وأن تجاهد في سبيل ذلك فإن ما لا يُدرك كلُّه لا يُترك جُلُّه، والميسور لا يسقط بالمعسور، والله المستعان.

الفصل الرابع
التصنيف المفرد في المصطلح

تمهيد:

علمُ المصطلحِ أو علمُ أصول الحديثِ أو علمُ الحديثِ يقول عنه الحافظُ السُّيوطيُّ في ألفيته:

عِلْـمُ الحَـدِيثِ ذُو قَـوَانِينَ تُحَـدّ   يُـدْرَىٰ بهـا أَحْـوالُ مَـتْنٍ وسَـنَدْ
فَـذَانِكَ المَوْضُـوعُ والمَقْصُـودُ   أَنْ يُعْـرفَ المَقْبُـولُ والمَـرْدُودُ[1]

فهو العلمُ الذي يحوي القواعدَ التي يتميزُ بها الصحيحُ، والحسنُ وما يشبهُه من الضعيفِ بأنواعه إلىٰ الواهي والموضوعِ ويلزمُ من ذلكَ معرفة أنواع متعدِّدةٍ لكشفِ حال الإسناد من الاتصال والانقطاعِ، ومعرفة أحوال الرِّجال، والنظر في المتونِ ومعرفة الشَّاذِّ والمُنكَرِ، والزيادات المقبولة أو المردودة، وقد شاركَ كثيرٌ من أهلِ العلمِ في التصنيفِ في مباحثِ هذا الفنِّ منذ القرن الثاني، سواء كانتْ المباحث تابعةً أم مفردةً.

والذي يعنينا هنا التصنيفُ المفرد[2] في مصطلحِ الحديثِ في القرنِ ولست

---

(١) "ألفية الحافظ السيوطي" (١/ ٢).

(٢) و«المفرد» قيد أخرجَ كلَّ تصنيف ليس بمفردٍ كمقدمة بعضِ الكتب فأخرج أمثال مقدمة "فتح الملهم شرح صحيحِ مسلم" للشيخ شبِّير أحمد العثمانيِّ الديوبنديِّ المتوفىٰ سنة (١٣٦٩) وهي مطبوعة في (١٠٨) صفحة من القطع الكبير بالطبعة الحجرية الهندية، وأخرج أيضًا مقدمة "إعلاء السنن" «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي وقد سبق الكلام عليها، وكذلك أخرج مقدمة "لامع الدراري علىٰ صحيح البخاري" للشيخ محمَّد زكريَّا الكاندَهلوي.

معنيًا بسرْدِ المصنفاتِ المفردةِ في الاصطلاحِ.

ورأيتُ أن أتكلَّم في أربعةِ مباحثَ كالآتي:

الأول:حول كتابِ "توجيه النظر" للشيخِ طاهر الجزائريِّ.

والثاني:حول كتاب "قواعد التحديث" للشيخِ جمال الدين القاسميِّ،

والثالث: حول كتاب "منهج ذوي النظر شرح ألفية أهل الأثر" للشيخ محفوظ الترمسيِّ المكيِّ الجاويِّ.

والرابع: مع كتابينِ لعالمينِ أزهريينِ.

المبحث الأول
الشيخ طاهر الجزائري وكتابه
"توجيه النظر إلى أصول الأثر"

التعريفُ بالشيخِ طاهرٍ الجزائري[1]: هو الشيخُ العلامةُ طاهرُ بنُ محمَّد صالح بن أحمد بن موهوب المالكيُّ الجزائريُّ الدمشقيُّ المصريُّ.

قَدِم والده الشيخُ محمد صالح من الجزائر سنة ١٢٦٣ إلى دمشقَ مع الأمير عبد القادر الجزائريِّ، وبقي فيها إلى أن توفِّيَ سنة ١٢٨٥، وكانَ فقيهًا مالكيًّا، وتولَّى إفتاءَ السادةِ المالكيةِ بدمشقَ، وكانَ عالمًا بالقراءاتِ وعلومِ القرآنِ، أمَّا صاحبُ الترجمةِ فقد وُلد بدمشقَ سنة ١٢٦٨.

تلقَّى الشيخُ طاهرٌ العلمَ أولًا عن والده، ثم اتَّصل بغيرِه من علماءِ دمشق، فأخذ اللغةَ العربيةَ والتركيةَ والفارسية عن الشيخِ عبد الرَّحمن اليُوْشَنَاقيِّ.

ثم صحبَ العلامةَ الشيخَ عبد الغني الغُنَيميَّ الميدانيَّ الحنفيَّ، تلميذ العلامةِ ابن عابدين رحمهما الله تعالى، فاستفاد الشيخُ الجزائريُّ من شيخه الغنيميِّ العلمَ واليقظةَ والوعيَ في تطبيقِ الأحكام الشَّرعيةِ على الواقعِ العمليِّ، وتخرَّجَ به.

دَرَس إلى جانبِ العلومِ الشَّرعية والعربيةِ عدةَ لغاتٍ، والعلومَ الطبيعيةَ، والرياضيةَ، والفلكيةَ، والتاريخيةَ، والأثَريةَ، وكاد ينفردُ عن علماءِ دمشق بمعرفةِ آثار السَّابقين ومؤلَّفاتِهم.

---

(١) مصادر ترجمته: "تنوير البصائر بسيرة الشيخِ طاهر" لتلميذه الشيخِ محمد سعيد الباني، المعاصرون (ص٢٦٨-٢٧٨)، "معجم المؤلفين" لكحالة (٥/ ٣٥)، "الأعلام للزركلي" (٣/ ٢٢١)، مقدمة تحقيق "توجيه النظر" للشيخ عبد الفتاح أبي غدَّة (ص١٥-٣٤)، "الشيخُ طاهر الجزائريُّ رائد التجديد الدينيِّ في بلاد الشَّام في العصر الحديث"، بقلم حازم محيي الدِّين طبع دار القلم دمشق.

أعماله العلميَّة:

أسَّسَ مع نُخبةٍ من علماءِ دمشق "الجمعية الخيرية" عام ١٢٩٤، وفي العام التالي: ١٢٩٥ عُيِّن مفتشًا عامًّا علىٰ المدارسِ الابتدائية، وفي عام ١٢٩٦ نهضَ الشيخُ رحمه الله للمساعدةِ علىٰ تأسيسِ المكتبة الظاهريةِ، وساعد في إنشاءِ الخزانةِ الخالديَّة بدمشقَ.

كان عالمًا مُبرِّزًا لا ينفكُّ عن الاستفادةِ والتعليمِ والإفادةِ، طارحًا للتكلُّفِ، مُتبذِّلًا في ثيابه، عزَبًا لم يتزوَّجْ، وهو منَ الشَّاميين أصحابِ الميول القوميةِ، الذين نازعُوا الدولةَ العثمانيةَ الإسلاميةَ.

مُصَنَّفاتُه:

له مُصَنَّفاتٌ زادت علىٰ الثلاثين في الفنونِ الشَّرعية واللغويةِ، ولكن ليس له في الحديثِ إلَّا كتابه "توجيه النَّظر إلىٰ أصول الأثر" صَنَّفه بمصر سنة ١٣٢٨.

هجرتُه للقاهرة ثمَّ رجوعُه لدمشقَ ووفاته:

وفي سنة ١٣٢٥ هاجر إلىٰ مصرَ، واستُقْبِل بِتَرَحَابٍ وإجلال من بعض علمائها وأدبائها، وبالأخصِّ زكي باشا، ومكثَ فيها ثلاثَ عشرةَ سنةً، أحسَّ بمرض شديدٍ أثقلَه، فرجعَ إلىٰ دمشقَ سنة ١٣٣٨، وعُيِّن فورًا عُضوًا في "المجمعِ العلميِّ العربيِّ"، ومديرًا عامًا لدار الكتبِ الظاهريَّةِ، لكنه لم يمكُث في دمشق إلا أربعة أشهر، وتُوفِّي بعدها رحمه الله تعالىٰ.

نظراتٌ في كتاب "توجيه النظر إلى أصول الأثر":

"توجيه النظر" قال عنه تلميذُه الشيخُ محمد سعيد الباني[1] في "تنوير

---

(١) العلامةُ السيد محمد بن عبد الرحمن بن محمد البانيُّ الدمشقيُّ الحنفيُّ، وُلد بدمشق سنة ١٢٩٤، تلقَّىٰ العلمَ علىٰ كبار الشُّيوخ بدمشقَ، له بعضُ مؤلَّفاتٍ مطبوعةٍ

البصائر بسيرة الشيخِ طاهر": «هو سِفرٌ جليلُ القدرِ، جمعَ فيه زُبدةَ ما جاء في كتب أصول الفقهِ وأصول الحديثِ من القواعدِ والفوائدِ معَ التحقيقِ والتدقيقِ، بأسلوبٍ بديعٍ، مما يبرهنُ على سعةِ اطلاعِه على علومِ الشَّريعةِ الغرَّاء"[1].

قلت: هذا كلامُ تلميذٍ محبٍّ لشيخِه ففي كلامِه مدحٌ زائدٌ.

قال الشيخُ طاهر في مقدِّمة كتابه: "هذه فصول جليلةُ المقدار، ينتفعُ بها المطالعُ في كتبِ الحديثِ وكتبِ السِّير والأخبارِ، وأكثرُها منقولٌ من كتب أصول الفقهِ وأصول الحديثِ"[2].

فكتاب "توجيه النظر" ليس كتابًا يسيرُ على الطريقةِ المعتادةِ بعد ابن الصَّلاحِ في علومِ الحديثِ فينتقل من نوعٍ إلى نوعٍ، ولكنه كتابٌ أشبهُ بالمحاضراتِ العلميَّة التي تناولتْ جُلَّ أنواعِ علومِ الحديثِ، وليس كلَّها، بأسلوبٍ خاصٍّ بالشيخِ طاهر.

وابتدأ كتابه بثلاثة فصول تمهيدية:

الفصلُ الأولُ: في بيانِ معنى الحديثِ[3].

الفصلُ الثاني: في سببِ جمعِ الحديثِ في الصُّحف[4].

ومخطوطةٍ، وقد عاشَ عزبًا مثل شيخِه الشيخِ طاهر الجزائريِّ، تولَّى الإفتاءَ في قطنا، وتوفِّي بدمشق سنة ١٣٥١. ترجمته في: مُقدِّمة تحقيق كتابه "عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق".

(١) "تنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر" (ص٣٦).

(٢) "توجيه النظر إلى أصول الأثر" (١/ ٣٧).

(٣) المصدر السَّابق (١/ ٣٧-٤٤).

(٤) المصدر السَّابق (١/ ٤٥-٥٦).

الفصلُ الثالثُ: في تثبُّتِ السَّلفِ في أمر الحديث[1].

ثُمَّ شرعَ في الفصلِ الرَّابعِ وقد رتَّبه علىٰ ستٍّ فوائدَ في علومِ الحديثِ[2]، ثمَّ انتقلَ إلىٰ الفصلِ الخامسِ وهو في تقسيم الخبرِ إلىٰ متواترٍ وآحادٍ ويحتوي علىٰ تسعِ مسائلَ، وفيه مباحثُ أصوليةٌ وحديثيةٌ ومناقشاتٌ مع بعضِ العلماء كابنِ حزمٍ[3].

وتابع الشيخُ مباحثَ الحديثِ في فصْلين آخرين هما: السادسُ فالسابعُ وختم الكتابَ بفوائدَ مُشبَعةٍ بالعلمِ والمعرفةِ والاطلاعِ[4].

أهمُّ خصائصِ كتابِ "توجيه النظر":

١- مباحثُ الكتابِ تجمعُ بين البَسطِ والرغبةِ في التحريرِ، بحيث يمكن أن يُفْرَدَ المبحثُ الواحدُ من مباحثِه في رسالةٍ مستقلةٍ.

٢- انتخبَ الشيخُ طاهرٌ الجزائريُّ في كتابه كتبًا فانتخبَ كتاب "معرفة علوم الحديث" للإمامِ الحاكمِ أبي عبد الله النيسابوريِّ انتخابًا جيدًا، وأدخلَه في كتابه[5] انظر: (١/ ٣٩٠-٤٧٨) قريبَ مائةِ صفحةٍ، كما انتخبَ كتاب "العلل في الحديث" للإمام ابن أبي حاتم الرازيِّ[6]، والكتابان في زمنِ تأليفه للكتاب من المخطوطاتِ النادرةِ.

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٥٧-٧٥).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٧٧-١٠٦).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٠٧-١٧٠).

(٤) المصدر السَّابق (١/ ٧٦٣-٩٠٩).

(٥) المصدر السَّابق (١/ ٣٩٠-٤٧٨).

(٦) المصدر السَّابق (١/ ٦١٣-٦١٥).

وكذا انتخبَ جزءَ الذَّهبيِّ "ذكر من يعتمدُ قوله في الجرحِ والتعديل"[1]، وانتخبَ من مقدمة "فتح الباري" فصّلين، هما: «الأحاديثُ المنتقدة»[2] (١/ ٢٣٥-٢٤٦)، والفصلُ التالي لخصَ «الرجال المتكلَّم فيهم»[3] بنقلِ كلامِ الحافظ ابن حجر (١/ ٢٤٦-٢٧٣)، وهذا الانتخابُ يشيرُ إلىٰ الاهتمامِ والاطلاعِ وأخصُّ الفصلين المنقولين من مقدمة "فتح الباري".

٣- في الكتابِ مباحثُ ليست من علوم الحديث، كمبحثِ (الخط العربيِّ)، و(علائم الفصل)، و(الكلام علىٰ الحركاتِ العربية) في الكلمة، و(الوقف والابتداء)، و(علائم الوقف)، و(السَّجع)، و(الإدماج في الشعر)؛ وغيرها.

٤- كان للشيخِ آراؤُه الظاهرةُ في أغلبِ مباحثِ الكتابِ منْ ذلك قوله: «والكتبُ المنسوبةُ إلىٰ هذا العلم كـ"التقريب والتيسير" للنوويِّ، وأصله ككتاب "علوم الحديث" لابن الصَّلاحِ، وأصله ككتاب "المعرفة" للحاكم، وكتاب "الكفاية" للخطيبِ أبي بكر بن ثابت إنَّما هي مداخلُ، ليستْ بكتبٍ كافيةٍ في هذا العلم»[4].

وكان الشيخُ طاهر يرىٰ الاكتفاءَ في عدالةِ الرَّاوي بصدقِه، والتحرُّز من الكذبِ عن رسول الله ﷺ فقال: «منْ أصعبِ الأشياءِ الوقوفُ علىٰ رسم العدالة فضلًا عن حدِّها».

---

(١) المصدر السَّابق (١/ ٢٧٤-٢٧٦).

(٢) المصدر السَّابق (١/ ٢٣٥).

(٣) المصدر السَّابق (١/ ٢٤٦).

(٤) "توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر" (١/ ٧٨).

ثمَّ خلصَ إلىٰ رأي في العدالةِ فقال[1]: «وقد انتبه لذلكَ بعضُ المتأخِّرين فقال ما لبابُه: قد نُقل عنْ كثيرٍ من الرُّواةِ المأخوذِ بروايتِهم الإصرارُ علىٰ الصغائرِ، من الغيبةِ والنميمةِ وهجران الأخ من غير موجبٍ في الشرعِ، ونحو ذلك من حسدِ الأقرانِ، والبغيِ عليهم، بل وصلَ الأمرُ ببعضِهم إلىٰ أن يدعو إلىٰ اعتقادِ ما لا يدلُّ عليه نقلٌ أو عقلٌ، ونسبة من لا يقول به إلىٰ البدعةِ بل إلىٰ الكفرِ، والظاهرُ أن المعتبرَ في عدالة الرَّاوي هو كونُه بحيثُ لا يُظنُّ به الاجتراءُ علىٰ الافتراءِ علىٰ النبيِّ ﷺ».

وله بحثٌ جيدٌ حول ضررِ الرِّواية بالمعنىٰ ليس في الحديثِ فقط بل في الفقه أيضًا[2].

وكان يرىٰ وجوبَ بيانِ الضَّعفِ في الحديث[3].

وله بحثٌ في الموازنةِ بين المحدِّثين والمتكلِّمين في الأخذِ بالحديثِ[4]، وهو بحثٌ جيِّدٌ، وله نظائر في العلوم الأخرىٰ، وليس هو من علوم الحديث، وهو أقرب لفنِّ الأصول.

وله آراءُ أخرىٰ، ومناقشاتٌ معَ أكابرِ العلماءِ كابنِ حزمٍ وابنِ الصَّلاح وغيرهما.

٥- كان الشيخُ منْ عادتِه الاستطرادُ في المباحثِ، ولكنَّه لم يكنْ يأتي بخلاصةِ المبحثِ في نهايتِه ليتمكَّنَ الطالبُ من جمعِ ما تفرَّق في معنىٰ واحدٍ.

---

(١) المصدر السَّابق (٢/ ٦٧١-٧١٧).

(٢) "توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر" (٢/ ٧٥٠-٧٦٠).

(٣) المصدر السَّابق (٢/ ٦٥٩-٦٦٧).

(٤) المصدَر السَّابق (٢/ ٦٦٢-٦٦٦).

و لم يستكملِ الكتابُ جميعَ مباحثِ المصطلحِ المتداولةِ ومنْ أهمِّ ما خلا منه الكتابُ المباحثُ المتعلقةُ بألفاظِ الجرحِ والتعديل وتحريرها.

٦- ومن المآخذِ التي تؤخذُ على الكتابِ أنَّ مُصَنِّفه كثيرُ النقلِ منَ العلماءِ بدونِ التصريحِ بأسمائِهم فيقول: قال بعضُ العلماءِ، قال بعضُ المحدِّثين، قال بعضُ الأصوليين، قال بعضُ الأفاضل، قال بعضُ المؤلِّفين... وهكذا.

ومنها أنه يستحسنُ تحسينَ عباراتِ أهل العلمِ التي ينقلُها في كتابِه حسبما يراه هو فيقدِّم ويؤخِّر ويغيِّر بدونِ تصريحٍ بذلك وقد نبَّه على ذلكَ الشيخُ عبدالفتاح أبوغُدَّة رحمه الله تعالى في مقدمته (١/ ٩، ١١)، وعدَّ ذلك من المآخذِ على الشيخِ طاهرٍ الجزائريِّ.

٧- ويمكنُ أن يقالَ عنه: فيه طريقةٌ جديدةٌ في التصنيفِ، حاولَ أن ينقل الدارسَ من الكتبِ الجامعةِ والمعتمدةِ في الفنِّ ككتبِ الحاكمِ والنوويِّ والحافظ السَّخاويِّ، إلى كتابٍ مبسوطٍ في عصرٍ سادَ فيه الجمُودُ والبُعدُ عن الحديثِ، هذا رأيُه، ويمكنُ أن يعارضَ بأنَّ المتوسطاتِ أنفعُ لطالبِ العلمِ، والله أعلم.

والكتابُ طبعَ بتصحيحِ مؤلِّفه بالقاهرة سنة ١٣٢٨، ثمَّ صوَّرَه في بيروت بدونِ تاريخٍ الكتبيُّ المعروفُ الشيخُ محمَّد سلطان النمنكانيُّ، ثم قام على تحقيقـه والعنايةِ بـه الأستـاذُ الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة وطبعه في مجلَّدين في (١١١٦) صفحة مع الفهارسِ في بيروت سنة ١٤١٩، وألحقَ الشيخُ عبدالفتاح أبو غدَّة بنهايةِ الكتابِ رسالةَ ابنِ الصَّلاحِ في وصلِ البلاغاتِ الأربعةِ في "الموطأ" بتحقيقِ وتعليقِ العلامةِ السَّيدِ عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريِّ رحمه الله تعالى.

وكتاب "توجيه النظر" بهذا البسطِ والإسهابِ، ووجود فصول وكتب منتخبة به كـ"علل الحديث" لابنِ أبي حاتم الرازيِّ، و"معرفة علوم الحديث" للحاكمِ، كانَ يحتاجُ إلىٰ اختصارِ وتهذيبٍ وترتيبٍ، فليس من البحثِ العلميِّ نقل عشراتِ الصفحاتِ من كتب مشهورةٍ ومطبوعةٍ، وليس في موطنٍ واحدٍ بل في عِدَّةِ مواطنَ، ولذلك أرىٰ أنَّ الفائدةَ منه الآنَ أصبحتْ قليلةً، والكتب التي انتخبَها، والفصُولَ التي اختصرَها طُبعتْ وأصبحتْ في متناولِ أهل العِلْمِ، وقد صرَّحَ شيخُنا عبد الفتاح في مُقدِّمة تحقيقه بأنَّ طلبةَ العلمِ لم يكونوا يقبلونَ علىٰ الكتابِ للأسباب المذكورة.

قلتُ: فكيفَ بعد سهولةِ تداول مادَّةِ الكتاب.

المبحث الثاني

الشيخ جمال الدين القاسمي وكتابه

"قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث"

التعريف بالشيخ جمال الدين القاسميُّ(١): هو العلامةُ أبو الفرج محمَّد جمال الدين بن محمَّد سعيد بن قاسم بن صالح بن إسماعيل بن أبي بكر الدِّمشقيُّ المعروفُ بالقاسميِّ الحلاَّق، وُلد بدمشق سنة ١٢٨٣.

طلبُه للعلمِ ومشايخه:

قرأ القرآنَ أولًا على الشيخِ عبدالرحمنِ المصريِّ، ثمَّ تعلَّم الكتابةَ على الشيخِ محمُود القوصيِّ، ثُمَّ انتقل إلى مكتبٍ في المدرسةِ الظاهرية، وأخذَ مبادئ التوحيدِ والصرفِ والنحوِ والمنطقِ والبيانِ والعروضِ وغيرها.

ثُمَّ جَوَّدَ القرآنَ على شيخِ القراءِ الشيخِ أحمد الحلوانيِّ، وقرأ على الشيخِ سليم العطار في "شرح الشُّذور"، و"ابن عقيل"، و"شرح القطر"، و"مختصر السعد"، و"جمع الجوامع"، و"تفسير البيضاوي".

وسمعَ منه مجالسَ من "البخاري" درايةً، وحضر دروسَه في "الموطأ"، و"الشِّفا"، و"مصابيح السُّنة"، و"الجامع الصغير"، و"الطريقة المحمَّدية" وغيرها.

وقرأ أيضًا على الشيخِ بكري العطَّار، والشَّيخ محمد الخاني، وصحب

---

(١) مصادر ترجمته: مقدمة كتابه "قواعد التحديث" لابنه الأستاذِ ظافر القاسميِ، "حلية البشر" للبيطار (١/ ٤٣٥)، "معجم الشيوخ" لعبد الحفيظ الفاسي (١/ ١٧٧)، "فهرس الفهارس" للكتانيِّ (١/ ٤٧٦)، "تراجم أعيان دمشق" للشطيِّ (ص١١٨)، "معجم المؤلفين" لكحالة (٣/ ١٥٧)، "الأعلام" للزركليِّ (٢/ ١٣٥)، "جمال الدين القاسمي وعصره" بقلم ولده ظافر القاسمي.

الشيخَ طاهرًا الجزائريَّ، وأجازه كثيرون من علماءِ عصره.

تصدُّرُه للإمامةِ والتدريس:

بدأ في إقراءِ الطلابِ مبادئ العلومِ، وله من العمرِ أربعةَ عشرَ عامًا، وكان مُعيدًا لوالده بدرسِه العامِ في جامعِ السنانية، ثم قامَ مقامَ أبيه بعدَ وفاته سنة ١٣٠٧، وبقي يؤمُّ الناسَ في جامع السنانية ويلقي الدرسَ العامَّ فيه.

له مُصَنَّفاتٌ كثيرةٌ مِن أهمِّها وأشهرِها تفسيرُ القرآنِ الكريمِ المسمَّىٰ بـ"محاسن التأويل"، و"تاريخ الجهميَّة والمعتزلة"، و"ميزان الجرحِ والتعديل"، و"إصلاح المساجد من البدع والعوائد"، و"المسح علىٰ الجوربين"، و"قواعد التحديثِ من فنونِ مصطلحِ الحديث".

وكانت له آراءُ فيها الصوابُ والخطأ، وكانَ من السَّاعين لطبعِ تراث ابن تيمية رغم معارضته له في بعضُ آرائِه، ولذلكَ كان للقاسميِّ موافقون ومعارضُون؛ تُوفِّي بدمشقَ سنة ١٣٣٢ رحمه الله تعالىٰ.

نظراتٌ في كتابِ "قواعد التحديثِ مِن فنون مصطلحِ الحديث":

كان الشيخُ جمال القاسميُّ داعيًا للعمل بالدليل، ولذلك فإنَّ مُصنَّفاته تحملُ هذا المعنىٰ، وكتاب "قواعد التحديث" يتناولُ قواعدَ أكثرِ الاصطلاح، وهو كتابُ علمٍ وتربية ودعوة للعملِ بالسُّنَّة المُشرَّفةِ وتقديمِها علىٰ أيِّ قولٍ أو اجتهادٍ.

وهو يتألَّفُ مِن مقدِّمةٍ تحتوي علىٰ أربعةِ مطالعَ ثمَّ عشرةِ أبوابٍ، وخاتمة.

وأعجبني البابُ العاشرُ والأخيرُ والذي يتعلَّق بفقهِ الحديثِ وحُجِّيةِ السُّنَّة المُشرَّفةِ والتعادل والترجيحِ، والناسخ والمنسوخِ، وأضافَ إليه مباحثَ أخرىٰ في التحايلِ علىٰ إسقاطِ حُكْمٍ أو قلبه[1]، وأسباب اختلافِ الصَّحابة والتابعين

---

(١) "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" (ص٣١٦).

في الفروع[1]، وأسبابِ اختلافِ مذاهبِ الفقهاء[2]، والفرق بينَ أهلِ الحديث وأصحابِ الرأي[3]. ثُمَّ ختمَ الكتابَ بفوائدَ حول سبيل التَّرقي في علومِ الحديثِ[4]، وجعل لهذه الخاتمةِ تتمةً في مقصدين:

المقصدُ الأولُ: في أنَّ على طالبِ الحديثِ أنْ يتقي به الله عزَّ وجلَّ، وأن طلبَ الشارعِ للعلمِ لكونِه وسيلةً إلى التعبُّدِ به[5].

المقصد الثاني:فيما رُوي في مدحِ رواية الحديثِ ورواته[6].

ومِن خصائصِ كتابِ القاسميِّ "قواعد التحديث":

كتاب قواعدِ التحديث تظهرُ فيه شخصيةُ الشيخِ جمال الدِّين القاسميِّ الذي كانَ داعيةً إلى التجديدِ، واحترامِ الأئمَّةِ لكنْ بدونِ تقديسٍ أقوالهم وتقديمِها على السُّنَّة المُشرَّفةِ ولذلكَ نلاحظُ في كتابه:

١- أنَّه يعتني بذكرِ جُلِّ مباحثِ علومِ الحديثِ بأسلوبٍ سهلِ المرتقى لا غموضَ فيه، ويُزيِّنُ المباحثَ بغُرُرِ النُّقولِ عنْ بعضِ العلماءِ المتأخِّرينَ من محدِّثين وفقهاء وأصوليين استكمالًا للبحثِ.

٢- أنَّ الشَّيخَ رحمه الله تعالى له غرضٌ مِن كتابه وهو استثمارُ العلمِ للعمل، وترك التعصُّبِ للأقوال، ومجانبةُ الأقوال الشَّاذَّة -في نظره- وتقديمُ الدليل

---

(١) المصدر السَّابق (ص٣٢٣).

(٢) المصدر السَّابق (ص٣٣٠).

(٣) المصدر السَّابق (ص٣٣٦).

(٤) المصدر السَّابق (ص٣٨٧).

(٥) المصدر السَّابق (ص٣٩٣).

(٦) المصدر السَّابق (ص٤٠٢).

علىٰ أيِّ قول كان، ففي كتابه نصوصٌ كثيرةٌ من الكتبِ المعتمدةِ صريحةٌ في وجوب الاهتداء والعملِ بالكتابِ والسُّنَّة.

فنراه يستثمرُ مبحثَ الحديثِ الصَّحيحِ في العملِ به في ثمراتٍ هي:

وجوبُ العمل بكلِّ ما صحَّ من الأحاديثِ، والإفتاء بموجبِ النصِّ، ولا يضرُّ الخبرَ عملُ أكثرِ الأُمَّةِ بخلافِه، ووجوبُ فهمِ كلامِ الرسول ﷺ من غيرِ غُلُوٍّ ولا تقصيرٍ، ولزومُ قبول الصَّحيحِ وإنْ لم يعملْ به أحدٌ، ولا يضرُّ صحَّةَ الحديثِ تفرُّدُ صحابيٍّ به[1]، وكأنه يردُّ علىٰ بعضِ المذاهبِ التي تؤخِّر العملَ بالحديثِ الشريفِ لبعضِ القواعد الموهومةِ، وبيَّن أنه ليس كلُّ حديثٍ في باب الترغيبِ تُحدَّثُ به العامَّة[2].

٣- وفي الكتابِ حثٌّ علىٰ مطالعةِ كتبِ الحديثِ للعمل والمقارنةِ بكتبِ الفقهِ ففي قواعدِ التحديث: «قال العارفُ الشعرانيُّ قُدِّسَ سرُّه في "عهوده الكبرىٰ": «أُخذَ علينا العهدُ العامُّ من رسول الله ﷺ، أن لا نَمَلَّ منْ كثرةِ تعلُّمنا العلمَ والعملَ به، لكونِ شُربِنا منْ حوضِ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ يكون بقَدْرِ تضلُّعنا من الشَّريعة، كما أن مشْيَنا علىٰ الصِّراطِ يكونُ بحسبِ استقامتِنا بالعملِ بها، فالحوضُ علومُ الشَّريعةِ، والصِّراطُ أعمالُها».

ثُمَّ قال: «فاجتهدْ يا أخِي في حفظِ الشَّريعةِ ولا تغفلْ، وعليكَ بكتبِ الحديثِ فطالعْها لتعرفَ منازعَ الأئمَّةِ، وماذا استندُوا إليه منَ الآياتِ والأحاديثِ والآثارِ ولا تقنعْ بكتبِ الفقهِ دون معرفةِ أدلَّتها»[3].

---

(١) قواعد التحديث (ص٨٥-٩٩).

(٢) المصدَر السَّابق (ص١٧٥-١٧٩).

(٣) "قواعد التحديث" (ص٢٦١)، "العهود المحمدية" (ص٢٢-٢٦) وقد اختصر

وأُتْبِعَ هذا بذكر بعضِ هممِ السَّلف في قراءة كتبِ الحديث في أيَّام قليلةٍ، وما مَنَّ الله عليه من قراءةٍ في "صحيح مسلم"، و"سُنن ابن ماجه"، و"الموطأ"، و"تهذيب التهذيب" في أيام قليلة[1].

٤- اهتمَّ صاحبُ "قواعد التحديث" بمباحثِ الأخلاقِ والتربيةِ الإسلاميةِ وشرفِ التحلِّي بحسنِ الخُلُقِ لطالبِ العِلمِ، فعَقَدَ في البابِ الأول مباحثَ قيِّمةً حول: «شرفِ علمِ الحديثِ، وفضلِ راوي الحديثِ، والأمرِ النبويِّ بروايةِ الحديثِ وإسماعه، وحثِّ السَّلف على الحديثِ، وإجلال الحديثِ وتعظيمِه والرَّهبة من الزيغِ عنه، وفضلِ المحامي عنِ الحديثِ والسُّنَّة، وأجر المُتمسِّك بالسُّنَّة إذا اتُّبِعت الأهواءُ وأيادي المحدِّثين البيضاء على الأُمَّةِ وشكر مساعيهم»[2].

٥- وإذا كان الشيخُ القاسميُّ ناصحًا وموجِّهًا لوجوبِ العمل بالسُّنَّة المُشرَّفةِ فإنه كانَ بصيرًا في توجيه نظر القارئ إلى أمرين:

الأول: لا عِبرةَ بالأحاديثِ المنقولةِ في كتبِ الفقهِ والتصوُّفِ ما لم يظهر سندُها وإن كانَ مُصَنِّفُها جليلًا[3].

والثاني: الردُّ على من يزعمُ تصحيحَ بعضِ الأحاديثِ بالكشْفِ[4].

القاسميُّ كلامَ العارف بالله سيدي عبد الوهاب الشَّعرانيِّ.

(١) المصدر السَّابق (ص٢٦٣).

(٢) المصدر السَّابق (ص٤٣-٦٠).

(٣) "قواعد التحديث" (ص١٨٢).

(٤) المصدر السَّابق (ص١٨٣).

مقارنةٌ بين "توجيهِ النظر"، و"قواعد التحديث"[1]:

١ - كتابَا "توجيه النظر"، و"قواعد التحديث" لعالمينِ متعاصرينِ، والأول يعتبرُ من شيوخِ الثاني، والأولُ كتبَ كتابه بالقاهرة، والثاني كتبَ كتابه بالشَّام.

٢ - اتفقَ الاثنان في الاستقلاليةِ العلميَّة مع ميلٍ أكبرَ من القاسميِّ لها فقد كان الأولُ وهو الشيخُ طاهر الجزائري مُقلِّدًا في كثيرٍ من مباحثه في "توجيه النظر" فيختصرُ كتبًا وفصولًا، وكانَ يأخذُ ويدعُ ويبدي وجهةَ نظرِه، ويؤيِّدُ ويخالفُ بحُجَّةٍ وبرهانٍ.

وأمَّا الشيخُ جمال الدين القاسميِّ فكانَ له أسلوبُه التربويُّ الناصحُ المتميِّزُ في قواعد التحديثِ، ولم يكنْ مُقلِّدًا جامِدًا، وأكبرُ شاهدٍ على دعوتِه للاستقلال كتابه "ميزان الجرحِ والتعديل"، وكان له ميلٌ كبيرٌ نحوَ آراءِ ابنِ تيميةَ، وأكثر مِن النقلِ عنه في "قواعد التحديث".

٣- خطابُ "الشيخِ الجزائريِّ" في "توجيه النظر" في جُلِّهِ للعلماء المتخصِّصين، بينما خطابُ "الشيخ القاسميِّ" في "قواعد التحديث" مع المتخصِّصين وغيرِهم، لذلك غلبَ على الأول التقعيدُ والتأصيلُ والتلخيصُ، وغلب على الثاني الدعوةُ للعمل بالحديثِ الشريفِ، ولو في مخالفةِ المذهبِ.

٤ - لعلَّ الإفادةَ من " قواعد التحديث " كانتْ أكبرَ منْ " توجيه النظر "، فالأولُ طُبع مراتٍ، واقتناه طلبةُ العلمِ وكانت طبعتُه في مؤسسةِ عيسى الحلبيِّ بالقاهرة بابًا لانتشارِه وتداولِه، وكانَ التأثُّر به واضحًا في النصفِ الثاني من القرن الفائت.

---

(١) وانظر كلمة للسَّيد محمد رشيد رضا عن الكتابين في مقدمة "قواعد التحديث" (ص١٨، ١٩).

المبحث الثالث

"منهج ذوي النظر في شرحِ منظومةِ أهل الأثر"

للعلامةِ محمَّد محفوظ الترمسيِّ الشافعيِّ المكيِّ

العلامةُ المتفننُ الشيخُ الفقيهُ الأصوليُّ المقريءُ محمَّد محفوظ بن عبدالله بن عبد المنان التِرْمَسيِّ الجاويِّ المكيِّ الشافعيِّ، من العلماءِ الكبارِ المعروفينَ عند الشافعيةِ بالحرمين الشَّريفين، وبلادِ الشرقِ الأقصىٰ.

ولد بتِرْمِسَ بفتح التاء وسكونِ الراءِ وفتحِ الميمِ بجاوا الوسطىٰ سنة ١٢٨٥، وكان أبوه بمكةَ المكرَّمةِ، ورحل إلىٰ مكَّة المكرَّمةِ سنة ١٢٩١ فاستوطنَ ودَرَس علىٰ كبار علماء مكةَ، ومن شيوخه بمكة السَّيدُ أبو بكر شطا، والسيد حسين بن محمد الحبشيُّ، والمفتي الشيخُ محمَّد سعيد بابصيل، والقارئ الشيخ محمَّد الشربينيُّ الدمياطيُّ، والشيخُ مصطفىٰ بن محمد بن سليمان العفيفي، وهو في أثناء الطلبِ رجعَ مع والده إلىٰ سمارانَ وأخذ عن الشيخِ محمد صالح بن عمر السَّماراني.

ثُمَّ دَرَّسَ بعد أن أجازَه مشايخُه بالتدريسِ، وكان له درسٌ بالمسجدِ الحرام ومن تلاميذِه الآخذينَ عنه الشيخُ هاشم أشعري مؤسِّسُ جمعيةِ نهضةِ العلماء، والشيخُ عليُّ بن عبد الله البنجريُّ، والشيخُ محمَّد باقر الجوكجاويُّ، والشيخُ محمد حبيب الله الشنقيطيُّ، والشيخُ عمر حمدان المحرسيُّ، والشيخُ محمد عبدالباقي اللكنويُّ المدنيُّ، والشيخُ عبد المحيط بن يعقوب السرباويُّ، والشيخُ معصوم بن أحمد اللاسميُّ.

له مُصَنَّفاتٌ في القِراءاتِ والحديثِ، والفقهِ الشَّافعيِّ، والأصول، منها:

١ - "تهيئةُ الفكر بشرحِ ألفيةِ السِّير للحافظ العراقي".

٢- "إسعافُ المطالعِ بشرحِ البدرِ اللامعِ نظم جمع الجوامع".

٣- "موهبةُ ذي الفضل حاشية على شرحِ مختصر بافضل" في الفقه الشافعيِّ. في خمسةِ مجلداتٍ.

٤- "كفايةُ المستفيد لما علا لدى التَّرمَسيِّ من الأسانيد".

٥- "الخلعةُ الفكريةُ شرحُ المنحةِ الخيرية".

٦- "البدرُ المنيرُ في قراءةِ الإمامِ ابنِ كثير".

٧- "غنيةُ الطلبةِ بشرحِ نظمِ الطيبةِ في القراءاتِ العشرة".

٨- "السِّقايةُ المرضيةُ في أسامي كتبِ أصحابِنا الشَّافعية".

٩- "نيلُ المأمول بحاشيةِ شرحِ لُبِّ الأصول"، في ثلاثة مجلدات.

١٠- "تعميمُ المنافعِ بقراءةِ الامامِ نافع".

توفِّي بمكةَ المكرمةَ سنة (١٣٣٨)[١]، ودُفنَ بحوطة آل شطا من المعلاة رحمه الله.

شرحُ التَّرْمَسيِّ على "ألفيةِ الحديثِ" للحافظِ السُّيوطيِّ:

"ألفيةُ الحديثِ" للحافظِ السُّيوطيِّ مقارَنَةً بألفيةِ العراقيِّ؛ أقلُّ تكلُّفًا، وأسلسُ أسلوبًا، وأخفُّ مؤنةً من غيرِها ولذلك يقولُ السيُّوطيُّ مُنوِّهًا بذلك:

فائِقَـــةٌ أَلْفِيَّـــةَ العِرَاقِـــي   في الجَمْـــعِ والإيجَـــازِ واتِّسَـــاقِ

وعليها شرحٌ للسيوطيِّ اسمه "البحر الذي زخَر شرح ألفيةِ أهل الأثر" لم

---

(١) ترجمته في: آخر ثبته المطبوع "كفاية المستفيد لما علا من الأسانيد" (ص: ٤١-٤٣)، و"فهرس الفهارس" (١/ ٥٠٣)، و"سير وتراجم" لعمر عبدالجبار (ص: ٣٢٣)، و"الأعلام" للزركلي (٧/ ١٩)، وأفرد ترجمته العلامةُ عبد الله بن صدقة دحلان المكيُّ الشافعيُّ.

يكمل، وطُبعتْ الألفيةُ مع تعليقاتٍ واسعةٍ ومفيدةٍ للشيخِ أحمد شاكر، وللمعاصر الشيخِ محمَّد آدم الأثيوبيِّ شرحٌ عليها مطبوعٌ في مجلدين اسمُه "إسعاف الوطَر بشرحِ نظم الدُّرر في علم الأثر".

أمَّا كتابه "منهج ذوي النظر" فهو شرحٌ على ألفيةِ الحديثِ للحافظِ السُّيوطيِّ وهو شرحُ معتادٌ يناسبُ حلقاتِ الدرسِ بمكةَ المكرمةِ، وغالبًا ما يمرُّ طالبُ العلمِ بمكة المكرَّمةِ عليه في الحلقاتِ القديمة، والمدارسِ التي تجاهدُ للمحافظةِ على منهجِها، والعلامةُ محفوظ بن عبد الله الترمسيُّ انتقى شرحه من الكتبِ المشهورةِ المتداولةِ كـ"مقدمة ابنِ الصَّلاح" و"تدريب الرَّاوي"، وعلى "منهج ذوي النظر" تعليقاتٌ للترمسيِّ، وقد ابتدأ الشرحَ في غُرَّة ذي الحِجَّةِ عام ثمانية وعشرين وثلاثمائةٍ بعد الألفِ، وانتهى منه سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألفٍ، فتكونُ مُدَّة التصنيفِ أربعةَ أشهرٍ وأربعةَ عشرَ يومًا.

وقد وجد الشارحُ نقصًا يبلغُ عشرين بيتًا فنظمَ الناقصَ في شرحِه وبين نظمه ليكونَ مميَّزًا عن الأصلِ، ولما كانتْ ألفيةُ السيوطيِّ فيها زياداتٌ ليست في ألفيةِ العراقيِّ فقد ميَّزَ الشارحُ كذلك هذه الزياداتِ، انظر كلمةَ الشارحِ في آخرِ شرحِه (ص ٢١٠، ٢١١).

والشارح مقتصدٌ لا يعتني بالتفريعِ، وإثقالِ الكتابِ بفروعٍ وزوائدَ، ونفخِ الكتابِ، ومثل هذا النوعِ من التصانيفِ يقبِلُ عليه طلبةُ العلمِ لسهولةِ تناولِه، ولما كنتُ أدرس النحوَ بمكةَ المكرمةِ على شيخِنا محمد الأمين الأثيوبيِّ العلامةِ المعروفِ، قرأتُ عليه "الكواكب الدُّرية شرحُ متممةِ الآجرُّومية "، وكانتْ به فروعٌ كثيرةٌ، وبعد أنِ انتهيتُ من الجزءِ الأول، أمرني بإتمامِ الكتابِ عليه في "الفواكه الجنية شرح متممة الآجرومية" للحطابِ الرعينيِّ المالكيِّ؛ لأنه شرحٌ

يناسبُ الدرسَ، فأتممتُ عليه الكتابَ بالشرحِ المذكورِ.

و"منهج ذوي النظر"مطبوعٌ بمطبعةِ مصطفى البابي الحلبيِّ بالقاهرة، وأُعيد طبعه بها مراتٍ آخرها سنة ١٤٠٦، وصوِّر ببيروت، وطُبع بدار الكتب العلميةِ سنة ١٤٢٤، ثُمَّ طُبع مُحقَّقًا بدار ابنِ كثير بدمشقَ سنة ٢٠١٥، وأُخذت رسالة ماجستير حول قسمٍ منه بالجامعةِ الإسلاميةِ بواسطةِ الأستاذ أحمد سلامة إبراهيم ونوقشتِ الرسالةُ بتاريخ (١٧/ ٧/ ١٤٣٦).

المبحث الرابع
مع كتابَيْن لعالمين أزهريين
في علوم الحديث

وثَمَّ كتبٌ أخرىٰ صُنِّفتْ في الاصطلاحِ في القرنِ الرابعِ عشرَ، لا سيَّما في الأزهر الشريف، فإنَّ مَن كانَ يتصدَّر لتدريسِ مادَّةِ الاصطلاحِ من المتخصِّصين من علماء الأزهر كان غالبًا يُصَنِّفُ كتابًا في الاصطلاحِ، ودونك مُصَنَّفات أصحابِ الفضيلةِ الشَّيخ محمَّد علىٰ أحمدين وكتابه "الموجز في مصطلح الحديث"، والشَّيخ محمَّد بن محمد أبو شهبة وكتابه "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، والشَّيخ الحسيني عبد المجيد هاشم وكتابه "أصول الحديث النبوي، علومه ومقاييسه"، والشيخ أمين الشيخ وكتابه "الأسلوب الحديث في علومِ الحديث"، والشَّيخ بدران أبو العينين بدران وكتابه "الحديث النبوي الشريف تاريخه ومصطلحه" وغيرهم كثير، وهي منْ بابٍ واحدٍ.

بيد أنَّني أحبُّ ألَّا أخلي المقامَ من كتابين:

الأول: "المبتكرُ الجامعُ لكتابي المختصرُ والمعتصرُ في علوم الأثر":

للشَّيخِ عبدالوهاب بن عبداللطيف[1] المتوفَّىٰ سنة ١٣٩٠، طُبع مرَّات متعدِّدة بدار الكتبِ الحديثة بالقاهرةِ سنة ١٣٨٠ وما بعدها.

---

(١) من علماءِ الأزهرِ الشريفِ، وُلد بديروط، والتزم طالبًا بالأزهر إلىٰ أنْ حصل علىٰ العالمية في التخصُّص، وكان يدرِّس في كليتي أصول الدين والشريعة ثمَّ عُيِّن وكيلًا لكلية الشريعة، وله تحقيقات علىٰ عِدَّة كتب من أشهرها تحقيقه لـ"تقريب التهذيب"، ولـ"تدريب الراوي". توفي سنة (١٣٩٠) رحمه الله تعالىٰ؛ ترجمته في "سبيل التوفيق في ترجمة عبدالله بن الصِّدِّيق" (ص: ٩٨).

وكتابُ "المختصر في علم رجال الأثر" طُبع عَدَّةَ مرَّاتٍ، وهو محاضراتٌ كان يلقيها الشيخُ في كليةِ الشريعةِ وفق المنهجِ المقرَّر لمادَّة المصطلحِ.

والكتابُ الآخر "المعتصرُ من مصطلحاتِ أهل الأثرِ من أهل السُّنَّة، والشِّيعة الإمامية والزَّيدية" كان يدرِّسُه الشيخُ عبد الوهاب عبداللطيف أيضًا بكليةِ الشريعةِ، قال في أولها (ص٣): «هذه رسالةٌ في علمِ مصطلحِ الحديث، جمعتُ فيها خلاصةَ مصطلحِ أهل السُّنَّة ومصطلحَ الشِّيعة من الإماميةِ والزيديَّة على منهجٍ رَسَمَته كليةُ الشريعةِ والقانون بجامعةِ الأزهر للطلاب».

و"المختصر" و"المعتصر" لهما منِ اسمِهما نصيبٌ كبيرٌ، وقد كتبهُما الشيخُ بما يناسبُ حال الطلابِ بالكلية.

الثاني: "المنهجُ الحديثُ في علومِ الحديث":

للشيخ محمَّد محمَّد السماحي[1]، والكتابُ له ثلاثةُ أقسامٍ:

القسمُ الأولُ: هو قسمُ مصطلحِ الحديثِ، وقد طُبع بدارِ الأنوارِ بالقاهرة سنة ١٣٨٢.

القسم الثاني: وهو قسمُ الرِّواية، وقد طُبع بدارِ الأنوارِ بالقاهرةِ سنة ١٣٨٥

القسمُ الثالثُ: وهو قسمُ الرُّواةِ، وقد طُبع بدارِ العهدِ الجديدِ بالقاهرة سنة ١٣٩١.

---

(١) من علماء الأزهر الشريف، ولد سنة ١٣٢٥، تخرج في كليةِ الشريعةِ، ثمَّ نال العالمية من درجة أستاذ من كلية أصول الدين، وكان مدرسًا للحديث والتفسير، ثم رئيسًا لقسم الحديث بها، وله مُصنَّفاتٌ في علومِ الحديث أكثرُها مطبوعةٌ، وتفسير للقرآن الكريم وصل فيه إلى (سورة الزُّمَر)، وكتاب بعنوان "ابن تيمية يردّ على ابن تيمية" توفِّي بالقاهرة سنة ١٤٠٤. ترجمته في: «مجلة الأزهر» ٥٧/ ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٨٦، "إتمام الأعلام" (ص: ٢٦٦).

وهو كتابٌ يميلُ إلىٰ البَسطِ فيذكرُ المصنفاتِ، ويأتي ببعضِ الأمثلةِ التطبيقيةِ، ويشرحُ التعريفاتِ علىٰ طريقةِ الأزهريِّين فيذكرُ الجنسَ والنوعَ والفصلَ والقيودَ سلبًا وإيجابًا، ويذكرُ الاعتراضاتِ علىٰ التعريفِ وهي طريقةٌ حسنةٌ لا غِنىٰ لطالبِ العلمِ عنها.

(تنبيه): رأيتُ الاكتفاءَ بما تقدَّم لعِدَّةِ أسبابٍ؛ مِن أهمِّها أنني لا أميلُ إلىٰ ما يكتبه المعاصرون في الاصطلاحِ لدرس الكليات الشرعية، لأنَّهم لا يشتغلون بالتطبيقِ، والفائدةُ من كتبهم ليستْ بذاك، فلا أهتمُّ بهذه الكتبِ ولا أُدخِلُها مكتبتي قصدًا، ومن كان عنده "شرح النُّخبة"، و"التدريب"، و"فتح المغيث"، و"النكت علىٰ ابن الصَّلاح" فقد أربىٰ علىٰ الغايةِ، وليقتصر طالب الحديث في الدرس علىٰ " شرح النخبة " ويتقنه تمامًا، فهو المدخل القويُّ وهو كتابٌ محررٌ جدًّا، وليراجع " تدريب الراوي " ففيهما الغنية، والله أعلمُ بالصواب.

وإياكَ ثمَّ إياكَ أن تعطيَ الاصطلاحَ أكثرَ مِن حَقِّه فهو ليس مقصودًا لذاته، وليصعدْ صاحبُ قلم التخريجِ لقراءةِ الأجزاءِ الحديثية للمحدِّثين النقَّاد، وكتبِ الرِّجال، والتخريجِ، والاستدراكِ، والتقييدِ فتحدث له المشكلاتُ ويتعبُ نفسَه في البحثِ والسَّهرِ في التحقيقِ، والله الموفِّقُ لا ربَّ سواه.

الفصل الخامس
الاتجاهات التقريبية المُساعدة

من خلال المباحثِ التالية:

المبحثُ الأولُ: ترتيبُ كتبِ السُّنَّة المُشرَّفة.

المبحثُ الثاني: تحقيقُ كتبِ السُّنَّة المُشرَّفة.

المبحثُ الثالثُ: عملُ الفهارسِ المقرِّبة الكاشفةِ.

المبحثُ الرابعُ: المستشرقون والدلالةُ على مواضعِ الحديثِ النبويِّ.

المبحث الأول

ترتيب كتب السنة المشرفة

تمهيد:

ترتيبُ كتبِ السُّنَّة عملٌ له فوائدُه منها: تسهيلُ معرفةِ مكانِ الحديثِ الشريفِ، فقد يكونُ الكتابُ مستغلقًا كـ"التقاسيم والأنواع" لابن حِبَّان أو مِن الذي يصعبُ الكشفُ عن أحاديثِه كالمسانيدِ والمعاجمِ والمشيخاتِ وكتبِ التاريخ، فيكونُ ترتيبُ الكتابِ علىٰ صورةِ السُّنن أو الجوامعِ أو علىٰ حروفِ المعجمِ عملًا جليلًا يُقرِّبُ الكتابَ لطالبيه، ويحافظُ علىٰ أصلِه في نفسِ الوقتِ كما فعل الأميرُ علاءُ الدين الفارسيُّ مع "التقاسيم والأنواع" لابنِ حِبَّان، فرتَّبه علىٰ أبوابِ الفقهِ وهو المعروفُ المتداولُ باسمِ "الإحسانِ في تقريبِ صحيحِ ابن حِبَّان".

والترتيبُ على أنواعٍ، منه:

١- جمعُ كتبٍ في كتابٍ علىٰ حروفِ المعجمِ كـ"الجامع الصغير" أو علىٰ الأبوابِ كـ"جامعِ الأصول".

٢- ترتيبُ أحاديثِ كتابٍ واحدٍ علىٰ المعجمِ أو علىٰ الأبوابِ، وقد يلزمُ من الترتيبِ وجودُ نوعٍ من التهذيبِ، وقد حفلَ القرنُ الرابعُ عشرَ بأعمالٍ جيدةٍ في ترتيبِ كتبِ السُّنَّة وتقريبِها، وكانَ ممَّن اعتنىٰ بالترتيبِ للتقريبِ:

أولا: الشيخُ يوسفُ بنُ إسماعيلَ النبهانيُّ الشَّافعيُّ (١٢٦٦-١٣٥٠)[١]، في

---

(١) أصلُه من قرية إجزم بقضاءِ حيفا بفلسطين، درس بالأزهرِ وترقَّىٰ في مناصبِ القضاءِ حتىٰ صارَ رئيسَ المحكمةِ الشَّرعيةِ العليا ببيروت، له مُصنَّفاتٌ في التصوُّف، والحديثِ. ترجمته في: "هادي المريد" للشيخ يوسف النبهانيِّ (ص: ٤٨)، "الشَّرف المؤبد لآل

كتابه "الفتح الكبير بضمِّ الزيادةِ للجامعِ الصغير".

وقد قال في خطبتِه: «جمعتُها - يعني "الجامع الصغير" و"زيادته" كلاهُما للحافظِ السيوطيِّ - في هذا الكتابِ ومزجتُها مزجَ مؤلَّفٍ واحدٍ، ولولا أنَّني ميَّزتُ أحاديثَ الزيادةِ بوضعِ حرف (ز) في أوائلِها لما عُرفَ الأصلُ منَ الزائدِ، وقد اعتنيتُ كمالَ الاعتناءِ بترتيبِ الأحاديثِ على الحروفِ معتبرًا حروفَ الكلمةِ الأولى ثمَّ التي تليها... وهكذا إلى آخرِ الحديثِ، وقد وقعَ في "الجامعِ الصَّغير" عدمُ مراعاةِ الترتيبِ في كثيرٍ من الأحاديثِ كما هو مشاهدٌ، ونبَّه عليه الشيخُ الحفنيُّ في حاشيتِه وذلك في الزيادةِ أكثرُ، ووجدتُ عِدَّةَ أحاديثَ فيها هي موجودةٌ في الأصلِ بعينِها فحذفتُها منها وأبقيتُها على أصلِها»[1].

والكتابُ عمدةٌ في بابِه واستفدت منه كثيرًا، وعليه أنوارٌ، وهو مطبوعٌ في ثلاثة مجلداتٍ في مكتبة ومطبعةِ مصطفى البابي الحلبيِّ بالقاهرة سنة ١٣٥١.

ثانيا: الشيخُ منصور علي ناصف من علماءِ الأزهر الشَّريف (ت ١٣٧١)[2] في كتابه "التاج الجامع للأصول".

وقد جمع فيه بينَ: البخاريِّ، ومسلمٍ، وأبي داود، والترمذيِّ، والنَّسائيِّ في

محمَّد" للنبهاني أيضًا (ص: ٤١٠)، "الدليل المشير" للسَّيد أبي بكر الحبشيِّ (٤٠١)، "البحر العميق" لابن الصِّدِّيق (١/ل٢٢٨)، "فهرس الفهارس" للكتانيِّ (٢/ ١٧٧)، "بلوغ الأماني" للفلمبانيِّ (ص: ١٣٤-١٣٦)، "الأعلام" للزركليِّ (٨/ ٢١٨).

(١) خطبة "الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة للجامعِ الصغير" (١/ ٤).

(٢) كانَ منْ علماءِ الأزهر، اشتغل بالتدريسِ في المسجد الزينبيِّ، ترجمته في: فهرس الأزهرية (١/ ٤٢٠)، "الأعلام" للزركلي (٧/ ٣٠١).

مصنَّفٍ واحدٍ، وعلَّق الأسانيدَ، وأبقىٰ راوي الحديثِ فقط، ورتَّبه ترتيبَ الجوامعِ، ورتَّب أحاديثَ كلِّ كتابٍ كالصَّلاة والحجِّ مثلًا علىٰ العملِ فمثلًا في الوضوءِ بدأ بحديثِ «التسمية» فـ«أعمال الوضُوء»، وحافظَ علىٰ لفظِ الشَّيخين فلفظ البخاريِّ فمسلمٍ فأبي داود.

الفرق بين "التاج"، و"المصابيح"، و"تيسير الوصول"، و"المنتقى":

سُئل صاحبُ "التَّاج الجامع للأصول" عن الفرقِ بينَ "التاج" وهذه الكتبِ الثلاثةِ فأجابَ بقوله: «أمَّا "المصابيحُ" فكتابٌ عظيمٌ في بابِه بديعٌ في زمانه، ولكنَّه محذوفُ الرَّاوي من أول الحديثِ والمخرج في آخرِه، فهو كالمبتورِ بين كتبِ الحديثِ، وهذا ممَّا لا يُطَمئنُ النفسَ، زِدْ علىٰ هذا أنَّه مختصرٌ من الأصُول وخالٍ من قسْم التفسير، وأمَّا "تيسير الوصول" فهو مؤلَّفٌ عظيمٌ لم يظهرْ في النَّاس مثله ولكنه مختصرٌ من "جامع الأصول" لابن الأثيرِ ومرتَّبٌ علىٰ حروفِ المعجمِ وهذا وضعٌ لا يداني الترتيبَ الفقهيَّ في جمع شتاتِ الموضوعاتِ، وأمَّا "المنتقىٰ" فهو كتابٌ جليلُ القدرِ رفيعُ المكانة عظيمُ الشَّأنِ لدقةِ وضْعهِ وجميلِ صنعِه إلا أنَّه قاصرٌ علىٰ أحاديثِ الأحكامِ فقط»[1].

و"التاج الجامع للأصول" عليه شرحٌ بالقول لمؤلِّفه اسمه "غاية المأمول شرح التاج الجامع للأصول"، والأصلُ والشرحُ مطبوعان في خمسة مجلداتٍ في حياة صاحبِ "التاج" ثمَّ صُوِّر في بيروت، وللشيخِ الألبانيِّ نقدٌ علىٰ "التاج الجامع" أظنُّه لم يكملْه، وذكر مقدمته، وأوجه النقدِ علىٰ الكتاب في "مجلة المسلمون" (٦/ ١٠٠٧-١٠١٢).

---

(١) مقدِّمة "التاج الجامع للأصول" (١/ ٢٠)، و"المنتقىٰ" هو لابن تيمية الجد.

ثالثا: الشيخُ أحمد بنُ عبدالرحمن البنَّا[1] السَّاعاتي، صاحبُ الأعمالِ المتنوِّعة.

مُصَنَّفاتُه الحديثيَّة:

مُصنَّفاتُ الشيخِ أحمد عبدالرحمن البنَّا تدورُ حولَ ترتيبِ كتبِ السُّنَّة المشرَّفة مع تعليقاتٍ عليهَا وهي:

١ - "الفتحُ الربانيُّ بترتيبِ مسندِ الإمامِ أحمد بن حنبل الشَّيباني" في أربعة وعشرين جزءًا.

٢ - "بلوغُ الأماني من أسرارِ الفتحِ الرباني"، وهو شرحٌ على الفتحِ الرَّباني.

٣، ٤ - "منحةُ المعبودِ في ترتيبِ مسندِ الطيالسيِّ أبي داود"، ومعه شرحه "التعليق المحمود".

٥، ٦ - "بدائعُ المننِ في ترتيبِ مسندِ الشافعيِّ والسُّنن"، ومعه شرحه "القول الحسن".

٧ - "تنويرُ الأفئدةِ الزكيَّة في أدلةِ أذكارِ الوظيفة الزَّروقية".

٨ - "تهذيبُ جامعِ مسانيدِ الإمامِ أبي حنيفة" ومعه "بغية المريد".

٩ - "هدايةُ المكتفي إلى ترتيبِ مختصرِ الحصكفي".

١٠ - "إتحافُ أهل السُّنَّة البررةِ بزبدة أحاديثِ الأصول العشرة".

وقد استفادَ أهلُ العلم من المطبوعِ منها وهذه الأعمالُ مما أبقاه الأول للآخرِ، والثلاثةُ الأخيرةُ لم تطبعْ بعد.

والمطبوعُ قد تلقَّاه أهلُ العلمِ بالقبول، وراجَ واشتهرَ في حياةِ الشَّيخِ أحمد

---

(١) مصادر ترجمته: "تشنيف الأسماع" (٢/ ١٥٨)، مقدمة "الفتح الرباني" (١/ ١٧)، وفي خاتمته ترجمةٌ مفردةٌ له بقلم تلميذِه الشيخِ عبد الوهاب بحيري، و"الأعلام" (١/ ١٤٨).

عبد الرحمن البنَّا وبعد وفاتِه، رحمه الله وأثابَه رضاهُ.

خطةُ الشيخِ البنَّا في تقريبِ كتب السُّنَّة المُشَرَّفةِ:

للشيخِ أحمدَ البنَّا السَّاعاتي خدماتٌ مشكورةٌ في تقريبِ السُّنَّة المُشرَّفةِ، وكانتْ خطَّتُه تعتمدُ على أساسينِ في التقريبِ والترتيبِ هما:

١- ترتيبُ الكتابِ الذي صُنِّفَ على طريقةِ المسانيدِ ليكونَ على طريقةِ الجوامعِ فيبتدئ بكتابِ الإيمانِ وينتهي بأبوابِ صفةِ الجنَّةِ وأهلِها، وتخلَّلَ ذلك أبوابُ الفقهِ، والأدبِ، والمناقبِ، والتفسيرِ، والملاحمِ والفتنِ.

٢- أنه يذيلُ متنَ الكتابِ بشرحٍ يبيِّنُ ما غمضَ وأشكلَ، مع بيانِ درجةِ الحديثِ أو الإسنادِ حسبما تيسَّر له.

وقد طُبع للشيخِ البنَّا السَّاعاتي ثلاثةُ كتبٍ هي:

١- "الفتحُ الرَّباني بترتيبِ مسند أحمد بنِ حنبل الشَّيبانيِّ"(١):

رتَّب فيه الشيخُ البنَّا "مسند" أحمد على ترتيبِ كتبِ الجوامع وعلَّقَ الأسانيدِ وكتبِ الشيخِ البنَّا على "الفتح الرَّباني" تعليقًا مفيدًا سمَّاه "بلوغ الأمانيِّ، من أسرار الفتحِ الرَّبانيِّ" اهتمَّ فيه بالآتي:

---

(١) ذكر لي شيخُنا القائمُ بالحديثِ المعتني به مسنِدُ مصرَ العارفُ سيدي محمَّد الحافظ التِّجانيُّ رحمه الله تعالى، أنَّ الشيخَ أحمد عبد الرحمن البنَّا السَّاعاتيُّ كان يحذفُ الأحاديثَ المكررَّة في المسندِ من ترتيبه للمسند، وأنَّه قد نُبِّه فيها بعدُ، فأبقى المكرَّرَ في الأجزاءِ التالية؛ ولم يُعيِّنْ لي شيخُنا محمد الحافظ التجاني موضعَ الإبقاء، ولم أسألْه عنْ آخرِ الأجزاءِ التي فيها حذف للمكرَّر.

قال لي الشيخُ محمد الحافظ التجاني: إنَّ هذا كانَ من أهمِّ الأسبابِ الدَّاعيةِ لي على ترتيب "المسند"، وللشيخِ محمد الحافظِ التجاني رحمه الله تعالى، ترتيبٌ للمسندِ، وقد رأيتُ منه مسندَ العشرةِ مرتَّبًا على الأبوابِ، ورحم الله الجميع.

١ - ذكرِ الأسانيدِ التي كانَ قد علَّقها في "الفتح الرباني".

٢- حلِّ غريبِ المتنِ معَ العنايةِ بالضَّبطِ، ولم يترجِم للصَّحابيِّ راوي الحديث اكتفاءً بها في كتابِ مناقبِ الصَّحابة ﭬ.

٣- بيان حالِ الحديثِ -مُعتمِدًا على غيره- مع ذكرِ مَن أخرجه غير أحمد من أصحابِ الأصول أو من أوردَه في كتابِه من متأخِّري الحفَّاظِ -رحمهم الله- رامزًا لأسمائِهم وأسماءِ كتبِهم بالرُّموز المشهورةِ كرموزِ الحافظِ جلال الدين السُّيوطيِّ ﭫ في كتابِه "الجامع الصغير" طلبًا للاختصارِ، وربَّما خالفه في بعضِها وقد يصرِّحُ بأسماءِ بعضِهم.

٤ - الإشارة في آخرِ كلِّ بابٍ إلى ما يُستفادُ منه، وذِكر مذاهبِ الأئمَّةِ المجتهدين إنْ كانَ في أحكامِ الفروعِ، وذكر شواهدَ، وفوائدَ، وتتمياتٍ في كثيرٍ من المواضعِ.

٥- ذكر في أثناء الشرحِ كتابَ "القول المسدَّد في الذَّبِّ عن المسند" للحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ كاملًا[١].

٦ - والشيخُ أحمد عبد الرحمن البنَّا أكملَ المتنَ، ووقفَ في الشَّرحِ عند أول الجزءِ الثَّاني والعشرينَ فقد أدركتْه المنيَّةُ، وقد أكملَ هذه الأجزاء الثلاثة بعضُ الأفاضل منهم الشيخُ محمد عبد الوهاب بحيري، ثمَّ سافرَ للرِّياضِ، فأشرفَ على إكماله شيخُنا محمد الحافظ التجانيُّ بالاتفاقِ مع الأستاذِ عبد الرحمن بنِ أحمد البنَّا رحمَ الله الجميعَ.

٢ - "منحةُ المعبودِ في ترتيبِ مسندِ الطيالسيِّ أبي داود":

الكتابُ موضوعُه ظاهرٌ في عنوانِه، وخدمةُ الشَّيخِ أحمد عبد الرحمن البنَّا لـ"مسند الطيالسي" أخذًا من كلامه كالآتي:

---

(١) مقدمة "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني" (١/ ٣-٤).

أولًا: إصلاحُ الأخطاءِ الكثيرةِ التي وقعتْ في النُّسخةِ المطبوعةِ بالهندِ.

ثانيًا: سقطَ منْ أصولِ المخطوطِ والمطبوعِ من "مسند الطيالسيِّ" ثمانية مسانيد، فنقلَ الشيخُ أحمد عبد الرحمن البنَّا هذه المسانيدَ الثمانيةَ من "مسند أحمد" وهي مسانيدُ: العباسِ بنِ عبد المطلب، والفضلِ بنِ العباسِ، وعبدالله ابنِ جعفر، وكعبِ بنِ مالكٍ، وسلمةَ بنِ الأكوعِ، وسهلِ بنِ سعدٍ الساعديِّ، ومعاويةَ، وعمرو بنِ العاص(١).

ثالثًا: علَّقَ عليه تعليقاتٍ في بعضِ المواضعِ، وما كان من تعليقٍ وجيزٍ في الأصل أثبتَه وعزاه لأصحابِه، وسمَّىٰ التعليقاتِ بـ"التعليق المحمود".

والكتابُ طُبع بمصرَ في مجلدين سنة ١٣٧٢، وعددُ أحاديثِ الكتابِ (٢٨٤٢) حديثًا.

٣- "بدائعُ المننِ في جمعِ وترتيبِ مسندِ الشافعيِّ والسُّنن":

وعملُ الشيخِ البنَّا في "بدائعِ المنن" كعملِه في الكتابين السَّابقينِ، وعلىٰ هذا الترتيبِ شرحٌ للشيخِ البنَّا كسابقيْه سماهُ "القول الحسن، شرح بدائع المنن"، والكتابُ طبعَ بالقاهرةِ في مجلَّدين سنة ١٣٦٩، وعددُ أحاديثِه وآثارِه أربعةٌ وستون وثمانمائةٍ وألفٍ.

(فائدة): ترتيب أمالي بعض الإمامية:

ويمكنُ إلحاقُ كتابِ "ترتيب الأمالي"، وهي: "أمالي الصَّدُوق" (ت ٣٨١)، و"المفيد" (ت ٤١٣)، و"الطوسيِّ" (ت٤٦٠) والثلاثةُ من كبار علماء الإماميَّة ومراجعهم المشهورة.

---

(١) "منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسيِّ أبي داود" (١/ ١٥، ١٦).

وقد قام بترتيبِ الكتبِ الثلاثةِ الباحثُ محمد جواد المحموديُّ، وطُبع الترتيبُ سنة ١٤٢٠، في عشرةِ مجلداتٍ، ومن فوائدِه أنَّه لم يعلِّقِ الأسانيدَ غالبًا، واستفادَ من كتبِ أهل السُّنةِ المسندةِ، في العزْوِ مع بعضِ المقارنةِ، وفتح أبوابًا للبحثِ للاستدراكِ والمناقشةِ العلميَّة.

وهو ليس على شرطِ الكتابِ لأنَّ المحققَ محمَّد جواد المحموديَّ ما زال حيًّا، والله أعلم.

المبحث الثاني
تحقيق كتب السُّنَّة المشرفة

تمهيد: معنى التحقيقِ في اللغةِ والاصطلاح:

في "القاموس المحيط" (١/ ٨٧٥): «حقَّقتُه تحقيقًا صدَّقتُه، والمحقَّقُ من الكلامِ الرَّصينُ»، وفي "أساس البلاغة" (١/ ٢٠٣): «حقَّقتُ الأمرَ وأحققْتُه: كنتُ على يقينٍ منه. وحقَّقتُ الخبر فأنا أحقُّه: وقفتُ على حقيقتِه».

فكلمةُ التحقيقِ تدور في اللغةِ حول إحكامِ العملِ وصحَّتِه والتيقُّنِ والتثبُّتِ فيه.

أمَّا في الاصطلاحِ: ففي "التعريفات" للجُرجانيِّ (١/ ٥٣): «التحقيقُ إثباتُ المسألةِ بدليلها».

بيد أنَّ هذا العملَ الحادثَ لم يكن يُعرفُ من قبلُ، فوفْقَ المعطياتِ اللغويةِ يمكن تعريفُ التحقيقِ بأنَّه إخراج المخطوطِ في صورةٍ مطابقةٍ للأصلِ علميًّا، وليس المقصودُ هنا الكلامُ على مناهجِ المحقِّقين، وقواعدِ التحقيقِ وأهميتِه فهذا له أماكنُه وكتبُه الخاصَّة [١].

إنَّما المقصودُ هنا هو ذكرُ بعضِ نماذجَ من المحقِّقين ممَّن اشتهروا ببذل الجهدِ في إخراجِ نصوصِ كتب الحديثِ، وقامُوا بتقويمِ النصِّ تقويمًا صحيحًا، واشتهر عملُهم واعتُمِد عليه، والمحققُون الذين عُرفوا بوفرةِ أعمالهم كثيرون منهم من عُرِفَ واشتهرَ، ومنهم من ذُكِرَ اسمُه في خاتمةِ الطَّبع كما كانَ يفعل المصحِّحون في المطابعِ الأميريَّة وكذلكَ في الأهليَّة كالميمنيةِ، والمنيريَّة بمصر [١].

---

(١) ويمكنُ أنْ نتساءلَ من الذين قاموا على تَصحيحِ أمَّهات الكتبِ الحديثيَّة في المطبعةِ الميمنية بالقاهرة بجوار الأزهر الشريف؟ وقد نشرت هذه المطبعة "مسند الإمام

أحمد" في ستةِ مجلَّداتٍ كبارٍ، وبهامِشِه كتابُ "منتخب كنزِ العمَّال في السُّننِ والأقوال" للمتقي الهنديِّ سنة ١٣١٣، و"إتحافِ السَّادةِ المتقين بشرحِ إحياءِ علومِ الدِّين" في عشرة مجلداتٍ كبارٍ، و"الدرِّ المنثور في التفسير بالمأثور" للحافظِ السُّيوطيِّ سنة (١٣١٤) في ستة مجلداتٍ ضخامٍ.

والإجابة: إنَّه العلَّامةُ الشيخُ محمَّد الزهريُّ بن مصطفى الغمراويُّ الشَّافعيُّ رحمه الله تعالى وبعض مساعدين له، وهو صاحب: "السراج الوهاج شرح المنهاج"، و"أنوار المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك"، لم أعثر على ترجمة له وهذا العالم الفاضل له نظائرُ.

يقول الأستاذُ الأديبُ محمود الطناحيُّ رحمه الله تعالى في كتابه: "مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي" (ص: ٥٥): «إنَّ الذين قاموا على طبعِ الكتبِ، وتصحيحِها في أوائلِ القرنِ الرَّابع عشرَ كانوا منْ طبقةِ مشايخِ الأزهرِ الفضلاءِ، وكانُوا يقومُونَ بعملِهم هذا في أمانةٍ تامَّةٍ وحِرْصٍ شديدٍ، فندرَ في مطبوعاتِهم التَّصحيفُ والتَّحريفُ، وجاءتِ النُّصوصُ كاملةً موفورةً لا سقْطَ فيها ولا خلَل، وكان لكثيرٍ منهم تآليفُ خاصةٌ فوق اشتغالهم بتصحيحِ الكتبِ، ويذكرُ التاريخُ منهم: نصر الهوريني، ومحمَّد قطة العدوي، ومحمَّد الحسيني، وطه محمود، غير أنَّ مما يؤخذُ على هؤلاء العلماء، أنهم لم يُعْنَوا بذكرِ الأصول المخطوطةِ التي اعتمدُوها في إخراجِ الكتبِ»؛ وقد أشار الشيخُ أحمد شاكر إلى هذا المعنى في مقدمةِ تحقيقِ "جامع الترمذي" (تصحيحِ الكتبِ ص١١، ١٢).

(توجيه لأهل العناية من الأزهرية): ونحن نحتاج إلى معرفة المئات من علماء الأزهر الذين لم يترجموا في أي كتاب، ليكون هذا العمل الشاق جدًا جامعًا لزوائد كتب التراجم التي ترجمت للأزهريين كـ"تاريخ الجبرتي"، و"الخطط التوفيقية"، و"الكنز الجوهر"، و"ذيل الجبرتي" لحسن قاسم، و"البحر العميق" لابن الصديق، و"تشنيف الأسماع".

وقد ذكرت في "التشنيف" بعض العلماء من أقاربي وأصهاري الذين لم يترجموا، وكان من حملة العالمية الأزهرية.

بينَ التَّعليقِ المجرَّدِ، والتَّعليقِ المذهبيِّ:

اكتفىٰ المحقِّقونَ الأوائلُ في مطلعِ القرنِ الرَّابعِ عشرَ بالعنايةِ بإخراج النصِّ سليمًا، وقد تجنَّبوا أيَّ تعليقٍ علىٰ النصِّ المحقَّقِ، فطُبعت عشراتُ الكتبِ في كلِّ فنٍّ، وبعضُها في عشرةِ مجلداتٍ، بل في عشرين كـ"لسان العرب"، أو في عشرةٍ ضخامٍ كمجلداتِ "تاج العروس"، ثمَّ ظهرَ فيما بعدُ التعليقُ علىٰ النصِّ المحقَّقِ فمنهم من توسَّعَ في التعليقِ حتَّىٰ خرجَ كالحاشيةِ أو النكتِ علىٰ الأصلِ، وهي طريقةُ الشَّيخِ محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، والشَّيخِ محمَّد زاهد الكوثريِّ، والقاضي الشيخِ أحمد بنِ محمَّد شاكر وغيرهم.

والمعلِّقُون على الكتبِ نوعان:

النوعُ الأولُ: من يكتبُ في الحاشيةِ كتابةً مجردةً ويلتزمُ منهجًا علميًّا واضحًا بدونِ مذهبيةٍ، كالعلَّامةِ السَّيد أحمد بن محمَّد صَقرٍ المصريِّ في أعماله الرائدةِ علىٰ مقدمةِ "فتح الباري"، ومجلَّدين من "الفتح"، و"معرفة السُّنن والآثار" للبيهقيِّ، و"مناقب الشَّافعيِّ" للبيهقيِّ، و"الإلماع" للقاضي عياضٍ وغيرِها.

النوعُ الثاني: التعليقُ المذهبيُّ وهو الذي يخدمُ طريقةً أو مذهبًا في الفروعِ أو الأصول، وقد انتشرَ هذا النوعُ في أواخرِ القرنِ الفائتِ[1].

---

(١) ومنه تعليقاتُ عبد العزيز بن عبد الله بن باز التيميِّ مذهبًا علىٰ المجلداتِ الثلاثةِ الأُولىٰ من "فتح الباري"، فإنه أرادَ بها معارضةَ الحافظِ ابنِ حجرِ العسقلانيِّ، وهي تعليقاتٌ ضعيفةٌ، الغرضُ منها النصُّ علىٰ المذهبِ وتجنُّبِ مناقشةِ الغيرِ مع الحُكمِ عليه بالابتداعِ أو الضَّلال أو المخالفة.

ومن أمتعِ التعليقاتِ المذهبيةِ تعليقاتُ الشيخِ محمَّد زاهد الكوثريِّ وهي تجمعُ بين سعةِ الاطلاعِ وتتابعِ الفوائدِ والإتقانِ والجمل الاعتراضية، والالتفاتاتِ الجيدةِ

من أشهرِ محقِّقي كتبِ السُّنة:

ومن المحقِّقين المشهورين لكتبِ الحديثِ في القرنِ الرَّابعِ عشرَ على تفاوت كبيرٍ بينهم في أعمالهم اقتضته الظروف التي أحاطت بهم وقت التحقيق: الشيخُ أحمد بن محمَّد شاكر، والشيخُ محمود بن محمَّد شاكر، والأستاذُ محمَّد فؤاد عبدالبَّاقي، والشيخ محمد محي الدين عبدالحميد، والشَّيخُ عبدالرحمن المعلِّميُّ اليمانيُّ، والشيخُ محمد منيرعبده أغا الدمشقيُّ، والشَّيخُ أمين محمود خطَّاب السُّبكيُّ، والسيدُ أحمد بن محمَّد صقر، والسيدُ عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، والشَّيخُ عبدالغني عبدالخالق الأزهريُّ الشَّافعيُّ، والشيخُ عبدالفتاح أبو غدَّة، والسَّيدُ محمَّد يوسف البنوريُّ، والشَّيخُ حبيب الرحمن الأعظميُّ، والشَّيخُ محمَّد مصطفى أبو العلا المرجي، والشيخُ عبدالوهاب عبداللطيف، والشيخ محمد باقر المحمودي، والدكتور محمد حميد الله الحيدر آبادي وغيرهم رحمهم الله وأجزلَ إليهم عظيمَ الثناءِ، فقد تحمَّلوا الصِّعابَ وعكفوا على إفادةِ الأمَّةِ وإحياءِ الموات[1]، وكان لكل منهم مجاله وطريقته في التحقيق.

وسأكتفي بإلمامةٍ عن ثلاثةٍ هم: الشَّيخُ عبد الرحمن المعلميُّ اليمانيُّ، والشَّيخُ حبيب الرحمن الأعظميُّ، والشَّيخُ محمد باقر المحموديُّ، رحمهم الله تعالى.

❁ ❁ ❁

واليقظةِ وحسنِ الصياغةِ؛ مع التعصُّبِ المعروفِ.

(١) لم أقصدِ استيعابِ الأسماء، وكذلك اقتصرتُ على أعيانِ القرن الرَّابع عشرَ، وإنْ تُوفِّي بعضُهم في القرنِ الخامسِ عشرَ.

أولا: الشيخُ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّميُّ اليمانيُّ[1]:

عمِلَ الشيخُ المعلِّميُّ في دائرةِ المعارفِ العثمانيةِ بالهندِ مصحِّحًا لبعضِ الكتبِ التي تُصدِرها الدائرةُ، وكان في هذه الدَّائرةِ عددٌ منْ أهلِ العلمِ، وبقي في دائرةِ المعارفِ العثمانيةِ قُرابةَ ثلاثينَ عامًا ثمَّ انتقلَ إلىٰ مكَّةَ المكرَّمةِ سنةَ ١٣٧١ فعُيِّن أمينًا لمكتبةِ الحرمِ المكيِّ الشريفِ سنة ١٣٧٢، ولم تنقطعْ صلته بدائرةِ المعارفِ العثمانيةِ فاستمرَّ في تحقيقِ وتصحيحِ بعضِ كتبِها، بالإضافةِ للتصحيحِ والتعليقِ علىٰ كتبٍ أخرىٰ.

منهجُ المعلِّميِّ في التَّحقيقِ:

قد أفصحَ الشيخُ المعلِّميُّ عن منهجِه في التحقيقِ فقال في مقدِّمةِ تحقيقِ تقدمةِ الجرحِ والتعديلِ[2]:

أ- يبدأ بتصفُّحِ الكتابِ نفسِه، فإنَّ أوثقَ التصحيحِ، تصحيحُ بعضِ الكتابِ ببعضِه.

ب- يعرضُ ما وقعَ فيه علىٰ ما في كتبِ الحديثِ والرِّجالِ والتاريخِ واللغةِ.

ج- أنَّه توخَّىٰ أنْ يذكرَ في المتنِ ما هو الصَّوابُ أو الأصوبُ.

د- أنَّه ينبِّه علىٰ ما يسدُّ بعضَ البياضاتِ.

هـ- ينبِّه في التعليقاتِ علىٰ سائرِ التصرُّفاتِ.

فعُلِمَ أنَّ منهجَ المُعلِّميِّ في التحقيقِ قائمٌ علىٰ تصحيحِ النصِّ، وإجراءِ المعارضةِ بينَ نصوصِه ونصوصِ نفسِ الكتابِ، ثمَّ نصوصِ المطبوعِ، وإكمال

---

(١) تقدَّم التعريفُ بالشيخِ عبد الرحمن المعلِّميِّ اليمانيِّ (١/ ٢١٧).

(٢) تقدمة "الجرح والتعديل" (ص: أ ك ج).

العمل بتعليقاتٍ متنوعةٍ ليس فيها إسهابٌ أو إغلاقٌ بل جاءتْ على قدر الحاجةِ.

وأعمال المعلِّميِّ هذه من العلمِ الذي يُنتفعُ به حقًّا، وقد أسْدىٰ الشيخُ المعلِّميُّ فوائدَ جليلةً للمشتغلينِ بالحديثِ، وطوَّق أعناقَهم بفضائلِه أحسنَ الله جزاءَه وأجزلَ له الثَّوابُ، ولنذكرْ هنا أسماءَ الكتبِ التي صحَّحَها وعلَّقَ عليها:

النوعُ الأولُ: الكتبُ التي صحَّحَها في دائرةِ المعارفِ العثمانيةِ بالهندِ:

١ - "التَّاريخُ الكبير" للإمامِ البخاريِّ:

حقَّقَه وعلَّقَ عليه كاملًا ما عدا الجزئينِ الخامسِ والسَّادسِ من المطبوعِ، وهو الجزءُ الثَّالثُ من الأصلِ، وقد بذلَ المعلِّميُّ فيه الوقتَ والجهدَ وأفادَ الباحثين، وكان يعملُ في التصحيحِ معه مساعدون، وعليهم جميعًا مشرفٌ؛ فقد جاء في خاتمةِ طبعِ المجلَّد السَّابعِ من المطبوعةِ، وهو الجزءُ الرابعُ من القسمِ الأول قولُ مديرِ دائرةِ المعارفِ السَّيدِ هاشم الندويِّ: «وقد اعتنىٰ بتصحيحِ الكتابِ وتعليقِ الحواشي المفيدةِ الأستاذُ الفاضلُ مولانا الشيخُ عبد الرحمن بن يحيىٰ اليمانيُّ، ولله درُّه قد اجتهدَ في تصحيحِ الأسماءِ والأنسابِ والمشتبهاتِ من جهة الجرحِ والتعديلِ، وساعده -ثمَّ ذكر من ساعدَه وهم ثلاثةٌ- وطُبعَ هذا الجزءُ بعد ملاحظةِ مولانا الجليل العلَّامة النبيل محمود حسن خان مؤلِّفِ معجم المصنِّفين»[1].

٢ - "بيانُ خطأ البخاريِّ في تاريخه" لابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ:

بدأه بمقدِّمةٍ ذكر فيها فوائدَ تتعلقُ بالكتابِ، ومنهجِ التحقيقِ، والموازنةِ بين عملي البخاريِّ والرَّازيِّ.

---

(١) خاتمة طبع (قسم ١ - ج-٤) من "التاريخ الكبير"، وهو المجلَّدُ السابعُ منَ النسخة المتداولة المصورة فيما بعدُ بدار الفكر ببيروت.

٣- "الموضحُ لأوهامِ الجمعِ والتفريقِ" للحافظِ أبي بكرٍ الخطيب البغداديِّ:

عقد له مقدمةً عن فنِّ الجمعِ والتفريقِ وعنايةِ المحدِّثينَ به إلىٰ عصرِ الخطيب البغداديِّ، ثُمَّ ذكر بعضَ ما يؤخذُ علىٰ الخطيبِ في كتابِه المذكورِ، وانتصر للبخاريِّ؛ لأنَّ كتابَ الخطيبِ تعقيباتٌ علىٰ "التاريخ الكبير".

٤- "الجرحُ والتعديلُ" لابنِ أبي حاتمٍ الرازيِّ وتقدمته:

وقد حقَّقَ منه المقدِّمةَ، والمجلدَ الأوَّل والثاني والقسمَ الأولَ منَ الرَّابعِ، وبدأ كذلكَ بمقدِّمةٍ تتعلَّقُ بـ"الجرح والتعديل"، ومكانةِ كتابِ ابنِ أبي حاتمٍ وعلاقتِه بـ"التاريخ الكبير" للبخاري.

٥- "الإكمالُ في رفعِ الارتيابِ عن المؤتلفِ والمختلفِ من الأسماء والكُنىٰ والألقاب" للأمير الحافظِ ابنِ ماكولا:

هذا العملُ -في نظري- أهمُّ أعمال المعلِّميِّ في التصحيحِ علىٰ الإطلاقِ، وعقد المعلِّميُّ مقدِّمةً له تتعلَّقُ بفنِّ المؤتلفِ والمختلفِ، وأسماءِ من صنَّفَ في هذا الفنِّ وأوصلهم إلىٰ ستةٍ وعشرين كتابًا، ثمَّ ترجمَ لابن ماكولا ووصفَ كتابه وبين أهميَّتَه، ثمَّ ذكرَ النُّسخَ التي اعتمدَ عليها، وكتابُ ابنِ ماكولا من أهمِّ الكتبِ المصنَّفة في المؤتلِفِ والمختلِفِ.

٦- "الأنسابُ" للإمامِ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعانيِّ:

كتبَ المعلميُّ له مقدِّمةً في أهميةِ معرفةِ الأنسابِ والحاجةِ إلىٰ هذا الفنِّ والتأليفِ فيه متىٰ بدأ، وذكر من ألَّفَ فيه قبل الإمامِ السمعانيِّ وبعده، ثم ترجَم للسمعانيِّ، وذكر كتابه "الأنساب" ومنهجَ الكتابِ وسببَ تأليفِه وثناءَ العلماءِ عليه وذكرَ النُّسخَ التي طُبعَ عنها، وهي أربعُ نسخٍ.

٧- "تاريخُ جُرْجَانَ" للحافظِ حمزةَ السَّهميِّ:

عقد له مقدِّمةً في أنواعِ الكتبِ المصنَّفةِ في تاريخِ الرِّجالِ، ووصْفِ جُرجانَ وكثرة علمائِها، وسببِ ضياعِ بعضِ التراثِ الإسلاميِّ.

٨- "تذكرة الحفاظ" للحافظِ شمسِ الدِّين الذَّهبيِّ[(١)]:

وليس للشَّيخِ المعلِّميِّ على "تذكرة الحفَّاظ" تعليقاتٌ كالتي على "الإكمال"، و"التاريخ"، و"الجرح والتعديل"، ولم يعمَلْ له مقدِّمةً، واكتفى بعملِ الفهارسِ وترقيمِ كلِّ ترجمةٍ بثلاثةِ أرقامٍ، وحرفٍ يشيرُ إلى من أخرجَ لصاحبِ الترجمةِ منَ السِّتةِ الأصول.

فمثلًا (٥٠، ٩/ ٨ ع)، فالرَّقمُ الأولُ هو الرَّقمُ العامُّ، ورقم البسطِ (٩) هو الطبقةُ، ورقمُ المقامِ (٨) هو الترتيبُ في الطبعةِ، وحرفُ (ع) إشارةٌ إلى اتفاقِ السِّتةِ على إخراجِ حديثه.

هذه أهمُّ الكتبِ التي حقَّقها الشيخُ المعلِّميُّ في دائرةِ المعارفِ العثمانية، كما اشتركَ مع غيرِه من المصحِّحين في دائرةِ المعارفِ العثمانية في تحقيقِ كتبٍ أخرى.

النوعُ الثاني: الكتبُ التي صحَّحَها خارجَ الدائرةِ:

٩- "الفوائدُ المجموعةُ في الأحاديثِ الموضوعة" للقاضي الشَّوكانيِّ:

طبع بمطبعةِ السُّنَّة المحمديَّة بمصرَ، وتقدَّم في القطبِ الأول بحثٌ حولَ تعليقاتِ الشيخِ المعلِّميِّ على "الفوائد المجموعة".

١٠- "الردُّ على الأخنائيِّ" لابنِ تيمية: طُبِعَ بالمطبعةِ السَّلفية بمصر.

---

(١) ولم يستوعبِ الذهبيُّ الحُفَّاظ في "تذكرته"، واستدركَ عليه ابنُ فهد الهاشميُّ المكيُّ في ذيله اثني عشر ترجمة، وقد ذكر الذهبيُّ في "النبلاء" عددًا من الحُفَّاظِ لم يذكرْهم في "تذكرته"، واستدركتُ عليه جماعةً في كتابي "الاحتفال".

١١- "المنارُ المنيف" لابنِ القيمِ: طُبع بمطبعةِ أنصارِ السُّنةِ المحمديَّةِ بمصرَ.

ثانيا: الشيخُ حبيبُ الرحمن الأعظميُّ(١)

الشيخُ المحقِّقُ أبو المآثر حبيب الرحمن الأعظميُّ بن صابر بن عناية الله الحنفيُّ الهنديُّ، رئيس المجلسِ العلميِّ في كراتشي، من علماءِ ديوبندَ بالهند، أخذَ عن شيوخٍ كثيرين، من أجلِّهم الشيخُ محمد أنور شاه الكشميريُّ الديوبنديُّ.

وُلد الشيخُ الأعظميُّ سنة ١٣١٩، وتوفِّي سنة ١٤١٢، رحمه الله تعالىٰ، وله آثارٌ علميةٌ غيرُ التحقيقِ ونشرِ الكتبِ- وتقدَّم الكلامُ علىٰ كتابِه في تراجمِ رجال الطحاويِّ الذي لم يخرجْ فيه عن التقريبِ غالبًا - وأكتفِي هنا بذكر تحقيقاتِه للكتبِ الحديثية.

تحقيقاتُه للكتبِ الحديثيّة:

وإذا كانَ الشيخُ المعلِّميُّ قد اعتنىٰ بتحقيقِ كتبِ الرِّجال فإنَّ الشيخَ حبيبَ الرحمن الأعظميَّ قد اعتنىٰ بمتونِ السُّنَّةِ المشرَّفةِ، وقامَ بتحقيقِ عددٍ من المخطوطاتِ النَّادرةِ في الحديثِ الشَّريفِ وطبعِها، وهذه الكتبُ كانَ يُظنُّ فقدها، أو أنه يتعسَّر الوصولُ إليها إلا بمشقَّةٍ بالغةٍ، فكانَ لخروجِها مطبوعة فرحًا وسرورًا عند الدارسينِ والباحثينَ، عُرِفَ منها:

---

(١) ترجمته في: مقدمة كتابه "الألباني شذوذه وأخطاؤه" (١/ ٥-٧)، "تتمة الأعلام" (١/ ١٢٥-١٢٦)، "معجم المعاجم والمشيخات" للمرعشلي (١/ ٧٥-٧٦)، مقدمة تحقيق "مصنف ابن أبي شيبة" للشَّيخِ محمد عوَّامة (١/ ٤٥-٥٠)، وكَتَبَ سبطه الشيخُ الفاضل مسعود أحمد الأعظميُّ ترجمة موسعة لجدِّه الشيخِ حبيب الرحمن الأعظميِّ باسم "حياة أبي المآثر" بلغة الأردو، في سبعمائةِ صفحةٍ.

١- "الزُّهد والرَّقائقُ" لعبد الله بن المباركِ: طُبع بالهندِ، عن مجلسِ إحياء المعارفِ، عام ١٣٨٦.

٢- "السُّننُ لسعيدِ بن منصور": طُبِعَ بالهند، عن مجلسِ إحياءِ المعارف، عام ١٣٨٦ في مجلَّدين، ثم صُوِّرَ ببيروت.

٣- "كشفُ الأستارِ عن زوائدِ مسند البزَّار" لنور الدِّين الهيثميِّ: طُبع في بيروت، عن مؤسَّسةِ الرِّسالة عام ١٤٠٠، في أربعةِ مجلَّداتٍ.

٤- "مسندُ الحميديِّ" لأبي بكر عبدالله بنِ الزُّبير: طُبع في كراتشي، عن المجلسِ العلميِّ عام ١٣٨٣، في مجلَّدين، ثم صُوِّر ببيروت.

٥- "المصنفُ لعبدالرزَّاق بن همامِ الصنعانيِّ": طُبِعَ عنِ المجلسِ العلميِّ بالهندِ، وأعيدَ طبعُه في المكتبِ الإسلاميِّ في بيروتَ عام ١٣٩٠، في أحدَ عشرَ مجلدًا، وهذا أهمُّ أعمالِه.

٦- "المطالبُ العاليةُ بزوائدِ المسانيدِ الثمانية" لابنِ حجرٍ العسقلانيِّ: طبع بالمطبعةِ العصريةِ في الكويتِ ١٣٩٠، في أربعةِ مجلداتٍ، وهذه النسخةُ معلقةُ الأسانيدِ(١).

---

(١) وبسبب ذلك، قابلها بعضُ أهل العلم بفتورٍ واستغرابٍ، منهم مسنِدُ مصرَ الشيخُ محمد الحافظ التجانيُّ -رحمه الله تعالى- فإنَّه أبدى أسفَه لطبعِ "المطالبِ العالية" معلَّقَ الأسانيدِ، وعزمَ على طبعِه مُسندًا فاستقدمَ نُسْخةَ السليمانيةِ من "المطالب" وهي مسندةٌ، ورأيتُها بين يديه، وقد عزمَ على طبعِ النُّسخةِ المسنَدةِ، ولكنه مرضَ ووافته المنيةُ رحمه الله تعالى.

ولما طُبِعتْ النُّسخةُ المسندةُ من "المطالب العالية بزوائدِ المسانيدِ الثمانية" بعنايةِ الأستاذين غنيم بن عباس بن غنيم، وياسر بن إبراهيم بن محمد بدار الوطن سنة

وكان الشيخُ الأعظميُّ رحمه الله تعالىٰ يعمَلُ بتحقيقِ النُّسخةِ المسندةِ من "المطالب العالية"، فعاجلتْه المنيةُ سنة ١٤١٢.

٧- "تلخيصُ خواتمِ جامعِ الأصول" لابنِ الأثير: مطبوعٌ في مجلَّدٍ.

٨- تحقيقٌ وتعليقٌ علىٰ "مصنَّف ابنِ أبي شيبةَ": وقد طُبعتِ المجلَّداتِ الأربعة الأولىٰ منه، ووصَل فيها إلىٰ الحديثِ رقم (٨٨٤٨)، أمَّا تعليقاتُه علىٰ المصنَّفِ فقد وصلَ فيها إلىٰ حديثِ رقم (٣٣٥٤٥)(١).

ثناءُ بعضِ أهل العلمِ على تحقيقاتِ الشَّيخِ الأعظميِّ:

وقد لَقِيَت أعمال الشيخُ حبيبُ الرحمن الأعظميِّ القبولَ من أهلِ العلمِ المشتغلين بالحديثِ، منهم:

١- السَّيدُ عبدالله بن الصِّدِّيق الغُماريُّ، فقد قال في كتابه "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصِّدِّيق": «الشيخُ حبيبُ الرحمن الأعظميُّ حقَّقَ كتبًا حديثيةً تحقيقًا يدل علىٰ معرفتِه بعلمِ الحديثِ مثل "المصنَّف لعبدالرزاق"، و"سُنن سعيد بن منصور"، و"زوائد" البزَّار، و"المطالب العالية"، وغير ذلك»(٢).

٢- الشيخُ عبد الرحمن المعلِّميُّ، فقال: «قد أطلعنِي الأخُ العالِمُ المحدِّثُ مولانا حبيبُ الرحمنِ الأعظميُّ علىٰ قطعةٍ مطبوعةٍ من "مسندِ الحُمَيدي"

١٤١٨ لم يفتهما الإشادةُ بالجهدِ الكبيرِ الذي بذله الأستاذُ الشيخُ حبيبُ الرحمن الأعظميُّ رحمه الله تعالىٰ.

(١) انظر: مقدمة الأستاذ الشيخِ محمد عوامة في تحقيقه لـ"مصنَّف ابن أبي شيبة" (١/ ٤٤) وقد أستفاد في تحقيقه من عمل الأعظميٍّ ومن غيره بتصريحٍ وبسكوتٍ.

(٢) "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصِّدِّيق" (ص٥٩-٦٠).

تشتمِلُ علىٰ ثمانٍ وثمانين صفحةً، وهو الذي تولَّىٰ جمعَ ما تيسَّر له منْ نسخِ الكتابِ وتحقيقِه والتعليقِ عليه، وقد تصفَّحتُ تلك القطعةَ في وقتٍ ضيقٍ وشغل مطبقٍ فوجدتُ مولانا حبيبَ الرحمن قد أدَّىٰ الواجبَ في تحقيقِ الكتابِ والتعليقِ عليه بما لابد منه، وتعليقات تنبئ عن وفرةِ علمٍ، وجودةِ فهمٍ، ودقة نظرٍ، وحسن اختيارٍ، أحسنَ الله جزاءه وأجزلَ ثوابه»[1].

منهجُ الشَّيخِ حبيبِ الرحمن الأعظميِّ في التَّحقيقِ:

ومنهجُ الشَّيخِ حبيبِ الرحمن الأعظميِّ في التحقيقِ لا يخرجُ عن ملاحقةِ نسخِ الكتابِ وأصوله المخطوطةِ بحسبِ ما وقعَ له، وتوثيقِ نصوصِها، وترقيمِها، وتخريج الأحاديثِ قدرَ الطَّاقة[2]، وحلِّ بعضِ الألفاظِ، وعملِ الفهارسِ اللائقةِ[3]، معَ تركِ إثقال حاشيةِ الكتابِ بتعليقاتٍ مطوَّلةٍ.

خطواتُ تحقيقِ الشيخِ الأعظميِّ للكتابِ:

ذكر الشيخُ الأعظميُّ خطواتِ تحقيقِه للكتبِ، وبالأخصِّ "المطالب العالية" كالآتي[4]:

---

(١) مقدمة تحقيق "مسند الحميدي" (١/ ٧٢).

(٢) مقدمة تحقيق "مصنف ابن أبي شيبة" (١/ ٤٥-٤٨)

(٢) وهذا ليس في كل التحقيقات لكن في بعضها كما في "مسند الحميدي".

(٣) ومن أهمها فهارس "مسند الحميدي" فلما كان الكتابُ مرتبًا علىٰ المسانيدِ، فقد عمل له الشيخُ حبيبُ الرحمن الأعظميُّ فهرسًا مرتبًا علىٰ أبوابِ الفقه، فكانَ مفتاحًا جيدًا للكتابِ جعل الله عمله في ميزانِ حسناته.

(٤) مقدمة "تحقيق المطالب العالية" (ص: م.ن).

١- تبييضُ نصِّ المخطوطةِ، وتقويمُ النصِّ مع مراعاةِ أصول الإملاء، والتنسيق والتفصيل، وإضافة علاماتِ الترقيم.

٢- ترقيمُ الأحاديثِ برقمٍ مسلسلٍ منْ أوَّل الكتابِ لآخره.

٣- مقابلةُ نسخِ الكتاب.

٤- مقارنةُ أحاديثِ الكتابِ بما يشبهه من الكتبِ الأخرىٰ كمقارنةِ "المطالب العالية" مع شبيههِ وهو كتاب "مختصر إتحاف السَّادة المهرة في زوائد المسانيد العشرة" للحافظِ البوصيري[1].

طريقتُه في الحكمِ على الأسانيدِ والأحاديثِ:

اعتمد الشيخُ الأعظميُّ علىٰ الحُفَّاظِ الذين اشتغلُوا بالزوائدِ -وهمُ الهيثميُّ والبوصِيريُّ وابنُ حجرٍ- في الحكمِ علىٰ الأسانيدِ والأحاديثِ، أو فيما لم يكنْ لهؤلاء قول فإنَّه ينبِّه علىٰ كونِ الإسنادِ متَّصلًا أو غيرَ متصلٍ، وربَّما يبيَّن حال بعض الرجال[2]، وفي تحقيقِه لكتاب "كشفِ الأستار عن زوائدِ البزَّار" اكتفىٰ بنقل كلامِ الهيثميِّ في "مجمع الزوائد"[3].

---

(١) البوصيري هو الحافظُ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيريُّ الكنانيُّ الشَّافعيُّ، وُلد سنة ٧٦٢، وتدرَّج في الحديثِ حتىٰ بلغ مرتبة الحُفَّاظِ وصنَّفَ في الحديثِ كتبًا منها "زوائد ابن ماجه"، و"زوائد عشرة مسانيد علىٰ الكتب الستة"، توفي سنة ٨٥٢.
ترجمته في: "ذيول طبقات الحفاظ" (ص٣٧٩)، "إنباء الغمر" (٨/ ٤٣١)، "الضوء اللامع" (١/ ٢٥١).

(٢) مقدمة تحقيق "المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية" (١/ ص:ن).

(٣) مقدمة تحقيق "كشف الأستار".

أمَّا في التعليقِ على "مصنف عبدالرزاق"، فلم يكتبِ الشَّيخُ الأعظميُّ مقدِّمة ليُبيِّنَ فيها منهجَه في التحقيقِ والتعليقِ، لكنَّه أغنى حاشيةَ الكتابِ بتعليقاتِه الحديثيّة في الضَّبطِ والعزْوِ ونقلِ الأحكامِ عن بعضِ الحفاظِ فللَّه درُّه، كم طوَّقَ أعناقَ الباحثينَ بفضلِه.

ثالثا: الشيخُ محمَّد باقر المحموديُّ

الشيخُ العلامةُ محمد باقر المحموديُّ من علماءِ الإماميةِ، ويتميَّـزُ بأنَّ جلَّ ما اعتنى به من كتبٍ حديثيةٍ هي لغيرِ الإماميةِ بل هي لعلماء منْ أهلِ السُّنَّة، بالاضافةِ لكتابٍ صَنَّفه محدِّثٌ من كبارِ علماءِ الزيديةِ هو مناقبُ الإمامِ أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب عليه السلام للقاضي المحدِّثِ محمد بنِ سليمان الكوفيِّ.

والشيخُ محمّد باقر بن ميرزا محمد بن عبد الله الشِّيرازيِّ المحموديُّ وُلد سنة ١٣٤١ بقريةٍ من قُرى شيراز.

درسَ المقدِّماتِ في قريته، وفي سنِّ التاسعةِ عشرةَ من عمرِه سافرَ إلى النَّجَفِ الأشرفِ لإكمال دراستِه، وبقيَ فيها سَبعَ سَنَواتٍ، ثمَّ سَافرَ إلى كرْبلاءَ واستقرَّ بها إلى ما بَعْدَ انتصارِ الثَّورةِ الإسْلاميةِ في إيرانَ، ثمَّ رجَعَ إلى إيرانَ.

ومن شُيوخِه الذينَ درَسَ عليهمْ بالحوزةِ: السيِّدُ محمود الحسينيُّ الشاهروديُّ، والسيّدُ محسنٌ الطباطبائيُّ الحكيمُ، والشيخُ باقر الزنجانيُّ، والشيخ حسين الحلِّيُّ وغيرُهم.

وأسَّسَ مكتبةً ببيروتَ هي: دار المحمودي للطباعةِ والنشرِ، أمَّا وفاتُه فكانتْ في السابعِ عشرَ من ربيعٍ النبويِّ سنة ١٤٢٧، وصلَّى عليه المرجعُ الدينيُّ الشيخُ الصافيُّ الكلبايكانيُّ، ودُفنَ في صحنِ السيِّدة فاطمةَ المعصومةِ عليها السلام في قُم. انظر: "المنتخب من أعلام الفكر والأدب" (٤٠٤).

أهمُّ تحقيقاتِه الحديثيةِ:

١ - ترجمةُ الإمامِ عليٍّ بن أبي طالب عليه السلام: أفردها من "تاريخ دمشق" لابن عساكر، واعتنى المحقِّقُ المحموديُّ بها جدًّا من حيثُ النسخُ والتصحيحُ والمقابلةُ، والتقديمُ والتعليقُ، والفهارسُ، وجاءتْ في ثلاثةِ مجلداتٍ من القطعِ الكبيرِ، تسرُّ الناظرينَ، وتحفةً للمحبِّينَ، كم استفدتُ منها وعوَّلتُ عليها، وتشبَّعتُ من أصلِها وحاشيتِها، وهي شعارُ حبٍّ ودليلُ موالاةٍ.

٢ - "ترجمةُ الإمامِ الحسنِ بن عليٍّ بن أبي طالب عليهما السلام": أفردها من "تاريخِ ابن عساكر"، طُبعتْ في مجلدٍ من القطعِ الكبيرِ.

٣ - "ترجمةُ الإمامِ زينِ العابدين بن الحسين"، وتليها "ترجمةُ ابنه الإمامُ محمد الباقر بن عليٍّ زين العابدين عليهما السلام"، في مجلد، أفردهما أيضا من تاريخ دمشق.

٤ - "شواهدُ التنزيلِ لقواعدِ التفضيلِ، في الآياتِ النازلةِ في أهلِ البيتِ صلواتُ الله وسلامُه عليهم" للحافظِ أبي القاسم عبيدالله بن عبدالله بن أحمد الحسكانيِّ الحاكم الحنفيِّ المعروفِ بابن الحذَّاءِ، تُوفِّي في الثلثِ الأخيرِ منَ القرنِ الخامسِ قيل: بعدَ السَّبعين، وقيلَ: بعدَ التِّسعينَ، وتركَ مصنَّفاتٍ كثيرةً منها: تفسيرُ القرآنِ الكريمِ، وطُرُق حديث: «أنا مَدِينةُ العِلْمِ وعَلِيٌّ بَابُها»، كِتَابٌ في أنَّ عليًّا عليه السلام هو أول مَن أسلم، وأوَّل مَن صَلَّىٰ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، و"دعاء الهداة إلىٰ أداء حق الموالاة "، و" المؤاخاة بين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعليٍّ عليه السلام"، و"قمع النواصب"، وغير ذلك.

ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٤١٨)، و"تذكرة الحفَّاظ" (٣/ ت١٠٣٢)، و"الجواهر المضية" (٢/ ٨٨)، و"تاج التراجم" (١/ ٢٠٢).

وكتابُ "شواهد التنزيل" فردٌ في بابِه، فإنَّه يذكرُ الآيةَ الكريمةَ، ثمَّ مَا جاءَ فيها من المرفوعاتِ والموقوفاتِ بأسانيدِه، وقد يتكلَّمُ علىٰ الأسانيدِ، كتبه انتصارًا للعترةِ.

وقال في أولِه (١/ ١٤): «وأوردتُ فيه كلَّ ما قيلَ إنَّه نزلَ فيهم، أو فسِّرَ وحُمِلَ عليهم منَ الآياتِ، وأعرضتُ عن نقدِ الأسانيدِ والرواياتِ تكثُّرًا لا تهوُّرًا، ووسمتُه بشواهدِ التنزيلِ لقواعدِ التَّفضيلِ». والكتابُ طُبعَ في مجلَّد كبير.

٤ - "أنسابُ الأشرافِ" لأحمد بن يحيىٰ البلاذريِّ: وبينَ يديَّ مجلَّدان أولُهما في ترجمةِ عليِّ بن أبي طالب من كتابِ "أنساب الأشراف"، والثاني في ترجمةِ الحسنِ والحسينِ ومحمَّد ابنِ الحنفيةِ منه.

٥ - "جواهرُ المطالبِ في مناقبِ الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ عليه السلام": لأبي البركاتِ محمَّدِ بن أحمدَ الباعونيُّ الدمشقيُّ الشافعيُّ المتوفَّىٰ سنة ٨٧١ رحمه الله تعالىٰ، طُبعَ في مجلَّدين.

٦ - "مقتلُ الإمامِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ": لأبي بكرٍ بن أبي الدُّنيا المتوفَّىٰ سنة ٢٨١، طُبعَ في مجلَّد.

٧ - "فرائدُ السّمطين في فضائل المرتضىٰ والبتول والسِّبطين": لإبراهيمَ بن محمد ابن المؤيد أبي بكر بن حمويه الجوينيُّ، المتوفَّىٰ سنة ٧٢٢. وهو مطبوعٌ في مجلَّدين.

٨ - "المعيارُ والموازنة": لأبي جعفر محمد بن عبد الله الإسكافيُّ المتوفَّىٰ سنة ٢٢٠، الذي ردَّ فيه علىٰ كتابِ "العثمانية" للجاحظِ.

٩ - "العسلُ المصفَّىٰ من تهذيبِ زينِ الفتىٰ في شرحِ سُورةِ هل أتَىٰ": لأبي

محمد أحمد بنِ علي بن أحمد العاصميِّ ولد في ٣٧٨، هذّبه وعلّق عليه محمَّد باقر المحموديُّ، طُبع في قُم سنة ١٤١٨.

١٠- "مزيلُ اللبسِ عن حديثِ ردِّ الشمسِ": للشمسِ محمد بن يوسف الصالحيِّ الشافعيِّ صاحبِ السِّيرة المتوفَّىٰ سنة (٩٤٢).

١١- "كشفُ اللبسِ عن حديثِ ردِّ الشمسِ": للحافظِ السُّيوطيِّ.

١٢- "فرضُ المحبَّة في تفسيرِ آيةِ المودَّة": لشهابِ الدِّين أحمدَ ابنِ محمَّد الخفاجيِّ، المتوفَّىٰ سنة ١٠٦٩. بالإضافةِ لتحقيقاتٍ أخرىٰ، وله مُصنَّفاتٌ.

منهجُ الشيخِ محمد باقر المحموديِّ في التحقيقِ:

ولا يخرجُ منهجُ الشيخِ محمد باقر المحموديِّ رحمه الله تعالىٰ في تحقيقاتِه علىٰ الكتبِ المذكورةِ عن تصحيحِ الأصلِ أو النُّسخةِ المخطوطةِ، والمعارضَةِ، وإثباتِ الاختلافِ إنْ كان له قيمةٌ، وربطِ نُصوصِ الكتابِ بما يوافقُه ويوضِّحُه ويفيدُ البحثَ، ويجلبُ نصوصًا من مصادرَ نادرةٍ، ولا يقتصرُ علىٰ ذكرِ المجلدِ ورقمِ الصفحةِ بل يتعدَّىٰ ذلك بذكرِ الأسانيدِ، فيجمعُ ما تفرَّقَ، وقدْ يستطردُ بذكرِ طُرقِ بعض الأحاديثِ أو الآثارِ لا سيَّما في حواشيهِ المفيدةِ والممتعةِ علىٰ تراجمِ آل البيتِ المنتزعةِ من "تاريخِ ابنِ عساكر" فهيَ مِن أهمِّ أو أهمُّ ما كتبَ في مناقبِ أميرِ المؤمنينَ، وإذا أعادَ طبعَ الكتابِ ثانيةً فإنَّه ينبِّه علىٰ ما وقعَ في السَّابقةِ، فلم يكنْ محقِّقًا فقطْ بل كانَ باحثًا مناقشًا مؤيِّدًا ومعارِضًا.

وكان ناصحًا فقال في مقدمةِ تحقيقِ ترجمةِ عليِّ بن أبي طالبٍ من "تاريخ ابنِ عساكر" (١/ ٩): «ولْيعلمْ أنَّا لم نتصرفْ في النُّسخةِ ولم نغيِّرْ شيئًا منْها إلا قول: «أنَّا» فإنَّا أبدلناه بصريحِ اللفظةِ، وأكملْنا نواقصَ اللفظةِ، وأثبتْنا بدله

«أنبأنا» وهكذا بدَّلنا حرفَ «ح» الذي يرادُ به الحيلولةُ بصريحِها وفي غيرِ هذين اللفظينِ لم نغيِّر شيئًا مما كان ثابتًا في النُّسخةِ إلا في مواردَ قليلةٍ في غايةِ القلةِ دلَّتِ القرينةُ القاطعةُ على كونِ ما في النُّسخةِ غلطًا ومصحَّفًا فأثبتْنا بدلَه ما هو الصوابُ وذكرنا في التعليقِ جهةَ العدولِ عما كانَ ثابتًا في النسخةِ وإثباتِ غيره مكانه، وبيَّنَّا وجهَ خطأ ما كانَ في الأصلِ». وانظرْ خاتمةَ الطبعةِ الأولى من ترجمة أميرِ المؤمنين عليه السلام المفردةِ منْ "تاريخ ابن عساكر" (٣/ ٤٢٠-٤٢٣).

وقد ألحقَ بالتراجمِ المفردةِ لأئمَّةِ آل البيتِ المفردةِ من "تاريخ ابن عساكر" ما سماه بـ"تعضيد العباقر" أو "البدر السافر" وهو فهرسٌ للأعلامِ من أصحابِ الكُنى وأماكنِ مروياتِهم وتمييزِهم.

نعم هو يعضدُ مذهبَه بتعليقاتٍ ليستْ صارخةً ولا يُسفِّهُ مخالِفِيه، وهذا ليس مقتصرًا عليه فكلٌّ يسعى لتقويةِ مذهبِه في الفروعِ والأصول، وما علَّقه الكوثريُّ وابنُ بازٍ ليس ببعيدٍ.

وبالجملةِ فأعماله في التحقيقِ حاشيةٌ مفيدةٌ تسرُّ الناظرين، والباحثُ يأخذُ ويدعُ، ولا يُعرِضُ ويقول: عنزةٌ ولو طارتْ، فهذا ليس منهجَ طلابِ الحقائقِ، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].وانظر ماتقدَّم ذكره عن التواصلِ العلميِّ بينَ العلامةِ جمال الدين القاسميِّ وعلماءِ الإمامية.

المبحث الثالث

عمل الفهارس الحديثيَّة المقرِّبَة

تمهيد:

الفهرسُ مصدرُ فهْرَسَ، قال في "القاموس المحيط": «الفِهْرِس، بالكسر، الكتابُ الذي تجمعُ فيه الكتبُ، معربُ فهْرستْ، وقد فهرسَ كتابه»[1].

وهي كلمةٌ معرَّبَة عنِ الفارسِية، فالفهرسْت في الفارسيةِ: قائمةٌ مواضيعِ الكتابِ، وتعتبرُ الفهارسُ منَ الأعمالِ المقرِّبةِ والمساعِدةِ الهامَّةِ لا سِيَّما في الكتبِ الحديثيّةِ غير المبوَّبةِ على الأبوابِ الفقهيةِ كالمسانيدِ وكتبِ البلدانِ.

وكتبُ الفهارسِ كثيرةٌ ومتنوعةٌ، وما انتهى القرنُ الرابعُ عشرَ وظهرتْ طلائعُ القرنِ الخامسِ عشرَ حتى فُهْرِستْ -تقريبًا- أصولُ السُّنَّة المطبوعةِ، وقد ذكر بعضُ منْ كتبَ في أسماءِ فهارس كتب الحديثِ فبلغتْ مائتين وستًّا وسبعين فهرسًا مطبوعًا[2].

بَيْدَ أنَّ هناكَ بعضَ الفهارسِ التي قرَّبتِ الأقصى، وعَظُمتِ الاستفادةُ منها وقد سبقتْ غيرَها زمنيًّا[3]، والفهارسُ وإنْ أفادتْ فهيَ تقودُ طالبَ العلمِ

---

(١) "القاموس المحيط" (ص٥٢٢).

(٢) انظر كتاب "علم فهرست الحديث، نشأته، تطوُّره، أشهر ما وردَ فيه" للأستاذ الفاضل صديقنا الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي البيروتي.

(٣) ذكر شيخُنا الشيخُ عبد الفتاح أبو غدَّة في مقدمة كتابه "فهارس سُنن النَّسائيِّ" قائمة تحوي اثني عشر فهرسًا، هي من أوائلِ الفهارسِ المطبوعةِ في بدايةِ القرنِ الرابعِ عشرَ والتي قدمتْ خدماتٍ جليلةً للسُّنة المشرَّفة بالدلالةِ على مواضعِ الحديثِ الشَّريف، راجع حاشية مقدمة "فهارس سُننِ النَّسائيِّ" (ص٥-٩)، وكذلك ذكر الأستاذ

للكسَلِ، وتبعدُه عن تقليبِ صفحاتِ كتبِ الحديثِ الشريفِ المباركةِ وكثرة النظر وما يتبعُ ذلك من فوائدَ كبيرةٍ ومهما يكنْ من أمرٍ فسأكتفي هنا بالكلامِ على:

أولًا: فهارس المحدِّثين الغُماريِّين.

ثانيًا: فهارس الأستاذِ محمد فؤاد عبد الباقي.

الشيخُ أحمد شاكر في تقدمة "مفتاح كنوز السنة" بعضًا من أوائلِ الفهارس.

أولا: فهارسُ المحدثين الغُماريِّين

الفهارسُ للكتبِ المرتبةِ علىٰ الأبوابِ يمكنُ الاستغناءُ عنها بمعرفةِ المظانِّ، والمفتاحُ الأعظمُ -بشرطِ معرفةِ من رفعَ الحديثِ- هو كتابُ "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"[(١)] للحافظِ الكبيرِ أبي الحجاجِ المزِّيِّ رحمه الله تعالىٰ.

وإنما أفردتُ فهارسَ الغُماريِّين؛ لأنَّها تتناولُ نوعًا معينًا من كتبِ الحديثِ وهي التي يصعبُ الكشفُ عن الحديثِ فيها، لأنَّها أصعبُ الأنواعِ علىٰ

---

(١) وقد كنتُ استعمل الصحاح والسُّننَ والجوامع في التخريجِ بالبحثِ عن الحديثِ في المظانِّ بدونِ الاستفادةِ من الفهارسِ وهذا هو الأصل، وهذه الطريقة لها فوائد، نعم استفدت فيها بعد من كتاب "المسند الجامع" جدًا لأنه مفيدٌ للمحدِّث، وهذه الطريقةُ أحسنُ لطالبِ العلمِ فتعلِّمه البحثَ والتفتيشَ، ومعرفةَ المظانِّ، ومن الكتب التي اعتمدت عليها " الفتح الكبير في ضم الزيادة للجامع الصغير" في نسختي الأصلية، و"مجمع الزوائد"، و"المطالب العالية"، و"إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"، وكم أسعفتني أعمال الرجل الصالح أحمد عبدالرحمن البنا الساعاتي، ووجود الحديث في "مفتاح الترتيب" أو "البغية" له معان ورائحة، وفتح باب للبحث، وكم استفدت من الفهارس التي صنعها الشيخ المهندس حامد إبراهيم أحمد رحمه الله تعالىٰ منها: فهرس المسند، و"موسوعة أحاديث التفسير"، ونسختين من "الفتح الكبير" رتب عليهما عدة كتب، و"زوائد المستدرك علىٰ الستة"، وترك كل ذلك وغيره في مكتبة المصطفىٰ ﷺ بحي الدمرداش بالقاهرة والتي كان لها فضل كبير علي في بداية مسيرتي العلمية، وقد أخذ هذه الفهارس وزاد عليها أخونا الشيخ سعيد زغلول وعمل موسوعته الكبيرة المطبوعة في الأطراف، وكان قد تعلم عمل الفهارس من الشيخ حامد إبراهيم أحمد رحمه الله تعالىٰ.

الإطلاقِ، ألا وهي كتبُ التاريخِ، والمناقبِ، والبلدانِ.

فالمحدِّثُ المشتغلُ بالتخريجِ وفنونِه لا يجهلُ غالبًا ما في الكتبِ السِّتة الأصول و"الموطأ" و"سُنن الدارمي"، و"زوائد أحمد" والمعاجم الثلاثة للطبرانيِّ و"زوائد البزَّار" مجموعة في "مجمع الزوائد"، ويكونُ -غالبًا- قد تجاوزَ هذه المرحلةَ وعرفَ المظانَّ، ورغبةُ المحدِّثِ النَّاقدِ وشوقُه للطرقِ والوجوهِ والغرائبِ يجعلُه يتعدَّىٰ الأصولَ المذكورةَ إلىٰ كتبِ التاريخِ، والطَّبقاتِ، والأجزاءِ والفوائدِ بحثًا عن الأسانيدِ التي هي رأسُ مال المحدِّثِ.

ومن هنا نَعلمُ أنَّ عنايةَ الغُماريِّين -السَّيد أحمد وشقيقه السَّيد عبدالعزيز- إنَّما تدلُّ عليهِم من حيثُ اشتغالهم بالتخريجِ، والاستخراجِ، وإفرادِ أجزاء في طرقِ الحديثِ، وهذا يحتاجُ للنظرِ في الأصول المشهورةِ، والمجاميعِ المطوَّلة الزاخرةِ، والأجزاء المفردةِ، فالسَّعي نحوَ عمل مفاتيحَ لهذه الكتبِ يجعلُها في متناولِ يدِ المحدِّثِ النَّاقدِ، يساعد في البحث عن مكان الحديث،فلا تُتعِبْ نفسَكَ، ومزاحمةُ الأفرادِ تكونُ بعلاماتٍ، واعرفْ أين تقفْ.

والحاصلُ:

أنَّ فهارسَ الغُماريين إنَّما هي فهارسُ عُملتْ استجابةً لمحدِّثٍ باحثٍ ناقدٍ، فهي تدلُّ علىٰ أصحابِها، وعلىٰ اشتغالِهم وتفردِهم.

وهذه قائمةٌ بأهمِّ فهارسِ المحدثين الغُماريين:

١ - "مفتاحُ الترتيبِ لأحاديثِ تاريخِ الخطيبِ":

للسَّيد أحمد بنِ محمَّد بن الصِّدِّيقِ الغُماريِّ، رتَّبَ فيه الأحاديثَ المرفوعةَ في "تاريخ بغداد"، وقد جَعلَ الأحاديثَ علىٰ قِسْمين: قِسمِ الأقوال، وقِسمِ الأفعال، فاقتصرَ من الأقوال علىٰ أطرافِ الأحاديثِ مراعيًا الحرفَ الأول والذي يلِيه،

ومن قِسمِ الأفعال على اسمِ الصَّحابيِّ مع الإشارةِ إلى موضعِ الحديثِ[1].

٢- "مفتاح المعجم الصغير للطبراني".

للسيد أحمد بن الصِّدِّيق وهو في ثلاثين صفحة، لم يطبع.

٣- "الميزانيات".

في مجلد، له أيضًا، ولم يطبع، قال في مقدمته: «هذا جزء جمعت فيه ما أسنده الذهبي في "الميزان"، ورتبت أحاديثه على حروف المعجم في رواتها على النبي ﷺ، تسهيلًا للمراجع، وبالله التوفيق».

وقد رتَّب رواة الأحاديث على حروف المعجم، فالكنى، فالنساء وكناهن، فالمراسيل، وأبقى على الأسانيد ولم يعلِّقها فهي من كنوزه التي كان يحرص عليها، ويذكر في كلِّ حديثٍ كلام الحافظ الذهبيِّ عليه، وينصُّ على اسم الترجمة التي وقع فيها الحديث، ولم أرَ للسيد أحمد إلَّا تعليقة واحدة، وهو في ثمان وخمسين صفحة، بخطِّ مُصنِّفه، ولم ينص على سنة الانتهاء منه، وأظنه صنفه قبل المداوي، فإنه كان في التعقيب على الشيخ العلامة المناوي يستحضر أحاديث الميزان.

(فائدة): الفرق بين "الميزانيات"،و"الجامع المصنف بما في الميزان من حديث الراوي المضعف" للمحدث الناقد السيد عبد العزيز بن الصِّدِّيق الغُماريِّ:

أمَّا "الميزانيات" فتقدّم، وأما "الجامع المصنف" فهو ترتيب لأحاديث الميزان على طريقة "الجوامع" فبدأه بكتاب الإيمان وهكذا، وعلق أسانيده على الراوي المتكلم فيه، مع ذكر من أخرج لهذا الراوي من أصحاب الستة مكتفيًا

---

(١) "مفتاح الترتيبِ لأحاديثِ تاريخِ الخطيب" (ص: ٢).

بالرموز، ويذكر كلام الذهبيِّ والنقَّاد في هذا الراوي، وعقد له مقدمةً نقديةً ممتعةً مع أنها جاءت في خمس عشرة صفحة فقط.

واعتاد شيخنا الناقد السيد عبد العزيزبن الصِّدِّيق[1] أن يبدي رأيه النقدي في الرجال والأحاديث، مصدرًا كلامه بقوله: «أقول»، وجاوزت عدد تعليقاته على "المجلد الأول" المطبوع، وهو الذي بين يدي عن مائة وعشرين تعقيبًا، وإكمال هذا الكتاب يحتاج لثلاثة مجلدات أخرى على الأقل، ولم أقف على مخطوطة الكتاب أو صورة منه.

---

(١) كان شيخنا المحدث الناقد سيدي عبد العزيز بن الصديق رحمه الله مهتما بالميزان، وطلب مني النظر فيه كثيرًا مع "اللسان"، وكان معجبًا بجزء "من تكلم فيه وهو موثق" للحافظ الذهبي، وقال لي: هو فصل صغير وأمثلة فقط، ولا بد من البناء عليه، فكان ذلك سببًا في عملي "الاهتمام بثقات الميزان" ولم أتمه.

جزء فيه

الأحاديث الميزانيات

مما خرج العضيرات على خلاف

الحديث النبوي لجامعه

أحمد بن الصديق

عفا الله عنه

ورضي

آمين

صورة الغلاف الخارجي من كتاب "الميزانيات"
للحافظ أحمد بن الصِّدِّيق بخطِّه رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فهذا جزء جمعت
فيه ما اشترط الحافظ الذهبي في الميزانيات ورتبته على الصحابة على حروف المعجم في رواتها
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسهيلا للمراجع والله المستعان

مسند أبي بن كعب رضي الله عنه

أخبرنا عبد الحافظ بن بدران ويوسف بن أحمد قالا أنبأنا موسى بن عبد القادر أنبأنا
سعيد بن البناء أنا محمد بن البسري ح وقرأت على عمر بن عبد المنعم عن أبي اليمن الكندي
أنبأنا الحسين بن علي أنا أحمد بن محمد بن النقور قالا حدثنا أبو طاهر المخلص
حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ثنا البزي أحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزة سمعت عكرمة
ابن سليمان يقول قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين فلما بلغت والضحى
قال لي كبر عند خاتمة كل سورة حتى تختم فإني قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت والضحى
قال كبر حتى تختم وأخبره ابن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك وأخبره أن
ابن عباس أمره بذلك وأخبره ابن عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك وأخبره
أبي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره بذلك. هذا حديث غريب وهو مما أنكر
على البزي قال أبو حاتم هذا حديث منكر (في أحمد بن محمد بن عبد الله أبي
الحسن البزي المكي المقرئ)

مسند أسمر بن مضرس رضي الله عنه

أنبئت عن الصيدلاني وغيره قالوا أخبرتنا فاطمة الجوزدانية أنبأنا ابن ريذة
أنا سليمان ثنا زكريا الساجي حدثنا بندار أنبأنا عبد الحميد بن عبد الواحد حدثتني
أم جنوب بنت نميلة عن أمها سويدة عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضرس
عن أبيها قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو له
فخرج الناس يتعادون يتخاطون. وسمعته من أبي الحجاج الحافظ أنبأنا ابن
الدرجي عنهم (في سويدة بنت جابر من حرف السين)

صورة الصفحة الأولى من كتاب "الميزانيات"
للحافظ أحمد بن الصديق بخطه رحمه الله تعالى

٤ - **"ترتيب مسند أحمد بن حنبل"**: للسيد أحمد بن الصِّديِّق، كتب منه مجلدًا، ولم يتمه.

٥ - **"المؤانسة بالمرفوعِ من حديثِ المجالسة"**: للسيد أحمد بن الصِّدِّيق قال في أوله: «هذا جزءٌ جمعتُ فيه ما وقع في كتاب "المجالسة" لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، وأتيت بها على حسب ما وقفت فيه من غير ترتيب، وسميته" المؤانسة بالمرفوع من حديث المجالسة"».

وقد رقَّم الأحاديث، وكان عدد أحاديث "المؤانسة" ستة وثمانون وأربعمائة حديث، وفرغ منه سنة ألف وثلاثمائة وثمان وخمسين.

ولما كانت أحاديث "المؤانسة" غير مرتبة فقد عمل لها المصنف المتفنن، فهرسًا ورتبه على المسانيد، ليكون مفتاحًا له، وألحقه بالمؤانسة.

غلاف كتاب "المؤانسة بالمرفوع من حديث المجالسة"
للحافظ أحمد بن الصديق

بسم الله الرحمن الرحيم   وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فهذا جزء جمعت فيه ما
وقع في كتاب المجالسة لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري [illegible]
المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واقتصرت فيها على ما جمعتها وقعت فيه من
غير ترتيب وسميته المؤانسة بالمرفوع من الأحاديث في المجالسة وبالله
وعلى الله تعالى اعتمدت قال أبو بكر الدينوري رحمه الله

١ حدثنا الحارث بن أبي أسامة التميمي حدثنا يحيى بن عبد الحميد الحماني
حدثنا محمد بن أبان عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وذكرهم بأيام الله قال بنعم الله
عز وجل

٢ حدثنا يحيى بن المختار البغدادي ثنا أحمد بن حنبل ثنا إسماعيل بن
علية عن هشام الدستوائي عن قتادة عن صفوان بن محرز قال سألت
ابن عمر هل سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النجوى شيئا فقال
سمعته يقول يدنو المؤمن من ربه تبارك وتعالى يوم القيامة حتى
يضع كنفه عليه فيقرره بذنوبه ثم يقول له إني قد سترتها عليك
في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم فيعطى صحيفة حسناته

٣ حدثنا محمد بن عبد العزيز الدينوري ثنا أبو سلمة التبوذكي
ثنا صدقة عن أبي عمران الجوني عن يزيد بن بابنوس عن عائشة رضي
الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الدواوين
عند الله تبارك وتعالى ثلاثة ديوان لا يغفره الله قال الله
تبارك وتعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن
يشاء وقال ومن يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة
وأما الديوان الذي لا يعبأ الله به شيئا فظلم الناس بينهم

[illegible]

الصفحة الأولى من كتاب "المؤانسة"
للحافظ أحمد بن الصديق

ترتيب اسماء الرواة لأحاديث المؤانسة على حروف المعجم بأرقام الأحاديث

ترتيب أسماء الرواة لأحاديث "المؤانسة" على حروف المعجم بأرقام الأحاديث
للحافظ أحمد بن الصِّدِّيق

٦- "البغيةُ في ترتيبِ أحاديثِ الحلية":
للسَّيدِ عبدالعزيزِ بنِ الصِّدِّيقِ الغُمَاريِّ، وهو كـ"مفتاح الترتيب" في الترتيبِ.
و"المفتاح" و"البغية" من أوائلِ فهارسِ كتبِ الحديثِ وقد طُبِعا، ثمَّ أعيدَ تصويرهُما مراتٍ فيما بعدُ.
٧- "مفاتيحُ الذهبانِ لترتيبِ أحاديثِ تاريخِ أصبهان":
للسَّيد عبدالعزيز بن الصِّدِّيقِ الغُمَاريِّ أيضًا، وهو كسابِقه، وبيَّنَ مصنِّفه الغرضَ منه بقوله: «جعلتُه كالمفتاحِ للبابِ لمن أرادَ الكشفَ عنْ تلك الأحاديثِ من طلابِ الحديثِ، الراغبينَ في الوقوفِ على طرقِ الأحاديثِ، واختلافِ الرِّواياتِ، لا سِيَّما الذينَ يشتغلونَ بالتخريجِ والاسْتخراجِ منْهم، فإنَّ ذلكَ لا يتمُّ ولا يكملُ ولا يكونُ على الوجْه المرضيِّ عند أهلِ الحديثِ إلا بالوقوفِ على الطرقِ وتعدُّدِ الرِّواياتِ ومعرفةِ ما شذَّ فيه الرَّاوي عنْ غيرِه وما زاده شيخٌ في روايته عمنْ شاركه في طريقِه، إلى غيرِ هذا مما يتعلَّقُ بالتخريجِ الذي هو أهمُّ أنواعِ علومِ الحديثِ إنْ لم يكنْ أهمَّها وأعظمَها، إذْ به يظهرُ تبرُّز المحدِّثِ في هذا العلمِ، وبه يُعلمُ تفوُّقُه فيه وإتقانُه فنونَه»[1].
ومنه نعلمُ عشقَ المحدِّثِ النَّاقدِ للأسانيدِ إذ هيَ الطريقُ إلى الغايةِ، ولا يتمُّ عملُه إلَّا بها.
٨- "الجواهرُ المرصُوعةُ في ترتيبِ أحاديثِ اللآلىء المصنُوعة":
لشيخِنا المحدِّثِ المفيد السَّيدِ عبدالعزيز بنِ الصِّدِّيقِ كذلكِ، قال في

---

(١) "مفاتيح الذهبانِ لترتيبِ أحاديثِ تاريخِ أصبهان" (ص٥)، وكان شيخُنا السَّيد عبدالعزيز رحمه الله يقول لي: «امسِكْ قلمَ التخريجِ، واكسِرْ قلمَ النَّسخِ»، وحثَّني على تركِ الإجازاتِ والفهارسِ والأثباتِ، وأكتفي بما عندي.

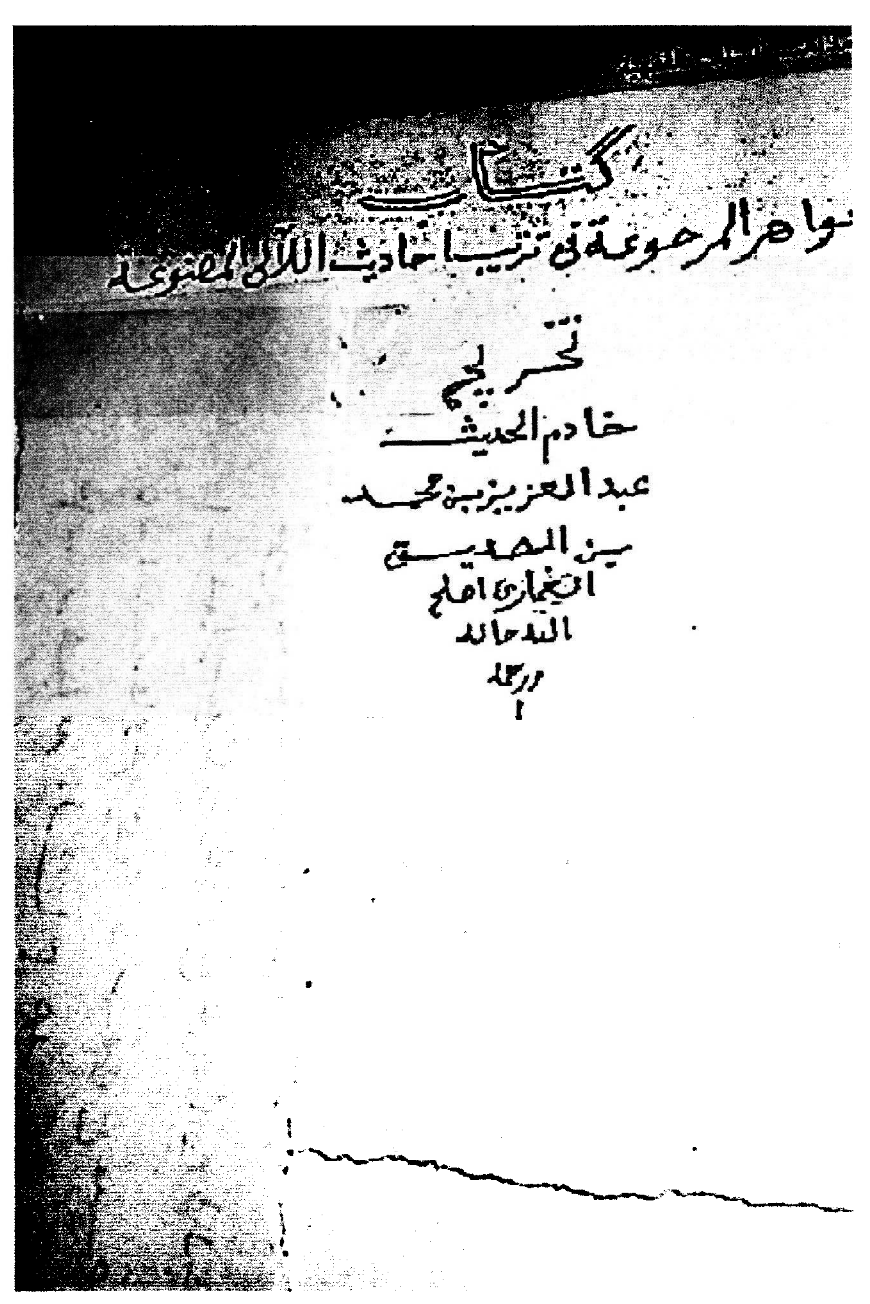
مقدمته: «سميتُه "الجواهر المرصُوعة في ترتيبِ أحاديثِ اللآلِئِ المصنُوعة"، دعاني إلى جمعه عاملُ الرغبةِ في إفادةِ أهلِ الحديثِ وإعانة المشتغلين به على الوقوفِ على أحاديثِ هذا الكتابِ النفيسِ القيِّمِ والإحاطةِ بها في مدَّةٍ يسيرةٍ، فإنَّ كثيرًا من الأحاديثِ المذكورةِ فيه رغمَ كونِه مرتبًا على الأبوابِ يعزُبُ مظانُّها عن المشتغل بهذا الفنِّ في كثيرٍ من الأحيان[1]...».

والكتابُ يقعُ في ثلاثٍ وثمانينَ لوحةً كلُّ لوحةٍ مكونةٌ منْ وجهين، وكتبَه وقتَ مجاورتِه في الأزهرِ وقال مؤلِّفُه في آخرِه: «كانَ الفراغُ من هذا الكتابِ في شهرِ ذي الحجةِ الحرامِ سنةَ ستٍّ وستينَ وثلاثمائةٍ وألفٍ هجريَّة»[2].

---

(١) "الجواهرُ المرصُوعةُ في ترتيبِ أحاديثِ اللآلئ المصنوعة" (ل١).

(٢) "الجواهرُ المرصُوعةُ في ترتيبِ أحاديثِ اللآلئ المصنُوعة" (ل٨٣ج١).



صورة غلاف الجواهرُ المرصُوعةُ في ترتيبِ أحاديثِ اللآلىء المصنُوعة

٩ - "ترتيبُ أحاديثِ الضُّعفاء" لابنِ حِبَّان:

وهو للسَّيد عبد العزيز بن الصِّدِّيق كذلك، ذكرَه في قائمةِ مصنَّفاته[١].

١٠ - فهارسُ أخرى:

ولشيخِنا السَّيدِ عبدالعزيز بن الصِّدِّيقِ فهارسُ أخرىٰ لكتبٍ يصعبُ الحصول علىٰ الحديثِ منها: "الزُّهد" لأحمد، و"أدب الإملاءِ والاستملاء" للسَّمعانيِّ، وأجزاء حديثيَّة كـ"الرحلة في طلب العلم" و"الثقفيَّات"[٢] وهذا يدلُّ علىٰ عملِه واشتغالِه.

وكانَ قد أمرني رحمه الله تعالىٰ بعملِ فهرسٍ لأحاديثِ "تاريخ جرجان" فأتممتُه، ثم رأيتُ ترتيبًا له لشيخِنا الجليل سيِّدي إبراهيمَ بن الصِّدِّيق الغُماريِّ رحمه الله تعالىٰ عمله بتوجيهِ أخيه الأكبرِ السَّيد أحمد.

---

(١) "تعريفُ المؤتَسي بترجمةِ نفسِي" (ل٩٨ج١).

(٢) وهي محفوظةٌ في مكتبتِه بدارِه بطنجةَ، وعندي صورٌ عنها.

ثانيا: فهارس الأستاذ محمَّد فؤاد عبد الباقي

التعريفُ بالأستاذ محمَّد فؤاد عبد الباقي[1]:

وُلد محمَّد فؤاد بن صالح بن محمد بن عبدالباقي في إحدىٰ قرىٰ القَلْيُوبيةِ في جُمادىٰ الأولىٰ ١٢٩٩، ونشأَ في القاهرةِ، وسافرَ وهو في الخامسةِ منْ عمُرِه معَ أسرتِه إلىٰ السُّودانَ حيثُ كانَ والدُه يعملُ وكيلًا للإدارةِ الماليَّة بوزارةِ الحربيةِ، وظلَّ هناكَ نحوَ عامٍ ونصفٍ التحقَ أثناءَها بمدرسةِ أسوانَ الابتدائيةِ، ولما عادَ والدُه إلىٰ القاهرةِ التحقَ محمَّد فؤاد عبد الباقي بمدرسةِ عباسٍ الابتدائية، وظلَّ بها حتَّىٰ بلغَ امتحانَ الشهادةِ الابتدائيةِ في سنةِ ١٣١٢ لكنَّه لم يوفقْ في الحصُول عليهَا فتركَها إلىٰ مدرسةِ الأمريكيِّين، ودرسَ بها عامَين، ثم تركَها أيضًا، وفي سنة ١٣١٧ عملَ مدرسًا للغةِ العربيَّة في مدرسةِ جمعيةِ المساعي المشكورةِ بالمنوفية، ولما أعلنَ البنكُ الزراعيُّ عن وظيفةِ مترجمٍ تقدَّم لها، وعُيِّن بالبنكِ في ٣ من ذي القَعْدة ١٣٢٣ وبقيَ بهذه الوظيفةِ حتىٰ ١٣ جُمادىٰ الأخرىٰ ١٣٥٢.

كانَ الأستاذُ محمَّد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالىٰ يصُوم العامَ كلَّه لايفطرُ فيه إلا يومينِ اثنينِ، هما أولُ أيامِ عيد الفطرِ وأول أيامِ عيدِ الأضْحَىٰ وطعامُه

---

(١) ترجمته في: مجلة العربي -العدد (١١٨)- لسنة ١٩٦٨ بقلمِ الدكتورة نعمات أحمد فؤاد بعنوان محمد فؤاد عبدالباقي صاحب فهارس القرآن والحديث، "الأعلام" للزركلي (٦/ ٣٣٣)، "الطبقة الثانية من المحققين الأعلام" بقلم الدكتور السيد الجميلي، «مجلة الأزهر»، القاهرة سنة ١٩٩٦، "موسوعة أعلام الفكر الإسلامي"- المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية- القاهرة (ص٩٩٤-٩٩٧) بقلم الشيخ موسىٰ شاهين لاشين.

نباتيٌّ فهو يشتري أولَ كلِّ شهر ثلاثينَ علبةً محفوظةً منَ الخضرواتِ وكانَ يصومُ بغيرِ سحورٍ، أي أنه يتناولُ وجبةً واحدةً كلَّ يومٍ ويبدأ إفطارَه بملعقتينِ من العسلِ الأبيضِ ثمَّ علبةِ الخضارِ ثمَّ الزَّبادي والفاكهةِ وفنجانِ القهوةِ، وفي تمامِ السَّاعةِ العاشرةِ يشربُ كوبًا من الماءِ، وبهذا تنتهي صلتُه بالطعامِ والشَّرابِ حتي مغربِ اليومِ التالي.

وبهذا تتحقُ رغبته في ألَّا يكلِّفَ أحدا مشقَةً في إعداد طعامِه، وكان يلازمُ زيارةَ أختِه صباحَ الجمعةِ منْ كلِّ أسبوعٍ حيثُ يقضِي يومه ويعودُ في العاشرةِ مساءً، وكانَ زاهدًا في الاجتماعاتِ والتعارفِ، يفسِّرُ هذا وكأنَّه يعتذرُ أنَّ التعرفَ على الناسِ تقومُ تبعًا له، حقوقٌ لهم والتزاماتٌ واجبةُ الرعايةِ والوفاءِ وليس عندي وقتٌ لهذا ولا أنا أطيقُ التقصيرَ فيها لو لزمتْني.

وكانتْ له علاقةٌ قويةٌ بالسَّيد محمَّد رشيد رضا وبالشيخِ أحمد بن محمَّد شاكر، وكان السَّيدُ محمد رشيد رضا قد وجَّهه للعمَل في الفهارس وبدايةُ ذلك أنَّ السَّيدَ محمَّد رشيد رضا وقعتْ له نُسخةٌ من كتاب "مفتاح كنوز السُّنَّة" للمستشرقِ فنسنك، وهو فهرست يُعينُ الباحثَ على الدِّلالةِ على موضعِ الحديثِ في بعضِ كتبِ السُّنَّة، وقد عهدَ السَّيدُ رشيد رضا إلى الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي بترجمةِ العملِ فاعتنى به وقامَ بالمهمَّةِ خيرَ قيامٍ، وأنجزَها سنةَ ١٣٥٢.

وبعدَ ذلكَ انقطعَ صاحبُ الترجمةِ لخدمةِ كتب السُّنَّة المشرَّفه، وكانَ قويَّ العزيمةِ، حريصًا على وقتِه، صائمًا لدهرِه محتسبًا عندَ الله العوارضَ حتَّى فقد بصرَه في أخرياتِ عمرِه، وتوفِّي بالقاهرةِ سنة ١٣٨٨ عن تسعٍ وثمانينَ سنة رحمه الله.

وهذه هي أهمُّ أعماله في صنعِ فهارسِ كتبِ السُّنة[1]:

١ - فهارسُ "صحيحِ مسلمٍ": هو مجموعٌ يتضمنُ ثمانيةَ فهارسَ على الوجه التالي:

الفهرسُ الأولُ: فهرسُ الموضوعاتِ حسبَ ترتيبِها في الكتابِ.

الفهرسُ الثاني: ذكرَ فيه أرقامَ الأحاديثِ بالتسلسلِ من أولِ حديثٍ إلى آخرِ حديثٍ بغيرِ المكرر، فبلغتْ معه (٣٠٣٣) حديثٍ.

الفهرسُ الثالثُ: لبيانِ الأحاديثِ التي أخرجَها الإمامُ مسلمٌ في أكثرَ من موضعٍ في "صحيحه"، وبيانِ مواضعِ كلِّ حديثٍ منها.

الفهرسُ الرابعُ: معجمٌ ألفبائيٌّ بأسماءِ الصَّحابةِ وبيانِ أرقامِ أحاديثِ كلِّ واحدٍ منهم في "صحيح مسلم".

الفهرسُ الخامسُ: لبيانِ الأحاديثِ القوليةِ مرتَّبةً بحسبِ حروفِ أوائلِها.

الفهرسُ السادسُ: معجمُ للألفاظِ ولا سيَّما الغريب منها.

الفهرسُ السابعُ: لفرائدِ الفوائدِ وبحوثٍ لغويةٍ وتاريخيةٍ وأحكامٍ شرعية.

الفهرسُ الثامنُ: لأسماءِ كتب "صحيح مسلم" مرتَّبةً بحسبِ حروفِ المعجم.

وهذه الفهارسُ طُبعَتْ في مجلَّدٍ ضَخْمٍ كبيرٍ، وهو المجلَّدُ الخامسُ من طبعةِ "صحيح مسلم" المطبوع بمطبعةِ عيسى البابي الحلبي بالقاهرةِ سنة ١٣٧٥.

٢ - فهارسُ "موطأ الإمام مالك":

وقد صَنعَ له ثلاثةَ فهارسَ كالآتي:

---

(١) وله أعمالٌ في التصحيحِ كتصحيحِه لكتابِ "محاسنِ التأويل" للقاسميِّ، وتصحيحِ بعض "جامع الترمذيِّ"، استكمالًا لعملِ الشيخِ أحمد شاكر، و"شواهد التوضيح والتصريح لمشكلاتِ الجامعِ الصحيحِ".

أ- فهرسٌ ألفبائيٌّ للكتبِ الواردةِ في "الموطأ"، وعملَ للكتبِ رقمًا مسلسلًا، وذكر عددَ أحاديثِ كلِّ كتابٍ معَ الإحالةِ إلى المجلَّدِ والصَّفحةِ، وألحقَ هذا الفهرسَ بمقدمةِ الكتابِ.

ب- فهرسٌ للموضوعاتِ حسبَ ترتيبِها في الكتابِ، يذكرُ الكتابَ وما تحتَه من أبوابٍ وعمل رقمًا مسلسلًا لأبوابِ كلِّ كتابٍ معَ الإحالةِ للجزءِ والصفحةِ، وفي نهايةِ كلِّ جزءٍ وضعَ فهرسَ الموضوعاتِ الخاصِّ به.

جـ- مفتاحُ "الموطأ" وقد رتَّب فيه أحاديثَ "الموطأ" على حروفِ المعجمِ.

٣- فهارسُ "سُنن ابنِ ماجه":

وهي ثلاثةُ فهارسَ كالسَّابقةِ في "الموطأ"، الأول مفتاحُ السُّننِ وهو ترتيبٌ للأحاديثِ على حروفِ المعجمِ، والثاني لأسماءِ الكتبِ، والثالثُ للموضوعاتِ.

٤- تعريبُ وإصلاحُ "مفتاحِ كنوزِ السُّنَّة":

هذا المفتاحُ قامَ بوضعِه بالإنكليزيةِ الدكتور المستشرقِ أ.ي. فنسنك الهولنديُّ، المولودُ سنة ١٨٨٢، والمتوفَّى سنة ١٩٣٩، أستاذُ اللغةِ العربيةِ في جامعةِ ليدن، ومكثَ في الاشتغال به عشرَ سنينَ، وطُبع بالإنكليزيةِ سنة ١٩٢٧ بليدن، ونقلَه إلى العربيةِ مع إصلاحِ أخطائِه الأستاذُ محمَّد فؤاد عبدالباقي، وبقي في ترجمتِه ومراجعةِ نصوصِه خمسَ سنواتٍ، وطُبعَ بالقاهرة سنةَ ١٩٣٤.

وخدمَ هذا الكتابَ أربعةَ عشرَ كتابًا من كتبِ السُّنةِ هي: الكتب السِّتةُ و"الموطأ"، و"الدارميُّ"، و"مسند أحمد"، و"مسندُ أبي داود الطيالسيِّ"، و"سيرةُ ابنِ هشامٍ"، و"المغازي" للواقديِّ، و"الطبقاتُ الكبرى" لابنِ سعدٍ، و"المسند" للإمامِ زيدِ بن عليٍّ عليهما السلام.

وكان لهذا الكتابِ أهميتُه الكبيرةُ في وقتِه[1].

٦- كتابُ "تيسيرِ المنفعةِ بكتابي مفتاحِ كنوزِ السُّنةِ والمعْجَمِ المفهرسِ لألفاظِ الحديثِ النبويِّ":

كتابُ "مفتاح كنوزِ السنةِ" سبقَ التعريفُ به، أمَّا كتابُ "المعجمُ المفهرسِ لألفاظِ الحديثِ النبويِّ" فقد قام بوضعِه بالعربيةِ عددٌ من المستشرقينَ، كُتبت أسماؤُهم على وجهِ أجزاءِ الكتابِ، وخدمُوا بهذا الكتابِ تسعةَ كتبٍ من كتبِ السُّنَّة، هي الكتبُ السِّتةُ، و"الموطأ"، و"الدارميُّ"، والتاسعُ هو "مسندُ الإمامِ أحمد".

وكتابُ تيسيرِ المنفعةِ ألَّفَه الأستاذُ محمَّد فؤاد عبدالباقي، وطُبعَ بالقاهرةِ بمطبعةِ المنارِ سنة ١٣٥٣، وقد أرادَ منْ تأليفِه تيسيرَ الانتفاعِ بالكتابينِ المذكورينِ في عنوانِه، في الإحالاتِ إلى الكتبِ الثمانيةِ، وهي: السِّتةُ و"الموطَّأ" و"الدارميُّ"، وقال في مقدمتِه: «ولما كانتْ هذه الأصول غيرَ معدودةِ الكتبِ والأبوابِ ما عدا "صحيح البخاريِّ"، فقد دعتِ الحاجةُ إلى تقسيمِ كلِّ أصلٍ من الأصول السَّبعةِ الباقيةِ إلى كتبٍ، ووضعِ رقمٍ مسلسلٍ لكلِّ بابٍ منْها... ولما كانتْ طبعاتُ كلِّ أصلٍ منَ هذه الأصول تختلفُ فيما بينَها في عددِ الكتبِ والأبوابِ، ولما كانَ تقسيمُها وترقيمُها جاءَ على غيرِ مثال يُحتذى فقدْ نشأتْ صعوباتٌ جمَّةٌ لا يمكنُ تلافيها إلَّا بنشرِ فهارسَ لكلِّ أصلٍ منَ الأصول الثمانية، تكونُ أرقامُ كتبِها وأبوابِها وأحاديثِها مطابقةً لأرقامِ كتبٍ وأبوابِ وأحاديثِ النُّسخِ الأصليةِ التي قسَّمها وعدَّها واضعُو المعجم».

---

(١) والكتابُ مطبوعٌ في مجلَّدةٍ كبيرةٍ، وله مقدمتانِ هامَّتان الأولى: للسَّيدِ محمَّد رشيد رضا، والثانية: للشيخِ أحمد بن محمَّد شاكر وفيها فوائدُ حول أهميةِ الكتابِ، وصنعة الفهارسِ، وهي تشبهُ بعضَ مباحثِ مقدمةِ "جامع الترمذي".

ثمَّ جمعَ الأستاذُ محمَّد فؤاد عبد الباقي رحمه الله تعالىٰ هذه الفهارسَ الثمانيةَ في مجلدٍ واحدٍ هو كتابُ "تيسير المنفعة"، واستكملَ أحدُ الباحثينَ عملَ الأستاذِ محمَّد فؤاد عبدالباقي في "تيسير المنفعة" فقامَ بترتيبِ الكتبِ علىٰ الحروفِ الهجائيةِ ثمَّ أثبتَ الأبوابَ تحتَ كلِّ كتابٍ وأحال إلىٰ الطبعاتِ(١).

وثَمَّ فهارسُ أخرىٰ لكتبِ السُّنَّة جزىٰ الله مُصنِّفيها خيرًا.

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ دورَ هذهِ الفهارسِ في الدلالةِ علىٰ مواضعِ الحديثِ قدْ قلَّ بعد الطفرةِ الهائلةِ في الحصُول علىٰ المعلوماتِ، فها نحنُ الآنَ وقد تعدينًا الربعَ الأول من القرنِ الخامسِ عشرَ نجدُ بينَ أيدينا تقنيةً حديثةً معاصرةً للكشفِ عن مواضعِ الحديثِ ورجالِه، وهي تتمثُل في:

١- الحاسبِ الآليِّ (الكمبيوتر)، والأقراصِ المدْمجةِ (CD)، ولا يجوزُ الاعتمادِ عليهما لكثرةِ الأخطاءِ الفاحشةِ، وهما محلُّ اعتمادِ البلداءِ فقط.

٢- الشبكةِ العالميةِ للمعلوماتِ (الإنترنت).

وقد قرَّبتِ الأقصىٰ، ووفَّرتِ الأوقات، ولكن لم تخرِّجْ لنا محدِّثينَ كالذينَ سبقَ ذكرُهم؛ لأنَّ الدلالةَ علىٰ موضعِ الحديثِ أو الرَّاوي لا يلزمُ منها معرفةُ مباحثِ الصِّناعةِ الحديثيةِ من حيثُ التأصيلُ والتطبيقُ.

شيءٌ آخرُ؛ هو كثرةُ التحريفِ والتصحيفِ فيها فلا ينبغِي الاعتمادُ عليها، وهي تعلِّمُ الكسَلَ، والوقوفُ علىٰ الأصول وتفتيشُها له فوائدُ كثيرةٌ، نسأل الله تعالىٰ التوفيقَ والرَّشادَ.

---

(١) مقدِّمة "تيسير المنفعة" (ص: ٣)، وهذا العملُ قام به الباحثُ مأمون الصاغرجي، وقدم له فضيلةُ الدكتور نور الدين عتر الحنفيُّ الأزهريُّ، شيخُ رواق الشوام بالأزهرِ، وطُبع في مجلدٍ من القطعِ الكبير بدارِ الفكر المعاصر ببيروتَ سنة (١٤١٧).

المبحث الخامس

المستشرقون والدلالة على مواضع الحديث النبوي الشريف

تمهيد:

ليسَ منْ غرضِي هنا الحديث عن المستشرقينَ وتقصِّي آرائِهم ومناقشتهم، ومطبوعاتهم التي كانوا يطبعونَ القليلَ منها لتوافقَ أغراضَهم، أو التأريخَ المتنوِّعَ لهم، فهذا قد قامَ به جمعٌ من أهلِ العلمِ في مُصنَّفاتٍ مُتعَدِّدةٍ، وتقدَّم ذِكْر طرفٍ مِن ذلك.

لكنَّ الغَرضَ هنا إثباتُ أهمِّ ما أخرجُوه من أعمالٍ في الدلالةِ على مواضعِ الحديثِ، ويمكنُ أنْ يُستفادَ منها في خِدْمةِ الحديثِ الشَّريفِ، وانظرْ مزيدَ كلامٍ عن المستشرقينَ عند الكلامِ على المدرسةِ العقليَّة المتقدِّم (ص٢٧٣).

ومن دلائلِ النبوَّةِ الإخبارُ بهؤلاءِ المستشرقين ومَنْ على شاكِلَتِهم، ففي كتابِ "مطابقة الاختراعاتِ العصريَّة بما أخبرَ به عنه خيرُ البريَّة ﷺ" للسَّيد الحافظ أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ: (ص: ١١٢ - ١١٣) قال ما نصُّه: «وممَّا ظهرَ أيضًا الكُفَّار المستشرقونَ الذين يُتْقِنون اللغةَ العربيَّةَ، ويتعلَّمون علومَ الإسلامِ مِن قراءاتٍ وتفسيرٍ وحديثٍ وفقهٍ وغيرِها ليعرفُوا كيف يحاربُون الدِّين من طريقِه، ويجادلون الجهلةَ ومَن يحسُّون منه ضعْفًا في العِلْم، ويلقُون عليه الشُّبهَ التي لا يهتدي لحلِّها، وقد أشارَ إليهم النَّبيُّ ﷺ فيما رواه الحاكمُ، وقال: «صحيحٌ على شرط الشَّيخين»، والطبرانيُّ من حديثِ أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«سيأتي على أُمَّتي زمانٌ، يكثُر القُرَّاء، ويقلُّ الفقهاء، ويُقبض العلم، ويكثر الهرج، ثُمَّ يأتي بعد ذلك زمانٌ يقرأ القرآنَ رجالٌ من أمَّتي لا يجاوز تراقيهم، ثمَّ يأتي من بعد ذلك زمانٌ، يجادل المشرك بالله المؤمن في**

مِثْلِ ما يقُول[1]». يعني: في القُرآنِ والحديثِ والتوحيدِ والتَّصوُّفِ. وهو الواقعُ اليومَ من المستشرقين».

تفصيلُ بعضِ مطبوعاتِ المستشرقين:

ثُمَّ قال العلامة أحمد بن الصِّدِّيق في "مطابقةِ الاختراعات" (ص: ١١٣، ١٤٤): «ومِن عظيمِ قُدْرةِ الله تعالىٰ وعجيبِ صُنْعِه وباهِرِ آياتِه وحِكْمتِه ومُعجزاتِ رسولِه ﷺ، أنَّ هؤلاءِ المستشرقين معَ عداوتِهم للإسلامِ وشِدَّة بحثِهم في الطُّرقِ الموصلةِ إلىٰ القضاءِ عليه وإفسادِه، واتفاقِ الدُّول الكافرةِ علىٰ ذلكَ، وإنفاقِهم الأموالَ الباهظةَ عليه، وتقدُّمِهم للحروبِ واحتلال البلادِ الإسلاميَّة لأجلِ هذه الغايةِ، ثمَّ معَ كلِّ هذا يخدمون الإسلامَ بطبعِ كتبِه الدينيَّة النفيسةِ القيِّمةِ الممتعةِ، من كتبِ الحديثِ والقراءاتِ والتفسيرِ والسِّيرةِ النبويَّة والتصوُّفِ وتاريخِ الإسلامِ وتراجمِ عظماءِ رجالِه، وغيرِ ذلك منَ العلومِ الإسلاميَّة النَّافعةِ، ولا يطبعون منها إلَّا النَّادرَ الغريبَ الذي فُقِد، ويُعدُّ من المعدومِ، مع الإتقانِ التَّامِّ في الطبعِ والتصحيحِ وجودةِ الورقِ، ووضعِ الفهارسِ المتقَنةِ المُسهِّلةِ للكشفِ فيها، والمُيسِّرةِ للوقوفِ علىٰ ما يرادُ منها،

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في "الأوسط" (٣/ ٣١٩) من طريقِ عبدالله بن يوسف قال: نا ابنُ لَهيعة، قال: نا درَّاجٌ، عن عبدالرحمن بن حُجَيْرَة، عن أبي هريرة به مرفوعًا، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن ابن حُجَيْرَة إلا درَّاج تفرَّد به ابن لَهيعة». وقال الهيثميُّ (١/ ١٨٧): «رواه الطبرانيُّ في "الأوسط"، وفيه ابن لَهيعة وهو ضعيفٌ».

قلت: لم يتفرَّد به ابنُ لَهيعةَ، بل تابعهُ عمرو بن الحارثِ، وهوثقةٌ فقيهٌ، وقال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يخرِّجاهُ». ودرَّاج صدوقٌ، إلَّا في حديثِه عن أبي الهيثمِ، وعبدالرحمن بن حُجيرة المصريُّ ثقةٌ من رجال مسلمٍ، فهذا الإسنادُ حسنٌ.

بحيثُ لا يعدلُ الكتابَ الذي طبعُوه إلىٰ طبعةِ غيرِهم من المسلمينَ، وقد أحصىٰ بعضُهم ما طبعُوه من كتبِ الإسلامِ فبلغتْ نحو ألفٍ ومائتي كتابٍ تقريبًا، منها ما هو في عدَّةِ مجلَّداتٍ، ومنها ما هوَ في مجلَّدٍ، وأعجبُ منْ ذلك أنَّ عدوَّهُم الأكبرُ هو القرآنُ العظيمُ، ثمَّ مكَّةُ المكرَّمةُ التي هي محلُّ اجتماعِ المسلمين كلَّ عامٍ، فحولَهما يدندنون، وعلىٰ القضاءِ عليهما بكلِّ وسيلةٍ يسعَون، ومع ذلكَ تجدُهم يطبعُونَ المصحفَ الكريمَ طبعًا متقنًا تصحيحًا وورقًا وتجليدًا، بحيثُ لا يوجدُ مصْحفٌ مطبوعٌ ببلادِ الإسلامِ بتلكَ الصُّورةِ المتقنة، إلَّا طبعةٌ واحدةٌ بالأستانة.

وكذلك طبَعوا تواريخَ مكَّةَ المكرَّمةِ التي تُطبعُ ببلادِ الإسلامِ علىٰ طبعتِهم...، والمقصودُ أنَّ أعمالَهم هذه وغيرَها، فيها أعظمُ تأييدٍ للدِّينِ حال إرادتِهم القضاءَ عليه، ومن ذلكَ طبعُهم لكتبِ التوحيدِ الذي هو ضدُّ شركِهم وتثليثِهم، وقد طبعُوا أخيرًا أشهرَ كتابٍ في التوحيدِ وهو "الإرشاد" لإمام الحرمَين».

تفوُّقُ علماءِ المسلمين في ترتيبِ كتبِهم وعملِ الفَهَارسِ والأطْرافِ:

إنَّ الحقائقَ العِلْمِيَّة لا تَخفىٰ إلَّا علىٰ أربابِ الجهلِ، أو أصحابِ الأغراض، لكنَّهم لم يتمكَّنوا من إظلام ضَوْءِ الشَّمسِ السَّاطعِ علىٰ الأرضِ الفضاءِ، فإنَّ مَن مارَسَ النَّظر في كُتبَ التُّراثِ الإسلاميِّ يقطعُ بأنَّ المسلمينَ تعدَّدتْ طُرقُهم في ترتيبِ كتبِهِم ليسهلَ الانتفاعُ بها، فرتَّبوا مُصنَّفاتِهم الحديثيَّة علىٰ الكُتبِ والأبوابِ، وعملوا الأطرافَ الفريدةَ العجيبةَ بدونِ كمبيوتر، ورتَّبوا كتبًا كثيرةً علىٰ الحروفِ الهجائيَّة، ورتَّبوا كتبَ الرِّجال عليها وفرَّقوا بينَ الرِّجال والنِّساء والأسماءِ والكُنىٰ كذلكَ، وضبطوا الأسماءَ ومَيَّزُوا المؤتلِفَ مِنَ المُختلِفِ،

ونبَّهُوا علىٰ المشتبهاتِ والتصحيفاتِ، ومثلُها كتبُ البلدانِ والأنسابِ والنسبةِ ورجال البلدانِ، وعملوا المعاجمَ اللغويَّةَ المتعدِّدةَ، كلُّ ذلك منذُ قرونٍ طويلةً عندما كانَ غيرُهم يعيشُ في ظلماتِ الجهلِ، ولنْ يستطيعَ غيرُنا أنْ يصلَ إلينا لأنَّ غيرَنا بلا تاريخٍ، أما نحنُ فتاريخٌ فريدٌ مُدَوَّنٌ بالأسانيدِ والآثارِ فكانَ العِلْمُ بالرِّجال عِلْمًا خاصًّا بنا، وللأستاذِ الشَّيخِ أحمد محمَّد شاكر رحمه الله تعالىٰ كلمةٌ حول هذا المعنىٰ سطَّرَها في مُقدِّمةِ عملِه علىٰ "سُننِ الترمذيِّ" (١/ ١٦ - ٦٦)، وقريبةٌ منها في تقديمِه لـ"مفتاح كنوز السُّنَّة" (ص: ث - ظ)، وانظر كلمةً مفيدةً حول هذا الشأنِ لشيخِنا عبدالفتاح أبو غدَّة رحمه الله تعالىٰ، في تقديمِه لفهارس "سُنن النَّسائيِّ" (ص: ٢٠ - ٣٠).

وأهمُّ أعمال المستشرقين في الدَّلالةِ علىٰ مواضعِ الحديثِ كلٌّ مِنْ: "مفتاح كنوز السُّنة"، و"المعجم المفهرس لألفاظِ الحديثِ النبويِّ".

أولًا: "مفتاحُ كنوزِ السُّنَّة":

"مفتاح كنوز السُّنة" فهرس موضوعيٌّ تقريبيٌّ لأربعةَ عشرَ كتابًا من كتب السُّنَّة، وضعَه المستشرقُ آرنت يان فنسنك (ت ١٩٣٩) وهذه الكتبُ هي:

١ - "مسند أحمد"، ٢- "صحيح البخاريِّ"، ٣- "صحيح مسلم"، ٤ - "سنن الدارميِّ"، ٥ - "سنن أبي داود"، ٦ - "سنن الترمذي"، ٧- "سُنن النَّسائي"، ٨-"سُنن ابن ماجه"، ٩ - "موطَّأ مالك"، ١٠ - "مسند أبي داود الطيالسيِّ"، ١١- ثمَّ"سيرة ابنِ هشام"، ١٢- "المغازي" لمحمَّد بنِ عمرَ الواقديِّ، ١٣ - "الطبقات الكبرىٰ" لمحمَّد بن سعد، ١٤- والكتاب الرَّابع عشرَ هو "مسند زيد بن عليٍّ".

الطَّبعاتُ التي اعتمدَ عليها فنسنك في "مفتاح كنوز السنة":

اعتمدَ في "مسند الإمام زيد بن عليٍّ" علىٰ طبعةِ ميلانو سنة ١٩١٩ ميلاديَّة، وفي "مسند الطيالسيِّ" علىٰ الهنديَّةِ المطبوعةِ بحيدر آباد سنة ١٣٢١، وهاتانِ الطبعتانِ الأحاديث فيهما ذاتُ ترقيمٍ، فاعتمدَ علىٰ هذا الترقيمِ.

وفي "مسند أحمد" اعتمدَ علىٰ المطبوعةِ بالقاهرةِ سنة ١٣١٣ هجريَّة، و"ابن سعد" علىٰ طبعةِ ليدن سنة ١٩٠٤، وفي "سيرةِ ابنِ هشامٍ" علىٰ طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩.

ولما كانتْ هذه الكتبُ الثلاثةُ غيرَ مُرقَّمةِ الأحاديثِ فإنَّ الإحالةَ في "مفتاح كنوز السُّنَّة" لهم تكونُ بأرقامِ الصَّفحاتِ معَ الإشارةِ للجزءِ في "المسند" و"الطَّبقات".

أمَّا الكتبُ السِّتةُ و"الموطأ" و"الدارميُّ" فكانَ كالآتي:

قسَّم فنسنك ومساعدوه الكتبَ المذكورةَ باستثناءِ الصَّحيحينِ و"الموطأ" إلىٰ أبوابَ تبعًا لأصولِهم، وجعلَ لكلِّ كتابٍ رقمًا متتابعًا، ثمَّ لكلِّ بابٍ من الكتابِ رقمًا متتابعًا أيضًا، وأشارَ إلىٰ مواضعِ الأحاديثِ بأرقامِ الكتابِ والأبوابِ، إلَّا في كتابِ التفسير من "صَحيحِ البخاريِّ" وهو المرقومُ برقم (٦٥) ومن "صحيحِ مسلم"، وهو برقمِ (٥٤)، ومن "سُنن الترمذيِّ" وهو برقم (٤٤) فاعتمدَ علىٰ عددِ سُور القرآنِ، وأشارَ إلىٰ كلِّ سُورةٍ برقمِها في موضِعِها منَ المصحفِ الشَّريفِ.

أمَّا "صحيح البخاري" فإنَّ طبعةَ ليدن فيها أرقامُ الكتبِ والأبوابِ من عملِ مصحِّحِها، فكانتْ هي النُّسخةُ المعتمدةُ.

وأمَّا "صحيحُ مسلم" فإنَّه ليسَ فيه تراجمُ للأبوابِ منْ عملِ مؤلِّفِه، بل التراجمُ التي كُتبتْ علىٰ حاشيتِه من وضعِ الشُّرَّاحِ الذين جاءُوا بعدِه، وأهمُّهم الإمامُ النَّوويُّ رحمه الله تعالىٰ، ويوجَدُ في "صحيح مسلم" كثيرٌ من المتابعاتِ، فرأىٰ المستشرقُ فنسنك أنْ يعتبرَ الأحاديثَ الأصولَ في الأبوابِ ويدعُ الإشارةَ إلىٰ المتابعاتِ، ورقَّمَ الأحاديثَ الأصول في كلِّ كتابٍ من "صحيح مسلم" بأرقامٍ متتابعةٍ يشيرُ إليها في كتابِه.

وأمَّا "موطأ مالك" فقد قسَّمَه فنسنك إلىٰ كتبٍ؛ لأنَّه لمْ يكنْ مقسَّمًا تقسيمًا واضحًا، ثمَّ وضعَ أرقامًا متتابعةً للكتبِ وللأحاديثِ فقط.

والطَّبعاتُ التي اعتمدَ عليها في تقسيمِ الكتبِ والأبوابِ في الكتبِ الثمانيَّةِ هيَ:

"البخاريُّ" طبعة ليدن سنة (١٨٦٢ - ١٨٦٨) و(١٨٦٨ - ١٩٠٧).

و"مسلمٌ" طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ .

و"أبو داود" طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ .

و"الترمذيُّ" طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ .

و"النَّسائيُّ" طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ .

و"ابن ماجه" طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ .

و"الدَّارميُّ" طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ .

و"الموطأ" طبعة عيسىٰ الحلبي بالقاهرةِ سنة ١٢٧٩ بعنايةِ الأستاذِ محمَّد فؤاد عبدالباقي.

وانظرْ ما كتبَه الشَّيخُ أحمد شاكر في مقدِّمتِه لـ"مفتاحِ كنوزِ السُّنة"، فإنَّ جلَّ ما ذكرتُه أخذتُه منه.

طريقةُ البحثِ عن الأحاديثِ في "مفتاحِ كنوز السُّنة":

لَّما كان كتابُ "مفتاح كنوز السُّنة" مُرتَّبًا علىٰ المعنىٰ الأساسيِّ، ثمَّ في المعاني الفرعيَّة كمادَّةِ «آدم عليه السلام» -وهي أوَّلُ مادَّةٍ في الكتابِ- ويتفرَّعُ عنها كلُّ المباحثِ المتعلِّقةِ بسيِّدنا آدمَ عليه السلام، فهناكَ «أصلٌ» ثمَّ «تفاصيل» تندرجُ تحتَ هذا الأصل.

والكتابُ صدرَ باللغةِ الإنجليزيَّةِ سنةَ ١٣٤٦ بعدَ عملٍ شاقٍّ وطَويلٍ، استغرقَ سنواتٍ عديدةٍ، وترجمه إلىٰ اللُّغةِ العربيَّةِ الأستاذِ محمَّد فؤاد عبدالباقي سنة ١٣٥٣، وقد وَضَعَ رحمه الله تعالىٰ جداولَ للكتبِ والأبوابِ والأحاديثِ للكتبِ السِّتةِ و"الموطَّأ" و"الدَّراميِّ".

(تنبيهٌ): الذي اشتغلَ بتخريجِ الحديثِ الشَّريفِ يعلمُ أنَّ "مفتاحَ كنوز السُّنَّة" عملٌ أفادَ الباحثينَ وحَفِظَ أوقاتهم، بَيْدَ أنَّ الكتابَ لما صُنِّفَ علىٰ المعاني وتفصيلاتِها فاتَه الكثيرُ من معاني الأحاديثِ المرفوعةِ، ودَخَلَ فيه كثيرٌ من الموقوفاتِ وبعضُ أقوال وفتاوىٰ السَّلَفِ.

ثانيًا: "المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي":

"المعجمُ المفهرسُ لألفاظِ الحديثِ النبويِّ" كتابٌ يفيدُ في الدلالةِ علىٰ مواضعِ الحديثِ في تسعةِ كتبٍ هي: الكتبُ السِّتةُ، و"موطأ مالكٍ"، و"مسندُ أحمد بن حنبل"، و"سُنن عبدالله بن عبدالرحمن الدَّارمي".

طريقتُه في الدلالة على مواضعِ الحديثِ:

اختارَ المستشرقونَ من الحديثِ كلمةً أو كلماتٍ هامَّةٍ أو مشهورةٍ يدور حولها الحديثُ، وهذه الكلمةُ تكونُ في جملةٍ أو تركيبٍ غيرِ تامٍّ يحسنُ السُّكوتُ عليه، فوضعُوا تلكَ الجملةَ من حيثُ أصلُها اللغويُّ في ترتيبٍ أبجديٍّ ثمَّ

عزْوها إلىٰ منْ وجدتْ فيه من الأصول التِّسعة.

فالعمل معَ "المعجم المفهرس" يكونُ وفقَ الألفاظِ الهامَّةِ أوِ التي يدورُ عليها الحديثُ، و"المعجمُ المفهرس" أضافَ للمرفوعاتِ الموقوفاتِ بأنواعِها.

وترقيمُ الكتبِ والأبوابِ موافقٌ لما تقدَّم ذكرُه في كتابِ "مفتاح كنوز السُّنة"، وكلُّ منِ اشتغلَ بالكتابَينِ يعلمُ بوجُودِ إعوازٍ في الكتابينِ، وبالأخصِّ من ناحيةِ العزْوِ، والاكتفاءِ ببعضِ الألفاظِ دونَ الأُخرىٰ، لا سِيَّما إذا كانَ الحديثُ منَ القِصَارِ ولم يكنْ مشهُورًا، كما أنَّ بعضَ الأحادِيثِ منَ الأُصُول التسعةِ لم تكنْ في "المعْجم".

ومعَ ذلكَ قد أسْدَىٰ القائمونَ علىٰ هذا العَمَلِ خدماتٍ جليلةٍ للمشتغلينَ بالسُّنَّةِ المشرَّفةِ بالدلالةِ علىٰ مواطنِ الحديثِ في الكتبِ المذكورةِ، إذا عرفَ الباحثُ أيَّةَ لفظةٍ أو جملةٍ مشهورةٍ منَ الحديثِ.

طولُ مُدَّةِ الاشتغالِ بتصنيفِ "المعجم":

بدأ العملَ في "المعجم" مجموعةٌ من المستشرقين بإشرافِ المستشرقِ المشهورِ «فنسنك» الذي وضعَ معَ أصحابَه كتابَ "مفتاح كنوز السُّنة".

وكانتْ بدايةُ العملِ سنةَ ١٣٤٠، وخرجَ المجلَّدُ الأوَّل سنة ١٣٥٥، وتُوفِّي فنسنك سنةَ ١٣٥٨، واستمرَّ العملُ في "المعجم" حتَّىٰ طُبعَ المجلَّدُ السَّابعُ سنة ١٣٨٩، ثمَّ في سنة ١٤٠٧ طُبعَ المجلَّدُ الثَّامِنُ، وهو فهارسُ الأعلامِ والآياتِ القرآنيَّة الشَّريفةِ، والأماكنِ الجغرافيَّة، وهذه المجلَّداتُ الثمانيةُ منَ القطعِ الكبير.

فيكونُ قد استغرقَ العملُ من سنةِ ١٣٤٠ إلىٰ سنةِ ١٤٠٧ قريب سبعين عامًا.

تنبيهاتٌ على مواضعَ منَ "المعجم":

ومعَ الاتفاقِ علىٰ أنَّ "المعجمَ المفهرس" عملٌ استفادَ منهُ الباحثُونَ، وله مزايا عديدةٌ، إلَّا أنَّه وَقعَ فيه إعْوازٌ تقدَّمَ ذكرُ بعضِه كتَجْربةٍ شَخصيَّة أثناءَ اسْتعمالي له.

وقدْ كتبَ بعضُ الباحثينَ في ذكرِ بعضٍ ما يُؤخذُ علىٰ "المعجم" منهم الدكتور سعد المرصفيُّ في كتابه "أضواء علىٰ أخطاءِ المستشرقين في المعجم المفهرس لألفاظِ الحديثِ النبويِّ"، وقد طُبع بدارِ القلمِ بالكويتِ سنة ١٤٠٨، وقرأتُ بحثًا في أخطاءِ "المعجم المفهرس لألفاظِ الحديثِ النبويِّ" للدكتور ديب فياض، طُبعَ بمجلَّة العلومِ التربويَّة والدِّراسات الإسلاميَّة بجامعةِ الملكِ سعود بالرِّياض (٢/ ١٤١٢).

وليكنْ هذا آخرَ الكلام علىٰ الاتِّجاهاتِ الحديثيَّةِ في القرنِ الرَّابعِ عشرَ، وأسأل الله أنْ يغفرَ لي ما كانَ فيها منْ خطأ، وأنْ يتقبَّلَ ما فيها منْ صَوابٍ.

والحمدُ لله في البَدءِ والختامِ وصلَّىٰ الله وسلَّمَ وبارِكَ علىٰ سيِّدنا محمدٍ وعلىٰ آله الأكرمينَ، ورضِي الله تباركَ وتعالىٰ عنْ أصحابِه المتَّقينَ وعنِ التَّابعينَ وعنَّا معهُم يا أرحَمَ الرَّاحمين.

وأنا الفقيرُ إلىٰ الله تعالىٰ محمود سعيد بنُ محمَّد ممدوح بنِ عبد الحميد بن محمَّد بنِ سليمان المصريُّ الشَّافعيُّ بلَّغه الله الأماني في الدَّارينِ.

❀ ❀ ❀

بسم الله الرحمن الرحيم

المختصر
في مراتب المشتغلين بالحديث
في القرن الرابع عشر

بقلم الدكتور

محمود سعيد بن محمد ممدوح الشافعي

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

مقدمة الطَّبعة الثَّانية

الحَمد لله وكفى، والصَّلاة والسَّلام على رسولِه المصطفَى، وآله المستكملين الشَّرفا، ورَضي الله عن أصحابِهِ أولي المجدِ والعُلا.

وبعد: فهذه هي الطَّبعة الثَّانية من جزءِ "المختَصَر في مراتِبِ المشتَغِلين بالحديثِ في القَرن الرَّابع عشر". وقد وقَع في الطَّبعة الأولى الَّتي أُلحقت بآخِر كتابي "الاتجاهات الحديثيَّة في القرنِ الرَّابع عشر" بعض أخطاءٍ من حيث التَّرتيب، وسقَطت بعضُ التَّراجم، ولم يكن ذلك منِّي، بل من الصَّفِّ أو الطَّبع السيء وعدم الاهتمام والعفوية، فإنَّني كنت صحَّحت النُّسخة وسلمتها للمكتبة القائمة على النشر، والله أعلَم بما جَرى.

ولسوف يجدُ القارئُ الكريمُ في هذه الطَّبعةِ تلافيًا لما وقَع في الطَّبعةِ الأولى، إضافة لزِياداتٍ رأيت إضافَتها إن شاء الله تعالى.

وقد نبَّهتُ في هذا المختَصر إلى أنَّ المراتبَ الَّتي ذكَرتها هنا هي وجهةُ نظَري، وأرجو ألَّا تكون قد جانَبَت الصَّواب، وهي مراتبُ بحسب ما ظهَر لي بعد التَّتبُّع قدر طاقَتي، واستفراغ وُسعي، وبحسب اطِّلاعي ونقدي، وبحسب الظَّاهر، فربَّ رجلٍ قد تمكَّن واشتَغل، وكان قويَّ النَّظر، ولكنه لم يكتُب ولم يتصدَّر للتَّصنيف، أو أنَّ ما كتبه لا يدلُّ عليه، والله أعلم بما في الواقعِ وحقيقةِ الأمرِ. والحمدُ لله في البدءِ والختامِ.

وكتب: محمود سعيد محمَّد ممدوح

القاهرة في جمادى الأولى سنة ١٤٣٢.

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

مقدمة الطَّبعة الأولى

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد إمامِ المرسلين، وعلى آله الثِّقل الثَّاني الأكرَمين المطهَّرين، ورضي الله عن أصحابه الغرِّ الميامين، الَّذين تحمَّلوا وأدُّوا وبلَّغوا، وعلى التَّابعين وأتباعِهم، ومن اشتَغَل بالحديثِ وفقه وعلم وتبصَّر.

وبعد: فهذا جزءٌ لطيفٌ ذكرتُ فيه أسماءَ المشتَغلين بالحديثِ في القرنِ الرَّابعِ عشر ومَطلع القرنِ الخامسِ عشر رحمهم الله تعالى، ولم أذكُرْ أحدًا من الأحياءِ، وقد رتَّبتهم على حروفِ المعجمِ، وكان الغرضُ من جمعِهم في صعيدٍ واحدٍ هو النَّصُّ على مَرتبتِهم الحديثيَّة حسب اطِّلاعي ومَعرِفتي بمصنَّفاتهم وأخبارِهم، وتمكُّنهم في النَّقدِ والمعرفةِ الحديثيَّةِ.

وقبل الشُّروع في المقصودِ أقدِّم فوائد:

الأولى

مراتبُ المشتَغِلين بالحديثِ أفرَدَها بالتَّصنيفِ شيخُنا العلَّامةُ المحدِّثُ السَّيِّد عبدالله بن الصِّدِّيق رحمه الله تعالى في بحثٍ خاصٍّ باسم: "رتبُ الحفظِ عند المحدِّثين"، وهو منشورٌ في مجلَّة دعوة الحقِّ المغربيَّة، في العدد ٨ من سَنَتِها ١٧، عدد شوال سنة ١٣٩٦، ثمَّ طَبعه فيما بعد مع كتابه: "سبيل التَّوفيق في ترجمةِ عبدالله بن الصِّدِّيق".

وقد ذكرتُ هذه المراتب وزِدتُ عليها في مقدمةِ كتابي "الاتجاهات الحديثيَّة في القرنِ الرَّابعِ عشر" (ص١٩ - ٢٤) وهي كالآتي:

- **الحديثيُّ**: هو المبتدئُ في طلبِ الحديثِ (النُّكت على ابن الصَّلاح ٢/ ٥٧٩).

٢ - **المُسْنِدُ**: هو مَن يَروي الحديثَ بإسنادِه. وعند المتأخِّرين مَن رَوىٰ عن كثرةٍ من الشُّيوخِ وحصَّل طُرقَهم، وبعض الفهارس والأثبات.

٣ - **عالمُ الحديثِ**: هو مَن فَهم القواعدَ والاصطلاحَ مع التصدُّرِ لتدريسِ ما علم، وتأهَّل للتَّصنيفِ فيه، أو صَنَّف فيه.

ولاحظ أنَّ هذا النَّوعَ هو من اشتَغَل بالقواعدِ ولم يشتَغِل بالتَّطبيقِ. أمسِكْ علىٰ هذا القيدِ وضَعْه بين عَينيك؛ حتَّىٰ لا تغلط أيُّها المعتني.

٤ - **المحدِّثُ**: هو مَن سمعَ الأصولَ المعتبَرةَ، مع المعرفةِ التَّامَّة بأدواتِ الصِّناعةِ الحديثيَّةِ، واشتَغَل بالتَّطبيقِ استقلالًا.

ولاحظ أنَّ المحدِّثَ هو مَن جمَع بين السَّماعِ ومعرفةِ القواعدِ والتَّطبيقِ، وإن تساهَلنا في السَّماعِ في الآونةِ الأخيرةِ، فلا يمكِن التَّساهل في الجمعِ بين معرفةِ القواعدِ والتَّطبيقِ علىٰ طريقةِ المحدِّثين.

٥ - **المفيدُ**: من تأهَّل لأن يُفيد الطَّلبة الَّذين يحضرون إملاءَ الحافظِ، وكان في درجةٍ أعلىٰ من المحدِّث.

٦ - **الحافظُ**: من اشتَهر بالطَّلبِ، وقرَأ الأصولَ والأجزاءَ، وتميَّز في المعرفةِ الحديثيَّةِ، وخاصَّة العلل مع الاستحضارِ، بحيث كان ما يستحضره من المتونِ والرِّجالِ أكثر مما لا يستَحْضره.

٧ - **أميرُ المؤمنين في الحديثِ**: هو شَيخ الحفَّاظ المبرز في العللِ أو الرِّجالِ أو التَّصنيفِ، وفي تَقدِمَة الجرحِ والتَّعديلِ لابن أبي حاتم الرَّازي (ص١٢٦): عن عبدالرَّحمن بن مَهدي قال: «كان سُفيان بن عُيينة يقول: شُعبة أميرُ المؤمنين في الحديثِ. قال عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرَّازي: يعني فوق العلماءِ في زمانِه».

فإذا أردت أن تعرفَ أميرَ المؤمنين فانظُر إلىٰ طبقةِ الحفَّاظِ واستَخرج

أعلَمَهم وأتقَنَهم واجتَهِد وانظُر وقارِنْ وحقِّقْ، ولا تتقيَّد بالنَّصِّ علىٰ الوصفِ، كما فعل الشَّيخ محمَّد حبيب الله الشِّنقيطي[1] وغيره.

* * *

ثمَّ اعلَم أنَّ الحاكمَ والحجَّة ليسا من مراتبِ المحدِّثين، فالحاكمُ اسمٌ لعائلةٍ بنَيسابور، والحجَّة مَرتبة من أعلىٰ مراتبِ التَّعديلِ؛ نبَّه علىٰ ذلك شيخُنا السَّيِّد عبدالله بن الصِّدِّيق - نوَّر الله مرقَدَه - في عدَّة مواضع.

وقد أجدُ الرَّجلَ مشتغلًا بالحديثِ، لكنَّه لم يصل إلىٰ مرتبةِ عالمِ الحديثِ، وكانت له مُشارِكة فقط، فأنصُّ علىٰ أنَّه مُشارِك أو له أنسٌ بالفنِّ فقط.

ثُمَّ الحافظُ أو المحدِّثُ أو عالمُ الحديثِ إمَّا أن يكونَ علىٰ طريقةِ المحدِّثين كأكثر المحدِّثين، أو علىٰ طريقةِ الفقهاءِ كالمشتَغلين بالحديثِ من الحنفيَّة بالهند، والمرتبةُ الأولىٰ أعلىٰ وأجلُّ وأرفعُ بالنِّسبة لعلومِ الحديثِ رواية.

وهذه المراتب خاصَّة بالمحدِّثين فقط، ولا تعلُّق لها بالفنونِ الأخرىٰ، فربَّ مُسْنِدٍ فقط وهو إمامُ الأصوليِّين، أو يُشار إليه بالبَنان عند المتكلِّمين، أو هو الفقيه المرجح في مذهبِه ونحو ذلك.

وكذلك لا يلزَم من وصفِ الرَّجلِ بالمحدِّث أنَّه فقيه أو أصولي أو نحوي.

الثَّانية

قال الحافظ السُّيوطي عليه الرَّحمة والرِّضوان في ذيلِه علىٰ "تذكرةِ الحفَّاظ" (ص ٣٦٢): «العمدةُ في علمِ الحديثِ معرفةُ صحيحِ الحديثِ وسَقيمِه، وعِللِه واختلاف طُرقِه، ورجالِه جرحًا وتعديلًا».

---

(١) في رسالته "أمراء المؤمنين في الحديث".

قلت: هذا سلم المحدِّثين والحفَّاظ، فمَن عَلِمناه مشتغلًا بالقواعِدِ والرِّجال والعللِ والتَّصحيحِ والتَّضعيفِ استقلالًا فهو المحدِّث.

وكثير من النَّاسِ يتساهَلون في هذه المراتبِ لعدمِ المعرفةِ، فمَن عَلِموه مُسْنِدًا ربَّما يَصفونَه بالمحدِّثِ، والَّذي يشتَغل بسَرد بعضِ كتبِ الحديثِ قد يوصَف عند من لا يعرِف بالمحدِّث الأكمل، وربَّما وُصِفَ مَن يُملي بعضَ المنكراتِ والواهياتِ -وهو لا يعرِف أن يميزَ بين الصَّحيح والسَّقيم- بالمحدِّثِ الأكبرِ. فالعبرةُ بالمعرفةِ وقوَّة النَّقدِ.

والمحدِّثون على درجاتٍ، فمِنهم النَّاقد الماهِر، ومنهم قليلُ الأخطاءِ أو كثير الأخطاءِ، ومِنهم المضعف الَّذي لا يُعتمد عليه لكثرةِ تناقُضاتِه وأوهامِه.

ومن جمَع فهارسَ الدُّنيا وذكر أسانيدَه إليها وعرف أصحابها وحفِظ بعضَ المسلسلات فهو مُسْنِد فقط، ويمكن أن يُقالَ عنه: مُسْنِدُ مِصْرِه، أو عَصرِه، أو شيخ المُسْنِدين، مُلْحِقُ الأحفادِ بالأجدادِ، وهَيهات أن يلحقَ بدرجةِ المحدِّثين النُّقَّاد.

ومن كان قُصاراه قراءةَ كتبِ الاصطلاحِ وتدريسِها، وأتقَنها وعرَف كثيرًا من كتبِ الحديثِ، ولم يشتَغل بالتَّطبيقِ فهو من علماءِ الحديثِ فقط، وهيهات أن يكونَ محدِّثًا على طريقةِ علماءِ الفنِّ، والفرقُ جليٌّ بين من اقتصَر على التَّقعيدِ ولم يصعَدْ للتَّطبيقِ.

وبعضُ النَّاسِ عندهم غلوٌّ في المدحِ والألقابِ، كأهلِ الهندِ، فمن ألقابهم: شيخُ العربِ والعجمِ، وإمامُ العصرِ، ورَيحانة العصرِ، ومحدِّث العصرِ، وحَكيم الأمَّة، وغير ذلك، ولم أتهيَّب مخالفةَ هذه الألقابِ أو موافقتها، والإنسانُ عامدٌ للخطأ والنِّسيانِ؛ ولذلك لا أدَّعي الاستيعابَ ولا الصَّواب، ورَحِم الله مَن أهدَىٰ إليَّ عُيوبي، ورزَقنا الله البعدَ عن الهوىٰ.

الثَّالثة

الهند من خلال معاهدِها الإسلاميَّة أكثرُ البلادِ اشتغالًا بالحديثِ في القرنِ الرَّابع عشر؛ لأسبابٍ معروفةٍ، وأكثرهم على طريقةِ الفقهاءِ، والمشتَغِلون بالحديثِ عِنايتهم متفاوِتةٌ وأغراضُهم مختلفةٌ، فمنهم المقتَصر على سردِ الأصولِ، ومنهم المعتني بالفهارسِ والإجازاتِ فاستَسهل ورضي بالدَّرجةِ الدُّنيا، ومنهم مَن توجَّه للعنايةِ بكتبِ الاصطلاحِ، ولم يكن له نصيبٌ في مكابدَةِ التَّخريجِ والاستخراجِ.

ومنهم المتصدِّر للتَّخريجِ بدونِ تمكُّنٍ في القواعدِ.

ومنهم من تصدَّر لتصحيحِ بعضِ كتبِ الحديثِ، وكان له نوعُ نقدٍ في الرِّجالِ، وهو ضعيفٌ في بابِ التَّخريجِ بفنون.

والحافظُ المجتهدُ ناصرُ العترةِ السَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري الحسني - رحمه الله تعالى- أكثرُ المشتَغِلين بالحديثِ في القرونِ الأخيرةِ؛ من حيث عدد المصنفات، وتعدُّد مجالات التَّصنيفِ

فله: التَّخريج، والاستخراج، والاستدراك، والأمالي، والمسَلْسَلات بنوعيها، والمشيَخَات، والأجزاء، مع الاستقلالِ ومجانبةِ التَّقليدِ، وقوَّةِ النَّقدِ، والاختيارِ في القواعِدِ، بالإضافةِ إلى المُشارَكةِ التَّامَّة في الفنونِ الشَّرعيَّة وآلاتها؛ فكان مائلًا للعمل بما ثبت دليله عنده، ولايقلِّد مذهبًا بعينه.

وهذا لم يتَّفِقْ لأحدٍ في القرنِ الفائتِ وما مرَّ من قرنِنا، بل إلى قبل ذلك بعدَّة قرونٍ فائتةٍ.

والأسرة الغُمارية الصِّدِّيقيَّة تفرَّدت بوجودِ أربعة أخوة اشتَغَلوا بالحديثِ وبَرَزوا فيه ولهم آراء وترجيحات ومصنَّفات، وهم: الحافظُ السَّيِّد أحمد، وشَقيقاه

المحدِّث المعقولي السَّيِّد عبدالله، والمحدِّث الصُّوفي السَّيِّد عبد العزيز، وأخوهم الأصغر سيدي الدُّكتور السَّيِّد إبراهيم بن الصِّديق؛ كان أكبرَ عالمٍ بالحديثِ بالمغربِ بعد إخوانه الثَّلاثةِ، وهذا له أسبابه؛ منها بَركة والدِهم العارفِ بالله سيِّدي محمَّد بن الصِّدِّيق رضي الله عنه .

الرَّابعة

تراجمُ "المختَصَر في مراتِبِ المشتَغِلين بالحديثِ في القَرن الرَّابع عشر"، جاءت مطابقةً لاسمِه؛ فقد اقتَصرت فيه على المقصودِ؛ ولذلك اكتَفَيت بثلاثةِ عناصرَ، وهي مرتبةٌ كالآتي:

١ - الاسمُ وما يتبعه من الكُنيةِ واللَّقبِ والنِّسبةِ.

٢ - تاريخا المولدِ والوَفاةِ.

٣ - الرُّتبة.

واكتفيت بما تقدَّم عن ذكر الشُّيوخ والمصنَّفات ومصادرِ التَّرجمةِ؛ فإنَّ هذا له أماكنُ أخرىٰ، ومظانٌّ معروفةٌ، وربَّما ذكرت اسمَ مصنفٍ زيادةً في التَّعريفِ. والغرضُ من هذا المختَصرِ هو الوصولُ للمطلوبِ من أخصرِ طريقٍ.

وقد سمَّيت هذا الجزء: "المختَصَر في مراتبِ المشتَغِلين بالحديثِ في القرنِ الرَّابع عشَر".

واللهَ أسألُ أن ينفعَ به مريدَ الفائدةِ، والحمد لله في البدءِ والختامِ.

وكتب

محمود سعيد بن محمَّد ممدوح الشَّافعي

القاهرة في سَلخ ربيع النَّبوي سنة ١٤٢٩

أسماء المشتغلين بالحديث في القرن الرابع عشر ومراتبهم

(حرف الألف)

١- إبراهيم بن عبد العَلي بن رَحيم بَخش الأروي أبو محمَّد الهندي الظَّاهري.

(١٢٦٤-١٣١٩).

من علماءِ الحديثِ.

كان ظاهريًّا، له مصنَّفات في الحديثِ وفقهِه بالأرديَّة.

***

٢- إبراهيم بن عمَر بن عقيل بن يحيىٰ باعَلوي الحُسيني.

مفتي تعز.

(١٣٢٧-١٤١٤).

مُسْنِد.

***

٣- إبراهيم بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الحسَني.

(١٣٥٤-١٤٢٤).

من علماءِ الحديثِ.

***

٤- إبراهيم بن محمَّد بن عبد الحَفيظ بن عبد الرَّحمن الدَّبَّاغ الفاسي.

مُسْنِد.

له عناية بسَردِ كتبِ الحديثِ.

***

٥- إبراهيم بن محمود بن أحمد بن عُبيد العطَّار الدِّمَشقي الشَّافعي.

(١٢٣٢-١٣١٤).

مُسْنِد.

* * *

٦- إبراهيم بن يحيىٰ أحمد الفرشوطي الأزهري.

(١٤٣٧).

شيخنا البصير، رحمه الله تعالىٰ، مشارك.

* * *

٧- أبو بَكر بن أحمد بن حُسين بن محمَّد الحَبْشي باعلوي الحُسيني المكِّي الشَّافعي.

صاحب "الدَّليل المشير".

(١٣٢٠-١٣٧٤).

مُسْنِد.

* * *

٨- أبو بكر بن عبد الرَّحمن بن محمَّد بن علي بن شِهاب الدِّين باعلوي الحُسيني.

الشَّاعر المُصنف الدَّاعي النَّاصر للعِترةِ المشرَّفةِ.

(١٢٦٢-١٣٤٢).

مُسْنِد.

* * *

٩- حافظ أبو الحسن السيالكوتي.

(ت ١٣٢٥).

صاحب "فيض الباري ترجمة وشرح صحيح البخاري"، وهو في ٣٠ جزء باللغة الأردية.

* * *

١٠- أبو الخَير أحمد بن عُثمان المكِّي الهِندي الحَنَفي.

(١٢٧٧-١٣٢٨).

من علماءِ الحديثِ.

وله مصنَّفات في الأسانيدِ والتَّراجمِ.

* * *

١١- أبو شُعيب بن عبد الرَّحمن الصِّدِّيقي الدُّكالي المغربي.

(١٢٩٥-١٣٥٧).

له شُهرة في المغربِ، والله أعلم.

* * *

١٢- أحمد بن أحمد بن محمَّد بن الحُسين السِّياغي الصَّنعاني الزَّيدي.

(١٣٢٠-١٤٠٢).

مُسْنِد.

* * *

١٣- أحمد جابِر بن جبران اليَماني، الصَّحوي، المكِّي.

الفقيه الشَّافعي.

(١٣٥٢ - ١٤٢٥).

مُسْنِد.

* * *

١٤- أحمد حسَن الدهلوي.

(١٢٥٨-١٣٣٨).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

١٥- أحمد خَيري بن يوسُف الحُسيني الحنفي.

صاحِب الغُماريِّين، ثمَّ الكوثَري.

(١٣٢٤ - ١٣٨٧).

مُسْنِدٌ.

* * *

١٦- أحمد رافِع بن محمَّد بن عبد العزيز بن رافِع القاسِمي الحُسيني الطَّهطاوي الحنَفي.

(١٢٧٥-١٣٥٥).

مُسْنِد مصر، عرف بتحقيق أسانيد المتأخرين.

* * *

١٧- أحمد رِضا البنجوري.

صاحب "أنوَار البارِي على صحيحِ البخاري".

ختَن الشَّيخ محمَّد أنور شاه الكشميري.

(١٣٢٤-١٤١٨).

مُحدِّث على طريقةِ الفقهاءِ الحنَفيَّة.

* * *

١٨- أحمد بن صِبغة الله محمَّد غَوث الشَّافعي المِدْرَاسي المكِّي.

(١٢٦٧-١٣٠٧).

من علماءِ الحديثِ.

له "تخريجُ أحاديثِ صَفوةِ التَّصوفِ"، و"شيوخ محمَّد بن طاهر المقدسي"، وغيرهما.

* * *

١٩- أحمد بن الطَّالب بن محمَّد بن محمَّد بن سَودة المرِّي الفاسي المالِكي.

(١٢٤١-١٣٢١).

مُسْنِد.

له عناية بشَرحِ متونِ الحديثِ.

* * *

٢٠- أحمد بن عبد الرَّحمن البنَّا السَّاعاتي الشَّافعي الصُّوفي.

صاحب "الفتح الرَّبَّاني بترتيبِ مسندِ أحمد بن حَنبل الشَّيباني" وغيره.

(١٣٠١-١٣٧٨).

مُشارِك.

* * *

٢١- أحمد بن عبد السَّلام بن الطَّاهر العلمي السريفي الصفصافي المغربي.

(ت ١٣٤٣).

مُسْنِد.

* * *

٢٢- أحمد بن محمَّد بن أحمد بن أحمد الحَضْراوي الإسكندري، ثم المكِّي.

(١٢٥٢-١٣٢٧).

مُسْنِدٌ مُشارِكٌ.

* * *

٢٣- أحمد بن محمَّد بن بَكري سردار الحلبي الشَّافعي.

(١٣٤٤-١٤١٨).

مُسْنِد.

* * *

٢٤- أحمد بن محمَّد شاكِر أبو الأشبال القاضي المِصري.

(١٣٠٩-١٣٧٧).

مُحَدِّث.

راجع "الاتجاهات الحديثيَّة".

* * *

٢٥- أحمد بن محمَّد بن الصِّدِّيق أبو الفَيض الغُماري الحَسَني المغربي.

دَفين القاهرة.

(١٣٢٠-١٣٨٠).

حافظٌ، مجتهدٌ، مجدِّدٌ.

انظر: "البحر العميق في مرويات ابن الصِّدِّيق"، و"سَبِيل التَّوفيق"، و"تَعرِيفُ المؤتَسي بتَرجَمَةِ نَفسي"، و"تَزيين الألفاظِ بتَتْميمِ ذُيول تَذكرَةِ الحفَّاظِ".

***

٢٦- أحمد بن محمَّد صقر المصري الأزهري. السيد صقر

(١٣٣٣-١٤١٠).

محقِّق للكتبِ.

مُشارِكٌ.

***

٢٧- أحمد بن محمَّد بن عمر بن عبد الهادي الزُّكاري الفاسي، المعروف بابن الخيَّاط.

(١٢٥٣-١٣٤٣).

مُسْنِد.

***

٢٨- أحمد بن محمَّد بن الدَّاعي محمَّد بن علي السَّنوسي الخطَّابي الإدريسي الحسَني.

(١٢٨٤-١٣٥١).

مُسْنِد.

***

٢٩- أحمد بن محمَّد بن يحيىٰ السياغي الزَّيدي.

صاحب "المنهج المنير على الرَّوض النَّضير شرح مجموع الفقه الكبيرِ"، وهو مطبوع في خمسةِ مجلَّدات.

(١٢٥٦-١٣٢٣).

مُسْنِد.

مُشارِك في أحاديثِ الأحكامِ.

***

٣٠- أحمد بن مصطفى العُمَري الحَلَبي المفتي بالجيشِ العُثماني.

(١٢٥٧-١٣٣٤).

مُسْنِدٌ.

***

٣١- أحمد يار خان النعيمي الحنفي.

شارح "البخاري" و"المشكاة".

(١٣١٤-١٣٩١)

محدِّثٌ على طريقة السادة الحنفية.

***

٣٢- أحمد بن يحيى بن محمَّد بن يحيى حميد الدِّين الحَسَني الزَّيدي، إمامُ اليمنِ المجتهدُ.

(١٣١٣-١٣٨٢).

مُسْنِد.

له مُشارَكة.

***

٣٣- إسماعيل بن إسماعيل بن عُثمان زَين الحَضرمي الضَّحوي اليَماني المكِّي الشَّافعي.

اعتاد سَرد الكتبِ السِّتَّةِ.

(١٣٥٢-١٤١٤).

مُسْنِد.

* * *

٣٤- إسماعيل بن محمَّد بن ماحي الأنصاري التنبكتي.

نَزيل الرِّياض.

(١٣٤٠-١٤١٧).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٣٥- إشفاق الرَّحمن الكاندهلوي.

(ت ١٣٧٧).

الله أعلم.

* * *

٣٦- أعظم حسين بن لطف حسين الحنفي الخير آبادي ثم المدني.

(ت ١٣٣٧).

مسند، وله ثَبَتٌ معروفٌ.

* * *

٣٧- أمة الله بنت الشَّاه عبد الغَني بن أبي سَعيد أحمد بن عبد العزيز

العمريَّة الدهلوية المدنيَّة.

(١٢٥١-١٣٥٧).

مُسْنِدة.

* * *

٣٨- أمير أحمد بن أمير حسَن السهسواني الأثَري.

(١٢٦١-١٣٠٦).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٣٩- أمير علي عبد الرَّزَّاق بن معظم علي الحُسيني المليح آبادي اللَّكنوي الحنَفي الأثَري.

شارح "البخاري"، وله حاشيةٌ على "التَّقريبِ"، و"المستَدرَك في الرِّجالِ".

(١٢٤٤-١٣٣٧).

محدِّث.

* * *

(حرف الباء)

٤٠- بدر الدِّين محمَّد بن إسماعيل بن محمَّد بن يحيىٰ الكَبْسي الحَسَني الزَّيدي.

(١٢٢١-١٣٠٨).

مُسْنِد.

* * *

٤١- بدر الدِّين محمَّد بن يوسف بن بدر الدِّين عبد الرَّحمن البيباني الدِّمشقي الشَّافعي.

(١٢٦٧-١٣٥٤).

مُسْنِد.

مُقَدَّمٌ عند الشَّاميِّين، وانظر "البَحر العَميق"، و"مَشيَخة ابن الصِّدِّيق"، و"التَّشنيف".

* * *

٤٢- بديع الدِّين شاه بن إحسان الله بن رشد الله الرَّاشدي السِّندي المكِّي.

(١٣٤٢-١٤١٦).

محدِّث.

* * *

٤٣- بديع الزَّمان بن مَسيح الزَّمان بن نور محمَّد اللَّكنوي.

(١٢٥٠-١٣٠٤).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٤٤- بَكر بن عبدالله أبو زَيد القُضاعي.

(١٣٦٥-١٤٢٨).

صديقي، له أنسٌ وتحويشٌ.

وليس من المحدِّثين ولا من علماءِ الحديثِ.

* * *

٤٥- بَكري بن حامِد بن أحمد بن عبيد الله أبو بكر العطَّار الدِّمشقي.

(١٢٥١-١٣٢٠).

مُسْنِد.

***

(حرف الجيم)

٤٦- جَعفر بن إدريس بن محمَّد الزَّمزمي بن الفضيل بن العربي الحسَني الكتاني الفاسي.

(١٢٤٦-١٣٢٣).

مُسْنِد.

***

(حرف الحاء)

٤٧- حَبيب الرَّحمن بن صابِر بن عناية الله الأعظَمي أبو المآثر الحنفيُّ.

(١٣١٩-١٤١٢).

مُحَدِّث.

***

٤٨- الحسن بن الحسين بن محمد الحوثي الحسني.

صاحب "التعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي".

(ت ١٣٨٨).

من كبار علماء السادة الزيدية ومحدثيهم.

***

٤٩- حسَن الزَّمان محمَّد بن قاسم علي بن ذي الفِقار الدهلوي ثمَّ التُّركُماني الحيدرآبادي.

(١٢١٩ - ١٣٣٠).

صاحب "القَول المستَحْسَن شَرح فَخر الحسن"، و"الفِقه الأكبَر في علومِ آل بيتِ النَّبيِّ الأطهَر".

حلَّاه السَّيِّد أحمد بن الصِّدِّيق بالحافظِ، في كتابه: "البُرهان الجَلي في تحقيقِ انتِسابِ الصُّوفيَّة إلى علي" في عدَّةِ مواضعَ (ص٦٧، ٩٠، ١٠٤).

وحلَّاه كذلك السَّيِّد عَلوي بن طاهر باعلوي في كتابه "القول الفصل" (١/ ٤٤٤) بحافظِ العصرِ.

* * *

٥٠- الحسَن بن عبدالله بن الحسَن القَسْطَمُوني.

(١٢٤٠ - ١٣٢٩).

مُسْنِدٌ.

* * *

٥١- الحسن بن عمر مَزُّور الفاسي.

(١٢٨٦-١٣٧٦).

مُسْنِدٌ.

* * *

٥٢- حسن بن محمَّد بن عبَّاس بن علي بن عبد الواحِد المشَّاط، القاضي، المكِّي المالِكي.

(١٣١٧-١٣٩٩).

مُسْنِد، له مُشارَكة في الاصطلاحِ.

* * *

٥٣- الحسَن بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الحَسَني.

(١٣٤٥-١٤٣١).

مُسْنِدٌ، مُشارِكٌ.

* * *

٥٤- حسَن بن هادي بن محمَّد علي بن صالِح الموسَوي، العامِلي، الكاظِمي، الإمامي.

(١٢٧٢-١٣٥٤).

مُسْنِد.

* * *

٥٥- الحسَن بن يحيىٰ بن علي، المؤَيِّدي، القاسمي، الضَّحْياني، الحسَني، الزَّيدي.

(١٢٨٠-١٣٤٣).

مُسْنِدٌ، مجتهدٌ.

* * *

٥٦- حُسينْ أحمد بن حَبيب الله المدَني الديوبندي.

(١٢٦٩-١٣٧٧).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٥٧- حسين أحمد عَسِيران الصَّيداوي.

(١٣٢٩-١٤٢٦).

مُسْنِد.

***

٥٨- الحُسين بن علي بن محمَّد بن علي بن عبدالله العَمْري الصَّنعاني الزَّيدي.

(١٢٦٥-١٣٦١).

مُسْنِد، مُعَمِّر.

***

٥٩- حُسين بن محسِن اليَماني الخزرَجي البهوبالي.

(١٢٤٥-١٣٢٧).

محدِّث.

***

٦٠- حُسين بن محمَّد بن حُسين بن عبد الله بن شَيخ الحبشي الباعَلوي الحُسيني المكِّي.

مفتي الشَّافعيَّة.

(١٢٥٨-١٣٣٠).

مُسْنِد.

***

٦١- حُسين بن محمَّد تقي الدِّين النُّوري، الطَّبَرسي، الإمامي.

صاحِب "مستدرَك الوسائل" الَّذي أورَد في خاتمَتِه فوائد قيِّمة في علمِ الرِّجال، وهو المعروفُ بالمحدِّث النُّوري.

(١٢٥٤ - ١٣٠٠).

من علماءِ الحديثِ الإماميَّة.

* * *

٦٢- الحُسيني (حسين) بن عبد المجيد السَّيِّد هاشِم، الأزهري الشَّرقاوي.

(١٣٤٥ - ١٤٠٧).

من علماءِ الحديثِ على طريقة الأزهريين.

* * *

٦٣- حليم عطا ابن الشيخ الشاه مهدي عطا السيلوني.

صاحب "فتح المنعم في أطراف الصحيح للإمام مسلم".

(١٣١١ - ١٣٧٥).

من علماء الحديث.

* * *

٦٤- حَمَّاد بن محمَّد الأنصاري التُّنبكتي المدَني.

(١٣٤٤ - ١٤١٨).

مُشارِك.

كانَت له خبرة بالمخطوطاتِ.

* * *

٦٥- حَيدَر حسَن بن أحمد حسَن الطوكي (التُّونكي) الحنَفي.
(١٢٨١-١٣٦١).
من علماءِ الحديثِ.

* * *

(حرف الخاء)

٦٦- خليل أحمد بن مجيد علي بن أحمد السَّهَارَنْفوري.
صاحب "ذل المجهودِ شَرح سننِ أبي داود".
(١٢٦٦-١٣٤٦).
محدِّث على طريقةِ الفقهاءِ.

* * *

(حرف الراء)

٦٧- الرَّحالي الفاروق بن رحال بن العَربي بن الجيلالي المغربي.
(١٣١٥-١٤٠٥).
مُسْنِد.

* * *

٦٨- رشد الله شاه بن رَشيد الدِّين شاه الهِندي.
(ت ١٣٤٠).
مُشارِك.

* * *

٦٩- رشيد أحمد بن هدايت أحمد الأنصاري الكنكوهي الحنفي.

(١٢٤٤-١٣٢٣ أو ١٣٢٤).

من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة.

***

٧٠- رفيع الدِّين بهادِر علي بن نعمَة علي البهاري الأثَري.

صاحب "رَحمة الوَدودِ علىٰ رجالِ سُنن أبي داود".

(١٢٦١-١٣٣٨).

من علماءِ الحديثِ.

***

(حرف الزاي)

٧١- زَيد أبو الحسَن بن عبد الله أبي الخير محيِي الدِّين الفاروقي، المجَدِّدي، الأزهري، الهندي.

من نسلِ الشَّيخ أحمد السرهندي.

(١٣١٨-١٤١٤).

مُسْنِدٌ.

***

(حرف السين)

٧٢- سالم بن أحمد بن حُسين بن صالِح بن جندان بن الشَّيخ أبي بَكر بن سالم باعَلوي الحُسيني الأندونيسي الدَّاعي المجاهِد.

مُكثِر، صاحب "السَّامي في معجَمِ الأسامي" في أكثرِ من ثلاثين مجلدًا.

(١٣١٩-١٣٨٩).

مُسْنِد، مُشارِك.

في كتبِه دَخَلٌ.

***

٧٣- سالم بن حَفيظ بن عبد الله بن الشَّيخ أبي بكر بن سالم باعَلوي الحُسيني الحَضْرمي الشَّافعي.

(١٢٨٨-١٣٧٨).

مُسْنِد.

***

(حرف الشِّين)

٧٤- شَبِّير أحمد بن فَضل الرَّحمن العُثْماني الديوبندي.

صاحب "فَتح الملهِم شَرح صحيحِ مسلمٍ"، لم يكمِلْه، ومن أكمله لم يفرِ فريَّه.

(١٣٠٥-١٣٦٩).

من علماءِ الحديثِ.

***

٧٥- شَرف الدِّين إمام الدِّين الدهلوي.

(ت ١٣٨١).

محَدِّث.

***

(حرف الصَّاد)

٧٦- صالِح أحمد بن محمَّد إدريس بن محمَّد الأركاني المكِّي الرَّابغي.

(١٣٦٤-١٤١٨).

مُسْنِد.

* * *

٧٧- صالِح بن الفضيل التُّونسي المدَني.

(١٢٩٤-١٣٧٦).

الله أعلم.

* * *

٧٨- صُبحي بن إبراهيم الصَّالح الأزهري الطَّرابلسي.

(١٣٤٤-١٤٠٦).

مُشارِك.

* * *

(حرف الضَّاد)

٧٩- ضِياء الدِّين أحمد بن مصطفى الكَمْشَخَانوي، الحنفي، الخالدي، النَّقشَبَندي.

صاحب "راموز الأحاديثِ".

(١٢٢٧-١٣١١).

من علماءِ الحديثِ، أو مُشارِك.

* * *

(حرف الظّاء)

٨٠- ظفر أحمد بن لطيف أحمد العُثماني التَّهانوي الهندي الحنفي.

صاحب "إعلاء السُّنن"، ومقدمته: "قواعد في علومِ الحديثِ".

(١٣١٠-١٣٩٤).

محدِّث على طريقةِ الفقهاءِ الحنفيَّة.

* * *

٨١- ظهير أحسَن بن سُبحان علي النيموي العظيم آبادي الحنفي.

صاحب "آثار السُّنن".

(١٢٧٨-١٣٢٥).

من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة.

* * *

(حرف العين)

٨٢-عبَّاس بن جَعفر بن عبَّاس بن محمَّد بن صديق الحنَفي المكِّي، مفتي الحنفيَّة.

(١٢٤١-١٣٢٠).

مُسْنِد.

* * *

٨٣- عبَّاس بن محمَّد أمين بن أحمد رضوان الحُسيني المدَني الشَّافعي.

(١٢٩٣-١٣٤٦).

مُسْنِد.

* * *

٨٤- عبد الجبَّار بن عبد الله الغزنوي.

(١٢٦٨-١٣٣١).

من علماءِ الحديثِ الأثَرِيِّين.

***

٨٥- عبد الجَليل (عبد الجَميل) بن عبد الحقِّ بن عبد الواحِد أبو تُراب الظَّاهري.

(١٣٤٣-١٤٢٣).

مُشارِك.

***

٨٦- عبد الحق بن عبد الواحد بن محمَّد الهاشِمي الهِندي، ثمَّ المكِّي.

(١٣٠٢-١٣٩٣).

من علماءِ الحديثِ المدرِّسين بالحرمِ المكِّي.

***

٨٧- عبدالحق بن محمد عمر الأعظمي الديوبندي الحنفي.

(١٣٤٥ - ١٤٣٨).

محمد علماء الحديث على طريقة أهل ديوبند.

***

٨٨- عبد الحي بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الحَسَني.

(١٣٣٧ - ١٤١٥).

مُسْنِدٌ، فقيه.

***

٨٩- عبد الرحمن الأخضري بن محمد البوصيري بن قاسم الطرابلسي المالكي.

صاحب "مبتكرات اللآلىء والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر"، و"شرحِ على ألفية العراقي".

(١٢٥٨-١٣٥٤)

من علماء الحديث

* * *

٩٠- عبد الرَّحمن بن جَعفر بن إدريس الكتاني الحَسَني الفاسي.

(١٢٩٧-١٣٣٤).

مُسْنِد.

* * *

٩١- عبد الرَّحمن بن محمَّد بن عبد الرَّحمن بن علي بن محمَّد عبد الملك بن زَيْدان بن إسماعيل الحَسَني المكناسي.

المؤَرِّخ المشهور.

(١٢٩٠-١٣٦٥).

مُسْنِد.

* * *

٩٢- عبد الرَّحمن بن يحيىٰ المعَلِّمي اليَماني.

(١٣١٣-١٣٨٦).

من كبارِ علماءِ الحديثِ المعتَنين بالرِّجالِ، وليس له كبيرُ اشتغالٍ في

التَّطبيقِ.

راجِع: "الاتجاهات الحديثِيَّة في القرنِ الرَّابع عش"، و"مقَدِّمة التَّعريف"، ولا تُسارِع بالنَّقدِ عليَّ، ولي بحثٌ مفردٌ عنه، يسَّر الله طبعَه.

***

٩٣- عبد السُّبحان بن نور الدِّين عبد المجيد بن واعظ البِرْماوي المكِّي الحنَفي.

(ت ١٤٢١).

مُسْنِد.

***

٩٤- عبد السَّتَّار بن عبد الوهَّاب بن محمَّد خديار بن حُسين البكري الدهلوي ثمَّ المكِّي.

(١٢٨٦-١٣٥٥).

من علماءِ الحديثِ، مُسْنِد، مؤرِّخ، نسَّابة.

***

٩٥- عبد السَّلام بن عبد القادِر بن محمَّد بن عبد القادِر بن سُودة الفاسي.

المؤرِّخ، صاحب "دَليل مؤرخ المغرب".

(١٣١٩-١٤٠٠).

مُسْنِد، مؤرِّخ.

***

٩٦- عبد العزيز بن محمَّد بن الصِّدِّيق جمال الدِّين أبو محمَّد وأبو اليُسر الغُماري الحسَني.

(١٣٣٨-١٤١٨).

المحدِّث المفيد، النَّاقد، الصُّوفي.

***

٩٧- عبد العَزيز بن نور محمَّد البنجابي الدُّيوبندي الحنَفي.

صاحب "التَّعليقات على القِسمِ الأوَّل من نَصب الرَّاية".

(١٣٠٣-١٣٥٩).

من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة النقَّاد.

***

٩٨- عبد الغفَّار حسن بن عبد السَّتَّار حسَن عبد الجبَّار العمرفوري الرَّحماني الأثَري.

(١٣٣١-١٤٢٨).

مُشارِك.

***

٩٩- عبد العَليم بن عبد الحَكيم الصِّديقي الميرتهي المدَني الحنَفي.

(١٣١٠-١٣٧٣).

مُشارِك.

***

١٠٠- عبد الفتَّاح بن محمَّد بن بشير أبو غُدَّة الحَلبي الحنَفي.

نزيل الرِّياض، ودَفين البَقيع.

(١٣٣٦ - ١٤١٧).

من علماءِ الحديثِ، لم يتوجه للتطبيق.

راجع: "الاتجاهات الحدِيثيَّة"، و"الشَّذَا الفوَّاح".

***

١٠١ -عبد القادِر بن توفيق بن عبد الحَميد الشلبي الطَّرابلسي المدَني الحنَفي.

(١٢٩٥ - ١٣٦٩).

مُسْنِد.

***

١٠٢ - عبد القادِر بن عبدول بن سِنان الأرناؤوط الدِّمشقي.

(١٣٤٧ - ١٤٢٥).

محقِّق للكتبِ، مُشارِك.

***

١٠٣ - عبد الكبير بن محمَّد بن عبد الواحِد الحسَني الإدريسي الكتَّاني الفاسي.

شيخ الطَّريقة الكتَّانيَّة.

(١٢٦٨-١٣٣٣).

مُسْنِد، له عناية بسَردِ كتبِ الحديثِ.

***

١٠٤ - عبد الكَريم بن عبد الله بن محمَّد أبو طالب الرَّوْضي الصَّنعاني، الحسَني، الزَّيدي.

صاحب "العقد النَّضيد فيما اتَّصل من الأسانيدِ".

(١٢٢٤-١٣٠٩).

مُسْنِد.

***

١٠٥ - عبد اللَّطيف بن إسحاق السنبهلي الحنَفي.

(ت ١٣٧٩).

محدِّث.

***

١٠٦ - عبدالله بن أحمد بن محسِن النَّاخبي الشَّافعي.

(ت ١٣٢٨) جاوز المائة.

مُسْنِد.

***

١٠٧ - عبد الله بن إدريس السَّنوسي الطَّنْجِي الأثَري.

(١٢٦٠ - ١٣٥٠).

مُشارِك.

***

١٠٨ - عبد الله بن درويش السُّكري الدِّمشقي الحنفي القادِري.

(١٢٣٠ - ١٣٢٩).

مُسْنِد.

***

١٠٩ - عبدالله صُوفان بن عودة بن عبد الله القَدُّومي النَّابلسي المدَني الحنبلي.

(١٢٤٧-١٣٣١).

مُسْنِد.

* * *

١١٠ - عبد الله بن عبد الكَريم بن محمَّد بن أحمد الجرافي الزَّيدي.

(١٣١٩-١٣٩٧).

مُسْنِد مؤرِّخ.

* * *

١١١ - الشيخ الحافظ عبد الله بن عبد الرحيم الغازيفوري.

(ت ١٣٣٧).

له "البحر الموّاج في شرح مقدمة الصحيح لمسلم بن الحجاج".

* * *

١١٢ - عبد الله بن محمَّد بن أحمد بن محمَّد الدويش النَّجدي السَّبيعي.

(١٣٧٣-١٤٠٩).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

١١٣ - عبد الله بن محمَّد حسَن بن عبد الله المامقاني النَّجفي.

المجتَهِد الإمامي.

صاحب "تنقيح المقال في علمِ الرِّجالِ"، وغيره.

(١٢٩٠-١٣٥١).

من علماءِ الحديثِ المبرَزين الإماميَّة، راجع مقدِّمة: "تنقيح المقال"، طبعة مؤسَّسة آل البيت عليهم السلام لإحياءِ التُّراثِ، و"الاتجاهات الحديثيَّة".

***

١١٤- عبد الله بن محمَّد بن الصِّدِّيق الغُماري الحسَني المغربي.

(١٣٢٨-١٤١٣).

المحدِّث، المعقولي، النَّفَّاعة الوَلي.

***

١١٥- عبدالله بن محمَّد غازي الهندي المكِّي الحنَفي.

(١٢٩٠-١٣٦٥).

مُسْنِد، مؤرِّخ.

***

١١٦- عبدالله بن محمَّد بن يوسُف المعمر الهَرَري الحبَشي الشَّيبي الشَّافعي البَيْروتي.

(١٣٢٨-١٤٢٩).

من علماءِ الحديثِ.

***

١١٧- عبد الله شاه بن مظفر حسين الحيدر آبادي الحنفي.

(١٢٩٢-١٣٨٤).

صاحب زجاجة المصابيح.

***

١١٨ - عبد اللَّطيف بن إسحاق السَّنْبهلي الحنفي.

(ت ١٣٧٩).

الله أعلم.

* * *

١١٩ - عبد المحسِن بن محمَّد أمين بن أحمد بن رضوان الحُسيني المدَني.

(١٢٩٢-١٣٨١).

مُسْنِد.

* * *

١٢٠ - عبد المنَّان بن شَرف الدِّين الوزير آبادي.

(١٢٦٧-١٣٣٤).

محدِّث.

* * *

١٢١ - عبد الواسع بن يحيىٰ بن محمَّد بن علي بن أحمد الوَاسِعي الصَّنْعَاني الزَّيدي.

(١٢٩٩ - ١٣٧٩).

من علماءِ الحديثِ الزَّيديَّة.

* * *

١٢٢ - عبد الوهَّاب بن عبد اللَّطيف الأزهري المالِكي.

(١٣٢٤-١٣٩٠).

مُشارِك.

* * *

١٢٣ - عُبَيْدُ الله بن الإسلام السيالكوتي، ثمَّ السِّندي الدُّيوبندي الأثري.
(١٢٨٩ - ١٣٦٣).
من علماءِ الحديثِ.

***

١٢٤ - عُبَيْدُ الله بن عبد السَّلام أبو الحسَن المبارَكفوري.
صاحب "مرعاة المفاتيحِ".
(١٣٢٧ - ١٤١٤).
مُحَدِّث.

***

١٢٥ - عبيد الله الأشرفي بن الشيخ محمد حسن الآمرتسرئ ثم اللاهوري.
رئيس الجامعة الأشرفية بلاهور، وآخر أصحاب الشيخ أشرف علي التهانوي.
(ت ١٣٣٧).
مسند.

***

١٢٦ - عُثمان بن عبد الله بن عَقيل بن يحيىٰ باعَلوي الحُسيني الجاوي.
(ت ١٣٣٢).
مُسْنِد.

***

١٢٧ - العَرَبي بن عبدالله بن محمَّد بن التِّهامي أبو حامد الوَزَّاني العلمي الرِّباطي.

نقيبُ الأشرافِ.

(١٢٥٢-١٣٣٩).

مُسْنِد.

***

١٢٨ - عطاء الله حنيف البهوجياني الأثَري.

(ت ١٤٠٩).

من علماءِ الحديثِ.

***

١٢٩ - علوي بن طاهِر بن عبدالله بن طه بن عبدالله بن عمر بن علوي الحدَّاد باعَلوي الحُسيني.

مفتي جوهور، ناصِر العِترة.

صاحب "القول الفَصل".

(١٣٠٠-١٣٨٢).

من علماءِ الحديثِ المُشارِكين.

***

١٣٠ - علي بن أحمد بن الحاج موسىٰ بن عبد العزيز أبو الحَسن البوزقزاوي الجزائري، المعروف بابن الحاج.

(١٢٦٠ - ١٣٣٠).

مُسْنِد.

***

١٣١- علي بن أحمد بن عبد الصَّادق أبو الحسن الصُوَيْري المغربي.

(١٢٢٠-١٣٠٨).

مُسْنِد.

* * *

١٣٢- علي بن سُليمان أبو الحسن الدمنتي البُجْمَعوي المغربي.

(١٢٣٤-١٣٠٦).

مُسْنِد.

اختَصر حواشي الحافظ السُّيوطي على الكتبِ السِّتَّة.

* * *

١٣٣- علي بن ظاهِر أبو الحسن الوتري الحنَفي المدَني الصُّوفي.

(١٢٦١-١٣٢٢).

مُسْنِد المدينةِ المنوَّرة.

* * *

١٣٤- علي بن عبد الله بن محمود بن محمَّد أرشد البنجري الأندونيسي، ثمَّ المكِّي الشَّافعي.

(١٢٨٥-١٣٧٠).

مُسْنِد.

* * *

١٣٥- علي بن فالِح بن محمَّد الظَّاهري المهنوي المدني.

(١٢٩٥ - ١٣٦٤).

مُسْنِد، له عناية بالمسلسَلات.

* * *

١٣٦ - علي بن محمَّد بن طاهِر بن يحيىٰ العَلوي الحُسيني الحضرمي الشَّافعي الأزهري.

(ت ١٤٠٩).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

١٣٧ - عمر بن حَمْدان بن عمر بن حَمْدان المحرسي التُّونسي المدَني.

(١٢٩٢ - ١٣٦٨).

من علماءِ الحديثِ، مُشارِك، نفَّاعة، لُقِّب بمحدِّث الحَرَمين.

* * *

١٣٨ - عَيْدروس بن عمر بن عَيْدروس الحَبشي باعَلوي الحُسيني الحَضْرمي الشَّافعي.

(١٢٣٣ - ١٣١٤).

مُسْنِد.

* * *

١٣٩ - غلام جيلاني القادري الميرتهي الأعظمي الحنفي.

(١٣١٧ - ١٣٩٩).

من علماء الحديث.

* * *

١٤٠- غلام رسول السعدي الباكستاني الحنفي

(ت ١٤٣٧)

شرح الصحيحين، ولا أعرف هل بالعربية أو الأردية، ولم أرهما.

***

(حرف الفاء)

١٤١- فتح الله بن محمَّد جواد النَّمازي الشِّيرازي الإمامي، له بحوثٌ في الرِّجال وكتبِ الحديثِ.

(١٢٦٦-١٣٣٩).

من علماءِ الحديثِ الإماميَّة.

***

١٤٢- فخر الحسن بن عبد الرَّحمن الحنفي الكنكوهي.

(ت ١٣١٥).

من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة.

***

١٤٣- فَضْلُ الرَّحمن بن أهلِ الله محمَّد المخدوم المعمر الصِّدِّيقي النَّقشبندي الهنديُّ.

(١٢٠٨-١٣١٣).

مُسْنِد.

***

(حرف الميم)

١٤٤- مجد الدِّين بن محمَّد بن مَنصور المؤيدي الحَسَني الزَّيدي.

(١٣٣٥-١٤٢٨).

مجتهدٌ، مُسْنِد.

***

١٤٥- محب الله شاه الرَّاشدي السِّندي.

صاحب "التَّعليق النَّجيح علىٰ الجامِعِ الصَّحيحِ".

(ت ١٤١٥).

محدِّث.

***

١٤٦- محسن بن علي بن عبد الرَّحمن المُسَاوىٰ باعلوي الحُسيني الجاوي المكِّي الشَّافعي.

(١٣٢٣-١٣٢٤).

مُسْنِد.

وانظر: "فَيض المهيمن في ترجمةِ وأسانيدِ مولاي السَّيِّد محسن"، لشَيخِنا الفاداني.

***

١٤٧- محفوظ الرَّحمن بن زين الله الأثَري.

(ت ١٤١٨).

من علماءِ الحديثِ.

محقِّق القسمِ الأكبرِ من "عِلل الدَّارقطنيِّ"، و"مُسْنَد البزَّار الـمُعَلَّل".

***

١٤٨- محمَّد إبراهيم بن سَعد الله بن عبد الرَّحيم بن عبد العَليم الفَضْلي الخُتَني المدَني الحنفي.

(١٣١٤-١٣٨٩).

مُسْنِد، مُشارِك.

***

١٤٩- محمَّد بن أبي بكر بن محمَّد التَّطْوَاني السَّلَاوي.

(١٤١٨-١٤١٠).

مُسْنِد.

***

١٥٠- محمد الأحمدي أبو النور الأزهري.

(١٣٤٩-١٤٣٧).

مشارك على طرية الأزهريين.

***

١٥١- محمَّد بن أَحْيَد بن محمَّد بن إدريس الجاوي البوقري، ثمَّ المكِّي الشَّافعي.

(١٣٠٢-١٣٧٢).

مُسْنِد.

***

١٥٢ - محمَّد بن إدريس بن محمَّد بن الغالي القادِري الحَسني المغربي.

شارِح "التِّرمذي".

(١٢٩١-١٣٥٠).

قيل: "محدِّث".

وانظر "البَحر العميق"، والله أعلم به.

***

١٥٣ - محمَّد أشرف علي بن عبد الحقِّ الهِندي التَّهانوي الحنَفي، الملقَّب بحكيمِ الأمَّةِ.

(١٢٨٠-١٣٦٢).

من علماءِ الحديثِ على طريقةِ الحنفيَّة.

***

١٥٤ - محمد أعظم بن فضل الدين الجوندلوي الأثري.

(١٣١٥ - ١٤٠٥).

من علماء الحديث الأثريين.

***

١٥٥ - محمَّد أمين بن أحمد رضوان المدَني الحُسيني.

المعروف بشَيخ الدَّلائل بالرَّوضةِ النَّبويَّة الشَّريفةِ.

(١٢٥٢-١٣٢٩).

مُسْنِد.

***

١٥٦ - محمَّد أمين بن محمَّد خليل السَّفَرجلاني الدِّمشقي الحنَفي.

(ت ١٣٣٥).

مُسْنِد.

* * *

١٥٧ - محمَّد أمين المصري الدِّمشقي الأزهري، دَفين مكَّة المكرَّمة.

(١٣٣٣ - ١٣٩٧).

مُشارِك.

* * *

١٥٨ - محمَّد أنور شاه بن معظم شاه الكَشميري الدُّيوبندي الحنفي.

الملقَّب بإمامِ العصرِ في ديوبند.

صاحِب "الأمالي" في الفقه، والحديث على الصَّحيحين، و"سنن أبي داود" و"التِّرمذي".

(١٢٩٢ - ١٣٥٢).

من كبارِ علماءِ الحديثِ الحنفِيَّةِ.

* * *

١٥٩ - محمَّد أيُّوب بن محمَّد يعقوب الطَّيِّب بن الطَّيِّب المظاهري السَّهَارَنْفوري.

صاحب "تراجَم الأحبار من رجال معاني الآثار" في أربعة مجلدات.

من علماءِ الحديثِ.

* * *

١٦٠- محمَّد الباقِر بن محمَّد بن عبد الكبير بن محمَّد بن عبد الواحِد الكتَّاني الحسَني الإدريسي.

(١٣١٩-١٣٨٤).

مُسْنِد.

***

١٦١- محمَّد بشير بن بدر الدِّين بن صدر الدِّين السهسواني الهندي، القَرَنيُّ الهوىٰ.

صاحب "صِيانة الإنسان من وسوَسة..."، وله أوهامٌ في هذه "الصِّيانة" نبَّهت علىٰ بعضِها في "رَفع المنارَة".

(١٢٥٤-١٣٢٣).

من علماءِ الحديثِ.

***

١٦٢- محمَّد بن جَعفر بن إدريس الكتَّاني الحسَني الإدريسي المدَني الفاسي.

(١٢٧٤-١٣٤٥).

من علماءِ الحديثِ.

راجع: "اغتنام الأجرِ من حديثِ الإسفارِ بالفجرِ"، و"رَفع المنار لطُرُقِ حديث: من سُئِلَ عن علمٍ فكتَمَه أُلْـجِم بلِجام من نارٍ"، و"الاتجاهات الحديثيَّة".

***

١٦٣- محمَّد جمال الدِّين بن محمَّد سَعيد بن قاسِم بن صالِح الحلَّاق القاسِمي

الدِّمشقي.

(١٢٨٣-١٣٣٢).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

١٦٤ - محمَّد الحافظ بن عبد اللَّطيف بن سالم التِّجاني المصري.

كان يُحيي ليلَه كلَّه بين الصَّلاةِ والذِّكرِ والعلمِ.

(١٣١٥-١٣٩٨).

من علماءِ الحديثِ، والله أعلم.

* * *

١٦٥ - محمَّد حَبيب الله بن عبد الله بن مايابي الشِّنقيطي الجكني المالكي.

(١٢٩٥-١٣٦٣).

مُسْنِد، له عناية بشرحِ المتونِ.

* * *

١٦٦ - محمَّد حَبيب الله مختار الباكِستاني، ختَن السَّيِّد البنوري.

صاحب كتاب: "كَشف النِّقاب عمَّا يقول التِّرمذيُّ وفي الباب"، وزاد عليه تخريج ما في البابِ مما لم يذكُره التِّرمذيُّ، وتخريج الآثار الموقوفَة. وهو كتابٌ مفيدٌ جدًّا في أحاديثِ الأحكامِ، وقد عاجَلَته المنيَّة فلم يُتِمَّه، طُبع منه خمسة مجلَّدات، رحمه الله تعالى.

من علماءِ الحديثِ، وراجع مقدِّمة "التَّعريف بأوهامِ مَن قسَّم السُّنن".

* * *

١٦٧- محمَّد حسَن بن ظهور حسَن بن شمس علي السَّنْبَهلي الحنفي.
صاحب "تنسيق النِّظام شَرح مُسْنَدِ الإمام".
(١٢٦٤-١٣٠٥).
من علماءِ الحديثِ، أو محدِّث على طريقةِ الفقهاءِ.

***

١٦٨- محمَّد بن الحسن بن العربي الحَجْوي الثَّعالبي الفاسي.
(١٢٩١-١٣٧٦).
مُسْنِد.

***

١٦٩- محمَّد الحسَن بن علوي بن عبَّاس بن عبد العزيز الحسَني الإدريسي المالِكي المكِّي.
إمام الحجاز.
(١٣٦٧-١٤٢٦).
من علماءِ الحديثِ.

***

١٧٠- محمد بن الحسن بن محمد بن يحيى العجري الزيدي الحسني.
(١٣٥٢-١٤٣١).
صاحب مصنفات، محدث الزيدية.

***

١٧١- محمَّد حسين بن عبد السَّتَّار الهزاروي.

(ت ١٣١٤).

مُشارِك.

* * *

١٧٢- محمَّد حسين بن محمود بن علي الحُسيني، المَرْعَشي، النَّجَفي، الإمامي.

صاحب المكتبة الضخمة الفريدة، له ما يقرب من أربعمائة شيخ في الرِّواية من المذاهبِ الإسلاميَّة، ومصنَّفات في علوم الإسلام.

(١٣١٥-١٤١١).

مُسْنِد.

* * *

١٧٣- محمَّد بن خليل بن إبراهيم أبو المحاسِن القاوقجي الطَّرابلسي، الحنَفي، الصُّوفي.

(١٢٢٤-١٣٠٥).

مُسْنِد.

* * *

١٧٤- محمَّد رَاغِب بن محمود بن هاشم الطَّباخ الحلَبي الحَنَفي، صاحب تاريخ حلب.

(١٢٩٣-١٣٧٠).

مُسْنِد حلب، ومؤَرِّخُها.

* * *

١٧٥ - محمَّد رشيد رضا القَلَمُوني الشَّامي، ثمَّ المصري.
(١٢٨٢-١٣٥٤).
مُشارِك.

***

١٧٦ - محمَّد رِياض بن محمَّد خليل بن عطا المالح الدِّمشقي.
(١٣٥٨-١٤١٩).
مُسْنِد.

***

١٧٧ - محمَّد زاهِد بن الحسن بن علي بن نَجم الدِّين الكَوثري الحنَفي.
(١٢٩٦-١٣٧١).
من علماء الحديث المحقِّقين على طريقةِ الفقهاءِ الحنفِيَّة.

***

١٧٨ - محمَّد زكريَّا بن محمَّد يحيى الكاندهلوي المدَني الحنَفي.
شَيخ الحديثِ بسَهارنفور، وصاحب "أوجَز المسالِك شرح موطَّأ مالك".
(١٣١٥-١٤٠٢).
من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة، وراجع "الاتجاهات الحديثيَّة".

***

١٧٩ - محمَّد الزَّمْزَمي بن محمَّد بن جَعفر بن إدريس الكتَّاني الحسني الإدريسي.
(١٣٠٥-١٣٧١).
مُسْنِد.

***

١٨٠ - محمَّد بن سالم بن علوي السِّري باهارون جمل اللَّيل باعَلوي الحُسيني الحضْرَمي.

(١٢٦٤-١٣٤٦).

من كبار المُسْنِدين.

* * *

١٨١ - محمَّد شفيع بن محمَّد ياسين الدُّيوبندي.

مفتي باكستان.

(١٣١٤-١٣٩٦).

مُسْنِد.

* * *

١٨٢ - محمَّد شمس الحقِّ بن أمير علي بن مقصود علي الصِّدِّيقي العظيم آبادي.

صاحب "غاية المقصود شرح سنن أبي داود".

(١٢٧٣-١٣٢٩).

محدِّث.

* * *

١٨٣ - محمَّد صالح بن أحمد بن عبد الرَّحمن الخطيب الدِّمشقي الشَّافعي.

(١٣١٣-١٤٠١).

مُسْنِد.

* * *

١٨٤- محمد صالح بن جيئو سهتو السندي الحنفي.

(ت ١٤٢٦).

شيخ محمد عبد الحليم صاحب "البضاعة المزجاة لمن يطالع المرقاة".

***

١٨٥- محمَّد صديق خان بن حسن بن علي القِنَّوجي الحُسيني البخاري الهِندي.

(١٢٤٨-١٣٠٧).

من علماءِ الحديثِ الأثَرِيِّين، غلَب عليه اختصارُ الكتبِ راجع: "الاتجاهات الحديثية".

***

١٨٦- محمَّد طاهر بن صالح بن أحمد موهوب الجزائري الدِّمشقي.

صاحب "توجيهُ النَّظرِ إلى أصولِ الأثرِ".

(١٢٢٨-١٣٣٨).

له أنسٌ ومُشارِكةٌ.

***

١٨٧- محمَّد الطَّاهر بن عبد الكبير بن عبد الرَّحمن المجذوب أبو الجَمال الفِهري الفاسي.

(١٢٥٥-١٣٢٤).

مُسْنِد.

***

١٨٨ - محمَّد عاشق إلهي بن محمَّد صديق البرني المدَني.
صاحب "مجاني الأثمار من شَرح معاني الآثار"، و"العناقيد الغاليَة".
(١٣٤٣ - ١٤٢٢).
من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة.

***

١٨٩ - محمَّد عبد الباقي بن ملا علي بن ملا محمَّد معين بن ملا محمَّد مبين اللَّكنوي المدني الحنَفي.
(١٢٨٦-١٣٦٤).
مُسْنِد المدينة المنوَّرة، له عناية بالمسلسَلات.

***

١٩٠ - محمَّد عبد الحَفيظ بن محمَّد الطَّاهر بن عبد الكبير بن المجذوب الفِهري الفاسي.
(١٣٠١-١٣٨٣).
مُسْنِد، مؤرخ، نسابة.

***

١٩١ - محمَّد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمَّد بن عبد الواحِد أبو الأسعاد الكتَّاني الحسني الإدريسي.
(١٣٠٢-١٣٨٢).
مُسْنِد الدُّنيا، من علماءِ الحديثِ.
وما شَهِدت إلَّا بما عَلِمت، بدون تقليد. والله أعلم.

***

١٩٢- محمَّد عبد الحي بن محمَّد عبد الحَليم أبو الحسَنات اللَّكنوي الحنفي.

(١٢٦٤-١٣٠٤).

من علماءِ الحديثِ فقط، وراجع "الاتجاهات الحديثيَّة"، ولا تُسارِع بالإنكارِ.

***

١٩٣- محمَّد بن عبد الرَّحمن الأنصاري السَّهَارَنْفُوري المكِّي.

(ت ١٣٠٨).

من علماءِ الحديثِ.

***

١٩٤- محمَّد عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحيم المبارَكْفوري.

صاحب "تحفة الأحوِذي شرح جامِع التِّرمذي".

(١٢٨٣-١٣٥٣).

محدِّث.

***

١٩٥- محمَّد عبد الرَّزَّاق حمزة المصري المكِّي.

(١٣١١-١٣٩٢).

مُشارِك، ناصبي.

***

١٩٦- محمَّد عبد الرَّشيد بن المنشئ محمَّد عبد الرَّحيم بن محمَّد بَخش النُّعماني الباكِستاني الحنفي.

صاحِب التَّصانيف. منها: "ما تمس إليه الحاجَة لمن يطالِع سنن ابن ماجه".

وانظر: "الكلام المفيد في تحرير الأسانيد" لروح الأمين القاسمي، ولي بحث معه في " التشنيف"

(١٣٣٣-١٤٢٠).

من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة.

***

١٩٧- محمَّد بن عبد العزيز الجَعفري المجهلي الأثَري.

(١٢٥٢-١٣٢٠).

من علماءِ الحديثِ.

***

١٩٨- محمَّد بن عبد القادِر بن صالح بن عبد الرَّحيم أبو النَّصر الخطيب الدِّمشقي النَّقشَبَندي.

(١٢٥٣-١٣٢٤).

مُسْنِد.

***

١٩٩- محمَّد بن عبد القادِر بن الطَّالب بن مَحَمَّد -فتحًا- ابن سُودة الفاسي.

(١٢٦١-١٣٣٨).

مُسْنِد، له عناية بشَرحِ الحديثِ الشَّريفِ.

***

٢٠٠- محمَّد بن عبد الكبير بن عبد الرَّحمن المجذوب أبو جِيدة الفاسي.

(١٢٥٠-١٣٢٨).

مُسْنِد.

* * *

٢٠١- محمَّد بن عبدالله العَلوي الهزاروي الهندي.

(ت ١٣٦٦).

صاحب "عون الودود في شرح سنن أبي داود"، طبع بلكنو سنة ١٣١٨ في مجلدين، و"مفتاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه".

* * *

٢٠٢- محمَّد بن عبد الهادي بن محمَّد بن حُسين الـمَنُّوني المِكْناسي.

(١٣٣٣-١٤٢٠).

مُسْنِد.

* * *

٢٠٣- محمَّد عبد الهادي بن محمَّد عبد الكريم أبو سعيد المِدْراسي، ثمَّ الحَيْدَرآبادي الشَّافعي.

(ت ١٣٥٠).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٢٠٤- محمَّد العَربي بن محمَّد المهدي بن العَربي الحَسَني الزَّرْهوني الفاسي الأصل، البَيروتي.

أمين الفَتوىٰ.

(ت ١٣٨٢).

مُسْنِد.

* * *

٢٠٥- محمَّد بن عقيل بن عبدالله بن عمر آل يحيىٰ الباعَلوي الحُسيني.

صاحب "النَّصائح الكافية لمن يتولَّى معاوِيَة"، و"العَتب الجميل علىٰ أهلِ الجرحِ والتَّعديل" وغيرهما.

(١٢٧٦-١٣٥٠).

مُشارِك، بحَّاثة، ناصرٌ للعِترةِ.

* * *

٢٠٦- محمَّد بن علي بن حُسين بن علي الشرفي الحسني الزَّيدي.

(١٣١٥-١٤٠٦).

من علماءِ الحديثِ الزَّيديَّة.

* * *

٢٠٧- محمد علي بن جانياز الباكستاني.

(ت ١٤٢٩).

صاحب "إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه" في ثلاثة عشر مجلدًا، طبع منها عشر مجلدات.

* * *

٢٠٨- محمَّد بن عمر بن قاسِم مخلوف المالكي التُّونسي.

(١٢٨٠-١٣٦٠).

مُسْنِد.

* * *

٢٠٩- محمَّد عمرو بن عبد اللَّطيف بن محمَّد بن عبد القادِر المصري.

(١٣٧٤-١٤٢٩).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٢١٠- محمَّد عميم الإحسان المجددي.

(ت ١٣٩٠).

مُسْنِد.

* * *

٢١١- محمَّد بن الفاطِمي بن عبد الكَبير بن محمَّد بن الطَّالب السُّلمي الفاسي، المعروف بابن الحاج.

له فهرَسة.

(١٣٤٣-١٤١٢).

مُسْنِد، والله أعلم.

* * *

٢١٢- محمَّد فالح بن محمَّد بن عبد الله بن فالِح الظَّاهري المِهْنَوي المدَني.

(١٢٥٨-١٣٢٨).

مُشارِك.

* * *

٢١٣- محمَّد فؤاد بن صالِح بن محمَّد عبد الباقي.

(١٢٩٩-١٣٨٨).

محقِّق لكثيرٍ من كتبِ الحديثِ مع عدم ذكر الأصول.

* * *

٢١٤- محمَّد بن الفضيل بن محمَّد الفاطِمي بن محمَّد بن عبد القادر الحَسَني المالكي.

(١٢٤٨-١٣١٨).

مُسْنِد، له عناية بشرحِ متونِ الأحاديثِ.

* * *

٢١٥- محمد فيض بن أحمد الأويسي الحنفي.

صاحب "الفيض الجاري في شرح جامع صحيح البخاري".

(١٣٥٤-١٣٣٠).

من علماء الحديث على طريقة السادة الحنفية.

* * *

٢١٦- محمَّد بن قاسِم بن محمَّد بن عبد الحَفيظ بن هاشِم القادِري الفاسي.

(١٢٥٩-١٣٣١).

مُسْنِد.

* * *

٢١٧- محمد أبو القاسم البنارسي.

(ت ١٣٦٩).

صاحب "الكوثر الجاري في حل مشكلات البخاري".

* * *

٢١٨- محمَّد محسِن بن علي بن محمَّد رضا الطِّهراني، الرَّازي، النَّجَفي، المشهور بآقابُزُرْك الإمامي.

صاحب كتاب: "الذَّريعة إلى تَصانِيف الشِّيعَة"، و"طَبَقات أعلام الشِّيعة"، والملقَّب عند بعضِ الإماميَّة بشَيخ مشايخ الحديثِ.

(١٢٩٣- ١٣٨٩).

من علماءِ الإماميَّة.

* * *

٢١٩- محمَّد محفوظ بن عبدالله بن عبد المنَّان الترمسي الجاوِي المكِّي الشَّافعي.

(١٢٨٥-١٣٣٨).

مُشارِك.

* * *

٢٢٠- محمَّد بن محمَّد بن أبي شُهبة الأزهريُّ.

(١٣٣٢-١٤٠٣).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٢٢١- محمَّد محمَّد حسن أبو زهو الأزهريُّ،
صاحب كتاب: "الحديث والمحدِّثون" الذي انتقد بعضه التُّبَّاني المكِّي في "النَّقد الموزُون".
(١٣٢٩-١٤٠٣).
مُشارِك.

* * *

٢٢٢- محمَّد بن محمَّد بن حسين أبو الخير المَيْداني الدِّمشقي الحنفي.
(١٢٩٣-١٣٨٠).
مُسْنِد.

* * *

٢٢٣- محمَّد بن محمَّد السَّماحي الأزهريُّ.
(١٣٢٥-١٤٠٤).
مُشارِك.

* * *

٢٢٤- محمَّد بن محمَّد بن يحيىٰ بن عبد الله بن زَبارة الحَسَني الصَّنعاني، الزَّيدي.
(١٣٠١-١٣٨٠).
مُسْنِد، مؤرِّخ.

* * *

٢٢٥- محمَّد مختار بن زَين العابِدين الفلمباني المكِّي الشَّافعي.
(ت ١٤١١).

مُسْنِد.

* * *

٢٢٦- محمَّد المختار بن محمَّد الأمين الجكني، الشِّنقيطي، المدَني، المالكي.

شارِح "سُنن النَّسائي"، ولم يُكمِلْه.

(١٣٣٧- ١٤٠٥).

مُشارِك.

* * *

٢٢٧- محمَّد مظهر بن لطف علي بن محمَّد حسن النَّانوتوي الحنَفي.

(ت ١٣٠٢).

من علماءِ الحديثِ الحنفيَّة.

* * *

٢٢٨- محمَّد المكِّي بن محمَّد بن علي بن عبد الرَّحمن أبو حامد البطاوري، الرِّباطي، الحَسَني.

(١٢٧٤-١٣٥٥).

مُسْنِد.

* * *

٢٢٩- محمَّد المكِّي بن مصطفى بن محمَّد عزُّوز الحَسَني، التُّونسي.

(١٢٧٠-١٣٣٤).

من علماءِ الحديثِ.

* * *

٢٣٠- محمَّد المنتَصر بالله بن محمَّد الزَّمْزَمي بن محمَّد بن جَعفر بن إدريس الكتَّاني الحَسَني.

(١٣٣٢-١٤١٩).

مشارِك، وليس الخبر كالمعايَنة.

***

٢٣١- محمَّد المهدي بن محمَّد بن عبد الكبير بن محمَّد بن عبد الواحِد الكتَّاني الحسَني.

(١٢٩٧-١٣٧٩).

مُسْنِد.

***

٢٣٢- محمَّد النَّاصر بن محمَّد الزَّمْزَمي بن محمَّد بن جَعفر الكتَّاني الحَسَني.

(١٣٣٤-١٣٩٤).

مُشارِك.

***

٢٣٣- محمَّد ناصر الدِّين بن نوح نَجاتي الألباني.

(١٣٣٢ تقريبًا[١] - ١٤٢٠).

محدِّث، مُكثِر، كثيرُ الأخطاءِ والتَّناقضات في الأصولِ والفروعِ.

انظر: "التَّعريف"، "مقدِّمة النَّقد الصَّحيح"، "وصول التَّهاني"، "تنبيه المسلِم"،

---

(١) قال لي زهير الشَّاويش عقب وفاة الألباني بيومين: إنَّ الشيخ ناصرًا لا يعرِف سنة ولادته بالتَّعيين، وهو قد جاوَز التِّسعين.

"رَفع المنارَة".

* * *

٢٣٤- محمَّد نذير حُسين بن جواد علي الرَّضَوي العظيم آبادي الدهلوي الأَثَري المعمِّر.

(١٢٢٠-١٣٢٠).

محدِّث الهند، شيخ طبَقة.

* * *

٢٣٥- محمَّد ياسين بن محمَّد عيسىٰ الفادَاني المكِّي الشَّافعي.

المتفَنِّن، صاحب المصنَّفات، منها "شرح سُنن أبي داود" الَّذي فُقِدَ أكثرُه، ورأيت بعضَه في كُناشة شيخِنا.

راجع: تقديمي لـ"ثَبت الأمير"، و"الاتجاهات الحدِيثيَّة"، و"مقدِّمة الطَّبعة الثَّانية من تَشنِيف الأسماعِ".

(١٣٣٥-١٤١٠).

مُسْنِد العصر.

* * *

٢٣٦- محمَّد يوسُف بن محمَّد زكريَّا بن ميرمزمل شاه الحُسيني البنوري الحنَفي الهِندي الدُّيوبندي.

صاحب "معارف السُّنن شرح سنن التِّرمذي".

(١٣٢٦-١٣٩٧).

من علماءِ الحديثِ على طريقةِ الفقهاءِ.

* * *

٢٣٧- محمَّد يوسف بن محمَّد يحيىٰ الكاندهلوي الحنفي.

أمير جماعة التَّبليغ، وصاحب "أماني الأحبار شرح معاني الآثارِ"، و"حياة الصَّحابة".

(١٣٣٥-١٣٨٤).

مُشارِك.

***

٢٣٨- مُقبِل بن هادي الوَادِعي.

(منتصف القرن الرَّابع عشر - ١٤٢٢).

مُشارِك، ناصِبي، لا يُعتَمد عليه.

***

٢٣٩- محمود الحسَن بن ذي الفِقار علي الدُّيوبندي الحنَفي، الملقَّب بشَيخ الهند.

(١٢٦٨- ١٣٣٩).

من علماءِ الحديثِ علىٰ طريقةِ الفقهاءِ.

***

٢٤٠- محمود شاه بن مبارَك شاه أبو الوَفا الأفغاني القادِري الحنفي.

(١٣١٠-١٣٩٥).

له أنسٌ ومُشارَكة.

***

٢٤١- محمود بن محمَّد بن أحمد بن خطَّاب السُّبكي المصري المالكيُّ، الأزهريُّ.
صاحب "المنهَل العذبُ الموروُدُ شَرح سننِ الإمامِ أبي داود"، و"الدِّين الخالص" وغيرهما.
مؤسِّس الجمعيَّة الشَّرعيَّة.
(١٢٧٤-١٣٥٣).
الله أعلم.

* * *

٢٤٢- منصور علي ناصِف الأزهري.
صاحب "التَّاج الجامِع للأصول"، وله فيه أوهام.
(ت ١٣٧١).
مُشارِك.

* * *

٢٤٣- مَهدي حسن القادري الشَّاهجهانفوري الحنَفي.
(١٣٠٠-١٣٩١).
المفتي، من علماء ديوبند، راجع:" الاتجاهات الحديثية ".

* * *

٢٤٤- موسى شاهين لاشِين الأزهريُّ.
صاحب "فتح المنعِم شرح صحيحِ مسلمٍ".
(١٣٤٠- ١٤٣٠).
من علماءِ الحديثِ على طريقة الأزهريين.

* * *

(حرف النُّون)

٢٤٥- ناصِر حُسين بن حامِد حُسين بن المفتي محمَّد الحُسيني الموسَوي اللَّكنوي.

(١٢٨٤-١٣٦٠).

من علماءِ الحديثِ الإماميَّة.

***

(حرف الهاء)

٢٤٦- هبة الله محمَّد علي بن حُسين بن حَسن بن محسِن الزَّيدي نسبًا، الشَّهير بالشَّهرستاني الكاظِمي الإمامي.

يَروي عنه شيخُنا السَّيِّد عبد الله بن الصِّدِّيق الغُماري.

(١٣٠١-١٣٨٦).

مُسْنِد.

***

(حرف الياء)

٢٤٧- يحيىٰ بن محمَّد بن يحيىٰ حميد الدِّين الحسَني الزَّيدي.

إمام السَّادة الزَّيديَّة.

(١٢٨٧-١٣٦٧).

إمامٌ، مجتهدٌ، مُسْنِدٌ.

***

٢٤٨- يوسُف بن إسماعيل بن يوسُف بن إسماعيل النبهاني البيروتي القاضي.

(١٢٦٦-١٣٥٠).

مُسْنِد.

تمَّ ذكرُ المراتبِ حسب مَعرِفَتي واطِّلاعي، ورَحِم الله من ذَكَرتهم.

والله يقــضي بهِبــاتٍ وافِــرةٍ   لي ولهم في درجاتِ الآخــرةِ

والحمد لله في البدءِ والختامِ، والصَّلاة والسَّلام على خيرِ الأنامِ وعلى آله المطهَّرين الكِرام.

وكتب: محمود سعيد بن ممدوح الشَّافعي المصري
في ليلة العشرين من شهر رمضان المعظم
سنة ١٤٢٩، ثُمَّ أُضفت إليه إضافات.

بيان من الدكتور محمود سعيد ممدوح
حول البراءة مما طبع باسم:
(الجزء المفقود من مصنف عبدالرزاق)[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّدنا رسول الله وآله المطهَّرين، ورضي الله عن أصحابه الغرِّ الميامين.

وبعد: فهذه كلماتٌ في البراءة مِمَّا طُبع باسم "الجزء المفقود من الجزء الأول من مصنَّف عبد الرزاق" الذي حقَّقه أخونا الشيخ الدكتور عيسىٰ بن عبدالله بن مانع الحميري حفظه الله، وقلَّمتُ لها، فأقول:

أولاً: إنَّ أخي الشيخ الدكتور عيسىٰ بن عبدالله بن مانع الحميري كان قد حصل علىٰ جزأين مخطوطين منسوبين لمصنف عبد الرزاق، وفي مجلسٍ معه أراني الجزء الأول، وقد شككتُ في أمره لسببين:

الأول: أن الورق رقيق، والخط حديث.

الثاني: أن النسخة ليس عليها سماعات أو تملُّكات.

---

(١) وقد رأيتُ نسخةً من "مصنف عبدالرزاق" طُبعت حديثًا في دار التأصيل بمدينة نصر بالقاهرة، وقد أشاروا إلىٰ هذا الجزء المنسوب زورًا إلىٰ "مصنف عبدالرزاق"، ولكن للأسف الشديد لم يذكروا كلمتي في البراءة منه والتي ذكرتها في عدَّة أماكن في الإنترنت، ثُمَّ أعدتُ نشرها مع الطبعة الأولىٰ من كتاب "الاتجهات الحديثية"، وفي معرض الكتاب بالقاهرة سنة ١٤٣٦ التقيت بالشيخ عبدالرحمن بن عقيل المشرف علىٰ دار التأصيل، وعتبت عليه فقال لي: هذا خطأ غير مقصودٍ، سنصوِّبه إن شاء الله في طبعةٍ قادمةٍ.

وبعد هذا التوقُّف، أحضر الشيخ نُسخًا لمصوَّرات من القرن العاشر تشبه خط الجزء المنسوب، وأخبرني أن هذا الجزء أُخِذَ مِن أصلٍ فُقِدَ، كما أُخْبِرَ بذلك، وأرسَلَ الشيخ الكتاب لمركز جمعة الماجد فأخبروه أن هذا الجزء مضىٰ علىٰ نسخه خمسون أو ستون عامًا.

وكان من رأي الشيخ أن يقوم بتحقيقه وإخراجه ففعل وطلب مني مقدمةً، فكتبتُها حسب المعطيات التي بين يديَّ حينذاك، ولأنني لم أمعن النظر في الجزء فإن العمل ليس لي، واكتفيتُ بقراءة مقدمة التحقيق للشيخ عيسىٰ فقط، علىٰ أساس أن يكون الحكم علىٰ النسخة والعمل من قِبل أهل العلم والمتخصصين في المخطوطات.

ثانيًا: تبيَّن لي فيما بعد بقرائن كثيرة أنَّ ثقتي في تلك القطعة لم تكن صحيحة، وأنَّ هذه القطعة لا ينبغي الاعتماد عليها البتة، وإنَّ المسلم البصير يجب عليه ألَّا يجمد علىٰ قول ويُكابر، بل ينساق إلىٰ الصواب ويفرحُ به ويدعو إليه.

وأُعْلِنُ: أنني في حِلٍّ من المقدمة المذكورة، فلا ينبغي أن تُنسب إليَّ بعد، وأتبرَّأ وأستقيلُ منها، وأقول ما قاله الدكتور أحمد معبد عبد الكريم: «ولعلَّ الله يُيسِّر لنا مِن نُسَخِ هذا المصنَّف ما يرفعُ اللبس ويدفع الخطأ، ويعزز الصواب، إنه علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ».

ثالثًا: وفي المقدمة المذكورة المردودة، لم أذكر شيئًا عن حديث النور الموضوع اكتفاءً بما صرَّح أهل الاختصاص بوضعه، ومنهم مشايخنا الغماريون رحمهم الله وأثابهم رضاه؛ ولأنه لا يلزم من المقدِّم مثلاً لجزءٍ فيه موضوعات أن يبيِّنها.

رابعًا: تقرَّر في علوم الحديث أنَّ راوي الموضوعات أو المنكرات ليس بوضَّاعٍ ولا منكر الحديث؛ فادعاءُ الوضع عليَّ أو عَلَىٰ الشيخ الدكتور عيسىٰ بن مانع

الحميري، خطأ قبيحٌ.

وجُلُّ الحُفَّاظ رَووا الموضوعات والمنكرات والواهيات، ولم يُتَّهموا بالكذب أو الوضع، نعم أوردوها مسندةً كما تحمَّلوها فخرجوا من العهدة، وهذا ما فعله أخونا الشيخ عيسى بن عبد الله بن مانع الحميري فإنه نشر الجزء المذكور كما حَصَل عليه، ولم يتدخَّل في نَصِّه مع وجود عورات ونقائص كثيرة فيه.

والذي أعرفه عن أخي الشيخ الدكتور عيسى بن مانع الحميري أنه خير مَن عرفتُ مِن مواطني الإمارات، وهو من أعلم أهل هذه البلاد، ومن أغيرهم على دين الله، وسيرته الحسنة في الانتصار لما يراه صوابًا وتحمُّله المصاعب في سبيل الدعوة تنطقُ بذلك، وهو لأن يخرَّ من السماء إلى الأرض فيأكل الطير من لحمه خير له ألف مرة من الكذب على رسول الله ﷺ.

خامسًا: كتبَ بعضهم في تفنيد نسبة القطعة المذكورة لمصنف عبد الرزاق، واستعان بكُتَّابٍ كثيرين وجُلُّهم أصحاب اتِّجاه واحدٍ معروفٍ، وقد أصابوا في بعض ملاحظاتهم، بيد أنهم خرجوا من النقد الموضوعي إلى التشهير والتسخيف، ونشر كتاب موضوعٍ ليس معناه اختلاقه، فإذا تبيَّن حقيقته، وتمَّ التحذير منه فهذا سبيل أهل العلم الناصحين، ونحن عندما قدَّمنا للعمل المذكور أردنا معرفة رأي أهل العلم، وسبيل أهل العلم التناصح لا السبّ والشتم، واختلاق التُّهم في مظاهرة تشهير.

ولا أدلَّ على ذلك من الوثيقة الكاذبة التي تناولت آراءً لي فيما شجر بين الصحابة ﷺ، وكلمات هذه الوثيقة الكاذبة متناقضة تُسقط نفسها بنفسها، وكان الواجب على مَن يدَّعي التوثيق التحقُّق من نسبة الأقوال وأصحابها

مجانبة لهذا السقوط، ونشرها -بغية التشنيع- ضمن الكلام على القطعة المنسوبة لمصنف عبد الرزاق خروج عن الموضوع.

وبين يدي الموافق والمخالف كُتبي سجَّلتُ فيها ما أراه صوابًا، والحكمُ عليَّ يكون مِن خلالها لا من الكلمات المبتورة التي لا خطام لها ولا زمام، ولا من القيل والقال.

والحاصل مما تقدَّم: أنَّ القطعة المطبوعة أخيرًا بعنوان: "الجزء المفقود من الجزء الأول من المصنف" لا ينبغي الاعتماد عليها البتة، ولا العزو إليها، ولا ترجمتها. هذا ما أردتُ إثباته هنا.

رزقنا الله الإنصاف وقول الحق، والرجوع إليه، والتمسُّك به.

محمود سعيد ممدوح المصري الشافعي

دبي في ٣ جمادىٰ الأولىٰ ١٤٢٨هـ

٢٠ مايو سنة ٢٠٠٧م

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة
- فهرس الآحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الأعلام
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الآيـة	الصفحة
﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]	٣/ ٢٥٨
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]	٢/ ٥١٨
﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]	٣/ ١١٢
﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ [النجم: ١٨]	٣/ ٦٤
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]	٣/ ٨، ٣/ ١٣، ٣/ ١٤
﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾	٢/ ٤٥٣
﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]	٣/ ١٣٨
﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ بِاللَّهِ ..﴾ [البقرة: ١٧٧]	٢/ ١٤
﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾	٣/ ٦٤
﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٧]	٣/ ٦٤
﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ [النجم: ١١]	٣/ ٦٤
﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤]	٢/ ١٩٧
﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]	٣/ ٧٣
﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]	٣/ ٦٠
﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]	٢/ ٥٥١
﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣﴾ [الفيل: ٣ – ٥]	٣/ ٥٨
﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَىٰ﴾ [طه: ٢٢]	٣/ ١١٢

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
ادْعُ إليَّ سيِّدَ العَرَبِ	٣/ ١٩٢
إذ لو كان شيءٌ يَسْبِقُ القدرَ لسبَقَتْه العينُ	٢/ ٣٥٨
إذَا أَبَقَ الْعَبْدُ، لَمْ تُقبَلْ لَهُ صَلاة	٢/ ٤٧٩
إذا أتِي أحدٌ منكم بريحٍ طيِّبٍ فليُصِبْ منه	٢/ ٣٧٠
إذا أتيتم الغَائط فلا تستقبلوا القِبلة	٣/ ٢١١
إذا اختلف البيِّعان ولم يكنْ لهما بينةٌ	٢/ ٣٧٣
إذا أخذ الرَّجلُ بعضَ رأسِ المال	٢/ ٣٧٣
إذا أذَّنَ المؤذِّنُ قال مثلَ قال المؤذِّنُ	٢/ ٣٦٤
إذا استَيقَظَ أَحَدُكُم	٢/ ٥٦
إذا أُقيمتِ الصَّلاة	٢/ ٤٠٢
إذا أقيمتِ الصلاةُ فلا صلاةَ إلا الفريضَةُ	٢/ ٣٦٨
إذا انتهى الحدُّ إلى السلطان فلا سبيلَ إلى درءه	٢/ ٣٧٦
إذا أَنْشَأتْ بَحْرِيَّةً	٢/ ٥٣٠
إذا تغوَّط أحدُكم فليتمسَّحْ	٢/ ٤٤٧
إِذَا توضَّأَ العبدُ المسْلِمُ	٢/ ٤٨٢
إذا جاءَ أحدُكُم يومَ الجمُعَة والإمامُ يخطبُ	٢/ ٥٤٩، ٢/ ٥٥٠، ٢/ ٥٥٢
إذا رامَ جارٌ أن يضعَ خشبةً على جدارِ أحدِكم فلا يمنعه	٢/ ٣٥٧
إذا ضَرَبَ أَحَدُكُم خَادِمَه	٢/ ٥٧
إذا طلعَ النَّجمُ رُفعتِ العاهةُ عن أهلِ كلِّ بلدة	٢/ ٣٥٩
إذا فعلتُما ذلك فصلِّيَا مع الناسِ	٢/ ٣٦٨

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة
سوداءُ ولودٌ أحبُّ إلىٰ الله من حسناءَ عاقرٍ	٢/ ٣٧٤
سيأتي علىٰ أُمَّتي زمانٌ، يكثُر القُرَّاء	٣/ ٤٠٠
سيدُ الشُّهداء يوم القيامة حمزةُ بن عبد المطلب	٢/ ٣٧٨
سيكونُ بعدي هناتٌ وهناتٌ	٢/ ٣٥٩
شاهدُ الزُّورِ لا تزال قدمَاه حتَّىٰ تجبُ له النَّار	٢/ ٣٧٨
الشُّؤمُ في ثلاثٍ	٢/ ٣٦٠
صلِّ ما استطعتَ ولو أنْ تومئَ	٢/ ٣٦٨
صلاةُ النبيِّ كانتْ ثلاثَ عشرةَ ركعةً	٢/ ٣٦٦
الصلاةُ في جماعة أفضلُ من المنفردِ	٢/ ٣٦٨
الصَّلاةُ نورُ المؤمنِ	١/ ٩١، ١/ ٩٢
صلُّوا في بيوتِكم ولا تجعلُوها قبورًا	٢/ ٣٦٦
صلَّىٰ المغربَ والعشاءَ بجمعٍ بأذانٍ وإقامةٍ واحدة	٢/ ٣٦٤
صلَّىٰ برجلٍ وصلَّىٰ خلفَه امرأةٌ	٢/ ٣٦٨
صلَّىٰ رسول الله ﷺ في الكعبة	٢/ ٣٦٦
صلَّينا مع رسول الله الظهر أربعًا	٢/ ٣٦٧
طاف النبيُّ بالبيتِ علىٰ راحلتِه	٢/ ٣٧١
طلاقُ الأمةِ ثِنتانِ وعدَّتها حيضتَان	٢/ ٣٧٥
طلب العلمِ فريضةٌ	٢/ ٤٧، ٢/ ١٤٣
طَلَبِ العِلْمِ فَرِيَضَةٌ عَلَىٰ كُلِّ مُسْلِمِ	١/ ٣٠٩، ١/ ٦١٣، ١/ ٦١٦، ٢/ ٣٥٦
طلَّقني زوجِي ثلاثًا	٢/ ٣٧٦
طُوبَىٰ لكُمْ سَبقْتُم الفتنَ	١/ ٤١٥

الحديث	الصفحة

الحديث	الصفحة
كان يظلُّ صائمًا ويبيتُ طاويًا	٢/ ٣٦٩
كان يعتمدُ بيمينِه على يسارِه	٢/ ٣٦٧
كان يعلِّمُنا الاستخارةَ	٢/ ٣٦٦
كان يعلِّمُهم التشهُّدَ والتكبيرَ	٢/ ٣٦٥
كان يغتسلُ هو وبعضُ أزواجِه من إناءٍ واحد	٢/ ٣٦٣
كانَ يُقبِّلُ نِساءَه وما يجدِّدُ وضُوءَه	٢/ ٣٦٣
كانَ يقبِّلُ وهو محرمٌ	٢/ ٣٧١
كان يقرأ في الجمعة سوة الجمعة والمنافقين	٢/ ٣٦٦
كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة	٢/ ٣٦٦
كان يقرأ في وترِه بسبِّحِ اسمَ ربِّك الأعلىٰ	٢/ ٣٦٧
كان يقرأ يومَ الجمعةِ الٓمٓ تنزيل	٢/ ٣٦٦
كان يكبِّرُ على الجنائزِ أربعًا أو خمسًا	٢/ ٣٦٨
كانَ يَمسَحُ على الخُفَّيْنِ	١/ ١٦٢، ٢/ ٩٤
كان يوترُ بثلاثٍ	٢/ ٣٦٧
كانت تغسلُ رأسَ رسول الله وهي حائضٌ	٢/ ٣٦٩
كأنِّي أنظر إلى وَبِيصِ الطِّيبِ	٢/ ٣٧١
الكبرياءُ ردائي والعظمةُ إزَارِي	٢/ ٣٥٦
كتب إلينا رسول الله ﷺ ألا تستنفِعُوا من الميتةِ	٢/ ٤٦٢
كره رسول الله من الشاةِ سبعًا	٢/ ٣٧٩
كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له	٢/ ٣٦٩
كلُّ ما أمسكَ عليك سهمَك وفرسَك	٢/ ٣٧٧
كلُّ معروفٍ فعلتَه إلى غنيٍّ أو فقيرٍ صدقةٌ	٢/ ٣٥٧

الحديث	الصفحة
	٢/ ٥٧٨
لا يُحبُّه إلَّا مؤمنٌ، ولا يبغضُه إلَّا منافقٌ	٣/ ١٥٥، ٣/ ١٧٩
لا يحِلّ لرجلٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر	٢/ ٣٦٥
لا يخطبُ الرَّجلُ علىٰ خِطبة أخيه	٢/ ٣٧٢
لا يدخلُ الجنةَ قتَّاتٌ	٢/ ٣٥٨
لا يرثُ المسلمُ النصرانيَّ	٢/ ٣٨٠
لا يزني الزَّاني وهو مُومن	١/ ٦١٣، ٢/ ٤٥
لا يزيدُ في العُمُر إلا البرُّ	٢/ ٣٥٨
لا يستقادُ من الجراحِ حتىٰ تبرأ	٢/ ٣٧٦
لا يَشكرُ اللهَ منْ لا يَشكرُ الناسَ	٢/ ٣٥٨
لا يصلَّىٰ بعدَ صلاةٍ مثلُها	١/ ١٤٨
لا يضرُّكم جوْرُ من جارَ	٢/ ٢٢٢
لا يغتسل أحدكم في الماء الدَّائم وهو جُنب	٣/ ٢١٢
لا يقضي الحاكمُ وهو غضبانُ	٢/ ٣٧٨
لا يُقطعُ السارقُ في كثرٍ ولا تمرٍ	٢/ ٣٧٧
لا يمسُّ القرآنَ إلا طاهرٌ	٢/ ٤٤٣، ٢/ ٤٦٣
لا يؤمنُ عبدٌ حتَّىٰ يُؤمنَ بالقدر	٢/ ٣٦١
لأنْ يتصدَّقَ المَرْءُ في حياتِه بدِرْهَمٍ	٢/ ١٣٣
لتَتَّبِعُن سَنَنَ مَن كان قَبلكم	٢/ ٥١٢
لتُؤَدنَّ الحقوقَ إلىٰ أهلِهَا	٢/ ٤٥١
لعنَ الله القدريَّةَ	٢/ ٣٥٨
لعنَ اللهُ الواصلةَ	١/ ٦١١

الحديث	الصفحة
لَعَنَ اللهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ	٢/ ٤٨٩
لعنَ رسولُ الله ﷺ آكلَ الرِّبا	٢/ ٣٧٣
لقد تاب توبةً لو تابها فِئامٌ من الناس لقبِلَ منهم	٢/ ٣٧٧
لكلِّ نبيٍّ حواريٌّ وحواريِّي الزُّبير	٢/ ٣٧٨
لم يَزَلْ أمرُ بني إسرائيلَ مُعْتدلًا	٢/ ٤٣٩
لم يقنُتْ إلا أربعينَ يومًا	٢/ ٣٦٥
لم يكنِ النَّبيُّ ﷺ بالطويلِ	١/ ١٠٤، ١/ ١٠٥
لما أمرَ النبيُّ بالعمرةِ في حجَّةِ الوداعِ	٢/ ٣٧٠
لَمَّا خرج النَّبيُّ ﷺ من مكَّة خرج عليٌّ بابنةِ حمزة	٣/ ١٠١
لن يَدْخُلَ الجنَّةَ أَحَدٌ إلَّا برَحْمَةِ الله	٢/ ١٤٤
الله أعلمُ بما كانوا عامِلين	٢/ ٣٦٠
اللَّهمَّ احفَظْ أبا أيوبَ، كما باتَ يحرسُني	٣/ ٩٢
اللهمَّ اغفرْ لحيِّنا وميِّتنا	٢/ ٣٦٨
اللهمَّ إنِّي أعوذُ بك من الكفرِ والفقر	٢/ ٣٧١
اللَّهُمَّ اهْدِ ثقيفًا وائْتِ بِهِمْ	٣/ ١٢٦
اللهمَّ باركْ لأمتي في بكورِها	٢/ ٣٥٩
اللَّهمَّ والِ منْ والاه وعادِ منْ عاداه	٣/ ٧٢
لو أخذتم وأشارَ بيده إلى نواحِي لحيته	٢/ ٣٧٩
لو أنَّ الرِّفقَ خلقٌ يُرىٰ لما رُئيَ من خَلْقِ الله أحسن منه	٢/ ٣٥٦
لو كانَ العِلمُ بالثريّا	٢/ ٤٢
لو لا أنْ أشُقَّ علىٰ أمَّتي لأمرتُهم بالسِّواك	٢/ ٣٦٢
لوَّن لحيتَه بالصُّفرة	٢/ ٣٧٩

الحديث	الصفحة
ليأتينَّ علىٰ الناس يومٌ يشيبُ فيه الولدان	٢/ ٣٧٨
ليبلِّغِ الشاهدُ منكمُ الغائب	١/ ٦١٢
ليس بخيرِكم من تركَ دنياه	٢/ ٤٦
ليس علىٰ المسلم في فرسِه وعبدِه صدقةٌ	٢/ ٣٦٨
ليس في العواملِ والحواملِ صدقةٌ	٢/ ٣٦٩
ليسَ في المالِ حقٌّ سِوىٰ الزَّكاة	٢/ ١٤
ليس في مال اليتيمِ زكاةٌ حتَّىٰ يحتلمَ	٢/ ٣٦٩
ليسَ لعِرْقٍ ظَالمٍ حَقٌّ	٢/ ٢٢٧، ٢/ ٢٣٤
ليس للمؤمنِ أنْ يُذلَّ نفسَه	٢/ ٣٥٩
ليس منَّا من غشَّ في البيع	٢/ ٣٧٣
لئن بقيتُم -أو من بقي منكم-، لتسمعنَّ بهذا الوادي	٣/ ٦٠
ما أخرجَ رسول الله ﷺ ركبته	٢/ ٣٦١
ما أطيع الله تعالىٰ فيه أعجلُ ثوابًا من صِلَة الرحم	٢/ ٣٥٧
ما انتهيتُ إلىٰ الركنِ اليمانيِّ إلا لقيتُ عندَه جبريل	٢/ ٣٧١
ما بالُ أقوامٍ يلعبُون بحدودِ الله	٢/ ٣٧٥
ما بين السُّرة والركبةِ عورةٌ	٢/ ٣٦٥
ما جزرَ عنه الماء فكلُوا	٢/ ٣٧٩
ما جلس عالمٌ في الناس	٢/ ٣٧٩
ما رأيتُ أحدًا أكثر تبسُّمًا من رسول الله ﷺ	١/ ١١١
ما رأيتُ شيئًا أحسنَ من رسولِ الله ﷺ	١/ ١٠٦، ١/ ١٠٧
ما رأيتُ من ناقصاتِ دينٍ وعقلٍ	٢/ ٤٤٩
ما زال جبريلُ يوصِيني بالجارِ	٢/ ٣٥٧

الحديث	الصفحة
المُسْتَحَاضَةُ تَتَوَضَّأ لكلِّ صَلاةٍ	١/ ١٤١
المسلمِ منْ سلمَ المسلمونَ من لسانِه ويده	١/ ٦١٣، ٢/ ٤٧
مُطْلُ الغنيِّ ظلمٌ	٢/ ٣٧٩
المقامُ المحمودُ الشَّفاعة	٢/ ٣٦٠
مكة حرامٌ لاتباع ربوعتها	٢/ ٣٧٠
مما يوجبُ الغسلَ التقاءُ الخِتانين	٢/ ٣٦٣
من أذنبَ ذنبًا فعُوقبَ به في الدُّنيا	٢/ ٣٦٠
من أذهبتُ كريمتَه لم يكنْ له ثوابٌ إلا الجنَّة	٢/ ٣٥٧
من أرادَ الحجَّ فليتعجَّلْ	٢/ ٣٧٠
من استأجر أجيرًا فلْيعلمْه	٢/ ٣٧٣
من استشاركَ فأشِرْهُ بالرشْدِ	٢/ ٣٥٨
مَن استيقظَ من الليل وأيقظَ أهلَه	٢/ ٣٦٦
من اشترىٰ طعامًا فلا يبِعه حتىٰ يستوفيَه	٢/ ٣٧٢
من اشترىٰ مُصرَّاةً فهو بالخيار	٢/ ٣٧٣
منِ اعتذرَ إليه أخُوه المسلمُ	٢/ ٣٥٧
من اغتسلَ يومَ الجمعة فقد أحسنَ	٢/ ٣٦٣
من أكلَ من أجُور بيوتِ مكةَ فإنما يأكلُ نارًا	٢/ ٣٧٠
من السُّنة أنْ تحملَ بجوانبِ السَّريرِ الأربعِ	٢/ ٣٦٨
من المنِّ الكَمأةُ	٢/ ٣٦١
منْ أمَّ قومًا فلْيخفِّفْ بهم	٢/ ٣٦٨
منِ انتَهبَ فليس منَّا	٢/ ٣٧٧
من أوجبَ نذرَ عبدٍ فعليه أفضلُ الأثمانِ	٢/ ٣٧٨

الحديث	الصفحة
يا رسول الله ما كان المنكَرُ الذي كانوا يأتونَ	٢/ ٣٥٩
يا رسول الله هل في هذه الأمةِ ذنبٌ يبلغُ الكفر	٢/ ٣٥٩
يا رسول الله هل يبقى أحدٌ من الموحِّدينَ في النار	٢/ ٣٥٩
يا رسولَ الله، لقد أبطأَ عنكَ جبريلُ عليه السلام	١/ ١٦٧
يا عائشةُ ليكُون شعاركِ العِلْم والقُرآن	٢/ ٣٦٢
يا عَديُّ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الوَثَنَ	٣/ ٢٨٠
يا عليُّ ما أجاعَك	٢/ ٣٦٢
يا معشرَ التُّجار إنكم تبعثون يومَ القيامة فجارا	٢/ ٣٧٢
يا معشرَ النِّساءِ تصدَّقْنَ	٢/ ٤٥٠
يأتي على النَّاسِ زمانٌ يختلفون إلى القُبورِ	٢/ ٣٦١
يارسولَ الله جنَّةٌ عرضُها السَّماواتُ والأرضُ؟	٣/ ٩١
يُخرجُ الله قومًا من الموحِّدين منَ النَّار	٢/ ٣٥٩
يشترك كلَّ سبعةٍ في جزُورٍ	٢/ ٣٧٧
يصلِّي على حصيرٍ يسجُد عليه	٢/ ٣٦٧
يُعطى قارئُ القرآنِ بكلِّ حرفٍ عشرًا حسنات	٢/ ٣٦٥
يقتلُ المحرمُ الفأرةَ والحيةَ	٢/ ٣٧١
يقرأ الجنبُ من القرآن حرفًا واحدًا	٢/ ٣٦٣
يقرأُ في إحدى ركعتي الفجرِ والنَّخْل باسقات	٢/ ٣٦٥
يقولُ الله عزَّ وجلَّ: لا تُنزِلُوا عبادِي جنَّةً ولا نارًا	٢/ ٢٢٤
يمسحُ المسافرُ على الخفَّينِ	٢/ ٣٦٤
يمسحُ على الخفَّين في السَّفر ولم يُؤقِّتْ	٢/ ٣٦٤

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

المختصر في مراتب المشتغلين بالحديث في القرن الرابع عشر

(حرف الألف)

(حرف الباء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الضَّاد)

(حرف الظَّاء)

(حرف العين)

(حرف الفاء)

(حرف الميم)

(حرف النُّون)

(حرف الهاء)

(حرف الياء)